

الدِّفَاعُ
عَنْ كِتَابِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ

تأليف
الباحث في القرآن والسنة
علي بن نايف الشحود

((حقوق الطبع متاحة للهيئات العلمية والتخيرية))

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة هامة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن الناس ما زالوا ينتفعون بكتب الإمام النووي رحمه الله، قديماً وحديثاً، ولا سيما كتابه النفيس ((رياض الصالحين)) .

فما من دار نشر اليوم إلا وقد طبعته ونشرته، وما من عالم إلا وقد قرره للدرس والحفظ أو الشرح قديماً وحديثاً، لأهميته البالغة في بابه . وبسبب تفرد شخصية صاحبه الفذة الإمام النووي رحمه الله بكثير من العلوم .

وقد قال الإمام النووي رحمه الله في مقدمة هذا الكتاب^١ :

" فَرَأَيْتُ أَنْ أَجْمَعَ مُخْتَصَرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، مُشْتَمِلًا عَلَى مَا يَكُونُ طَرِيقًا لِصَاحِبِهِ إِلَى الْآخِرَةِ، وَمُحَصَّلًا لِأَدَابِهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ . جَامِعًا لِلتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ آدَابِ السَّالِكِينَ : مِنْ أَحَادِيثِ الزَّهْدِ وَرِيَاضَاتِ النَّفْسِ، وَتَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ، وَطَهَارَاتِ الْقُلُوبِ وَعِلَاجِهَا، وَصِيَانَةِ الْجَوَارِحِ وَإِزَالَةِ اغْوِجَاجِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعَارِفِينَ . وَالتَّرَمُّمِ فِيهِ أَنْ لَا أَذْكَرُ إِلَّا حَدِيثًا صَحِيحًا مِنْ الْوَاضِحَاتِ، مُضَافًا إِلَى الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَاتِ . وَأُصَدِّرُ الْأَبْوَابَ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ بِآيَاتِ كَرِيمَاتٍ، وَأَوْشَحُّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَبْطٍ أَوْ شَرْحٍ مَعْنَى خَفِيٍّ بِنَفَائِسٍ مِنَ التَّنْبِيْهِاتِ . وَإِذَا قُلْتُ فِي آخِرِ حَدِيثٍ : مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَمَعْنَاهُ : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ . وَأَرْجُو أَنْ تَمَّ هَذَا الْكِتَابُ أَنْ يَكُونَ سَائِقًا لِلْمُعْتَنِي بِهِ إِلَى الْخَيْرَاتِ حَاجِرًا لَهُ عَنْ أَنْوَاعِ الْقَبَائِحِ وَالْمُهْلِكَاتِ . "

أي أنه اشترط ألا يخرج حديثاً ضعيفاً في كتابه هذا .

وقد وقى بشرطه إلى حدٍّ بعيدٍ، ومهما يكن من أمرٍ فالإنسان - كما هو معلوم - غير معصوم، فقد يقع في الخطأ، وقد يهملهم، ولا يسلم من ذلك إلا الرسل عليهم الصلاة والسلام .

ولكن بعض من قاموا بتخريج أحاديث هذا الكتاب في هذا العصر ؛ كالشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، وشيخنا الشيخ شعيب الأرناؤوط حفظه الله، ومن قلدتهم من طلابهم، قد ضعّفوا أحاديث عديدة في هذا الكتاب، واعتبروا أن الإمام النووي لم يوفّ بشرطه .

^١ - رياض الصالحين - (ج ١ / ص ١٠)

^٢ - والحديث الحسن أيضاً ، لأنه داخل ضمنه ، وكثير من الأئمة السابقين جمعوا بينهما كابن حبان والحاكم وابن خزيمة وغيرهم .

وقد بلغ مجموعها حوالي (٥٧) سبع وخمسين حديثاً تدور بين الضعف والضعف الشديد على حدّ قولهم .

وقد قام بعض طلابهما بفصل هذه الأحاديث ونشرها في سائر المنتديات على النت للتحذير منها، وهؤلاء ليسوا في العير ولا في النفير .

وقد كنت قد رددت على الشيخ ناصر رحمه الله عندما ألفت موسوعة السنّة النبوية^٣، ولكن بما أن هذه الأحاديث صار يتداولها الناس على النت وفي دور النشر، فرأيت لزماً عليّ أن أقوم بتخريج هذه الأحاديث والردّ عليهم .

وقد تبين لديّ أنّ الأحاديث الضعيفة على التحقيق لا تتجاوز رؤوس الأصابع، بعضها لم ينصّ الإمام النووي رحمه الله على صحته أو حسنه، بل نقل تضعيفه عن الإمام الترمذي رحمه الله، وبعضها قد صححه أو حسّنه إمّا تقليداً لغيره، أو بسبب اشتباه اسم راو ضعيف براو ثقة فظنّه الثقة فقوّى الحديث بسببه .

أمّا سبب تضعيفهم لتلك الأحاديث فيعود -برأيي- إلى عدة أسباب :

١. أن الشيخين كانا من المتشددين في الجرح والتعديل .
٢. تقليدهما لما ورد في تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر رحمه الله، ولما ورد في كتب الضعفاء كقولهما بتضعيف جميع أحاديث دراج أبي السّمح عن أبي الهيثم تقليداً لما ورد في تقريب التهذيب من أنه صدوق في أحاديثه عن أبي الهيثم ضعف^٤ .
٣. عدم ضبطهما لكثير من أقوال الأئمة السابقين في الجرح والتعديل .
٤. مخالفة القواعد والضوابط التي وضعت في هذا الفنّ .
٥. عدم استيعابهما لكل طرق الحديث وشواهد .
٦. عدم الاعتداد بتصحيح الأولين للحديث .
٧. وزاد الشيخ ناصر رحمه الله (الطين بلة) حيث حشر هذه الأحاديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وخطرها السيئ على الأمة !!! .
٨. بل ضعّف أحاديث في الصحيحين أو في أحدهما بما لم يسبق إليه ضارباً بأقوال علماء الحديث عُرضَ الحائط .

^٣ - ما زالت مخطوطة يسّر الله نشرها ، وهي عشرة مجلدات ضخمة .

^٤ - ففي تقريب التهذيب (١٨٢٤) درّاج بن سمعان أبو السّمح قيل اسمه عبد الرحمن ودراج لقب السهمي مولاهم المصري القاص صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف من الرابعة مات سنة ست وعشرين بخ ٤ .

ومع الأسف الشديد فإن غالب من يشتغل بالتحقيق في السنّة والتخريج لا يتعدّى أن يكون مقلّداً لهذا أو ذاك إلا ما رحم ربي، ومن هؤلاء الدكتور ماهر ياسين الفحل حفظه الله، فقد قام بتحقيق رياض الصالحين، وتخريج أحاديثه باختصار، وهو عمل جليل وطيب وفيه منافع شتّى، ولكنه قلدهما في تضعيف غالب الأحاديث التي ضَعَفَها، وزاد أشياء عليهما، وقد رددتُ عليه في تعليقي على رياض الصالحين .

=====

وهذا تفصيل الأحاديث التي ضَعَفَها حسب تسلسل أرقامها في رياض الصالحين :

(٦٦ و ٦٩ و ٩٣ و ٢٠٠ و ٢٨٦ و ٣٥٦ و ٣٥٩ و ٣٧٣ و ٤٠٨ و ٤٨٢ و ٥١٩ و ٥٧٨ و ٥٩٦ و ٧١٤ و ٧٣٢ و ٧٥٨ و ٧٩٠ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٨٣٠ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٩١٢ و ٩٤٤ و ٩٤٧ و ١٠٠٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٤ و ١٠٦٠ و ١٠٩٤ و ١٠٩٦ و ١١٢١ و ١١٥٧ و ١١٥٩ و ١١٧٩ و ١٢٣٥ و ١٢٤٨ و ١٢٦٦ و ١٣٣٥ و ١٣٨٦ و ١٣٩٤ و ١٤٤٢ و ١٤٨٧ و ١٤٩٠ و ١٤٩٣ و ١٥١٨ و ١٥٣٩ و ١٥٦٩ و ١٥٧٧ و ١٦٢٦ و ١٦٤١ و ١٦٧٠ و ١٦٧٧ و ١٧٢٢ و ١٧٥٥ و ١٨٧٣)

وقد وافقهم الدكتور ماهر في أكثرها وهذه أرقامها في طبعته : (٦٦ و ٦٨ و ٩٣ و ١٩٦ و ٢٨٦ و ٣٥٦ و ٣٥٩ و ٣٧٣ و ٤٠٨ و ٤٨١ و ٥٧٧ و ٥٩٥ و ٧١٣ و ٧٥٧ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٩١٢ و ٩٤٤ و ٩٤٧ و ١٠٠٠ و ١٠٦٠ و ١١٥٩ و ١٢٣٥ و ١٢٤٨ و ١٢٦٦ و ١٣٨٦ و ١٣٩٤ و ١٤٤٢ و ١٤٨٧ و ١٤٩٣ و ١٥١٨ و ١٥٣٩ و ١٥٦٩ و ١٦٢٦ و ١٦٤١ و ١٦٧٠ و ١٦٧٧ و ١٧٢٢ و ١٨٧٣)

=====

وخالفهم الدكتور ماهر بالأحاديث التالية حيث لم يضعفها وهي ذوات الأرقام (٥١٩) وعنده برقم (٥١٨)

وعندهم برقم (٧٩٠) وعنده برقم (٧٩٧)

والحديث رقم (٧٣٢) ضعفه ورقمه عنده (٧٣١) وسكت عليه فلم يذكر تحسينا ولا تضعيفا .

والحديث رقم (٨٣٠) عندهم وعنده برقم (٨٢٩) لم يذكر تضعيفا .

ووافقهم على الحديث رقم (٩٤٧) بتضعيف الرواية الواردة عن الشافعي وحزم أنها عن الإصحاح فوهم، ولكنه لم يردّ حديث مسلم كما فعل الألباني .

وخالفهم في الحديث (١٠٢١) فلم يتعرض للرواية التي ضعفها الألباني .

وخالفهم في الحديث رقم (١٠٢٤) فلم يتكلم عليه بشيء .

والحديث رقم (١٠٩٤) لم يتكلم عليه بشيء .

والحديث رقم (١٠٩٦) لم يتكلم عليه بشيء .

والحديث رقم (١١٢١) لم يتكلم عليه بشيء .
والحديث رقم (١١٥٧) لأنه في صحيح مسلم، فلم يضعف حديثاً في الصحيحين كما فعلاً وقد أصاب بهذا حفظه الله .

وخالفهم بالحديث رقم (١١٧٩) فلم يعلّه بشيء .
وخالفهم بالحديث رقم (١٣٣٥) فلم يتكلم عليه بشيء ،
وخالفهم بالحديث رقم (١٤٩٠) ونقل تحسين الترمذي وسكت عليه.
وخالفهم بالحديث رقم (١٥٧٧) ونقل تحسين الترمذي وسكت عليه.
وخالفهم بالحديث رقم (١٧٥٥) وعنده رقم (١٧٥٦) ونقل قول الترمذي حديث حسن غريب .

=====

أما الأحاديث الزائدة التي ضعفها الدكتور ماهر ياسين الفحل غفر الله له
فهي ذوات الأرقام التالية في طبعته :

(٦٧ و ٣٤٣ و ٥٨٣ و ٦٠٤ و ٦١٩ و ٦٧٢ و ٩٦١ و ١١١٢ و ١٢٢٦ و ١٤٩٢ و ١٨٣٢)
وسوف أناقشها واحداً واحداً، ولكني سأضع لها أرقاماً متممة للأحاديث السبعة والخمسين .

=====

وأما الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، فهذا ترقيم الأحاديث التي ضعفها في تعليقه على رياض
الصالحين - طبعة المكتب الإسلامي - بيروت وعددها (٥٨) حديثاً: (٦٧ و ٦٩ و ٩٤ و ٢٠١ و
٢٩٢ و ٣٦٠ و ٣٦٣ و ٣٧٨ و ٤١٣ و ٤٨٦ و ٤٨٨ و ٥٢٤ و ٥٨٣ و ٥٨٩ و ٦٠١ و ٧١٨ و
٧٣٦ و ٧٦٢ و ٧٩٤ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٣٤ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٩١٧ و ٩٥١ و ٩٥٤ و
٩٩٠ و ١٠٠٧ و ١٠٦٧ و ١١٠١ و ١١٠٣ و ١١٢٨ و ١١٦٤ و ١١٦٦ و ١١٨٧ و ١٢٤٤ و
١٢٥٦ و ١٢٧٤ و ١٣٤٣ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٤٠٢ و ١٤٩٥ و ١٤٩٨ و ١٥٠١ و ١٥٢٦ و
١٥٤٧ و ١٥٧٧ و ١٦٤٩ و ١٦٧٩ و ١٦٨٦ و ١٧٢٠ و ١٧٣١ و ١٧٦٥ و ١٨٤١ و ١٨٨٢)
وقد تراجع عن قليل منها .

وهناك أحاديث ضعفها زيادة على الأحاديث (٥٧)

وهي ذوات الأرقام التالية في طبعته (٢٩٢ و ٤٨٨ و ٥٨٩ و ٩٩٠ و ١٣٩٣ و ١٧٢٠) وبعضها قد
تابعه فيها الدكتور ماهر، فلن أكرر حديثاً .

وفي النهاية بلغ عدد الأحاديث التي ضَعَّتْ حوالي (٧٩) تسعة وسبعين حديثاً.
والأحاديث التي ضَعَّفَتْ وتبين لديّ - بعد البحث والتتبع- أنها ضعيفةٌ ضعفاً يسيراً حوالي سبعة
أحاديث فقط وهي ذوات الأرقام التالية :

٧- (٣٥٩) = ١٤ - (٧٥٨) = ٢٣ - (٩٤٤) = ٣٠ - (١٠٩٦) = ٤٦ - (١٥٣٩) لكنه صحيح مرسل = ٥٣ - (١٧٢٢) = ٥٤ - (١٧٥٥) يعني أن نسبة الإصابة عنده أكثر من ٩٩% فقد بلغ القنطرة .

ومع هذا لا يجوز إفرادها وتحذير الناس منها بحجة عدم صحتها، حيث يذهب هؤلاء إلى تحريم العمل بالحديث الضعيف سواء أكان في فضائل الأعمال أو الأحكام، وهو مذهب غريب ومنحرف عن منهج السلف الصالح، وقد بينت في كتابي (الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف) بطلان تبني هذا المذهب، ورددت عليهم هناك .

=====

أما طريقة عملي في هذا الرد فكما يلي :

- قمت بنقل ترجمة مختصرة للإمام النووي رحمه الله .
- تمهيد - قواعد هامة للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً
- رقت الأحاديث برقمين رقم متسلسل، ورقم الحديث كما هو في رياض الصالحين .
- قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها الأساسية مباشرة بشكل مفصل، وذكرت الحديث كاملاً بسنده في أكثر الحالات .
- نقلت أقوال أهل العلم بالحديث جرحاً وتعديلاً من كتبهم مباشرة .
- ناقشت قول من ضعف الحديث بهدوء، ورددت على الشبهات التي استندوا إليها .
- بينت كثيراً من علل الحديث، وضبطت قواعدها .
- علقت على الحديث أحياناً من حيث المعنى ، ولا سيما التي على بعض معناها خلاف .
- ذكرت كثيراً من القواعد في الجرح والتعديل، والحكم على الرواة .
- لم أسلك مسلك المتشددين في الجرح والتعديل، ولا مسلك المتساهلين .
- حررت كثيراً من قواعد المصطلح، لمزيد الفائدة .
- ذكرت مصادر الكتاب في آخره وهي كثيرة جداً، نافيت على الأربعمئة
- قمت بفهرسة الموضوعات على برنامج الورد لسهولة الرجوع إليها .
- ذكرت خلاصة هذا البحث في آخر الكتاب .

قال تعالى : { قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } (٢٨) سورة هود

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به مؤلفه وناشره والدال عليه في الدارين

آمين .

ولقبه

الباحث في القرآن والسنة

علي بن نايف الشجور

في ٢٢ محرم لعام ١٤٢٩ هـ الموافق لـ ٣٠/١/٢٠٠٨ م

تمت مراجعته وتعديله بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ، الموافق ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٨ م



ترجمة الإمام النووي رحمه الله[°]

يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين، مفتي الأمة، شيخ الإسلام، محيي الدين، أبو زكريا النواوي، الحافظ، الفقيه، الشافعي، الزاهد، أحد الأعلام .

ولد في العشر الأوسط من المحرم سنة إحدى وثلاثين بنوى . وجدهم هو حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي، بحاء مهملة وزاي .

نزل حسين بالجولان بقرية نوى على عادة العرب، فأقام بها ورزقه الله ذرية إلى أن صار منهم عدد كثير .

قال الشيخ محيي الدين : كان بعض أجدادي يزعم أنها نسبة إلى حزام والد حكيم بن حزام، رضي الله عنه، وهو غلط، والنووي بحذف الألف، ويجوز إثباتها .

حكى والده لشيخنا أبي الحسن بن العطار أن الشيخ كان نائماً إلى جنبه وهو ابن سبع سنين ليلة السابع والعشرين من رمضان، قال : فانتبه نحو نصف الليل وأيقظني وقال : يا أبه ما هذا الضوء الذي قد ملأ الدار ؟ فاستيقظ [أهلي] كلهم، فلم نر شيئاً، فعرفت أنه ليلة القدر .

وقال ابن العطار : ذكر لي الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي، رحمه الله قال: رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر بنوى والصبيان يكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب ويكي، ويقرأ القرآن في [ذلك] الحال، فوقع في قلبي محبته . وجعله أبوه في دكان بالقرية، فجعل لا يشتغل بالبيع و [الشراء] عن القرآن، فوصيت الذي يقرئه وقلت : هذا يرجى أن يكون أعلم أهل زمانه . ف (. . .) وقال لي : أمتجم أنت ؟ قلت : لا، إنما أنطقني الله بذلك ، فذكر ذلك لوالده فحرص عليه (. . .) وقد ناهز الاحتلام .

قال ابن العطار : قال لي الشيخ : فلما كان لي تسع عشرة قدم بي والدي إلى دمشق في سنة تسع وأربعين فسكنت المدرسة الرواحية، وبقيت نحو سنتين لم أضع جني إلى الأرض . وكان قوتي بها جارية المدرسة لا غير .

وحفظت "التنبيه" في نحو أربعة أشهر ونصف، قال : وبقيت أكثر من شهرين أو أقل لما قرأت : يجب الغسل من إيلاج الحشفة في الفرج، أعتقد أن ذلك قرقرة البطن . وكنت أستحم بالماء البارد كلما قرقر بطني .

قال : وقرأت حفظاً ربع "المهذب" في باقي السنة، وجعلت أشرح وأصحح على شيخنا كمال الدين إسحاق بن أحمد المغربي، ولازمته فأعجب بي وأحبني، وجعلني أعيد لأكثر جماعته . فلما كانت سنة

[°] - تاريخ الإسلام للذهبي - (ج ١٢ / ص ٣٤٥) (٣٣٠) فما بعدها

إحدى وخمسين حججت مع والدي، وكانت وقفة جمعة، وكان رحيلنا من أول رجب، فأقمنا بالمدينة نحواً من شهر ونصف .

فذكر والده قال : لما توجهنا من نوى أخذته الحمى، فلم تفارقه إلى يوم عرفة، ولم يتأوه قط ، ثم قدم ولازم شيخه كمال الدين إسحاق .

قال لي أبو المفاخر محمد بن عبد القادر القاضي : لو أدرك القشيري شيخكم وشيخه لما قدم عليهما في ذكره لمشايخها، يعني الرسالة، أحداً لما جمع فيهما من العلم والعمل والزهد والورع والنطق بالحكم .

قال : وذكر لي الشيخ أنه كان يقرأ كل يوم اثني عشر درساً على المشايخ شرحاً وتصحيحاً، درسين في "الوسيط" ودرسين في "المهذب" ودرساً في "الجمع بين الصحيحين" ودرساً في "صحيح مسلم"، ودرساً في "اللمع" لابن جني، ودرساً في "إصلاح المنطق" لابن السكيت، ودرساً في "التصريف"، ودرساً في أصول الفقه، تارة في "اللمع" لأبي إسحاق، وتارة في "المنتخب" لفخر الدين، ودرساً في أسماء الرجال، ودرساً في أصول الدين ، وكنت أعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل، ووضوح عبارة، وضبط لغة، وبارك الله لي في وقتي . وخطر لي الاشتغال بعلم الطب، فاشترت كتاب "القانون" فيه، وعزمت على الاشتغال فيه، فأظلم علي قلبي، وبقيت أياماً لا أقدر على الاشتغال بشيء، ففكرت في أمري، ومن أين دخل علي الداخل، فألهمني الله أن سببه اشتغالي بالطب، فبعث "القانون" في الحال، واستنار قلبي .

وقال : كنت مريضاً بالرواحية، فبينما أنا في ليلة في الصفة الشرقية منها، وأبي وإخوتي نائمون إلى جنبي إذ نشطني الله وعافاني من ألمي، فاشتأقت نفسي إلى الذكر، فجعلت أسبح، فبينما أنا كذلك بين السر والجهر، إذ شيخ حسن الصورة، جميل المنظر، يتوضأ على البركة في جوف الليل، فلما فرغ أتاني قال : يا ولدي لا تذكر الله تشوش على والدك وإخوتك وأهل المدرسة . فقلت : من أنت ؟ قال : أنا ناصح لك، ودعني أكون من كنت .

فوقع في نفسي إبليس فقلت : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ورفعت صوتي بالتسبيح، فأعرض ومشى إلى ناحية باب المدرسة، فانتبه والدي والجماعة على صوتي، فقمتم إلى باب المدرسة فوجدته مقفلاً، وفتشتها فلم أجد فيها أحداً غير أهلها . فقال لي أبي : يا يحيى ما خبرك ؟ فأخبرته الخبر، فجعلوا يتعجبون، ووقعنا كلنا نسبح ونذكر، قلت : ثم سمع الحديث، فسمع "صحيح مسلم" من الرضى ابن البرهان . وسمع "صحيح البخاري" و "مسند أحمد" و "سنن أبي داود"، والنسائي، وابن ماجه، و "جامع الترمذي" و "مسند الشافعي" و "سنن الدار قطني" و "شرح السنة" وأشياء عديدة .

وسمع من : ابن عبد الدائم، والزين خالد، وشيخ الشيوخ شرف الدين عبدالعزيز، والقاضي عماد الدين عبد الكريم بن الحرستاني، وأبي محمد عبد الرحمن بن سالم الانباري، وأبي محمد إسماعيل بن أبي

اليسر، وأبي زكريا يحيى بن الصيرفي، وأبي الفضل محمد بن محمد بن البكري، والشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر، وطائفة سواهم .

وأخذ علم الحديث عن جماعة من الحفاظ، فقرأ كتاب "الكامل" لعبد الغني الحافظ، علي أبي النقا خالد النابلسي، وشرح مسلماً ومعظم "البخاري" علي بن إسحاق بن عيسى المرادي، وأخذ أصول الفقه عن القاضي أبي الفتح التفليسي، قرأ عليه "المنتخب" وقطعة من "المستصفى" للغزالي، وتفقه على الإمام كمال الدين إسحاق المغربي ثم المقدسي، والإمام شمس الدين عبد الرحمن بن نوح المقدسي، ثم الدمشقي، وعز الدين عمر بن أسعد الإربلي، وكان النووي يتأدب مع هذا الإربلي، ربحا قام وملاً الإبريق ومشى به قدماه إلى الطهارة، والإمام كمال الدين سلال بن الحسين الإربلي، ثم الحنبلي صاحب الإمام أبي بكر الماهاني، وقد تفقه الثلاثة الأولون على ابن الصلاح، رحمه الله .

وقرأ النحو على فخر الدين المالكي، والشيخ أحمد بن سالم المصري، وقرأ على ابن مالك كتاباً من تصانيفه، وعلق عنه أشياء .

أخذ عنه : القاضي صدر الدين سليمان الجعبري خطيب داريا، والشيخ شهاب الدين أحمد بن جعوان، والشيخ علاء الدين علي بن العطار، وأمين الدين سالم بن أبي الدر، والقاضي شهاب الدين الإربدي، وروى عنه : ابن العطار، والمزي، وابن أبي الفتح، وجماعة كثيرة .

أخبرنا علي بن الموفق الفقيه : أنا يحيى بن شرف الفقيه، أنا خالد بن يوسف بن سعد الحافظ .

ح وأنبأنا ست العرب بنت يحيى قالا : أنا زيد بن الحسن، أنا المبارك بن الحسين، أنا علي بن أحمد، أنا محمد بن عبد الرحمن، ثنا عبد الله ثنا حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ » . رواه مسلم عن شيبان ^٦ .

وقرأت بخط نجم الدين ابن الخباز : أنبا الإمام محيي الدين النووي، أنا عبد الرحمن ابن أبي عمر بن قدامة الفقيه، أنا أبو عبد الله بن الزبيدي، أنا أبو الوقت فذكر أول حديث في الصحيح .

قال شيخنا ابن العطار : ذكر لي شيخنا رحمه الله أنه كان لا يضيع له وقتاً في ليل ولا نهار إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم حتى في ذهابه في الطريق يكرر أو يطالع . وأنه بقي على هذا النحو ست سنين، ثم اشتغل بالتصنيف و الاشتغال والنصح للمسلمين وولاهم، على ما هو عليه من المجاهدة لنفسه، والعمل بدقائق الفقه، والحرص على الخروج من خلاف العلماء والمراقبة لأعمال القلوب وتصفياتها من الشوائب . يحاسب نفسه على الخطرة بعد الخطرة .

^٦ - صحيح مسلم (٥٠٣٨)

وكان محققا في علمه وفنونه، مدققا في علمه وشؤونه، حافظا لحديث رسول الله ﷺ، عارفا بأنواعه من صحيحه وسقيمه وغريب ألفاظ واستنباط فقهه، حافظا للمذهب وقواعده وأصوله، وأقوال الصحابة والتابعين، واختلاف العلماء ووفاتهم . سالكا في ذلك طريقة السلف . وقد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل بالعلم .

قال : فذكر لي صاحبنا أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح الحنبلي قال : كنت ليلة في أواخر الليل بجامع دمشق والشيخ واقف يصلي إلى سارية في ظلمة، وهو يردد قوله تعالى : {وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ} (٢٤) سورة الصافات، مرارا يحزن وخشوع، حتى حصل عندي من ذلك ما الله به عليم .

قال : وكان إذا ذكر الصالحين ذكرهم بتعظيم وتوقير، وذكر مناقبهم وكرامتهم، فذكر لي شيخنا ولي الدين علي المقيم ببيت لها قال : مرضت بالنقرس فعادني الشيخ محي الدين، فلما جلس شرع يتكلم في الصبر، فبقي الألم . وكنت لا أنام في الليل، فعرفت أن زوال الألم من بركته .

وقال الشيخ رشيد الدين ابن المعلم . عدلت الشيخ في عدم دخول الحمام، وتضييق عيشه في أكله ولبسه وأحواله، وقلت : أحشى عليك مرضاً يعطلك عن أشياء أفضل مما تقصده، فقال : إن فلاناً صام وعبد الله حتى اخضر . فعرفت أنه ليس له غرض في المقام في دارنا هذه، ولا يلتفت إلى ما نحن فيه .

قال : ورأيت رجلاً قشر خياراً ليطعمه إياها، فامتنع وقال: أحشى أن ترطب جسمي وتجلب النوم . قال : وكان لا يأكل في اليوم واللييلة إلا أكلة بعد العشاء الآخرة . ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر . ولا يشرب الماء المبرد، ولا يأكل فاكهة، فسألته عن ذلك فقال : دمشق كثيرة الأوقاف وأملاك المحجوزة عليهم، والتصرف لهم لا يجوز إلا على وجه الغبطة، والمعاملة فيها على وجه المساواة، وفيها خلاف والناس لا يفعلونها إلا على جزء من ألف لملك فكيف تطيب نفسي بأكل ذلك ؟.

وقال لي شيخنا مجد الدين أبو عبد الله بن الظهير : ما وصل الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إلى ما وصل إليه الشيخ محيي الدين من العلم في الفقه والحديث واللغة وعذوبة اللفظ .

وقد نفع الله تعالى الأمة بتصانيفه، وانتشرت في الأقطار، وجلبت إلى الأمصار، فمنها : "المنهاج في شرح مسلم"، و "كتاب الأذكار"، و "كتاب رياض الصالحين"، و "كتاب الأربعين حديثاً"، و "كتاب الإرشاد" في علوم الحديث، و "كتاب التيسير" في مختصر الإرشاد المذكور، و "كتاب المبهمات"، و "كتاب التحرير في ألفاظ التنبيه"، و "العمدة في صحيح التنبيه"، و "الإيضاح" في المناسك، و "الإيجاز" في المناسك، وله أربع مناسك آخر، وكتال "التيبان في آداب حمله القرآن"، وفتاوى له، و "الروضة" في أربع مجلدات، و "المنهاج" في المذهب، و "المجموع" في شرح المذهب، بلغ فيه باب المصرة إلى أربع مجلدات كبار . وشرح قطعة من البخاري وقطعة جيدة من أول "الوسيط"، وقطعة في "الأحكام" وقطعة كبيرة في "تهذيب الأسماء واللغات"، وقطعة مسودة في طبقات الفقهاء، وقطعة في التحقيق في الفقه، إلى باب صلاة المسافر .

قال ابن العطار : وله مسودات كثيرة، ولقد أمرني مرة ببيع كراريس نحو ألف كراس بخطه، وأمرني بأن أقف على غسلها في الوراق، فلم أخالف أمره، وفي قلبي منها حسرات .

وقد وقف الشيخ رشيد الدين الفارقي على "المنهاج" فقال :

اغتنى بالفضل يحيى فاغتنى وتحلى بتقاه وفضله
نصباً أعلام علم جازماً وكأن ابن صلاح حاضراً
..... عن بسيط بوجيز نافع فتجلى بلطيف جامع
بمقال رافعاً للرافعي وكأن ما غاب عنا للشافعي

وكان لا يقبل من أحد شيئاً إلا في النادر ممن لا له به علفة من إقراء . أهدى له فقير مرة إبريقاً فقبله . وعزم عليه الشيخ برهان الدين الإسكندراني أن يفطر عنده في رمضان فقال : أحضر الطعام إلى هنا ونفطر جملة . قال أبو الحسن : فأفطرنا ثلاثتنا على لونين من طعام أو أكثر .

وكان الشيخ يجمع إدامين ببعض الأوقات . وكان أماراً بالمعروف نهاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم . يواجه الملوك والجبابة بالإنكار، وإذا عجز عن المواجهة كتب الرسائل . فمما كتبه وأرسلني في السعي فيه، ورقة إلى الظاهر تتضمن العدل في الرعية، وإزالة المكوس عنهم، وكتب معه في ذلك غير واحد من الشيوخ وغيرهم، منهم من مشائخي: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي عمر شيخ الحنابلة، وأبو محمد عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي، شيخ المالكية، وأبو بكر محمد بن أحمد الشريشي المالكي، وأبو إسحاق إبراهيم بن ولي الله عبد الله المعروف بابن الأرميني، وأبو حامد محمد بن العلامة أبي الفضائل عبد الكريم بن الحرساني خطيب دمشق واب خطيبها.

ووضع ورقة الظاهر في ورقة لبيليك الخازندار بدر الدين نصها: بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله يحيى النووي، سلام الله ورحمته وبركاته على المولى الحسن، ملك الأمراء: بدر الدين، أدام الله الكريم له الخيرات، وتولاه بالحسنات، وبلغه من خيرات الآخرة والأولى كل آماله، وبارك له في جميع أعماله، آمين.

وينتهي إلى العلوم الشريفة أن أهل الشام هذه السنة في ضيق عيش وضعف حال، بسبب قلة الأمطار وغلاء الأسعار، وقلة الغلات والنبات، وهلاك المواشي، وغير ذلك، وأنتم تعلمون أنه تجب الشفقة على الراعي والرعية، ونصيحته في مصلحته ومصلحتهم، فإن الدين النصيحة.

وقد كتب خدّمة الشرع الناصحون للسلطان، المحبون له: كتاباً بتذكرة النظر في أحوال رعيته والرفق بهم، وليس فيه ضرر، بل هو نصيحة محضة وشفقة تامة، وذكرى لأولي الألباب.

والمسؤول من الأمير "أيده الله تعالى" تقديمه إلى السلطان "أدام الله له الخيرات" ويتكلم عليه من الإشارة بالرفق بالرعية بما يجده مدّحراً له عند الله تعالى ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ

مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ { (٣٠) سورة آل عمران.

وهذا الكتاب الذي أرسله العلماء إلى الأمير، أمانة ونصيحة للسلطان " أعزَّ الله أنصاره والمسلمين كلَّهم في الدنيا والآخرة " فيجب عليكم إيصاله للسلطان، أعزَّ الله أنصاره، وأنتم مسؤولون عن هذه الأمانة، ولا عذر لكم في التأخر عنها ولا حجة لكم في التقصير فيها عند الله تعالى، تُسألون عنها: {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ} (٨٨) سورة الشعراء، {يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ (٣٤) وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ (٣٥) وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ (٣٦) لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ (٣٧) [عبس/٣٤-٣٨]}، وأنتم بحمد الله تحبون الخير وتحرسون عليه، وتسارعون إليه، وهذا من أهم الخيرات وأفضل الطاعات، وقد أهلتكم له وساقه الله إليكم، وهو فضل من الله.

ونحن خائفون أن يزداد الأمر شدة، إن لم يحصل النظر في الرفق بهم، قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ} (٢٠١) سورة الأعراف، وقال تعالى: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ} (٢١٥) سورة البقرة

والجماعة الكاتبون منتظرون ثمرة هذا، فما فعلتموه وجدتموه عند الله، {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} (١٢٨) سورة النحل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فلما وصلت الورقتان إليه أوقف عليهما السلطان، فلما وقف عليهما ردَّ جوابهما ردًّا عنيفاً، مؤلماً، فتكدت خواطر الجماعة الكاتبين وغيرهم.^٧

وله غير رسالة إلى الملك الظاهر في الأمر بالمعروف. قال ابن العطار : وقال لي الحدث أبو العباس بن فرح، وكان له ميعادان في الجمعة على الشيخ يشرح عليه في الصحيحين، قال : كان الشيخ محيي الدين قد صار إليه ثلاث مراتب، كل مرتبة منها لو كانت لشخص شدت إليه الرحال . المرتبة الأولى : العلم . والثانية : الزهد . والثالثة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

سافر الشيخ إلى نوى وزار القدس والخليل وعاد إلى نوى، وتمرض عند أبيه. قال ابن العطار : فذهبت لعيادته ففرح ثم قال لي : ارجع إلى أهلك . وودعته وقد أشرف على العافية، وذلك يوم السبت . ثم توفي ليلة الأربعاء .

قال : فيينا أنا نائم تلك الليلة إذ مناد ينادي على سدة جامع دمشق في يوم جمعة : الصلاة على الشيخ ركن الدين الموقع . فصاح الناس لذلك . فاستيقظت فقلت : إنا لله وإنا إليه راجعون . فلما كان آخر يوم الخميس جاءنا وفاته . فنودي يوم الجمعة بعد الصلاة بموته، وصلي عليه صلاة الغائب .

^٧ - انظر تذكرة الحفاظ - (ج ٤ / ص ١٤٧٣) والمنهل العذب الروي - (ج ١ / ص ٣١)

قال الشيخ قطب الدين : وفي ليلة الأربعاء رابع وعشرين رجب توفي الشيخ محي الدين النووي صاحب التصانيف بنوى ودفن بها . وكان أوحده زمانه في الورع والعبادة والتقلل وحشونة العيش والأمر بالمعروف .

واقف الملك الظاهر بدار العدل غير مرة ؛ وحكي عن الملك الظاهر أنه قال : أنا أفزع منه ، وكانت مقاصده جميلة . ولي مشيخة دار الحديث .

قلت : وليها بعد موت أبي شامة سنة خمس وستين وإلى أن مات . وقال شمس الدين ابن الفخر : كان إماماً، بارعاً، حافظاً . مفتياً، أتقن علوماً شتى، وصنف التصانيف الجملة، وكان شديد الورع والزهد، إنه قد ترك جميع ملاذ الدنيا من المأكول، إلا ما يأتيه من أبوه من كعك يابس وتين حوراني، والملبس إلا الثياب الرثة المرقعة، ولم يدخل الحمام، وترك الفواكه جميعها^٨. وكان أماراً بالمعروف ناهياً عن المنكر على الأمراء والملوك والناس عامة، فنسأل الله أن يرضى عنه وأن يرضى عنا به .

وذكر مناقبه يطول . وترك جميع الجهات الدنياوية ولم يكن يتناول من جهة من الجهات درهماً فرداً . وحكى لنا الشيخ أبا الحسن بن العطار أن الشيخ قلع ثوبه ففلاه بعض الطلبة، وكان فيه قمل فنهاه وقال : دعه .

قلت : وكان في ملبسه مثل آحاد الفقهاء من الحوارنة لا يؤبه به . عليه شبختانية صغيرة، ولحيته سوداء فيها شعرات بيض، وعليه هيبة وسكينة . كان لا يتعائى لغط الفقهاء وعياطهم في البحث، بل يتكلم بتؤدة ووقار، ولذلك كان قلمه أبسط من عباراته^٩.

وقد رثاه غير واحد يبلغون عشرين نفساً بأكثر من ستمائة بيت، منهم محمد الدين ابن الظهير، وقاضي القضاة نجم الدين ابن صصرى، ومحمد الدين ابن المهتار، وعلاء الدين الكندي الكاتب، والعفيف التلمساني الصوفي الشاعر .

وأراد أقاربه أن يبنوا عليه قبة فرأته عمته، أو قرابة له، في النوم فقال لها : قولي لهم لا يفعلوا هذا الذي قد عزموا عليه، فإنهم كلما بنوا شيئاً تهدم عليهم . فانتبهت مترعجة وحدثتهم، وحوطوا على قبره حجارة تردُّ الدواب .

قال أبو الحسن : وقال لي جماعة بنوى: انه سألوه يوماً أن لا ينسأهم في عرصات القيامة فقال لهم: إن كان لي ثمَّ جاه والله لأدخل الجنة واحداً ممن أعرفه ورائي^{١٠}.

^٨ - المنهل العذب الروي - (ج ١ / ص ٢٩)

^٩ - المنهل العذب الروي - (ج ١ / ص ٢٧)

^{١٠} - المنهل العذب الروي - (ج ١ / ص ٢٦)

قلتُ : ولا يحتمل كتابنا أكثر مما ذكرنا من سيرة هذا السيد رحمه الله عليه . وكان مذهبه في الصفات السمعية السكوت وإمرارها كما جاءت . وربما تأول قليلاً في شرح مسلم، رحمه الله تعالى اهـ^{١١} وقال السخاوي : " وأحواله كثيرة لا يسعها هذا المحلُّ فرحمه الله، لقد كان من الدين بمكان الرأس من الجسد، ظهر له العلم فشمّر إليه، ونظر إلى الخيرات فأفرغت عليه، إذا تكلم افتتح كلامه بالحمد لله والثناء عليه، وإذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم رفع صوته بالصلاة عليه، انتهى." ^{١٢}

^{١١} - وقال السخاوي في المنهل العذب الروي - (ج ١ / ص ٢٨) تعقيباً على كلام الذهبي : كذا قال: والتأويل كثير في كلامه، انتهى. قلت : هذا مثال على ذلك ، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ». صحيح مسلم (١٨٠٨)

قال النووي رحمه الله : "هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ سَبَقَ إِضْاحَهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَمُخْتَصَرِهِمَا ، أَنَّ أَحَدَهُمَا وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ : أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، وَعَنِ الْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَاتِ وَسَائِرِ سِمَاتِ الْخَلْقِ .

وَالثَّانِي : مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ وَهُوَ مُحْكِي هُنَا عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ : أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا بِحَسَبِ مَوَاطِنِهَا . فَعَلَى هَذَا تَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلَيْنِ أَحَدُهُمَا : تَأْوِيلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ مَعْنَاهُ : تُنَزَّلُ رَحْمَتُهُ وَأَمْرُهُ وَمَلَائِكَتُهُ كَمَا يُقَالُ : فَعَلَ السُّلْطَانُ كَذَا إِذَا فَعَلَهُ أَتْبَاعُهُ بِأَمْرِهِ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ ، وَمَعْنَاهُ : الْإِقْبَالُ عَلَى الدَّاعِينَ بِالْإِجَابَةِ وَاللُّطْفِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . شرح النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ٩٦) وانظر قوله في حديث أين الله شرح النووي على مسلم - (ج ٢ / ص ٢٩٨)

^{١٢} - المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي - (ج ١ / ص ٢٦)

تمهيد

قواعد هامة للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً

١. القرآن الكريم قد تكفل الله تعالى بحفظه ،بقوله تعالى : " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ " [الحجر/٩] ، وأما السنّة النبوية فقد أناط الله حفظها لهذه الأمة الخاتمة ، الشاهدة على الناس ، قال تعالى : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا " [البقرة/١٤٣] ، ولا نكون شهداء على الناس إلا إذا كنا عدولا مؤتمنين على هذه الرسالة ، محافظين عليها أشد المحافظة ، ناشرين لها في الخافقين ، ذابين عنها في كل حين .
٢. لا يجوز الحكم على أحاديث الصحيحين من جديد لإجماع الأمة عليهما ، ولتلقي كتابيهما بالقبول ، وكل ما خالف ذلك فهو انحراف عن سواء السبيل .
٣. الجرح والتعديل قائم على غلبة الظنّ ، ومن ثم فالاختلاف فيه كثير ، وهذا الاختلاف يؤدي بدوره إلى الاختلاف في الحكم على الراوي وعلى روايته .
٤. كلّ إمام من أئمة الجرح والتعديل يعتبر أمةً وحده في أحكامه على الرواة ، وفي مصطلحاته ، فيجب فهم قوله ضمن القواعد والضوابط التي وضعت في هذا الفن .
٥. علماء الجرح والتعديل ما بين متشدد ومتساهل ومعتدل ، والواجب علينا الأخذ بمنهج المعتدلين ، وهو الذي جرى عليه العمل خلال القرون المتطاولة .
٦. لا يجوز الحكم على الرواة المختلف فيهم إلا بالرجوع لأقوال علماء الجرح والتعديل السابقين، ومن كتبهم مباشرة ، حتى نستطيع الوصول إلى القول الراجح فيهم ، وليس بالرجوع إلى الكتب المختصرة كالتقريب ونحوه .
٧. كلّ راوٍ اختلف فيه العلماء جرحاً وتعديلاً فالراجح أن حديثه حسن ، ما لم يثبت أنه أخطأ في حديث بعينه ولم نجد له عاضداً .
٨. الرواة المسكوت عنهم عند السلف من أئمة الجرح والتعديل ، وحسنّ لهم الترمذي أو صحح لهم ابن حبان أو ابن خزيمة أو الحاكم أو المنذري في الترغيب أو الصيّد المقدسي في المختارة أو الحافظ العراقي أو الهيثمي أو ابن الملقن أو ابن كثير أو الذهبي أو البوصيري أو ابن حجر أو السخاوي فحديثهم حسن على الراجح ، إذا لم يخالفوا الثقات ، أو ينكر عليهم هذا الحديث بعينه .
٩. لا يجوز الحكم على حديث بحكم جديد مغاير لما حكم عليه الأقدمون من أئمة الجرح والتعديل ، إلا ببرهان يقيني أنهم قد أخطؤوا فيه ، دون تسفيه لهم أو انتقاصه منهم .
١٠. علماء الجرح والتعديل ليسوا بمعصومين ، ومن ثم يمكن أن يخطئوا ، ولو نادراً ، ومنهم الإمام النووي ورحمه الله .

١١. الإمام النووي - رحمه الله - من أئمة الجرح والتعديل والحفاظ المعترين ، وقد جمع بين الفقه والحديث ، بعكس كثير من الحفاظ .

١٢. إذا لم يكن الحديث محكوماً عليه سابقاً بحكم دقيق ، لا بد من جمع طرقه ، ثم النظر في أسانيده ، وفي طبقاته إذا لزم الأمر ، ثم في متنه ، ثم في طرقه وشواهده لفظاً ومعنى ، ثم الحكم عليه ضمن المنهج الوسط في الجرح والتعديل .

١٣. لا يجوز رد الحديث الصحيح إذا لم نفهمه يعقولنا القاصرة ، ولا بد من الرجوع لأهل العلم وشروح الحديث المعتمدة ، لتزيل ما وقع أنفسنا من إشكال حوله .

١٤. كل من ردَّ حديثاً ثابتاً ، لأنه خالف رأيه أو مذهبه ، لا يقبل قوله كائناً من كان ، فالحق أحق أن يتبع .

١٥. لا يجوز التسرع بتضعيف الأحاديث التي صححها أو حسننها من قبلنا من الأئمة المعترين ، فإنه سيؤدي إلى التشكيك بالسنة النبوية .

١٦. لا يجوز تصيد أخطاء السابقين ، بحجة التحقيق العلمي المزعوم ، أو الدفاع عن السنة وما شابه ذلك ، من أغراض .

١٧. إذا تبين لدينا -بشكل مؤكد- خطأ عالم في الحكم على حديث ما ، فينبغي أن نلتمس له العذر في ذلك ، وفي الزهد لهناد بن السري (١٢١٨) عن حميد الطويل قال : قال أبو قلابة : « إذا بلغك عن أخيك ، شيء تجد عليه فيه فاطلب له العذر جهداً فإن أعيانك فقل لعل عذره أمر لم يبلغه علمي »^{١٣}

وفي شعب الإيمان للبيهقي (٨١١١) عن محمد بن سيرين ، قال : « إذا بلغك عن أخيك شيء فالتمس له عذراً ، فإن لم تجد له عذراً ، فقل : له عذر » (إسناده حسن)

١٨. طالب العلم الحقيقي يكمل البناء لا يهدمه ، من أجل عطب صغير فيه ، ففي صحيح البخاري (٣٥٣٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « إِنْ مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْبُدُونَ لَهُ ، وَيَقُولُونَ هَذَا الْبَيْتُ قَالَ فَأَنَا اللَّبَنَةُ ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ »^{١٤}.



^{١٣} - إسناده حسن ، الجهد والجهد : بالضم هو الوسع والطاقة ، وبالفتح : المشقة . وقيل المبالغة والغاية . وقيل هما لغتان في الوسع والطاقة ، فأما في المشقة والغاية فالفتح لا غير - أعيا : أتعب وأعجز

^{١٤} - كثير من هذه القواعد قد تكلمت عليها بالتفصيل في كتابي (الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب) ، وبعضها في هذا الكتاب أثناء ترجيح الأحاديث والحكم عليها .

الأحاديث التي انتقدت على رياض الصالحين ومناقشتها

هـ / باب المراقبة

١- (٦٦) عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ: « الْكَيْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ ». " رواه الترمذي وقال حديث حسن .
(ضعيف) [فيه : أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، وهو ضعيف مختلط] .

قلت : أخرجه الترمذي برقم (٢٦٤٧) وقالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ قَالَ: وَمَعْنَى دَانَ نَفْسَهُ أَيِ حَاسَبَهَا فِي الدُّنْيَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

أَمَّا مَعْنَى الْحَسَنِ عِنْدَ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ فَهُوَ كَمَا قَالَ : " وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا . كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ " ١٥ أي الحديث الضعيف الذي روي من أكثر من طريق فيقوى لغيره (حسن لغيره) ١٦
وله متابعتان ولكن فيهما ضعفاً شديداً.

وله شاهد في اعتلال القلوب للخرائطي (٥٩) حَدَّثَنَا سَعْدَانُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الدُّورَقِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ : حَدَّثَنَا حَيُّوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِيءٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ النَّكْرِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَهَ بْنَ عُبَيْدٍ يَقُولُ : " سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ " وَزَادَ سَعْدَانُ : " وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ " وهو حديث صحيح

وعلى هذا فالحديث يحسن لغيره لسببين الأول رواية عبد الله بن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم أقوى من غيرها وهذا الشاهد الذي بمعناه . والله أعلم

(الْكَيْسُ) أَيِ الْعَاقِلِ الْمُتَبَصِّرِ فِي الْأُمُورِ النَّاطِرِ فِي الْعَوَاقِبِ
(مَنْ دَانَ نَفْسَهُ) أَيِ حَاسَبَهَا وَأَذَلَّهَا وَاسْتَعْبَدَهَا وَقَهَرَهَا حَتَّى صَارَتْ مُطِيعَةً مُنْقَادَةً

١٥ - سنن الترمذي (٤٤١٠) وانظر نزهة النظر - (ج ١ / ص ٢١١) وتوضيح الأفكار - (ج ١ / ص ١٦٦) ومنهج النقد في علوم الحديث - (ج ١ / ص ٢٧٢) وتوجيه النظر إلى أصول الأثر - (ج ١ / ص ٣٥٩) ولسان الحديث (معجم مصطلحات الحديث) - (ج ٣ / ص ١٣٦)

١٦ - وأخرجه الحاكم (١٩١ و ٧٦٣٩) من طريقه وصححه وورده الذهبي في الموضع الأول ووافقه في الموضع الثاني !! ، وسكت عليه الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٤٢ / ٩ ، وذكره الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (٢٢٤٧) ونقل تحسين الترمذي وسكت عليه، وحسنه البغوي في شرح السنة (٣٩٤٠)

(وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ) قَبْلَ نُزُولِهِ لِيَصِيرَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَالْمَوْتُ عَاقِبَةُ أَمْرِ الدُّنْيَا ، فَالْكَيْسُ مَنْ أَبْصَرَ الْعَاقِبَةَ

(وَالْعَاجِزُ) الْمُقَصِّرُ فِي الْأُمُورِ ، (مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا) مِنَ الْإِتْبَاعِ أَيَّ جَعَلَهَا تَابِعَةً لِهَوَاهَا فَلَمْ يَكُفَّهَا عَنِ الشَّهَوَاتِ وَلَمْ يَمْنَعْهَا عَنْ مُقَارَنَةِ الْمُحَرَّمَاتِ

(وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ) فَهُوَ مَعَ تَفْرِيطِهِ فِي طَاعَةِ رَبِّهِ وَاتِّبَاعِ شَهَوَاتِهِ لَا يَعْتَذِرُ بَلْ يَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ الْأَمَانِيَّ أَنْ يَعْفُو عَنْهُ . قَالَ الطَّبِيبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَالْعَاجِزُ الَّذِي غَلَبَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَعَمِلَ مَا أَمَرَتْهُ بِهِ نَفْسُهُ فَصَارَ عَاجِزًا لِنَفْسِهِ فَاتَّبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَأَعْطَاهَا مَا اشْتَهَتْهُ ، قُوبِلَ الْكَيْسُ بِالْعَاجِزِ ، وَالْمُقَابِلُ الْحَقِيقِيُّ لِلْكَيْسِ السَّفِيهِ الرَّأْيِ وَلِلْعَاجِزِ الْقَادِرُ لِيُؤْذَنَ بَأَنَّ الْكَيْسَ هُوَ الْقَادِرُ ، وَالْعَاجِزُ هُوَ السَّفِيهِ وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ أَيَّ يُذْنِبُ وَيَتَمَنَّى الْجَنَّةَ مِنْ غَيْرِ الْإِسْتِعْفَارِ وَالتَّوْبَةِ .^{١٧}

قلت : وهو مصداق قوله تعالى : { وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا (٩) وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (١٠) } [الشمس/٧-١٠]

^{١٧} - تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ٢٥١)

٢- (٦٩) عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ ضِغْتُ عُمَرَ فَتَنَاوَلَ امْرَأَتَهُ فَضَرَبَهَا وَقَالَ يَا أَشْعَثُ احْفَظْ عَنِّي ثَلَاثًا حَفِظْتُهُنَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : « لَا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ وَلَا تَنْمُ إِلَّا عَلَى وَثَرٍ ». وَنَسِيتُ الثَّلَاثَةَ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ . (ضَعِيفٌ) .

[فيه : داود بن يزيد الأودي وهو ضعيف، وعبد الرحمن المسلي وهو مجهول]

قلت : أخرجه أحمد (١٢٤) ٢٠/١ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ - يَعْنِي أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ - قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيِّ عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ ...

أما داود فهو داود بن عبد الله الأودي كما هو مصرح به عند ابن ماجه (٢٠٦٢) وغيره وهو ثقة باتفاق .

وأما عبد الرحمن المسلي فلم يرو عنه سوى داود بن عبد الله الأودي وفي التقريب مقبول . وأخرجه الحاكم (٧٣٤٢) وصححه ووافقه الذهبي ، وعنده من طريق عبد الرحمن بن عبد الله المكي وهو ثقة !!

وسكت عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٧٢٢) وقال عنه في غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب - (ج ٣ / ص ٤٤٦) : وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وصححه الحافظ ابن حجر في تنبيه الأخبار .. الأذكار (٩٧٧) والراجح عندي أنه حديث حسن .

جواز ضرب الزوجة ضرباً غير مبرح

قال النووي رحمه الله : " فِيهِ أَنَّ ضَرْبَ الزَّوْجَةِ وَالْخَادِمِ وَالْدَّابَّةِ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا لِلدَّابِّ فَتَرْكُهُ أَفْضَلُ " ^{١٨} . وَيَجِبُ فِي ضَرْبِ الزَّوْجَةِ لِلنُّشُوزِ أَوْ لغيرِهِ : أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ غَيْرَ مُبْرِحٍ ، وَلَا مُدْمٍ ، وَأَنْ يَتَوَقَّى الْوَجْهَ ، وَالْأَمَّا كِنَ الْمُخِيفَةِ ، وَلَا يَضْرِبُهَا إِلَّا لِمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّهِ كَالنُّشُوزِ ، فَلَا يَضْرِبُهَا لِحَقِّ اللَّهِ عِنْدَ جُمُهورِ الْفُقَهَاءِ ، كَتَرْكِ الصَّلَاةِ ^{١٩} .

وقال تعالى : { وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ } (١٩) سورة النساء . قال ابن كثير : " أي : طيَّبوا أقوالكم لهن ، وحَسَّنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم ، كما تحب ذلك منها ، فافعل أنت بما مثله ، كما قال تعالى : { وَلَكِنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ } [البقرة : ٢٢٨] وقال

^{١٨} - شرح النووي على مسلم - (ج ٨ / ص ٣٩)

^{١٩} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٨ / ص ١٧٧)

رسول الله ﷺ: "خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي" ^{٢٠} وكان من أخلاقه ﷺ أنه جَمِيلَ الْعِشْرَةِ دائمِ الْبِشْرِ، يُدَاعِبُ أَهْلَهُ، وَيَتَلَطَّفُ بِهِمْ، وَيُوسِّعُهُمْ نَفَقَتَهُ، وَيُضَاحِكُ نِسَاءَهُ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يَسَابِقُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ يَتَوَدَّدُ إِلَيْهَا بِذَلِكَ. قَالَتْ: سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أَحْمَلَ اللَّحْمَ، ثُمَّ سَابَقْتَهُ بَعْدَ مَا حَمَلْتُ اللَّحْمَ فَسَبَقَنِي، فَقَالَ: "هَذِهِ بَتْلُكَ" ^{٢١} وَيَجْتَمِعُ نِسَاؤُهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ الْيَبِيتِ عِنْدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْكُلُ مَعَهُنَ الْعِشَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، ثُمَّ تَنْصَرِفُ كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى مَتَرُهَا. وَكَانَ يَنَامُ مَعَ الْمَرْأَةِ مِنْ نِسَائِهِ فِي شِعَارٍ وَاحِدٍ، يَضَعُ عَنْ كَتِفَيْهِ الرِّدَاءَ وَيَنَامُ بِالْإِزَارِ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ يَدْخُلُ مَتَرَهُ يَسْمُرُ مَعَ أَهْلِهِ قَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، يُؤَانِسُهُمْ بِذَلِكَ ﷺ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ } [الأحزاب: ٢١]. ^{٢٢}

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: " مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً لَهُ قَطُّ، وَلَا جَلَدَ خَادِمًا لَهُ قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. ^{٢٣} وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَادِمًا لَهُ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ، إِلَّا كَانَ أَحَبُّهُمَا إِلَيْهِ أَيْسَرُهُمَا، حَتَّى يَكُونَ إِثْمًا، فَإِذَا كَانَ إِثْمًا، كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ الْإِثْمِ، وَلَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ يُؤْتَى إِلَيْهِ، حَتَّى يُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ فَيَكُونَ هُوَ يَنْتَقِمُ لِلَّهِ ^{٢٤}

وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ " فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذَرْنِ النَّسَاءَ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ، فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَرْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ " ^{٢٥} وَفِيهِ الضَّمَانُ فِيمَا يَنْشَأُ مِنْهُ مِنْ تَلَفٍ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَلَا ضَمَانَ فِيهِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ إِنْ ظَنَّ السَّلَامَةُ ^{٢٦}.

^{٢٠} - سنن الترمذی (٤٢٦٩) صحيح

^{٢١} - سنن أبي داود (٢٥٨٠) صحيح

^{٢٢} - تفسير ابن كثير - (ج ٢ / ص ٢٤٢) والوسيط لسيد طنطاوي - (ج ١ / ص ٨٩٦)

^{٢٣} - صحيح مسلم (٦١٩٥)

^{٢٤} - مصنف عبد الرزاق (١٧٩٤٣) وعشرة النساء للنسائي (٣٦٧) بتحقيقي وهو صحيح

^{٢٥} - سنن أبي داود (٢١٤٨) صحيح - ذكر: اجترأ

^{٢٦} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢ / ص ٣٨٨) وابن عابدين ٥ / ٣٧٥، والهداية ٢ / ١١٧، والمغني ٨ / ٣٢٧، والتبصرة ٢ / ٣٤٩، ومنح الجليل ٤ / ٥٥٦، ونهاية المحتاج ٨ / ٢٨

١٠- باب في المبادرة إلى الخيرات

وَحَثُّ مَنْ تَوَجَّهَ لَخَيْرٍ عَلَى الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ بِالْجِدِّ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ

٣- (٩٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : « بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا هَلْ تَنْتَظِرُونَ إِلَّا فَقْرًا مُنْسِيًّا أَوْ غِنًى مُطْغِيًّا أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا أَوْ هَرَمًا مُفْنِدًا أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا أَوْ الدَّجَالَ فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ أَوْ السَّاعَةِ فَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ ». رواه الترمذي وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَذَكَرَهُ فِي ٦١ /

باب ذكر الموت وقصر الأمل (٥٧٨)

(ضعيف جداً) . [فيه : محرر بن هارون، وهو متروك الحديث] .

قلت: أخرجه الترمذي (٢٤٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ مُحَرَّرِ بْنِ هَارُونَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ « بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا هَلْ تَنْتَظِرُونَ إِلَّا فَقْرًا مُنْسِيًّا أَوْ غِنًى مُطْغِيًّا أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا أَوْ هَرَمًا مُفْنِدًا^{٢٧} أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا أَوْ الدَّجَالَ فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ أَوْ السَّاعَةُ فَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ ». قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَرَّرِ بْنِ هَارُونَ وَقَدْ رَوَى بِشْرُ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ مُحَرَّرِ بْنِ هَارُونَ هَذَا. وَقَدْ رَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَمَّنْ سَمِعَ سَعِيدًا الْمَقْبُرِيَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - نَحْوَهُ. وَقَالَ تَنْتَظِرُونَ^{٢٨}.

قلت : أما محرر بن هارون فمتروك^{٢٩}

ولكنه لم ينفرد به، فله متابعات وشواهد :

ففي المستدرک للحاکم (٧٩٠٦) أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ حَكِيمٍ الْمُرُوزِيُّ، أَنبَأَنَا أَبُو الْمُؤَجَّهِ، أَنبَأَنَا عَبْدَانُ، أَنبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ : مَا يَنْتَظَرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غِنًى مُطْغِيًّا، أَوْ فَقْرًا مُنْسِيًّا، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا، أَوْ هَرَمًا مُفْنِدًا، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزًا، أَوْ

^{٢٧} - المفند : أى موقع فى الكلام المحرف عن سنن الصحة من الحرف والهذيان

^{٢٨} - وشعب الإيمان للبيهقي (١٠١٧٦) وقصر الأمل (١٠٧) من طريق محرر ، وفي تخريج أحاديث الإحياء (٤٣٣٦) نقل قول الترمذي وسكت عليه ، وفي خلاصة الأحكام للنووي (٣١٥٣) بعد أن ذكره عن الترمذي وَقَالَ : " حسن " وسكت عليه وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ١ / ص ٤٠١) وسكت عليه والترغيب ٢٥٠/٤ و ابن عدي في الكامل ٢٤٣٤/٦ و بنحوه عند الحاكم ٣٢١/٤ وإتحاف السادة المتقين ٢٥٢/١٠ وشعب الإيمان للبيهقي (١٠٥٧٢ و ١٠٥٧٣)

^{٢٩} - الكاشف [ج ٢ - ص ٢٤٤] (٥٣٠٧) وتهذيب التهذيب [ج ١٠ - ص ٥٠] (٨٩) وتهذيب الكمال [ج ٢٧ - ص ٢٧٢] (٥٨٠٠)

الدَّجَالُ، والدَّجَالُ شَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ، أَوِ السَّاعَةُ، وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرُ قَالَ الْحَاكِمُ : إِنْ كَانَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ سَمِعَ مِنَ الْمُقْبِرِيِّ " فَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ .

قلت : ولكنه ورد في الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ لِابْنِ الْمُبَارَكِ (٧) أَخْبَرَكُمْ أَبُو عُمَرَ بْنُ حَيَوَيْهِ، وَأَبُو بَكْرٍ الْوَرَّاقُ قَالَا : أَخْبَرَنَا يَحْيَى قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ مَنْ سَمِعَ الْمُقْبِرِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " مَا يَنْتَظَرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غِنًى مُطْعِياً، أَوْ فَقْرًا مُنْسِياً، أَوْ مَرَضًا مُفْسِداً، أَوْ هَرَمًا مُفْنِداً، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزاً، أَوِ الدَّجَالَ، فَالدَّجَالُ شَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ، أَوِ السَّاعَةُ، وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرُ " ٣٠

فظهر أن فيه انقطاعاً بين معمر والمقبري ليس إلا .

وفي غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٧١٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكٍ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : " مَا تَنْتَظِرُونَ إِلَّا غِنًى مُطْعِياً ، أَوْ فَقْرًا مُنْسِياً "

قلت : لا شك أن معمر أدرك سعيد بن أبي سعيد: كيسان المقبرى ولا يبعد أن يكون قد سمعه منه . ولكنه لم يذكر في شيوخه .

وله طريق آخر في المعجم الكبير للطبراني - (ج ١٩ / ص ٣١٨) (٧٧٤) والمعجم الأوسط للطبراني (٤٠٩٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، قَالَ: نَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " مَا يَنْتَظَرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غِنًى مُطْعِياً، أَوْ فَقْرًا مُنْسِياً، أَوْ مَرَضًا مُفْسِداً، أَوْ هَرَمًا مُفْنِداً، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزاً، أَوِ الدَّجَالَ ، وَالدَّجَالُ شَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ، أَوِ السَّاعَةُ، وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرُ " . لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ إِلَّا مَعْمَرٌ ، وَلَا عَنْ مَعْمَرٍ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَعْيَنَ، وَلَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا إِسْرَائِيلُ، وَلَا عَنْ إِسْرَائِيلَ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ " وفي سنده ضعف .

وفي مسند الشهاب القضاعي (٧٦٩) وَأَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْبَرَكَاتِ الْعَرَبِيُّ، بِمِصْرَ، أَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَنَا أَبُو عُثْمَانَ، سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَلَبِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي سَكِينَةَ، نَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " مَا يَنْتَظَرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غِنًى مُطْعِياً، أَوْ فَقْرًا مُنْسِياً، أَوْ هَرَمًا مُفْلِجاً، أَوْ مَرَضًا مُفْسِداً، أَوْ مَوْتًا مُجْهِزاً، أَوِ الدَّجَالَ، فَشَرُّ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ أَوِ السَّاعَةُ، فَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرُ " . قلت : يحيى بن عبيد الله التيمي واه فلا يحتج به.

٣٠ - شعب الإيمان للبيهقي (١٠١٧٧) وشرح السنة للبغوي (٣٨٣٦) وقصر الأمل لابن أبي الدنيا (١٠٨) كلهم عن معمر عن مَنْ سَمِعَ الْمُقْبِرِيَّ يُحَدِّثُ

وقال العقيلي- بعد أن ذكر حديث محرر- : "وَقَدْ رُويَ هَذَا الْحَدِيثُ، بِغَيْرِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ طَرِيقٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا"^{٣١}

قلت : فالصواب أنه حسنٌ لغيره كما قال الترمذي .

المبادرة إلى الطاعات قبل فوات الأوان

قَوْلُهُ : (قَالَ بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا) أَيِ سَابِقُوا وَقُوعَ الْفِتَنِ بِالِاشْتِعَالِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَاهْتَمُّوا بِهَا قَبْلَ حُلُولِهَا (هَلْ تَنْظُرُونَ إِلَّا إِلَى فَقْرٍ مُنْسٍ) قَالَ الْقَارِي : خَرَجَ مَخْرَجَ التَّوْبِخِ عَلَى تَقْصِيرِ الْمُكَلَّفِينَ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ ، أَيِ مَتَى تَعْبُدُونَ رَبَّكُمْ فَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَعْبُدُوهُ مَعَ قِلَّةِ الشَّوَاغِلِ وَقُوَّةِ الْبَدَنِ فَكَيْفَ تَعْبُدُونَ مَعَ كَثْرَةِ الشَّوَاغِلِ وَضَعْفِ الْقُوَى ؟ لَعَلَّ أَحَدَكُمْ مَا يَنْتَظِرُ إِلَّا غِنًى مُطْعِيًا انْتَهَى . وَقَوْلُهُ مُنْسٍ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى لِمُشَاكَلَةِ الْأَوَّلَى ، أَيِ جَاعِلٍ صَاحِبِهِ مَذْهُوشًا يُنْسِيهِ الطَّاعَةَ مِنَ الْجُوعِ وَالْعُرْيِ ، وَالتَّرَدُّدِ فِي طَلَبِ الْقُوَى .

(أَوْ غِنًى مُطْعٍ) أَيِ مَوْقِعٍ فِي الطُّغْيَانِ (أَوْ مَرَضٍ مُفْسِدٍ) أَيِ لِلْبَدَنِ لَشِدَّتِهِ أَوْ لِلدِّينِ لِأَجْلِ الْكَسَلِ الْحَاصِلِ بِهِ . (أَوْ هَرَمٍ مُفْنِدٍ) أَيِ مَوْقِعٍ فِي الْكَلَامِ الْمُحَرَّفِ عَنْ سُنَنِ الصَّحَّةِ مِنَ الْخَرَفِ وَالْهَذْيَانِ . (أَوْ مَوْتٍ مُجْهِزٍ) أَيِ قَاتِلٍ بَعْتَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى تَوْبَةٍ وَوَصِيَّةٍ .

(فَالْسَّاعَةُ أَذْهَى) أَيِ أَشَدُّ الدَّوَاهِي وَأَقْطَعُهَا وَأَصْعَبُهَا (وَأَمْرٌ) أَيِ أَكْثَرُ مَرَارَةٍ مِنْ جَمِيعِ مَا يُكَابِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي الدُّنْيَا مِنَ الشَّدَائِدِ لِمَنْ غَفَلَ عَنْ أَمْرِهَا ، وَلَمْ يَعُدَّ لَهَا قَبْلَ حُلُولِهَا . وَالْقَصْدُ الْحَثُّ عَلَى الْبِدَارِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ قَبْلَ حُلُولِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَأُخِذَ مِنْهُ نَدْبُ تَعْجِيلِ الْحَجِّ .^{٣٢}

قلت : ومثله قوله تعالى : { وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (١٣٣) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٣٤) وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ يَنْسُوا إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٣٥) أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ (١٣٦) } سورة آل عمران

ومثله حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لِرَجُلٍ وَهُوَ يَعِظُهُ : "اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ : شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ ، وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ ، وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ ، وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ"^{٣٣}

^{٣١} - الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٠١٢)

^{٣٢} - تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ٩١)

^{٣٣} - مصنف ابن أبي شيبة (ج ١٣ / ص ٢٢٣) (٣٥٤٦٠) مرسلًا والمستدرک للحاكم (٧٨٤٦) موصولاً وهو صحيح

٢٥ / باب الأمر بأداء الأمانة

٤- (٢٠٠) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: « إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ يَا هَذَا أَتَقَى اللَّهَ وَدَعَا مَا تَصْنَعُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنْ الْعَدُوِّ فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيهَهُ وَقَعِيدَهُ فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ». ثُمَّ قَالَ : (لِعَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرِ فَعْلُوهُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٧٩) تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (٨٠) وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا هُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (٨١) [المائدة/٧٨-٨٢]) ثُمَّ قَالَ : « كَلَّا وَاللَّهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا ». " رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن .

هذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: « لَمَّا وَقَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي الْمَعَاصِي نَهَتْهُمْ عُلَمَاؤُهُمْ فَلَمْ يَنْتَهُوا فَجَالَسُوهُمْ فِي مَجَالِسِهِمْ وَوَاكَلُوهُمْ وَشَارَبُوهُمْ فَضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ وَلَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ». قَالَ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- وَكَانَ مُتَكِنًا فَقَالَ « لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى تَأْطُرُوهُمْ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا »^{٣٤}. قوله " تأطروهم " : أي تعطفوهم . " ولتقصروهم " : أي لتحبسونه . (ضعيف) . [مداره على أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ولم يسمع من أبيه] .

قلت : أخرجه داود (٤٣٣٨) من طريق عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بن عبد الله عن أبيه والترمذي (٣٣٢٢) وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وأحمد في مسنده (٣٧٨٥) كلهم من طريقه. وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ولم يسمع من أبيه، ولكنه كان أعلم بحديث أبيه من حنيفة بن مالك ونظرائه كما قال الدارقطني، وأخذ أحاديث أبيه عن أمه زينب الثقفية خاصة ومسروق وكلاهما ثقة^{٣٥}.

^{٣٤} - قَالَ فِي الْمَجْمَعِ : أَي لَا تَنْجُونَ مِنَ الْعَذَابِ حَتَّى تَمْتَنُوهُمْ مِنَ الظُّلْمِ وَتُمِيلُوهُمْ عَنِ الْبَاطِلِ إِلَى الْحَقِّ . وَقَالَ الطَّبْطَبِيُّ : حَتَّى مُتَعَلِّقَةً بِمَا كَانُوا قَائِلًا قَالَ لَهُ عِنْدَ ذِكْرِ مَظَالِمِ بَنِي إِسْرَائِيلَ هَلْ يُعْذَرُ فِي تَخْلِيَةِ الظَّالِمِينَ وَشَأْنُهُمْ ، فَقَالَ : لَا حَتَّى تَأْطُرُوهُمْ وَتَأْخُذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ . وَالْمَعْنَى لَا تُعْذَرُونَ حَتَّى تُخْبِرُوا الظَّالِمَ عَلَى الْإِذْعَانِ لِلْحَقِّ وَإِعْطَاءِ التَّصَفَّةِ لِلْمَظْلُومِ . تحفة الأحوذى - (ج ٧ / ص ٣٦٩)

^{٣٥} - تهذيب الكمال للزمري - (ج ١٤ / ص ٦١) (٣٠٥١) وتهذيب التهذيب [ج ٥ - ص ٦٥] (١٢١)

وقال ابن المديني في حديث يرويه أبي عبيدة عن أبيه : هو منقطع، وهو حديث ثبت، وقال يعقوب بن شيبه : " إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند - يعني في الحديث المتصل - لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر " ٣٦ .

وأنكر الألباني في الضعيفة ٣٧ على الترمذي تحسينه لهذا الحديث، وزعم أنه من تساهله الذي عُرف به !! والحق مع الترمذي كما ترى، هذا على فرض أنه لم يرو إلا عن أبيه، وقد روي من طريق أبي عبيدة عن أبي موسى الأشعري وقد سمع منه، كما في مشكل الآثار للطحاوي (٩٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَحْيَى بْنِ جَنَادٍ الْبُعْدَادِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " كَانَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذَا عَمِلَ الْعَامِلُ مِنْهُمْ بِالْخَطِيئَةِ نَهَاَهُمُ النَّاهِي تَعْزِيرًا ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الْعَدِّ جَالِسَهُ وَآكَلَهُ وَشَارَبَهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ عَلَى خَطِيئَةٍ بِالْأَمْسِ، فَلَمَّا رَأَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ ضَرَبَ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ لَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ ﷺ بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدَيِ السَّفِيهِ وَلَتَأْطُرَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَلْعَنَكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ " .

وهذا إسناده صحيح ، فتسقط الشبهة من أصلها ويصح الحديث .

من عناصر خيرية هذه الأمة

إنَّ الخيرية للأمة الإسلامية منوطة بتحقيق أصليين أساسيين :

أولهما : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأئمة سراج الدين، ولا يمكن أن يتحقق ببيان أمة على الخير والفضيلة إلا بالقيام بهما، فهما من الأسباب التي استحق بنو إسرائيل اللعنة من أجل تركهما .

وثانيهما : الإيمان بالله - تعالى - وبجميع ما أمر الله - تعالى - بالإيمان به .

هذان هما الأمران الذان يجب أن يتحققا لتكون هذه الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس لأن الأمة التي تهمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا تؤمن بالله لا يمكن أن تكون خير أمة بل لا توصف بالخيرية قط، لأنه لا خير إلا في الفضائل والحق والعدل، ولا تقوم هذه الأمور إلا مع وجود الإيمان بالله وكثرة الدعاة إلى الخير والناهين عن الشر، ويكون لدعوتهم آثارها القوية التي تحيا معها الفضائل وتزول بها الرذائل ٣٨ .

٣٦ - شرح علل الترمذي لابن رجب - (ج ١ / ص ١٩٨)

٣٧ - رقم (١١٠٥)

٣٨ - الوسيط لسيد طنطاوي - (ج ١ / ص ٧٠٠)

ومعنى الآيات القرآنية : لَعَنَ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الزُّبُورِ وَالْإِنْجِيلِ، فَقَدْ لَعَنَ دَاوُدُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَنْ اعْتَدَى مِنْهُمْ فِي السَّبْتِ، أَوْ لَعَنَ الْعَاصِينَ الْمُعْتَدِينَ مِنْهُمْ عَامَّةً، وَكَذَلِكَ لَعَنَهُمْ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، وَسَبَبُ ذَلِكَ اللَّعْنِ هُوَ تَمَادِيهِمْ فِي الْعِصْيَانِ، وَتَمَرُّدُهُمْ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَتَمَادِيهِمْ فِي الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ (بِمَا كَانُوا يَعْتَدُونَ) .

فَقَدْ كَانُوا لَا يَنْهَى أَحَدٌ مِنْهُمْ أَحَدًا عَنْ مُنْكَرٍ يَقْتَرِفُهُ مَهْمَا بَلَغَ مِنَ الْقُبْحِ وَالضَّرَرِ . وَالتَّهْيِي عَنْ الْمُنْكَرِ هُوَ حِفَاطُ الدِّينِ، وَسِيَاجُ الْفَضَائِلِ وَالْآدَابِ، فَإِذَا تَجَرَّأَ الْمُسْتَهْتَرُونَ عَلَى إِظْهَارِ فِسْقِهِمْ وَفُجُورِهِمْ، وَرَأَاهُمُ الْعَوَاعَى مِنَ النَّاسِ قَلْدُوهُمْ فِيهِ، وَزَالَ قُبْحُهُ مِنْ نُفُوسِهِمْ، وَصَارَ عَادَةً لَهُمْ، وَزَالَ سُلْطَانُ الدِّينِ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَتَرَكْتَ أَحْكَامَهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى فَشْوِ الْمُنْكَرَاتِ فِيهِمْ . وَيُقَبِّحُ اللَّهُ تَعَالَى سُوءَ فَعْلِهِمْ، وَيَذُمُّهُمْ عَلَى اقْتِرَافِ الْمُنْكَرَاتِ، وَإِصْرَارِهِمْ عَلَيْهَا وَسُكُوتِ الْآخَرِينَ عَنْهَا، وَرِضَاهُمْ بِهَا .

وَتَرَى يَا مُحَمَّدُ كَثِيرًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَيُحَالِفُونَهُمْ عَلَيْكَ، وَيُحَرِّضُونَهُمْ عَلَى قِتَالِكَ، وَأَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَبِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَأَنْبِيَائِهِ، وَتَشْهَدُ لَهُمْ بِصِدْقِ الرِّسَالَةِ، وَأُولَئِكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِكِتَابٍ وَلَا رَسُولٍ، وَلَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَلَوْلا اتِّبَاعُ الْهَوَى، وَتَزْيِينُ الشَّيْطَانِ لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ، مَا فَعَلُوا ذَلِكَ، فَبَيْسَ مَا قَدَّمُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ فِي آخِرَتِهِمْ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي اسْتَوْجَبَتْ سَخَطَ اللَّهِ، وَعَظِيمَ غَضَبِهِ عَلَيْهِمْ، وَسَيُجْزَوْنَ عَلَى ذَلِكَ شَرَّ الْجَزَاءِ، وَسَيُحِيطُ بِهِمُ الْعَذَابُ، وَلَا يَجِدُونَ عَنْهُ مَصْرِفًا، وَيَخْلُدُونَ فِي النَّارِ أَبَدًا .

وَلَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْيَهُودَ، الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الْكَافِرِينَ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ، يُؤْمِنُونَ بِالنَّبِيِّ الَّذِي يَدْعُونَ اتِّبَاعَهُ (وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْهُدَى وَالْبَيِّنَاتِ، لَمَا اتَّخَذُوا أُولَئِكَ الْكَافِرِينَ مِنْ عَابِدِي الْأَوْثَانِ، أَوْلِيَاءَ وَأَنْصَارًا، وَلَكَانَتْ عَقِيدَتُهُمُ الدِّينِيَّةُ صَدَقَتْهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مُتَمَرِّدُونَ فِي النِّفَاقِ، خَارِجُونَ عَنْ حَظِيرَةِ الدِّينِ، وَلَا يُرِيدُونَ إِلَّا الْجَاهَ وَالرِّيَاسَةَ، وَيَسْعَوْنَ إِلَى تَحْصِيلِهَا بِأَيِّ طَرِيقَةٍ كَانَتْ، وَبِأَيِّ وَسِيلَةٍ قَدَرُوا عَلَيْهَا .^{٣٩}

^{٣٩} - انظر تفسير الطبري - (ج ١٠ / ص ٤٨٩) وتفسير ابن كثير - (ج ٣ / ص ١٦٠) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي - (ج ١ / ص ١٧٦٦) وتفسير الألوسي - (ج ٥ / ص ٩٥) وتفسير الرازي - (ج ٦ / ص ١٢٩) وأيسر التفاسير لأسعد حومد - (ج ١ / ص ٧٤٨) فما بعدها

٣١ / باب حق الزوج على المرأة

٥- (٢٨٦) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ ». رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب.. (ضعيف) . [وفي سنده مجهولان : مساور الحميري وأمه] .

قلت : أخرجه الترمذي (١١٩٤) وابن ماجه (١٩٢٧) والمستدرک للحاكم (٧٣٢٨) كلهم من طريق مساور الحميري، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ !!^{٤٠} قلت : ومساور وأمه مجهولان^{٤١} .

ويشهد له من حيث المعنى حديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا، دَخَلَتْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ"^{٤٢} وهو صحيح

وبنحوه عند أحمد (١٩٥١٩) عَنْ الْحُصَيْنِ بْنِ مَحْصَنٍ أَنَّ عَمَّةً لَهُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ - فِي حَاجَةٍ فَفَرَعَتْ مِنْ حَاجَتِهَا فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ - : « أَذَاتُ زَوْجٍ أَتَتْ ». قَالَتْ نَعَمْ. قَالَ « كَيْفَ أَتَتْ لَهُ ». قَالَتْ مَا أَلُوهُ إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ. قَالَ : « فَأَنْظُرِي أَيْنَ أَتَتْ مِنْهُ فَإِنَّمَا هُوَ جَنَّتِكَ وَنَارُكَ » وهو حديث حسن.

فيحسن الحديث لغيره، والله أعلم

^{٤٠} - ونقل الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (١٥٥٠) تحسين الترمذي وسكت عليه.

^{٤١} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥٢٧] (٦٥٨٧)

^{٤٢} - المعجم الكبير للطبراني (٩٩١) وصحيح ابن حبان - (ج ٩ / ص ٤٧١) (٤١٦٣) وهو صحيح

٤٠ / باب توقيير العلماء والكبار وأهل الفضل

٦- (٣٥٦) عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ أَنَّ عَائِشَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ مَرَّ بِهَا سَائِلٌ فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ فَأَقْعَدَتْهُ فَأَكَلَ فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ مَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ..

وقد ذكره مسلم في أول صحيحه تعليقاً فقالت : وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ.^{٤٣}، وذكر الحاكم أبو عبد الله في كتابه " معرفة علوم الحديث " وقال : هو حديث صحيح^{٤٤} .

[فيه علتان : الانقطاع، وتدليس حبيب بن أبي ثابت] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٤٨٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ الْيَمَانِ أَخْبَرَهُمْ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ أَنَّ عَائِشَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ مَرَّ بِهَا سَائِلٌ فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ فَأَقْعَدَتْهُ فَأَكَلَ فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ مَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ.^{٤٥}

وهو حديث حسن لغيره .

أمّا تدليس حبيب فقد صرح بالتحديث في الزهد لابن أبي عاصم (٨٨) أَخْبَرَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّقَاعِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ يَمَانَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، حَدَّثَنِي مَيْمُونٌ بْنُ أَبِي شَيْبٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ : " أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ " فزال شبهة تدليسه.

وأما عن العلة الثانية فقد قال النووي في مُقَدِّمَةِ شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي فَصْلِ التَّعْلِيقِ : وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ " أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ " فَهَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ لَفْظَهُ لَيْسَ جَارِماً لَا يَقْتَضِي حُكْمَهُ بِصِحَّتِهِ وَبِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهُ احْتِجَّ بِهِ وَأُورِدَهُ إِرَادَ الْأُصُولِ لَا إِرَادَ الشَّوَاهِدِ يَقْتَضِي حُكْمَهُ بِصِحَّتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ حَكَّمَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ بِصِحَّتِهِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادِهِ مُنْفَرِداً

^{٤٣} - صحيح مسلم - (ج ١ / ص ٢)

^{٤٤} - معرفة علوم الحديث للحاكم - (ج ١ / ص ٨٨) - ذكر النوع السادس عشر من علم الحديث هذا النوع منه معرفة الأكابر من الأصاغر

^{٤٥} - والإتحاف ٢٦٥/٦ وأخبار قزوين ٣/٣٥٤ علي والبيهقي في الشعب (١٠٩٩٩) وأبو يعلى في مسنده (٤٨٢٦) والزهد لأحمد (٩١) وحلية الأولياء ٣٧٩/٤ ومعجم الصحابة (٩٧٢) معاذ وموضح أوهام التفريق ٣٩٦/٢ معاذ، وذكره مسلم في مقدمة صحيحه دون سند المقدمة

به، وَذَكَرَ أَنَّ الرَّاوي لَهُ عَنْ عَائِشَةَ مَيْمُونُ بْنُ أَبِي شَيْبٍ وَلَمْ يُدْرِكْهَا . قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَفِيمَا قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ نَظَرَ، فَإِنَّهُ كُوفِيٌّ مُتَقَدِّمٌ قَدْ أَدْرَكَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، وَمَاتَ الْمُغِيرَةَ قَبْلَ عَائِشَةَ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ التَّعَاصُرُ مَعَ إِمْكَانِ التَّلَاقِي كَافٍ فِي ثُبُوتِ الْإِدْرَاكِ، فَلَوْ وَرَدَ عَنْ مَيْمُونٍ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَلْقَ عَائِشَةَ اسْتَقَامَ لِأَبِي دَاوُدَ الْجَزْمُ بَعْدَ إِدْرَاكِهِ وَهَيْهَاتَ ذَلِكَ انْتَهَى^{٤٦} .

قَالَ التَّوَوِيُّ : وَحَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا قَدْ رَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ وَقَالَ : هَذَا الْحَدِيثُ لَا يُعْلَمُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ مَوْفُوفًا^{٤٧} .

قلت: وقد روي موصولاً عن معاذ كما في مكارم الأخلاق للخرائطي (٤١) حَدَّثَنَا التَّرْفُفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الْفَلَسْطِينِيِّ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَنْزَلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالْشَّرِّ، وَأَحْسَنَ أَدَبَهُمْ عَلَى الْأَخْلَاقِ الصَّالِحَةِ " .

وهناك متابع لميمون في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٨٠٤) أنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشي، نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم، نا الحسن بن إسحاق العطار، نا أحمد بن أسد، كوفي قرابة مالك بن معول نا يحيى بن اليمان، عن سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عمر بن مخرق، عن عائشة، قالت : " أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزَلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ " ^{٤٨}

وقال القرطبي : " استدلال مسلم بهذا الحديث يدلُّ - ظاهراً - على أنَّه لا بأس به، وأنَّه ممَّا يحتجُّ به عنده، وإنما لم يُسند في كتابه ؛ لأنَّه ليس على شرط كتابه " ^{٤٩} .

فالحديث حسن لغيره على الأقل، ولا حجة لمن ضعفه سوى قلة بحثه وعدم اطلاعه على طرقه وأسانيده .

إنزال الناس منازلهم

^{٤٦} - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح - (ج ٢ / ص ٥٣٧) والتقيد والإيضاح للحافظ العراقي - (ج ١ / ص ٦٢)

^{٤٧} - عون المعبود - (ج ١٠ / ص ٣٦٤)

^{٤٨} - شعب الإيمان للبيهقي (١٠٥٦١) وقال الإمام أحمد : وعمر بن مخرق ، عن عائشة مرسل ، ورواه يحيى بن يمان أيضا ، عن سفيان ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن عائشة ، وهو أيضا مرسل

^{٤٩} - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم - (ج ١ / ص ٤٥) وعاد فقال : " قال الشيخ - رضي الله عنه - وعلى هذا : فالحديث منقطع ؛ فقد ظهر لأبي داود من هذا الحديث ما لم يظهر لمسلم ، ولو ظهر له ذلك ، لما جاز له أن يستدلَّ به ، إلا أن يكون يعمل بالمراسيل ، والله أعلم، على أنَّ مسلماً إنَّما قال : وَذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ ، وهو مشعرٌ بضعفه ، وأنَّه لم يكن عنده ممَّا يعتمد عليه " . قلت : وفاته ما ذكرناه في التعليق على الحديث من متابعات .

أَيَّ عَامِلُوا كُلَّ أَحَدٍ بِمَا يُلَائِمُ مَنْصِبَهُ فِي الدِّينِ وَالْعِلْمِ وَالشَّرَفِ، قَالَ الْعَزِيزِيُّ: وَالْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ الْحِصْنَ عَلَى مُرَاعَاةِ مَقَادِيرِ النَّاسِ وَمَرَاتِبِهِمْ وَمَنَاصِبِهِمْ وَتَفْضِيلِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْمَجَالِسِ وَفِي الْقِيَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحُقُوقِ.^{٥٠}

وقال القرطبي: " وفيه الحِصْنُ على مراعاةِ مقاديرِ الناسِ، ومراتبهم، ومناصبهم، فيعامل كلُّ واحدٍ منهم بما يليقُ بحاله، وبما يلائمُ منصبه في الدينِ والعلمِ والشَّرَفِ والمرتبةِ ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قد رَتَّبَ عِيده وخَلَقَه، وأعطى كلَّ ذي حَقٍّ حَقَّه، وقد قال رسولُ الله ﷺ: « خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُّهُوا »^{٥١}.

^{٥٠} - عون المعبود - (ج ١٠ / ص ٣٦٤)

^{٥١} - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم - (ج ١ / ص ٤٥)

٧- (٣٥٩) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « مَا أَكْرَمَ شَابٌ شَيْخًا لِسِنِّهِ إِلَّا قَيِّضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ ». " رواه الترمذي وقال : حَدِيثٌ غَرِيبٌ . (ضعيف) .
[فيه ضعيفان : يزيد بن بيان العقيلي، وأبو الرجال الأنصاري] .

قلت : أخرجه الترمذي (٢١٥٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ بَيَانَ الْعُقَيْلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الرَّحَّالِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بِهِ .

ويزيد بن بيان وشيخه فيهما ضعف، والإمام الترمذي لم يحسن هذا الحديث، ولا الإمام النووي. فالحديث ضعيف، ويجوز العمل به في فضائل الأعمال .

ومما يشهد له من حيث المعنى ففي الزهد لأحمد بن حنبل (٧٧٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَتْبَانَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ : قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : الْبِرُّ لَا يَيْلَى وَالْإِثْمُ لَا يُنْسَى وَالذِّيَانُ لَا يَنَامُ فَكُنْ كَمَا شِئْتَ كَمَا تَدِينُ ثَدَانُ

وفي الأسماء والصفات للبيهقي (١٣٢) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ ، بِعَدَادَ ، أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " الْبِرُّ لَا يَيْلَى وَالْإِثْمُ لَا يُنْسَى وَالذِّيَانُ لَا يَمُوتُ ، فَكُنْ كَمَا شِئْتَ كَمَا تَدِينُ ثَدَانُ " هَذَا مُرْسَلٌ . (صحيح مرسل)

وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٦١٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَمْدَانَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ جَمِيلٍ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ الثُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَيْسَى بْنِ بَشِيرٍ الْحَمَصِيِّ، حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " الْبِرُّ لَا يَيْلَى، وَالْإِثْمُ لَا يُنْسَى، وَالذُّنْبُ لَا يَفْنَى " (صحيح لغيره)

وحديث مسلم (٧٠٢٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » .

=====

الحثُّ على توقير واحترام العلماء وكبار السنِّ

حَثَّ الْإِسْلَامُ عَلَى تَوْقِيرِ الْعُلَمَاءِ وَكِبَارِ السِّنِّ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ، وَأَهْلِ الْفَضْلِ، قَالَ تَعَالَى : { قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (سورة الزمر / ٩٣) .

وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْعَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ»^{٥٢}، وَقَالَ ﷺ: مَا أَكْرَمَ شَابٌ شَيْخًا لِسِنِّهِ إِلَّا قَيَّضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سِنِّهِ^{٥٣}.

^{٥٢} - سنن أبي داود (٤٨٤٥) حسن

^{٥٣} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٣٤ / ص ٢١٨) والحديث مرّ تخريجه

٤٥ / باب زيارة أهل الخير ومجالستهم وصبتهم ومحببتهم

٨- (٣٧٣) عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ - فِي الْعُمْرَةِ فَأَذِنَ لِي وَقَالَ : « لَا تَنْسَنَا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ ». فَقَالَ كَلِمَةً مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا قَالَ شُعْبَةُ ثُمَّ لَقِيتُ عَاصِمًا بَعْدُ بِالْمَدِينَةِ فَحَدَّثَنِيهِ وَقَالَ : « أَشْرِكُنَا يَا أُخَيَّ فِي دُعَائِكَ ». " . حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح.

وذكره أيضاً في ٩٢ / باب وداع صاحب ووصيته عند فراقه لسفر وغيره والدعاء له وطلب الدعاء منه رقم (٧١٤)
(ضعيف) . [فيه عاصم بن عبيد الله بن عاصم العدوي، وهو ضعيف] .

قال ابن عثيمين رحمه الله^{٥٤}: " فهذا حديث ضعيف - وإن صحَّحه المؤلف - فإن المؤلف رحمه الله له منهجه الذي منه أنه إذا كان الحديث في فضائل الأعمال فإنه يتساهل في الحكم عليه والعمل به، وهذا وإن كان يصدر عن حسن نية، لكن الواجب اتباع الحق، فالصحيح صحيح والضعيف ضعيف، وفضائل الأعمال تدرك بغير تصحيح الأحاديث الضعيفة " .

قلتُ : أخرجه أبو داود (١٥٠٠) وابن ماجه (١٠٠٦) وأحمد (٢٠٠ و ٥٣٥١)

عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهِ .

وأخرجه الترمذي (٣٩١٠) من طريق سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ - فِي الْعُمْرَةِ فَقَالَ : « أَيُّ أُخَيٍّ أَشْرِكُنَا فِي دُعَائِكَ وَلَا تَنْسَنَا ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقال الإمام النووي في " الأذكار " ١ / ١٨٧ : قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

ورواه البزار (١١٩) وقال عقبه : وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ^{٥٥}.

وله شاهد في الطبقات الكبرى لابن سعد - (ج ٣ / ص ٢٧٣) ٣٥١٤ قَالَ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ زِيَادٍ الْمُوَصِّلِيِّ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي هِشَامٍ قَالَ : اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّبِيَّ

^{٥٤} - في شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٣ / ص ٤)

^{٥٥} - انظر ألفاظه وتخرجه في المسند الجامع - (ج ١٣ / ص ١٢٥٨) (١٠٥٩٥) وهو في المختارة للضياء - (ج ١ / ص ١٢٣) برقم (١٨١ و ١٨٢) وضعف سنده ، والطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ (٣٥١٢ و ٣٥١٣ و ٣٥١٤) وإتحاف السادة المتقين للزيدي ٤ /

ﷺ فِي الْعُمْرَةِ وَقَالَ : " إِنِّي أُرِيدُ الْمَشْيَ " ، فَأَذِنَ لَهُ ، قَالَ : فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ : " يَا أَحْيَى ، شُبْنَا بِشَيْءٍ مِنْ دُعَائِكَ ، وَلَا تَنْسَنَا " . ولكن هذه الرواية فيها انقطاع .

فعاصم بن عبيد الله العمري فيه ضعف^{٥٦} ، ولكن الذي روى عنه هذه الرواية إماما الجرح والتعديل سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج - وهما من هما - فلو كانت روايته هنا واهية لما رويها عنه ، فالراجح عندي أنها حسنة ، ولا سيما الشاهد المذكور ، ولكن لا تبلغ درجة الصحة ، والله أعلم .

وأما قول ابن عثيمين : " فَإِنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهُ مِنْهُجُهُ الَّذِي مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ فَإِنَّهُ يَتساهلُ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ وَالْعَمَلُ بِهِ " .

قلت : فهذا الكلام بحق الإمام النووي رحمه الله غير سائغ ، فمذهبه في الأحاديث الضعيفة هو مذهب كافة العلماء من السلف والخلف^{٥٧} ، وأين هذا التساهل المزعوم ، فقد حسن و صحح هذا الحديث عدد من علماء الحديث قبله ، فهل اخترع شيئا جديداً في هذا الباب !!؟ .
أما أن المسألة هي عدم فهم منهج القوم الذي سار عليه علماء الجرح والتعديل !!؟ .

مشروعية طلب الدعاء من الغير

قال ابن تيمية - رحمه الله - : " وَيُشْرَعُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَطْلُبَ الدُّعَاءَ مِنْ مَنْ هُوَ فَوْقَهُ وَمِمَّنْ هُوَ دُونَهُ فَقَدْ رُويَ طَلَبُ الدُّعَاءِ مِنَ الْأَعْلَى وَالْأَدْنَى ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَّعَ عُمَرَ إِلَى الْعُمْرَةِ وَقَالَ : « يَا أَحْيَى لَا تَنْسَنَا مِنْ دُعَائِكَ » " ^{٥٨} .

وقال أيضاً : " بَلْ طَلَبُ الدُّعَاءِ مَشْرُوعٌ مِنْ كُلِّ مُؤْمِنٍ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ فِي الْعُمْرَةِ : « يَا أَحْيَى لَا تَنْسَنَا مِنْ دُعَائِكَ » - إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ - وَحَتَّى أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَطْلُبَ مَنْ أُوَيْسَ الْقُرْنِيِّ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِلطَّالِبِ^{٥٩} ، وَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ أَفْضَلَ مِنْ أُوَيْسٍ بِكَثِيرٍ " ^{٦٠}

^{٥٦} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٢٨٥] (٣٠٦٥) وتهذيب التهذيب [ج ٥ - ص ٤٢] (٧٩)

^{٥٧} - انظر كتابي الخلاصة في أحكام العمل بالحديث الضعيف

^{٥٨} - مجموع الفتاوى - (ج ١ / ص ٧٩) ومجموع الفتاوى - (ج ٢٧ / ص ٦٩)

^{٥٩} - عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ ، قَالَ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ أَمْدَادُ أَهْلِ الْيَمَنِ ، سَأَلَهُمْ : أَفِيكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ ؟ حَتَّى أَتَى عَلَى أُوَيْسٍ فَقَالَ : أَتَيْتُ أُوَيْسَ بْنَ عَامِرٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : مِنْ مُرَادٍ ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَكَانَ بِكَ بَرَصٌ فَبَرَأَتْ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : لَكَ وَالِدَةٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : " يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ ، مِنْ مُرَادٍ ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ " فَاسْتَغْفِرُ لِي ، فَاسْتَغْفِرُ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : أَتَيْنَ تُرَيْدٌ ؟ قَالَ : الْكُوفَةُ ، قَالَ : أَلَا أَكْتُبُ لَكَ إِلَى عَامِلِهَا ؟ قَالَ : أَكُونُ فِي غَبَاءِ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ . قَالَ : فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ حَجَّ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ ، فَوَافَقَ عُمَرَ ، فَسَأَلَهُ عَنْ أُوَيْسٍ ، قَالَ : تَرَكْتُهُ رَثَّ الْبَيْتِ ، قَلِيلَ الْمَنَاعِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَقُولُ : " يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ مُرَادٍ ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ ، إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ "

وقال أيضاً: "وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ - فِي الْعُمْرَةِ فَأَذِنَ لِي وَقَالَ: « لَا تَنْسَنَا يَا أُخَيَّ مِنْ دُعَائِكَ ». فَطَلَبُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عُمَرَ أَنْ يَدْعُو لَهُ كَطَلْبِهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَيُسَلِّمَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ، وَهُوَ كَطَلْبِهِ أَنْ يَعْمَلَ سَائِرَ الصَّالِحَاتِ فَمَقْصُودُهُ نَفْعُ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ . وَهُوَ ﷺ أَيْضًا يَنْتَفِعُ بِتَعْلِيمِهِمُ الْخَيْرَ وَأَمْرِهِمْ بِهِ، وَيَنْتَفِعُ أَيْضًا بِالْخَيْرِ الَّذِي يَفْعَلُونَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَمِنْ دُعَائِهِمْ لَهُ" ٦١ .

قلت: لو كان هذا الخبر منكراً - حسب زعم البعض - ما استدلل به ابن تيمية في عدة مواضع، وبعضها نقل تصحيح الترمذي وسكت عليه .

وجاء في الموسوعة الفقهية ٦٢: " الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ : اسْتِعَاثَةٌ فِي سُؤَالِ اللَّهِ : وَهِيَ أَنْ يَسْتَغِيثَ الْإِنْسَانُ بَعِيْرَهُ فِي سُؤَالِ اللَّهِ لَهُ تَفْرِيجَ الْكَرْبِ، وَلَا يَسْأَلُ اللَّهَ هُوَ لِنَفْسِهِ . وَهَذَا جَائِزٌ لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ . وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ » ٦٣ أَيِ بَدْعَائِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَاسْتِغْفَارِهِمْ، وَمِنْ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَفْتِحُ بِصَعَالِيكِ الْمُهَاجِرِينَ ٦٤ . أَيِ يَسْتَنْصِرُ بِهِمْ . فَالْإِسْتِنْصَارُ وَالِاسْتِرْزَاقُ يَكُونُ بِالْمُؤْمِنِينَ بَدْعَائِهِمْ، مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْهُمْ . لَكِنَّ دُعَاءَهُمْ وَصَلَاتَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْبَابِ، وَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِلْمُسْتَنْصِرِ بِهِ وَالْمُسْتَرْزَقِ بِهِ مَرِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ، فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « كَمْ مِنْ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ لَا يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ مِنْهُمْ الْبِرَاءُ بْنُ مَالِكٍ » ٦٥ .

وقوله ﷺ فِي حَدِيثِ أُوَيْسِ الْقُرْنِيِّ : فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يُسْتَغْفَرَ لَكَ فَافْعَلْ ٦٦، وقول الرسول ﷺ لِعُمَرَ لَمَّا وَدَّعَهُ لِلْعُمْرَةِ : لَا تَنْسَنَا مِنْ دُعَائِكَ " ٦٧ .

٦٠ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يُسْتَغْفَرَ لَكَ فَافْعَلْ " فَأَتَى أُوَيْسًا فَقَالَ : اسْتَغْفِرْ لِي ، قَالَ : أَنْتَ أَخَذْتَ عَهْدًا بِسَفَرِ صَالِحٍ ، فَاسْتَغْفِرْ لِي ، قَالَ : اسْتَغْفِرْ لِي ، قَالَ : أَنْتَ أَخَذْتَ عَهْدًا بِسَفَرِ صَالِحٍ ، فَاسْتَغْفِرْ لِي ، قَالَ : لَقِيتُ عُمَرَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَاسْتَغْفِرْ لَهُ ، فَفَطِنَ لَهُ النَّاسُ ، فَانْطَلَقَ عَلَى وَجْهِهِ ، قَالَ أُسَيْرٌ : وَكَسَوْتُهُ بُرْدَةً ، فَكَانَ كُلَّمَا رَأَاهُ إِنْسَانٌ قَالَ : مِنْ أَيْنَ لِأُوَيْسٍ هَذِهِ الْبُرْدَةُ " صحيح مسلم (٦٦٥٦)

٦١ - مجموع الفتاوى - (ج ١ / ص ٣٢٦)

٦٢ - مجموع الفتاوى - (ج ١ / ص ١٩٢)

٦٣ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٤ / ص ٢٧) وانظر (ج ٤٢ / ص ٣٧٢) - طَلَبُ الدُّعَاءِ مِنَ الْمُسَافِرِ وَالِدُّعَاءُ لَهُ

٦٤ - أخرجه البخاري برقم (٢٨٩٦)

٦٥ - المعجم الكبير للطبراني - (ج ١ / ص ٣٦٧) برقم (٨٥٤ - ٨٥٧) ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني - (ج ٣ / ص ١٥٤) وشرح السنة للبغوي - (ج ٦ / ص ٣٩٤) برقم (٣٨٨٦) وهو صحيح

٦٥ - الترمذي برقم (٤٢٢٧) وهو حديث صحيح ، لا يؤبه : لا يهتم به لحقارته = الطمر : الثوب البالي

٦٦ - أخرجه مسلم برقم (٦٦٥٦) وقد مرَّ بطوله

٦٧ - مرَّ تخريجه

٤٦ / باب الخوف

٩- (٤٠٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - {يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا} (٤) سورة الزلزلة، قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا أَخْبَارُهَا». قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «فَإِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا أَنْ تَقُولَ عَمِلَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَهَذِهِ أَخْبَارُهَا». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

(ضعيف) . [فيه : يحيى بن أبي سليمان المدني، وهو ضعيف] .

قلت : أخرجه الترمذي (٢٦١٦) حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - {يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا} (٤) سورة الزلزلة، قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا أَخْبَارُهَا». قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أُمَّةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا أَنْ تَقُولَ عَمِلَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَهَذِهِ أَخْبَارُهَا». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وفي التفسير برقم (٣٦٧٧) وقال عقبه : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.^{٦٨}

قلت : أَمَّا يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدِينِيُّ فَقَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : "لَيْسَ الْحَدِيثُ"^{٦٩}

وذكر ابن عدي في ترجمته له عددا من الأحاديث ليس هذا منها ثم قال: "وليحيى بن أبي سليمان غير ما ذكرت وهو ممن تكتب أحاديثه وإن كان بعضها غير محفوظة".^{٧٠}

^{٦٨} - وهو في مسند أحمد (٩١٠٢) والسنن الكبرى للإمام النسائي (١١٦٢٩) وسكت عليه والمستدرک للحاكم (٣٠١٢ و ٣٩٦٥) وصححه ووقفه الذهبي في الموضع الأول ورده في الموضع الثاني وقال : يحيى هذا منكر الحديث قاله البخاري، وفي شعب الإيمان للبيهقي (٧٠٤٧ و ٧٠٤٦) وقال عقبه : قال أحمد : «فهذا أصح من رواية رشدين بن سعد ، ورشدين ضعيف، قلت : وهو في كليهما من طريق يحيى بن أبي سليمان .

وفي صحيح ابن حبان - (ج ١٦ / ص ٣٦٠) (٧٣٦٠) ومسند عبد الله بن المبارك (٩٥) وتفسير ابن كثير - (ج ٨ / ص ٤٦١) وفتح القدير - (ج ٨ / ص ٤٣) وتفسير البغوي - (ج ٨ / ص ٥٠٢) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي - (ج ١ / ص ٦٠٣٩) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي - (ج ١ / ص ٦١٩٦) ونقل تصحيح الترمذي ، وفي تفسير الألوسي - (ج ٢٣ / ص ٨٤) وتفسير البحر المحيط - (ج ١١ / ص ١١) وفتح القدير للشوكاني - (ج ٨ / ص ٤٣) وشرح السنة للإمام البغوي (ج ١٥ / ص ١١٧) (٤٣٠٨) وقال عقبه : هذا حديث حسن غريب. وكلهم روه من طريق يحيى بن أبي سليمان ، وتخرج أحاديث الكشاف - (ج ٤ / ص ٢٦١) من طريق يحيى ونقل تصحيح الحاكم وتحسين الترمذي وتصحيح ابن حبان وسكت عليه ، وذكر تصحيح الترمذي والحاكم السيوطي في الدر المنثور - (ج ١٠ / ص ٣٢٢) سكت عليه .

^{٦٩} - تقريب التهذيب (٧٥٦٥) ، وانظر الكلام عليه في تاريخ البخاري (ج ٤ / ص ١) [٣٠٠٠] وفي الثقات لابن حبان (١١٦٧٦) و (١١٧١٠) وفي الكاشف (٦١٨٢) وتاريخ بغداد [ج ١٤ - ١٠٨] (٧٤٤٨) وفي الجرح والتعديل [ج ٩ - ص ١٥٤] (٦٤٠) والكامل في الضعفاء [ج ٧ - ص ٢٣٠] (٢١٢٩) وفي ضعفاء العقيلي [ج ٤ - ص ٤٠٧] (٢٠٣١) قال سمعت البخاري قال: يحيى بن أبي سليمان عن المقبري منكر الحديث .

وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد حديثان :

الأول برقم (١٣٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتَّابٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ، أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ " يُشِيرُ بِإصْبَعَيْهِ "

والآخر برقم (١٣٢١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " مَنْ رَمَانَا بِاللَّيْلِ فَلَيْسَ مِنَّا " قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ^{٧١}

قلتُ : فلعل كلام البخاري - الذي نقل عنه - على هذا الحديث فقط، وهو الراجح عندي، لأنه لم يذكره في التاريخ الكبير بجرح .

وقد قوى حديثه الترمذي وابن حبان والحاكم، ولذلك حكم عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله في التقريب بأنه لئِنْ الحديث فقط وهو الصواب عندي .

قلتُ : وأخرجه البزار (٨٥٤٩) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَنَانٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ : { يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا (٤) } بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا (٥) [الزلزلة/٤، ٥] { قَالَ : « أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا » . قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ « فَإِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا أَنْ تَقُولَ عَمِلَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَهَذِهِ أَخْبَارُهَا » ..

وفيه عمران بن سليمان، فقد روى عنه جماعة وسكت عليه أئمة الجرح والتعديل، فحديثه حسن^{٧٢} فإن صحَّ هذا فهو متابع له، فيحسن الحديث به، لكنني أخشى أن يكون هناك تحريف في السند، وذلك لأن الراوي عن يحيى بن أبي سليمان هو سعيد بن أبي أيوب وهو الراوي عن عمران أيضاً، فلعل يحيى حرفت إلى عمران، والله أعلم .

وله شواهد منها:

^{٧٠} - المصدر السابق

^{٧١} - قلت : وهذا الذي ذكره العقيلي في ترجمته (٢٢١٥) وقال في آخر الحديث: فَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ .

^{٧٢} - انظر لسان الميزان [ج ٤ - ص ٣٤٦] (١٠٠٦) والتاريخ الكبير [ج ٦ - ص ٤٢٦] (٢٨٧٠) والجرح والتعديل [ج ٦ - ص ٢٩٩] (١٦٦٠) والثقات لابن حبان [ج ٧ - ص ٢٤١] (٩٨٧٨)

عَنْ رَبِيعَةَ الْجُرَشِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ : " اسْتَقِيمُوا وَنِعَمًا إِنَّ اسْتَقَمْتُمْ، وَحَافِظُوا عَلَى الْوُضُوءِ ؛ فَإِنَّ خَيْرَ عَمَلِكُمُ الصَّلَاةَ، وَتَحَفَّظُوا مِنَ الْأَرْضِ فَإِنَّهَا أُمُّكُمْ، وَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ عَامِلٍ عَلَيْهَا خَيْرًا أَوْ شَرًّا إِلَّا وَهِيَ مُخْبِرَةٌ " رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ^{٧٣}، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ عَقِبَهُ : " وَفِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ " ^{٧٤}.

قلت : هذه ليست بعللة لأن الراوي عنه سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم، المعروف بابن أبي مريم، الجمحي، أبو محمد المصري وهو الثقة الثبت المولود عام ١٤٤ هجرية وقد اختلط ابن لهيعة سنة ١٧٠ هجرية^{٧٥}

ولكن العلة في ربيعة الجرشي وهو مختلف في صحبته^{٧٦}

ويشهد له ما في تفسير الطبري حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ : ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ : ثنا عِيسَى، وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ، قَالَ : ثنا الْحَسَنُ، قَالَ : ثنا وَرْقَاءُ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَوْلُهُ : يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا قَالَ : " تُخْبِرُ النَّاسَ بِمَا عَمِلُوا عَلَيْهَا، وَقِيلَ : عُنِيَ بِقَوْلِهِ : أَوْحَى لَهَا أَوْحَى إِلَيْهَا " ^{٧٧}

قلت : هذا إسناد صحيح إليه ومثله لا يقال بالرأي .

ويشهد له أيضاً حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْأَنْصَارِيِّ ثُمَّ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ لَهُ : « إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ النِّعَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذْنَتَ بِالصَّلَاةِ فَارْفَعُ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » قَالَ أَبُو سَعِيدٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ^{٧٨}.

قلت : فالحديث حسن لغيره على الأقل، وقد جرى عليه العمل حيث احتجَّ به جميع المفسرين دون تكثير .

وأما وجود حكمين للترمذي رحمه الله فيه، فالراجع أن سببه اختلاف النسخ عنه، والأرجح أن قوله حسن غريب هو الوارد عنه، والله أعلم.

^{٧٣} - المعجم الكبير للطبراني - (ج ٤ / ص ٤٥٥) (٤٤٦٢) ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٢٤٣٤) من طريقه

^{٧٤} - مجمع الزوائد (١٢٤٢)

^{٧٥} - انظر تهذيب الكمال [ج ١٠ - ص ٣٩١] (٢٢٥٣)

^{٧٦} - الجرح والتعديل [ج ٣ - ص ٤٧٢] (٢١١٦) والكاشف [ج ١ - ص ٣٩٤] (١٥٥٤) والإصابة في تمييز الصحابة [ج ٢ -

ص ٤٧١] (٢٦٢٠)

^{٧٧} - تفسير الطبري - (ج ٢٤ / ص ٥٤٨) (٣٥٠٣٤)

^{٧٨} - صحيح البخاري (٦٠٩)

٥١ / باب فضل الزهد في الدنيا والحث على التقلل منها وفضل الفقر

١٠ - (٤٨٢) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ : « لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ بَيْتٌ يَسْكُنُهُ وَتَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَجِلْفُ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(منكر) . [فيه حديث بن السائب ، ضعيف يروي الإسرائيليات ، وهذا منها] .

وذكره الألباني في الضعيفة (١٠٦٣) وضعيف الجامع (٤٩١٤) .

قلتُ : رواه الترمذي (٢٥١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ حَدَّثَنِي حُمْرَانُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ : « لَيْسَ لِابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ بَيْتٌ يَسْكُنُهُ وَتَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَجِلْفُ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ حَدِيثُ الْحُرَيْثِ بْنِ السَّائِبِ .^{٧٩}

وقد صحح الحديث المرفوع الترمذي والحاكم والذهبي والمنذري والعراقي والمناوي والزيدي وصاحب تحفة الأحوذى ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين^{٨٠}

قلتُ : وهذه أسانيد رجالها ثقات كلهم رجال الصحيحين ، خلا حديث بن السائب وهو ثقة على الصحيح .^{٨١}

^{٧٩} - وأخرجه كذلك أحمد (٦٢/١) و ((الزهد)) (ص ٢١) ، وعبد بن حميد ((المنتخب)) (٤٦) والسهمي ((تاريخ جرجان)) (ص ٢٢١) ، وأبو الشيخ ((طبقات الحديثين بأصبهان)) (٢٠/٣) ، والحاكم (٣٤٧/٤) ، والبيهقي ((شعب الإيمان)) (٥/١٥٧/٦١٨٠) ، والخطيب ((تاريخ بغداد)) (١٨٣/٦) ، وابن الجوزي ((العلل المتناهية)) (١٣٣٤/٧٩٨/٢) ، والمقدسي ((الأحاديث المختارة)) (٣٣١، ٣٢٩/٤٥٥/١) وغيرهم من طرق عن عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ حَدَّثَنِي حُمْرَانُ بْنُ أَبَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بِهِ .

^{٨٠} - - (ج ١ / ص ١٨) و - (ج ٤ / ص ٢٨٦)

^{٨١} - قال العباس بن محمد الدوري في تاريخ ابن معين (٣٥٥٥/١٣٣/٤) : " سمعت يحيى يقول : حديث بن السائب البصري . يروي عنه : عبد الرحمن ، ووكيع . وهو ثقة " ، ونقله بنه أبو حفص بن شاهين في تاريخ معرفة الثقات (٣٠٢/٧٤/١) فقال : " حديث ابن السائب البصري . يروي عنه : عبد الرحمن بن مهدي ، ووكيع . وهو ثقة ، قاله يحيى . وذكره ابن حبان في الثقات (٦/٧٥٠٧/٢٣٤/١) و مشاهير علماء الأمصار (ص ١٥٤) وقال : " من متقني أهل البصرة " . وقال العجلي في معرفة الثقات (١/٢٨٢/٢٩٠/١) : " حديث بن السائب التميمي لا بأس به " ، وقال الحافظ الذهبي في المغني في الضعفاء (١/١٣٥٥/١٥٤/١) و الكاشف (١/٣١٨) : " حديث بن السائب البصري عن الحسن . ثقة . ضعفه زكريا الساجي . ووثقه ابن معين وأبو حاتم " .

وقد كان يكفي في توثيقه وتعديله اتفاق الإماميين : يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي . ولا يذهبن عنك قول الحافظ الذهبي : " لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة "^{٨٢}، فكيف وقد وثق حريثاً هذا الجمع ؟!

فإذا بان ذلك وتقررت دلالته، علم أن قول الحافظ ابن حجر في التقريب " حريث بن السائب التميمي البصري . صدوق يخطئ "^{٨٣} فيه نظر وتفصيل، وإلا فليس لحريث بن السائب في الكتب الستة إلا هذا الحديث !!، وقد تفرد به الترمذی وصحَّحه .

فأما التفصيل، ففي قوله صدوق، فإنه لم يحتز بتوثيق الإماميين ابن معين وأبي حاتم، وأراد التوفيق بين ذلك وما قيل في حق حريث من التضعيف، فقد ذكره أبو زكريا الساجي في كتابه في الضعفاء وضعفه، وفي سؤالات الآجری : " سألت أبا داود عن حريث بن السائب فقال : ليس بشيء "^{٨٤} . بينما ذكره أبو جعفر العقيلي في الضعفاء، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإنما قال : " لا يتابع على حديثه "^{٨٥}، وهذا مجمل قد يقال عن الثقة إذا تفرد، كما يقال عن غيره .

ومما لا يرتاب فيه أهل المعرفة بمراتب الحفاظ، أن أحكام الحافظ ابن حجر في الجرح والتعديل أعدل وأنصف وأحكم من أحكام الحافظ أبي الفرج بن الجوزي ؛ الذي يجرح الراوي بأدنى كلمة تشير إلى توهينه . ألم تر كيف اقتصر في ترجمة حريث في الضعفاء والمتروكين على تضعيفه فقال : " حريث بن السائب المؤذن بصري ضعّفه الساجي، وقال أحمد بن حنبل : روى عن الحسن حديثاً منكراً "^{٨٦}، ولم يذكر قول واحدٍ ممن وثّقه، سيما وموثقوه من المتشددين في توثيق الرواة : يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي !! .

وأما النظر، ففي قوله يخطئ، فإن حريثاً ليس له كثير حديث، وما يقع في حديثه من الخطأ فليس منه ولا يتعمده بحال^{٨٧}

والخلاصة، فإن حريث بن السائب ثقة صدوق مستقيم الحديث، وحديثه صحيح .

^{٨٢} - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج ١ / ص ٢٤١) ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - (ج ١ / ص ٤٥) والرفع والتكميل في الجرح والتعديل - (ج ١ / ص ١٣) وتوجيه النظر إلى أصول الأثر - (ج ١ / ص ٦١) ومنهج النقد في علوم الحديث - دار الفكر - الرقمية - (ج ١ / ص ١٠١)

^{٨٣} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ١٥٦] (١١٨٠)

^{٨٤} - ٣٦٤/١ (٥٩٨)

^{٨٥} - ضعفاء العقيلي [ج ١ - ص ٢٨٧] (٣٥١)

^{٨٦} - ١٩٦/١ (٧٩٢)

^{٨٧} - فقد ذكر له أبو أحمد بن عدى الكامل (٢٠٠ / ٢) أربعة أحاديث فقط : اثنان مرسلان ، واثنان موصولان ، فأما المرسلان ، فقد صدق فيهما ولم يخطئ ، بل رواهما على ما سمعهما ، ولم يرفعهما ، وأما الموصولان ، فأولهما توبع عليه ، والحمل في ثانيهما على غيره .

فإن قيل : قد أنكر الإمامان أحمد والدارقطني حديثه، ونسبا حريشاً إلى الوهم، وقالوا : قتادة يخالفه، فقد رواه روح ثنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن حمران عن بعض أهل الكتاب ؟^{٨٨}.

قلت : لا يوجب ذلك نكارة حديث حريث بن السائب المسند الموصول، ولو ثبت سماع قتادة من الحسن، وابن أبي عروبة من قتادة، فكيف وهما مدلسان، ولم يصرح واحد منهما بالسماع ؟!

وأما قول الساجي : قال أحمد : روى عن الحسن ، عن حمران ، عن عثمان حديثاً منكراً (يعني الذي أخرجه الترمذي) وقد ذكر الأثر عن أحمد علته . فقال : سئل أحمد ، عن حريث . فقال : هذا شيخ بصري روى حديثاً منكراً ، عن الحسن ، عن حمران ، عن عثمان ، كل شيء فضل ، عن ظل بيت ، وجلف الخبز، وثوب يوارى عورة ابن آدم فلا حق لابن آدم فيه . قال : قلت : قتادة يخالفه . قال : نعم ، سعيد ، عن قتادة عن الحسن ، عن حمران ، عن رجل من أهل الكتاب . قال أحمد : حدثناه روح ، حدثنا سعيد ، يعني عن قتادة ، به".^{٨٩}

قلت : أما قول الإمام أحمد رحمه الله ومن تابعه فعجيب، فإذا كان منكراً فلم يرواه في مسنده وفي الزهد ولم ينبه عليه فيهما ؟

ففي مسند أحمد (٤٤٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ حَدَّثَنِي حُمْرَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : « كُلُّ شَيْءٍ سِوَى ظِلِّ بَيْتٍ وَجِلْفِ الْخُبْزِ وَثَوْبٍ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَالْمَاءِ فَمَا فَضَّلَ عَنْ هَذَا فَلَيْسَ لِابْنِ آدَمَ فِيهِ حَقٌّ ».

وفي الزهد لأحمد بن حنبل (١١٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي حُمْرَانُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " كُلُّ شَيْءٍ سِوَى ظِلِّ بَيْتٍ وَجِلْفِ الْخُبْزِ وَثَوْبٍ يُوَارِي عَوْرَتَهُ ". حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي حُمْرَانُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " كُلُّ شَيْءٍ سِوَى ظِلِّ بَيْتٍ وَجِلْفِ الْخُبْزِ وَثَوْبٍ يُوَارِي عَوْرَتَهُ وَالْمَاءِ فَمَا فَضَّلَ عَنْ هَذَا فَلَيْسَ لِابْنِ آدَمَ فِيهِ حَقٌّ ".

فهذا القول عنه إما أنه غير صحيح، أو أنه يقصد التفرد كما ورد في حالات كثيرة عنه .

ومن رواه عن حريث بالرفع عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ وَمُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَالنَّضَرُ بْنُ شَمِيلٍ، وكلهم ثقات أثبات ، فالرفع زيادة ثقة على الصحيح فتقبل .

^{٨٨} - علل الدارقطني (٢٦٥/٢٩/٣) "وسئل عن حديث حمران عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم : " كُلُّ شَيْءٍ يُفْضَلُ عَنْ ابْنِ آدَمَ مِنْ جِلْفِ الْخُبْزِ.... " فذكره . قال : كذا رواه حريث بن السائب عن الحسن عن حمران عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم فيه . والصواب عن الحسن عن حمران عن بعض أهل الكتاب .":

^{٨٩} - موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل - (ج ٢ / ص ٧١) وتهذيب التهذيب [ج ٢ - ص ٢٠٤] (٤٣١)

وأما الادعاء بأنه روي عن الحسن ، عن حمران ، عن رجل من أهل الكتاب فلم نر هذه الرواية أصلاً، وما لفظها، لأن الذين روه من المشاهير لم يذكروها أصلاً .

وقد ذكره العقيلي ولم يعله بذلك، قال : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنَا حُمَرَانُ بْنُ أَبَانَ، مَوْلَى عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " كُلُّ شَيْءٍ فَضَّلَ عَنْ ظِلِّ الْبَيْتِ، وَجِلْفِ الْخُبْزِ، وَتَوْبِ يُوَارِي عَوْرَةَ ابْنِ آدَمَ فَلَا حَقَّ لِبْنِ آدَمَ فِيهِ " حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الْخُزَاعِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ النَّضَرَ بْنَ شَمِيلٍ عَنْ حُرَيْثِ بْنِ السَّائِبِ فَقَالَ : بَيْنَ الْمُطِيعِ وَبَيْنَ الْمُدْبِرِ الْعَاصِي وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ أَيْضًا لَيِّنَةٌ^{٩٠}.

ومما يشهد له ما ورد في شعب الإيمان للبيهقي أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ زِيَادٍ ، ثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ ، أَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، ثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ الْحَسَنِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " ثَلَاثٌ لَا يُحَاسِبُ الْعَبْدُ بِهِنَّ : كِسْرَةُ يَشْدُ بِهَا صُلْبُهُ ، وَتَوْبُ يُوَارِي عَوْرَتَهُ ، وَظِلُّ خَصٍّ يَسْتَظِلُّ بِهِ " هَكَذَا جَاءَ مُرْسَلًا ، وَهُوَ مُرْسَلٌ جَيِّدٌ ..^{٩١}.

وفي الزهد لأحمد بن حنبل (٦٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنِي بَشَرُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " ثَلَاثٌ لَا يُحَاسِبُ بِهِنَّ الْعَبْدُ : ظِلُّ خَصٍّ يَسْتَظِلُّ بِهِ، وَكِسْرَةُ يَشْدُ بِهَا صُلْبُهُ، وَتَوْبُ يُوَارِي عَوْرَتَهُ " ^{٩٢}. وإسناده صحيح مرسل

قلت : وروايته مرسلًا لا تعلُّ رويته موصولاً، لأن الذين روه موصولاً ثقات أثبات .

وله شاهد في القناعة لابن السني (٦٣) أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَوَيْهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنِي ابْنُ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " مَا فَوْقَ الْخُبْزِ، وَجَرَّةِ الْمَاءِ، أَوْ ظِلُّ الْحَائِطِ، أَوْ ظِلُّ شَجَرَةٍ فَضْلٌ يُحَاسِبُ بِهِ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " وهو ضعيف، علي بن يزيد ضعيف^{٩٣}

وله شاهد آخر في حلية الأولياء (٥٠٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُبَيْشٍ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْبُخَارِيُّ، ثَنَا ابْنُ أَبِي رِزْمَةَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، ثَنَا أَبُو حَمْزَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ أَبِي فِزَارَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " مَا فَوْقَ الْإِزَارِ، وَجِلْفِ الْخُبْزِ، وَظِلُّ الْحَائِطِ، وَجَرَّةُ

^{٩٠} - ضعفاء العقيلي [ج ١ - ص ٢٨٧] (٣٥١)

^{٩١} - شعب الإيمان للبيهقي (٩٩٨١)

^{٩٢} - وهو في مسند ابن الجعد (٢٦٩٥) وتفسير عبد الرزاق (٣٥٩٤) وهناد (٥٦٤)

^{٩٣} - انظر ترجمته في تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٠٦] [(٤٨١٧) والكاشف [ج ٢ - ص ٤٩] (٣٩٨٣)

الْمَاءِ، فَضْلٌ يُحَاسَبُ بِهِ، أَوْ يُسْأَلُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ . لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ لَيْثٍ، وَأَبُو حَمْزَةَ هُوَ السُّكْرِيُّ الْمَرْوَزِيُّ وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ مَيْمُونٍ^{٩٤} .

قلت : وهو ثقة^{٩٥}، وليث بن أبي سليم فيه لين، لكن حديثه في المتابعات لا بأس به.

وثمة مرجح لحديث حريث المسند الموصول، فإنه يشبه في بعض معانيه ودلالته ما أخرجه مسلم عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - وَهُوَ يَقْرَأُ (أَلْهَاكُمْ التَّكَاثُرُ) قَالَ « يَقُولُ ابْنُ آدَمَ مَالِي مَالِي - قَالَ - وَهَلْ لَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مِنْ مَالِكَ إِلَّا مَا أَكَلْتُ فَأَقْنَيْتَ أَوْ لَبِسْتُ فَأَبْلَيْتَ أَوْ تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ »^{٩٦} .

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ : « يَقُولُ الْعَبْدُ مَالِي مَالِي إِنَّمَا لَهُ مِنْ مَالِهِ ثَلَاثٌ مَا أَكَلَ فَأَقْنَى أَوْ لَبَسَ فَأَبْلَى أَوْ أَعْطَى فَأَقْتَنَى وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ ذَاهِبٌ وَتَارِكُهُ لِلنَّاسِ »^{٩٧} .

والخلاصة : أنه قد روي هذا الحديث موصولاً، وروي نحوه مرسلاً، وله شاهدان فيهما ضعف، فالصواب أنه حديث صحيح مرفوع، وليس فيه شيء يخالف الشرع، فمسألة أنه عن أهل الكتاب مما لا دليل صحيح عليه فترد .

ومن ثم لا يجوز التسرع بالتضعيف، ولا توهيم العلماء الأفذاذ الذين بلغوا القنطرة كالإمام الترمذي رحمه الله وغيره .

وعلى الذين ضعّفوا هذا الحديث وأمثاله إعادة النظر فيما ذهبوا إليه والرجوع للصواب .

=====

حُكْمُ خَبَرِ الْعَدْلِ إِذَا انْفَرَدَ بِرِوَايَةٍ زِيَادَةٍ فِيهِ لَمْ يَرَوْهَا غَيْرُهُ

قال الخطيب البغدادي في الكفاية : " بَابُ الْقَوْلِ فِي حُكْمِ خَبَرِ الْعَدْلِ إِذَا انْفَرَدَ بِرِوَايَةٍ زِيَادَةٍ فِيهِ لَمْ يَرَوْهَا غَيْرُهُ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ : زِيَادَةُ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ ، إِذَا انْفَرَدَ بِهَا وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ زِيَادَةٍ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ أَوْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ ، وَبَيْنَ زِيَادَةٍ تُوجِبُ نُقْصَانًا مِنْ أَحْكَامٍ تُثَبِّتُ بِخَبَرٍ لَيْسَتْ فِيهِ تِلْكَ الزِّيَادَةُ ، وَبَيْنَ زِيَادَةٍ تُوجِبُ تَغْيِيرَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ ، أَوْ زِيَادَةٍ لَا تُوجِبُ ذَلِكَ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي خَبَرٍ رَوَاهُ رَاوِيَهُ مَرَّةً تَاقِصًا ، ثُمَّ رَوَاهُ بَعْدُ وَفِيهِ تِلْكَ الزِّيَادَةُ ، أَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ قَدْ رَوَاهَا غَيْرُهُ وَلَمْ يَرَوْهَا هُوَ . وَقَالَ فَرِيقٌ مِمَّنْ قَبْلَ زِيَادَةِ الْعَدْلِ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهَا : إِنَّمَا يَجِبُ قَبُولُهَا إِذَا أَفَادَتْ حُكْمًا يَتَعَلَّقُ بِهَا ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حُكْمٌ فَلَا .

^{٩٤} - (ج ٢ / ص ١١٩) وهو في شعب الإيمان للبيهقي (٩٩٧٣) من الطريق نفسه

^{٩٥} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥١٠] (٦٣٤٨)

^{٩٦} - صحيح مسلم (٧٦٠٩)

^{٩٧} - صحيح مسلم (٧٦١١)

وَقَالَ آخَرُونَ : يَجِبُ قَبُولُ الزِّيَادَةِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَحُكْمِي عَنْ فِرْقَةٍ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ : تُقْبَلُ الزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِهَةِ غَيْرِ الرَّاوي ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي رَوَى النَّاقِصَ ، ثُمَّ رَوَى الزِّيَادَةَ بَعْدُ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ .

وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ : زِيَادَةُ الثَّقَةِ إِذَا انفردَ بِهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ، مَا لَمْ يَرَوْهَا مَعَهُ الْحِفَاطُ ، وَتَرَكَ الْحِفَاطَ لِنَقْلِهَا وَذَهَابُهُمْ عَنْ مَعْرِفَتِهَا يُوهِنُهَا وَيُضْعِفُ أَمْرَهَا وَيَكُونُ مُعَارِضًا لَهَا .

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّ الزِّيَادَةَ الْوَارِدَةَ مَقْبُولَةٌ عَلَى كُلِّ الْوُجُوهِ ، وَمَعْمُولٌ بِهَا إِذَا كَانَ رَاوِيهَا عَدْلًا حَافِظًا وَمُتَقِنًا ضَاطِبًا، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أُمُورٌ : أَحَدُهَا : اتَّفَاقُ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ انفردَ الثَّقَةُ بِنَقْلِ حَدِيثٍ لَمْ يَنْقُلْهُ غَيْرُهُ ، لَوَجِبَ قَبُولُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ تَرَكَ الرِّوَاةَ لِنَقْلِهِ إِنْ كَانُوا عَرَفُوهُ وَذَهَابُهُمْ عَنِ الْعِلْمِ بِهِ مُعَارِضًا لَهُ ، وَلَا قَادِحًا فِي عَدَالَةِ رَاوِيهِ ، وَلَا مُبْطِلًا لَهُ ، فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْإِنْفِرَادِ بِالزِّيَادَةِ ^{٩٨} .

=====

اختلاف الوصل والإرسال

إذا اختلفت الثقات في حديث ، فرواه بعضهم متصلًا ، وبعضهم مرسلاً . فاختلف أهل الحديث فيه هل الحكم لمن وصل ، أو لمن أرسل ، أو للأكثر ، أو للأحفظ ؟ على أربعة أقوال :
أحدها : أَنَّ الحكمَ لمن وصل ، وهو الأظهر الصحيح . كما صحَّحه الخطيب . وقال ابن الصلاح : إِنَّهُ الصحيحُ في الفقه وأصوله .

والقول الثاني : أَنَّ الحكمَ لمن أرسل . وحكاؤه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث .
والقول الثالث : أَنَّ الحكمَ للأكثر ، فإن كان مَنْ أرسَلَهُ أَكْثَرَ مِمَّنْ وَصَلَهُ ، فالحكمُ للإرسال ، وإن كان مَنْ وَصَلَهُ أَكْثَرَ ، فالحكمُ للوصل .

والقول الرابع : أَنَّ الحكمَ للأحفظ ، فإن كان مَنْ أرسَلَهُ أَحْفَظَ ، فالحكمُ له ، وإن كان مَنْ وَصَلَهُ أَحْفَظَ فالحكمُ له ، وينبغي على هذا القول الرابع - وهو أَنَّ الحكمَ للأحفظ - ما إذا أرسَلَهُ الأحفظ ، فهل يقدحُ ذلك في عدالة مَنْ وَصَلَهُ ، وأهليته ، أو لا ؟ فيه قولان : أصحُّهما ، وبه صدَّرَ ابن الصلاح كلامه أَنَّهُ : لَا يَقْدَحُ . قَالَ : وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَقْدَحُ فِي مَسْنَدِهِ ، وَفِي عَدَالَتِهِ ، وَفِي أَهْلِيَّتِهِ ^{٩٩} .
وَلَوْ أَرْسَلَهُ هُوَ مَرَّةً ، وَأَسْنَدَهُ أُخْرَى ، فَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى قَبُولِ الْمُرْسَلِ ، فَلَا شَكَّ فِي قَبُولِهِ ، وَإِلَّا فَاخْتَلَفُوا ، فَجَزَمَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ وَالرَّازِيُّ وَأَتْبَاعُهُ بِأَنَّ الْحُكْمَ لَوَصْلِهِ .

^{٩٨} - الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ج ٣ / ص ٤٦١) وانظر شرح التبصرة والتذكرة (ج ١ / ص ٨٢)

^{٩٩} - شرح التبصرة والتذكرة - (ج ١ / ص ٧٦)

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَنْ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ لِإِرْسَالِهِ ، وَقِيلَ : الْإِعْتِبَارُ بِمَا يَقَعُ فِيهِ أَكْثَرُ ،
وَإِنْ وَقَعَ وَصْلُهُ أَكْثَرُ مِنْ إِرْسَالِهِ ، فَالْحُكْمُ لِلْوَصْلِ ، وَإِلَّا فَلَا ^{١٠٠}.

^{١٠٠} - البحر المحیط - (ج ٥ / ص ٤٠٥)

٥٢ / باب فضل الجوع وخشونة العيش والاعتصار على القليل من المأكول والمبوس وغيرها من حفظ النفس وترك الشهوات

١١- (٥١٩) عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: كَانَ كُمْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِلَى الرُّسْغِ. رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن .
(ضعيف) [فيه : شهر بن حوشب، وهو ضعيف] .

قلت : أخرجه الترمذي في سننه (١٨٧١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَجَّاجِ الصَّوَّافُ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ الدَّسْتَوَائِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: كَانَ كُمْ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِلَى الرُّسْغِ. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.^{١١}

قلت : وهو من رواية شهر بن حوشب عن أسماء بنت السكن وكان مولى لها
قال الحافظ ابن حجر في التقریب : " شهر بن حوشب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة مات سنة اثني عشرة بخ م ٤٠٠٢ .
قلت : في كلامه نظر^{١٢}، أمّا حديثه عن أسماء بنت السكن فمستقيم كما ذكر الإمام أحمد^{١٣} .
وقال الذهبي عقب قول يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: "شَهْرٌ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ، فَهُوَ ثَقَّةٌ" قُلْتُ: الرَّجُلُ غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنْ صِدْقٍ وَعِلْمٍ، وَالْإِحْتِجَاجُ بِهِ مُتَرَجِّحٌ. اهـ^{١٤} .
فالصواب أنه حسن الحديث كما قال الذهبي رحمه الله .
وأمّا عن الإرسال : فقد قال أبو زرعة : لا بأس به ولم يلق عمرو بن عبسة، ولم يسمع من معاذ^{١٥}
وهذا الحديث عن مولاته فهو قويٌّ وليس ضعيفاً !!

^{١١} - وفي الشماثل المحمدية للترمذي (٥٩) و سنن أبي داود (٣٥٠٩) والآداب للبيهقي (٤٩٢) وتاريخ الإسلام للذهبي - (ج ١ / ص ١٣٧) و شرح السنة للبخاري (٢٨٦٤) و تاريخ دمشق - (ج ٤ / ص ١٩٦) كلهم من طريق شهر، عن أسماء بنت يزيد، وسكت عليه ابن حجر في فتح الباري - (ج ١٦ / ص ٣٤٤) وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٣ / ص ٤٥٩)

^{١٢} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٢٦٩] (٢٨٣٠)

^{١٣} - انظر الكاشف (٢٣٣٦) وديوان الضعفاء (١٩٠٣) والجامع في الجرح والتعديل (١٨٣٨) والميزان : ٢ / ٢٨٤ [شهر] ٣٧٥٦ - [صح] ... قال ابن معين ثقة ، قلت: قد ذهب إلى الإحتجاج به جماعة ، وقال حرب الكرماني عن أحمد : ما أحسن حديثه ، ووثقته ، وهو حمصي ، وروى حنبل عن أحمد : ليس به بأس ، وقال الفسوي : شهر وإن تكلم فيه ابن عون فهو ثقة - اهـ

^{١٤} - انظر تهذيب الكمال [ج ١٢ - ص ٥٧٨] (٢٧٨١) وتهذيب التهذيب [ج ٤ - ص ٣٢٤] (٦٣٥)

^{١٥} - سير أعلام النبلاء (٣٧٨ / ٤)

^{١٦} - راجع تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٩ / ٤ - ٣٧٢ (٦٣٥)

وقد ورد الحديث مرسلًا، فعَنْ بُدَيْلِ الْعُقَيْلِيِّ، قَالَ : كَانَ كُمْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّصْغِ. "١٠٧" وهو صحيح مرسل.

وله شاهد في مسند البزار (٧٢١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ : كَانَ يَدُكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَّصْغِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا قَتَادَةَ، وَلَا عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا هَمَامٌ، وَلَا عَنْ هَمَامٍ إِلَّا ابْنُ السَّوَاءِ، وَلَا عَنْ ابْنِ سَوَاءٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ. "وقال الهيثمي: رَوَاهُ الْبُزَّارُ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ". ١٠٨

قلت : محمد بن ثعلبة صدوق ١٠٩

فالحديث صحيح لغيره على الراجح

١٠٧ - الزهد لأحمد بن حنبل (٢٤) وأخرجه النسائي في "الكبرى" ٩٥٨٨ "و مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥) - (ج ٨ / ص ٢١١) (٢٥٣٤٨)

١٠٨ - مجمع الزوائد (٨٥٠٩) وفي تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٥٤٣٠) قُلْتُ : رِجَالُ الْبُزَّارِ ثِقَاتٌ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ السَّكَنِ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ ، وَحَسَنُهُ .

١٠٩ - انظر تقريب التهذيب (٥٧٧٣) والجرح والتعديل [ج ٧ - ص ٢١٨] (١٢١٠) وتهذيب الكمال (٥١٠٦)

٦٤ / باب الورع وترك الشبهات

١٢- (٥٩٦) عَنْ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا يُلْغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ ». رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

(ضعيف) . [فيه عبد الله بن يزيد الدمشقي، وهو ضعيف] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٦٣٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ وَعَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَطِيَّةَ السَّعْدِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : لَا يُلْغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١١٠

قلت : فيه عبد الله بن يزيد الدمشقي فمختلف فيه ١١١

والصواب أنه حسن الحديث، وصححه الحاكم في المستدرک (٧٨٩٩) ووافقه الذهبي.

ويؤيده حديث عامرٍ قَالَ سَمِعْتُ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ : « الْحَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ . أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ . أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » ١١٢ .

(مِنَ الْمُتَّقِينَ) الْمُتَّقِي فِي اللَّغَةِ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَاهُ فَاتَّقَى وَالْوَفَايَةُ فَرَطُ الصِّيَانَةِ وَفِي الشَّرِيعَةِ الَّذِي يَقِي نَفْسَهُ نَعَاطِي مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعُقُوبَةَ مِنْ فِعْلٍ وَتَرْكِ ، وَقِيلَ التَّقْوَى عَلَى ثَلَاثَةِ مَرَاتِبَ :

١١٠ - وهو في تفسير ابن كثير - (ج ١ / ص ١٦٣) وسنن ابن ماجه (٤٣٥٥) والمعجم الكبير للطبراني (١٣٨٨٤) وتفسير ابن أبي حاتم (٥٨) و ٣٧٦٧ و ٨٨٧١ و ١٠٠٩٦ (السنن الكبرى للبيهقي (ج ٥ / ص ٣٣٥) (١١٣٥) ومسنند الشهاب القضاعي (٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧) ومسنند عبد بن حميد (٤٨٦) والإصابة في معرفة الصحابة - (ج ٢ / ص ٤١٣) وسكت عليه وتاريخ دمشق - (ج ٤٠ / ص ٤٦٤) والمسنند الجامع (٩٨٠٧) والإتحاف ١ / ١٥٩ و ٢٢ / ٦ والترغيب والترهيب ٢ / ٥٥٩ ، وقال الحافظ في " الفتح " ١ / ٤٨ : حسنه الترمذي ، وسكت عليه هنا فتح الباري لابن حجر - (ج ٦ / ص ٣٥٤) وقال الحافظ العراقي في تخریج " الإحياء " ١ / ٣٣ : الترمذی و حسنه ، و ابن ماجه و الحاكم و صححه .

١١١ - انظر تقريب التهذيب (٣٧١٤) والكاشف (٣٠٦٣) التاريخ الكبير [ج ٥ - ص ٢٢٩] (٧٥١) والثقات لابن حبان [ج ٧ - ص ٥٧] (٨٩٩٩) والجرح والتعديل [ج ٥ - ص ٢٠٠] (٩٣٣)

١١٢ - صحيح البخارى (٥٢) ومسلم (٤١٧٨)

[الأولى] : التَّقْوَى عَنِ الْعَذَابِ الْمُخَلَّدِ بِالتَّبَرِّي مِنَ الشَّرِّكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا } (٢٦) سورة الفتح .

[والثانية] : التَّجَنُّبُ عَنْ كُلِّ مَا يُؤْتِيهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ حَتَّى الصَّغَائِرِ عِنْدَ قَوْمٍ ، وَهُوَ التَّعَارُفُ بِالتَّقْوَى فِي الشَّرِّعِ ، وَالْمَعْنَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ } (٩٦) سورة الأعراف .

[والثالثة] : أَنْ يَتَنَزَّهَ عَمَّا يَشْعُلُ سِرَّهُ عَنِ الْحَقِّ وَيُقْبَلَ بِشِرَاشِرِهِ إِلَى اللَّهِ وَهِيَ التَّقْوَى الْحَقِيقِيَّةُ الْمَطْلُوبَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } (١٠٢) سورة آل عمران ، وَالْحَدِيثُ وَإِنْ أُسْتَشْهِدَ بِهِ لِلْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ

(حَتَّى يَدَعَ) أَيَّ يَتْرُكُ (حَذَرًا لِمَا بِهِ بَأْسٌ) مَفْعُولٌ لَهُ أَيَّ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَقَعَ قِيمًا فِيهِ بَأْسٌ . قَالَ الطَّبِيبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : قَوْلُهُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفٌ يَبْلُغُ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيَّ دَرَجَةِ الْمُتَّقِينَ . قَالَ الْمُنَاوِيُّ : أَيَّ يَتْرُكُ فُضُولَ الْحَلَالِ حَذَرًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ "١١٣".

كتاب الطعام

٩٦ / باب التسمية في أوله والحمد في آخره

١٣- (٧٣٢) عَنْ أُمِّيَّةَ بِنِ مَخْشِيٍّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - جَالِسًا وَرَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لُقْمَةٌ فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ - ثُمَّ قَالَ: « مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ ». " . رواه أبو داود والنسائي .

(ضعيف) [فيه : المثني بن عبد الرحمن الخزاعي، وهو مجهول] .

وذكره الشيخ الألباني في الإرواء (٢٦/٧) : وقال الحاكم : صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي . وليس كما قالوا، فإن في إسناده المثني بن عبد الرحمن، وأورده الحافظ الذهبي في الميزان وقال : " لا يعرف، تفرد عنه جابر بن صبح . وقال ابن المديني : مجهول " .

قلت : هو في سنن أبي داود (٣٧٧٠) حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ الْفَضْلِ الْحَرَّانِيُّ حَدَّثَنَا عَيْسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ صُبْحٍ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزَاعِيُّ عَنْ عَمِّهِ أُمِّيَّةَ بِنِ مَخْشِيٍّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - جَالِسًا وَرَجُلٌ يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْ طَعَامِهِ إِلَّا لُقْمَةٌ فَلَمَّا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ - ثُمَّ قَالَ « مَا زَالَ الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ جَابِرُ بْنُ صُبْحٍ حَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ حَرْبٍ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ. "١١٤

وقال الحاكم : "هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وأقره الذهبي، وهو كما قالوا، إسناده رجاله ثقات كلهم، والمثنى بن عبد الرحمن ؛ وإن تفرد بالرواية عنه جابر بن صبح، فقد وثقه ابن حبان^{١١٥}، ورواية النسائي توثيق له، وذكره المنذري بصيغة الجزم ونقل تصحيح الحاكم وسكت عليه^{١١٦}، وقال الضياء المقدسي : "إسناده لا بأس به"^{١١٧}، واحتج به الحافظ ابن حجر في الفتح مرتين، وسكت عليه

^{١١٤} - وأخرجه كذلك أحمد (٣٣٦/٤) ، والبخارى التاريخ الكبير (١٥١٤/٦/٢) ، والنسائي السنن الكبرى (١٧٤/٤) و عمل اليوم والليلة (٢٨٢) ، وابن السني (٤٦٣) ، وابن أبي عاصم الآحاد والمثاني (٢٣٠١/٢٨١/٤) ، والطحاوي مشكل الآثار (١٦/٢) ، والطبراني (٨٥٤، ٨٥٥/٢٩١/١) ، والحاكم في المستدرک (١٠٨، ١٠٩/٤) ، والضياء المقدسي الأحاديث المختارة (١٥١٢: ١٥٠٩/٣٤١/٤) ، والمزي تهذيب الكمال (٢٠٨/٢٧) جميعا من طريق جابر بن صبح عن المثني بن عبد الرحمن عن أمية بن مخشي مرفوعاً به . وانظر طرقه في المسند الجامع - (ج ١ / ص ٣٣٧) (٢٠٣)

^{١١٥} - الثقات لابن حبان [ج ٥ - ص ٤٤٣] (٥٦٣١)

^{١١٦} - الترغيب والترهيب للمنذري (٣٢٠٢)

^{١١٧} - الأحاديث المختارة للضياء - (ج ٢ / ص ٢٩٥) (١٥١٢-١٥١٠)

١١٨، وجزم بصحبة أمية، وليس له إلا هذا الحديث الفرد سائر علماء الحديث ١١٩، وهذا تصحيح منهم لحديثه، لأنه لم تثبت وصحته إلا من خلال هذا السند السابق، وقد ذكره ابن أبي حاتم الجرح والتعديل ١٢٠ فلم يذكره بجرح ولا تعديل، وكذا البخاري أيضاً وسكت على حديثه ١٢١. وذكر الحافظ المزى في تهذيب الكمال قال: "قال أبو الحسن بن البراء: سئل عنه علي بن المديني، فقال: مجهول لم يرو عنه غير جابر بن صبح".

ثم تعقبه بقوله: "وروى سيف بن عمر التميمي عن المثني بن عبد الرحمن عن ميمون بن مهران عن ابن عباس في ذكر وفاة النبي ﷺ. فلا أدري هو هذا أو غيره ١٢٢".
ورجح الحافظ ابن حجر ثبوت رواية سيف عنه، فقال عنه في التقريب: "مستور من الثالثة ١٢٣".
وأما قول الحافظ ابن حجر عنه بأنه مستور، فلا يعني بالضرورة أن حديثه ضعيف، وقد فرّق الحافظ ابن حجر بين المجهول والمستور.

أنواع المجهول

قال الحافظ العراقي رحمه الله:

"اختلف العلماء في قبول رواية المجهول، وهو على ثلاثة أقسام: مجهول العين، ومجهول الحال ظاهراً وباطناً، ومجهول الحال باطناً.

القسم الأول: مجهول العين، وهو مَنْ لم يرو عنه إلا راوٍ واحد. وفيه أقوال:

الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم، أنه لا يقبل.

والثاني: يقبل مطلقاً. وهذا قول مَنْ لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام.

والثالث: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد، ومَنْ ذكر معهم، واكتفينا في التعديل بواحد قبل، وإلا فلا.

والرابع: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد، أو النجدة قبل، وإلا فلا. وهو قول ابن عبد البر، وسيأتي نقله عنه.

١١٨ - فتح الباري لابن حجر - (ج ١٠ / ص ٧٩) و(ج ١٥ / ص ٢٤٦)

١١٩ - الإصابة في معرفة الصحابة - (ج ١ / ص ٤٠) وابن حبان في الثقات ثقات ابن حبان - (ج ٣ / ص ١٥) و(ج ٥ / ص ٤٤٣) وابن أبي حاتم أيضاً الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - (ج ٢ / ص ٣٠١) (١١١١) والمزي تهذيب الكمال للمزي - (ج ٣ / ص ٣٤٠) (٥٦١) والكاشف (٤٧١) وتهذيب التهذيب - (ج ١ / ص ٣٢٦) (٦٨٣) وتقريب التهذيب (٥٥٩)

١٢٠ - (١٥٠٢/٣٢٦/٨)

١٢١ - التاريخ الكبير [ج ٧ - ص ٤١٩] (١٨٤٣)

١٢٢ - تهذيب الكمال (٢٠٨/٢٧) (٥٧٧٤)

١٢٣ - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥١٩] (٦٤٧٢)

والخامس : إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل، وإلا فلا . وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب " بيان الوهم والإيهام " .

قال الخطيب في " الكفاية " : المجهول عند أصحاب الحديث : كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به . ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل : عمرو ذي مر، وجبار الطائي، وعبد الله بن أعز الممداني، والهيثم بن حنش، ومالك بن أعز، وسعيد بن ذي حذان، وقيس بن كركم، وخمر بن مالك . قال : وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي . ومثل : سمعان بن مشنح، والهزهاز بن مزين، لا يعرف عنهما راو إلا الشعبي . ومثل : بكر بن قرواش، وحلام بن جزل، لم يرو عنهما إلا أبو الطفيل عامر بن واثلة . ومثل : يزيد بن سحيم، لم يرو عنه إلا خلاص بن عمرو . ومثل : جري بن كليب، لم يرو عنه إلا قتادة بن دعامه . ومثل : عمير بن إسحاق، لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون . وغير من ذكرنا . وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي، قال : إذا روى عن المحدث رجلا ارتفع عنه اسم الجهالة .

وقال الخطيب : أقل ما تُرفع به الجهالة أن يروي عنه اثنان فصاعداً، من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتيهما عنه . واعترض عليه ابن الصلاح بأن الهزهاز روى عنه الثوري أيضاً . قلت : وروى عنه أيضاً الجراح بن مليح، فيما ذكره ابن أبي حاتم، وسمى أباه مازناً، بالألف لا بالياء . ولعل بعضهم أماله فكتبه بالياء . وخمر بن مالك روى عنه أيضاً عبد الله بن قيس، وذكره ابن حبان في " الثقات "، وسماه خُمير بن مالك، وذكر الخلاف فيه في التصغير والتكبير ابن أبي حاتم . وكذلك الهيثم بن حنش روى عنه أيضاً سلمة بن كهيل، قاله أبو حاتم الرازي . وأما عبد الله بن أعز، ومالك بن أعز، فقد جعلهما ابن مأكولا واحداً، اختلف على أبي إسحاق في اسمه . وبكر بن قرواش روى عنه أيضاً قتادة فيما ذكره البخاري، وابن حبان في " الثقات " . وسمى ابن أبي حاتم أباه قريشاً . وحلام بن جزل ذكره البخاري في " تاريخه " فقال : حلاب، أي : بياء موحدة، وخطأه ابن أبي حاتم في كتاب جمع فيه أوهامه في " التاريخ "، وقال : " إنما هو حلام "، أي : بالميم . ثم تعقب ابن الصلاح بعض كلام الخطيب المتقدم بأن قال : قد خرَّج البخاري حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم : مرداس الأسلمي، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم . وخرَّج مسلم حديث قوم ليس لهم غير راو واحد منهم : ربيعة بن كعب الأسلمي، لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن . وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً، برواية واحد عنه . والخلاف في ذلك متجه، نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل .

قلت : لم ينفرد عن مرداس قيس، بل روى عنه أيضاً زياد بن علاقة فيما ذكره المزي في " التهذيب "، وفيه نظر . ولم ينفرد عن ربيعة أبو سلمة، بل روى عنه أيضاً نعيم المجرم وحنظلة بن علي . وأيضاً فمرداس وربيعة من مشاهير الصحابة، فمرداس من أهل الشجرة، وربيعة من أهل الصفة، وقد ذكر أبو

مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي في ((جزء له أجاب فيه عن اعتراضات الدارقطني على كتاب مسلم))، فقال : لا أعلم روى عن أبي علي عمرو بن مالك الجنبي أحد غير أبي هانيء، قال : وبرواية أبي هانيء وحده لا يرتفع عنه اسم الجهالة، إلا أن يكون معروفاً في قبيلته، أو يروي عنه أحد معروف مع أبي هانيء، فيرتفع عنه اسم الجهالة . وقد ذكر ابن الصلاح في النوع السابع والأربعين عن ابن عبد البر، قال : كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد، فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدى كرب بالنجدة . فشهرة هذين بالصحة عند أهل الحديث أكد في الثقة به من مالك وعمرو، والله أعلم .

والقسم الثاني : مجهول الحال في العدالة في الظاهر والباطن، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه . وفيه أقوال :

أحدها : وهو قول الجماهير، كما حكاه ابن الصلاح أن روايته غير مقبولة .
والثاني : تقبل مطلقاً، وإن لم تقبل رواية القسم الأول . قال ابن الصلاح : وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين .

والثالث : إن كان الراويان، أو الرواة عنه فيهم من لا يروي عن غير عدل قبل، وإلا فلا .
والقسم الثالث : مجهول العدالة الباطنة، وهو عدل في الظاهر، فهذا يحتج به بعض من رد القسمين الأولين، وبه قطع الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال : لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي ؛ لأن رواية الأخبار تكون عند من تتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقترص فيها على معرفة ذلك في الظاهر . وتنفارق الشهادة، فإنها تكون عند الحكام، ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

قال ابن الصلاح : ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم .
وأطلق الشافعي كلامه في اختلاف الحديث أنه لا يحتج بالمجهول، وحكى البيهقي في " المدخل " : أن الشافعي لا يحتج بأحاديث المجهولين . ولما ذكر ابن الصلاح هذا القسم الأخير، قال : وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا : المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا تعرف عدلته باطناً . انتهى كلامه . وهذا الذي نقل كلامه آخر، ولم يسمه، هو البغوي، فهذا لفظه بحروفه في " التهذيب "، وتبعه عليه الرافعي . وحكى الرافعي في الصوم وجهين في قبول رواية المستور من غير ترجيح . وقال النووي في " شرح المهذب " : ((إن الأصح قبول روايته)) .

وفي كلام الرافعي في الصوم أنَّ العدالة الباطنة هي التي يُرجع فيها إلى أقوال المزكَّين . ونقل الروياني في " البحر " عن نصِّ الشافعي في " الأم " : أنَّه لو حضرَ العقدَ رجلانِ مسلمان، ولا يُعرفُ حالُهما من الفسقِ والعدالةِ انعقدَ النكاحُ بهما في الظاهرِ . قال : لأنَّ الظاهرَ من المسلمين العدالةُ . والله أعلم . " ١٢٤

قلت : وقد يكون المستور عند الحافظ ابن حجر حسن الحديث، كهذا الحديث الذي احتجَّ به في الحكم وفي إثبات الصحبة، وهو كذلك عند جماعة من الأئمة، بل صحَّحه من لا يفرد الحسن عن الصحيح، ويدرجهما معاً في الصحاح كابن خزيمة، وابن حبان، والضياء المقدسي . وأما أبو عيسى الترمذي، فيحسِّنه مطلقاً ويصحِّحه أحياناً بالنظر إلى ما يحتفُّ بأصل الحديث من قرائن تصحِّحه .

قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر في تعريف الحسن لغيره : " وهو الذي يكون حسُّنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعددت طُرُقُه " ١٢٥ .

وقال ابن الصلاح : " وقد أمعنتُ النَّظَرَ في ذلك، والبحث، جامعاً بين أطرافِ كلامِهِم، ملاحظاً مواقعَ استعمالِهِم، فتنتجَّ لي واتضح أنَّ الحديثَ الحسنَ قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجالُ إسناده من مستورٍ لم تتحقَّقْ أهليُّتهُ، غيرَ أنَّه ليس مغفلاً، كثيرَ الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهمٌ بالكذب في الحديث، أي : لم يظهر منه تعمُّدُ الكذب في الحديث، ولا سببٌ آخرُ مفسِّقٌ ويكونُ متنُ الحديثِ مع ذلك قد عُرِفَ، بأن رُوِيَ مثلهُ أو نحوهُ من وجهٍ آخر، أو أكثر، حتى اعتضدَ بمتابعةٍ من تابعِ راويه على مثله، أو بما لهُ من شاهد، وهو ورودُ حديثٍ آخر نحوه، فيخرجُ بذلك عن أن يكونَ شاذاً، أو منكراً . وكلامُ الترمذي على هذا القسمِ يتزلُّ . ثم ذكر القسمَ الثاني ١٢٦ .

ولخصه النووي بقوله : " الحديث الحسن قسمان أحدهما ما لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقَّقْ أهليُّتهُ، وليس مغفلاً، كثير الخطأ، ولا ظهر منه سببُ مُفسِّق، ويكونُ متنُ الحديثِ معروفاً برواية مثله، أو نحوه من وجهٍ آخر . " ١٢٧ .

وقال ابن جماعة : " ولو قيل الحسن : كلُّ حديث خالٍ من العلل، وفي سنده المتصل مستور له به شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتيان، لكان أجمع لما حدوده، وقريباً مما حاولوه . وأخصر منه : ما اتصل سنده وانتفت علله، وفي سنده مستور، وله شاهد أو متابع " ١٢٨ .

١٢٤ - شرح التبصرة والتذكرة - (ج ١ / ص ١١٤)

١٢٥ - نزهة النظر - (ج ١ / ص ٧٨)

١٢٦ - شرح التبصرة والتذكرة - (ج ١ / ص ٤٨) ومقدمة ابن الصلاح - (ج ١ / ص ١٩) والباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث - (ج ١ / ص ٤) ونظرات جديدة في علوم الحديث للمليباري - (ج ١ / ص ٧) وعلوم الحديث في ضوء تطبيقات الحديثين النقاد - (ج ١ / ص ٨٦)

١٢٧ - كما في تدريب الراوي (١ / ١٥٨) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج ١ / ص ١٠٣) الشاملة ٢

١٢٨ - المنهل الروي (ص ٣٦)

وقال السخاوي: " المستور حين يروي يحتمل أن يكون ضبط المروي، ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر، غلب على الظن أنه ضبط، وكلما كثر المتابع قوي الظن " ١٢٩ . وهذا كله في معنى الحديث الحسن عند الترمذی، كما حدّده هو بقوله : " وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا . كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَّى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ وَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًا وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوَ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . " ١٣٠ .

ويمكن التمثيل لتصحيح حديث المستور، بما أخرجه الترمذی (٣٧٩٨) قال :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ هَانِيٍّ بْنِ هَانِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : جَاءَ عَمَّارٌ يَسْتَأْذِنُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : " ائْذِنُوا لَهُ ، مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطِيبِ " . قَالَ أَبُو عِيسَى : " هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ " ١٣١ .

قلت : وهذا الحديث صحيح ثابت من أوجه عن أبي إسحاق السبيعي، وقد صحّحه الأئمة : الترمذی، وابن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي . على أنه في إسناده هانئ بن هانئ الهمداني، قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب ١٣٢: "مستور من الثالثة" . وقد ذكره ابن حبان في الثقات ١٣٣. وقال العجلي في معرفة الثقات ١٣٤: " كوفي تابعي ثقة " .

ومن نوافل الإفادة، أن تعلم أن جملة من وصفهم الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله " مستور من الثالثة " ٢١ واحد وعشرون راوياً، نذكر منهم عشرة تبصرةً وتذكراً :

(١) الأحنس بن خليفة الضبي (٢٩٢)

(٢) عبد الله بن علي بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب القرشي (٣٤٨٥).

(٣) عبد الرحمن بن الأحنس الكوفي (٣٧٩٥).

(٣) عبد الرحمن بن كيسان مولى خالد بن أسيد (٣٩٩٢).

١٢٩ - فتح المغيث (٦٦/١)

١٣٠ - سنن الترمذی (٤٤١٠) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج ١ / ص ١٠٨) وشرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - (ج ١ / ص ٣٠٧) ونزهة النظر - (ج ١ / ص ٨١) ونزهة النظر - (ج ١ / ص ٨١) وتوضيح الأفكار - (ج ١ / ص ٢٤٥) ومنهج النقد في علوم الحديث - دار الفكر - الرقمية - (ج ١ / ص ٢٦٨)

١٣١ - وأخرجه كذلك ابن أبي شيبه (٣٢٢٤٣/٣٨٥/٦) ، وأحمد في المسند (١٣٠، ١٢٥، ٩٩/١) وفضائل الصحابة (١٥٩٩) ، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٣١) والتاريخ الكبير (٢٨٢١/٢٢٩/٨) ، وابن ماجه (١٤٦) ، وأبو يعلى (٤٠٣/٣٢٤/١) ، وابن حبان (٧٠٧٥) ، والحاكم (٤٣٧/٣) ، وأبو نعیم في الحلیة (١٤٠/١) ، والخطیب في تاریخ بغداد (١٥١/١) ، والضياء المقدسي في المختارة (٧٧٥/٣٨٩/٢) من طرق عن الثوري عن أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن علي به، ورواه عن أبي إسحاق بنحو رواية الثوري : الأعمش ، وشعبة ، وإسرائيل ، وشريك ، وزهير ، ولكنه مشهور مستفيض من حديث الثوري .

١٣٢ - (٧٢٦٤/٥٧٠/١)

١٣٣ - (٥٩٧٩/٥٠٩/٥)

١٣٤ - (١٨٨٣/٣٢٤/٢)

(٤) عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري العدوي .

(٥) المثني بن عبد الرحمن الخزاعي (٦٤٧٢) .

(٦) محمد بن عقبة بن أبي مالك القرظي، ابن أخي ثعلبة بن أبي مالك (٦١٤٢).

(٧) منصور بن سعيد — ويقال ابن زيد — بن الأصبع الكلبي المصري (٦٩٠٠).

(٨) نافع بن محمود بن الربيع الأنصاري (٧٠٨٢) .

(٩) نافع مولى عامر بن سعد مستور من الثالثة (٧٠٨٧)

(١٠) هانء بن هانء الهمداني الكوفي (٧٢٦٤).

فقد علمت أن من بينهم : المثني بن عبد الرحمن الخزاعي.

وقال الذهبي في السير^{١٣٥} : "عَدِيّ بن عميرة الكِنْدِيّ خَرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ، مَا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ.

وَخَرَجَ مُسْلِمٌ لِقُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، وَمَا حَدَّثَ عَنْهُ سِوَى زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ.

وَخَرَجَ مُسْلِمٌ لَطَارِقِ بْنِ أَشِيمٍ، وَمَا رَوَى عَنْهُ سِوَى وَلَدِهِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ.

وَخَرَجَ لِنَبِيْشَةَ الْخَيْرِ، وَمَا رَوَى عَنْهُ إِلَّا أَبُو الْمَلِيحِ الْهُذَلِيُّ.

ذَكَرْنَا هَؤُلَاءِ نَقْضًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ مَا خَرَجَا إِلَّا لِمَنْ رَوَى عَنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا. "

قلت : ومن كان من هذا القبيل، وتعذرت معرفته فالصواب من القول قبول حديثه، وتحسينه، لأن

الكذب كان عند هؤلاء نادرا جدّا، والنادر لا حكم له، وهذا ما أكدّه ابن الصلاح بقوله : " ويشبهه

أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين

تقدّم العهد بهم، وتعذّرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم^{١٣٦} .

ولحديثه شواهد، منها ما أخرجه الترمذی (١٨٥٨) قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ

حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ

كُلْثُومٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ

فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ . " وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْكُلُ

طَعَامًا فِي سِتَّةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَكَلَهُ بِلُغْمَتَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَمَا إِنَّهُ لَوْ سَمَى

لَكَفَاكُمْ " ^{١٣٧}.

^{١٣٥} - سير أعلام النبلاء (٥٧٨/١٢) وفي بعض ما قاله الذهبي نظر ، فقد روى عن بعضهم أكثر من واحد .

^{١٣٦} - مقدمة ابن الصلاح (ج ١ / ص ٢١) والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (ج ١ / ص ٧) وتدريب الراوي (ج ١ / ص

٢٤٨) وشرح شرح نخبة الفكر (ج ١ / ص ٥١٩) والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (ج ١ / ص ٢٤٧) وشرح التبصرة والتذكرة

(ج ١ / ص ١١٤) وتوضيح الأفكار (ج ٢ / ص ١٩٢)

^{١٣٧} - وأخرجه كذلك الطيالسي (١٥٦٦) ، وأحمد (٢٦٥، ٢٠٧/٦) ، وإسحاق بن راهويه (١٢٨٨، ١٢٨٩) ، والدارمي (٢٠٢١) ،

وأبو داود (٣٧٦٧) ، والنسائي ((اليوم والليلة)) (٢٨١) و((الكبرى)) (١٠١٢/٧٨/٦) ، والطبراني ((مسند الشاميين)) (٤٠٧) ،

قَالَ أَبُو عِيسَى : "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ هِيَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ" .
قلت : لم يرد في رواية من روايات الحديث ذكر نسبها هكذا كما توهمه الترمذی، بل وردت عنده
من رواية وكيع غير منسوبة "عن أم كلثوم عن عائشة"، وأما رواية الجماعة : إسماعيل بن علية ومعاذ
بن هشام وروح بن عباد وعبد الوهاب بن عطاء والطيالسي، فهكذا "عن عبد الله بن عبيد بن
عمير الليثي عن امرأة منهم يقال لها أم كلثوم" فتعين كونها ليثية أو مكية، وليس كما توهمها أبو عيسى
. وتظهر أهمية تعيينها في توثيق إسناد الحديث، ومعرفة رتبته، إذ هي إحدى رواته .

وإسناد الحديث رجاله كلهم ثقات، خلا أم كلثوم الليثية أو المكية وقد وثقت، وإن تفرد عنها عبد الله
بن عبيد بن عمير الليثي .

وقال الحافظ الذهبي في الميزان : " فصل في النسوة المجهولات . قال : وما علمت في النساء من
اقتمت، ولا من تركوها "١٣٨"، وذكر منهن أم كلثوم الليثية، فقال : " أم كلثوم عن عائشة . تفرد
عنها عبد الله بن عبيد بن عمير في التسمية على الأكل "١٣٩" .

ولا يختلف حال أم كلثوم الليثية عن مثيلاهما من النساء المجهولات اللاتي ذكرهن ابن حجر
في التقريب وقال عنهن : " مقبولة من الثالثة " ؛ يعني الطبقة الوسطى من التابعيات، أمثال :
(١) مرجانة أم علقمة، تفرد عنها ابنها علقمة، واحتج بها مالك في الموطأ .

(٢، ٣) دحية وصفية بنتا عليية بن حرمة العنبريتان، تفرد عنهما عبد الله بن حسان العنبري

(٤) دقرة — بكسر الدال و سكون القاف — بنت غالب الراسبية البصرية ؛ أم عبد الرحمن بن أذينة
قاضي البصرة، تفرد عنها محمد بن سيرين .

(٥) سائبة ؛ مولاة الفاكه بن المغيرة المخزومي، تفرد عنها نافع مولى ابن عمر .

(٦) عديسة بنت أهبان بن صيفي، تفرد عنها عبد الله بن عبيد الحميري المؤذن .

في عشرات أمثالهن ؛ ممن وثقن، واحتج بأحاديثهن أكابر الأئمة : كمالك، وأبو داود، والترمذی، وابن
خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي، ومن لا يُحصى كثرة من الحفاظ المتأخرين عن هؤلاء، وفي
مقدمتهم النووي، والذهبي .

والحاكم (١٢١/٤) ، والبيهقي ((الكبرى)) (٢٧٦/٧) و ((شعب الإيمان)) (٥٨٣٢/٧٥/٥) ، والمزى ((تهذيب الكمال))
(٣٨٢/٣٥) من طرق عن هشام الدستوائي عن بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عُمَيْرٍ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهَا أُمُّ كُلْثُومٍ
عَنْ عَائِشَةَ بَنَحَوْهُ، هكذا رواه : إسماعيل بن علية ، ومعاذ بن هشام ، وعفان ، وروح بن عباد ، ووكيع ، وأبو داود الطيالسي ، وعبد
الوهاب بن عطاء ، وبرد بن سنان ثمانيتهم عن الدستوائي بذكر ((أم كلثوم)) في إسناده ، ومنهم من لا يذكر قصة الأعرابي ،
وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَمَّا إِنَّهُ لَوْ سَمِيَ لَكَفَاكُم " .

١٣٨ - ميزان الاعتدال - (ج ٤ / ص ٦٠٤) وتدريب الراوي (ج ١ / ص ٢٥١) وتحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع - (ج ١ / ص

(٣٢٢

١٣٩ - ميزان الاعتدال - (ج ٤ / ص ٦١٣) (١١٠٣٠)

وله شاهد آخر أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٢١٣) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ : حَدَّثَنَا خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَ : سَمِعْتُ مُوسَى الْجُهَنِيَّ، يَقُولُ : أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِ طَعَامِهِ فَلْيَقُلْ حِينَ يَذْكُرُ : بِسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ طَعَامَهُ جَدِيدًا، وَيَمْنَعُ الْخَبِيثَ مَا كَانَ يُصِيبُ مِنْهُ.^{١٤٠}

قلت : هذا إسناد متصل رجاله ثقات كلهم، وموسى الجهني هو ابن عبد الله أبو سلمة الكوفي ثقة حجة من متقني الكوفيين^{١٤١} .

وأما ذكر قيء الشيطان في غير هذا الحديث، فلا أعلمه يروى إلا بإسناد لا تنتهض الحجة بمثله^{١٤٢} .
والخلاصة أن حديثه حسن وصححه عدة، والله أعلم.

^{١٤٠} - وأخرجه كذلك الطبراني في الكبير (١٠٣٥٤/١٧٠/١٠) والأوسط (٤٥٧٦/٢٥/٥) من طريق خليفة بن خياط بإسناده ومثله سواء .

^{١٤١} - الجرح والتعديل (٦٧٦/١٤٩/٨) وذكره ابن حبان في الثقات (١٠٨٦٧) ، والعجلي في معرفة الثقات (١٨٢٥) وقد أخرج له مسلم في صحيحه ثلاثة أحاديث برقم (٣٤٤٧ و ٧٠٢٣ و ٧٠٢٧) والكاشف (٥٧١١) وتهذيب التهذيب [ج ١٠ ص ٣١٦] (٦٣٢) .

^{١٤٢} - أخرجه ابن عدي الكامل (٣٠٧/١) .

١٠٧ / باب أدب الشرب واستحباب التنفس ثلاثاً خارج الإناء وكراهية التنفس في

الإناء

١٤ - (٧٥٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبَعِيرِ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مِثْنَى وَثَلَاثَ وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ » . رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

(ضعيف) [فيه : يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وهو ضعيف، وشيخه مجهول] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٠٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ سِنَانَ الْجَزَرِيِّ عَنْ ابْنِ لَعَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبَعِيرِ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مِثْنَى وَثَلَاثَ وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَيَزِيدُ بْنُ سِنَانَ الْجَزَرِيُّ هُوَ أَبُو فَرَوَةَ الرَّهَائِيُّ^{١٤٣} .

قلت : هناك اختلاف في النسخ عن الترمذي، والذي عليه الأكثر أنه قال: غريب أي ضعيف، وهو الصواب إن شاء الله .

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ فِي ثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ إِذَا أَدْنَى الْإِنَاءَ إِلَى فِيهِ، يُسَمِّي اللَّهُ فَإِذَا آخَرَهُ حَمَدَ اللَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا^{١٤٤} . وَأَصْلُهُ فِي ابْنِ مَاجَهٍ^{١٤٥} وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبَزَّارِ وَالطَّبْرَانِيِّ^{١٤٦} . وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبَعِيرِ وَلَكِنْ اشْرَبُوا مِثْنَى وَثَلَاثَ وَسَمُّوا إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ وَاحْمَدُوا إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ »^{١٤٧} .

^{١٤٣} - وانظر تحريجه وطرقه في والمسند الجامع (٦٦٣٥) والشعب (٦٠١٥) وفتح الباري لابن حجر - (ج ١٦ / ص ١١٢) وضعفه، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٣ / ص ٢٦٨) وذكر تحسين الترمذي وسكت عليه، ورده هنا (ج ٢٢ / ص ٥١٨)
^{١٤٤} - المعجم الكبير للطبراني - (ج ١٩ / ص ١٤٠) (٣٣٢) والمعجم الأوسط للطبراني (٨٥٢) وشكر الله على نعمه للخرائطي (٢٤) وهو حديث صحيح لغيره

^{١٤٥} - عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا وَزَعَمَ أَنَسٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا. سنن ابن ماجه (٣٥٤٢) وهو صحيح

^{١٤٦} - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثَةَ أَنْفَاسٍ، يُسَمِّي عِنْدَ كُلِّ نَفَسٍ، وَيَشْكُرُ فِي آخِرِهَا. المعجم الكبير للطبراني - (ج ٩ / ص ٥٤) (١٠٣٢٤) ومجمع الزوائد (٨٢٥٨) وقال : وَفِيهِ الْمُعَلَّى بْنُ عَرْفَانَ وَهُوَ مَشْرُوكٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الدَّيْلِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَشْرَبُ بِثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ ، يُسَمِّي اللَّهُ فِي أَوَّلِهَا ، وَيَحْمَدُهُ فِي آخِرِهَا . قال الهيثمي في المجمع (٨٢٦٠) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَفِيهِ شِبْلُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

^{١٤٧} - سنن الترمذي (٢٠٠٦) وهو حديثنا هذا ونلاحظ هنا أنه سكت عليه

وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ
وَالْإِنْتِهَاءِ فَقَطْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^{١٤٨}.

^{١٤٨} - فتح الباري لابن حجر - (ج ١٦ / ص ١١٢) وتحفة الأحوذى - (ج ٥ / ص ١٠٢)

١١٥ / باب صفة طول القميص والكف والإزار وطرف العمامة

١٥- (٧٩٠) عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ كَانَ كُمُ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِلَى الرُّسْغِ .. رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن .
(ضعيف) . [فيه : شهر بن حوشب ، وهو ضعيف] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٣٥٠٩) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ كَانَتْ يَدُ كُمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ ، والترمذي (١٨٧١) به وقال أبو عيسى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

الصواب أنه حديث حسن، كما مرّ قبل قليل في ترجمة شهر بن حوشب

(إِلَى الرُّسْغِ) : بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَفِي الْقَامُوسِ الرُّسْغُ بِالضَّمِّ وَبِضْمَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : الرُّسْغُ بِالضَّمِّ الرُّسْغُ . وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي الْأَكْمَامِ أَنْ لَا تُجَاوَزَ الرُّسْغُ .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ : وَأَمَّا الْأَكْمَامُ الْوَاسِعَةُ الطُّوَالِ الَّتِي هِيَ كَالْأَخْرَاجِ فَلَمْ يَلْبَسَهَا هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الْبَتَّةَ وَهِيَ مُخَالَفَةُ لِسْنَتِهِ وَفِي جَوَازِهَا نَظَرُ فَإِنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْخِيَلَاءِ انْتَهَى .
وَقَالَ الْجَزَرِيُّ : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ كُمُ الْقَمِيصِ الرُّسْغَ وَأَمَّا غَيْرُ الْقَمِيصِ فَقَالُوا : السُّنَّةُ فِيهِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ رُءُوسَ الْأَصَابِعِ مِنْ جُبَّةٍ وَغَيْرِهَا وَتُقَلَّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ : " كَانَ يَدُ قَمِيصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَسْفَلَ مِنَ الرُّسْغِ " .^{١٤٩}، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَسَ قَمِيصًا وَكَانَ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ وَكَانَ كُمُهُ مَعَ الْأَصَابِعِ " .^{١٥٠}

قُلْتُ : وَيُجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْكِتَابِ إِمَّا بِالْحَمَلِ عَلَى تَعَدُّدِ الْقَمِيصِ أَوْ بِحَمَلِ رِوَايَةِ الْكِتَابِ عَلَى رِوَايَةِ التَّخْمِينِ، أَوْ بِحَمَلِ الرُّسْغِ عَلَى بَيَانِ الْأَفْضَلِ وَحَمَلِ الرُّءُوسِ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ بِاِخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْكُمِّ فَعَقِيبَ غَسَلِ الْكُمِّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَشَنُّ فَيَكُونُ أَطْوَلَ، وَإِذَا بَعْدَ عَنْ الْغَسَلِ وَوَقَعَ فِيهِ التَّشَنُّ كَانَ أَقْصَرَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .^{١٥١}

^{١٤٩} - أَخْلَافُ النَّبِيِّ لِلْأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ (٢٣٤) وَالتَّوَاضُّعُ وَالْخُمُولُ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا (١٥٦) حَدِيثٌ حَسَنٌ

^{١٥٠} - الْمُسْتَذْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَاكِمِ (٧٥٢٦) صَحِيحٌ

^{١٥١} - عون المعبود - (ج ٩ / ص ٥٠)

١٦- (٧٩٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ ». فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ ثُمَّ قَالَ « اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ ». فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَقَالَ « إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ ». " . رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم .
(ضعيف) . [فيه : أبو جعفر، وهو مجهول] . وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع

قلت : هو في سنن أبي داود (٦٣٨) (٤٠٨٨) ثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فذكره . ١٥٢

قلت : وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات، وأبو جعفر هو الأنصاري المدني المؤذن مشهور بكنيته ولا يعرف اسمه . ١٥٣

ولست أعلم أحداً ذكر أبا جعفر الأنصاري بجرح، بل حسن الترمذی أحاديثه، ورواية النسائي توثيق له .

ويشهد لصحة حديثه في المسبل، ما رواه أبو داود (٦٣٧) من حديث أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ « مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خِيَلَاءَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَامٍ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى هَذَا جَمَاعَةٌ عَنْ عَاصِمٍ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَأَبُو الْأَحْوَصِ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ . (وصححه الألباني)

وإذا صحَّ الموقوف، فإنه شاهد حسن للحديث، إذ لا يقال من جهة الرأي ولا القياس . وقد قوى الحافظ ابن القيم هذا الحديث، ووجه معناه، فقال ١٥٤ : " وَوَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ إِسْبَالَ الْإِزَارِ مَعْصِيَةٌ . وَكُلٌّ مَنْ وَقَعَ مَعْصِيَةٌ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ . فَإِنَّ الْوُضُوءَ يُطْفِئُ حَرِيقَ الْمَعْصِيَةِ .

١٥٢ - وانظر المسند الجامع - (ج ١٦ / ص ١٨١) (١٢٩٢٣) و (ج ١٨ / ص ١١٦٠) (١٥٥٧٦) ومسند البزار (٨٧٦٢) وقال : وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه فأسنده إلا أبان بن يزيد ولا عن أبان إلا موسى بن إسماعيل . وقد رواه غير من سمينا موقوفاً ولا نعلم روى أبو جعفر عن عطاء بن يسار ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ ، وَإِنَّمَا يَحْدِثُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَاتِّخَافَ الْخَيْرَةُ الْمَهْرَةُ بِرَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الْعَشْرَةِ (٥٥٣٠ - ٥٥٣٢) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ / ص ٢٤١) (٣٤٣١) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦١٢٦ / ١٤٥ / ٥) وأخرجه النسائي في الكبرى (٩٧٠٣ / ٤٨٨ / ٥)

١٥٣ - انظر تذييل الكمال (٧٢٨٣ / ١٩١ / ٣٣) وتذييل التهذيب (٢١٨ / ٥٨ / ١٢) و تقريب التهذيب (٤٠٦ / ٢) وقال : مقبول ، ومن زعم أنه محمد بن علي بن الحسين فقد وهم .

١٥٤ - عون المعبود - (ج ٩ / ص ١١٩) وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود - (ج ٢ / ص ٩٤)

وَأَحْسَنَ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ هَذَا الْوَجْهَ فَإِنَّ الْقَهْقَهَةَ فِي الصَّلَاةِ
مَعْصِيَةٌ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَعَلَهَا بِأَنْ يُحَدِّثَ وَضُوءًا يَمْحُو بِهِ أَثَرَهَا .
وَمَعَهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ عَلِيٌّ كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - شَيْئًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا
شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ
يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى لِذَلِكَ الذَّنْبِ إِلَّا غُفِرَ لَهُ »^{١٥٥}.

^{١٥٥} - مسند أحمد (٤٨) مطولا وهو صحيح

١٧- (٧٩٨) عَنْ قَيْسِ بْنِ بَشْرِ التَّغْلِبِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي - وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ - قَالَ كَانَ بِدِمَشْقَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ وَكَانَ رَجُلًا مُتَوَحِّدًا فَلَمَّا يُجَالِسُ النَّاسَ إِنَّمَا هُوَ صَلَاةٌ فَإِذَا فَرَغَ فَإِنَّمَا هُوَ تَسْبِيحٌ وَتَكْبِيرٌ حَتَّى يَأْتِيَ أَهْلُهُ فَمَرَّ بِنَا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - سَرِيَّةً فَقَدِمَتْ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَجَلَسَ فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي يَجْلِسُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لِرَجُلٍ إِلَى جَنْبِهِ لَوْ رَأَيْتَنَا حِينَ التَّقَيْنَا نَحْنُ وَالْعَدُوُّ فَحَمَلُ فَلَانٌ فَطَعَنَ فَقَالَ خُذْهَا مِنِّي وَأَنَا الْعُلَامُ الْغِفَارِيُّ كَيْفَ تَرَى فِي قَوْلِهِ قَالَ مَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ بَطَلَ أَجْرُهُ فَسَمِعَ بِذَلِكَ آخَرُ فَقَالَ مَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا فَتَنَازَعَا حَتَّى سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ لَا بَأْسَ أَنْ يُوجَرَ وَيُحْمَدَ ». فَرَأَيْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ سُرَّ بِذَلِكَ وَجَعَلَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ أَنْتَ سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَيَقُولُ نَعَمْ. فَمَا زَالَ يُعِيدُ عَلَيْهِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ كَيْبَرُكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ. قَالَ فَمَرَّ بِنَا يَوْمًا آخَرَ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « الْمُنْفِقُ عَلَى الْخَيْلِ كَالْبَاسِطِ يَدَهُ بِالصَّدَقَةِ لَا يَقْبُضُهَا ». ثُمَّ مَرَّ بِنَا يَوْمًا آخَرَ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ. قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « نِعَمَ الرَّجُلُ خُرَيْمُ الْأَسَدِيُّ لَوْ لَا طُولُ جُمَّتِهِ وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ ». فَبَلَغَ ذَلِكَ خُرَيْمًا فَعَجَلَ فَأَخَذَ شِفْرَةً فَقَطَعَ بِهَا جُمَّتَهُ إِلَى أُذُنَيْهِ وَرَفَعَ إِزَارَهُ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ. ثُمَّ مَرَّ بِنَا يَوْمًا آخَرَ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ كَلِمَةً تَنْفَعُنَا وَلَا تَضُرُّكَ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ « إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ فَأَصْلِحُوا رِحَالَكُمْ وَأَصْلِحُوا لِبَاسَكُمْ حَتَّى تَكُونُوا كَأَنَّكُمْ شَامَةٌ فِي النَّاسِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ ». " رواه أبو داود بإسناد حسن إلا قيس بن بشر فاختلفوا في توثيقه وتضعيفه وقد روى له مسلم .

(ضعيف) . [فيه : قيس التغلبي، وهو مجهول] .

وذكره الشيخ الألباني في الإرواء (٢٠٨/٧) وقال : " وقال الحاكم : صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي .
وقيس بن بشر عن أبيه، قال الذهبي نفسه في الميزان : لا يعرفان . فأني للحديث الصحة ؟ " .

قلت : هو في سنن أبي داود (٤٠٩١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرٍو - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ بَشْرِ التَّغْلِبِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي - وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي الدَّرْدَاءِ - به...^{١٥٦}

^{١٥٦} - وأخرجه كذلك ابن أبي شيبه (٢٢٧/٤) ، وأحمد (١٨٠، ١٧٩/٤) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٠٤٥/٢٨٦/٢) و الجهاد (٢٤٤) ، والطبراني في الكبير (٥٦١٨، ٥٦١٧، ٥٦١٦/٩٥: ٩٤/٦) ، والحاكم (١٨٣/٤) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/١٦٤/٦٢٠٥، ٦٢٠٤) ، والمزي في تهذيب الكمال (١٤٢/٤) من طرق عن هشام بن سعد قال حدثني قيس بن بشر التغلبي حدثني أبي عن ابن الحنظلية به ، وأخرجه كذلك متفرقاً البخاري التاريخ الكبير (٧٥٧/٢٢٤/٣) و(٢٠٩٣/٩٨/٤) عن أبي نعيم عن هشام بن سعد قال حدثني قيس بن بشر حدثني أبي عن ابن الحنظلية

فأما الإسناد، فرجاله كلهم موثقون، هشام بن سعد فممن فوقه . هشام بن سعد أبو عباد المدني، مولا هم المخزومي، صدوق حسن الحديث كما قال الإمام الذهبي، روى له مسلم أصولاً ومتابعات .^{١٥٧}

وأما قيس بن بشر التغلبي الشامي فصدوق حسن الحديث^{١٥٨}

وأبوه بشر بن قيس التغلبي القنسريني حسن الحديث أيضاً^{١٥٩}

فإذا بان ذلك وتقررت دلالته، علم أن قول الحافظ الذهبي في الميزان^{١٦٠}: " قيس بن بشر عن أبيه لا يعرفان " إما حكاية عمن زعم جهالة عينهما، وإما غفلة عما قرره هو نفسه في الكاشف^{١٦١}: " قيس بن بشر التغلبي القنسريني عن أبيه . وعنه : هشام بن سعد . قال أبو حاتم : ما أرى بحديثه بأساً " .

وبالجملة، فهذا الإسناد رجاله موثقون كلهم، لم يثبت في حق أحد منهم جرحاً يوجب ترك حديثه، سيما وكل فقرة من فقراته مؤيدة بشواهد الصحة، وأمارات الصدق لائحة عليها .

[الفقرة الأولى] " لا بَأْسَ بِالْعَبْدِ أَنْ يُؤْجَرَ وَيُحْمَدَ " روى مسلم عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ الْعَمَلَ مِنَ الْخَيْرِ وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ قَالَ « تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ ».^{١٦٢}
[الفقرة الثانية] "الْمُنْفِقُ عَلَى الْخَيْلِ كَالْبَاسِطِ يَدَهُ بِالصَّدَقَةِ لَا يَقْبِضُهَا " روى البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : « مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بَوَعْدِهِ، فَإِنْ شَبِعَهُ وَرِيَّهُ وَرَوْتَهُ وَبَوَلَّهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^{١٦٣}.

وروى الطبراني في الشاميين عَنْ نُعَيْمِ بْنِ زِيَادٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا كَبْشَةَ، صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ وَأَهْلُهَا مُعَانُونَ عَلَيْهَا، وَالْمُنْفِقُ عَلَيْهَا كَالْبَاسِطِ يَدَيْهِ بِالصَّدَقَةِ^{١٦٤}

^{١٥٧} - الجرح والتعديل (٢٤١/٦١/٩) والضعفاء والمتروكين للنسائي (٦١١/١٠٤/١) والعجلي معرفة الثقات (١٩٠٠/٣٢٨/٢) والكمال (١٠٩/٧) والتقريب (٧٢٩٤/٥٧٢/١) والكاشف [ج ٢ - ص ٣٣٦] (٥٩٦٤) وتهذيب الكمال [ج ٣٠ - ص ٢٠٤] (٦٥٧٧) وتهذيب التهذيب [ج ١١ - ص ٣٧] (٨٠)

^{١٥٨} - الجرح والتعديل (٥٣٧/٩٤/٧) والثقات (١٠٣٠٩/٣٣٠/٧) وتهذيب الكمال (٧٠٣/١٤١/٤) والثقات (١٨٥٠/٦٧/٤) والإصابة (٧٧٧/٣٤٥/١) والتقريب (١٢٤/١) والميزان (٤٧٦/٥) والكاشف (١٣٨/٢)

^{١٥٩} - تهذيب الكمال (٧٠٣/١٤١/٤) وابن حبان في الثقات (١٨٥٠/٦٧/٤) والإصابة (٧٧٧/٣٤٥/١) والتقريب (١٢٤/١) وتهذيب التهذيب [ج ١ - ص ٣٩٩] (٨٣٩)

^{١٦٠} - (٤٧٦/٥)

^{١٦١} - (١٣٨/٢)

^{١٦٢} - صحيح مسلم (٦٨٩١)

^{١٦٣} - صحيح البخاري (٢٨٥٣)

^{١٦٤} - مسند الشاميين (٢٠٦٤) وأبو يعلى (١٠١٤/٤٠٨/١٠) وابن حبان (٤٦٣٦) والبيهقي في الكبرى (٣٢٩/٦) وشرح معاني الآثار (٢٧٤/٣) والحاكم (٩١/٢) وغيرهم من طرق هو صحيح

[الفقرة الثالثة] " نَعَمْ الرَّجُلُ خُرَيْمُ الْأَسَدِيُّ، لَوْ لَا طُولُ جُمَّتِهِ، وَإِسْبَالُ إِزَارِهِ " عَنْ خُرَيْمِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَوْ لَا أَنْ فَيْكَ أَنْتَيْنِ كُنْتَ أَنْتَ " قَالَ : إِنْ وَاحِدَةً تَكْفِينِي قَالَ : " تُسْبِلُ إِزَارَكَ، وَتُوَفِّرُ شَعْرَكَ " قَالَ : لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ " ١٦٥

[الفقرة الرابعة] " إِنْ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ " رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ « الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُحْشَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَحُّشَ وَإِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا وَأَمَرَهُمْ بِالْبُخْلِ فَبُخِلُوا وَأَمَرَهُمْ بِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا » ١٦٦ .

والخلاصة أنه حديث حسن على الأقل

١٦٥ - الآحاد والمثان (٢/٢٨٥/١٠٤٤) وأحمد (٤/٣٢١، ٣٢٢)، وابن سعد ((الطبقات)) (٦/٣٨)، والطبراني ((الكبير)) (٤/٢٠٧: ٢٠٨، ٤١٥٦، ٤١٥٧، ٤١٥٨)، وأبو نعيم ((الحلية)) (١/٣٦٣)، والبيهقي ((شعب الإيمان)) (٥/٢٢٨/٦٤٧٢)، وابن عبد البر ((التمهيد)) (٢٤/١٢) من طرق عن أبي إسحاق عن ثمر بن عطية عن خريم الأسدي .

وتابعه عن ثمر بن عطية : الأعمش، فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٠٨/٤١٦٠) عن الأعمش عن ثمر بن عطية عن خريم بن فاتك به نحوه، وقد تابعه عبد الملك بن عمير عن أمّ بن فاتك عن أبيه . أخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٠٨/٤١٦١) والأوسط (٤/١٩/٣٥٠٦) والصغير (١/٢٥٤/٤١٥) عن عبد الملك بن عمير عن أمّ بن فاتك عن أبيه قال : قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((نِعَمَ الْفَتَى خُرَيْمٌ لَوْ قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ وَرَفَعَ مِنْ إِزَارِهِ)) فقال خريم : لا يجاوز شعري أذني ، ولا إزار عقي .

فالحديث صحيح لغيره

١٦٦ - مسند أحمد (٦٦٤٣) صحيح

١٢٥ / باب في آداب المجلس والجلوس

١٨ - (٨٣٠) عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الْحَلْقَةِ.. رواه أبو داود بإسناد

حسن .

وروى الترمذي عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ أَنَّ رَجُلًا قَعَدَ وَسَطَ حَلْقَةٍ فَقَالَ حُذَيْفَةُ مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ أَوْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ - - مَنْ قَعَدَ وَسَطَ الْحَلْقَةِ.. قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(ضعيف) . [فيه انقطاع، أبو مجلز واسمه لاحق بن حميد لم يسمع من حذيفة]

قلت : هو في سنن أبي داود (٤٨٢٨) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو مَجْلَزٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الْحَلْقَةِ.

وفي سنن الترمذي (٢٩٧٧) حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ أَنَّ رَجُلًا قَعَدَ وَسَطَ حَلْقَةٍ فَقَالَ حُذَيْفَةُ مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ أَوْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ - - مَنْ قَعَدَ وَسَطَ الْحَلْقَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو مَجْلَزٍ اسْمُهُ لَاحِقُ بْنُ حُمَيْدٍ. ١٦٧

قلت : وفي جلّ النسخ الواردة عن الترمذي أنه قال: حسن صحيح

وجلّ علماء الجرح والتعديل على أن لاحق بن حميد لم يدرك حذيفة، ولم أجد فيما بين يديّ من مصادر شاهدها له إلا حديثاً في مسند الشاميين (١٨٠) لا يعول عليه .

ولكن مما يقوي أمر هذا الحديث أمور :

الأول- أن لاحق بن حميد قد روى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه كما في سنن النسائي (١٧٣٩) ومسند أحمد (٢٠٢٩١) ولم يذكر من كتب في التدليس أو الإرسال أنه أرسل عن أبي موسى وقد مات في الأربعينات، فيكون أبو مجلز كبيراً، يعني فليس بينه وبين حذيفة سوى راو واحد، وهو تابعي أو صحابي، والتابعون من هذه الطبقة كلهم ثقاة إلا من نصوا على ضعفه.

١٦٧ - والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٢٣٤) (٦١١٨) والمقاصد الحسنة للسخاوي (٣٦٣) وذكر تصحيح الترمذي والحاكم وسكت عليه وعون المعبود - (ج ١٠ / ص ٣٤٨) ونقل تصحيح الترمذي وسكت عليه، والبخاري (٢٩٥٧) وقال عقبه: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا تَعْلَمُ يُرْوَى إِلَّا عَنْ حُذَيْفَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. والمستدرک للحاکم (٧٧٥٤) وصححه ووافقه الذهبي، ومسند أحمد (٢٤٠٨٥) وتاريخ بغداد - (ج ٥ / ص ٢٣٧) ومسند الطيالسي (٤٣٦ و ٤٣٧) والتيسير بشرح الجامع الصغير - للنسائي - (ج ٢ / ص ٥٧١) وصحح إسناده، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤٦٤١) ونقل تصحيح الترمذي والحاكم وسكت عليهما، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٦٨٢٠) وسكت على قول النووي وميزان الاعتدال - (ج ١ / ص ١٦) (٢٠) ونقل تصحيح الترمذي له وسكت عليه .

ثانياً- تصحيح أولئك العلماء للحديث أو سكوتهم عليه يقوي أمره، وربما يرون أنه سمع من حذيفة رضي الله عنه، فقد ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، أو يكون له شواهد أخرى لم تصلنا بعد .

ثالثاً- عمل سائر العلماء بموجبه دون نكير، وهو النهي عن الجلوس وسط الحلقة، بين الكراهة والتحريم، مما يقوي أمره . والله أعلم

النهي عن الجلوس وسط الحلقة

"لقد صرَّحَ جُمهُورُ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ يُكْرَهُ الْجُلُوسُ فِي وَسْطِ الْحَلْقَةِ كَحَلْقَةِ الذَّكْرِ وَالْعِلْمِ وَالطَّعَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَاسْتَدْلُوا بِالحديث السابق، وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِذَا كَانَ فِي الْحَلْقَةِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَعَدَ خَلْفَهُ يَتَأَخَّرُ، قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ : يَعْنِي أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي وَسْطِ الْحَلْقَةِ وَيَتَوَجَّهَ تَحْرِيمُ ذَلِكَ ، وَالْجُلُوسُ فِي وَسْطِ الْحَلْقَةِ مَعْنَاهُ : أَنْ يَأْتِيَ حَلْقَةً فَيَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ وَيَقْعُدَ وَسْطَ الْقَوْمِ، وَلَا يَقْعُدُ حَيْثُ يَنْتَهِي الْمَجْلِسُ، أَوْ أَنْ يَقْعُدَ وَسْطَ الْحَلْقَةِ مُقَابِلًا بَيْنَ وَجْهِهِ الْمُتَحَلِّقِينَ فَيَحْجُبَ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْضٍ، فَيَتَضَرَّرُونَ بِمَكَانِهِ وَيَمْقَعِدَهُ هُنَاكَ، وَإِنَّمَا لَعَنَ لِأَنَّهُمْ يَلْعَنُونَهُ وَيَذْمُونَهُ لِتَأْذِيهِمْ، وَقِيلَ : اللَّعْنُ مُخْتَصٌّ بِمَنْ يَجْلِسُ اسْتِهْزَاءً كَالْمُضْحِكِ وَبِمَنْ يَجْلِسُ لِأَخْذِ الْعِلْمِ نَفَاقًا " ١٦٨ .

١٦٨ - انظر عون المعبود - (ج ١٠ / ص ٣٤٨) والموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٣٦ / ص ١٣٥) وبريقة محمودية وهامشها ٤ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، والقوانين الفقهية / ٤٣٣ - ط . دار الكتاب العربي ، والآداب الشرعية لابن مفلح ١ / ٤٥٧ ، والآداب للبيهقي / ١٠٣ والسُّنَنُ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٥٥٢١) وشرح سنن أبي داود - عبد المحسن العباد - (ج ٢٧ / ص ٤٩٠) وانظر تفاصيل حكمه أيضاً في الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٤٣ / ص ١٤٣) وبريقة مُحَمَّدِيَّة ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ ، وَالزَّوْاجِر لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ ١ / ١٥٢ ، وَكَشَافُ الْقَنَاعِ ٢ / ١٥٩ ، وَعَذَاءُ الْأَلْبَابِ ١ / ٣١٩ ، وَتُحْفَةُ الْأَخْوَذِيِّ ٨ / ٢٨ - ٢٩

١٣٩ / باب استحباب المصافحة عند اللقاء، وتقبيل ولده، وبشاشة الوجه

١٩ - (٨٨٩) عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ قَالَ يَهُودِيُّ لَصَاحِبِهِ اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ . فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَسَأَلَاهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ . فذكر الحديث إلى قوله فَقَبَّلُوا يَدَهُ وَرَجُلَهُ فَقَالَ نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ . رواه الترمذي وغيره بأسانيد صحيحة .
(ضعيف) .

[فيه : عبد الله بن سلمة - بكسر اللام - ، قال الشيخ الألباني : وهو المرادي وهو مختلف فيه وهو راوي حديث علي في " النهي عن قراءة القرآن جنباً " ، وقد ضعفه الحفاظ المحققون كما قال المصنف نفسه ومنهم أحمد والشافعي والبخاري وغيرهم] .

قلتُ : هو في سنن الترمذي (٢٩٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ قَالَ يَهُودِيُّ لَصَاحِبِهِ اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ . فَقَالَ صَاحِبُهُ لَا تَقُلْ نَبِيٌّ إِنَّهُ لَوْ سَمِعَكَ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَعْيُنٍ . فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَسَأَلَاهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ . فَقَالَ لَهُمْ « لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا تَمْشُوا بَريءٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيَقْتُلَهُ وَلَا تَسْجُرُوا وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا وَلَا تَقْذِفُوا مُحَصَّنَةً وَلَا تُوَلُّوا الْفِرَارَ يَوْمَ الزَّحْفِ وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةُ الْيَهُودِ أَنْ لَا تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ » . قَالَ فَقَبَّلُوا يَدَهُ وَرَجُلَهُ فَقَالَ نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ . قَالَ « فَمَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُونِي » . قَالُوا إِنَّ دَاوُدَ دَعَا رَبَّهُ أَنْ لَا يَزَالَ فِي ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ تَبْعَنَّاكَ أَنْ تَقْتُلَنَا الْيَهُودَ . وَفِي الْبَابِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَابْنِ عُمَرَ وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^{١٦٩} .

قال أبو عبد الرحمن النسائي : وهذا حديث منكر، قال أبو عبد الرحمن : حكي عن شعبة، قال : سألت عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، فقال : تعرف وتنكر. قال أبو عبد الرحمن : وعبد الله بن سلمة الأفطس متروك الحديث.^{١٧٠}

وقال ابن كثير في تفسيره : فهذا الحديث رواه هكذا الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن جرير في تفسيره من طرق عن شعبة بن الحجاج، به وقال الترمذي : حسن صحيح، وهو حديث مشكل، وعبد

^{١٦٩} - والمستدرک للحاکم (٢٠) وصححه ووافقه الذهبي على تصحيحه، وسنن النسائي (٤٠٩٥) ومسند أحمد (١٨٥٨٠) والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٣ / ص ٣٤٤) وصححه ومصنف ابن أبي شيبة (ج ١٤ / ص ٢٨٩) (٣٧٦٩٨) والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٢١٨٠) ودلائل النبوة للبيهقي (٢٥٢٧) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٨ / ص ١٦٦) (١٧١١٧) والمسند الجامع (٥٣٩٧) والنافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة - (ج ١ / ص ٥٧) (١٣٢) كلهم من الطريق نفسه

^{١٧٠} - السنن الكبرى للإمام النسائي الرسالة (٣٥٢٧)

الله بن سلمة في حفظه شيء، وقد تكلموا فيه، ولعله اشتبه عليه التسع الآيات بالعشر الكلمات، فإنها، وصايا في التوراة لا تعلق لها بقيام الحجة على فرعون، والله أعلم.^{١٧١}

وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص "رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ"^{١٧٢}

وفي تخريج أحاديث الكشف للزيلعي: "وَالْحَدِيثُ فِيهِ إِشْكَالَانِ :

أحدهما أنهم سألوا عن تسعة وأجاب في الحديث بعشرة وهذا لا يرد على رواية أبي نعيم والطبراني لأنهما لم يذكرَا فيه السحر ولا على رواية أحمد أيضا لأنه لم يذكر القذف مرة وشك في أخرى فيبقى المعنى في رواية غيرهم أي خذوا ما سألتُموني عنه وأزِدْكُمْ ما يختص بكم لتعلموا وقوفي على ما يشتمل عليه كتابكم.

الإشكال الثاني أن هذه وصايا في التوراة ليس فيها حجج على فرعون وقومه فأى مناسبة بين هذا وبين إقامة البراهين على فرعون وما جاء هذا إلا من عبد الله ابن سلمة فإن في حفظه شيئا وتكلموا فيه وأن له مناكير ولعل ذلك اليهوديين إنما سألوا عن العشر كلمات فاشتبه عليه بالتسع آيات فوهم في ذلك والله أعلم^{١٧٣}

وقال ابن الملقن عقبه: "رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ"^{١٧٤}.

وسكت عليه ابن عثيمين^{١٧٥}، وصححه ابن مفلح^{١٧٦} ومثله السفاريني^{١٧٧}

قلت: أما عبد الله بن سلمة فقد اختلفوا فيه فقد وثقه قوم وضعفه بعضهم، والراجح عندي أنه حديث حسن، والله أعلم.^{١٧٨}

وقول النسائي رحمه الله يعني التفرد في الأغلب، وليست بعله ما لم يكن فيها مخالفة، وقول شعبة لا يعلّه لأنه مع تشدده رواه عنه، والصواب مع من قوى الحديث.

^{١٧١} - تفسير ابن كثير (ج ٥ / ص ١٢٥)

^{١٧٢} - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (ج ٥ / ص ٢٤٠)

^{١٧٣} - تخريج أحاديث الكشف للزيلعي - (ج ٢ / ص ٢٩٣)

^{١٧٤} - البدر المنير - (ج ٩ / ص ٤٨)

^{١٧٥} - وشرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٤ / ص ٥١) وفتاوى الإسلام سؤال وجواب - (ج ١ / ص ٣٣٥٥) وذكروا تصحيح الترمذي وسكتوا عليه و تاريخ الإسلام للإمام الذهبي - (ج ١ / ص ٣٧٠) وسكت عليه

^{١٧٦} - الآداب الشرعية - (ج ٢ / ص ٣٦٨)

^{١٧٧} - غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب - (ج ٢ / ص ٢٣)

^{١٧٨} - انظر تقريب التهذيب (٣٣٦٤) والكاشف (٢٧٦٠) والتاريخ الكبير [ج ٥ - ص ٩٩] (٢٨٥) والثقات لابن حبان (٣٥٨٧) (والثقات للعجلي ٨٩٨) والجرح والتعديل [ج ٥ - ص ٧٣] (٣٤٥) وقال ابن عدي في نهاية ترجمته في الكامل في الضعفاء [ج ٤ - ص ١٧٠]: "وقد روى عبد الله بن سلمة عن علي وعن حذيفة وعن غيرهما غير هذا الحديث وأرجو انه لا بأس به"

٢٠- (٨٩٠) عن ابن عمر رضي الله عنه قصة قال فيها : فَدَنَوْنَا فَقَبَّلْنَا يَدَهُ فَقَالَ « أَنَا فِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ » . رواه أبو داود .

(ضعيف) [إسناده يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولا هم، وهو ضعيف] .

قلت : هذا هو في سنن أبي داود (٢٦٤٩ و ٥٢٢٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ مِنْ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ فَحَاصَ النَّاسُ حَيْصَةً فَكُنْتُ فِيمَنْ حَاصَ - قَالَ - فَلَمَّا بَرَزْنَا قُلْنَا كَيْفَ نَصْنَعُ وَقَدْ فَرَرْنَا مِنَ الرَّحْفِ وَبُؤْنَا بِالْغَضَبِ فَقُلْنَا نَدْخُلُ الْمَدِينَةَ فَتَشَبَّثُ فِيهَا وَنَذْهَبُ وَلَا يَرَانَا أَحَدٌ - قَالَ - فَدَخَلْنَا فَقُلْنَا لَوْ عَرَضْنَا أَنْفُسَنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَإِنْ كَانَتْ لَنَا تَوْبَةٌ أَقْمَنَا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ذَهَبْنَا - قَالَ - فَجَلَسْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ فَقُلْنَا نَحْنُ الْفَرَارُونَ فَأَقْبَلَ إِلَيْنَا فَقَالَ : « لَا بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ » . قَالَ فَدَنَوْنَا فَقَبَّلْنَا يَدَهُ فَقَالَ : « أَنَا فِتْنَةُ الْمُسْلِمِينَ »^{١٧٩} .

قلت : فيه يزيد بن زياد الكوفي مختلف فيه والراجح فيه أنه صدوق ساء حفظه بآخره ورواية الكبار عنه موثوقة، وهذا من رواية (سفيان بن عيينة، ومحمد بن فضيل، وعلي بن صالح، وزهير بن معاوية، وشعبة، وخالد الطحان، وشريك، وأبو عوانة، وعبد الرحيم بن سليمان، وجريز بن عبد الحميد)^{١٨٠} ولم يتفرد بالتقيل بل له شاهد أقوى منه، فعن أسامة بن شريك قال : " أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعِنْدَهُ أَصْحَابُهُ كَأَنَّ عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ ، فَجَاءَ الْأَعْرَابُ فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَامَ النَّاسُ فَجَعَلُوا يُقْبِلُونَ يَدَهُ ، فَأَخَذْتُهَا وَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِهِ ، فَإِذَا هِيَ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ " ^{١٨١} وهو حديث صحيح.

فالحديث الذي اقتصر عليه النووي رحمه الله صحيح لغيره

^{١٧٩} - ومصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥) - (ج ١٢ / ص ٥٣٦) (٣٤٣٧٤) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٧ / ص ١٠١) (١٣٩٦٨) وشرح السنة للبغوي (٢٦١٢) والآداب للبيهقي (٢٢٦) ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - (ج ١٢ / ص ٦٤) وذكر تحسين الترمذي وسكت عليه، وفي التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (ج ٥ / ص ٢٤٠) وسكت عليه، وتخريج أحاديث الكشاف - (ج ٢ / ص ١٧) ونقل تحسين الترمذي وسكت عليه، الحصة : الفرار = العكارون : العائدون إلى القتال

^{١٨٠} - راجع التهذيب ٣٢٩/١١-٣٣١ والكشاف (٦٤١٧) والديوان (٤٧٢٣)

^{١٨١} - أمالي الحمالي (٢٤١) والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٣١٤) والرخصة في تقبيل اليد لمحمد بن إبراهيم المقرئ (٢) و القبل والمُعَانَقَةُ وَالْمُصَافَحَةُ لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ (٣) وشُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (١٤٩٤-١٤٩٦) كلهم من طريق سعيد بن عامر قال : ثنا شعبة ، عن زياد بن علاقة ، عن أسامة بن شريك ، وفي فتح الباري ١١/٥٧ : إسناده قوي

التَّقْبِيلُ الْمُبَاحُ

يَجُوزُ تَقْبِيلُ يَدِ الْعَالِمِ الْوَرَعَ وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ، وَتَقْبِيلُ يَدِ الْوَالِدَيْنِ، وَالْأُسْتَاذِ، وَكُلِّ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ وَالْإِكْرَامَ، كَمَا يَجُوزُ تَقْبِيلُ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ وَبَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، وَلَكِنْ كُلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمَبْرَةِ وَالْإِكْرَامِ، أَوْ الشَّفَقَةِ عِنْدَ اللَّقَاءِ وَالْوَدَاعِ، وَتَدْنِيًا وَاحْتِرَامًا مَعَ أَمْنِ الشَّهْوَةِ .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَانَقَ جَعْفَرًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الْحَبَشَةِ وَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ١٨٣ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ مِنْ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ قِصَّةً قَالَ : فَدَنَوْنَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَبَّلَنَا يَدَهُ ١٨٤ .

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : أُنْكَرَ مَالِكُ تَقْبِيلِ الْيَدِ وَأُنْكَرَ مَا رَوِيَ فِيهِ . قَالَ الْأُبْهَرِيُّ : وَإِنَّمَا كَرِهَهُ مَالِكٌ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْبِيرِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ إِلَى اللَّهِ لِدِينِهِ أَوْ لِعِلْمِهِ أَوْ لَشَرَفِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ . ١٨٥

كَذَلِكَ يَجُوزُ بَلْ يُسَنُّ تَقْبِيلُ الْوَلَدِ لِلْمَوَدَّةِ عَلَى الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ وَالْخَدِّ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا . فَقَالَ الْأَقْرَعُ إِنَّ لِي عَشْرَةَ مِنْ الْوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا . فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - ثُمَّ قَالَ : « مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ » ١٨٦ .

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ تُقَبِّلُونَ الصَّبِيَّانَ فَمَا نُقَبِّلُهُمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - : « أَوْ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ » ١٨٧ .

١٨٢ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٣ / ص ١٣١) ومثله في فتاوى الشبكة الإسلامية - (ج ٤ / ص ٩٣١٧) رقم الفتوى ٢٨٩٠٦ لا مانع من تقبيل المرأة يد زوجها و(ج ٣ / ص ٢١٤٩) رقم الفتوى ١٣٩٣٠ تقبيل رجل الوالدين.. وأهل الفضل... رؤية شرعية = تاريخ الفتوى : ١٤ ذو الحجة ١٤٢٢

١٨٣ - مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٥) - (ج ١٢ / ص ١٠٦) (٣٢٨٧٠) وهو صحيح مرسل ووصله في المستدرک للحاكم (٤٩٤١ و ٤٢٤٩) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَوَرَدَ مِنْ طَرَفِ أُخْرَى الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ (١٤٥١ و ١٤٥٢) (فالحديث صحيح)

١٨٤ - سنن أبي داود (٢٦٤٩) مطولا ((وموطن الشاهد صحيح))

١٨٥ - تحفة الأحمدي ٥٢٧ / ٧ . وانظر في هذه المسائل : ابن عابدين ٥ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والبنابة ٩ / ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، وجواهر الإكليل ١ / ٢٠ ، والقلوبي ٣ / ٢١٣ ، وحاشية الجمل ٤ / ١٢٦ ، وكشاف القناع ٥ / ١٦ ، والآداب الشرعية لابن مفلح ٢ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ .

١٨٦ - صحيح البخاري (٥٩٩٧)

١٨٧ - صحيح البخاري (٥٩٩٨) ، قال ابن حجر : ويحتمل أن يكون الأعرابي الأقرع بن حابس ، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم ، وهو الأرحج (فتح الباري ١٠ / ٤٣٠ - ط السلفية)

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَبَّهَ سَمْتًا وَهَدْيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَاطِمَةَ ابْنَتِهِ، وَكَانَتْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ قَامَ إِلَيْهَا يُقَبِّلُهَا وَأَجْلَسَهَا فِي مَجْلِسِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا قَامَتْ لَهُ فَتَقَبَّلُهُ وَتُجْلِسُهُ فِي مَجْلِسِهَا" . ١٨٨

وقال النووي رحمه الله في شرح المذهب: "يُسْتَحَبُّ تَقْبِيلُ يَدِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ وَالزَّاهِدِ وَالْعَالِمِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْآخِرَةِ وَأَمَّا تَقْبِيلُ يَدِهِ لَغَنَاهُ وَدُنْيَاهُ وَشَوْكَتِهِ وَوَجَاهَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الدُّنْيَا بِالْدُّنْيَا وَنَحْوِ ذَلِكَ فَمَكْرُوهٌ شَدِيدُ الْكَرَاهَةِ، وَقَالَ الْمُتَوَلَّى : لَا يَجُوزُ فَأَشَارَ إِلَى تَحْرِيمِهِ وَتَقْبِيلُ رَأْسِهِ وَرَجْلِهِ كَيْدِهِ . وَأَمَّا تَقْبِيلُ خَدِّ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ وَوَلَدِ قَرِيْبِهِ وَصَدِيقِهِ وَغَيْرِهِ مِنْ صِغَارِ الْأَطْفَالِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَلَى سَبِيلِ الشَّفَقَةِ وَالرَّحْمَةِ وَاللُّطْفِ فَسُنَّةٌ ، وَأَمَّا التَّقْبِيلُ بِالشَّهْوَةِ فَحَرَامٌ سَوَاءٌ كَانَ فِي وَلَدِهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ ، بَلْ النَّظَرُ بِالشَّهْوَةِ حَرَامٌ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَالْقَرِيبِ بِالتَّفَاقُ وَلَا يُسْتَشْنَى مِنْ تَحْرِيمِ الْقُبْلَةِ بِشَهْوَةٍ وَالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ إِلَّا زَوْجَتُهُ وَجَارِبَتُهُ وَأَمَّا تَقْبِيلُ الرَّجُلِ الْمَيِّتِ وَالْقَادِمِ مِنْ سَفَرِهِ وَنَحْوِهِ فَسُنَّةٌ ، وَكَذَا مُعَانَقَةُ الْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ وَنَحْوِهِ .

وَأَمَّا الْمُعَانَقَةُ وَتَقْبِيلُ وَجْهِ غَيْرِ الْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ وَنَحْوِهِ غَيْرِ الطِّفْلِ فَمَكْرُوهَانِ صَرَّحَ بِكَرَاهَتِهِمَا الْبُغْوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا فِي التَّقْبِيلِ وَالْمُعَانَقَةِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرٍ وَنَحْوِهِ وَمَكْرُوهٌ فِي غَيْرِهِ هُوَ فِي غَيْرِ الْأَمْرَدِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ فَأَمَّا الْأَمْرَدُ الْحَسَنُ فَيَحْرُمُ بِكُلِّ حَالٍ تَقْبِيلُهُ سَوَاءٌ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَمْ لَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُعَانَقَتَهُ قَرِيبَةً مِنْ تَقْبِيلِهِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْمُقْبِلُ وَالْمُقْبَلُ صَالِحَيْنِ أَوْ غَيْرَهُمَا وَيُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا تَقْبِيلُ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَةِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْمَحَارِمِ عَلَى سَبِيلِ الشَّفَقَةِ ، وَدَلِيلُ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَذَكَرَهَا ... ١٨٩

١٨٨ - أخرجه البخاري في الأدب وأبو داود والنسائي انظر الحديث وتخريجه في المسند الجامع (١٧٢٦٦) وهو حديث صحيح

١٨٩ - المجموع شرح المذهب - (ج ٤ / ص ٦٣٦)

٢١- (٨٩١) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَدِمَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي بَيْتِي فَأَتَاهُ فَقَرَعَ الْبَابَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - عُرْيَانًا يَجْرُ تَوْبُهُ وَاللَّهُ مَا رَأَيْتُهُ عُرْيَانًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ فَاعْتَنَقَهُ وَقَبَّلَهُ. رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

(ضعيف) . [فيه : محمد بن إسحاق وهو مدلس، ولم يصرح بالتحديث] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٩٥١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّادِ الْمَدَنِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَدِمَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي بَيْتِي فَأَتَاهُ فَقَرَعَ الْبَابَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - عُرْيَانًا يَجْرُ تَوْبُهُ وَاللَّهُ مَا رَأَيْتُهُ عُرْيَانًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ فَاعْتَنَقَهُ وَقَبَّلَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. ١٩٠

قلت : محمد بن إسحاق بن يسار، قال عنه في التقريب : صدوق يدللس .. ١٩١

أقول : بعد الرجوع لترجمته وتدقيقها تبين لنا أنه غير مدلس، لأن الطبقة التي عاصرتة ومن أخذ عنها لم ترمه بأيّ تدليس، ورماه من لم يعاصره فيرفض قوله ١٩٢

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: "ثقة إن شاء الله صدوق"، وبنحوه في الكاشف ولم يذكر تدليساً ١٩٣.

وقال ابن عدي في نهاية ترجمته المطولة في الكامل "وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهماً أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره ولم يتخلف عنه في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به" ١٩٤

وفي مشاهير علماء الأمصار لابن حبان "محمد بن إسحاق بن يسار مولى عبد الله بن قيس بن مخزومة كان جده من سبي عين التمر وهو أول سبي دخل المدينة من العراق كنيته أبو بكر ممن عني بعلم السنن

١٩٠ - وفي شرح معاني الآثار - (ج ٥ / ص ٤١٣) وشرح السنة للبغوي (٣١١٦) ونصب الراية في تخریج أحاديث الهداية - (ج ١٢ / ص ٦٢) وذكر تحسين الترمذي له وسكت عليه والدراية في تخریج أحاديث الهداية - (ج ٢ / ص ٢٣٠) وذكر تحسين الترمذي وسكت عليه والتلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير - (ج ٥ / ص ٢٤٦) والمسند الجامع (١٧٢٠٧) وفي تخریج أحاديث الإحياء - (ج ٤ / ص ٤٣٤) (١٩٣٤) ذكر تحسين الترمذي وسكت عليه والمدخل - (ج ١ / ص ٢٦٠) والآداب الشرعية - (ج ٢ / ص ١١) والآداب الشرعية - (ج ٢ / ص ٣٦٩) وذكر تحسين الترمذي ومثله في غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب - (ج ٢ / ص ٣) والرخصة في تقبيل اليد لمحمد بن إبراهيم المقرئ - (ج ١ / ص ٢٤) (٢٢) وفتح الباري لابن حجر - (ج ١٨ / ص ٣) وذكر تحسين الترمذي وسكت عليه ومثله في عون المعبود - (ج ١١ / ص ٢٥٢) وكذلك في تحفة الأحوذى - (ج ٧ / ص ٣٧) وسكت عليه في زاد المعاد - (ج ٢ / ص ٤٠٧)

١٩١ - التقريب (٥٧٢٥)

١٩٢ - راجع التهذيب ٩/٣٨-٤٦ والكامل ٦/١٠٢-١١٢

١٩٣ - ديوان الضعفاء (٣٥٨٩) والكاشف (٤٧٨٩)

١٩٤ - الكامل في الضعفاء [ج ٦ - ص ١١٢]

وواظب على تعاهد العلم وكثرت عنايته فيه وجمعه له على الصدق والإتقان، يروي عن مشايخ قد رآهم ويروي عن مشايخ عن أولئك وربما روى عن أقوام رويوا عن مشايخ يروون عن مشايخه يدل ما وصفت من توقيه على صدقه، مات ببغداد سنة خمسين ومائة وكان من أحسن الناس سياقاً للأخبار وأحفظهم لمتونها" ١٩٥.

قلت : وعلى هذا فالأحاديث التي رواها بصيغة العنينة فهي موصولة وصحيحة ولا سيما عن شيوخه الكبار ومنهم الزهري وهي كثيرة . إلا إذا كان في رواها من كان ضعيفاً فالعلة به، وليست بابن إسحاق ١٩٦

فالصواب أنه حديث حسن، والله أعلم .

وقال المباركفوري: " (عُرْيَانًا يَجْرُ ثَوْبُهُ) أَي رِدَاءُهُ مِنْ كَمَالِ فَرَحِهِ بِقُدُومِهِ وَمَأْتَاهُ . قَالَ فِي الْمَفَاتِيحِ : تُرِيدُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ سَاتِرًا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ وَلَكِنْ سَقَطَ رِدَاءُهُ عَنْ عَاتِقِهِ فَكَانَ مَا فَوْقَ سُرَّتِهِ عُرْيَانًا انْتَهَى .

فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَحْلِفُ أَمْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَرَهُ عُرْيَانًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مَعَ طُولِ الصُّحْبَةِ وَكَثْرَةِ الْجَمَاعِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ ؟ قِيلَ لَعَلَّهَا أَرَادَتْ عُرْيَانًا اسْتَقْبَلَ رَجُلًا وَاعْتَنَقَهُ فَاخْتَصَرَتْ الْكَلَامَ لِلدَّلَالَةِ الْحَالِ أَوْ عُرْيَانًا مِثْلَ ذَلِكَ الْعُرْيِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِي الْأَوَّلَ . وَقَالَ الطَّبِيُّ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِمَا يُشَمُّ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهَا رَائِحَةُ الْفَرَحِ وَالِاسْتِشَارِ بِقُدُومِهِ وَتَعْجِيلِهِ لِلِقَائِهِ بِحَيْثُ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ تَمَامِ التَّرَدِّي بِالرِّدَاءِ حَتَّى جَرَّهُ وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا انْتَهَى . كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ .

وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ الْمُعَانَقَةِ لِلْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ وَهُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ .. " ١٩٧

استحبابُ القيام للقادم ونحوه

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَبَّ سَمْتًا وَدَلًّا وَهَدْيًا بِرَسُولِ اللَّهِ فِي قِيَامِهَا وَقُعُودِهَا مِنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- . قَالَتْ وَكَانَتْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَامَ إِلَيْهَا فَقَبَّلَهَا وَأَجْلَسَهَا فِي مَجْلِسِهِ وَكَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا قَامَتْ مِنْ مَجْلِسِهَا فَقَبَّلَتْهُ وَأَجْلَسَتْهُ فِي مَجْلِسِهَا.. " أخرجه الترمذي ١٩٨

١٩٥ - مشاهير علماء الأمصار لابن حبان [ج ١ - ص ١٣٩] (١١٠٥)

١٩٦ - وانظر ترجمته المطولة في سير أعلام النبلاء (٣٥/٧) فما بعد (١٥) وفي تاريخ الإسلام للذهبي - (ج ٣ / ص ١٦٠) وفي تذكرة

الحفاظ [ج ١ - ص ١٧٢] ١٦٧

١٩٧ - تحفة الأحوذى - (ج ٧ / ص ٣٧)

١٩٨ - سنن الترمذي (٤٢٤٦) والأدب المفرد (٩٤٧) وهو صحيح لغيره

وَعَنْ سَعْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى سَعْدٍ ، فَأَتَى عَلَى حِمَارٍ ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ لِلْأَنْصَارِ « قُومُوا إِلَيَّ سَيِّدُكُمْ - أَوْ - خَيْرُكُمْ »^{١٩٩}

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ مُعَلِّقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ : فِيهِ إِكْرَامُ أَهْلِ الْفَضْلِ ، وَتَلَقِّيهِمْ بِالْقِيَامِ لَهُمْ ، إِذَا أَقْبَلُوا ، وَاحْتِجَّ بِهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ لِاسْتِحْبَابِ الْقِيَامِ ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْقِيَامِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَنْ يَقُومُونَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ جَالِسٌ ، وَيُمَثِّلُونَ قِيَامًا طَوَالَ جُلُوسِهِ ، وَأَصَافَ النَّوَوِيُّ : قُلْتُ : الْقِيَامُ لِلْقَادِمِ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ مُسْتَحَبٌّ ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَحَادِيثٌ ، وَلَمْ يَصِحَّ فِي النَّهْيِ عَنْهُ شَيْءٌ صَرِيحٌ .

وَيُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ لِأَهْلِ الْفَضْلِ كَالْوَالِدِ وَالْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّ احْتِرَامَ هَؤُلَاءِ مَطْلُوبٌ شَرْعًا وَأَدَبًا^{٢٠٠} .

وَقَالَ الشَّيْخُ وَجِيهُ الدِّينِ أَبُو الْمَعَالِي فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ : وَإِكْرَامُ الْعُلَمَاءِ وَأَشْرَافِ الْقَوْمِ بِالْقِيَامِ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ^{٢٠١} .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِّ عَنْ ابْنِ رُشْدٍ - فِي الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ - أَنَّ الْقِيَامَ يَكُونُ عَلَى أَوْجُهُ :

الْأَوَّلُ : يَكُونُ الْقِيَامُ مُحْظُورًا ، وَهُوَ أَنْ يَقُومَ إِكْبَارًا وَتَعْظِيمًا لِمَنْ يُحِبُّ أَنْ يُقَامَ إِلَيْهِ تَكَبُّرًا وَتَجَبُّرًا .

الثَّانِي : يَكُونُ مَكْرُوهًا ، وَهُوَ قِيَامُهُ إِكْبَارًا وَتَعْظِيمًا وَإِجْلَالًا لِمَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يُقَامَ إِلَيْهِ ، وَلَا يَتَكَبَّرُ عَلَى الْقَائِمِينَ إِلَيْهِ .

الثَّالِثُ : يَكُونُ حَائِزًا ، وَهُوَ أَنْ يَقُومَ تَحِلَّةً وَإِكْبَارًا لِمَنْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ ، وَلَا يُشَبِّهُ حَالَهُ حَالِ الْجَبَابِرَةِ ، وَيُؤْمَنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ نَفْسُ الْمَقُومِ إِلَيْهِ .

الرَّابِعُ : يَكُونُ حَسَنًا ، وَهُوَ أَنْ يَقُومَ لِمَنْ أَتَى مِنْ سَفَرٍ فَرَحًا بِقُدُومِهِ ، أَوْ لِلْقَادِمِ عَلَيْهِ سُرُورًا بِهِ لِتَهْنِئَتِهِ بِنِعْمَةٍ ، أَوْ يَكُونُ قَادِمًا لِيُعْزِيَهُ بِمُصَابٍ ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ^{٢٠٢} .

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ : يُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْإِمَامِ الْعَادِلِ وَفُضْلَاءِ النَّاسِ ، وَقَدْ صَارَ هَذَا كَالشُّعَارِ بَيْنَ الْأَفَاضِلِ . فَإِذَا تَرَكَهُ الْإِنْسَانُ فِي حَقِّ مَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَفْعَلَ فِي حَقِّهِ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَنْسَبَهُ إِلَى الْإِهَانَةِ وَالتَّقْصِيرِ فِي حَقِّهِ ، فَيُوجِبُ ذَلِكَ حَقْدًا ، وَاسْتِحْبَابُ هَذَا فِي حَقِّ الْقَائِمِ لَا يَمْنَعُ الَّذِي يُقَامُ لَهُ أَنْ يَكْرَهُ ذَلِكَ ، وَيَرَى أَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِذَلِكَ^{٢٠٣} .

^{١٩٩} - صحيح البخاري (٤١٢١)

^{٢٠٠} - شرح مسلم ٩٣ / ١٢ .

^{٢٠١} - الآداب الشرعية لابن مفلح ٢ / ٢٦٠ .

^{٢٠٢} - المدخل لابن الحاج ١ / ١٣٩ طبع . الإسكندرية سنة ١٢٩١هـ .

^{٢٠٣} - مختصر منهاج القاصدين ص ٢٤٩ والقلوبي ٣ / ٢١٣ .

١٤٣ / باب ما يقوله من أيس من حياته

٢٢- (٩١٢) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ بِالْمَوْتِ وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ وَهُوَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ». أَوْ « سَكَرَاتِ الْمَوْتِ ». " . رواه الترمذي .

(ضعيف) . [فيه : موسى بن سرجس، وهو مجهول] .

ذكره الألباني في ضعيف الجامع (١١٧٦) .

قلت: هو في سنن الترمذي (٩٩٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَرْجَسٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ بِالْمَوْتِ وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ وَهُوَ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ يَقُولُ « اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ». أَوْ « سَكَرَاتِ الْمَوْتِ »^{٢٠٤}. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ^{٢٠٥}.

وهذا حديث حسن، وإسناد رجاله كلهم ثقات، وموسى بن سرجس لا يضره تفرد يزيد بن الهاد بالرواية عنه، إذ لم يذكره أحد بجرح، ورواية النسائي توثيق له^{٢٠٦}.

قلت : ولكنه لم يتفرد به، ففي المعجم الكبير للطبراني - (ج ١٦ / ص ٣٤١) (١٨٦١٣) حَدَّثَنَا مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْعِ رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ بَنْتِ رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَا: ثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، ثنا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَافَتَيْ وَدَافَتَيْ، فَلَا أَكْرَهُ شِدَّةَ الْمَوْتِ لِأَحَدٍ أَبَدًا، بَعْدَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَمُوتُ وَعِنْدَهُ قَدَحٌ فِيهِ مَاءٌ، يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْقَدَحِ، ثُمَّ يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ."

^{٢٠٤} - وأخرجه كذلك ابن أبي شيبة في المصنف (٤٢/٦/٢٩٣٣)، وأحمد في المسند (٦/١٥١، ٧٧، ٧٠، ٦٤)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/٢٥٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١١٠١) وفي كتاب الوفاة (٢٥)، وابن ماجه (١٦٢٣)، وأبو يعلى (٨/٩/٤٥١٠)، والطبراني في الأوسط (٣/٣٠٧/٣٢٤٤)، والحاكم (٣/٥٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٢٥٩) و (٦/٢٦٩)، والخطيب في التاريخ (٧/٢٠٨)، والمزى في تهذيب الكمال (٢٩/٦٧) جميعا من طريق يزيد بن الهاد عن موسى بن سرجس عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : فذكرته .

^{٢٠٥} - اختلفت نسخ ((جامع الترمذي)) في الحكم على هذا الحديث ، وما أثبتته هو الصحيح ، فقد ذكره هكذا المزى في ((تهذيب الكمال)) (٢٩/٦٧) ، وابن حجر ((تهذيب التهذيب)) (١٠/٣٠٧) ، والمباركفوري ((تحفة الأحمدي)) (٤/٤٧) وأما النسخة التي إليها العزو بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ففيها ((حسن غريب)) !! .

^{٢٠٦} - قال الحافظ في التقریب (٢/٢٨٣) : " مدني مستور " . وقال في فتح الباري (١١/٣٦٢) : قوله " إن للموت سكرات " وقع في رواية القاسم عن عائشة عند أصحاب السنن سوى أبي داود بسند حسن بلفظ " اللهم أعني على سكرات الموت " اهـ

وهذا إسناد صحيح، وهو اللفظ الصحيح والتردد ربما كان من موسى بن سرجس نفسه لعدم ضبطه.

وأصل الحديث في صحيح البخارى (٤٤٤٩) عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَ أَنَّ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - ثَوَّفَنِي فِي بَيْتِي وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحَرِي وَنَحْرِي، وَأَنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَيَدُهُ السَّوَاكُ وَأَنَا مُسْنَدَةٌ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَاكَ فَقُلْتُ أَخْذُهُ لَكَ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ وَقُلْتُ أَلَيْسَ لَكَ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ، فَلَيْتَنِي، وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكُوءٌ - أَوْ غَلْبَةٌ يَشْكُ عُمَرُ - فِيهَا مَاءٌ، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْمَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ يَقُولُ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكَرَاتٍ ». ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ « فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى » حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ .

(اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى غَمَرَاتِ الْمَوْتِ) أَيِ شِدَائِدِهِ أَيِ أَعْنِي عَلَى دَفْعِهَا . قَالَ فِي الْقَامُوسِ : غَمَرَةُ الشَّيْءِ شِدَّتُهُ وَمُزْدَحِمُهُ ج غَمَرَاتٌ وَغِمَارٌ انْتَهَى . وَقَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحَارِ : غَمَرَاتُ الْمَوْتِ شِدَائِدُهُ انْتَهَى .

(أَوْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ) أَيِ شِدَائِدِهِ جَمْعُ سَكْرَةٍ بِسُكُونِ الْكَافِ وَهِيَ شِدَّةُ الْمَوْتِ . قَالَ سِرَاجُ أَحْمَدَ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ : هُوَ عَطْفٌ بَيَانٍ لِمَا قَبْلَهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ يُرَادَ بِالْأَوَّلِ الشِدَّةُ وَبِالْآخِرَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الدَّهْشَةِ وَالْحَيْرَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْغَفْلَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى { وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ } (١٩) سُورَةُ ق، إِنَّ سَكْرَتَهُ شِدَّتُهُ الدَّاهِبَةُ بِالْعَقْلِ انْتَهَى ٢٠٧

"أَيِ أَعْنِي عَلَيْهَا حَتَّى أَتَحْمَلَ وَأَصْبِرُ وَأَتَرَوَى وَلَا يَزِيغُ عَقْلِي وَحَتَّى يَخْتَمَ لِي بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامَ عَظِيمٍ مَقَامَ هَوْلٍ وَشِدَّةٍ إِذَا لَمْ يَعْنِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَصْبِرَكَ فَأَنْتَ عَلَى خَطَرٍ" ٢٠٨

٢٠٧ - تحفة الأحمدي - (ج ٣ / ص ٣٦) وشرح رياض الصالحين - (ج ١ / ص ١٠٣٣)

٢٠٨ - شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٤ / ص ٧٨)

١٥٥ / باب تعجيل قضاء الدين عن الميت والمبادرة إلى تجهيزه إلا أن يموت فجأة فيترك حتى يتيقن موته

٢٣- (٩٤٤) عَنْ الْحُصَيْنِ بْنِ وَحَوْحٍ أَنَّ طَلْحَةَ بْنَ الْبَرَاءِ مَرَضَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ - يَعُودُهُ فَقَالَ: « إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَّثَ فِيهِ الْمَوْتُ فَأَذِّنُونِي بِهِ وَعَجِّلُوا فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ » . رواه أبو داود .
(ضعيف) . [فيه : مجهولان : عروة بن سعيد الأنصاري، وأبوه] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٣١٦١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مُطَرِّفٍ الرَّؤَاسِيُّ أَبُو سُفْيَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ قَالَا حَدَّثَنَا عِيسَى - قَالَ أَبُو دَاوُدَ هُوَ ابْنُ يُونُسَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ الْبَلَوِيِّ عَنْ عَزْرَةَ - وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ عُرْوَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ - عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُصَيْنِ بْنِ وَحَوْحٍ بِهِ...^{٢٠٩}
وفي بعض رواياته جهالة، ولكن لا بأس به في فضائل الأعمال، كما أن الإمام النووي رحمه الله لم يحكم على هذا الحديث بشي، وإنما سكت عليه فقط، وهو أقوى حديث في هذا الباب .

توضيحٌ حول شرط أبي داود في السنن

قال ابن حجر - رحمه الله - في النكت على مقدمة ابن الصلاح حول شرط أبي داود^{٢١٠}:

وفي قول أبي داود: (وما كان فيه وهن شديد بينته)، ما يفهم أن الذي يكون فيه وهن غير شديد؛ أنه لا يبينه، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، بل هو على أقسام:

١- منه ما هو على شرط الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد.

^{٢٠٩} - وفي الإبانة الكبرى لابن بطة (٢٤٩٧) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٣٨٦) (٦٨٥٩ و ١٨٢٩٠) والمسند الجامع (٣٤٤١) والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (١٨٨٢) والمعجم الكبير للطبراني - (ج ٤ / ص ٢١) (٣٤٧٣) والمعجم الأوسط للطبراني (٨٤٠٢) ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٣٤٧٩) وفي مجمع الزوائد (٤١٩٤) وقال عقبه: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ و برقم (١٥٩٦٩) قال : فَهُوَ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . والسنة لابن أبي عاصم (٤٥٣) وسكت عليه في فتح الباري لابن حجر - (ج ٤ / ص ٣٧١) وفي الإصابة في معرفة الصحابة - (ج ١ / ص ٩٦) كلهم من الطريق نفسه

^{٢١٠} - انظر : النكت على ابن الصلاح - (ج ١ / ص ٤٣٥) وتوضيح الأفكار [ج ١ - ص ٢٠٥ - ٢١٠] وفتح المغيث [ج ١ - ص ٨٠] وتوجيه النظر إلى أصول الأثر [ج ١ - ص ٣٦٨]

وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

٤- ومنه ما هو ضعيف، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالباً.

وكلُّ هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

كما نقل ابن منده عنه: أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

وكذلك قال ابن عبد البر: كلُّ ما سكت عليه أبو داود؛ فهو صحيح عنده، لا سيما إن كان لم يذكر في الباب غيره.

ونحو هذا ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل فيما نقله ابن المنذر عنه: أنه كان يحتج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره.

وأصرح من هذا ما روينا عنه فيما حكاه أبو العز بن كادش^{٢١١} أنه قال لابنه: لو أردت أن أقصر على ما صح عندي؛ لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقي في الحديث: أي لا أخالف ما يُضعَّف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه.^{٢١٢}

ومن هذا ما روينا من طريق عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل بالإسناد الصحيح إليه؛ قال: سَمِعْتُ أَبِي يقول: لَا تَكَاذُ تَرَى أَحَدًا نَظَرَ فِي الرَّأْيِ إِلَّا وَفِي قَلْبِهِ دَغْلٌ..^{٢١٣}

وقال عَبْدُ اللَّهِ: سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ بِلَدٍ لَا يَجِدُ فِيهِ إِلَّا صَاحِبَ حَدِيثٍ لَا يَعْرِفُ صَحِيحَهُ مِنْ سَقِيمِهِ وَأَصْحَابَ رَأْيٍ، فَتَنْزِلُ بِهِ النَّازِلَةُ، فَقَالَ أَبِي: يَسْأَلُ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، وَلَا يَسْأَلُ أَصْحَابَ الرَّأْيِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ أَقْوَى مِنَ الرَّأْيِ^{٢١٤}.

فهذا نحو مما حكى عن أبي داود، ولا عجب؛ فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد، فغير مستنكر أن يقول: قوله^{٢١٥}.

^{٢١١} - هو أحمد بن عبيد الله بن كادش (أبو العز) محدث من شيوخ ابن عساكر خرج وألف توفي سنة ٥٥٦. لسان الميزان (٢١٨/١)، معجم المؤلفين (٣٠٨/١).

^{٢١٢} - حكى أبو موسى المديني المتوفى سنة ٥٨١ هذه الرواية في خصائص المسند (ص ٢٧) من الجزء الأول من مسند أحمد تحقيق أحمد محمد شاكر ثم ردها ثم قال: "فلعله كان أولاً ثم أخرج منه ما ضعف".

^{٢١٣} - انظر جامع بيان العلم (١٧٠/٢).

^{٢١٤} - الأحكام لابن حزم (ج ٦ / ص ٧٩٢) وإعلام الموقعين (ج ١ / ص ٧٦) وإيقاظ همم أولي الأبصار (ج ١ / ص ١١٩).

^{٢١٥} - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ج ١ / ص ١٣) وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج ١ / ص ٧٦) والنكت على ابن الصلاح (ج ١ / ص ٤٣٧).

قلتُ: بل إن ابن تيمية يرى أن شرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود قال في التوسل والوسيلة^{٢١٦}: "وَلِهَذَا نَزَّهَ أَحْمَدُ مُسْنَدَهُ عَنْ أَحَادِيثِ جَمَاعَةٍ يَرَوِي عَنْهُمْ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ مِثْلَ مَشْيَخَةِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمِزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَإِنْ كَانَ أَبُو دَاوُدَ يَرَوِي فِي سُنَنِهِ مِنْهَا فَشَرَطُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ أَجُودَ مِنْ شَرَطِ أَبِي دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ".^{٢١٧}

وقال ابن حجر متابعا كلامه^{٢١٨}: "ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها؛ مثل: ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلم بن صالح، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر: هل لذلك الحديث متابع، فيعتضد به؟ أو هو غريب، فيتوقف فيه؟ لا سيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه؛ فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير؛ كالحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك مافيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالعننة، والأسانيد التي فيها من أجهمت أسماءهم.

فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود؛ لأن سكوته: تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته كأبي الحويرث ويحيى بن العلاء وغيرهما، وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه - وهو الأكثر -؛ فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر.

ومن أمثلة ذلك: ما رواه من طريق الحارث بن وجيه حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشَرَ».

^{٢١٦} (ص ٨٢) طبعة دار العروبة ومجموع الفتاوى (ج ١ / ص ٢٥٠)

^{٢١٧} - هذا وقد نقل الصنعاني هذه الأقوال قول ابن منده وابن عبد البر وأبي العز ابن كادش والنجم الطوفي. انظر توضيح الأفكار

(١٩٧/١ - ١٩٨). وتحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع (ج ٣ / ص ١٤٥)

^{٢١٨} - النكت على ابن الصلاح (ج ١ / ص ١٤٦)

فإنه تكلم عليه في بعض الروايات، فقال: «الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ»؛^{٢١٩} وفي بعضها اقتصر على بعض هذا، وفي بعضها لم يتكلم فيه.

وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج «السنن»، ويسكت عنه فيها، ومن أمثلته ما رواه في «السنن» من طريق مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ الْعَبْدِيِّ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ فَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يَوْمَئِذٍ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فِي سِكَّةٍ مِنَ السَّكِّ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهْرٍ»^{٢٢٠}؛ لم يتكلم عليه في «السنن»، ولما ذكره في «كتاب التفرّد»؛ قال: «لم يتابع أحد محمد بن ثابت على هذا»، ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: «هو حديث منكر».

وأما الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إهمام؛ ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة؛ منها - وهو ثالث حديث في كتابه -: سنن أبي داود (٣) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ، قَالَ لَمَّا قَدِمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ الْبَصْرَةَ، فَكَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مُوسَى، فَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى أَبِي مُوسَى يَسْأَلُهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو مُوسَى: إِنِّي كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ، فَأَتَى دَمِثًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ فَبَالَ، ثُمَّ قَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرْتُدْ لِبَوْلِهِ مَوْضِعًا " ^{٢٢١}.

لم يتكلم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخ المبهم.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي يمنع من الاحتجاج بها ما فيها من العلل.

فالصواب: عدم الاعتماد على مجرد سكوته، لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس، إن ثبت ذلك عنه.

والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك، فكيف يقلده فيه؟!

وهذا جميعه إن حملنا قوله: «وما لم أقل فيه شيئاً؛ فهو صالح» على أن مراده: أنه صالح للحجة، وهو الظاهر، وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك - وهو الصلاحية: للحجة، أو للاستشهاد، أو للمتابعة -؛

^{٢١٩} - سنن أبي داود (٢٤٨)

^{٢٢٠} - قلت: بل تكلم عليه فقال: قَالَ أَبُو دَاوُدَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَبَلٍ يَقُولُ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ حَدِيثًا مُنْكَرًا فِي التَّيْمُمِ، قَالَ ابْنُ دَاسَةَ قَالَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ يَتَابِعْ مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَلَى ضَرْبَتَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَرَوَاهُ فِعْلُ ابْنِ عُمَرَ. سنن أبي داود (٣٣٠)

^{٢٢١} - الدمث: الأرض السهلة الرخوة = يرتاد: يطلب مكانا لنا لئلا يرجع عليه رشاش بوله

فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف، ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة؛ هل فيها أفراد أم لا؟ إن وجد فيها أفراد؛ تعين الحمل على الأول، وإلا حمل على الثاني، وعلى كل تقدير؛ فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً، وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي فقال: في «سنن أبي داود» أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها، مع أنه متفق على ضعفها؛ فلا بد من تأويل كلامه، ثم قال: والحق أن ما وجدناه في «سننه» مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد؛ فهو حسن، وإن نص على ضعفه من يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له؛ حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود.^{٢٢٢}

قلت: وهذا هو التحقيق، لكنه خالف في مواضع من «شرح المذهب» وغيره من تصانيفه، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها، فلا يغتر بذلك، والله أعلم^١. هـ. كلام الحافظ ابن حجر بطوله^{٢٢٣}.

قلت: وهذا مثال لتصرف الإمام النووي، قال في شرح المذهب: "وَدَلِيلُنَا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ حَدِيثُ عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ يَزِيدَ الْأَسَدِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ يَحْيَى وَرَبَّمَا قَالَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ فَتَرَكَ شَيْئًا لَمْ يَقْرَأْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَرَكَتَ آيَةَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " هَلَّا أَذْكَرْتَنِيهَا "، قَالَ سُلَيْمَانُ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ : " كُنْتُ أُرَاهَا نُسِخَتْ "، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَلَمْ يُضَعِّفْهُ ، وَمَذْهَبُهُ أَنَّ مَا لَمْ يُضَعِّفْهُ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَهُ " ^{٢٢٤}.

التَّعْجِيلُ بِتَجْهِيزِ الْمَيِّتِ^{٢٢٦}

^{٢٢٢} - افتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج ١ / ص ٧٢) والنكت على ابن الصلاح (ج ١ / ص ٤٤٤) وتوضيح الأفكار (ج ١ / ص ١٩٩)

^{٢٢٣} - النكت على ابن الصلاح (ج ١ / ص ٤٤٥) وتوضيح الأفكار (ج ١ / ص ١٩٩) وقواعد في علوم الحديث للتهانوي - تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله ص ٨٥

^{٢٢٤} - سنن أبي داود (٩٠٧) حسن

^{٢٢٥} - المجموع ١٣٨/٤، والحديث في ٢ - كتاب الصلاة ١٦٣ - باب الفتح على الإمام في الصلاة حديث ٩٠٧ وسكت عنه أبو داود، وفي إسناده يحيى بن كثير الكاهلي، قال الحافظ فيه لين الحديث. تقريب ٣٥٦/٢.

وانظر الأماكن التالية المجموع شرح المذهب (ج ٢ / ص ٧٧) و(ج ٤ / ص ٩٩) و(ج ٥ / ص ٨) و(ج ٦ / ص ٤٨) و(ج ٨ / ص ٥٦) لم يضعف أبو داود هذا الحديث فهو حسن عنده

^{٢٢٦} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٢ / ص ٢٢٢)

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ بِتَجْهِيزِ الْمَيِّتِ إِذَا تُقِنَّ مَوْتُهُ، لِمَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا عَادَ طَلْحَةَ بْنُ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ، فَأَذِنُونِي بِهِ، وَعَجَّلُوا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجَنَافَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ^{٢٢٧} .

وَالصَّارِفُ عَنْ وُجُوبِ التَّعْجِيلِ : الْإِحْتِيَاطُ لِلرُّوحِ ؛ لِإِحْتِمَالِهِ الْإِعْمَاءَ وَنَحْوَهُ . فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »^{٢٢٨}

وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُ مَنْ مَاتَ فَجْأَةً أَوْ غَرَقًا^{٢٢٩} .

^{٢٢٧} - مر ترجمه

^{٢٢٨} - صحيح البخارى (١٣١٥) ومسلم (٢٢٢٩)

^{٢٢٩} - حاشية ابن عابدين ١ / ٥٧٢ ، والفواكه الدواني ١ / ٣٣٠ ، ومغني المحتاج ١ / ٣٣٢ ، وشرح روض الطالب ١ / ٢٩٨ ،
٢٩٩ ، وكشاف القناع ٢ / ٨٤ .

١٥٧ / باب الدعاء للميت بعد دفنه والقعود عند قبره ساعة للدعاء له والاستغفار

والقراءة

٢٤- (٩٤٧) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَشْنُوا عَلَيَّ الثَّرَابَ شَنًّا ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنَحَرُ جَزُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي.. رواه مسلم .

قال الشافعي رحمه الله : ويستحبُّ أن يقرأَ عنده شيء من القرآن وإن ختموا القرآن عنده كان حسنا [قال الشيخ الألباني رحمه الله ٢٣٠ : " لا أدري أين قال ذلك الشافعي رحمه الله تعالى، وفي ثبوته عنه شك كبير عندي كيف لا ومذهبه أن القراءة لا يصل إهداء ثوبها إلى الموتى كما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى : {وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (٣٩) سورة النجم ،وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى عدم ثبوت ذلك عن الإمام الشافعي بقوله في " الاقتضاء " : (لا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة كلام وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة وقال مالك : ما علمنا أحدا فعل ذلك فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلون ذلك) .

قلت : وذلك هو مذهب أحمد أيضا : أن لا قراءة على القبر كما أثبتته في كتابي " أحكام الجنائز "، وهو ما انتهى إليه رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما حققته في كتابي المذكور] .

قلتُ : وفي هذا الكلام أمور :

الأول- أخرجه مسلم (٣٣٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - قَالَ أَخْبَرَنَا حَيَّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ ، قَالَ : حَضَرْنَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ ، وَهُوَ فِي سِيَاقَةِ الْمَوْتِ ، يَبْكِي طَوِيلًا ، وَحَوْلَ وَجْهِهِ إِلَى الْجِدَارِ ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَقُولُ : يَا أَبَتَاهُ ، أَمَا بَشَرَكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا ؟ أَمَا بَشَرَكُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا ؟ قَالَ : فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ ، فَقَالَ : إِنَّ أَفْضَلَ مَا نُعَدُّ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ عَلَى أَطْبَاقِ ثَلَاثَ ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَمَا أَحَدٌ أَشَدَّ بَعْضًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي ، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ قَدْ اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ ، فَقَتَلْتُهُ ، فَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقُلْتُ : ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأُبَايِعَكَ ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ ، قَالَ : فَقَبَضْتُ يَدِي ، قَالَ : " مَا لَكَ يَا عَمْرُو ؟ " قَالَ : قُلْتُ : أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ ، قَالَ : " تَشْتَرِطُ بِمَاذَا ؟ " قُلْتُ : أَنْ يُعْفَرَ لِي ، قَالَ : " أَمَا عَلِمْتَ

٢٣٠ - في تعليقه على رياض الصالحين - (ج ١ / ص ٣٧٠) (٩٥٤) وحكم على الحديث بالضعف

أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ؟ وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا ؟ وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ ؟ " وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا أَجَلَ فِي عَيْنِي مِنْهُ ، وَمَا كُنْتُ أُطِيقُ أَنْ أَمْلَأَ عَيْنِي مِنْهُ إِجْلَالًا لَهُ ، وَلَوْ سُئِلْتُ أَنْ أَصِفَهُ مَا أَطَقْتُ ؛ لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلَأُ عَيْنِي مِنْهُ ، وَلَوْ مُتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَرَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ وَلِينَا أَشْيَاءَ مَا أَدْرِي مَا حَالِي فِيهَا ، فَإِذَا أَنَا مُتُّ فَلَا تَصْحَبَنِي نَائِحَةٌ ، وَلَا نَارٌ ، فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَسْتُنُوا عَلَيَّ التُّرَابَ شَتًّا ، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنَحِرُ جَزُورٌ وَيُقَسِّمَ لَحْمُهَا ، حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ ، وَأَنْظُرَ مَاذَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي. ٢٣١

وفي مسند أبي عوانة (١٥٦) عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ، بِهِ فِي آخِرِهِ قَالَ : " فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فِي قَبْرِي فَسْتُنُوا عَلَيَّ التُّرَابَ شَتًّا، فَإِذَا فَرَعْتُمْ مِنْ دَفْنِي فَأَقِيمُوا عِنْدَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنَحِرُ جَزُورٌ وَيُقَسِّمَ لَحْمُهَا حَتَّى أَعْلَمَ مَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي فَإِنِّي أَسْتَأْنِسُ بِكُمْ، مَعْنَى حَدِيثِهِمْ وَاحِدٌ ٢٣٢. "

وقد حكم عليه الشيخ ناصر رحمه الله بالضعف وهو في صحيح مسلم، بما لم يسبق إليه. وهو من أصحّ أحاديث المصريين .

ثانيا- قوله عن كلام الإمام الشافعي رحمه الله " : ويستحبُّ أن يقرأ عنده شيء من القرآن وإن ختموا القرآن عنده كان حسنا . " (لا أدري أين قال ذلك الشافعي رحمه الله تعالى، وفي ثبوته عنه شك كبير...)

قلت : الإمام النووي رحمه الله كان من أعلم الناس بمذهب الإمام الشافعي رحمه الله، وهو رأس من رؤوسه، فإذا كنت لا تدري مصدر هذا الكلام، فالإمام النووي رحمه الله يدري، ولا يمكن أن يقول الإمام الشافعي رحمه الله ما لم يقل .

قال العلامة ابن علان رحمه الله: " (قال الشافعي رحمه الله : ويستحب أن يقرأ عنده شيء من القرآن) ليصيبه من الرحمة النازلة على القراء للقرآن نصيب (وإن ختموا القرآن) أي قرأه (كله كان حسناً) لعظيم فضله. " ٢٣٣

ولم يعقب على الإمام النووي بأنه يقول الإمام الشافعي ما لم يقل، بل بين المقصود من كلام الشافعي

وفي المجموع شرح المذهب للنووي رحمه الله ٢٣٤ :

" (الثَّامِنَةُ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْكُثَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ سَاعَةً يَدْعُو لِلْمَيِّتِ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، قَالُوا : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَإِنْ خَتَمُوا الْقُرْآنَ

٢٣١ - السياقة : حال حضور الموت = الأطلاق : أحوال واحداها طبق

٢٣٢ - المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم - (ج ١ / ص ١٩٠) (٣١٥) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٤ / ص ٥٦) (٧٣١٨) ومعرفة السنن والآثار للبيهقي (٢٣٣٣) ومختصر صحيح المسلم للمنزدي - (ج ١ / ص ١٢) (٦٤)

٢٣٣ - دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين - (ج ٦ / ص ٢٥١)

٢٣٤ - المجموع شرح المذهب - (ج ٥ / ص ٢٩٤)

كَانَ أَفْضَلَ ، ... وَيُسْتَدَلُّ لِهَذَا الْمُكْتِ وَالِدُعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ بِحَدِيثِ عُثْمَانَ الْمَذْكُورِ فِي الْكِتَابِ ، وَبِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ : " فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَشْنُوا عَلَيَّ الثَّرَابَ شَنًّا ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جُزُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي. " رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَهُوَ بَعْضُ حَدِيثٍ طَوِيلٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى جَمَلٍ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْقَوَاعِدِ (قَوْلُهُ) سَنُوا عَلَيَّ الثَّرَابَ رُويَ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْعُجْمَةِ ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ وَمَعْنَاهُمَا مُتَقَارِبٌ ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اسْتَحَبَّ قِرَاءَةَ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ وَآخِرَهَا عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . "

وفي أسنى المطالب ٢٣٥: " قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ خَتَمُوا الْقُرْآنَ كَانَ أَفْضَلَ ... "

وفي تحفة الحبيب على الخطيب ٢٣٦: " وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَإِنْ خَتَمُوا الْقُرْآنَ كَانَ أَفْضَلَ ؛ شَرَحَ الرَّوَضِ اهـ "

قلت : فهؤلاء الأئمة أدرى بأقوال الإمام الشافعي منا بيقين . فالاعتراضُ عليهم في غير محلِّه . وسوف يمرُّ معنا صحة هذا القول إن شاء الله .

ثالثاً- وأما قوله : " وفي ثبوته عنه شك كبير عندي كيف لا ومذهبه أن القراءة لا يصل إهداء ثوابها إلى الموتى كما نقله عنه الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى : { وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى } (٣٩) سورة النجم ٢٣٧ "

قلت : قد بين ابن علان معنى كلام الإمام الشافعي رحمه الله .

وقد بين الإمام النووي رحمه الله في المجموع ذلك بقوله : " يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمُكَّتَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ سَاعَةً يَدْعُو لِلْمَيِّتِ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، قَالُوا : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَإِنْ خَتَمُوا الْقُرْآنَ كَانَ أَفْضَلَ ٢٣٨ "

فأما وصول ثواب القراءة للميت وانتفاعه بما بعد ذلك فهذا أمرٌ آخر، لا علاقة له بالموضوع نفسه، لأن حديث عمرو رضي الله عنه صريح في مكوثهم بعد الدفن قدر نحر الجزور وتقطيعها .

وأما قول ابن تيمية رحمه الله فهذا هو بتمامه ٢٣٩:

" لكن اختلفوا في القراءة عند القبور : هل تكرهه، أم لا تكرهه؟

٢٣٥ - أسنى المطالب - (ج ٤ / ص ٣٤٢) والمجموع شرح المذهب - (ج ٥ / ص ٢٩٤)

٢٣٦ - حاشية البجيرمي على الخطيب - (ج ٦ / ص ١٩٦)

٢٣٧ - انظر تفسير ابن كثير - (ج ٧ / ص ٤٦٥)

٢٣٨ - المجموع شرح المذهب - (ج ٥ / ص ٢٩٤)

٢٣٩ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم - (ج ٢ / ص ٢٣٦)

والمسألة مشهورة، وفيها ثلاث روايات عن أحمد :
إحداها أن ذلك لا بأس به . وهي اختيار الخلال وصاحبه، وأكثر المتأخرين من أصحابه . وقالوا : هي
الرواية المتأخرة عن أحمد، وقول جماعة من أصحاب أبي حنيفة، واعتمدوا على ما نقل عن ابن عمر
رضي الله عنهما، أنه أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتيح البقرة، وخواتيمها^{٢٤٠} .
ونقل أيضا عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة .

والثانية : أن ذلك مكروه . حتى اختلف هؤلاء : هل تقرأ الفاتحة في صلاة الجنائز إذا صُلِّيَ عليها في
المقبرة ؟ وفيه عن أحمد روايتان، وهذه الرواية هي التي رواها أكثر أصحابه عنه، وعليها قدماء أصحابه
الذين صحبوه، كعبد الوهاب الوراق^{٢٤١}، وأبي بكر المروزي، ونحوهما، وهي مذهب جمهور
السلف، كأبي حنيفة ومالك وهشيم بن بشير وغيرهم، ولا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة
كلام، وذلك لأن ذلك كان عنده بدعة .

وقال مالك : " ما علمت أحداً يفعل ذلك "، فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلونه .
والثالثة : أن القراءة عنده وقت الدفن لا بأس بها، كما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما، وبعض
المهاجرين، وأما القراءة بعد ذلك - مثل الذين ينتابون^{٢٤٢} القبر للقراءة عنده - فهذا مكروه، فإنه لم
ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلا
وهذه الرواية لعلها أقوى من غيرها، لما فيها من التوفيق بين الدلائل .

والذين كرهوا القراءة عند القبر، كرهها بعضهم، وإن لم يقصد القراءة هناك، كما تكره الصلاة، فإن أحمد
نهى عن القراءة في صلاة الجنائز هناك .
ومعلوم أن القراءة في الصلاة ليس المقصود بها القراءة عند القبر، ومع هذا فالفرق بين ما يفعل ضمنا
وتبعاً، وما يفعل لأجل القبر، يُبَيَّن كما تقدم .

والوقوف^{٢٤٣} التي وقفها الناس على القراءة عند قبورهم، فيها من الفائدة أنها تعين على حفظ
القرآن، وأنها رزق لحفاظ القرآن، وباعثة لهم على حفظه ودرسه وملازمته، وإن قدر أن القارئ لا يثاب

^{٢٤٠} - أشار البيهقي بإسناده عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج ، عن أبيه أن ابن عمر يستحب ذلك . انظر : السنن الكبرى (٤ / ٥٦ ، ٥٧) ، باب ما ورد في قراءة القرآن عند القبر ، وقال النووي في الأذكار : « وروينا في سنن البيهقي بإسناد حسن أن ابن عمر استحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها » . انظر : الفتوحات الربانية (٤ / ١٩٤) .

^{٢٤١} - هو : عبد الوهاب بن الحكم بن نافع الوراق ، أبو الحسن ، صحب الإمام أحمد وسمع عنه ، وكان صالحاً ورعاً ثقة ، توفي سنة (٢٥١ هـ) ، انظر : طبقات الحنابلة (١ / ٢٠٩ - ٢١٢) ، (ت ٢٨١) ؛ وتقريب التقریب (١ / ٥٢٨) ، (ت ١٤٠٣) .

^{٢٤٢} - أي يترددون .

^{٢٤٣} - أي الأوقاف ، جمع وقف ، قال في الروض المربع : « يقال : وقف الشيء وحبسه وأحبسه وسبله ، بمعنى واحد » ، ثم قال : « وهو : تحبيس الأصل وتسهيل المنفعة على بر أو قرية » . انظر : الروض المربع بحاشية العنقري (٢ / ٤٥٢) .

على قراءته فهو مما يحفظ به الدين، كما يحفظ بقراءة الفاجر وجهاد الفاجر، وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ» ٢٤٤ .

قلت : وهو يؤيد القراءة على القبر ولم يمنعها، كما أنه بين جواز الوقف بقراءة القرآن عند القبر، وبين منافعها، بعكس ما ذهب إليه الشيخ ناصر رحمه الله ، الذي لم يذكر نص كلام ابن تيمية، وإنما أشار إليه إشارة فقط !!

قلت : وهناك آراء متناقضة لابن تيمية في هذه المسألة، قال في مجموع الفتاوى : "تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ فَكَرِهَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ وَرَخَّصَ فِيهَا فِي الرُّوَايَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَوْصَى أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَ دَفْنِهِ بِقَوَاتِحِ الْبَقَرَةِ وَحَوَاتِمِهَا . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَوْصَى عِنْدَ قَبْرِهِ بِالْبَقَرَةِ، وَهَذَا إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ الدَّفْنِ فَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا فُرِّقَ فِي الْقَوْلِ الثَّالِثِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ حِينَ الدَّفْنِ وَالْقِرَاءَةِ الرَّاتِبَةِ بَعْدَ الدَّفْنِ، فَإِنَّ هَذَا بَدْعَةٌ لَا يُعْرَفُ لَهَا أَصْلٌ" ٢٤٥ .

وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ يَنْتَفِعُ بِسَمَاعِ الْقُرْآنِ وَيُوجِرُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ غَلَطَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : " إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ : إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ " ٢٤٦ . فَالْمَيِّتُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يُثَابُ عَلَى سَمَاعٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ يَسْمَعُ قِرْعَ نَعَالِهِمْ وَيَسْمَعُ سَلَامَ الَّذِي يُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَيَسْمَعُ غَيْرَ ذَلِكَ لَكِنْ لَمْ يَبْقَ لَهُ عَمَلٌ غَيْرُ مَا اسْتَشْنَى ٢٤٧

قلت : الاستدلال بالحديث على ما ذهب إليه فيه نظر كبير، لأن الحديث يتكلم عن عمل المرء نفسه، ولا يتكلم عن عمل غيره أصلاً، ولو صحَّ هذا التعميم المزعوم، لما انتفع الميت بدعاء غيره وقضاء دينه والحج عنه وغير ذلك، وهذا لا يقول به مسلم ٢٤٨ .

وكلامه هذا يناقض كلامه في اقتضاء الصراط المستقيم ، والراجح ما ورد في اقتضاء الصراط المستقيم .

حكم قراءة القرآن على المقبرة عند عامة الأئمة

٢٤٤ - صحيح البخارى (٣٠٦٢ ، ٤٢٠٣ ، ٤٢٠٤ ، ٦٦٠٦) وصحيح مسلم (٣١٩) وفيه قصة.

٢٤٥ - قلت : هذا نفي لا دليل عليه ، بل لها أصل أصيل ، والمثبت مقدّم على النافي.

٢٤٦ - صحيح مسلم (٤٣١٠)

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيِّمِ : اُخْتَلَفَ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ ، فَمَذَهَبُ أَحْمَدَ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَصُوفِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِلُ إِلَى مُخْتَصَرٍ كَذَا فِي ضَلَالَةِ النَّاشِدِ الْكُتَيْبِ . عون المعبود - (ج ٦ / ص ٣٤٣)

٢٤٧ - مجموع فتاوى ابن تيمية - (ج ٥ / ص ٤٦٩)

٢٤٨ - مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية - (ج ١ / ص ١٨٣ و ٢٣٠ و ٣٦٥)

أَمَّا قَوْل الْأَلْبَانِي الْأَخِيرَ : " قلت : وذلك هو مذهب أحمد أيضا : أن لا قراءة على القبر كما أثبتته في كتابي " أحكام الجنائز "، وهو ما انتهى إليه رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما حققته في كتابي المذكور [٢٠٠] .

قلت : هذا رأيه فهو حرٌّ به، ومثله رأيُ الشيخ صالح بن عثيمين رحمه الله، قال في شرحه لرياض الصالحين : " وأما القراءة عند القبر فالأصحُّ أنها مكروهة وأنه يكره للإنسان أن يذهب إلى القبر ثم يقف أو يجلس عنده ويقرأ لأن هذا من البدع، وقد قال النبي ﷺ " كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ " ^{٢٤٩}، وأقلُّ أحوالها أن تكون مكروهة والله الموفق " ^{٢٥٠} .

وقال في تعليقه على شرح زاد المستقنع:

"قال المصنف رحمه الله: [ولا تكره القراءة على القبر].

المراد بالقراءة: قراءة القرآن، وجمهور العلماء من السلف رحمة الله عليهم كالحنفية والمالكية والشافعية وطائفة من أصحاب الإمام أحمد -وهي الرواية الثانية عنه- على أنه لا تشرع القراءة على القبور؛ وأنها من الحدث؛ لأن النبي ﷺ لم يقرأ على قبور أصحابه، ولا قرأ أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا من بعدهم من السلف الصالح من الأئمة ومن أمرنا بالائتساء بهم، فحينئذٍ فإن هذا الفعل يعتبر من البدعة والحدث.

وجاءت رواية عند الإمام أحمد أنه رخص في ذلك، وفي ذلك ما يحكى عن ابن عمر رضي الله عنهما. والصحيح مذهب الجمهور: أنه لا تشرع القراءة على القبر؛ فإن وقعت إجارة كأن يستأجر مقرئاً يقرأ على القبر، فالإجماع قائم على المنع والتحريم، وإنما الخلاف في المحتسب، وهو الذي يقرأ على القبر تبرعاً، أمّا من استؤجر للقراءة فإن الإجماع منعقد على أنها إجارة باطلة، وفي ذلك حديث (يس)، أنه إذا قرئ على القبور (يس) أنه يخفف عنه ذلك اليوم، ويكون له من الحسنات والأجور على عدد الموتى، وهو حديث ضعيف.

والصحيح الذي هو من هدي رسول الله ﷺ: أن السنة إذا قُبر الميت أن يقام على قبره، وأن يدعى له؛ ولذلك قال ﷺ في الحديث الصحيح لما انتهى من دفن الميت : « اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّشْيِيتَ

^{٢٤٩} - صحيح مسلم (٢٠٤٢)

^{٢٥٠} - شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٤ / ص ١١٤) وانظر مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين - (ج ٩ / ص ٤٤٧) و(ج ١٧ / ص ٤٢) و(ج ١٧ / ص ١٣٢) وفتاوى الإسلام سؤال وجواب - (ج ١ / ص ١٣٩٩) سؤال رقم ١٤٢٨٥ - حكم قراءة القرآن عند القبر ووضع الورود والريحان وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٣ / ص ١٥٥٥) رقم الفتوى ١٢٨٦٢ الأمر واسع في شأن وصول ثواب القراءة للميت وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٣ / ص ٢٦٦٤) رقم الفتوى ١٤٨٦٥ أقوال العلماء في القراءة عند القبر وفتاوى إسلامية - (ج ٢ / ص ٩٦) حكم قراءة القرآن على القبر بعد الدفن والدرر السنية في الأجوبة النجدية - الرقمية - (ج ٥ / ص ١٤٧) وفتاوى اللجنة الدائمة - ٢ - (ج ٢ / ص ١٧٦) قراءة الفائحة عند القبر

فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»^{٢٥١}. فدلَّ على أن المشروع هو الدعاء، وهذا هو ظاهر التزيل في قول الحق تبارك وتعالى: { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ } [الحشر: ١٠] فدلَّ على أن المشروع هو الدعاء، والدعاء أنفع وأصلح للميت والحي: أمَّا للميت فلأنه رحمة جعلها الله للأموات عند الأحياء؛ ولما يكون بسبب هذا الدعاء من الخير له؛ فيفسح له في القبر وينور له فيه، خاصة إذا كان الداعي مخلصاً لله عز وجل.

وفيه مصلحة للحي؛ لأن الحي يكتب الله أجره بإحسانه لأخيه المسلم ودعائه وترحمه واستغفاره له؛ ولذلك وصف الله الأخيار بأنهم يترحمون على إخوانهم الأموات الذين سبقوهم بالإيمان، ومن حق المسلم على المسلم بعد موته أن يترحم عليه وأن يدعو له وأن يستغفر له.

أمَّا بالنسبة للقراءة فقلنا: إن الصحيح أنها لا تشرع، لا تخصيصاً بسورة معينة ولا تشرع عموماً، وهذا هو هدي رسول الله ﷺ، والمتأمل لفعله صلوات الله وسلامه عليه وهديه يعلم علماً واضحاً بيناً أنه لا يشرع أن يقرأ على القبر؛ لأنه لو كان مشروعاً لفعله رسول الله ﷺ، ولفعله من بعده من الخلفاء الذين أمرنا بالاستئذان بسنتهم، فحيث لم يفعل ذلك لا من رسول ﷺ ولا من الخلفاء الراشدين، فإنه يبقى على الحظر؛ لأن أمور العباد توقيفية، ولا يجوز لأحد أن يجتهد فيها ولو كان الأمر مستحسنًا.^{٢٥٢}

قلت : وهذا الكلام الذي قاله مليء بالأخطاء العلمية ، ولا سيما قوله أن جمهور السلف على منع قراءة القرآن على القبر، وقوله أنها من المحدثات، وزعمه أنها لم تحدث في عهد الصحابة والتابعين، وزعمه أن الإجماع قائم على منع الاستئجار للقراءة على القبر، وقوله أن القراءة لا تشرع، لا تخصيصاً بسورة معينة ولا تشرع عموماً، وقوله أن هذا هو هدي رسول الله ﷺ، وقوله أنه لا يشرع أن يقرأ على القبر؛ لأنه لو كان مشروعاً لفعله الرسول ﷺ وأصحابه ...

فهذا كله فيه نظر ... وعمل السلف الصالح لا يستطيع أحد منا أن يستأثر به دون الناس .
فهذا الكلام الذي يقوله لا يمثل سوى نفسه، ولكنه ليس مذهب الإمام أحمد رحمه الله الذي يشرح كتاباً من كتب مذهبه، فمذهب الإمام أحمد يؤخذ من كتب الحنابلة السابقين فقط .

وأعدل من كلامه ما قاله ابن تيمية: "وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ فَكَرِهَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَلَمْ يَكُنْ يَكْرَهُهَا فِي الْأُخْرَى . وَإِنَّمَا رَخَّصَ فِيهَا لِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَوْصَى أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَ قَبْرِهِ بِفَوَاتِحِ الْبَقَرَةِ وَخَوَاتِيمِهَا، وَرُويَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ قِرَاءَةُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَالْقِرَاءَةُ عِنْدَ الدَّفْنِ مَأْثُورَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمْ يُنْقَلْ فِيهِ أَثَرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ."^{٢٥٣}

^{٢٥١} - سنن أبي داود (٣٢٢٣) صحيح

^{٢٥٢} - شرح زاد المستقنع لابن عثيمين - (ج ٨٦ / ص ١٠)

^{٢٥٣} - مجموع الفتاوى - (ج ٢٤ / ص ٢٩٨)

قلتُ : وهذه كتب المذهب الحنبلي قبل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وبعده تثبت عكس ما رجَّح :

قال ابن قدامة رحمه الله ^{٢٥٤} : " قَالَ : وَلَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَقَابِرَ اقْرَءُوا آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَثَلَاثَ مَرَّاتٍ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ قُلْ : اللَّهُمَّ إِنَّ فَضْلَهُ لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ . وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ بِدْعَةٌ ، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ هُشَيْمٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةٌ ، ثُمَّ رَجَعَ رُجُوعًا أَبَانَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَرَوَى جَمَاعَةٌ أَنَّ أَحْمَدَ نَهَى ضَرِيرًا أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ بِدْعَةٌ ، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ الْجَوْهَرِيُّ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي مُبَشِّرِ الْحَلْبِيِّ ؟ قَالَ : ثَقَّةٌ ، قَالَ : كَتَبْتَ عَنْهُ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَأَخْبِرْنِي مُبَشِّرٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّجْلَاجِ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ رَأْسِهِ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا ، وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُوصِي بِذَلِكَ . فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ : فَارْجِعْ ، فَقُلْ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ " . ^{٢٥٥}

وَقَالَ الْخَلَّلُ : حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْبِزَارِيُّ ، شَيْخُنَا الثَّقَةُ الْمَأْمُونُ ، قَالَ : قَالَ : " رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُصَلِّي خَلْفَ رَجُلٍ ضَرِيرٍ يَقْرَأُ عَلَى الْقُبُورِ " . ^{٢٥٦}

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَسْ خَفَّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ ، وَكَانَ لَهُ بَعْدُ مَنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ " .

وَرُوِيَ عَنْهُ ﷺ " مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ فَقَرَأَ عِنْدَهُمَا ، أَوْ عِنْدَهُ يَسْ ، غُفِرَ لَهُ بِعَدَدِ كُلِّ آيَةٍ أَوْ حَرْفٍ " ^{٢٥٧}

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ عِنْدَ الْمَيِّتِ ، أَوْ أُهْدِيَ إِلَيْهِ ثَوَابُهُ ، كَانَ الثَّوَابُ لِقَارِئِهِ ، وَيَكُونُ الْمَيِّتُ كَأَنَّهُ حَاضِرُهُمَا ، فَتَرْجَى لَهُ الرَّحْمَةُ .

وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَنَّهُ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَإِنَّهُمْ فِي كُلِّ عَصْرٍ وَمَصْرٍ يَجْتَمِعُونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، وَيُهْدُونَ ثَوَابَهُ إِلَى مَوْتَاهُمْ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ .. " ^{٢٥٨}

ومثله في الشرح الكبير تماما ^{٢٥٩}

وفي الإنصاف ^{٢٦٠} : " قَوْلُهُ (وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ) ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ وَغَيْرِهِ وَنَصَّ عَلَيْهِ قَالَ الشَّارِحُ : هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ قَالَ الْخَلَّلُ ، وَصَاحِبُ الْمَذْهَبِ :

^{٢٥٤} - في المغني - (ج ٥ / ص ٧٨) رقم (١٦٨٦)

^{٢٥٥} - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأبي بكر بن الخلال (٢٤٦) والقراءة عند القبور لأبي بكر بن الخلال (٣) وهو صحيح عنه

^{٢٥٦} - الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقُبُورِ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْخَلَّلِ (٥) صحيح

^{٢٥٧} - أخبار أصبهان (٩١٨ و ٢٠٢٦) وطبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني (٨٢٣) وهو واه

^{٢٥٨} - قلت : فانظر يارعاك الله بين هذا الإجماع الذي نقله ابن قدامة رحمه الله - وهو أهل لذلك - وبين الإجماع المزعوم الذي نقله

ابن عثيمين !!!

^{٢٥٩} - الشرح الكبير لابن قدامة - (ج ٢ / ص ٤٢٤)

رَوَايَةً وَاحِدَةً لَا تُكْرَهُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْهُمْ الْقَاضِي وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ وَقَدَّمَهُ فِي الْفُرُوعِ، وَالْمُعْنِي، وَالشَّرْحُ، وَابْنُ تَمِيمٍ، وَالْفَائِقُ وَغَيْرِهِمْ وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ : تُكْرَهُ اخْتَارَهَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ وَاخْتَارَهَا أَيْضًا أَبُو حَفْصٍ .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : نَقَلَهَا جَمَاعَةٌ، وَهِيَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ، وَعَلَيْهَا قُدَمَاءُ أَصْحَابِهِ، وَسَمَّى الْمُرُودِي، أَنْتَهَى، قُلْتُ : قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : رَجَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَقَدْ رَوَى جَمَاعَةٌ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ : أَنَّهُ مَرَّ بِضَرِيرٍ يَقْرَأُ عِنْدَ قَبْرِ فَتَاهُ، وَقَالَ : فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ : يَا هَذَا، " إِنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَدْعٌ فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْمَقَابِرِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي مُبَشِّرِ الْحَلَبِيِّ ؟ قَالَ : ثِقَةٌ، قَالَ : كَتَبْتَ عَنْهُ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ، قَالَ : فَأَخْبَرَنِي مُبَشِّرٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّحْلَاجِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَ رَأْسِهِ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا، وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُوصِي بِذَلِكَ . فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ : فَارْجِعْ، فَقُلْ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ " ٢٦١

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى رُجُوعِهِ، وَعَنْهُ لَا يُكْرَهُ وَقَدْ دَفِنَهُ دُونَ غَيْرِهِ، قَالَ فِي الْفَائِقِ : وَعَنْهُ يُسَنُّ وَقَدْ دَفِنَ اخْتَارَهَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ وَشَيْخُنَا، وَعَنْهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ بَدْعٌ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَلَا فِعْلِ أَصْحَابِهِ فَعَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ : فَيُسْتَحَبُّ، عَلَى الصَّحِيحِ قَالَ فِي الْفَائِقِ : يُسْتَحَبُّ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْيَرًا، قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : لَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ، بَلْ تُسْتَحَبُّ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقِيلَ : تُبَاحُ، قَالَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى : وَتُبَاحُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى، وَالْحَاوِيَيْنِ، قَالَ فِي الْمُعْنِي، وَالشَّرْحُ، وَشَرَحَ ابْنُ رَزِينَ : لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْفُرُوعِ .

وفي المبدع شرح المقنع :

" (ولا تكره القراءة على القبر) وفي المقبرة (في أصح الروايتين) هذا المذهب، ... (وأي قرينة فعلها) من دعاء واستغفار، وصلاة، وصوم، وحج وقراءة، وغير ذلك (وجعل ثواب ذلك للميت المسلم، نفعه ذلك) قال أحمد : الميت يصل إليه كل شيء من الخير، للنصوص الواردة فيه، ولأن المسلمين يجتمعون في كل مصر ويقرؤون، ويهدون لموتاهم من غير تكبير، فكان إجماعاً، وكالدعاء والاستغفار، وحتى لو أهداها للنبي ﷺ جاز ووصل إليه الثواب... " ٢٦٢

وهذا مذهب الحنفية :

٢٦٠ - الإنصاف - (ج ٤ / ص ٣٦٩) وانظر الفروع لابن مفلح - (ج ٣ / ص ٣٥٢) وكشاف القناع عن متن الإقناع - (ج ٤ / ص ٤٣١) والمبدع شرح المقنع - (ج ٢ / ص ٤٨٧) وزاد المستقنع في إختصار المقنع - (ج ١ / ص ١٣) والروض المربع - (ج ١ / ص ١٨٧) كفلهم نصوا على استحباب القراءة على القبر
٢٦١ - الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقُبُورِ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْخَلَّالِ (٣) حسن
٢٦٢ - المبدع شرح المقنع - (ج ٢ / ص ٤٨٧)

قال في رد المختار ٢٦٣: "وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَجَّ عَنِ الْغَيْرِ بِطَرِيقِ النَّبَاةِ لَا الْاسْتِجَارِ، وَلِهَذَا لَوْ فَضَّلَ مَعَ النَّائِبِ شَيْءٌ مِنَ التَّفَقُّةِ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ لِلْأَصِيلِ أَوْ وَرَثَتِهِ، وَلَوْ كَانَ أَجْرَةً لَمَا وَجِبَ رَدُّهُ، فَظَهَرَ لَكَ بِهَذَا عَدَمُ صِحَّةِ مَا فِي الْجَوْهَرَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْاسْتِجَارِ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ وَهُوَ الْمُخْتَارُ اهـ .

وَالصَّوَابُ أَنَّ يُقَالَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ كَمَا عَلِمْتَ لَا فِي الْقِرَاءَةِ الْمُجَرَّدَةِ فَإِنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِيهَا، فَإِنْ كَانَ مَا فِي الْجَوْهَرَةِ سَبَقَ قَلَمٌ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ كَانَ عَنْ عَمَدٍ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ قَاطِبَةً فَلَا يُقْبَلُ .

وَقَدْ أَطْنَبَ فِي رَدِّهِ صَاحِبُ تَبْيِينَ الْمَحَارِمِ مُسْتَنِدًا إِلَى الثُّقُولِ الصَّرِيحَةِ، فَمِنْ جُمْلَةِ كَلَامِهِ قَالَ تَاجُ الشَّرِيعَةِ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ: إِنَّ الْقُرْآنَ بِالْأَجْرَةِ لَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ لَا لِلْمَيِّتِ وَلَا لِلْقَارِئِ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ: "وَيَمْنَعُ الْقَارِئُ لِلدُّنْيَا، وَالْأَخَذُ وَالْمُعْطَى آثَمَانِ" فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا شَاعَ فِي زَمَانِنَا مِنْ قِرَاءَةِ الْأَجْزَاءِ بِالْأَجْرَةِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْأَمْرَ بِالْقِرَاءَةِ وَإِعْطَاءِ الثَّوَابِ لِلْأَمْرِ وَالْقِرَاءَةِ لِأَجْلِ الْمَالِ؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَارِئِ ثَوَابٌ لِعَدَمِ النِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ فَأَيُّ يَصِلُ الثَّوَابُ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ، وَلَوْ لَا الْأَجْرَةُ مَا قَرَأَ أَحَدٌ لِأَحَدٍ فِي هَذَا الزَّمَانِ بَلْ جَعَلُوا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ مَكْسَبًا وَوَسِيلَةً إِلَى جَمْعِ الدُّنْيَا - إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ - اهـ .

وَقَدْ اغْتَرَّ بِمَا فِي الْجَوْهَرَةِ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا حَيْثُ يُشْعِرُ كِلَاهُمَا بِجَوَازِ الْاسْتِجَارِ عَلَى كُلِّ الطَّاعَاتِ وَمِنْهَا الْقِرَاءَةُ .

وَقَدْ رَدَّهُ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ حَيْثُ قَالَ: أَقُولُ الْمُفْتَى بِهِ جَوَازُ الْأَخْذِ اسْتِحْسَانًا عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لَا عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُجَرَّدَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّارِخَانِيَةِ حَيْثُ قَالَ: لَا مَعْنَى لِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ وَلِصَلَةِ الْقَارِئِ بِقِرَاءَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْأَجْرَةِ وَالْإِحَارَةِ فِي ذَلِكَ بَاطِلَةٌ، وَهِيَ بَدْعَةٌ وَلَمْ يَفْعَلْهَا أَحَدٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَسْأَلَةَ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ عَلَى اسْتِحْسَانٍ اهـ - يَعْنِي الضَّرُورَةَ وَلَا ضَرُورَةَ فِي الْاسْتِجَارِ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ .

وَفِي الزَّيْلَعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ: لَوْ لَمْ يُفْتَحْ لَهُمْ بَابُ التَّعْلِيمِ بِالْأَجْرِ لَذَهَبَ الْقُرْآنُ فَأَفْتَوْا بِجَوَازِهِ وَرَأَوْهُ حَسَنًا فَتَبَّهَ اهـ كَلَامُ الرَّمْلِيِّ .

وَمَا فِي التَّارِخَانِيَةِ فِيهِ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: "لَوْ أَوْصَى لِقَارِئٍ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ بِكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ عَلَى وَجْهِ الصَّلَةِ دُونَ الْأَجْرِ، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِبُطْلَانِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ صَاحِبُ الْوَلَوَالِجِيَّةِ وَالْمُحِيطِ وَالْبَزَارِيَّةِ، وَفِيهِ رَدُّ أَيْضًا عَلَى صَاحِبِ الْبَحْرِ حَيْثُ عَلَّلَ الْبُطْلَانَ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْقَبْرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ لِمَا فِيهِ مِنْ شَبهِ الْاسْتِجَارِ عَلَى الْقِرَاءَةِ كَمَا عَلِمْتَ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَغَيْرِهِ، وَلِذَا قَالَ

فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ مَا نَصُّهُ : وَلَوْ زَارَ قَبْرَ صَدِيقٍ أَوْ قَرِيبٍ لَهُ وَفَرَأَ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ حَسَنٌ، أَمَّا الْوَصِيَّةُ بِذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لَهَا وَلَا مَعْنَى أَيْضًا لِصَلَةِ الْقَارِئِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُشَبِّهُ اسْتِجَارَهُ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ أَهـ إِذْ لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مَا قَالَهُ لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ هُنَا فَهُوَ حَسَنٌ، وَمِمَّنْ أَفْتَى بِبُطْلَانِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي وَصَايَا فَتَاوَاهُ فَرَاغَهَا.

وَنَقَلَ الْعَلَمَةُ الْخُلُوتِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى الْحَنْبَلِيِّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ مَا نَصُّهُ : وَلَا يَصِحُّ اسْتِجَارُ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَإِهْدَائِهَا إِلَى الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ : إِنَّ الْقَارِئَ إِذَا قَرَأَ لِأَجْلِ الْمَالِ فَلَا ثَوَابَ لَهُ فَأَيُّ شَيْءٍ يُهْدِيهِ إِلَى الْمَيِّتِ، وَإِنَّمَا يَصِلُ إِلَى الْمَيِّتِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَالْإِسْتِجَارُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّلَاوَةِ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي الْإِسْتِجَارِ عَلَى التَّعْلِيمِ أَهـ بِخُرُوفِهِ .

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الْإِمَامُ الْبَرْكَوِيُّ قَدَسَ - اللهُ- سِرَّهُ فِي آخِرِ الطَّرِيقَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ فَقَالَ : الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي أُمُورٍ مُبْتَدَعَةٍ بَاطِلَةٌ أَكَبَّ النَّاسُ عَلَيْهَا عَلَى ظَنِّ أَنَّهَا قُرْبٌ مَقْصُودَةٌ إِلَى أَنْ قَالَ : وَمِنْهَا الْوَصِيَّةُ مِنَ الْمَيِّتِ بِاتِّخَاذِ الطَّعَامِ وَالضِّيَافَةِ يَوْمَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَبِإِعْطَاءِ دَرَاهِمٍ لِمَنْ يَتْلُو الْقُرْآنَ لِرُوحِهِ أَوْ يُسَبِّحُ أَوْ يُهَلِّلُ لَهُ وَكُلِّهَا بَدْعٌ مُنْكَرَاتٌ بَاطِلَةٌ، وَالْمَأْخُوذُ مِنْهَا حَرَامٌ لِلْإِخْذِ، وَهُوَ عَاصٍ بِالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ لِأَجْلِ الدُّنْيَا أَهـ مُلَخَّصًا . وَذَكَرَ أَنَّ لَهُ فِيهَا أَرْبَعَ رِسَالَتٍ .

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ حَقِيقَةُ مَا قُلْنَا، وَأَنَّ خِلَافَهُ خَارِجٌ عَنِ الْمَذْهَبِ وَعَمَّا أَفْتَى بِهِ الْبَلْخِيُونَ وَمَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ أَمَّتُنَا مُتَوْنًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا غَمْرٌ مُكَابِرٌ أَوْ جَاهِلٌ لَا يَفْهَمُ كَلَامَ الْكَابِرِ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمُحَشِّينَ عَلَى الْجَوَازِ بِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ فِي اللَّدِيعِ فَهُوَ خَطَأٌ^{٢٦٤} ؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمَانِعِينَ الْإِسْتِجَارَ مُطْلَقًا جَوَّزُوا الرُّقِيَّةَ بِالْأَجْرَةِ وَلَوْ بِالْقُرْآنِ كَمَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ بَلْ مِنَ التَّدَاوِي، وَمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْهَوَامِشِ وَعَزَى إِلَى الْحَاوِي الرَّاهِدِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ عَلَى الْخَتْمِ بِأَقْلٍ مِنْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَخَارِجٌ عَمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَذْهَبِ قَاطِبَةً، وَحِينَئِذٍ ظَهَرَ لَكَ بُطْلَانُ مَا أَكَبَّ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَصْرِ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالْخَتَمَاتِ وَالتَّهْلِيلِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا يَحْصُلُ فِيهَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي لَا يُنْكَرُهَا إِلَّا مَنْ طُمِسَتْ بَصِيرَتُهُ، وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهَا رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا شِفَاءَ الْعَلِيلِ وَبَلَّ الْعَلِيلِ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ بِالْخَتَمَاتِ وَالتَّهْلِيلِ وَأَتَيْتُ فِيهَا بِالْعَجَبِ الْعَجَابِ لِدَوِي الْأَلْبَابِ، وَمَا ذَكَرْتُهُ هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا كَقَطْرَةٍ مِنْ بَحْرٍ أَوْ شَذْرَةٍ مِنْ عُقْدٍ نَحْرٍ، وَأَطْلَعْتُ عَلَيْهَا مُحَشِّيَ هَذَا الْكِتَابِ فَقِيهَ عَصْرِهِ وَوَحِيدَ دَهْرِهِ السَّيِّدَ أَحْمَدَ الطَّحَاوِيَّ مُفْتِيَ مِصْرَ سَابِقًا فَكَتَبَ عَلَيْهَا وَأَتَيْتُ النَّسَاءَ الْجَمِيلَ، فَاللَّهُ يَجْزِيهِ الْخَيْرَ الْجَزِيلَ، وَكَتَبَ عَلَيْهَا غَيْرُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ .

وفي البحر الرائق^{٢٦٥} : " وَلَا ضَرُورَةَ فِي الاسْتِجَارِ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ وَفِي الرَّيْلِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ لَوْ لَمْ يُفْتَحْ لَهُمْ بَابُ التَّعْلِيمِ بِالْأَجْرِ لَذَهَبَ الْقُرْآنُ فَأَفْتَوْا بِجَوَازِهِ لِذَلِكَ وَرَأَوْهُ حَسَنًا فَتَنَّبَهُ " .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِتَعْذِيرِ الْإِخْوَانِ فَقَوْلُهُ : فَإِنَّ الْمُفْتَى بِهِ جَوَازُ الْأَخْذِ عَلَى الْقِرَاءَةِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ، لِأَنَّ الْمُفْتَى بِهِ جَوَازُهُ عَلَى التَّعْلِيمِ لَا عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمُجَرَّدَةِ كَمَا مَرَّ ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ حُكْمَ مَا أُعْتِيدَ فِي زَمَانِنَا مِمَّا يَأْخُذُونَهُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ فِي التَّهْلِيلِ وَالْخُتُومَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ فِي بَيْتِ الْيَتَامَى وَمِنْ مَالِهِمْ عِنْدَ عَدَمِ الْوَصِيَّةِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْعَلَمَاءُ الرَّمْلِيُّ فِي وَصَايَا فَتَاوَاهُ الْمَشْهُورَةِ حَيْثُ أَفْتَى بِبُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ يَقْرَأُ وَيُهْدِي تَوَابَ ذَلِكَ إِلَى رُوحِ الْمُوصِي وَكَذَلِكَ الْعَلَمَاءُ الْبَرْكَوِيُّ صَرَّحَ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ فِي آخِرِ الطَّرِيقَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ .

وفي رد المحتار^{٢٦٦} : " الرَّابِعَةُ : لَوْ شَرَطَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى قَبْرِهِ فَالْتَّعِينَ بِاطِلْ أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ " .

وفي حاشية الطحطاوي^{٢٦٧} : " وَأَخَذَ مِنْ ذَلِكَ جَوَازَ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ وَالْمَسْأَلَةُ ذَاتُ خِلَافٍ ، قَالَ الْإِمَامُ : تَكْرَهُ لِأَنَّ أَهْلَهَا جَيْفَةٌ ، وَلَمْ يَصَحْ فِيهَا شَيْءٌ عِنْدَهُ عَنْهُ ﷺ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : تَسْتَحِبُّ لِرُودِ الْآثَارِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَخْتَارُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كِتَابِ الْاسْتِحْسَانِ " .

وفي تبين الحقائق شرح كثر الدقائق^{٢٦٨} ، قال بعد ذكر أدلة كثيرة على وصول الثواب للميت : " وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَلَهُ مَا سَعَى أَخُوهُ ، وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَدْلِ ، وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ الْفَضْلِ ، وَقِيلَ اللَّامُ فِي لِلْإِنْسَانِ بِمَعْنَى عَلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى { وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا } أَيْ فَعَلَيْهَا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : { يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ } (٥٢) سُورَةُ غَافِرٍ ، أَيْ عَلَيْهِمْ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَعْيُهُ لَكِنْ سَعْيُهُ قَدْ يَكُونُ بِمُبَاشَرَةِ أَسْبَابِهِ بِتَكْثِيرِ الْإِخْوَانِ وَتَحْصِيلِ الْإِيمَانِ حَتَّى صَارَ مِمَّنْ تَنْفَعُهُ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مَنْ صَدَقَ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ »^{٢٦٩} . لَا يَدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِ عَمَلٍ غَيْرِهِ وَالْكَلَامُ فِيهِ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا يُسْتَبَعَدُ عَقْلًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا جَعْلُ مَالِهِ مِنَ الْأَجْرِ لِعِيَرِهِ وَاللَّهُ - تَعَالَى - هُوَ الْمُوصَّلُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِعَمَلٍ دُونَ عَمَلٍ ثُمَّ الْعِبَادَةُ أَنْوَاعٌ مَالِيَّةٌ مُحَضَّةٌ كَالزَّكَاةِ وَالْعُشُورِ وَالْكَفَّارَةِ وَبَدَنِيَّةٌ مُحَضَّةٌ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالِاعْتِكَافِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ ، وَمُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا كَالْحَجِّ

^{٢٦٥} - البحر الرائق شرح كثر الدقائق - (ج ١٤ / ص ٤٢٣)

^{٢٦٦} - رد المحتار - (ج ١٧ / ص ٣٣٨)

^{٢٦٧} - حاشية الطحطاوي على المراقي - (ج ٢ / ص ٦١٩)

^{٢٦٨} - تبين الحقائق شرح كثر الدقائق - (ج ٥ / ص ١٣١)

^{٢٦٩} - صحيح مسلم (٤٣١٠)

فَإِنَّهُ مَالِيٌّ مِنْ حَيْثُ اشْتَرَا طُ الْإِسْطَاعَةَ وَوُجُوبُ الْأَجْزِيَةِ بَارْتِكَابِ مَحْظُورَاتِهِ وَبَدَنِيٍّ مِنْ حَيْثُ الْوُقُوفُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ".

وقال ابن الهمام بعد ذكره أدلة كثيرة على الجواز^{٢٧٠}: "فَهَذِهِ الْأَثَارُ وَمَا قَبْلَهَا وَمَا فِي السُّنَنِ أَيْضًا مِنْ نَحْوِهَا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ تَرَكْنَاهُ لِحَالِ الطُّولِ يَبْلُغُ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْكُلِّ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ جَعَلَ شَيْئًا مِنَ الصَّالِحَاتِ لغيرِهِ نَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ..".

وفي مذهب مالك :

قال في التاج والإكليل^{٢٧١}: "(وَعَلَى قَبْرِهِ) لَمْ يَنْقُلْ ابْنُ عُرْفَةَ إِلَّا مَا نَصَّهُ قَبْلَ عِيَاضٍ : اسْتِدْلَالُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ لِحَدِيثِ الْجَرِيدَتَيْنِ^{٢٧٢} وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ، وَفِي الْإِحْيَاءِ : لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْقُبُورِ .."

وفي مواهب الجليل^{٢٧٣}: " وَكَذَلِكَ الْإِسْتِجَارُ عَلَى الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ تَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ بِذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ."

وفي منح الجليل^{٢٧٤}: "مَذْهَبُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَرَاهَةُ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ وَتَقْلَهُ سَيِّدِي ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ قَائِلًا ؛ لَأَنَا مُكَلَّفُونَ بِالتَّفَكُّرِ فِيمَا قِيلَ لَهُمْ وَمَاذَا لَقُوا وَنَحْنُ مُكَلَّفُونَ بِالتَّدْبِيرِ فِي الْقُرْآنِ فَالْأَمْرُ إِلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ الْعَمَلَيْنِ . اهـ .
فَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا اهـ .

ابْنُ عُرْفَةَ قَبْلَ عِيَاضٍ اسْتَدْلَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ بِحَدِيثِ الْجَرِيدَتَيْنِ وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ابْنُ رُشْدٍ فِي نَوَازِلِهِ ضَابِطُهُ : إِنْ قَرَأَ الرَّجُلُ وَوَهَبَ ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ لِمَيِّتٍ جَازَ ذَلِكَ وَحَصَلَ لِلْمَيِّتِ أَجْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

الْقَرَأَتِي : الْقُرْبَاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ قِسْمٌ حَجَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عَبْدِهِ فِي ثَوَابِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ نَقْلَهُ إِلَى غَيْرِهِ كَالْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ، وَقِسْمٌ اتَّفَقَ عَلَى جَوَازِ نَقْلِهِ وَهُوَ الْقُرْبَاتُ الْمَالِيَّةُ، وَقِسْمٌ اخْتَلَفَ فِيهِ، وَهُوَ الصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَالْقِرَاءَةُ فَمَنْعَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قِيَاسًا عَلَى الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَنِيَّةٌ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى } (٣٩) سورة النجم.

^{٢٧٠} - فتح القدير - (ج ٦ / ص ١٣٤) ورد المختار - (ج ٩ / ص ٦٧) وبريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية - (ج ٢ / ص ٤٦٠)

^{٢٧١} - التاج والإكليل لمختصر خليل - (ج ٢ / ص ٣٧٤)

^{٢٧٢} - انظره في صحيح البخارى (٢١٨)

^{٢٧٣} - مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل - (ج ٧ / ص ٢٢٧)

^{٢٧٤} - منح الجليل شرح مختصر خليل - (ج ٣ / ص ١٧٦)

وَلِحَدِيثٍ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^{٢٧٥}.

وَجَوَّزَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قِيَاسًا عَلَى الدُّعَاءِ، وَلِحَدِيثٍ { صَلِّ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَصُمْ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ }^{٢٧٦} يَعْنِي أَبُو يَهُ، وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنَّ الدُّعَاءَ فِيهِ أَمْرٌ أَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهِ نَحْوُ الْمَغْفَرَةِ فَهَذَا الَّذِي يَحْصُلُ لِلْمَيِّتِ وَثَوَابِهِ، وَهَذَا خَاصٌّ بِالذَّاعِي وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ يَقْتَضِي قَصْرَ ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَارِئِ، وَمِنْ الْحَدِيثِ أَنَّهُ خَاصٌّ بِذَلِكَ الشَّخْصِ أَوْ نُعَارِضُهُمَا بِمَا تَقَدَّمَ.

وَيُرَجَّحُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ بِمُوَافَقَتِهِ الْأَصْلَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحْصُلُ لِلْمَيِّتِ ثَوَابُ السَّمْعِ وَلَا يَصِحُّ لَانْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ عَنْهُ.

وَالظَّاهِرُ حُصُولُ بَرَكَةِ الْقِرَاءَةِ لِحُصُولِهَا بِمُجَاوَرَةِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى التَّكْلِيفِ فَقَدْ حَصَلَتْ بَرَكَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْخَيْلِ وَالذَّوَابِّ وَغَيْرِهِمَا كَمَا ثَبَتَ بِالْجُمْلَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُهْمَلُ أَمْرُ الْمَوْتَى مِنَ الْقِرَاءَةِ، فَلَعَلَّ الْوَاقِعَ فِي ذَلِكَ هُوَ الْوُصُولُ لَهُمْ، وَلَيْسَ هَذَا حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَكَذَا التَّهْلِيلُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْمَلَ وَيَعْتَمَدَ عَلَى فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَسَعَةِ رَحْمَتِهِ.

وقال القرطبي رحمه الله^{٢٧٧}:

"باب ما جاء في قراءة القرآن عند القبر حالة الدفن وبعده وأنه يصل إلى الميت ثواب ما يقرأ ويدعى ويستغفر له ويتصدق عليه، ذكره أبو حامد في كتاب الأحياء وأبو محمد عبد الحق في كتاب العاقبة له.

ثم ذكر قصة أحمد بن حنبل مع الأعمى ..، ثم قال: قلت: وقد استدل بعض علمائنا على قراءة القرآن على القبر بحديث العسيب، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَسَا» أخرج البخاري ومسلم^{٢٧٨}.

وفي مسند أبي داود الطيالسي عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي بَيْنَنَا إِذْ أَتَى عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ صَاحِبِي هَذَيْنِ الْقَبْرَيْنِ لَيُعَذَّبَانِ الْآنَ فِي قُبُورِهِمَا فَأَيُّكُمَا يَأْتِينِي مِنْ هَذَا النَّخْلِ بَعْسِيبٍ؟ فَاسْتَبَقْتُ أَنَا وَصَاحِبِي فَسَبَقْتُهُ وَكَسَرْتُ مِنَ النَّخْلِ عَسِييًّا فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَشَقَّهُ نِصْفَيْنِ مِنْ أَعْلَاهُ فَوَضَعَ عَلَى أَحَدِهِمَا نِصْفًا وَعَلَى الْآخَرِ نِصْفًا وَقَالَ: إِنَّهُ يَهُونَ عَلَيْهِمَا مَا دَامَ فِيهِمَا مِنْ بُلُوتِهِمَا شَيْءٌ إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ فِي الْغِيَةِ وَالْبَوْلِ.^{٢٧٩}

^{٢٧٥} - صحيح مسلم (٤٣١٠)

^{٢٧٦} - ذكره مسلم في مقدمة صحيحه ورده (٣٤) لأنه معضل، وعن همام، قَالَ: قُلْتُ لِكَثْبٍ: احْتَسِبْ عِنْدَ اللَّهِ مَا فَاتَنِي مِنْ بَرٍّ الْوَالِدَيْنِ؟ قَالَ: "لَمْ يُفَكِّ بِرُّهُمَا، اسْتَغْفِرْ لَهُمَا وَاجْعَلْ لَهُمَا حَظًّا مِنْ صَلَاتِكَ وَصِيَامِكَ وَصَدَقَتِكَ تَكُنْ مِنَ الْأَبْرَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ" الْبَرُّ وَالصَّلَاةُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ حَرْبٍ (٩٢) وفيه ضعف

^{٢٧٧} - التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة - (ج ١ / ص ٩١)

^{٢٧٨} - صحيح البخاري (٢١٨) ومسلم (٧٠٣)

^{٢٧٩} - مسند الطيالسي (٩٠٨) صحيح

قالوا : ويستفاد من هذا غرس الأشجار وقراءة القرآن على القبور، وإذا خفف عنهم بالأشجار، فكيف بقراءة الرجل المؤمن القرآن ؟ .

ثم قال بعد ذكره بعض الأدلة : " أصل هذا الباب الصدقة التي لا اختلاف فيها فكما يصل للميت ثوبها، فكذلك تصل قراءة القرآن والدعاء والاستغفار، إذ كل ذلك صدقة، فإن الصدقة لا تختص المال، فعن يعلى بن أمية قال قلت لعمر بن الخطاب { وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا } (١٠١) سورة النساء، فقد أمن الناس فقال عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ « صَدَقَةُ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ » ٢٨٠ .

(وَسُئِلَ) ابن حجر المكي رحمه الله عَمَّنْ قَالَ أَرْضِي الْفُلَانِيَّةُ صَدَقَةً عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِى كُلِّ جُمُعَةٍ يَسْ فَهَلْ هُوَ وَفَّ أَوْ وَصِيَّةٌ وَهَلْ تُجْزَى الْقِرَاءَةُ لَيْلًا وَنَهَارًا وَتَتَعَيَّنُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ وَإِنْ جَهِلَ فَمَا يَفْعَلُ فِيهِ ؟ .

(فَأَجَابَ) بقوله : لَفِظُ التَّصَدُّقِ صَرِيحٌ فِي التَّمْلِكِ إِذَا كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ فِي الْوَقْفِ فَإِنْ أَرَادَهُ بِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، لَأَنَّهُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ نَعَمْ إِنْ قَالَ : هِيَ صَدَقَةٌ بَعْدَ مَوْتِي إلخ صَحَّ وَكَانَ وَصِيَّةً وَحَيْثُ صَحَّ الْوَقْفُ أَوْ الْوَصِيَّةُ أَجْزَأُ الْقِرَاءَةُ لَيْلًا وَنَهَارًا وَتَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ، وَفِي فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ مَا يُصَرِّحُ بِأَنَّهُ إِذَا جَهِلَ الْقَبْرُ بَطَلَ الْوَقْفُ، قَالَ : لَأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِجَهَةِ خَاصَّةٍ فَإِذَا تَعَذَّرَتْ لَعَا أَيْ كَمَا لَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ جَهَةً، وَقَضِيَّةٌ كَلَامِ الْأَصْبَحِيِّ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ النَّهَائِيَةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ لِلْقِرَاءَةِ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ وَلَا الْوَصِيَّةُ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَكَفَى بِقَوْلِهِ كُلُّ جُمُعَةٍ تَعَيَّنَا فِي الْجُمُعَةِ، بَلْ يَنْبَغِي فِي وَقَفْتُ هَذَا بَعْدَ مَوْتِي عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قُرَأَ عَلَى قَبْرِهِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ اسْتَحَقَّ الْمُوصَى بِهِ وَلَمْ يُلْزَمْ بِذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَى ذَلِكَ الْقَبْرِ عَمَلًا بِمَذْلُولِ ذَلِكَ اللَّفْظِ، نَعَمْ إِنْ اطَّرَدَ عُرِفَ ثُمَّ بَانَ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ وَقَدَّرَ مَعْلُومٌ وَجَبَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الْوَقْفِ الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَن عُرِفَ الْوَاقِفِ الْمُطَرَّدِ فِي زَمَنِهِ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ " ٢٨١ .

وقال الرملي: " فالحاصل صحة الإحارة في أربع صور : القراءة عند القبر، والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها، والقراءة بحضرة المستأجر، والقراءة مع ذكره في القلب " ٢٨٢ .

=====

قلتُ : وأعلَّ الشيخ ناصر رحمه الله حديث القراءة على القبر بأنه منكر ... وأن القصة لا تثبت عن الإمام أحمد رحمه الله ... وهذا هو الرد عليه :

٢٨٠ - صحيح مسلم (١٦٠٥)

٢٨١ - الفتاوى الفقهية الكبرى - (ج ٧ / ص ٨٣) انظر كذلك الفتاوى الفقهية الكبرى - (ج ٧ / ص ١٦٢) ففي تفصيل

٢٨٢ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - (ج ١٧ / ص ٣٥٧)

ففي كتاب "القرأة عند القُبور" لأبي بكر بن الخلال^{٢٨٣}:

(١) أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَرَفُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عِيسَى قَالَ : أَخْبَرَنَا الْوَالِدُ الْإِمَامُ مُحْيِي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ الْمُبَارَكُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصَّرِفِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْبَرْمَكِيُّ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَقِيهَ قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ قَالَ : أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُبَشَّرُ الْحَلَبِيِّ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ : " إِنِّي إِذَا أَنَا مُتٌ، فَضَعْنِي فِي اللَّحْدِ، وَقُلْ : بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَسُنَّ عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًّا، وَأَقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِي بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَأَوَّلِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ ذَلِكَ قَالَ الدُّورِيُّ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قُلْتُ : تَحْفَظُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقُبُورِ شَيْئًا، فَقَالَ : لَا . وَسَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ ((وهذا إسناد حسن))

(٢) وَأَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو شُعَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَّاحُ الْبَابِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ نَهْيَكٍ الْحَلَبِيُّ الزُّهْرِيُّ، مَوْلَى آلِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ الْمَكِّيَّ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : " إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَجْلِسُوا، وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ، وَلْيُقْرَأْ عِنْدَ رَأْسِهِ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ، وَعِنْدَ رِجْلَيْهِ بِخَاتِمَتِهَا فِي قَبْرِهِ " ((وهو حديث حسن))

(٣) وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْوَرَّاقُ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الْحَدَّادُ، وَكَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ ابْنُ حَمَّادٍ الْمُقْرِي يُرْشِدُ إِلَيْهِ، فَأَخْبَرَنِي قَالَ : " كُنْتُ مَعَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيِّ فِي جَنَازَةٍ، فَلَمَّا دُفِنَ الْمَيِّتُ جَلَسَ رَجُلٌ ضَرِيرٌ يَقْرَأُ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ : يَا هَذَا، " إِنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَدْعَةٌ فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْمَقَابِرِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي مُبَشَّرِ الْحَلَبِيِّ ؟ قَالَ : ثِقَةٌ، قَالَ : كَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ، قَالَ : فَأَخْبَرَنِي مُبَشَّرٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَ رَأْسِهِ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا، وَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُوصِي بِذَلِكَ . فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ : فَارْجِعْ، فَقُلْ لِلرَّجُلِ يَقْرَأُ " وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ صَدَقَةَ، قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَوْصِلِيَّ، قَالَ : كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي جَنَازَةٍ وَمَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَ : فَلَمَّا قُبِرَ الْمَيِّتُ، جَعَلَ إِنْسَانٌ يَقْرَأُ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِلرَّجُلِ : تَمُرُّ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي يَقْرَأُ، فَقُلْ لَهُ : لَا يَفْعَلْ، فَلَمَّا مَضَى، قَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ : مُبَشَّرُ الْحَلَبِيِّ، كَيْفَ هُوَ ؟ فَذَكَرَ الْقِصَّةَ بَعَيْنِهَا " ((وهو حديث حسن))

^{٢٨٣} - ومثله في الأثر بالمعروف والنهي عن المنكر لأبي بكر بن الخلال رقم (٢٤٣ - ٢٥٣)

(٤) أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ التَّيْسَابُورِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ شَبِيبٍ، قَالَ : " أَتَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فَقُلْتُ لَهُ : إِنِّي رَأَيْتُ عَفَّانَ يَقْرَأُ عِنْدَ قَبْرِ فِي الْمُصْحَفِ، فَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : خْتَمَ لَهُ بِخَيْرٍ " ((صحيح))

(٥) أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ الْبَزَازُ، قَالَ : " رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُصَلِّي خَلْفَ رَجُلٍ ضَرِيرٍ يَقْرَأُ عَلَى الْقُبُورِ " ((صحيح))

(٦) أَخْبَرَنِي رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِيَّ، يَقُولُ : " سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ " ((حديث حسن))

(٧) أَخْبَرَنِي أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ : " كَانَتْ الْأَنْصَارُ إِذَا مَاتَ لَهُمُ الْمَيِّتُ اخْتَلَفُوا إِلَى قَبْرِهِ يَقْرَءُونَ عِنْدَهُ الْقُرْآنَ " ((حديث حسن))

(٨) أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ الْبَغَوِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانَ الْمَرْوَزِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السَّيْنَانِيُّ، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ : " لَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْمَقَابِرِ " ((صحيح))

(٩) أَخْبَرَنِي أَبُو يَحْيَى النَّاقِدُ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ الْحَرَّ، وَهُوَ يَقُولُ : " مَرَرْتُ عَلَى قَبْرِ أُخْتٍ لِي، فَقَرَأْتُ عِنْدَهَا تَبَارَكَ لِمَا يُذَكَّرُ فِيهَا، فَجَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ أُخْتَكَ فِي الْمَنَامِ تَقُولُ : حَزَى اللَّهُ أَبَا عَلِيٍّ خَيْرًا، فَقَدْ انْتَفَعْتُ بِمَا قَرَأَ " ((صحيح))

(١٠) أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ، قَالَ : " كَانَ خَطَّابٌ يَحِثُّنِي وَيَدُّهُ مَعْقُودَةٌ فَيَقُولُ : إِذَا وَرَدَتْ الْمَقَابِرَ فَاقْرَأْ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَاجْعَلْ ثَوَابَهَا لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ " ((صحيح))

(١١) أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ الْهَيْثَمِ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَ بْنَ الْأَطْرُوشِ ابْنَ بِنْتِ أَبِي نَصْرِ التَّمَّارِ، يَقُولُ : " كَانَ رَجُلٌ يَجِيءُ إِلَى قَبْرِ أُمِّهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَقْرَأُ سُورَةَ يَس، فَجَاءَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ فَقَرَأَ سُورَةَ يَس، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَسَمْتَ لِهَذِهِ السُّورَةِ ثَوَابًا فَاجْعَلْهَا فِي أَهْلِ هَذِهِ الْمَقَابِرِ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْجُمُعَةِ الْتَبَّى تَلِيهَا، جَاءَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانَةٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ، قَالَتْ : إِنْ بَنَيْتَ لِي مَائَتَ، فَرَأَيْتُهَا فِي النَّوْمِ جَالِسَةً عَلَى شَفِيرِ قَبْرِهَا، فَقُلْتُ : مَا أَجْلَسَكَ هَاهُنَا ؟ فَقَالَتْ : إِنْ فُلَانُ بْنُ فُلَانَةٍ جَاءَ إِلَى قَبْرِ أُمِّهِ فَقَرَأَ سُورَةَ يَس، وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِأَهْلِ الْمَقَابِرِ، فَأَصَابَنَا مِنْ رَوْحِ ذَلِكَ، أَوْ غَفِرَ لَنَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ " ((قوي))

(١٢) وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عِنْدَ الْمَيِّتِ سُورَةَ الرَّعْدِ^{٢٨٤} . ((حديث حسن))

وفي الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع - العسقلاني^{٢٨٥} :

^{٢٨٤} - مصنف ابن أبي شيبة (ج ٣ / ص ٢٣٧) (١٠٩٥٧)

^{٢٨٥} - (ج ١ / ص ٨٥)

"وقد وردت عن السلف آثارٌ قليلةٌ في القراءة عند القبر ثم استمرَّ عملُ الناس عليه من عهد أئمة الأُمصار إلى زماننا هذا.

ثم ذكر بعض الأخبار السابقة ثم قال: وروى أيضا عن الزعفراني قال سألت الشافعي رضي الله عنه القراءة عند القبر فقال لا بأس بها، وهذا نص غريب عن الشافعي والزعفراني من رواة القديم وهو ثقة وإذا لم يرد في الجديد ما يخالف منصوص القديم فهو معمول به، ولكن يلزم من ذلك أن يكون الشافعي قائلًا بوصول ثواب القرآن، لأن القرآن أشرف الذكر، والذكرُ يحتمل به بركة للمكان الذي يقع فيه وتعمُّ تلك البركة سكان المكان، وأصل ذلك وضع الجريدتين في القبر بناء على أن فائدهما أهما ما دامتا رطبتين تسبَّحان فتحصل البركة بتسبيحهما لصاحب القبر، ولهذا جعل غاية التخفيف جفافهما، وهذا على بعض التأويلات في ذلك وإذا حصلت البركة بتسبيح الجمادات فبالقرآن الذي هو أشرف الذكر من الآدمي الذي هو أشرف الحيوان أولى بحصول البركة بقراءته ولا سيما إن كان القارئ رجلا صالحا والله أعلم .

قلت : والقصتان عن الشافعي وأحمد كلاهما صحيحة، فمن أنكرهما فهو كمن ينكر ضوء الشمس في رابعة النهار .

استحبابُ قراءة القرآن على القبر

جاء في الموسوعة الفقهية ^{٢٨٦}: "قال الطَّحطاويُّ : إِذَا فَرَّغُوا مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ يُسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ (الْمُكْتُ) عِنْدَ قَبْرِهِ بِقَدَرٍ مَا يُنَحَرُ جَزُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهُ، (فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَفَنْتُمُونِي فَشَنُّوا عَلَيَّ التُّرَابَ شَنًّا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنَحَرُ جَزُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ، وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَا جُعَ بِهِ رُسُلُ رَبِّي) ^{٢٨٧} يَتْلُونَ الْقُرْآنَ وَيَدْعُونَ لِلْمَيِّتِ . فَقَدْ رَوَى عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ : « اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ التَّثْيِيتَ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » ^{٢٨٨}.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ أَوَّلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا. ^{٢٨٩}

وأما القراءةُ في المقابرِ ^{٢٩٠}:

^{٢٨٦} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٦ / ص ٤٢)

^{٢٨٧} - أخرجه مسلم (٣٣٦) .

^{٢٨٨} - سنن أبي داود (٣٢٢٣) صحيح

^{٢٨٩} - انظر المعجم الكبير للطبراني - (ج ١٤ / ص ١٠٨) (١٥٨٣٣) والقراءة على القبور (١) وهو حسن موقوف ، ورفع الطبراني

"فقد ذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تُكره قراءة القرآن في المقابر بل تُستحب^{٢٩١} .

ونص بعض الحنفية على أنه لا تُكره قراءة القرآن في المقابر إذا أخفى ولم يجهر وإن ختم، وإئتما تُكره قراءة القرآن فيها جهراً^{٢٩٢} .
وذهب جمهور المالكية إلى الكراهة مطلقاً، وفيدها بعضهم بما إذا كانت بالأصوات المرتفعة واتخاذ ذلك عادة^{٢٩٣} .

حكم قراءة القرآن على المحتضر والقبر^{٢٩٤}

"ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى ندب قراءة سورة يس عند المحتضر، لقول النبي ﷺ : « اقرءوا (يس) على موتاكم »^{٢٩٥} . أي من حضره مقدمات الموت^{٢٩٦} .
كما ذهبوا إلى استحباب قراءة القرآن على القبر^{٢٩٧} ، لما روي عن أنس مرفوعاً : من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم وكان له بعدد من دفن فيها حسنات^{٢٩٨} ، ولما صح عن ابن عمر أنه أوصى إذا دفن أن يُقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها .
وذهب المالكية إلى كراهة قراءة القرآن عند المحتضر وعلى القبر^{٢٩٩} وفيها أيضاً^{٣٠٠} : " اختلف الفقهاء في قراءة القرآن على القبر، فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تُكره قراءة القرآن على القبر بل تُستحب، لما روى أنس مرفوعاً قال : من دخل المقابر فقرأ

٢٩٠ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٣٨ / ص ٣٤٧)

٢٩١ - حاشية ابن عابدين ١ / ٦٠٥ - ٦٠٧ ، والقلوبي وعميرة ١ / ٣٥١ ، وكشاف القناع ٢ / ١٤٧ .

٢٩٢ - الفتاوى الهندية ٥ / ٣٥٠ .

٢٩٣ - الشرح الصغير ١ / ٥٦٤ .

٢٩٤ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٣٣ / ص ٥٩)

٢٩٥ - سنن أبي داود (٣١٢٣) وأحمد (٢٠٨٣٧ و ٢٠٨٥٠) والسنن الكبرى للإمام النسائي الرسالة - (ج ٦ / ص ٤٢٤)

٢٩٦ - ١٠٨٤٧ و ١٠٨٤٦) والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٥ / ص ١٥١) (١٦٩٠٤ و ١٦٩٠٥ و ١٦٩٣١) وصحيح ابن حبان - (ج ٧ /

ص ٢٦٩) (٣٠٠٢) وفيه جهالة ، وانظر التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (ج ٢ / ص ٣١٩) (٧٣٥) وانظر البدر

المنير - (ج ٥ / ص ١٩٣) فقد تكلم عليه مطولا و روضة المحدثين - (ج ١٠ / ص ٢٦٦)

٢٩٦ - الفتاوى الهندية ١ / ١٥٧ ، ونهاية المحتاج ٢ / ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، والمغني ٢ / ٤٥٠ .

٢٩٧ - حاشية ابن عابدين ١ / ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، والقلوبي وعميرة ١ / ٣٥١ ، وكشاف القناع ٢ / ١٤٧ .

٢٩٨ - إتفاف السادة (١٧٣ / ١٠) والسلسلة الضعيفة (١٢٤٦) وهو موضوع ، فلا حجة فيه

٢٩٩ - حاشية الدسوقي ١ / ٤٢٣ ، والشرح الصغير ١ / ٢٢٨ .

٣٠٠ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٣٢ / ص ٢٥٥)

فِيهَا يَسْ خَفَّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بَعْدَهُمُ حَسَنَاتٌ^{٣٠١}، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَقْرَأُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ . لَكِنْ رَجَّحَ الدُّسُوقِيُّ الْكَرَاهَةَ مُطْلَقًا^{٣٠٢} .

وَقَالَ الْقَلَيْبِيُّ : وَمِمَّا وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً وَأَهْدَى ثَوَابَهَا إِلَى الْجَنَّةِ غُفِرَ لَهُ ذُنُوبٌ بَعْدَ الْمَوْتِ فِيهَا .

وَرَوَى السَّلَفُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُعْطَى لَهُ مِنَ الْأَجْرِ بَعْدَ الْأَمْوَاتِ .

قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ نَفْلًا عَنْ شَرْحِ اللَّبَابِ : وَيَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا تيسَّرَ لَهُ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَأَوَّلِ الْبَقَرَةِ إِلَى الْمُفْلِحُونَ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَآمَنَ الرَّسُولُ، وَسُورَةِ يَسْ، وَتَبَارَكَ الْمَلِكِ، وَسُورَةِ التَّكْوِينِ وَالْإِخْلَاصِ أَنْتَنِي عَشْرَةَ مَرَّةً أَوْ إِحْدَى عَشْرَةَ أَوْ سَبْعًا أَوْ ثَلَاثًا .

وَقَالَ الْبُهْوتِيُّ : قَالَ السَّامِرِيُّ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَ رَأْسِ الْقَبْرِ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَعِنْدَ رِجْلَيْهِ بِخَاتِمَتِهَا .

وَصَرَّحَ الْحَصَنَكِيُّ بِأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِجْلَاسُ الْقَارِئِينَ عِنْدَ الْقَبْرِ، قَالَ : وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ : إِلَى كَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ السَّلَفِ، قَالَ الدَّرْدِيرُ : الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَجَعَلَ ثَوَابَهُ لِلْمَيِّتِ وَيَحْصُلُ لَهُ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

"وقد ذكر عن جماعة من السلف أنهم أوصوا أن يقرأ عند قبورهم وقت الدفن، قال عبد الحق يروى أن عبد الله بن عمر أمر أن يقرأ عند قبره سورة البقرة، وقال: ويدل على هذا أيضاً ما جرى عليه عمل الناس قديماً، وإلى الآن من تلقين الميت في قبره ولولا أنه يسمع ذلك وينتفع به لم يكن فيه فائدة، وكان عبثاً. وقد سئل عنه الإمام أحمد رحمه الله فاستحسنه واحتج عليه بالعمل"^{٣٠٣}.

وقال القرافي: "وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ فَقَدْ نَصَّ ابْنُ رُشْدٍ فِي الْأَجُوبَةِ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَالْقُرْطُبِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ يَنْتَفِعُ بِالْقِرَاءَةِ قُرِئَتْ عَلَى الْقَبْرِ أَوْ فِي الْبَيْتِ أَوْ فِي بِلَادٍ إِلَى بِلَادٍ وَوُهِبَ الثَّوَابُ أَهْلَ مَحَلِّ الْحَاجَةِ مِنْهُ .

وَقَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ وَمَا قَالَهُ فِي هَذَا الْفَرْقِ صَحِيحٌ نَعَمْ قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ فِي الْمَدْخَلِ مَنْ أَرَادَ وَصُولَ قِرَاءَتِهِ بِلَا خِلَافٍ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ دُعَاءً بَأَنَّ يَقُولَ : اللَّهُمَّ أَوْصِلْ ثَوَابَ مَا أَقْرَأُ إِلَى فُلَانٍ أَهْلَ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الرَّهَوْنِيِّ وَكُنُونِ، قَالَ الرَّهَوْنِيُّ : وَالتَّهْلِيلُ الَّذِي قَالَ فِيهِ الْقَرَفِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يُعْمَلَ هُوَ فِدْيَةٌ لَا إِلَهَ إِلَّا

٣٠١ - مر تخرجه

٣٠٢ - حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١ / ٦٠٥، ٦٠٧، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٤٢٣، والقليوبي وعميرة على شرح المحلى ١ / ٣٥١، وكشاف القناع ٢ / ١٤٧ .

٣٠٣ - تاوى الشبكة الإسلامية (ج ٤ / ص ٤٧٣٤) وانظر الفتوى رقم: ٢٤٠١٩ ، والفتوى رقم: ١٥٢٨١ ، والفتوى رقم: ٨٢٦٨ .

اللَّهُ سَبْعِينَ أَلْفَ مَرَّةٍ حَسْبَمَا ذَكَرَهُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا الَّذِي فَهَمَهُ مِنْهُ الْأَئِمَّةُ أَنْظُرِ الْحَطَّابَ هُنَا أَيُّ
فِي بَابِ الْجَنَائِزِ وَمُصْطَفَى الرَّمَاصِيِّ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ" ٣٠٤.

قلتُ : فثبت بهذه الأدلة والأقوال الناصعة أن الراجح الجواز وليس العكس، كما زعم الشيخ ناصر
رحمه الله ومن وافقه من المعاصرين !!.

٣٠٤ - وفي تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية - (ج ٣ / ص ٣٤٣) وأنوار البروق في أنواع الفروق - (ج ٦ / ص

كتاب الفضائل

١٧٦ / باب فضل قراءة القرآن

٢٥- (١٠٠٠) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ ». . رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .
(ضعيف) [فيه : قابوس بن أبي ظبيان، وهو ضعيف] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٣١٦١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسِ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ » قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.^{٣٠٥}

واحتج به ابن تيمية -رحمه الله- في مجموع الفتاوى^{٣٠٦}

أما قابوس بن أبي ظبيان فمختلف فيه كما واضح من كلام أئمة الجرح التعديل ولكن وثقه الترمذي والحاكم والضياء المقدسي^{٣٠٧} .

وأما أبوه فتقة، وهو حصين بن جندب بن الحارث^{٣٠٨}

ومع ذلك فلم ينفرد به فله شاهد بنحوه:

ففي مصنف ابن أبي شيبة^{٣٠٩} (٣٠٦٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ : الْبَيْتُ الَّذِي لَا يُقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنُ كَمَثَلِ الْبَيْتِ الْخَرِبِ الَّذِي لَا عَامَرَ لَهُ . وهذا إسناد صحيح

^{٣٠٥} - مسند أحمد (١٩٧٥) والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٠ / ص ٢٥٦) (١٢٤٥٣) وشعب الإيمان للبيهقي (١٨٨٩) وسنن الدارمي (٣٣٦٩) والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٤ / ص ٢٧٣) (٥٢٦) ونقل تصحيح الترمذي وسكت عليه وشرح السنة للبغوي - (ج ٢ / ص ٣٧٠) (١١٥٦) كذلك والمستدرک للحاكم (٢٠٣٧) وصححه وكلهم من طريق قَابُوسِ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ .
^{٣٠٦} - مجموع الفتاوى - (ج ١٢ / ص ٢٣٦) ومجموع الفتاوى - (ج ١٢ / ص ٢٩٢) ومجموع الفتاوى - (ج ١٢ / ص ٣٨٩) ومجموع الفتاوى - (ج ١٢ / ص ٥٦٤) وذكر تصحيح الترمذي وسكت عليه

^{٣٠٧} - انظر تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٤٩] [٤٤٥] (٥٤٤٥) والكاشف [ج ٢ - ص ١٢٦] (٤٤٩٨) والتاريخ الكبير [ج ٧ - ص ١٩٣] (٨٦١) والثقات للعجلي [ج ٢ - ص ٢٠٩] (١٤٩٣) والجرح والتعديل [ج ٧ - ص ١٤٥] (٨٠٨) والكمال في الضعفاء [ج ٦ - ص ٤٩] وقال في نهاية ترجمته : ولقابوس غير ما ذكرت من الحديث وأحاديثه متقاربة وأرجو أنه لا بأس به"
^{٣٠٨} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ١٦٩] (١٣٦٦)

^{٣٠٩} - (ج ١٠ / ص ٤٨٦)

(٣٠٦٤٦) حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ عَبْدِ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ : الْبَيْتُ الَّذِي يُقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنُ تَحْضُرُهُ الْمَلَائِكَةُ وَتَخْرُجُ مِنْهُ الشَّيَاطِينُ وَيَتَسَّعُ بِأَهْلِهِ وَيَكْثُرُ خَيْرُهُ، وَالْبَيْتُ الَّذِي لَا يُقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنُ تَحْضُرُهُ الشَّيَاطِينُ، وَتَخْرُجُ مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَيَضِيقُ بِأَهْلِهِ وَيَقَلُّ خَيْرُهُ. (وهذا إسناده صحيح مقطوع)

وَفِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ لِلْفَرِيَّابِيِّ (٣٨) حَدَّثَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُثْبَةَ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : " إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللَّهِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ أَصْغَرَ الْبُيُوتِ بَيْتٌ لَيْسَ فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ شَيْءٌ، كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ الَّذِي لَا عَامِرَ لَهُ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَخْرُجَ مِنَ الْبَيْتِ أَنْ يَسْمَعَ فِيهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ تُقْرَأُ فِيهِ " (وهو صحيح موقوف)

قلتُ : فيحسن الحديث لغيره . والله أعلم

١٧٩ / باب في الهت على سور وآيات مفصوة

٦٢- (١٠٢١) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ « مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ ».. وفي رواية : " من آخر سورة الكهف " رواهما مسلم .
[قال الشيخ الألباني : قلت : الرواية الأخرى شاذة والحفوظ الرواية الأولى كما حققته في " سلسلة الأحاديث الصحيحة " رقم (٢٦٥١) ويشهد له حديث النواس بن سمعان الآتي عند المصنف برقم (١٨٠٨) فإن فيه " فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف "] .

قلت : هو في صحيح مسلم (١٩١٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْعُطْفَانِيِّ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ : « مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ » .
(١٩٢٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ شُعْبَةُ مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ . وَقَالَ هَمَّامٌ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ كَمَا قَالَ هِشَامٌ .^{٣١٠}
وفي صحيح ابن حبان (٧٨٦) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ زُهَيْرٍ بِسُتْرَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ : مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَالِ . (وهو صحيح)
وفي فضائل القرآن للقسيم بن سلام (٣٨٢) حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ : سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ، يُحَدِّثُ عَنْ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " مَنْ قَرَأَ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنَ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ " (وهو صحيح)
وفي السنن الكبرى للنسائي (١٠٧١٨) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ : أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ، عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " مَنْ قَرَأَ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ فَإِنَّهُ عِصْمَةٌ لَهُ مِنَ الدَّجَالِ " (وهذا إسناد صحيح)
وفي مسند الروياني (٥٩٧) نا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ الْمُغِيرَةِ، نا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ يُحَدِّثُ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " مَنْ قَرَأَ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ كَانَتْ لَهُ عِصْمَةٌ مِنَ الدَّجَالِ " (وهذا إسناد صحيح)

^{٣١٠} - وانظر سنن أبي داود (٤٣٢٥) ومختصر صحيح المسلم (٢١٠٧) وفي مسند أحمد (٢٢٣٤٤ و ٢٨٣٠٥) والسنن الكبرى للإمام النسائي الرسالة - (ج ٦ / ص ٣٩٠) (١٠٧٢١) وصحح الروايين الشيخ شعيب في تعليقه على المسند

وفي البدر المنير: " قال عقب رواية الحديث من طريق الحاكم مرفوعاً: ورأيت في «علل الدارقطني» أن وقف هذا الحديث هو الصواب. وعن (النسائي) أن رفعه خطأ وأن الصواب وقفه، ولك أن تقول: أي دليل على صواب رواية الوقف وخطأ رواية الرفع، ورواية هذه هم رواية هذه؟ والحق - إن شاء الله - الذي لا يتضح غيره أن رواية الرفع (صريحة) صحيحة كما قررناه^{٣١١}.

قلت: الصواب صحة الروايتين، وذلك لأن المسألة لا تعرف بمجرد الرأي، لأن بعض الأحاديث ذكرت سورة الكهف دون تحديد، وبعضها العشر الأوائل، وبعضها العشر الأواخر. والذين نقلوا الحديث بالرواية الأخرى لم يعلوه بالوهم^{٣١٢}، كما أن الذين رووه عن شعبة برواية الأواخر كلهم ثقات أثبات، والصواب صحة الجميع^{٣١٣}، ولذلك قال الإمام النووي رحمه الله: "وفي رواية: (من آخر الكهف). قيل: سبب ذلك ما في أولها من العجائب والآيات، فمن تدبرها لم يفتتن بالدجال، وكذا في آخرها قوله تعالى: {أفحسب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دُوني أولياء إنا اعتدنا جهنم للكافرين نزلاً} (١٠٢) سورة الكهف.^{٣١٤}"

وقال الشوكاني: "وأما اختلاف الروايات بين أن تكون العشر من أولها أو من آخرها فينبغي الجمع بينها بقراءة العشر الأوائل والعشر الأواخر، ومن أراد أن يحصل على الكمال ويتم له ما تضمنته هذه الأحاديث كلها فليقرأ سورة الكهف كلها يوم الجمعة وقرأها كلها ليلة الجمعة"^{٣١٥}.

أهم موضوعات سورة الكهف

تعرضت السورة الكريمة لثلاث قصص من روائع قصص القرآن، في سبيل تقرير أهدافها الأساسية لتثبيت العقيدة، والإيمان بعظمة ذي الجلال. أما الأولى فهي قصة (أصحاب الكهف) وهي قصة التضحية بالنفس في سبيل العقيدة، وهم الفتية المؤمنون الذين خرجوا من بلادهم فراراً بدينهم، ولجئوا إلى غار في الجبل، ثم مكثوا فيه نياماً ثلاثمائة وتسع سنين، ثم بعثهم الله بعد تلك المدة الطويلة. والقصة الثانية: قصة موسى مع الخضر عليهما السلام، وهي قصة التواضع في سبيل طلب العلم، وما جرى من الأخبار الغيبية التي اطلع الله عليها ذلك العبد الصالح "الخضر" ولم يعرفها موسى عليه السلام حتى أعلمه بها الخضر كقصة السفينة، وحادثة قتل الغلام، وبناء الجدار. والقصة الثالثة: قصة ذي القرنين

^{٣١١} - البدر المنير لابن الملقن - (ج ٢ / ص ٢٩٢)

^{٣١٢} - وتناقض الألباني فصحه وعاد فضعفه انظر السلسلة الضعيفة - (ج ٣ / ص ٣٣٥) والسلسلة الصحيحة - (ج ٦ / ص

(١٥٠) (٢٦٥١)

^{٣١٣} - انظر الروايات في المسند الجامع (١١٠٤٦)

^{٣١٤} - شرح النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ١٦٣)

^{٣١٥} - تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني - (ج ١ / ص ٤٠٢)

وهو ملك مكن الله تعالى له بالتقوى والعدل أن ييسط سلطانه على المعمورة، وأن يملك مشارق الأرض ومغاربها، وما كان من أمره في بناء السد العظيم .

وكما استخدمت السورة - في سبيل هدفها - هذه القصص الثلاث، استخدمت أمثلة واقعية ثلاثة، لبيان أن الحق لا يرتبط بكثرة المال والسلطان، وإنما هو مرتبط بالعقيدة، المثل الأول : للغني المزهو بماله، والفقير المعتز بعقيدته وإيمانه، في قصة أصحاب الجنتين . والثاني : للحياة الدنيا وما يلحقها من فناء وزوال، والثالث : مثل التكبر والغرور مصورا في حادثة امتناع إبليس عن السجود لآدم، وما ناله من الطرد والحرمان، وكل هذه القصص والأمثال بقصد العظة والاعتبار .^{٣١٦}

أما المحور الموضوعي للسورة الذي ترتبط به موضوعاتها، ويدور حوله سياقها، فهو تصحيح منهج النظر والفكر . وتصحيح القيم بميزان هذه العقيدة .

فأما تصحيح العقيدة فيقرره بدؤها وختامها .

، وهكذا يتساوق البدء والختام في إعلان الوحدانية وإنكار الشرك، وإثبات الوحي، والتمييز المطلق بين الذات الإلهية وذوات الحوادث .

أما تصحيح منهج الفكر والنظر فيتجلى في استنكار دعاوى المشركين الذين يقولون ما ليس لهم به علم، والذين لا يأتون على ما يقولون ببرهان . وفي توجيه الإنسان إلى أن يحكم بما يعلم ولا يتعدها، وما لا علم له به فليدع أمره إلى الله .

فأما تصحيح القيم بميزان العقيدة، فيرد في مواضع متفرقة، حيث يرد القيم الحقيقية إلى الإيمان والعمل الصالح، ويصغر ما عداها من القيم الأرضية الدنيوية التي تبهر الأنظار .

فكل ما على الأرض من زينة إنما جعل للابتلاء والاختبار، ونهايته إلى فناء وزوال، وحسى الله أوسع وأرحب، ولو أوى الإنسان إلى كهف خشن ضيق . والفتية المؤمنون أصحاب الكهف يقولون بعد اعتزالهم لقومهم، والخطاب يوجه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ليصبر نفسه مع أهل الإيمان؛ غير مبال بزينة الحياة الدنيا وأهلها الغافلين عن الله، وقصة الجنتين تصور كيف يعتز المؤمن بإيمانه في وجه المال والجاه والزينة . وكيف يحبه صاحبها المنتفش المنتفخ بالحق، ويؤنبه على نسيان الله، وهكذا نجد محور السورة هو تصحيح العقيدة . وتصحيح منهج الفكر والنظر . وتصحيح القيم بميزان العقيدة .^{٣١٧}

^{٣١٦} - صفوة التفاسير - للصابون - (ج ٢ / ص ١٤٤)

^{٣١٧} - في ظلال القرآن - (ج ٥ / ص ٥٠)

باب فضل الوضوء

٢٧- (١٠٢٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » متفق عليه .
[قال الشيخ الألباني : وقوله " فمن استطاع . . . " مدرج في الحديث كما قال الحافظ وغيره فراجع له " الإرواء " رقم (٩٤) و " الضعيفة " رقم (١٠٣٠)] .

قلت : هو في صحيح البخارى (١٣٦) قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ قَالَ رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، فَتَوَضَّأَ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - يَقُولُ : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » .

وفي صحيح مسلم (٦٠٣) قال : وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَلَالٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمُنْكَبِينَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ : « إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ».^{٣١٨}

وفي علل الحديث لابن أبي حاتم وسألت أبي عن حديث رواه مُطَلِّبُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الطُّهُورِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ، قَالَ أَبِي إِنَّمَا هُوَ لَيْثٌ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.^{٣١٩}

قلت : فلم يعلِّه بالإدراج، وكذلك رواه في إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام^{٣٢٠} ولم يذكر الإدراج .

وفي علل الدارقطني - وسئل عن حديث أبي صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، جَمِيعًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّكُمْ مُحْشُورُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحَجَّلِينَ مِنْ

^{٣١٨} - ومسنده أحمد (٨٦٣٧) وصحيح ابن حبان - (ج ٣ / ص ٣٢٥) [١٠٤٩] وفتح الباري ٢٣٦/١ و الترغيب والترهيب "١٤٩/١، وزاد المعاد ١٩٦/١، و تلخيص الخبير ٥٨/١ (٥٧) و اظر الروايات في المسند الجامع - (ج ١٦ / ص ٩٥٩) (١٢٧٥٥-١٢٧٥٧)
وفي البدر المنير - (ج ١ / ص ٦٧٣) قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» . هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحَيْهِمَا» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَمْ يَعْلِهِ بِالْإِدْرَاجِ ، وَمِثْلُهُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ (٣٠٦)

^{٣١٩} - علل الحديث لابن أبي حاتم (١٨١)

^{٣٢٠} - (ج ١ / ص ٦٦)

آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَأَعْرِفُكُمْ بِذَلِكَ " ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ^{٣٢١} ، فقال يرويه شعبة واختلف عنه فرواه عليُّ بْنُ زِيَادٍ الْمُتَوْنِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، جَمِيعًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :.. وخالفه أصحاب شعبة فرووه عن شعبة بهذين الاسنادين موقوفا وهو صحيح عن شعبة ورواه مطرف بن واصل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا وخالفه يحيى بن يمان رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر والصحيح عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوف ^{٣٢٢}.

وفي فتح الباري لابن حجر " قَالَ نُعَيْمٌ لَا أَدرِي قَوْلُهُ مَنْ اسْتَطَاعَ إلَخْ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ أَرْ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَهُمْ عَشْرَةٌ وَلَا مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ رِوَايَةِ نُعَيْمٍ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " ^{٣٢٣}.

قلت : قد تابعه أبو صالح وأبو زرعة أيضاً، ففي حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ (١٠٤٢٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمَصْبُصِيُّ، ثنا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقَطَّانُ، بِالْمَصِصَةِ ثنا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْمُتَوْنِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، جَمِيعًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : " إِنَّكُمْ مُحْشُورُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُحْجَلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَأَعْرِفُكُمْ بِذَلِكَ " ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ فَيَلْبِغُ بِالْمَاءِ خَلْفَ الْمَرْفَقَيْنِ وَخَلْفَ الْكَعْبَيْنِ ، وَيَقُولُ : إِنِّي أَحَبُّ أَنْ تَطُولَ غُرَّتِي بِالْحَلِيَةِ يُرِيدُ أَنْ الْغُرَّةُ تَبْلُغَ حَيْثُ يَلْبِغُ الْوُضُوءُ " غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ "

ويحيى بن أبي بكير ثقة باتفاق أخرج له الجماعة، والصواب عندي أنها مرفوعة غيرُ مدرجة.

ولقد أساء الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله إلى نفسه عندما أورد هذا الحديث الصحيح - المتفق على صحته - في ضعيف الجامع (١٨١٦) والضعيفة (١٠٣٠) بسبب هذا الإدراج - إذا افترضنا صحته - وكان ينبغي عليه التنبيه على ذلك بهامش الصحيحة وكفى، لا أن يذكره في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة !!.

بم بشر النبي ﷺ أمته يوم القيامة ؟

: " يبشر النبي ﷺ أمته بأن الله سبحانه وتعالى يخلصهم بعلامة فضل وشرف : يوم القيامة، من بين الأمم، حيث ينادون فيأتون على رؤوس الخلائق تتلألاً وجوههم وأيديهم وأرجلهم بالنور، وذلك أثر

^{٣٢١} - حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ (١٠٤٢٣) صحيح

^{٣٢٢} - علل الدارقطني - (ج ٨ / ص ١٧٠) س (١٤٨٨)

^{٣٢٣} - فتح الباري لابن حجر - (ج ١ / ص ٢١٨)

من آثار هذه العبادة العظيمة، وهي الوضوء الذي كرروه على هذه الأعضاء الشريفة ابتغاء مرضاة الله، وطلباً لثوابه، فكان جزاؤهم هذه المحمدة العظيمة الخاصة.^{٣٢٤}

^{٣٢٤} - تيسير العلام شرح عمدة الحكماء - للبسام - (ج ١ / ص ١٧)

١٨٥ / باب فضل المني إلى المساجد

٢٨- (١٠٦٠) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَاهَدُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (١٨) [التوبة/١٨] } . رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

(ضعيف) [فيه : دراج أبو السمع وهو ضعيف في حديثه عن أبي الهيثم، وهذه منها]

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٨٢٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ دَرَّاجِ أَبِي السَّمْحِ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَاهَدُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (١٨) [التوبة/١٨] } . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ .

(٣٣٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ دَرَّاجِ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَتَعَاهَدُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ (١٨) [التوبة/١٨] } .

(٣٣٧٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ دَرَّاجِ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ « يَتَعَاهَدُ الْمَسْجِدَ » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَأَبُو الْهَيْثَمِ اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعُتَوَارِيِّ وَكَانَ يَتِيمًا فِي حَجَرٍ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^{٣٢٥} .

وهو عندهم من طريق دراج أبي السمع عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري وقد اختلف في هذا السند قال في التقريب : صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف^{٣٢٦}

^{٣٢٥} - سنن ابن ماجه (٨٥١) و تفسير ابن أبي حاتم (١٠١٩٣) وشعب الإيمان للبيهقي (٢٨١٠) وسنن الدارمي (١٢٧٠) ومسنند أحمد (١١٩٦٩ و ١٢٠٤٤) والمستدرک للحاکم (٧٧٠ و ٣٢٨٠) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٦٦) (٥١٨٧) وصحيح ابن حبان (١٧٢١ و ١٧٤٩) وصحيح ابن خزيمة (١٤٢٢)

^{٣٢٦} - تقريب التهذيب (١٨٢٤) وانظر الكاشف (١٤٨٦) وديوان الضعفاء (١٣٤٦)

قلت : وقد احتجَّ به في الفتح من خلال هذا السند، بل بالأحاديث التي قيل إنها أنكرت على دراج!!
ففي فتح الباري: "قوله : (وَيْلٌ) جَزَا الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ وَاخْتِلَفَ فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَقْوَالٍ : أَظْهَرُهَا
مَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا " وَيْلٌ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ " ٣٢٧.

وهو في مسند أحمد (١٢٠٣١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا حَسَنٌ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ حَدَّثَنَا دَرَّاجٌ
عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " وَيْلٌ وَادٍ فِي
جَهَنَّمَ يَهْوِي بِهِ الْكَافِرُ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ قَعْرَهَا " ٣٢٨.

قلت : وقد أخرج له الإمام أحمد جميع أحاديثه عن أبي الهيثم بما فيها التي قيل فيها إنكرت
عليه، وسكت عليها، وهذه أرقامها في مسند أحمد طبعة المكثر (١١٣٤٧ و ١١٣٥٣ و ١١٥٣٢ و
١١٥٣٦ و ١١٦٤٧ و ١١٩٦٨ و ١١٩٧٩ و ١١٩٩٠ و ١١٩٩٢ و ١٢٠٣٠ و ١٢٠٣١ و ١٢٠٣٢ و ١٢٠٣٣ و ١٢٠٣٤ و ١٢٠٣٥ و ١٢٠٣٦ و ١٢٠٤٨ و ١٢٠٨٦ و ١٢١٠٦ و ١٢١٥٨) فعدها
عشرون حديثاً.

وقال ابن معين : أحاديثه عن أبي الهيثم لا بأس بها وكذا قال ابن شاهين^{٣٢٩}
وقد صحح حديثه عن أبي الهيثم الترمذي وابن حبان وابن خزيمة والحاكم وحسنه المنذري والهيثمي
والعراقي .

وبعد أن أفاض ابن عدي في ترجمته وبين أنه انفرد بخمسة أحاديث لا غير وذكرها ثم قال : "وأرجو
إذا أخرجت دراج وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها ويقرب
صورته مما قال فيه يحيى بن معين" ٣٣٠

فالراجع قول يحيى بن معين ومن وافقه فحديثه عن أبي الهيثم لا بأس به .
وهذا الحديث حسن.

الشهادة بالإيمان لمن اعتاد المساجد

. قَالَ الطَّبِيُّ : التَّعَهُدُ وَالتَّعَاهُدُ الْحِفْظُ بِالشَّيْءِ، وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ وَهِيَ رِوَايَةُ لِلتِّرْمِذِيِّ : يَتَعَادُ
بَدَلًا يَتَعَاهَدُ وَهُوَ أَقْوَى سَنَدًا وَأَوْفَقُ مَعْنَى لَشُمُولِهِ جَمِيعَ مَا يُنَاطُ بِهِ الْمَسْجِدُ مِنَ الْعِمَارَةِ وَاعْتِيَادِ

٣٢٧ - فتح الباري لابن حجر - (ج ١ / ص ٢٦٤)

٣٢٨ - والإحسان (٧٤٦٧) والمستدرک للحاکم (٧٦٤) وصححه ووافقه الذهبي

٣٢٩ - راجع التهذيب ٢٠٨/٣ - ٢٠٩ وتهذيب الكمال (١٧٩٧) ووثقه ابن حبان (٤١١١) وسكت تخ ٢٥٦/٢ (٨٨٢) والثقات
لابن شاهين (٤٥٣)

٣٣٠ - الكامل ١١٢/٣ - ١١٥ و ١١٢/٣

الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا أَلَّا تَرَى إِلَى مَا أَشْهَدَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ فَاشْهَدُوا لَهُ، أَيْ اقْطَعُوا لَهُ الْقَوْلَ بِالْإِيمَانِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ قَوْلٌ صَدَرَ عَنْ مُوَاطَّاةِ الْقَلْبِ عَلَى الْقَطْعِ . وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : بَلِ التَّعَهُدُ أَوْلَى لَأَنَّهُ مَعَ شُمُولِهِ لِدَلِّكَ يَشْمَلُ تَعَهُدَهَا بِالْحِفْظِ وَالْعِمَارَةِ وَالْكَنْسِ وَالتَّطْيِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْتِشْهَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْآيَةِ الْآتِيَةِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ ٣٣١

وَأَمَّا الْآيَةُ فَتَعْنِي : " إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ هُمْ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَحَدُّهُ، وَبُكَّتِبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ، وَيُؤْذُونَ زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا غَيْرَ اللَّهِ، فَهُمْ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيَقُولُونَ كَلِمَةَ الْحَقِّ، وَيَعْبُدُونَ اللَّهَ وَحَدُّهُ؛ وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ هُوَ مِمَّنْ يَعْمُرُونَ مَسَاجِدَ اللَّهِ، لِتَوَافُقِ فِعْلِهِ مَعَ إِيْمَانِهِ، وَكَانَ مِنَ الْمُهْتَدِينَ إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ " ٣٣٢ .

٣٣١ - تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ٤١٦)

٣٣٢ - انظر أيسر التفاسير لأسعد حومد - (ج ١ / ص ١٢٥٤) والتفسير الميسر - (ج ٣ / ص ٢٦٠) وتفسير السعدي - (ج ١ / ص ٣٣١)

١٩٠ / باب فضل الصف الأول، والأمر باتمام الصفوف الأول، وتسويتها، والتراص فيها

٢٩- (١٠٩٤) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ ». " رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم وفيه رجل مختلف في توثيقه . (شاذ)
[قال الشيخ الألباني : والمحفوظ - كما قال البيهقي - إنما هو بلفظ : " . . . على الذي يصلون الصفوف " كما ذكرته في تعليقي على " المشكاة "، وبينته في كتابي ضعيف أبي داود و صحيح أبي داود] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٦٧٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ ».^{٣٣٣}

قلت : والصواب أنه حديث حسن وليس شاذًا . والله أعلم .
الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ رَحْمَتَهُ وَرِضْوَانَهُ ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ الدُّعَاءَ وَالِاسْتِغْفَارَ ، وَمِنَ الْأُمَّةِ الدُّعَاءَ وَالتَّعْظِيمَ
لَأَمْرِهِ .^{٣٣٤}

^{٣٣٣} - وسنن ابن ماجه (١٠٥٨) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ١٠٣) (٥٤٠٤) وصحيح ابن حبان - (ج ٥ / ص ٥٣٤) (٢١٦٠) وقال شيخنا الشيخ شعيب حفظه الله في تعليقه على صحيح ابن حبان : إسناده حسن كما قال الحافظ في "الفتح" ٢/ ٢١٣ . والترغيب والترهيب للمنزدي (٧١٢) وحسن إسناده
^{٣٣٤} - الوسيط لسيد طنطاوي - (ج ١ / ص ٣٤٤٧)

٣٠- (١٠٩٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ عَنْ خَلَادٍ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسُدُّوا الْخَلَلَ ». " رواه أبو داود .

(أوله ضعيف) [فيه : مجهولان، لكن الشطر الثاني منه له شواهد] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٦٨١) حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ عَنْ خَلَادٍ عَنْ أُمِّهِ . . به. ٣٣٥
ويحيى بن بشير بن خلاد عن أمه كلاهما مجهول فالحديث ضعيف، ولكن يعمل به في فضائل الأعمال، بل هو أقوى حديث في الباب . فيعمل به في الأحكام أيضاً .

أين يقف الإمام في الصلاة ؟

" يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِفَ بِإِزَاءِ الْوَسْطِ ^{٣٣٦} لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسُدُّوا الْخَلَلَ ^{٣٣٧} . " أي: اجعلوا إمامكم متوسطاً بأن تقفوا في الصفوف خلفه وعن يمينه وعن شماله
وقال في الفتاوى الهندية نقلاً عن التبيين : فَإِنْ وَقَفَ الْإِمَامُ فِي مِمْنَةِ الْوَسْطِ أَوْ فِي مِيسَرَتِهِ فَقَدْ أَسَاءَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ ^{٣٣٨} .

^{٣٣٥} - والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٩ / ص ٩) (٣٠)

^{٣٣٦} - الدر المختار ١ / ٣٨٢ ، والفتاوى الهندية ١ / ٨٩ ، والمجموع ٤ / ١٩٢ ط المطيعي ، والمغني لابن قدامة ٢ / ٢١٩ .

^{٣٣٧} - مرّ تخريجه

^{٣٣٨} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٤٣ / ص ١٤١) والفتاوى الهندية ١ / ٨٩ .

١٩٦ / باب سنة العصر

٣١- (١١٢١) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ " رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(شاذ بهذا اللفظ) [والمحفوظ بلفظ : " أربع ركعات "] .

قلتُ : هو في سنن أبي داود (١٢٧٤) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ . وحسنه الألباني رحمه الله في صحيح سنن أبي داود. ٣٣٩

قلتُ : وهو حديث صحيح لغيره، وليس شاذًا كما ادَّعى، وقد ورد نحوه أحاديث عديدة، منها :

ما ورد في المعجم الكبير للطبراني - (ج ١٧ / ص ٢٧٥) (١٩٥٦٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى زَحْمَوِيَّةً، ثنا صَالِحُ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ السَّدُوسِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ. ٣٤٠ (وفيه ضعف)

وفي مصنف عبد الرزاق (٤٨٣١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : " كَانُوا يُعَدُّونَ مِنَ السَّنَةِ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا " قَالَ : وَكَانُوا يَرَكْعُونَ قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ وَلَا يُعَدُّونَهَا مِنَ السَّنَةِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْفَجْرِ رَكَعَتَيْنِ " (وهو صحيح)

وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ / ص ٤٧٣) (٤٦٦٢) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ح قَالَ وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ عَنْ عَبْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أُخْتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : « مَنْ صَلَّى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ : أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ » . (وهو حديث حسن)

وفي مسند أبي يعلى الموصلي (٦٨٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا بُهْلُولُ بْنُ مُورِقٍ الشَّامِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، قَالَ : أَخْبَرَنِي ثَابِتٌ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

٣٣٩ - والأحاديث المختارة للضياء - (ج ١ / ص ٣١٧) (٥٢٩) وصححه النووي في خلاصة الأحكام في مهمات

السنن وقواعد الإسلام للإمام النووي - (ج ١ / ص ٥٣٩) (١٨٢١)

٣٤٠ - ومثله في مسند أحمد (٢٧٥٩٦) مطولا

كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَصَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعِيًا إِلَى قَوْمٍ، فَلَمَّا بَلَغَهُمْ أَرَادَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَنْ يُعِينُوهُ وَتَهَيَّئُوا لِدَلِكِ، فَلَمَّا بَلَغَ السَّاعِي فَرَأَى الْقَوْمَ، ظَنَّ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَهُ فَرَجَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ : إِنَّهُمْ مَنَعُونِي صَدَقَتَهُمْ، وَاحْتَبَسَ السَّاعِي عَلَى الْقَوْمِ، فَجَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَضَى صَلَاةَ الظُّهْرِ، فَجَعَلُوا يَعْتَذِرُونَ إِلَيْهِ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، وَنَسِيَ الرُّكَعَتَيْنِ الَّتِي كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَا أُخَيَّةُ، مَا الرُّكَعَتَانِ الَّتِي صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجْرَتِكَ بَعْدَ الْعَصْرِ ؟ فَأَخْبَرَتْهَا، وَقَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا". (وفيه و ضعف)

فهذه الأحاديث تشهد لحديث علي رضي الله عنه، وتبين أنه ليس شاذًا كما زعم الشيخ ناصر رحمه الله !!!

٢٠٦ / باب فضل يوم الجمعة ووجوبها والافتثال لها، والطيب، والتكبير إليها

٣٢- (١١٥٧) عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ قَالَ قُلْتُ نَعَمْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: « هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ » رواه مسلم.

(ضعيف مرفوعاً، صحيح موقوفاً) [صحح الأئمة وقفه على أبي موسى الأشعري، ومنهم الإمام الدارقطني] .

قلت : هو في صحيح مسلم (٢٠١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ بِهِ.^{٣٤١}

وقد أعلّ هذا الحديث بعلل واهية منها : أن مخزمة بن بكير لم يسمع من أبيه والثانية الوقف والإرسال .

أقول : أمّا الأولى : فقد اختلف في سماعه من أبيه فبعضهم أثبتها وبعضهم نفاه^{٣٤٢} . والراجح عندي أنه سمع من أبيه لأنه يروي عن عامر بن عبد الله بن الزبير وهو متوفى سنة ١٢١ هـ وأبوه متوفى بعد سنة ١٢٠ هـ . فكيف يسمع من عامر ولا يسمع من أبيه !؟

وأمّا الثانية فقد قال النووي رحمه الله: "هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا اسْتَدْرَكَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَلَى مُسْلِمٍ وَقَالَ : لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرَ مَخْرَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ قَوْلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ بَلَغَ بِهِ أَبَاهُ مُوسَى وَلَمْ يَرْفَعْهُ قَالَ : وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ، كَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، وَتَابَعَهُ وَاصِلُ الْأَحْذَبِ وَمُحَالِدُ رَوِيَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ قَوْلِهِ، وَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفٌ، وَلَا يَثْبُتُ قَوْلُهُ عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ خَالِدٍ قُلْتُ لِمَخْرَمَةَ : سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا^{٣٤٣} .

هَذَا كَلَامُ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَهَذَا الَّذِي اسْتَدْرَكَهُ بَنَاهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَهُ وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَقْفٌ وَرَفْعٌ أَوْ إِسْرَافٌ وَاتِّصَالٌ حَكَمُوا بِالْوَقْفِ وَالْإِسْرَافِ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ ضَعِيفَةٌ مَمْنُوعَةٌ، وَالصَّحِيحُ طَرِيقَةُ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمُحَقِّقِي الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُ يُحْكَمُ

^{٣٤١} - وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٢٥٠) (٦٢١٢) وفي مسند أبي عوانة (٢٠٥٨)

وفي مختصر صحيح المسلم (٤٠٥) وسنن أبي داود (١٠٥١) وصحيح ابن خزيمة (١٦٤٣) فلم يعلوه بشيء

^{٣٤٢} - التهذيب ١٠ / ١٢٠ - ١٢١

^{٣٤٣} - انظر علل الدارقطني (١٢٩٧)

بِالرَّفْعِ وَالِاتِّصَالِ لَأَنَّهَا ؛ زِيَادَةُ ثِقَةٍ . وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاضِحًا فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ، وَسَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا فِي مَوَاضِعٍ أُخَرٍ بَعْدَهَا، وَقَدْ رَوَيْنَا فِي سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : ذَاكَرْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ حَدِيثَ مَخْرَمَةَ هَذَا فَقَالَ مُسْلِمٌ : هُوَ أَجْوَدُ حَدِيثٍ وَأَصَحُّهُ فِي بَيَانِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ .^{٣٤٤}

وقد وهم الألباني عندما أدرج هذا الحديث في ضعيف الجامع (٦١٠٣) !!

=====

وقت ساعة الإجابة يوم الجمعة^{٣٤٥}

قال القرطبي^{٣٤٦} : " وقوله : " إن في الجمعة ساعة " : اختلف في تعيينها، فذهبت طائفة من السلف : إلى أنها من بعد العصر إلى الغروب، وقالوا : إن معنى قوله — ﷺ — : " وهو قائم يصلي "، أنه بمعنى : ملازم ومواظب على الدعاء . وذهب آخرون : إلى أنها ما بين خروج الإمام إلى أن تُقضى الصلاة ؛ كما في حديث أبي موسى . وذهب آخرون : إلى أنها وقت الصلاة نفسها . وقيل : من وقت الزوال إلى نحو الذراع، وقيل : من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وقيل : [هي] مخفية في اليوم كله ؛ كليلة القدر . قلت : وحديث أبي موسى نصٌ في موضع الخلاف، فلا يلتفت إلى غيره، والله أعلم "

وقال العلامة ابن رجب رحمه الله بعد ذكره لعامة الآراء: " وهذا القول - أعني : أنها بعد زوال الشمس إلى انقضاء الصلاة، أو أنها ما بين أن تقام الصلاة إلى أن يفرغ منها - أشبه بظاهر قول النبي - ﷺ - : « فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَسَأَلَ اللَّهَ خَيْرًا، إِلَّا أَعْطَاهُ »^{٣٤٧}، فإنه أن أريد به صلاة الجمعة كانت من حين إقامتها إلى الفراغ منها، وإن أريد به صلاة التطوع كانت من زوال الشمس إلى خروج الإمام ؛ فإن هذا وقت صلاة تطوع، وإن أريد بها أعم من ذلك - وهو الأظهر - دخل فيه صلاة التطوع بعد زوال الشمس، وصلاة الجمعة إلى انقضائها^{٣٤٨} .

ورجح ابن القيم رحمه الله أنها بعد العصر^{٣٤٩}

وقول ابن رجب رحمه الله هو الراجح، وهو الموافق لرواية مسلم رحمه الله .

^{٣٤٤} - شرح النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ٢٢١) وانظر الإتحاف ٢٨٣/٣

^{٣٤٥} - وانظر الأقوال في تحديدها سلاح المؤمن في الدعاء والذكر - (ج ١ / ص ١٥٠) وفتح الباري لابن حجر - (ج ٣ / ص ٣٤٨)

^{٣٤٦} - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم - (ج ٧ / ص ١٢٧) وهذا الذي رجحه النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ٢٢١)

^{٣٤٧} - صحيح البخاري (٥٢٩٤) وسنن النسائي (١٤٤٣)

^{٣٤٨} - فتح الباري لابن رجب - (ج ٦ / ص ٢٣٩)

^{٣٤٩} - زاد المعاد - (ج ١ / ص ٣٧٣)

٢٠٧ / باب استحباب سجود الشكر عند حصول نعمة ظاهرة أو اندفاع بلية ظاهرة

٣٣- (١١٥٩) عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ عَزُورَا نَزَلَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ ثَلَاثًا قَالَ « إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لَأُمَّتِي فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمْتِي فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِرَبِّي ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمَّتِي فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمْتِي فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمَّتِي فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي ». " رواه أبو داود (ضعيف) .

[فيه : موسى بن يعقوب الزمعي، وهو سيء الحفظ، وشيخه يحيى بن الحسن بن عثمان، وهو مجهول] .
وسجود الشكر ثابت في غير ما حديث عن النبي ﷺ وأصحابه .

قلت : هو في سنن أبي داود (٢٧٧٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَهُوَ يَحْيَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ نُرِيدُ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ عَزُورَا نَزَلَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَدَعَا اللَّهَ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَّ سَاجِدًا - ذَكَرَهُ أَحْمَدُ ثَلَاثًا - قَالَ : " إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي وَشَفَعْتُ لَأُمَّتِي، فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمْتِي فَخَرَرْتُ سَاجِدًا شُكْرًا لِرَبِّي، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمَّتِي فَأَعْطَانِي ثَلَاثَ أُمْتِي فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي شُكْرًا، ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي، فَسَأَلْتُ رَبِّي لَأُمَّتِي فَأَعْطَانِي الثَّلَاثَ الْآخِرَ فَخَرَرْتُ سَاجِدًا لِرَبِّي " قَالَ أَبُو دَاوُدَ : " أَشْعَثُ بْنُ إِسْحَاقَ أَسْقَطَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ حِينَ حَدَّثَنَا بِهِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْهُ مُوسَى بْنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ " ٣٥٠ .

قلت : ليس مجرد سكوت أبي داود رحمه الله على حديث دليلاً على صحته أو حسنه كما بينا سابقاً في شرح شرط أبي داود .

٣٥٠ - وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ / ص ٣٧٠) (٤١٠٥) والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٢ / ص ٣٣) (٩٧٢) وضعفه وسكت عليه في زاد المعاد - (ج ١ / ص ٣٤٨) وتعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (٢١٠) وذكره البخاري في الأحاديث المرفوعة من التاريخ الكبير للبخاري - (ج ١ / ص ٣١٨) وسكت عليه وفي المسند الجامع (٤١١٤) ، وقال النووي في خلاصة الأحكام عقبه - (ج ٢ / ص ٦٢٦) (٢١٥٧) : رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ ، وَلَمْ يُضْعِفْهُ

فِيحْيَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ فِيهِ جِهَالَةٌ^{٣٥١}، وَلَكِنْ سَكَتَ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ وَأَبِي حَاتِمٍ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: وَثَّقَ^{٣٥٢}

ويشهد له من حيث المعنى ما ورد في الصحيحين عن مَعْبُودِ بْنِ هِلَالٍ الْعَنْزِيِّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَذَهَبْنَا مَعَنَا بَنَاتٌ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ فَوَافَقْنَاهُ يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا، فَأَذَنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ فَقُلْنَا لِنَاثِبٍ لَا تَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ فَقَالَ يَا أَبَا حَمْرَةَ هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ جَاءُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ . فَقَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - ﷺ - قَالَ: « إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا جِئَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ . فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ . فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ . فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ . فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ لَسْتُ لَهَا وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ - ﷺ - فَيَأْتُونِي فَأَقُولُ أَنَا لَهَا . فَاسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذِنُ لِي وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ . فَأَقُولُ يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيَقَالُ انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ . فَيَقُولُ انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ . فَيَقُولُ يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيَقُولُ انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ » . فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ فَحَدَّثْنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذَنَ لَنَا فَقُلْنَا لَهُ يَا أَبَا سَعِيدٍ جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَلَمْ نَرِ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ هِيَ، فَحَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ فَانْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ هِيَ، فَقُلْنَا لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا . فَقَالَ لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً فَلَا أَدْرِي أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا . قُلْنَا يَا أَبَا سَعِيدٍ فَحَدَّثْنَا، فَضَحِكُ وَقَالَ خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ قَالَ « ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ وَقُلْ

^{٣٥١} - انظر تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥٨٩] (٧٥٣١) ولسان الميزان [ج ٧ - ص ٤٣٠] (٥١٩٧)

^{٣٥٢} - انظر تهذيب الكمال [ج ٣١ - ص ٢٧٠] (٦٨١١) وسكت عليه في الجرح والتعديل [ج ٩ - ص ١٣٦] (٥٧٨) والبخاري

في التاريخ الكبير [ج ٨ - ص ٢٦٩] (٢٩٦٢) وذكره ابن حبان في الثقات [ج ٩ - ص ٢٤٩] (١٦٢٦٠) وفي الكاشف [ج ٢ -

ص ٣٦٤] (٦١٥٤) وثق حب د

يُسْمَعُ، وَسَلَّ تُعْطَى، وَاشْفَعُ تُشْفَعُ . فَأَقُولُ يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَيَقُولُ وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبَرِيَّائِي وَعَظَمَتِي لأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^{٣٥٣} .

فقد يحسن لغيره لهذا الشاهد.

=====

قَالَ الثَّوْرِبَشْتِيُّ : أَيُّ فَأَعْطَانِيهِمْ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْخُلُودُ وَتَنَالَهُمْ شَفَاعَتِي فَلَا يَكُونُونَ كَالْأَمَمِ السَّالِفَةِ ، فَإِنَّ مَنْ عَذَّبَ مِنْهُمْ وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْخُلُودُ ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لُعِنُوا لِعَصْيَانِهِمْ أَنْبِيَائِهِمْ فَلَمْ تَنْلُهُمُ الشَّفَاعَةُ ، وَالْعَصَاةُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ عُوِقِبَ مِنْهُمْ نُقْيَ وَهَدَّبَ ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ وَإِنْ عَذَّبَ بِهَا وَتَنَالَهُ الشَّفَاعَةُ وَإِنْ اجْتَرَحَ الْكِبَائِرَ ، وَيَتَجَاوَزُ عَنْهُمْ مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهُمْ مَا لَمْ يَعْمَلُوا أَوْ يَتَكَلَّمُوا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخَصَائِصِ الَّتِي خَصَّ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأُمَّةَ كَرَامَةً لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَهَى . كَذَا فِي الْمَرْفَاقَةِ . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ إِلَّا فِيمَا وَرَدَ الْآثَرُ بِخِلَافِهِ^{٣٥٤} .

=====

حكم سجود الشكر^{٣٥٥}

اختلف الفقهاء في مشروعية السجود للشكر ، فذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأبو يوسف ومحمد وعليه الفتوى ، وهو قول ابن حبيب من المالكية وعزاه ابن القصار إلى مالك وصححه البناني إلى أنه مشروع . لما ورد من حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمر سرور - أو : بشر به - خر ساجدا شاكرًا لله^{٣٥٦} . وغيره أدلة كثيرة ومشهور مذهب المالكية أن سجود الشكر مكروه ، وهو نص مالك ، والظاهر أنها عنده كراهة تحريم ، ومذهب أبي حنيفة الكراهة ، إلا أنهم صرحوا بما يدل على أنها كراهة تنزيه ، فعبارة الفتاوى الهندية : سجدة الشكر لا عبرة بها ، وهي مكروهة عند أبي حنيفة لا يثاب عليها ، وتركها أولى^{٣٥٧} .

^{٣٥٣} - صحيح البخارى (٧٥١٠) ومسلم (٥٠٠)

^{٣٥٤} - عون المعبود - (ج ٦ / ص ٢٢٦)

^{٣٥٥} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٤ / ص ٢٤٦)

^{٣٥٦} - سنن أبي داود (٢٧٧٦) صحيح ، وانظر روضة الطالبين ١ / ٣٢٤ ، دمشق ، المكتب الإسلامي ، والمغني لابن قدامة ١ /

٦٢٧ ط ٣ القاهرة ، دار المنار ، ١٣٦٧ هـ ، والدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٣٠٨ ط عيسى الحلي ، والزرقاني على خليل والبناني بمأمله ١ / ٢٧٤ ، والفتاوى الهندية ١ / ١٣٥ ط بولاق ، وكشاف القناع ١ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ الرياض مكتبة النصر الحديثة .

^{٣٥٧} - البناني على الزرقاني ١ / ٢٧٤ و روضة الطالبين للنووي ١ / ٣٢٤ ، والمغني ١ / ٦٢٨ ، كشاف القناع ١ / ٤٤٩ ، والمطالب ١ / ٥٨٩ ، الفتاوى الهندية ١ / ١٣٥ .

يُشْرَعُ سُجُودُ الشُّكْرِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ لَطُرُوءٍ نِعْمَةٍ ظَاهِرَةٍ ، كَأَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ وَلَدًا بَعْدَ الْيَأْسِ ، أَوْ لَانْدِفَاعِ نِقْمَةٍ كَأَنْ شَفِيَ لَهُ مَرِيضٌ ، أَوْ وَجَدَ ضَالَّةً ، أَوْ نَجَا هُوَ أَوْ مَالُهُ مِنْ غَرَقٍ أَوْ حَرِيقٍ . أَوْ لِرُؤْيَةِ مُبْتَلَى أَوْ عَاصٍ أَيْ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى سَلَامَتِهِ هُوَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ الْبَلَاءِ وَتِلْكَ الْمَعْصِيَةِ .
وَصَرَّحَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِأَنَّهُ يُسَنُّ السُّجُودُ سَوَاءً كَانَتِ النِّعْمَةُ الْحَاصِلَةُ أَوْ النِّقْمَةُ الْمُنْدَفَعَةُ خَاصَّةً بِهِ أَوْ بِنَحْوِ وَلَدِهِ ، أَوْ عَامَّةً لِلْمُسْلِمِينَ ، كَالْتَّصُرِ عَلَى الْأَعْدَاءِ ، أَوْ زَوَالِ طَاعُونٍ وَنَحْوِهِ .
وَفِي قَوْلٍ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ : يَسْجُدُ لِنِعْمَةٍ عَامَّةٍ وَلَا يَسْجُدُ لِنِعْمَةٍ خَاصَّةٍ ، قَدَّمَهُ ابْنُ حَمْدَانَ فِي الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى .^{٣٥٨}

ثُمَّ إِنَّهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ : لَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لِاسْتِمْرَارِ النِّعَمِ لِأَنَّهَا لَا تَنْقَطِعُ^{٣٥٩}
وَلَأَنَّ الْعُقُلَاءَ يَهْتَنُونَ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْأَمْرِ الْعَارِضِ وَلَا يَفْعَلُونَهُ كُلَّ سَاعَةٍ .^{٣٦٠}
وَصَرَّحَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِأَنَّ سُجُودَ الشُّكْرِ يُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِلصَّلَاةِ ، أَيْ مِنَ الطَّهَارَةِ ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَاجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ^{٣٦١} .
وَيُصَرِّحُ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ بِأَنَّ سُجُودَ الشُّكْرِ تُعْتَبَرُ فِي صِفَاتِهِ صِفَاتُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ لِلشُّكْرِ لِلَّهِ تَعَالَى يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَكْبِرُ وَيَسْجُدُ سَجْدَةً يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهَا وَيَسْبِّحُهُ ، ثُمَّ يَكْبِرُ تَكْبِيرَةً أُخْرَى وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ^{٣٦٢} .

^{٣٥٨} - السراج الوهاج شرح المنهاج ص ٦٣ ، والفروع لابن مفلح ١ / ٥٠٤ ط ٣ ، والفتاوى الهندية ١ / ١٣٦ .

^{٣٥٩} - المجموع شرح المذهب ٤ / ٦٨ ، وكشاف القناع ١ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

^{٣٦٠} - مطالب أولي النهى ١ / ٩٥٠ .

^{٣٦١} - الزرقاني ١ / ٢٧٤ ، وروضة الطالبين ١ / ٣٢٤ ، والشرقاوي على التحرير ١ / ٨٥ القاهرة ، مصطفى الحلبي ، ومطالب أولي

النهي ١٥٣ و ٥٨٥ ، والاختيارات للبعلي ٦٠ ، والفروع ١ / ٥٥٥ .

^{٣٦٢} - المجموع للنووي ٤ / ٦٨ ، وكشاف القناع ١ / ٤٥٠ .

٢٠٨ / باب فضل قيام الليل

٣٤- (١١٧٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ». رواه مسلم .
(شاذ بهذا اللفظ) [قال الشيخ الألباني : وهو عند غير مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً من فعله ﷺ وهو الصواب وأما من قوله فشاذاً كما حققته في " ضعيف أبي داود "] .

قلت : هو في صحيح مسلم (١٨٤٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ». ٣٦٣
وهو حديث صحيح مرفوعاً بلا ريب .

وزعم الشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله - أنه ضعيف وأورده في ضعيف الجامع (٦١٩) وضعيف أبي داود (٢٤٠) وحجته ورود الحديث من طريق آخر من فعل النبي ﷺ وموقوفاً .
قلت : لكن الذين رووه مرفوعاً هم الأكثر كما ذكرهم قبل قليل في التخريج، ووروده موقوفاً لا يعلُّ رواية الرفع؛ لأن الذين رووه مرفوعاً ثقات أثبات أكثر من الذين رووه موقوفاً، والكل ممكن، ولا تعارض بين الجميع، لذلك لم يتكلم عليه الشوكاني رحمه الله بشيء في النيل، لذا ينبغي أن يُعلم أن أحاديث الصحيحين قد بلغت القنطرة، فلا يحقُّ لأحدٍ منا أن يتسورَ حماها أبداً.

تعارض الرفع والوقف

قال العلامة الزركشي ٣٦٤:

٣٦٣ - سنن أبي داود (١٣٢٥) وصححه الشيخ ناصر، ومسند أحمد (٧٩٦٤) وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين و (٩٤٢٠) وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين، وفي مصنف عبد الرزاق (٢٥٦١) وفي الشماثل الحمدي للترمذي (٢٦٣) وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٦) (٤٨٥٦) وفي صحيح ابن حبان (٢٦٥٨) وفي صحيح ابن خزيمة (١٠٨٨) وفي الأوسط لابن المنذر (٢٥١٧) وفي الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي (٤٠٥) كلهم من طريق محمد بن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً، مصنف ابن أبي شيبة (ج ٢ / ص ٢٧٢) (٦٦٨٣) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَفْتَحْ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. (٦٦٨٥) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْتَحُ صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ. وفي المسند الجامع - (ج ٤٠ / ص ٣١١) (١٣١٧٣) (عبد الرزاق، وأيوب، وسليمان بن حبان، أبو خالد، ومحمد بن سلمة، وزائدة، وأبو أسامة، وعبد الأعلى) عن هشام بن حسان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ : (إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَفْتَحْ صَلَاتَهُ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ). " . وصحح الألباني المرفوع في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - (ج ٢ / ص ٢٠٢) (٤٥٣) ثم رجع الوقف في الصحيحة (٣١٩٩) !!!، وذكره العلامة ابن القيم في زاد المعاد - (ج ١ / ص ٣١١) وسكت عليه

"أَمَّا تَعَارُضُ الرَّفْعِ وَالْوَقْفِ، فَالْحُكْمُ عَلَى الْأَصَحِّ - كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ - لِمَا رَوَاهُ الثَّقَةُ مِنَ الرَّفْعِ ؛ لَأَنَّهُ مُثَبَّتٌ، وَغَيْرُهُ سَاكِتٌ، هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَاوِيَيْنِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَاوٍ وَاحِدٍ كَمَا لَوْ رَفَعَ حَدِيثًا فِي وَقْتٍ، ثُمَّ وَقَفَهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَالْحُكْمُ لِرَفْعِهِ، وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ مِنَ " الْحَاوِي " : مِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا رُوِيَ مَوْقُوفًا، وَمُسْنَدًا حُمِلَ الْمَوْقُوفُ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الرَّاوي، وَالْمُسْنَدُ عَلَى أَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ٣٦٥ ."

وقال الحافظ العراقي رحمه الله ٣٦٦:

"إذا اختلفت الثقات في حديث، فرواه بعضهم متصلًا، وبعضهم مرسلاً . فاختلف أهل الحديث فيه هل الحكم لمن وصل، أو لمن أرسل، أو للأكثر، أو للأحفظ ؟ على أربعة أقوال :

أحدها : أن الحكم لمن وصل، وهو الأظهر الصحيح . كما صححه الخطيب . وقال ابن الصلاح : إنه الصحيح في الفقه وأصوله . وسئل البخاري عن حديث : " لا نكاح إلا بولي " وهو حديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي فرواه شعبة والثوري عنه، عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه إسرائيل بن يونس في آخرين، عن جده أبي إسحاق، عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ؟ متصلًا، فحكم البخاري لمن وصله، وقال : الزيادة من الثقة مقبولة . هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان، وهما جبالان في الحفظ والإتقان .

والقول الثاني : أن الحكم لمن أرسل . وحكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث .

والقول الثالث : أن الحكم للأكثر، فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله، فالحكم للإرسال، وإن كان من وصله أكثر، فالحكم للوصل .

والقول الرابع : أن الحكم للأحفظ، فإن كان من أرسل أحفظ، فالحكم له، وإن كان من وصل أحفظ فالحكم له، وهذا معنى قوله : وقيل : الأكثر، وقيل : الأحفظ . وكلاهما خبر مبتدأ محذوف تقديره : وقيل : المعتبر الأكثر، وقيل : الأحفظ .

وينبغي على هذا القول الرابع - وهو أن الحكم للأحفظ - ما إذا أرسل الأحفظ، فهل يقدح ذلك في عدالة من وصله، وأهليته، أو لا ؟ فيه قولان : أصحهما، وبه صدّر ابن الصلاح كلامه أنه : لا يقدح . قال : ومنهم من قال : يقدح في مسنده، وفي عدالته، وفي أهليته، وما أسنده من الحديث غير هذا الذي أرسله من هو أحفظ ؛ لأن هذا بناء على أن الحكم للأحفظ، وقد أرسل، فلا شك في قدحه في هذا المسند على هذا القول . وإذا رفع بعض الثقات حديثاً، ووقفه بعض الثقات، فالحكم على الأصح، كما

٣٦٤ - البحر المحيط - (ج ٥ / ص ٤٠٧)

٣٦٥ - الحاوي في فقه الشافعي - الماوردي - (ج ٢ / ص ٣٥٩)

٣٦٦ - شرح التبصرة والتذكرة - (ج ١ / ص ٧٦)

قال ابن الصلاح، لما زاده الثقة من الرفع ؛ لأنه مثبت، وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه ؛ لأنه علم ما خفي عليه .

وإذا وقع الاختلاف من راوٍ واحد ثقة في المسألتين معاً فوصله في وقت وأرسله في وقت، أو رفعه في وقت، ووقفه في وقت، فالحكم على الأصح لوصله ورفع، لا لإرساله ووقفه . هكذا صححه ابن الصلاح . وأما الأصوليون فصحبوا أن الاعتبار بما وقع منه أكثر . فإن وقع وصله، أو رفعه أكثر من إرساله، أو وقفه ؛ فالحكم للوصل، والرفع . وإن كان الإرسال، أو الوقف أكثر، فالحكم له ."

٢١٨ / باب فضل تعجيل الفطر، وما يفطر عليه، وما يقوله بعد الإفطار

٣٥- (١٢٣٥) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا ». رواه الترمذي وقال : حديث حسن (ضعيف) . [فيه : قرعة بن عبد الرحمن وهو : ضعيف لسوء حفظه] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٧٠٤ و ٧٠٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ... قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.^{٣٦٧}

وفي تحفة المحتاج لابن الملقن^{٣٦٨} : وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ . وقال في حديث فيه قرعة : " وأعله ابن القطان بقرعة، وقال : لَا يَصِحُّ مَوْقُوفًا وَلَا مَرْفُوعًا، وَقُرَّةٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبٍ بْنِ نَاشِرَةِ الْمَعَاظِرِيِّ الْمَصْرِيِّ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : مَا أَحَدٌ أَعْلَمُ بِالزُّهْرِيِّ مِنْ قُرَّةٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ : (ضَعِيفٌ) وَأُخْرَى : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي : لَمْ (أَرَلَهُ حَدِيثًا) مُنْكَرًا، وَأَرَجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ . وذكره مسلم في «صحيحه» مَقْرُونًا بِعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «ثِقَاتِهِ» . وَأَخْرَجَ لَهُ فِي «صحيحه» حَدِيثٌ : « أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا » ثُمَّ قَالَ : هُوَ مِنْ ثِقَاتِ مِصْرٍ . وفي علل الدارقطني - (ج ٩ / ص ٢٥٦) (١٧٤٤) وسئل عن حديث أبي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ أَحَبَّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعْجَلُهُمْ فِطْرًا » . فقال يرويه الأوزاعي واختلف عنه فرواه محمد بن كثير المصيصي عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وخالفه أبو عاصم فرواه عن الأوزاعي عن قرعة عن الزهري، وتابعه على ذلك أبو المغيرة عن الأوزاعي وقول أبي عاصم أشبه بالصواب^{٣٦٩}

^{٣٦٧} - انظر طريقه في المسند الجامع (١٣٤٦٩) وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٤ / ص ٢٣٧) (٨٣٧٨) ومسند البزار (٧٨٩٩) وفي مسند أبي يعلى الموصلي (٥٨٣٩) وفي الضعفاء الكبير للعقيلي (١٦٩٧) وقال : ولا يتابع عليه ، وهذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد أصح من هذا، وسكت عليه في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (ج ٣ / ص ٤٠) (٨٩٩)

^{٣٦٨} - تحفة المحتاج لابن الملقن - (ج ٢ / ص ٩٠) (٩٨٢) ومثله في البدر المنير - (ج ٣ / ص ٥١٧)

^{٣٦٩} - وذكره في زاد المعاد - (ج ٢ / ص ٣١) وسكت عليه .

قلت: أمّا قرّة بن عبد الرحمن فمختلف فيه ^{٣٧٠}، وقال ابن عدي في آخر ترجمته: "ولقرّة أحاديث
صالحة يرويها عنه رشدين وسويد بن عبد العزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم وجملة حديثه عند
هؤلاء ولم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً فأذكره وأرجو أنه لا بأس به " ^{٣٧١}
والراجح أنه لا بأس به كما قال ابن عدي رحمه الله .
وأما ما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله أنه منكر الحديث جداً يردّه أن الإمام أحمد رحمه الله قد أخرج
له هذا الحديث وغيره عن الزهري انظر المسند الأحاديث التالية (٧٤٤٢ و ٨٥٨٢ و ٨٩٤٦ و ١١١٧٤
و ١٢٠٧٩ و ١٣٩٣٥)
فالحديث حسنٌ كما قال الترمذي رحمه الله .

^{٣٧٠} - انظر تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٥٥] (٥٥٤١) و لسان الميزان [ج ٧ - ص ٣٤٢] (٤٤٤٧) والكاشف [ج ٢ - ص
١٣٦] (٤٥٧٢) والتاريخ الكبير [ج ٧ - ص ١٨٣] (٨١٧) و الثقات لابن حبان [ج ٧ - ص ٣٤٢] (١٠٣٦٥) والثقات للعجلي
(١٥١٨) والجرح والتعديل [ج ٧ - ص ١٣١] (٧٥١)
^{٣٧١} - الكامل في الضعفاء (جزء ٦ - ص ٥)

٢٢١ / باب فضل صوم المحرم وشعبان والأشهر الحرم

٣٦- (١٢٤٨) عَنْ مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيَّةِ عَنْ أَبِيهَا أَوْ عَمَّهَا أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - ثُمَّ انْطَلَقَ فَأَتَاهُ بَعْدَ سَنَةٍ وَقَدْ تَغَيَّرَتْ حَالَتُهُ وَهَيْئَتُهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَعْرِفُنِي قَالَ « وَمَنْ أَنْتَ » . قَالَ أَنَا الْبَاهِلِيُّ الَّذِي جُنْتُكَ عَامَ الْأَوَّلِ . قَالَ « فَمَا غَيَّرَكَ وَقَدْ كُنْتَ حَسَنَ الْهَيْئَةِ » . قَالَ مَا أَكَلْتُ طَعَامًا إِلَّا بِلَيْلٍ مُنْذُ فَارَقْتُكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « لِمَ عَذَّبْتَ نَفْسَكَ » . ثُمَّ قَالَ « صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ » . قَالَ زِدْنِي فَإِنَّ بِي قُوَّةً . قَالَ « صُمْ يَوْمَيْنِ » . قَالَ زِدْنِي . قَالَ « صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قَالَ زِدْنِي . قَالَ « صُمْ مِنَ الْحَرُمِ وَاتْرُكْ صُمْ مِنَ الْحَرُمِ وَاتْرُكْ صُمْ مِنَ الْحَرُمِ وَاتْرُكْ » . وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَةَ فَضَمَّهَا ثُمَّ أَرْسَلَهَا . رواه أبو داود . وشهر الصبر رمضان . (ضعيف) . [فيه بحية الباهلية، وهي مجهولة] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٢٤٣٠) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي السَّلِيلِ عَنْ مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيَّةِ عَنْ أَبِيهَا أَوْ عَمَّهَا بِهِ...^{٣٧٢} وَمُجِيبَةُ الْبَاهِلِيَّةِ مُخْتَلَفٌ فِيهَا هَلْ هِيَ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلٌ، صَحَابِيَّةٌ أَمْ تَابِعِيَّةٌ^{٣٧٣} وفيه أو فيها جهالة، ولكن لم تتفرد به، فقد ورد من طريق آخر:

ففي تهذيب الآثار للطبري (٨٣٣) حَدَّثَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ يَزِيدٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ، عَنْ كَهْمَسِ الْهَلَالِيِّ، قَالَ : أَسْلَمْتُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِإِسْلَامِي، ثُمَّ غَبْتُ عَنْهُ حَوْلًا، ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَيْهِ وَقَدْ ضَمَرَ بَطْنِي وَنَحَلَ جِسْمِي، فَخَفَضَ فِي الطَّرْفِ ثُمَّ رَفَعَهُ . قَالَ : قُلْتُ : وَمَا تَعْرِفُنِي ؟ قَالَ : " وَمَنْ أَنْتَ ؟ " قُلْتُ : أَنَا كَهْمَسُ الْهَلَالِيِّ الَّذِي أَتَيْتُكَ عَامَ أَوَّلِ . قَالَ : " مَا بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى " ؟ قُلْتُ : مَا أَفْطَرْتُ بَعْدَكَ نَهَارًا، وَلَا نِمْتُ لَيْلًا . قَالَ : " وَمَنْ أَمَرَكَ أَنْ تُعَذِّبَ نَفْسَكَ ؟ صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ، وَمِنْ كُلِّ شَهْرٍ يَوْمًا " . قُلْتُ : زِدْنِي . قَالَ : " صُمْ شَهْرَ

^{٣٧٢} - وأحمد ٢٨/٥ (٢٠٨٥٩) والبيهقي ٢٩١/٤ (٨٦٨٧) وسعد ٧ وابن ماجه (١٨١٣) والشعب (٣٧٣٨) و (٣٧٣٩) وتخ ٢٣٩/٧ والاصابة ٣٠٨/٣ والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (١١٣٣) والسنن الكبرى للإمام النسائي الرسالة - (ج ٢ / ص ٣١٥) (٢٧٥٦) والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٦ / ص ٢١٦) (١٨٣٣٦) ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٦٤٧٠) والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٤ / ص ١٤٢) (٢١١) وفضائل الأوقات للبيهقي (٦)
^{٣٧٣} - انظر تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥٢١] (٦٤٩١) والكشاف [ج ٢ - ص ٢٤٣] (٥٢٩٩) وتهذيب الكمال [ج ٢٧ - ص ٢٥٢] (٥٧٩٢) وتهذيب التهذيب [ج ١٠ - ص ٤٥] (٧٩)

الصَّبْرُ، وَمِنْ كُلِّ شَهْرٍ يَوْمَيْنِ " . قَالَ : قُلْتُ : زِدْنِي فَإِنِّي أَجِدُ قُوَّةً . قَالَ : " صُمَّ شَهْرَ الصَّبْرِ، وَمِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ^{٣٧٤}

فالحديث حسن لغيره . والله أعلم

صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ^{٣٧٥}

ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ - الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ - إِلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ .
وَصَرَّحَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّ أَفْضَلَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ : الْمُحَرَّمُ ، ثُمَّ رَجَبٌ ، ثُمَّ بَاقِيهَا : ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ . وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْفَعُهُ قَالَ: سُئِلَ أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ وَأَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ وَأَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ صِيَامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ » . ^{٣٧٦}
وَمَذَهَبُ الْحَنْفِيَّةِ : أَنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحَبِّ أَنْ يَصُومَ الْخَمِيسَ وَالْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ .

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ يُسْنُ صَوْمُ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ فَقَطْ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ .
وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ اسْتِحْبَابَ صَوْمِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ لَمْ يَذْكُرُوا اسْتِحْبَابَهُ ، بَلْ نَصُّوا عَلَى كَرَاهَةِ إِفْرَادِ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ ، لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ ^{٣٧٧} . وَلَآنَ فِيهِ إِحْيَاءٌ لَشِعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ بِتَعْظِيمِهِ . وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِفِطْرِهِ فِيهِ وَلَوْ يَوْمًا ، أَوْ بِصَوْمِهِ شَهْرًا آخَرَ مِنَ السَّنَةِ وَإِنْ لَمْ يَلِ رَجَبًا ^{٣٧٨} .

^{٣٧٤} - وفي المخزون في علم الحديث لأبي الفتح الأزدي (٦٤) والأحاديث المرفوعة من التاريخ الكبير للبخاري (٨١٢) والإصابة في معرفة الصحابة - (ج ٣ / ص ١٢) وفي المخزون في علم الحديث لأبي الفتح الأزدي (٦٤) والأحاديث المرفوعة من التاريخ الكبير للبخاري (٨١٢) والإصابة في معرفة الصحابة - (ج ٣ / ص ١٢) والآن والآناني لابن أبي عاصم (١٣٠١) والمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ (١٥١٦٢) و مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ لِابْنِ قَانِعٍ (١٤٧٣) وَ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى لِابْنِ سَعْدٍ (٨٢٢٣) وَ الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (١١٥٩) كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ كَهْمَسِ الْهَلَالِيِّ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

^{٣٧٥} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٨ / ص ٩٥)

^{٣٧٦} - صحيح مسلم (٢٨١٣)

^{٣٧٧} - سنن ابن ماجه (١٨١٥) وهو منكر

^{٣٧٨} - الفتاوى الهندية (١ / ٢٠١ ط الأميرية ١٣١٠ هـ) وحاشية الدسوقي ١ / ٥١٦ ، ومغني المحتاج ١ / ٤٤٩ ، كشاف القناع ٢ / ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، الفروع ٣ / ١١٩ .

٢٢٧ / باب فضل من فطر صائماً، وفضل الصائم الذي يוכל عنده، ودعاء الأكل للمأكول

عنده

٣٧- (١٢٦٦) عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ مَوْلَاةً لَنَا يُقَالُ لَهَا لَيْلَى تُحَدِّثُ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ طَعَامًا فَقَالَ «كُلِي». فَقَالَتْ إِنِّي صَائِمَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّائِمَ تُصَلَّى عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ حَتَّى يَفْرُغُوا». وَرَبَّمَا قَالَ: «حَتَّى يَشْبَعُوا». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن .

(ضعيف) . [فيه ليلى، وهي مجهولة] . وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الترمذى.

قلت : هو في سنن الترمذى (٧٩٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ مَوْلَاةً لَنَا يُقَالُ لَهَا لَيْلَى تُحَدِّثُ عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ طَعَامًا فَقَالَ «كُلِي». فَقَالَتْ إِنِّي صَائِمَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّائِمَ تُصَلَّى عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ حَتَّى يَفْرُغُوا». وَرَبَّمَا قَالَ «حَتَّى يَشْبَعُوا». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكَ. ^{٣٧٩}

قلت : هذا إسناد رجاله ثقات كلهم، غير ليلى الأنصارية، تفرد بالرواية عنها حبيب بن زيد البصرى، وقد ذكرها ابن حبان في الثقات ^{٣٨٠}، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب : " مقبولة من الثالثة " ^{٣٨١} .

قلت : فهي في عداد أوساط التابعيات أمثال :

- (١) أسماء بنت عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق .
- (٢) أمينة بنت أنس بن مالك الأنصارية .
- (٣) جصرة بنت دجاجة العامرية الكوفية .

^{٣٧٩} - وأخرجه كذلك ابن المبارك في الزهد (١٤٢٤) ، والطيالسي (١٦٦٦) ، وابن أبى شيبة (٩٦١٦/٣٣٣/٢) ، وعلي بن الجعد المسند (٨٧٢/١٣٦/١) ، وأحمد (٤٣٩/٦) ، وإسحاق بن راهويه في المسند (٢/٩٨/١) ، وعبد بن حميد في المسند (١٥٦٨) ، والدارمي (١٧٣٨) ، وابن ماجه (١٧٤٨) ، والنسائي في الكبرى (٣٢٦٧/٢٤٢/٢) ، وابن أبى عاصم في الأحاد والمثنائي (٣٣٧٠/١٤٢/٦) ، وأبو يعلى (٧١٤٨/٦٩/١٣) ، وابن حبان (٣٤٢١) ، وأبو نعيم في الحلية (٦٥/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٠٥/٤) وشعب الإيمان (٣٥٨٥/٢٩٧/٣) ، والمزي في تهذيب الكمال (٣٠١/٣٥) جميعا من طريق حبيب بن زيد سمعت مولاة لنا يقال لها ليلى تحدث عن جدتي أم عمارة بنت كعب الأنصارية : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا ، فَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ طَعَامًا ، فَذَكَرَتْهُ .

^{٣٨٠} - (٥١٥٥/٣٤٦/٥) .

^{٣٨١} - تقریب التهذيب (٨٦٧٩/٧٥٣/١)

- (٤) و(٥) دحية وصفية بنتا عليبة العنبريتان .
- (٦) دقرة بنت غالب الراسبية، أم عبد الرحمن بن أذينة قاضى البصرة .
- (٧) الرباب بنت صليح أم الرائح الضبية البصرية .
- (٨) سائبة، مولاة الفاكه بن المغيرة المخزومي .
- (٩) مرجانة أم علقمة بن أبي علقمة، مولاة عائشة .
- (١٠) مريم بنت إياس بن البكير الليثية .
- (١١) أم حبيبة بنت العرياض بن سارية السلمية .
- (١٢) أم ذرة المدنية، مولاة عائشة .
- (١٣) أم سالم بنت مالك الراسبية البصرية .
- (١٤) أم محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان .
- (١٥) أم مسكين بنت عاصم بن عمر بن الخطاب القرشية العدوية، حالة عمر بن عبد العزيز .
- في غيرهن ممن بلغ عددهن (٣٩) تسعاً وثلاثين امرأة، وصفهن الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله : " مقبولة من الثالثة " . وقد وثقت الكثيرات منهن، قال الحافظ الذهبي في الميزان: " فصل في النسوة المجهولات . وما علمت في النساء من اهتمت ولا من تركوها " ٣٨٢ .
- قلت : وبنحوه مصنف عبد الرزاق (٧٩١٠) عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : " الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ الطَّعَامُ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ " (٧٩١١) عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ ذُرِّ الهمداني، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَلِيلٍ النَّخَعِيِّ قَالَ : " إِذَا أَكَلَ عِنْدَ الصَّائِمِ سَبَّحَتْ مَفَاصِلُهُ، قَالَ الثَّوْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : " إِذَا أَكَلَ عِنْدَ الصَّائِمِ سَبَّحَتْ الْمَلَائِكَةُ "**
- وفي مصنف ابن أبي شيبة (ج ٣ / ص ٨٦) (٩٧٠٩) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ : الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ سَجَّتْ مَفَاصِلُهُ.
- (٩٧١٠) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : الصَّائِمُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ.
- وفي مسند البزار (٢٥٠١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ قُرَّةَ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ فَطَرَ صَائِمًا عَلَى طَعَامٍ وَشَرَابٍ مِنْ حَلَالٍ، صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ فِي سَاعَاتِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَصَافَحَهُ جِبْرِيلُ ﷺ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ صَافَحَهُ جِبْرِيلُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، رَزَقَ دُمُوعًا

وَرِقَّةً، قَالَ سَلْمَانُ : إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى قُوَّتِهِ، قَالَ : عَلَى كِسْرَةِ خُبْزٍ، أَوْ مَذَقَةِ لَبَنٍ، أَوْ شَرْبَةِ مَاءٍ، كَانَ لَهُ هَذَا.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ فَطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ ، وَمَنْ جَهَّزَ حَاجًّا أَوْ جَهَّزَ غَازِيًّا أَوْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ ..^{٣٨٣}

فالحديث حسنٌ بلا ريب . والله أعلم

كتاب الجهاد

٣٨- (١٣٣٥) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ : صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَالرَّامِيَ بِهِ وَمُنْبِلُهُ وَارْمُوا وَارْكَبُوا وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا لَيْسَ مِنَ اللَّهِوَ إِلَّا ثَلَاثٌ : تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ تَرَكَهَا ». أَوْ قَالَ : « كَفَرَهَا » .
" رواه أبو داود .

(ضعيف، وآخره - " من ترك الرمي ... " صحيح) .

[فيه : جهالة، واضطراب، كما قال الشيخ الألباني " ضعيف الترغيب " (٨٢١)] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٢٥١٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَامٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِهِ ...
وفي سنن الترمذي (١٧٣٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ لَيُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَالرَّامِيَ بِهِ وَالْمُدَّ بِهِ ». وَقَالَ « ارْمُوا وَارْكَبُوا وَلَآنَ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا كُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ » .

(١٧٣٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مِثْلَهُ، قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مُرَّةَ وَعَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. ٣٨٤

وله شواهد منها :

ما أخرجه الكبير للطبراني - (ج ٢٠ / ص ٤٤) (١٣٠٩ و ١٣١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: نَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثٌ: انْتِصَالُكَ

٣٨٤ - وسنن النسائي (٣٥٩٣) ومصنف عبد الرزاق (٢١٠١٢) ومصنف ابن أبي شيبة (ج ٥ / ص ٣٢٠) (١٩٨٩ و ١٩٧٧) والمستدرک للحاکم (٢٤٦٧) وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِسْنَادًا ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَفِي مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ (٦١٦) وَمَشْكَلُ الْأَثَارِ لِلطَّحَاوِيِّ (٢٥٧) وَذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى - (ج ٢٨ / ص ١١) وَسَكَتَ عَلَيْهِ وَمُسْنَدُ الرُّوَايَانِ (٢٤٧) وَسَكَتَ عَلَيْهِ فِي فَتْحِ الْبَارِي لِابْنِ حَجَرٍ - (ج ٢ / ص ١٨٣) وَ(ج ٩ / ص ٥٠) وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ (١٧٧٨٤ و ١٧٨٠١) وقال الشيخ شعيب حفظه الله : حديث حسن، مجموع طرقه وشواهده

بِقَوْلِكَ، أَوْ تَأْدِيكَ فَرَسَكَ، وَمُلَاعِبَتِكَ أَهْلَكَ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْتَضَلُّوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَنْتَضِلُوا أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ مُحْتَسِبًا فِيهِ، وَالْمُمِدَّ بِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ. وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَدْخُلُ بِلُقْمَةِ الْخُبْزِ، وَقَبْضَةِ التَّمْرِ، وَمِثْلِهِ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَسْكِينُ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: رَبَّ الْبَيْتِ الْأَمْرِ بِهِ، وَالزَّوْجَةَ تُصْلِحُهُ، وَالْخَادِمَ الَّذِي يُنَاوِلُ الْمَسْكِينِ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَنْسَ خَدَمَنَا". (وفيه ضعف)

وفي علل الحديث لابن أبي حاتم (٩٩٧) وَسَمِعْتُ مِنْ أَبِي زُرْعَةَ، وَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ لَهْوِ الدُّنْيَا بَاطِلٌ إِلَّا ثَلَاثًا: انْتَضَالُكَ بِقَوْلِكَ، وَتَأْدِيكَ فَرَسَكَ، وَمُلَاعِبَتِكَ أَهْلَكَ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْتَضَلُّوا، وَارْكَبُوا، وَإِنْ تَنْتَضِلُوا أَحَبُّ إِلَيَّ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِيهِ الْخَيْرَ، وَالْمُمِدَّ بِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ حَاتِمٌ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَتِينٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " (قلت: ابن أبي حنين تابعي)

وفي رياضة الأبدان لأبي نعيم الأصبهاني (١٦) وفضائل الرمي لإسحاق القراب (١) حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَافِظُ، أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمُوَيْهِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُعَيْمٍ قَالَا: أَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ دَاسَةَ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثَنَا مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: صَانِعُهُ مُحْتَسِبًا، وَالْمُعِينُ بِهِ، وَالرَّامِيَ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"

(٢) وَأَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَقِيه، أَنبَأَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَعْبُدٍ الشَّعِيرِيُّ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ جَبَلَةَ، أَنَا مَرْدَوِيهِ بْنُ يَزِيدَ، ثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ صَبِيحٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ: الرَّامِيَ بِهِ، وَالْمُمِدَّ بِهِ، وَالْمُحْتَسِبَ لَهُ"

(٣) أَنبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ، أَنبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ سَعِيدٍ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّنُوخِيُّ الْحِمَصِيُّ، ثَنَا مُصْعَبُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِحْصَنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَلَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَهْلِ الطَّائِفِ: "أَيُّهَا النَّاسُ ارْمُوا وَارْكَبُوا، وَالرَّمْيُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الرُّكُوبِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ مَنْ عَمِلَهُ فِي سَبِيلِهِ، وَمَنْ قَوَّى بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَاطَعُوا الرُّكْبَ، وَارْكَبُوهَا عُرَاةً"

(٤) وَيُؤَسِّدُهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: "رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيْرٍ الْأَنْصَارِيِّ، يَرْمِيَانِ فَمَلَّ أَحَدُهُمَا فَجَلَسَ، فَقَالَ الْآخَرُ: كَسَلْتُ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "كُلُّ

شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ لَعْنٌ وَسَهْوٌ إِلَّا أَرْبَعَ حِصَالٍ : مَشْيُ الرَّجُلِ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ، وَتَأْدِيبُ فَرَسِهِ، وَمُلاَعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَتَعْلِيمُ السَّبَاحَةِ "

(٥) وَحَدَّثَنِي جَدِّي، ثنا أَبُو الْفَضْلِ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ إِمْلَاءً، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ الْعَبْدِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ : " رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَجَابِرَ بْنَ عُمَيْرٍ الْأَنْصَارِيَّ يَرْمِيَانِ فَمَلَّ أَحَدُهُمَا فَجَلَسَ، فَقَالَ الْآخَرُ : كَسَلْتُ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ، فَهُوَ لَهُوَ أَوْ سَهْوٌ غَيْرُ أَرْبَعٍ حِصَالٍ : تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ أَهْلَهُ، وَرَمْيُ بَيْنَ الْغَرَضَيْنِ، وَتَعْلِيمُ السَّبَاحَةِ "

(١٢) أَنبَأَ أَبُو ذَرٍّ عَمَّارُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَخْلَدٍ، أَنَا أَبُو يَعْلَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَلْفٍ بْنِ طُفَيْلٍ، أَنَا جَدِّي طُفَيْلُ بْنُ زَيْدٍ، ثنا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُوسَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الصُّبْحِ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنَّ كُلَّ لَهْوٍ لَهَى بِهِ الْمُؤْمِنُ بَاطِلٌ، إِلَّا فِي ثَلَاثٍ : رَمْيُهُ الصَّيْدَ بِقَوْسِهِ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْحَقِّ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ الْجَنَّةِ : صَانِعُهُ مُحْتَسِبًا، وَالْمُمِدَّ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالرَّامِيَ بِهِ مُجَاهِدًا "

قُلْتُ : وَيَكْفِي هَذَا الْحَدِيثُ شَرْفًا أَنْ يُوَدَّعَ فِي مَسْنَدِ أَبِي عَوَانَةَ (٦٠٣٤) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ أَحْمَدَ الْبَلْخِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَامٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا رَامِيًا، وَكَانَ يَمُرُّ بِي عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَيَقُولُ : يَا خَالِدُ، اخْرُجْ إِلَيْنَا نَرْمِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَبْطَأْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي : يَا خَالِدُ، تَعَالَ أَقُولَ لَكَ مَا قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ أُحَدِّثُكَ مَا حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ : صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَمُنْبِلُهُ، وَارْمُوا وَارْكَبُوا، وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، وَلَيْسَ مِنَ اللَّهِوَ إِلَّا ثَلَاثَةٌ : تَأْدِيبُ الرَّجُلِ فَرَسَهُ، وَمُلاَعَبَتُهُ امْرَأَتَهُ، وَرَمْيُهُ بِقَوْسِهِ وَنَبْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ الرَّمْيَ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ، فَإِنَّهَا نِعْمَةٌ كَفَرَهَا، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ السَّجَزِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَامٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ مِثْلَهُ : نِعْمَةٌ تَرَكَهَا أَوْ كَفَرَهَا، أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزِيدٍ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَامٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ : كُنْتُ رَجُلًا رَامِيًا، فَكَانَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ يَدْعُونِي، فَيَقُولُ : اخْرُجْ بِنَا يَا خَالِدُ نَرْمِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَبْطَأْتُ عَنْهُ، فَقَالَ لِي تَعَالَ أُحَدِّثُكَ مَا حَدَّثَنِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَقُولَ لَكَ مَا قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ ضَعَفَهُ .

=====

أهمية الرمي

روى مسلم عن أبي عليٍّ ثُمَامَةَ بْنِ شُفَيْءٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ »^{٣٨٥}

وفي الحديث الشريف حثٌّ للأمة الإسلامية أن تكون مستغنية عن الأمم الأخرى، ولا سيما في تصنيع السلاح، الذي يحمي ذمام الأمة، حتى لا تكون تحت رحمة أعدائها كحالها اليوم، فعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَوْسٌ عَرَبِيَّةٌ فَرَأَى رَجُلًا بِيَدِهِ قَوْسٌ فَارِسِيَّةٌ فَقَالَ: « مَا هَذِهِ أَلْقَاهَا، عَلَيْكُمْ بِهِذِهِ وَأَشْبَاهُهَا وَرِمَاحَ الْقَنَا، فَإِنَّهُمَا يَزِيدُ اللَّهَ بِهِمَا فِي الدِّينِ وَيُمْكِّنُ لَكُمْ فِي الْبِلَادِ »^{٣٨٦}.

^{٣٨٥} - صحيح مسلم (٥٠٥٥)

^{٣٨٦} - سنن ابن ماجه (٢٩١٧) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ١٠ / ص ١٤) (٢٠٢٦-٢٠٢٨) ومسنند الطيالسي (١٤٩) ومعجم الصحابة لابن قانع (١٢٨٥) من طريق وهو حسن لغيره، القنا : جمع القناة وهي الرمح

كتاب العلم

٣٩- (١٣٨٦) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ « لَنْ يَشْبَعَ الْمُؤْمِنُ مِنْ خَيْرٍ يَسْمَعُهُ حَتَّى يَكُونَ مُنْتَهَاهُ الْجَنَّةُ ». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن .
(ضعيف) [فيه : دراج أبو السمع وهو ضعيف في حديثه عن أبي الهيثم، وهذه منها]

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٩٠٢) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِهِ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.^{٣٨٧}

قلت : وهو حديث حسن، رددنا الكلام على تضعيف دارج، وبينا أن أحاديثه حسان على الراجح .

(لن يشبع المؤمن من خير) أي علم وقد جاء تسميته خيراً في عدة أخبار (يسمعه حتى يكون منتهاه الجنة) أي حتى يموت فيدخل الجنة قال الطيبي: شبه استلذاذه بالمسموع بالتذاذه بالمطعم لأنه أرغب وأشهى وأكثر اتباعاً لتحصيله وحتى للتدريج في استماع الخير والترقي في استلذاذه والعمل به إلى أن يوصله الجنة ويبلغه إياها لأن سماع الخير سبب العمل، والعمل سبب دخول الجنة ظاهراً ولما كان قوله يشبع فعلاً مضارعاً يكون فيه دلالة على الاستمرار تعلق به حتى اهـ. وقال ابن الملقن: فيه أن من شبع فليس بمؤمن وناهيك به منفراً من القناعة في العلم وسره {وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا} (١١٤) سورة طه.^{٣٨٨}

^{٣٨٧} - وفي المستدرک للحاکم (٧١٧٥) وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ ، وَشَعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (١٢٢٧) وَصَحِيحُ ابْنِ حِبَانَ (٩٠٥) وَمُسْنَدُ الشَّهَابِ الْقُضَاعِيِّ (٨٣٦) وَأَصْفَهَانُ ٢٣٦/١ وَالشَّعْبُ (١٢٣١) وَجَامِعُ بَيَانَ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤٥٤) وَالْمُسْنَدُ الْجَامِعُ (٤٥٩٨)
^{٣٨٨} - فيض القدير، شرح الجامع الصغير، (٧٣٩٠)

كتاب حمد الله تعالى وشكره

٤٠- (١٣٩٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَلُ ». " حديث حسن رواه أبو داود وغيره .
(ضعيف) . [فيه : قرّة بن عبد الرحمن المعافري، وهو منكر الحديث جداً] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٤٨٤٢) حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ قَالَ زَعَمَ الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِلِحْمَدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَلُ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ يُونُسُ وَعَقِيلٌ وَشُعَيْبٌ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - مُرْسَلًا. ٣٨٩

وقال ابن الملقن: "هَذَا الْحَدِيثُ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ فِي عَمَلِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِمْ» وَأَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ فِي أَوَّلِ «صَحِيحِهِ» الْمَخْرُجَ عَلَى «مُسْلِمٍ» وَأَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» وَرُؤْيٍ مُرْسَلًا وَمَوْصُولًا، وَرِوَايَةُ الْمُوَصُّوْلِ إِسْنَادُهَا جَيِّدٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَادَّعَى النَّسَائِيُّ أَنَّ رِوَايَةَ الْإِسْرَافَالِ أَوْلَى بِالصَّوَابِ، وَسُئِلَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْهُ، فَقَالَ : يَرْوِيهِ الْأَوْزَاعِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ ؛ فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَبُو الْمُغِيرَةِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ كَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ قُرَّةَ، وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ فَقَالَ لَهُ الْوَصِيفُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : وَالصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا .

قلت : وَلَمَّا رَجَحَ الْوَصْلَ أَنْ يَقُولَ : هِيَ زِيَادَةٌ مِنْ ثِقَّةٍ قَبِلْتُ، وَقُرَّةٌ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ وَإِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَقَدْ تَوَبَّعَ عَلَيْهِ، فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مَوْصُولًا

٣٨٩ - والمسنَدُ الجامع (١٤١٥٣) كلاهما (قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وسعيد بن عبد العزيز) عن الزهري ، عن أبي سلمة ، فذكره. - قال أبو داود : رواه يُونُسُ ، وعَقِيلٌ وشُعَيْبٌ ، وسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا. وصحيح ابن حبان - (ج ١ / ص ١٧٣) (١) وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١٢١٩) ، والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٣ / ص ٤١٦) (١٥٤٩١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ ، وفي التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - (ج ٤ / ص ٢٧٠) (١٥٩٧) ورجح المرسل ، وذكره الحافظ العراف في تخريج أحاديث الإحياء - (ج ٢ / ص ٤٥) (١٤٥) وقال : أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة . وقال الحافظ في "الفتح" ٢٢٠/٨ وفي إسناده مقال ، وفتح الباري لابن حجر - (ج ١ / ص ١) وأعله ، وقال أستاذنا الشيعب حفظه الله في التعليق على الحديث بعد تضعيفه : ومع ذلك فقد حسنه ابن الصلاح والنووي، وصححه السبكي في "طبقات الشافعية" ١/٥-١٢٠!! بما لا ينتهض حجة صحيح ابن حبان - (ج ١ / ص ١٧٣)

كَرَوَايَةِ قُرَّةٍ، وَهِيَ مُتَابِعَةٌ جَيِّدَةٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ مَرْفُوعًا : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ أَقْطَعُ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «أَكْبَرِ مُعَاجِمِهِ» لَا جَرَمَ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ الصَّلَاحِ : رَجَالُ هَذَا الْحَدِيثِ رَجَالُ «الصَّحِيحَيْنِ» جَمِيعًا سِوَى قُرَّةٍ ؛ فَإِنَّهُ مِمَّنْ انْفَرَدَ مُسْلِمٌ عَنِ الْبُخَارِيِّ بِالتَّخْرِيجِ لَهُ، ثُمَّ حَكَمَ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْحُسْنِ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى تَضْعِيفِ صَاحِبِ «الشَّامِلِ» لَهُ حَيْثُ قَالَ : رَوَاهُ الْوَلِيدُ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ قُرَّةٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَدْ قِيلَ : أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، هَذَا كَلَامُهُ وَلَمْ (يَبْدَأْ) عِلَّتُهُ، وَلَعَلَّهُ (أَعْلَهُ) بِتَضْعِيفِ قُرَّةٍ أَوْ بِالْوَقْفِ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الصَّوَابَ حَسَنُهُ، وَأَنَّ أَبَا عَوَانَةَ وَابْنَ حَبَانَ صَحَّاحَاهُ " ٣٩٠

قُلْتُ : وَخِلَاصَةُ الْأَمْرِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ يَدُورُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ الْحَسَنِ، وَبَيْنَ الْمُرْسَلِ الصَّحِيحِ السَّنَدِ وَكِلَاهُمَا مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .

=====

تفسير معنى الحمد

قوله فهو (أجزم) أي: أنه كاليد الجذماء، أي: المقطوعة أو التي أصابها جذام، فلا فائدة فيها، ولا يستفيد صاحبها منها، وهذا يتعلق بالهدي في الكلام، أي: أنه يبدأ فيه بحمد الله عز وجل، ومعلوم أن النبي ﷺ كان يبدأ خطبه بالحمد لله عز وجل، والفتحة بدأت بالحمد: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [الفتحة: ٢]، وبعض سور القرآن بدأت بالحمد لله. ٣٩١

ومعنى الحمد : الثناء الجميل بكل أنواعه، وعلى كل حال لله وحده، ونُثْنِي عَلَيْهِ الثَّناءَ لِأَنَّهُ مُنْشِئُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْقَائِمُ عَلَيْهَا . ٣٩٢

والحمد لله هو الشعور الذي يفيض به قلب المؤمن بمجرد ذكره لله، فإن وجوده ابتداء ليس إلا فيضاً من فيوضات النعمة الإلهية التي تستجيش الحمد والثناء . وفي كل لحظة وفي كل خطوة تتوالى آلاء الله وتتواكب وتتجمع، وتغمر خلائقه كلها وبخاصة هذا الإنسان . .

ومن ثم كان الحمد لله ابتداءً، وكان الحمد لله ختاماً قاعدةً من قواعد التصور الإسلامي المباشر : { وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ } (٧٠) سورة القصص، ومع هذا يبلغ من فضل الله - سبحانه - وفيضه على عبده المؤمن، أنه إذا قال : الحمد لله . كتبها له حسنة ترجح كل الموازين . فعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ. وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَنِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

٣٩٠ - البدر المنير - (ج ٧ / ص ٥٢٨) فما بعدها

٣٩١ - شرح سنن أبي داود - عبد المحسن العباد - (ج ٢٨ / ص ٢٣)

٣٩٢ - أيسر التفاسير لأسعد حومد - (ج ١ / ص ٢)

وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا « ٣٩٣ .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُمْ أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ قَالَ : " يَا رَبِّ لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ وَعَظِيمِ شَأْنِكَ فَأَعْضَلْتُ بِالْمَلَكَيْنِ فَلَمْ يَدْرِيَا كَيْفَ يَكْتُبَانِيهَا، فَصَعِدَا إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ اللَّهُ لَهُمَا : اكْتُبَاهَا كَمَا قَالَ عَبْدِي حَتَّى يَلْقَانِي فَأَجْزِيَهُ بِهَا " ٣٩٤

٣٩٣ - صحيح مسلم (٥٥٦) - الموبق : المهلك

٣٩٤ - ابن ماجه (٣٩٣) وشكر الله على نعمه للخراطي (١٠) والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٠ / ص ٤٧٩) (١٣١١٨) وهو حديث حسن ، قال أبو عبيد في معني أعضلت قال : قال الأموي : هو من العضال ، وهو الأمر الشديد الذي لا يقوم له صاحبه ، يقال : قد أعضل الأمر فهو معضل

٢٣٢ / باب فضل الذكر والحث عليه

٤١ - (١٤٤٢) عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى امْرَأَةٍ وَبَيْنَ يَدَيْهَا نَوَى أَوْ قَالَ حَصَى تُسَبِّحُ بِهِ فَقَالَ: « أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَا هُوَ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا أَوْ أَفْضَلُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاءِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا هُوَ خَالِقٌ وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ ». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن .
(ضعيف) . [فيه : خزيمة، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٣٩١٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ خُزَيْمَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهَا بِهِ ... قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ. ٣٩٥

قلت : وخزيمة لا يعرف ٣٩٦، وله شواهد تحسنه، منها عن كنانة، قال : حَدَّثَنِي صَفِيَّةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ عَتَقَهَا مَهْرَهَا، وَأَنَّهُ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا، وَبِيَدَهَا أَرْبَعَةُ آلَافِ نَوَاةٍ تُسَبِّحُ بِهَا، فَقَالَ : لَقَدْ سَبَّحْتُ مُنْذُ قُمْتُ عَلَيْكَ أَكْثَرَ مِمَّا سَبَّحْتُ، قَالَتْ : قُلْتُ : عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : قَوْلِي : سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ ٣٩٧

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ : كَانَ اسْمُ جُؤَيْرِيَةَ بَرَّةَ قَالَ : فَكَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ ذَلِكَ فَسَمَّاهَا جُؤَيْرِيَةَ كَرَاهِيَةً أَنْ يُقَالَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ بَرَّةَ . فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهِيَ فِي مُصَلَّاها بَعْدَ مَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ : " وَأَنْتِ فِي مَجْلِسِكَ هَذَا مُذْ خَرَجْتُ ؟ "، فَقَالَتْ : مَا زِلْتُ بَعْدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَائِمَةً . فَقَالَ : " لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ كَلِمَاتٍ لَوْ وَزَنَ لَرَجَحَنَ بِمَا قُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ، سُبْحَانَ اللَّهِ رِضًا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ زِينَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ ٣٩٨

٣٩٥ - وسنن أبي داود (١٥٠٢) و مسند البزار (١٢٠١) والمستدرک للحاکم (٢٠٠٩) وشعب الإيمان للبيهقي (٦٢٤) و مسند أبي يعلى الموصلي (٦٨٣) وصحيح ابن حبان (٨٣٨) والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٢ / ص ٥١) (١٠١٠ و ١٠١١) وحسنه وفي شرح السنة للبغوي (١٢٤٤) وحسنه وانظر المسند الجامع (٤٠٩٥) وقال الحافظ ابن حجر في " نتائج الأفكار " ١ / ٧٩ : و رجاله رجال الصحيح إلا خزيمة فلا يعرف نسبه و ل حاله ولا روى عنه إلا سعيد ذكره ابن حبان في الثقات كعادته في من لم يجرح و لم يأت بمنكر . وصححه الحاکم قال الحافظ في " النتائج " ١ / ٨١ : و لأصل حديث سعد شاهد من حديث أبي أمامة .

٣٩٦ - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ١٩٣] (١٧١٢)

٣٩٧ - مسند أبي يعلى الموصلي (٧١١٨) والمستدرک للحاکم (٢٠٠٨) وفيه جهالة

٣٩٨ - الدُّعَوَاتُ الْكُبْرَى (٢٥٦) وهو قوي

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، فَقَالَ : " مَاذَا تَقُولُ يَا أَبَا أُمَامَةَ ؟ " ، قَالَ : " أَذْكُرُ رَبِّي ، قَالَ : " أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَكْثَرِ أَوْ أَفْضَلِ مِنْ ذِكْرِكَ اللَّيْلِ مَعَ النَّهَارِ وَالنَّهَارِ مَعَ اللَّيْلِ ؟ أَنْ تَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا خَلَقَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِلْءَ مَا خَلَقَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِلْءَ مَا فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ مَا أَحْصَى كِتَابُهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِلْءَ كُلِّ شَيْءٍ، وَتَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ مِثْلَ ذَلِكَ " ٣٩٩

فالحديث حسنٌ لغيره .

مَا يَجُوزُ بِهِ التَّسْبِيحُ ٤٠٠

" أَجَازَ الْفُقَهَاءُ التَّسْبِيحَ بِالْيَدِ وَالْحَصَى وَالْمَسَاحِ خَارِجَ الصَّلَاةِ، كَعَدِّهِ بِقَلْبِهِ أَوْ بِعَمْرِهِ أَنْأَمْلُهُ . أَمَّا فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِهَا . وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ فِي الْفَرَائِضِ وَالتَّوَافِلِ جَمِيعًا مُرَاعَاةً لِسُنَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالْعَمَلِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَارُوقَالُوا: فَلَمْ يَنْهَها عَنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَرْشَدَهَا إِلَى مَا هُوَ أَيْسَرُ وَأَفْضَلُ، وَلَوْ كَانَ مَكْرُوهًا لَبَيَّنَ لَهَا ذَلِكَ وَعَنْ يُسَيْرَةِ الصَّحَابِيَّةِ الْمُهَاجِرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُنَّ أَنْ يُرَاعِينَ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّقْدِيسِ وَالتَّهْلِيلِ، وَأَنْ يَعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ . ٤٠١

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - - يَعْقِدُ التَّسْبِيحَ قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ - بِيَمِينِهِ . ٤٠٢

وَنَقَلَ الطَّحْطَاوِيُّ عَنْ ابْنِ حَجَرَ قَوْلَهُ : الرُّوَايَاتُ بِالتَّسْبِيحِ بِالنَّوَى وَالْحَصَى كَثِيرَةٌ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي بَعْضِ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، بَلْ رَأَى ذَلِكَ ﷺ وَأَقَرَّ عَلَيْهِ، وَعَقَدَ التَّسْبِيحَ بِالْأَنَامِلِ أَفْضَلُ مِنَ السُّبْحَةِ، وَقِيلَ :

إِنْ أَمِنَ الْعَلَطُ فَهُوَ أَوْلَى، وَإِلَّا فَهِيَ أَوْلَى . ٤٠٣

اسْتِخْدَامُ السُّبْحَةِ فِي عَدَدِ الْأَذْكَارِ ٤٠٤

- ٣٩٩ - صحيح ابن حبان (٨٣٠) وصحيح ابن خزيمة (٧٣١) حديث حسن
- ٤٠٠ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١١ / ص ٢٨٣)
- ٤٠١ - سنن أبي داود (١٥٠٣) وهو حديث حسن
- ٤٠٢ - سنن أبي داود (١٥٠٤) والترمذي (٣٧٤٠) وهو صحيح
- ٤٠٣ - رد المحتار على الدر المختار ١ / ٤٣٧ ، والهداية ١ / ٦٥ ط الحلي ، والفتاوى الهندية ١ / ١٠٥ - ١٠٦ ، ومراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي عليه ١٧٢ ، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١ / ٩٦ ، وقلوبي وعميرة ١ / ١٩٠ ، والأذكار للنووي ١٩ ، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١ / ٢٢٠ ، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ١ / ٥٥٢ ، والتاج والإكليل بهامشه ، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١ / ٣٦٦ ، ٣٧٦ ط النصر الحديثة ، وحاشية الطحطاوي ص ١٧٢ ط : الثالثة الأميرية ببولاق .
- ٤٠٤ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢١ / ص ٢٥٩)

" السُّبْحَةُ كَمَا قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ هِيَ الْخَرَزَاتُ الَّتِي يُعَدُّ بِهَا الْمُسَبِّحُ تَسْبِيحُهُ قَالَ : وَهِيَ كَلِمَةٌ مُؤَلَّدَةٌ، وَقَدْ قَالَ : الْمَسْبَحَةُ .

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ شَمْسُ الْحَقِّ شَارِحُ السُّنَنِ بَعْدَ أَنْ أُوْرَدَ حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ السَّابِقِ ذِكْرُهُ : الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ عَدِّ التَّسْبِيحِ بِالنَّوَى وَالْحَصَى، وَكَذَا بِالسُّبْحَةِ لِعَدَمِ الْفَارِقِ، لِتَقْرِيرِهِ ﷺ لِلْمَرْأَةِ عَلَى ذَلِكَ وَعَدَمِ انْكَارِهِ، وَالْإِرْشَادُ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ لَا يُنَافِي الْجَوَازَ . قَالَ : وَقَدْ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ آثَارٌ، وَلَمْ يُصَبِّ مَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ بَدْعٌ^{٤٠٥} . وَجَرَى صَاحِبُ الْحِرْزِ عَلَى أَنَّهَا بَدْعٌ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَنَقَلَ ابْنُ عَلَّانَ عَنْ شَرْحِ الْمَشْكَاةِ لِابْنِ حَجَرَ قَوْلَهُ : فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ نَدْبٌ اتَّخَذَ السُّبْحَةَ، وَزَعَمَ أَنَّهَا بَدْعٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ عَلَى تِلْكَ الْكَيْفِيَّاتِ الَّتِي اخْتَرَعَهَا بَعْضُ السُّفَهَاءِ، مِمَّا يُمَحِّضُهَا لِلزَّيْنَةِ أَوْ الرِّيَاءِ أَوْ اللَّعِبِ^{٤٠٦} . اهـ .

وَرَدَّ ابْنُ عَلَّانَ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا بَدْعٌ بِأَنْ إِقْرَارَ النَّبِيِّ ﷺ تِلْكَ الْمَرْأَةِ عَلَى الْعَدِّ بِالْحَصَى أَوْ النَّوَى يَنْفِي أَنَّهَا بَدْعٌ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ هُوَ مِنَ السُّنَّةِ، وَالسُّبْحَةُ فِي مَعْنَى الْعَدِّ بِالْحَصَى، إِذْ لَا يَخْتَلِفُ الْغَرَضُ مِنْ كَوْنِهَا مَنْظُومَةً - أَيْ مَنْظُومَةً بِخَيْطٍ - أَوْ مَثُورَةً . قَالَ : وَقَدْ أَفْرَدْتُ السُّبْحَةَ بِجُزْءٍ لَطِيفٍ سَمَّيْتُهُ " إِيقَادُ الْمَصَابِيحِ لِمَشْرُوعِيَّةِ اتِّخَاذِ الْمَسَابِيحِ " أُوْرَدَتْ فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي تَفَاضُلِ الْإِسْتِعْمَالِ بِهَا أَوْ بَعْدِ الْأَصَابِعِ . وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْعَقْدَ بِالْأَنَامِلِ أَفْضَلُ لَا سِيَّمَا مَعَ الْأَذْكَارِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، أَمَّا فِي الْأَعْدَادِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي يُلْهِي الْإِسْتِعْمَالُ بِعَدِّهَا عَنِ التَّوَحُّهِ لِلذِّكْرِ فَالْأَفْضَلُ اسْتِعْمَالُ السُّبْحَةِ " ^{٤٠٧} وقال ابن تيمية رحمه الله^{٤٠٨} : " وَعَدُّ التَّسْبِيحِ بِالْأَصَابِعِ سُنَّةٌ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلنِّسَاءِ : « يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ عَلَيْكُنَّ بِالتَّهْلِيلِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ وَلَا تَعْفَلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ » ^{٤٠٩} .

وَأَمَّا عَدُّهُ بِالنَّوَى وَالْحَصَى وَنَحْوِ ذَلِكَ فَحَسَنٌ، وَكَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُسَبِّحُ بِالْحَصَى وَأَقْرَبَهَا عَلَى ذَلِكَ وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُسَبِّحُ

^{٤٠٥} - عون المعبود ٤ / ٣٦٧ نشر دار الفكر بالتصوير عن طبعة السلفية بالمدينة .

^{٤٠٦} - في جعله اتخاذ السبحة للزينة أو اللعب بدعة نظر ، لأن البدعة في الدين واتخاذها للزينة أو اللعب أمر دنيوي لا حرج فيه لقوله تعالى : (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ) الآية .

^{٤٠٧} - الفتوحات الربانية ١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ وانظر لقاءات الباب المفتوح - (ج ١٥٨ / ص ٢٧) حكم استعمال السبحة لضبط العد في الأوراد و دروس وفتاوى الحرم المدني - (ج ١ / ص ٣٢) حكم التسبيح بالسبحة وقارن بفتاوى الأزهر - (ج ٩ / ص ١١ المسبحة وفتاوى الإسلام سؤال وجواب - (ج ١ / ص ٣٠٣٤) سؤال رقم ٣٠٠٩ - حكم استخدام المسبحة ، وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٢ / ص ٣١٩٢) رقم الفتوى ٧٠٥١ حكم التسبيح بالمسبحة = وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ١ / ص ٢٤٣) رقم الفتوى ٦٠٩ يجوز استخدام المسبحة للذكر واستعمال اليدين أولى

^{٤٠٨} - مجموع الفتاوى - (ج ٢٢ / ص ٥٠٦)

^{٤٠٩} - مسند أحمد (٢٧٨٤٨) { ٣٧١ / ٦ } وهو حسن لغیره

به، وَأَمَّا التَّسْبِيحُ بِمَا يُجْعَلُ فِي نِظَامٍ مِنَ الْخَزَرِ وَنَحْوِهِ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ كَرِهَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكْرَهُهُ وَإِذَا أَحْسَنْتَ فِيهِ النِّيَّةَ فَهُوَ حَسَنٌ غَيْرُ مَكْرُوهٍ...."

وقال الشوكاني رحمه الله: "وَالْحَدِيثَانِ الْآخِرَانِ يَدُلُّانِ عَلَى جَوَازِ عَدِّ التَّسْبِيحِ بِالنَّوَى وَالْحَصَى وَكَذَا بِالسُّبْحَةِ لِعَدَمِ الْفَارِقِ لِتَقْرِيرِهِ ﷺ لِلْمَرَاتَيْنِ عَلَى ذَلِكَ، وَعَدَمُ انْكَارِهِ وَالْإِرْشَادُ إِلَى مَا هُوَ أَفْضَلُ لَا يُنَافِي الْجَوَازَ، وَقَدْ سَأَلَ السُّيُوطِيُّ آثَارًا فِي الْجُزْءِ الَّذِي سَمَّاهُ "الْمِنْحَةُ فِي السُّبْحَةِ" وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ كِتَابِهِ الْمَجْمُوعِ فِي الْفَتَاوَى وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَلَا مِنَ الْخَلَفِ الْمَنْعُ مِنْ جَوَازِ عَدِّ الذِّكْرِ بِالسُّبْحَةِ، بَلْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ يُعَدُّونَهُ بِهَا وَلَا يَرَوْنَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا"١٠

وفي فتاوى الشبكة الإسلامية: "والراجحُ - والله أعلم - جواز التسبيح بالمسبحة لمن كان محتاجاً إليها لما تقدم من الأحاديث، حيث أقرَّ النبي ﷺ التسبيح بالحصى، فتحملُ المسبحة على ذلك... مع أن التسبيح باليد أفضل كما تقرر. والله أعلم."١١

١٠ - نيل الأوطار - (ج ٤ / ص ١١٥)

١١ - فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٢ / ص ٣١٩٢) رقم الفتوى ٧٠٥١ حكم التسبيح بالمسبحة = وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ١ / ص ٢٤٣) رقم الفتوى ٦٠٩ يجوز استخدام المسبحة للذكر واستعمال اليدين أولى

كتاب الدعوات

٤٢ - (١٤٨٧) عن عمران بن الحصين رضي الله عنهما أن النبي ﷺ علم أباه حصينا كلمتين يدعوا بهما : " اللَّهُمَّ اَلْهِمْنِي رُشْدِي وَاَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي " رواه الترمذي وقال : حديث حسن . (ضعيف) .

[قال الشيخ الألباني : كذا قال - أي : الترمذي - : ولعله في بعض نسخ الترمذي وإلا ففي نسخ " بولاق " : (حديث غريب) يعني : ضعيف، وهو اللائق بحال إسناده ؛ فإن فيه انقطاعا وضعفا، لا سيما وقد رواه ابن حبان وأحمد من طريق أخرى : « اللَّهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي وَاَعِزِّمْ لِي عَلَى أَرْشَدِ أَمْرِي ».. وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وروى أحمد عنه ﷺ أنه قال : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي خَطِيئِي وَعَمْدِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَهِدُّكَ لِأَرْشَدِ أَمْرِي وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي ».. وسنده جيد]

قلت : هو سنن الترمذي (٣٨٢٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ شَيْبِ بْنِ شَيْبَةَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - لَأَبِي « يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا . قَالَ أَبِي سَبْعَةً سِتًّا فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ . قَالَ « فَأَيُّهُمْ تُعَدُّ لِرَغَبَتِكَ وَرَهَبَتِكَ » . قَالَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ^{١٢} . قَالَ : « يَا حُصَيْنُ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلِمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ » . قَالَ فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنٌ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي . فَقَالَ « قُلِ اللَّهُمَّ اَلْهِمْنِي رُشْدِي وَاَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي » . قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ .

وفي علل الترمذي الكبير (٤٤٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ شَيْبَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأَبِي : " يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا ؟ قَالَ : سَبْعَةً : سِتًّا فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ ، قَالَ : فَأَيُّهُمْ تُعَدُّ لِرَغَبَتِكَ وَرَهَبَتِكَ ؟ قَالَ : الَّذِي فِي السَّمَاءِ ، قَالَ : " يَا حُصَيْنُ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلِمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ " ، قَالَ : فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنٌ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي الْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَعَدْتَنِي فَقَالَ : قُلِ : " اللَّهُمَّ اَلْهِمْنِي رُشْدِي وَاَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي " سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَرَوَى مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِ بَشِيرٍ ، عَنْ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

^{١٢} - وَمَعْنَى قَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ : " مَنْ فِي السَّمَاءِ " . أَيِ : فَوْقَ السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ، كَمَا تَطَّلَقُ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، ثُمَّ مَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ النَّظَرِ : مَعْنَاهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ؟ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ لِلْبَيْهَقِيِّ (٨٥٤)

مُرْسَلًا . قَالَ أَبُو عِيسَى : وَحَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي هَذَا أَشْبَهُ عِنْدِي وَأَصَحُّ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ . رَوَى إِسْرَائِيلُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا مِنْ هَذَا " .
 وفي مسند البزار (٣٥٧٩) حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ . (٣٥٨٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَاللَّفْظُ، لَشَيْبِ بْنِ شَيْبَةَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي : يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا ؟ قَالَ : سَبْعَةَ سَنَةٍ فِي الْأَرْضِ، وَوَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ، قَالَ : فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَّغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ ؟ قَالَ : الَّذِي فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ : يَا حُصَيْنُ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ، عَلَّمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي الَّذِي وَعَدْتَنِي، قَالَ : قُلِ : اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي .
 وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَأَبَاهُ وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي إِسْنَادِهِ، فَقَالَ رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ : عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ وَقَالَ الْحَسَنُ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : عَنْ عِمْرَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِحُصَيْنٍ : وَأَحْسَبُ أَنَّ حَدِيثَ عِمْرَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِأَبِيهِ أَصَوْبٌ. ٤١٣

قلتُ : وقول الترمذي بتحسينه هو الصواب، لأنه ورد من طرق أخرى، بل هو صحيح لغيره أعني الجملة التي وردت فقط، فتخطئة الترمذي رحمه الله غير صحيح.

" (اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي) بَضْمٌ فَسُكُونٌ وَبِفَتْحَتَيْنِ أَيْ وَفَقَّنِي إِلَى الرُّشْدِ وَهُوَ الْإِهْتِدَاءُ إِلَى الصَّلَاحِ .
 (وَأَعِزَّنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي) أَيْ أَجْرَنِي وَاحْفَظْنِي مِنْ شَرِّهَا فَإِنَّهَا مَنَبِعُ الْفَسَادِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ النَّبَوِيَّةِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْإِلْهَامِ الرُّشْدِ يَكُونُ بِهِ السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ ضَلَالٍ وَالِاسْتِعَاذَةُ مِنْ شَرِّ النَّفْسِ يَكُونُ بِهَا السَّلَامَةُ مِنْ غَالِبِ مَعَاصِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنْ أَكْثَرَهَا مِنْ جِهَةِ النَّفْسِ الْأَمَارَةِ بِالسُّوءِ " ٤١٤ .

٤١٣ - وهو في الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٢٠٨٣) والمعجم الكبير للطبراني - (ج ١٣ / ص ١٤٨١٠/٦٥) ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٢٠٠٨) وفي مجموع الفتاوى - (ج ١ / ص ٩١) و(ج ٨ / ص ٣٣٠) و(ج ١٤ / ص ٣٣) و- (ج ١٦ / ص ١٤٥) وخلق أفعال العباد للبخاري (١٤) بصيغة الجزم واحتج به
 ٤١٤ - تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني (ج ١ / ص ٤٢٦)، وتحفة الأحوذى - (ج ٨ / ص ٣٨٣)

٤٣- (١٤٩٠) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « كَانَ مِنْ دُعَاءِ دَاوُدَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ وَالْعَمَلَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَأَهْلِي وَمِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ » رواه الترمذي وقال : حديث حسن .
(ضعيف) [فيه : عبد الله بن ربيعة الدمشقي، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٣٨٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ الدَّمَشَقِيِّ حَدَّثَنَا عَائِذُ اللَّهِ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : رَبِّ أَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ وَالْعَمَلَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ، رَبِّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي وَأَهْلِي وَمِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ " وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا ذَكَرَ دَاوُدَ وَحَدَّثَ عَنْهُ قَالَ : كَانَ أَعْبَدَ الْبَشَرِ " قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.^{٤١٥}

وفي شُعْبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٤٤٣) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ قَالَ : " بَلَّغَنَا أَنَّ دَاوُدَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ : " اللَّهُمَّ اجْعَلْ حُبَّكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ سَمْعِي وَبَصَرِي، وَمِنْ الْمَاءِ الْبَارِدِ " ^{٤١٦}

ويشهد له ما روي عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قِيلَ لِي : يَا مُحَمَّدُ، قُلْ تُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، قَالَ : فَقُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَأَنْ تَعْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي، وَإِذَا أَرَدْتَ بِقَوْمٍ فِتْنَةً فَتَوَفَّنِي إِلَيْكَ، وَأَنَا غَيْرُ مَفْتُونٍ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حُبَّكَ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ، وَحُبَّ مَا يُبَلِّغُنِي حُبَّكَ ^{٤١٧}

قلت : ربما حسنه الترمذي لشواهد، ولكن كون النبي داود عليه السلام كان يقوله لم يثبت من وجه، وليس بعيداً أن يقوله، والعبارة الأخيرة أنه كان أعبد الناس صحيحة، وكان الأفضل بالإمام النووي رحمه الله لو ساق حديث ثوبان لأنه صحيح، بدلاً من حديث أبي الدرداء خروجاً من هذا الخلاف.

^{٤١٥} - وهو في المستدرک للحاکم (٣٦٢١) وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ وَ مُسْنَدُ الْبَزَارِ (٤٠٨٩) وَشُعْبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٤٤٣) وَالتَّخَافُ ٧٨ / ٥ وَ ٥٤٩ / ٩ وَ ٥٤٩ / ١ وَ ٢٢٦ / ١ (٨٠٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ ، وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي " الْأَذْكَارِ " ١ / ٣٣٧ : قَالَ الترمذي : حديث حسن .

^{٤١٦} - وَالزُّهْدُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٣٧٠) وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَى مَالِكٍ

^{٤١٧} - الْمُطَالِبُ الْعَالِيَةُ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (٣٧٩٣) وَالمستدرک للحاکم (١٩٣٢) وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَهُوَ صَحِيحٌ

وهذا الحديث من الأدعية المهمة، إذا أحبك الله وأحبت من أحبه الله كنت من أوليائه وكذلك إذا أحببت العمل الذي يحبه الله عز وجل فهذا أيضا من الدعاء الذي ينبغي للإنسان أن يلزمه دائما فإنَّ حبَّ الله عز وجل هو الغاية كما قال الله تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} (٣١) سورة آل عمران^{٤١٨}

^{٤١٨} - انظر شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٥ / ص ٩٩)

٤٤ - (١٤٩٣) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةَ بِعَوْنِكَ مِنَ النَّارِ " رواه الحاكم أبو عبد الله وقال : حديث صحيح على شرط مسلم. (ضعيف جداً) . [فيه : حميد الأعرج، وهو متروك الحديث] .

قلت : هو في المستدرک للحاکم (١٩٢٥) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحِيرِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الْأَعْرَجُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةَ بِعَوْنِكَ مِنَ النَّارِ " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرَجْ لَهُ.

(١٩٥٧) أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ حُمَيْدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بئسَ الضَّجِيعُ، وَمِنْ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بئسَتِ الْبَطَانَةُ، وَمِنْ الْكَسَلِ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ، وَمِنْ الْهَرَمِ، وَمَنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أُرْدَلِ الْعُمْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ قُلُوبًا أَوَاهَةً مُحِبَّةً مُنِيبَةً فِي سَبِيلِكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ عَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَمُنْجِيَاتِ أَمْرِكَ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ، وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ " ١٩.

قلت : وحميد الأعرج هو حميد الكوفي القاص الملائي ضعيف ٢٠

وله شواهد منها :

عَنْ فَائِدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ لِيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ أَسْأَلُكَ أَلَّا تَدْعَ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا

٤٩ - وقال العراقي في تخریج أحاديث الإحياء (١٠٧٦) أخرجه الحاكم من حديث ابن مسعود وقال صحيح الإسناد وليس كما قال إلا أنه ورد مفرقا في أحاديث جيدة الأسانيد .

٤٢٠ - الكاشف [ج ١ - ص ٣٥٦] (١٢٦٤) وتقريب التهذيب [ج ١ - ص ١٨٢] (١٥٦٦) وتهذيب الكمال [ج ٧ - ص ٤٠٩] (١٥٤٥) وتهذيب التهذيب [ج ٣ - ص ٤٦] (٩٠)

إِلَّا فَرَجَتْهُ وَلَا حَاجَةَ هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا لِي ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا شَاءَ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ^{٤٢١}.

قلت : فائد بن عبد الرحمن الكوفي، أبو الورقاء العطار متروك^{٤٢٢}، فلا يصلح للمتابعة

وله شاهد آخر في المعجم الصغير للطبراني (٣٤١) حَدَّثَنَا جَبْرُونُ بْنُ عِيْسَى الْمَغْرِبِيُّ، بِمِصْرَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجَفَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو مَعْمَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ : إِذَا طَلَبْتَ حَاجَةً فَأَحْبَبْتَ أَنْ تُنَجَّحَ، فَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْحَكِيمُ الْكَرِيمُ، بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْحَلِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ، كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ، اللَّهُمَّ لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا دَيْنًا إِلَّا قَضَيْتَهُ، وَلَا حَاجَةً مِنْ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا قَضَيْتَهَا بِرَحْمَتِكَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ" لَا يُرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ، إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ

قلت : لكن عباد بن عبد الصمد متهم^{٤٢٣}، فلا يصلح للحجية أيضاً

وله شاهد آخر في مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٩٧١) حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّهُ قَالَ : احْفَظُوا عَنِّي مَا أَقُولُ لَكُمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِذَا كَنَزَ النَّاسُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ فَاكْزَرُوا هَذِهِ الْكَلِمَاتِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَى الرُّشْدِ، وَأَسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ حُسْنَ عِبَادَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ قَلْبًا سَلِيمًا وَلِسَانًا صَادِقًا، وَأَسْأَلُكَ مِنْ

^{٤٢١} - سنن الترمذی (٤٨١) و مسند البزار (٣٣٧٤) وانظر المسند الجامع (٥٦٥٨) وهو متروك

"وقد اختلف أهل العلم في العمل بهذا الحديث بسبب اختلافهم في ثبوته فمنهم من يرى عدم جواز العمل به لعدم ثبوته عنده لأن في سنده فائد بن عبد الرحمن الكوفي الراوي عن عبد الله بن أبي أوفى وهو متروك عندهم. ومنهم من يرى جواز العمل به لأمرين. ١. أن له طرقاً وشواهد يتقوى بها. وفائد عندهم يكتب حديثه، ٢. أنه في فضائل الأعمال وفضائل الأعمال يعمل فيها بالحديث الضعيف إذا اندرج تحت أصل ثابت ولم يعارض بما هو أصح. وهذا الحاصل هنا. وهذا الرأي أصوب إن شاء الله تعالى وعليه جماعة من العلماء. وأما كيفية أدائها فهي هذه الكيفية المذكورة في الحديث. والله أعلم. "فتاوى الشبكة الإسلامية (ج ٢ / ص ١٨٢) رقم الفتوى ١٣٩٠ صلاة الحاجة ركعتان غير الفريضة مع الدعاء-تاريخ الفتوى : ٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٢ و (ج ٢ / ص ١٥٣٦) رقم الفتوى ٣٧٤٩ خلاف العلماء في ثبوت صلاة الحاجة والصحيح ثبوتها-تاريخ الفتوى : ١٦ صفر ١٤٢٠

قلت : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْحَاجَةِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ رَكَعَاتِ صَلَاةِ الْحَاجَةِ، انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٧ / ص ٢١١) وأسنى المطالب ١ / ٢٠٥، وكشاف القناع ١ / ٤٤٣، وابن عابدين ١ / ٤٦٢، والترغيب والترهيب ١ / ٤٧٦، والدسوقي ١ / ٣١٤.

^{٤٢٢} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٤٤] [٥٣٧٣]

^{٤٢٣} - لسان الميزان [ج ٣ - ص ٢٣٢] [١٠٣٢]

خَيْرَ مَا تَعْلَمُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا تَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. "٤٢٤" (وهو حديث صحيح)

وقد ورد الحديث موقوفاً ففي مصنف ابن أبي شيبة (٣١١٥ و ٣٠١٤٧) حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ : أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ يَزِيدَ الثَّعْلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمِ مَغْفِرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ الْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِنَّم، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ وَالْجَوَازَ مِنَ النَّارِ، اللَّهُمَّ لَا تَدَعْ لَنَا ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَّجْتَهُ، وَلَا حَاجَةً إِلَّا قَضَيْتَهَا. (وفي سنده كلام)

والراجح عندي أنه حسن لغيره كما الترمذي والله أعلم .

هل يجوز سؤال العصمة من الذنوب ؟

قَالَ الْعِرَاقِيُّ : "فِيهِ جَوَازُ سُؤَالِ الْعِصْمَةِ مِنْ كُلِّ الذُّنُوبِ، وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ ذَلِكَ إِذِ الْعِصْمَةُ إِنَّمَا هِيَ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ، قَالَ : وَالْجَوَابُ أَنَّهَا فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَاجِبَةٌ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِمْ جَائِزَةٌ، وَسُؤَالُ الْجَائِزِ جَائِزٌ إِلَّا أَنَّ الْأَدَبَ سُؤَالُ الْحِفْظِ فِي حَقِّهَا لَا الْعِصْمَةَ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا ٤٢٥".

٤٢٤ - المعجم الكبير للطبراني (٦٩٨٩) وهو في حلية الأولياء - (ج ١ / ص ١٤٢) من طريقه

٤٢٥ - تحفة الأحوذى - (ج ٢ / ص ١٥)

كتاب الأمور المنهي منها

٢٤٢ / باب تحريم الغيبة والأمر بحفظ اللسان

٤٥- (١٥١٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَسْوَةٌ لِلْقَلْبِ وَإِنَّ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي ». " رواه الترمذي . (ضعيف) . [فيه : إبراهيم بن عبد الله بن حاطب، وهو مجهول] .
وذكره الألباني في الضعيفة (٩٢٠) .

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٥٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي ثَلَجٍ الْبَغْدَادِيُّ صَاحِبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاطِبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ قَسْوَةٌ لِلْقَلْبِ، وَإِنَّ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنَ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي » .

(٢٥٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي التَّضَرِّ حَدَّثَنِي أَبُو التَّضَرِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاطِبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ- نَحْوُهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاطِبٍ. ^{٤٢٦}

وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات مشاهير غير إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب الجمحي . وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : " روى عنه : عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعلي بن حفص المدائني " ^{٤٢٧} .

وزاد الحافظ المزي في الرواة عنه : عنبة بن سعيد الرازي، وأبو النضر هاشم بن القاسم ^{٤٢٨} . وسكت عليه ابن أبي حاتم ^{٤٢٩}، وأورده الحافظ الذهبي في الميزان، وذكر له هذا الحديث، وقال : " مدني مقلٌ . ما علمت فيه جرحاً " ^{٤٣٠} .

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : " صدوق . روى مراسيل " ^{٤٣١} .

^{٤٢٦} - وأخرجه كذلك الواحد في الوسيط (٢/٢٧ / ١) ، والطبراني في الدعاء (١٨٧٤) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩٥١/٢٤٥/٤) جميعاً من طريق إبراهيم بن عبد الله بن الحارث ابن حاطب الجمحي عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً به .

^{٤٢٧} - الثقات لابن حبان [ج ٦ - ص ١٤] (٦٥٢٤)

^{٤٢٨} - تهذيب الكمال (١٢٣/٢) (١٩١)

^{٤٢٩} - الجرح والتعديل (٣٢١/١١٠/٢)

^{٤٣٠} - الميزان (١٢٥/١٦١/١)

^{٤٣١} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٩٠] (١٩٤)

قلت : من يروي عنه جماعة لا يكون مجهولاً، ومثله يحسن حديثه كما فعل الترمذي رحمه الله، وكونه روي عن عيسى عليه السلام، لكنه لم يصح ولو صح لا يعارض المرفوع، لأن كلا النبيين لا ينطق عن الهوى .

فإن قيل : قد عارض الشيخ الألباني هذا الحديث بما رواه الإمام مالك في الموطأ^{٣٢} حَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَانَ يَقُولُ : لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَتَقْسُو قُلُوبُكُمْ ، فَإِنَّ الْقَلْبَ الْقَاسِيَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ، لَا تَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِ الْعِبَادِ كَأَنَّكُمْ أَرْبَابٌ ، وَانْظُرُوا فِي ذُنُوبِكُمْ كَأَنَّكُمْ عَبِيدٌ ، فَإِنَّمَا النَّاسُ رَجُلَانِ : مُبْتَلَى وَمُعَافَى ، فَارْحَمُوا أَهْلَ الْبَلَاءِ ، وَاحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ ..

وقال الشيخ — رحمه الله — : "هذا هو اللائق بمثل هذا الكلام ؛ أن يكون مما يرويه أهل الكتاب عن عيسى عليه السلام، وليس من حديث نبينا محمد ﷺ "اهـ. قلنا : أليس من مقال الشيخ الألباني دائماً معترضاً على مخالفه : اثبت العرش أولاً ثم انقش !!، فنحن كذلك نقولها : هل يصح هذا البلاغ حتى يُعارض به هذا الحديث المسند الموصول ؟! . والجواب : إنه لا يصح بحال، وقد جزم الشيخ الألباني نفسه بذلك، فقد ذكره في الضعيفة (٩٠٨) وعقب عليه بقوله : " لا أصل له مرفوعاً " .

ونزידك إيضاحاً وتبصيراً، بذكر بعض طرق هذا البلاغ، لبيان ضعفه، والدلالة على أنه ليس حجة معتمدة لدى المحققين في نفي صحة حديث ابن عمر، فكلها مراسيل ومعضلات :

[الطريق الأولى] أخرجها هناد بن السري في الزهد (١١٢٢/٥٤٢/٢) حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : قَالَ : عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : " لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَتَقْسُو قُلُوبُكُمْ، وَإِنْ كَانَتْ لَيِّنَةً فَإِنَّ الْقَلْبَ الْقَاسِيَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ، وَلَا تَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِ النَّاسِ كَهَيْئَةِ الْأَرْبَابِ وَانْظُرُوا فِي ذُنُوبِكُمْ كَهَيْئَةِ الْعَبِيدِ . النَّاسُ رَجُلَانِ مُبْتَلَى وَمُعَافَى فَارْحَمُوا أَهْلَ الْبَلَاءِ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ "

وأخرجها خيثمة الأطرابلسي حديث خيثمة (١٠٥) حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ مُكْرَمٍ ، حَدَّثَنَا شَاذَانُ ، حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ قَالَ : قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ : لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ ؛ فَتَقْسُو الْقُلُوبُ وَإِنْ كَانَتْ لَيِّنَةً ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ الْقَاسِيَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ وَلَا تَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِ النَّاسِ كَهَيْئَةِ الْأَرْبَابِ ، وَانْظُرُوا فِي ذُنُوبِ أَنْفُسِكُمْ كَهَيْئَةِ الْعَبِيدِ ، فَإِنَّمَا النَّاسُ اثْنَانِ : مُبْتَلَى وَمُعَافَى ، فَاحْمَدُوهُ عَلَى الْعَافِيَةِ ، وَارْحَمُوا الْمُبْتَلَى .

قلت : أين سفيان الثوري، وأين عمرو بن قيس الملائي رضى الله عنهما من نبي الله عيسى عليه الصلاة والسلام؟!، أليس بينهما قرونًا كثيرة!!، فكيف يصححه بعض تلامذة الشيخ الألباني!! .

[الطريق الثانية] أخرجها أحمد في الزهد (٣١٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، أَخْبَرَنَا صَالِحٌ، عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي الْجَلْدِ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْصَى الْحَوَارِيِّينَ : " لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ، وَإِنَّ الْقَاسِيَ قَلْبُهُ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى ذُنُوبِ النَّاسِ كَأَنَّكُمْ أَرْبَابٌ وَلَكِنَّكُمْ أَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِكُمْ كَأَنَّكُمْ عبيدٌ، وَالنَّاسُ رَجُلَانِ : مُعَافَى وَمُبْتَلَى، فَارْحَمُوا أَهْلَ الْبَلَاءِ فِي بَلِيَّتِهِمْ، وَاحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ " .

قلت : وأين أبو الجلد، واسمه جيلان بن فروة البصري الجوني من نبي الله عيسى عليه الصلاة والسلام؟! .

وهذا إسناد واهٍ بمرّة، صالح وهو ابن بشير المري البصري . قال البخاري : منكر الحديث ذاهب الحديث ٤٣٣

[الطريق الثالثة] أخرجها ابن أبي عاصم في الزهد (٥٣/٣٨/١) أَخْبَرَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي سِنَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ : " قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَقْلُوا الْكَلَامَ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ كَثْرَةَ الْكَلَامِ يُقْسِي الْقَلْبَ " .

قلت : وأين كذلك إبراهيم النخعي من نبي الله عيسى عليه الصلاة والسلام؟! .

[الطريق الرابعة] أخرجها ابن أبي شيبة مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٥٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ : قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ : لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ ، فَإِنَّ الْقَلْبَ الْقَاسِيَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ، لَا تَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِ الْعِبَادِ كَأَنَّكُمْ أَرْبَابٌ ، وَأَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِكُمْ كَأَنَّكُمْ عبيدٌ ، فَإِنَّمَا النَّاسُ رَجُلَانِ : مُبْتَلَى وَمُعَافَى ، فَارْحَمُوا أَهْلَ الْبَلَاءِ، وَاحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ..، قلت : فمن محمد بن يعقوب؟، ولو عرفناه وتوثقنا من عدالته، فأين هو من نبي الله عيسى عليه الصلاة والسلام؟! .

وبالجملة، فهذه كلها مقاطيع ومعضلات، لا تنتهض بواحدٍ منها حجة . فأعجب لمن يصحح هذا البلاغ، ويجعله أصلاً معتمداً في معارضة حديث ابن عمر المسند الموصول، ولهذا قال الشيخ الألباني — رحمه الله — نفسه عن هذا البلاغ : " لا أصل له مرفوعاً " !! .

كثرة الكلام بغير ذكر الله تسببُ قسوة للقلب^{٤٣٤}

^{٤٣٣} - انظر تهذيب التهذيب [ج ٤ - ص ٣٣٤] (٦٥١)

^{٤٣٤} - فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٧ / ص ٥٠٥) رقم الفتوى ٤٧٦٤٤ كثرة الكلام بغير ذكر الله قسوة للقلب

" إذا كان الكلام يتضمن المحرمات مثل: الغيبة أو النميمة أو ذكر الفواحش أو غير ذلك مما يتطرق إليه من أكثر الكلام، فالمواظبة على الصلاة في الجماعة أمر عظيم لا بد أن يكون له تأثير على المسلم، وذلك التأثير يتمثل في الوقار والسكينة والاختصار على الحاجة من الكلام قال الله تعالى: وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ (العنكبوت: من الآية ٤٥) قال القرطبي: وفي الآية تأويل ثالث، وهو الذي ارتضاه المحققون وقال به المشيخة الصوفية وذكره المفسرون؛ فقليل المراد ب { أَقِمِ الصَّلَاةَ } إدامتها والقيام بحدودها، ثم أخبر حكماً منه بأن الصلاة تنهى صاحبها وممثلها عن الفحشاء والمنكر؛ وذلك لما فيها من تلاوة القرآن المشتمل على الموعظة . والصلاة تشغل كل بدن المصلي، فإذا دخل المصلي في محرابه وخشع وأخبت لربه وادكر أنه واقف بين يديه، وأنه مطلع عليه ويراه، صلحت لذلك نفسه وتدللت، وخامرها ارتقاب الله تعالى، وظهرت على جوارحه هيبتها، ولم يكذب يفتر من ذلك حتى تظله صلاة أخرى يرجع بها إلى أفضل حالة . فهذا معنى هذه الأخبار، لأن صلاة المؤمن هكذا ينبغي أن تكون .

قلت : لا سيما وإن أشعر نفسه أن هذا ربما يكون آخر عمله، وهذا أبلغ في المقصود وأتم في المراد؛ فإن الموت ليس له سنّ محدود، ولا زمن مخصوص، ولا مرض معلوم، وهذا مما لا خلاف فيه .^{٤٣٥}

أسباب قسوة القلب^{٤٣٦}

" الذي ثبت أنه يقسي القلب أمور منها:

١- كثرة الكلام بغير ذكر الله، ففي سنن الترمذي من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله، فإن كثرة الكلام بغير ذكر الله قسوة للقلب.... الحديث.

٢- كثرة المزاح، قال النووي : اعلم أن المزاح المنهي عنه هو الذي فيه إفراط ويداوم عليه، فإنه يورث الضحك وقسوة القلب...^{٤٣٧}

٣- المعاصي بمختلف أنواعها ... "

٤- ومن أسباب قسوة القلب أيضاً: الانكباب على الدنيا وتفضيلها على الآخرة، وألا يكون هم الإنسان إلا جمع المال،^{٤٣٨}

وقال ابن القيم رحمه الله: " فالقبائح تسود القلب وتطفىء نوره والإيمان هو نور في القلب والقبائح تذهب به أو تقلله قطعاً فالحسنات تزيد نور القلب والسيئات تطفىء نور القلب وقد أخبر الله عز

^{٤٣٥} - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - (ج ١ / ص ٤٢٨١)

^{٤٣٦} - فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٧ / ص ٣٨٤) رقم الفتوى ٤٧٤٧٤ أسباب قسوة القلب و وراجع فيها الفتوى رقم: ٥٦٧٩ .

^{٤٣٧} - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - (ج ١٤ / ص ١٥٣)

^{٤٣٨} - انظر لقاءات الباب المفتوح - (ج ٧٦ / ص ٢١) بعض أسباب قسوة القلب

وجل أن كسب القلوب سبب للران الذي يعلوها وأخبر أنه أركس المنافقين بما كسبوا فقال: {وَاللَّهُ أَرْكَسُهُمْ بِمَا كَسَبُوا} [النساء: ٨٨] وأخبر أن نقض الميثاق الذي أخذه على عباده سبب لتقسية القلب فقال فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به [المائدة: ١٣] فجعل ذنب النقض موجبا لهذه الآثار: من تقسية القلب واللغة وتحريف الكلم ونسيان العلم فالمعاصي للإيمان كالمرض والحمى للقوة سواء بسواء ولذلك قال السلف: المعاصي بريد الكفر كما أن الحمى بريد الموت .^{٤٣٩}

علاج قسوة القلب

"ومن لين القلوب وصفائها وطمانيتها طاعة الله جل وعلا وصحبة الأخيار، وحفظ الوقت بالذكر وقراءة القرآن والاستغفار، ومن حفظ وقته بذكر الله وقراءة القرآن وصحبة الأخيار والبعد عن صحبة الغافلين والأشرار يطيب قلبه ويلين قال تعالى: أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ".^{٤٤٠}

"وأما علاج قسوة القلب، فقد ذكر ابن القيم في إغاثة اللهفان^{٤٤١} أنها تكون بأربعة أمور:

الأول: بالقرآن الكريم، فإنه شفاء لما في الصدور من الشك، ويزيل ما فيها من الشرك، وذنس الكفر، وأمراض الشبهات والشهوات، وهو هدى لمن علم بالحق وعمل به، ورحمة لما يحصل به للمؤمنين من الثواب العاجل والآجل، {أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (١٢٢) سورة الأنعام].

الثاني: ما يحفظ عليه قوته ومادته، وذلك يكون بالإيمان، والعمل بالصالح، وعمل أوراد الطاعات.

الثالث: الحمية عن المضار، وذلك باحتتاب جميع المعاصي والمخالفات.

الرابع: الاستفراغ من كل مادة مؤذية، وذلك بالتوبة والاستغفار ."

"ومما يعين على علاج قسوة القلب الإحسان إلى اليتيم كما أرشد رسول الله ﷺ إلى ذلك حيث قال^{٤٤٢}: "أَتُحِبُّ أَنْ يَلِينَ قَلْبُكَ وَتُذَرِكَ حَاجَتُكَ؟ اِرْحَمِ الْيَتِيمَ، وَأَمْسَحْ رَأْسَهُ، وَأَطْعِمَهُ مِنْ طَعَامِكَ، يَلِنْ قَلْبُكَ وَتُذَرِكَ حَاجَتُكَ"^{٤٤٣}.

^{٤٣٩} - مدارج السالكين - (ج ٢ / ص ٢٤) وفتاوى الشبكة الإسلامية (ج ٢ / ص ٤٠٩٨) رقم الفتوى ٨٥٢٣ الرياء وقسوة القلب ... خطرهما وعلاجهما

^{٤٤٠} - مجموع فتاوى و مقالات ابن باز - (ج ٥ / ص ٢٣٨)

^{٤٤١} - فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٤ / ص ٦٤٥٩) رقم الفتوى ٢٦٣٠٩ أربعة أدوية نافعة لعلاج قسوة القلب

^{٤٤٢} - حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ (٧٣٣) والصحيحة (٨٥٤) وصحيح الجامع (٨٠) وجمع الزوائد (١٣٥٠٩) وهو صحيح لغيره

^{٤٤٣} - فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٨ / ص ٧٦٨٢) رقم الفتوى ٥٩٢٧٠ البكاء عند الدعاء أو الاستغفار

٢٤٦ / باب النهي من نقل الحديث وكلام الناس إلى ولاية الأمور إذا لم تدع حاجة إليه
كخوف مفسدة ونحوها

٤٦- (١٥٣٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ ». رواه أبو داود والترمذي .
 (ضعيف) . [فيه الوليد بن أبي هشام، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٤٨٦٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارِسٍ حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْوَلِيدِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَنَسَبَهُ لَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْرَائِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ زَائِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ » .

وفي سنن الترمذي (٤٢٧٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنِ الْوَلِيدِ عَنْ زَيْدِ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي شَيْئًا فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْهِمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ » . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - بِمَالٍ فَقَسَمَهُ فَأَنْتَهَيْتُ إِلَى رَجُلَيْنِ جَالِسَيْنِ وَهُمَا يَقُولَانِ وَاللَّهِ مَا أَرَادَ مُحَمَّدٌ بِقِسْمَتِهِ الَّتِي قَسَمَهَا وَجْهَ اللَّهِ وَلَا الدَّارَ الْآخِرَةَ . فَتَثَبْتُ حِينَ سَمِعْتُهُمَا فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَأَخْبَرْتُهُ فَأَحْمَرَّ وَجْهَهُ وَقَالَ « دَعْنِي عَنْكَ فَقَدْ أُوذِيَ مُوسَى بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ زِيدَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ رَجُلٌ^{٤٤٤} .

وفي شعب الإيمان للبيهقي (١٠٦٦٨) وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ، أَنَا بِشَرٍّ، أَنَا أَحْمَدُ، أَنَا عَلِيُّ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ : " لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَقَلْبِي لَكُمْ سَالِمٌ " هَذَا مُرْسَلٌ

قلت : الوليد بن هشام فيه جهالة^{٤٤٥}، والترمذي لم يحسنه بل استغربه، والصواب أنه صحيح مرسل .

^{٤٤٤} - انظر تخريجه وطرقه في المسند الجامع (٩٢٠٩) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٨ / ص ١٦٦) (١٧١١٩) ومسند البزار (٢٠٣٨)

^{٤٤٥} - تهذيب الكمال [ج ٣١ - ص ١٠٤] [٦٧٤٣) وتهذيب التهذيب [ج ١١ - ص ١٣٧] [٢٦٠)

مِنَ السَّعَادَةِ الْقَلْبِيَّةِ تَرْكِ النَّمِيمَةِ^{٤٤٦}

"إنَّ سعادةَ القلبِ وسرورَ النفسِ وطيبَ العيشِ وصفاءَ الحياةِ غايةٌ يسعى إليها الناسُ جميعاً، وهدفٌ ينشدهُ الخلقُ كافةً، وأملٌ يرجو بلوغَه العقلاءُ عامّةً، فتراهم يعملون كلَّ وسيلةٍ ويتخذون كلَّ سببٍ ويركبون كلَّ مركبٍ يبلغون به هذه الغايةَ ويصلون به إلى هذا المراد. غيرَ أنَّ من أنار الله بصيرتَه وألهمه رشده يعلم أن سلامةَ الصدرِ من الأحقادِ وبراءتَه من الضغائنِ وصيانتَه من الشحناءِ هو من أعظم ما يدرك به المرءُ حظَّه من السعادةِ، وينال به نصيبه من النجاحِ.

إنَّها سلامةُ الصدرِ التي تبدو واضحةً في حبه الخيرِ للناسِ جميعاً وسروره بما يسوق الله إلى عباده من نعمٍ، وفي براءةِ نفسه من حملِ الحقدِ على إخوانه وإضرارِ الضعيفةِ لهم، وفي طهارةِ قلبه من الفرحِ بالآلامِهم والسرورِ بما يتزل بهم من مصائبٍ. ولمَ لا يكون هذا شأنه وهو يتلو قول ربه الأعلى سبحانه في كتابه حكايةً عن دعاء المؤمنين الصادقين المحبتين في دعائهم الصادقِ المحبت: رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ [الحشر: ١٠]، ويقرأ قول النبي حين سأله عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: قَالَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَيْ النَّاسِ أَفْضَلُ قَالَ « كُلُّ مَخْمُومٍ الْقَلْبِ صَدُوقُ اللِّسَانِ ». قَالُوا صَدُوقُ اللِّسَانِ نَعْرِفُهُ فَمَا مَخْمُومُ الْقَلْبِ قَالَ « هُوَ التَّقِيُّ النَّقِيُّ لَا إِنْهُمْ فِيهِ وَلَا بَعَى وَلَا غِلٌّ وَلَا حَسَدٌ »^{٤٤٧}.

" كما أنه سبحانه أتمَّ النعمة على أهل الجنة بأن نزعَ ما في قلوبهم من الغلِّ وجعلهم إخواناً، ذلك أن الغلَّ يُشقي صاحبه ويتعذَّب به، يقول سبحانه عن أهل الجنة: وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ [الحجر: ٤٧]. وبَيَّن سبحانه أنَّ من مقتضيات التقوى حصولَ ذلك الصلاحِ في ذاتِ البين وطهارةِ القلوب وسلامتها، فقال سبحانه: فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ [الأنفال: ١].^{٤٤٨}

مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّمِيمَةَ

يَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّمِيمَةَ أُمُورٌ^{٤٤٩} :

الأولى : أَنْ لَا يُصَدِّقَهُ، لِأَنَّ التَّمَامَ فَاسِقٌ وَهُوَ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ } (٦) سورة الحجرات.

^{٤٤٦} - انظر موسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٥٠٠٣) سلامة الصدر

^{٤٤٧} - سنن ابن ماجه (٤٣٥٦) ومسنند الشاميين (١٢١٨) وهو صحيح

^{٤٤٨} - انظر موسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٢٨٩٢) طهارة القلب وسلامته

^{٤٤٩} - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٤١ / ص ٣٧٤)

الثاني : أَنْ يَنْهَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَيَنْصَحَ لَهُ وَيُقَبِّحَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ } (١٧) سورة لقمان، وَيَذْكُرْ لَهُ قَوْلَ الرَّسُولِ - ﷺ - : « أَلَا أُنبِئُكُمْ مَا الْعِصَةُ، هِيَ التَّمِيمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ ». وَإِنَّ مُحَمَّدًا - ﷺ - قَالَ « إِنَّ الرَّجُلَ يَصْدُقُ حَتَّى يُكْتَبَ صَدِيقًا وَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ كَذَابًا ».^{٤٥٠}

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ شَيْئًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنْ شِئْتَ نَظَرْنَا فِي أَمْرِكَ، فَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ } (٦) سورة الحجرات. وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْآيَةِ : { هَمَّازٌ مَشَاءَ بَنَمِيمٍ } (١١) سورة القلم. وَإِنْ شِئْتَ عَفَوْنَا عَنْكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ : الْعَفْوُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا أَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا.^{٤٥١}

وَقَالَ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ : نَحْنُ نَرَى أَنَّ قَبُولَ السَّعَايَةِ شَرٌّ مِنَ السَّعَايَةِ، لِأَنَّ السَّعَايَةَ دَلَالَةٌ وَالْقَبُولُ إِجَازَةٌ وَلَيْسَ مِنْ دَلٍّ عَلَى شَيْءٍ فَأَخْبَرَ بِهِ كَمَنْ قَبْلَهُ وَأَجَازَهُ، فَاتَّقُوا السَّاعِيَ فَلَوْ كَانَ صَادِقًا فِي قَوْلِهِ لَكَانَ لَيْمًا فِي صِدْقِهِ حَيْثُ لَمْ يَحْفَظِ الْحُرْمَةَ وَلَمْ يَسْتَرْ الْعَوْرَةَ.^{٤٥٢}

وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " لَا يُبْلَغُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي شَيْئًا، فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُخْرَجَ إِلَيْهِمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ " ^{٤٥٣}

وَقَالَ رَجُلٌ لِعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ : إِنَّ الْأَسْوَارِيَّ مَا يَزَالُ يَذْكُرُكَ فِي قَصَصِهِ بِشَرٍّ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو : يَا هَذَا مَا رَعَيْتَ حَقَّ مُجَالَسَةِ الرَّجُلِ حَيْثُ نَقَلْتَ إِلَيْنَا حَدِيثَهُ، وَلَا أَدَيْتَ حَقِّي حِينَ أَعْلَمْتَنِي عَنْ أَحْيٍ مَا أَكْرَهُ، وَلَكِنْ أَعْلِمْتُهُ أَنَّ الْمَوْتَ يَعْمُنَا وَالْقَبْرَ يَضْمُنَا وَالْقِيَامَةَ تَجْمَعُنَا وَاللَّهُ تَعَالَى يَحْكُمُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ.^{٤٥٤}

الثالث : أَنْ يَغِصُّهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ بَغِضٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَجِبُ بُغْضُ مَنْ يُغِصُّهُ اللَّهُ تَعَالَى .
الرابع : أَنْ لَا تَظُنَّ بِالْمَنْقُولِ عَنْهُ السُّوءَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ } (١٢) سورة الحجرات

^{٤٥٠} صحيح مسلم (٦٨٠٢) - العضة : البهتان والكذب

^{٤٥١} - فتاوى الأزهري - (ج ١٠ / ص ٣١٧) والكبائر - (ج ١ / ص ٦٠) وإحياء علوم الدين - (ج ٢ / ص ٣٤٩) والأذكار للنووي

- (ج ١ / ص ٣٤٨) والزواجر عن اقتراف الكبائر - (ج ٢ / ص ٢٧٦) وتنبيه الغافلين، الإصدار ٢ - (ج ١ / ص ٢٦)

^{٤٥٢} - إحياء علوم الدين - (ج ٢ / ص ٣٥٠)

^{٤٥٣} - مرّ تخريج

^{٤٥٤} - إحياء علوم الدين - (ج ٢ / ص ٣٥٠) وآفات على الطريق كامل - (ج ١ / ص ٣٢٧) وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص

الخامسُ : أَنْ لَا يَحْمِلَكَ مَا حُكِيَ لَكَ عَلَى التَّجَسُّسِ وَالْبَحْثِ لِتَتَحَقَّقَ أَتْبَاعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَا تَجَسَّسُوا } (١٢) سورة الحجرات .

السادسُ : أَنْ لَا تَرْضَى لِنَفْسِكَ مَا نَهَيْتَ النَّمَامَ عَنْهُ وَلَا تَحْكِي نَمِيمَتَهُ فَتَقُولَ : فُلَانٌ حَكَى لِي كَذَا وَكَذَا فَتَكُونَ نَمَامًا وَمُعْتَابًا، وَتَكُونَ قَدْ أَتَيْتَ مَا عَنْهُ نَهَيْتَ^{٤٥٥} .

^{٤٥٥} - فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٣ / ١٣٣ وإحياء علوم الدين ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والأذكار النبوية ص ٥٣٩ وما بعدها

٢٥٩ / باب النهي عن التجسس والسمع لكلام من يكره استماعه

٤٧- (١٥٦٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ ». أَوْ قَالَ « الْعُشْبَ ». رواه أبو داود .
(ضعيف) [فيه : جد إبراهيم بن أبي أسيد، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٤٩٠٥) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ الْبُعْدَاذِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَمْرٍو - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي أَسِيدٍ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ « إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ ». أَوْ قَالَ « الْعُشْبَ »^{٤٧٦}.

محمد بن سليم أبو هلال الراسبي البصري وهو صدوق فيه لين^{٤٧٧}

قلت : وله شواهد وطرق :

فقد روي عن عيسى بن أبي عيسى، ميسرة الحنطاط، عن أبي الزناد، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَالصَّلَاةُ نُورُ الْمُؤْمِنِ، وَالصِّيَامُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ.^{٤٧٨} قلت : وعيسى متروك^{٤٧٩}
وفي الأموال لابن زنجويه (١٠٣٢) أَنَا حُمَيْدٌ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ سَلَامَةَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ، وَالصِّيَامُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ، وَالصَّلَاةُ نُورُ الْمُؤْمِنِ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ " (واقد فيه كلام ، ويزيد الرقاشي)

وفي الزهد لهناد بن السري (١٣٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنَّ الْغِلَّ وَالْحَسَدَ يَأْكُلَانِ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ " (وفيه ضعف)

وفي مسند الشهاب القضاعي (٩٧٦) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ التُّسْتَرِيُّ، أَبْنَا أَبُو سَهْلٍ، مَحْمُودُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَعْفَرِ الْعُكْبَرِيِّ، ثنا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَفْصَةَ أَبُو حَفْصٍ الْخَطِيبُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ بْنِ

^{٤٧٦} - انظر طريقه في المسند الجامع - (ج ١٧ / ص ١٣٢٧) (١٤٢٢٨) وفي تخريج أحاديث الإحياء (١١٥) أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة ، وقال البخاري : لا يصح . وهو عند ابن ماجه من حديث أنس بإسناد ضعيف ، وفي تاريخ بغداد بإسناد حسن ، والإتحاف ٢٩٤/١ و ٥٥/٨ و تخ ٢٧٢/١ و تمهيد ١٢٤٤/٦ و ترغيب ٥٤٦/٣ و ٥٤٨

^{٤٧٧} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٨١] (٥٩٢٣) ولسان الميزان [ج ٧ - ص ٣٦٠] (٤٦١٥)

^{٤٧٨} - المسند الجامع (١٠٠٧) ومسند البزار (٦٢١٢)

^{٤٧٩} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٤٠] (٥٣١٧)

الْمُسْتَهْلُ، بِحَلَبَ، ثَنِي الْقَعْنِي، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ " (وسنده ساقط)

وفي تاريخ بغداد^{٤٦٠} : أخبرنا الحسن بن أبي بكر قال أنبأنا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي قال أنبأنا محمد بن الحسن بن حريقا البزار قال أنبأنا الحسن بن موسى الأشيب قال أنبأنا أبو هلال عن قتادة عن أنس. قال قال رسول الله ﷺ : " الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب " .

قلت : فهذه الشواهد يحسن الحديث لغيره . والله أعلم

=====

حكم الحسد^{٤٦١}

" الْحَسَدُ إِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا، أَيْ بِمَعْنَى تَمَنِّي زَوَالِ النِّعْمَةِ عَنِ الْغَيْرِ فَهُوَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، لِأَنَّهُ اعْتِرَاضٌ عَلَى الْحَقِّ، وَمُعَانَدَةٌ لَهُ، وَمُحَاوَلَةٌ لِنَقْضِ مَا فَعَلَهُ، وَإِزَالَةٌ فَضْلِ اللَّهِ عَمَّنْ أَهْلَهُ لَهُ، وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْمَعْقُولُ .

أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ } (سورة الفلق / ٥) فَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالِاسْتِعَادَةِ مِنْ شَرِّ الْحَاسِدِ، وَشَرُّهُ كَثِيرٌ، فَمِنْهُ مَا هُوَ غَيْرٌ مُكْتَسَبٌ وَهُوَ إِصَابَةُ الْعَيْنِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مُكْتَسَبٌ كَسَعْيِهِ فِي تَعْطِيلِ الْخَيْرِ عَنْهُ وَتَنْقِصِهِ عِنْدَ النَّاسِ، وَرُبَّمَا دَعَا عَلَيْهِ أَوْ بَطَشَ بِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَاسِدِ الَّذِي وَرَدَ الْأَمْرُ بِالِاسْتِعَادَةِ مِنْ شَرِّهِ : فَقَالَ قَتَادَةُ : الْمُرَادُ شَرُّ عَيْنِهِ وَنَفْسِهِ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنَ شَرِّ الْيَهُودِ الَّذِينَ حَسَدُوهُ، وَالْأَوَّلَى بِالصَّوَابِ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ الطَّبْرِيُّ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِأَنْ يَسْتَعِيدَ مِنْ شَرِّ كُلِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ . وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَخْصُصْ مِنْ قَوْلِهِ : { وَمِنْ

^{٤٦٠} - تاريخ بغداد [ج ٢ - ص ٢٢٧] (٦٧٧)

^{٤٦١} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٧ / ص ٢٧٣) وانظر التفاصيل في لقاءات الباب المفتوح - (ج ١٦٥ / ص ١) ومجموع فتاوى ومقالات ابن باز - (ج ٣ / ص ٢٣٣) ونور على الدرب - (ج ١ / ص ٩٧) وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٢ / ص ٣٣١) رقم الفتوى ١٦٤١ الأدلة الشرعية التي تنهى عن الحسد وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ١٠ / ص ١١٧٢) رقم الفتوى ٧١٣٥٣ أضرار الحسد على النفس والآخرين وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ١٠ / ص ٣٤٤١) رقم الفتوى ٧٣٩٣٢ خطر الحسد وعلاجه وبريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية - (ج ٣ / ص ٣٤٧) وغذاء الألباب في شرح منظومة الآداب - (ج ٣ / ص ٢٥٢) ولوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية - (ج ٢ / ص ٤٩٤) وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٣٥٨) سلامة الصدور وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٣٦١) الحسد وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٢٥٩٥) الحسد وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٢٨٢٦) منهاج الإصلاح النبوي في حديث: ((لا تحاسدوا...)) وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٣٧٤٩) صفاء القلوب وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٣٨١٦) رسالة إلى حاسد

شَرُّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ { حَاسِدًا دُونَ حَاسِدٍ بَلْ عَمَّ أَمرُهُ إِيَّاهُ بِالِاسْتِعَادَةِ مِنْ شَرِّ كُلِّ حَاسِدٍ فَذَلِكَ عَلَى عُمُومِهِ ^{٤٦٢} .

وَالْحَاسِدُ كَمَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ عَدُوٌّ نِعْمَةِ اللَّهِ، قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : بَارَزَ الْحَاسِدُ رَبَّهُ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُ أَبْغَضَ كُلِّ نِعْمَةٍ ظَهَرَتْ عَلَى غَيْرِهِ . ثَانِيهَا : أَنَّهُ سَاخِطٌ لِقِسْمَةِ رَبِّهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لِمَ قَسَمْتَ هَذِهِ الْقِسْمَةَ ؟

ثَالِثُهَا : أَنَّهُ ضَادٌّ فِعْلَ اللَّهِ، أَيْ إِنَّ فَضْلَ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، وَهُوَ يَبْخُلُ بِفَضْلِ اللَّهِ .

وَرَابِعُهَا : أَنَّهُ خَدَلُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، أَوْ يُرِيدُ خَذَلَانَهُمْ وَزَوَالَ النِّعْمَةِ عَنْهُمْ .

وَخَامِسُهَا : أَنَّهُ أَعَانَ عَدُوَّهُ إِبْلِيسَ ^{٤٦٣} .

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ ﷺ : إِيَّاكُمْ وَالْحَسَدَ فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ أَوْ الْعُشْبَ ^{٤٦٤} وَأَمَّا الْمَعْقُولُ فَإِنَّ الْحَاسِدَ مَذْمُومٌ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْحَاسِدَ لَا يَنَالُ فِي الْمَجَالِسِ إِلَّا نَدَامَةً، وَلَا يَنَالُ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ إِلَّا لَعْنَةً وَبَعْضَاءَ، وَلَا يَنَالُ فِي الْخُلُوةِ إِلَّا جَزَعًا وَغَمًّا، وَلَا يَنَالُ فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا حُزْنًا وَاحْتِرَاقًا، وَلَا يَنَالُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا وَمَقْتًا ^{٤٦٥} .

وَيُسْتَنْتَى مِنْ تَحْرِيمِ الْحَسَدِ مَا إِذَا كَانَتِ النِّعْمَةُ الَّتِي يَتَمَنَّى الْحَاسِدُ زَوَالَهَا عِنْدَ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى ^{٤٦٦} .

أَمَّا إِذَا كَانَ الْحَسَدُ مَجَازِيًّا، أَيْ بِمَعْنَى الْغِبْطَةِ فَإِنَّهُ مَحْمُودٌ فِي الطَّاعَةِ، وَمَذْمُومٌ فِي الْمَعْصِيَةِ، وَمُبَاحٌ فِي الْجَائِزَاتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعْلِمُهَا » ^{٤٦٧} . أَيْ كَأَنَّهُ قَالَ : لَا غِبْطَةَ أَعْظَمَ أَوْ أَفْضَلَ مِنْ الْغِبْطَةِ فِي هَذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ ^{٤٦٨} .

عِلَاجُ الْحَسَدِ

^{٤٦٢} - تفسير الطبري ٣٠ / ٢٢٨ ط الثانية - الأُميرية وأحكام القرآن للحصص ٣ / ٥٨٨ ط البهية .

^{٤٦٣} - صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ٩٧ ط المصرية ، فيض القدير للمناوي ٣ / ١٢٥ ط التجارية ، تحفة المريد على جوهر التوحيد / ١٢٦ ط الأزهرية .

^{٤٦٤} - مر تخرجه

^{٤٦٥} - تفسير القرطبي ٢٠ / ٢٦٠ ط المصرية ، تحفة المريد على جوهر التوحيد / ١٢٦ ط الأزهرية .

^{٤٦٦} - فتح الباري ١ / ١٦٧ ط الرياض .

^{٤٦٧} - صحيح البخاري (٧٣)

^{٤٦٨} - فتح الباري ١ / ١٦٧ ط الرياض ، صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ٩٧ ط المصرية .

ذَكَرَ الْعَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ أَنَّ الْحَسَدَ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْعَظِيمَةِ لِلْقُلُوبِ، وَلَا تُدَاوَى أَمْرَاضُ الْقُلُوبِ إِلَّا بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَالْعِلْمُ النَّافِعُ لِمَرَضِ الْحَسَدِ هُوَ أَنْ تَعْرِفَ تَحْقِيقًا أَنَّ الْحَسَدَ ضَرَرٌ عَلَى الْحَاسِدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمُحْسُودِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

أَمَّا كَوْنُهُ ضَرَرًا عَلَى الْحَاسِدِ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ أَنَّ الْحَاسِدَ بِالْحَسَدِ سَخَطَ قَضَاءَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَرِهَ نِعْمَتَهُ الَّتِي قَسَمَهَا بَيْنَ عِبَادِهِ، وَعَدَلَهُ الَّذِي أَقَامَهُ فِي مُلْكِهِ بِخِفَى حِكْمَتِهِ، فَاسْتَنَكَرَ ذَلِكَ وَاسْتَبْشَعَهُ وَهَذِهِ جِنَايَةٌ عَلَى حَدَقَةِ التَّوْحِيدِ، وَقَذَى فِي عَيْنِ الْإِيمَانِ، وَكَفَى بِهِمَا جِنَايَةً عَلَى الدِّينِ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَسَدِ ضَرَرًا عَلَى الْحَاسِدِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ أَنَّهُ يَتَأَلَّمُ بِحَسَدِهِ فِي الدُّنْيَا، أَوْ يَتَعَذَّبُ بِهِ وَلَا يَزَالُ فِي كَمَدٍ وَغَمٍّ، إِذْ أَعْدَاؤُهُ لَا يُخْلِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ نَعَمٍ يُفِيضُهَا عَلَيْهِمْ، فَلَا يَزَالُ يَتَعَذَّبُ بِكُلِّ نِعْمَةٍ يَرَاهَا، وَيَتَأَلَّمُ بِكُلِّ بَلِيَّةٍ تَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيَبْقَى مَعْمُومًا مَحْرُومًا مُتَشَعِّبَ الْقَلْبِ ضَيِّقَ الصَّدْرِ قَدْ نَزَلَ بِهِ مَا يَشْتَهِيهِ الْأَعْدَاءُ لَهُ وَيَشْتَهِيهِ لِأَعْدَائِهِ، فَقَدْ كَانَ يُرِيدُ الْمِحْنَةَ لِعَدُوِّهِ فَتَنَجَزَتْ فِي الْحَالِ مِحْنَتُهُ وَغَمُّهُ نَقْدًا، وَمَعَ هَذَا فَلَا تَزُولُ النِّعْمَةُ عَنِ الْمُحْسُودِ بِحَسَدِهِ .

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُحْسُودِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهِ فَوَاضِحٌ، لِأَنَّ النِّعْمَةَ لَا تُزَالُ عَنْهُ بِالْحَسَدِ، بَلْ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ إِقْبَالٍ وَنِعْمَةٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدُومَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ قَدَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَلَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ، وَلِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ، وَمَهْمَا لَمْ تَزَلْ النِّعْمَةُ بِالْحَسَدِ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُحْسُودِ ضَرَرٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ إِثْمٌ فِي الْآخِرَةِ، وَأَمَّا أَنَّ الْمُحْسُودَ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا فَوَاضِحٌ^{٤٦٩} .

الْقَدْرُ الْمَعْفُورُ عَنْهُ مِنَ الْحَسَدِ وَعَكْسُهُ وَمَا فِيهِ خِلَافٌ :

ذَكَرَ الْعَزَالِيُّ أَنَّ الْمَرْءَ لَا يُمْكِنُهُ نَفْيُ الْحَسَدِ عَنْ قَلْبِهِ بِالْكُلِّيَّةِ، بَلْ يَبْقَى دَائِمًا فِي نِزَاعٍ مَعَ قَلْبِهِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحَسَدِ لِأَعْدَائِهِ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ لِلشَّخْصِ فِي أَعْدَائِهِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :
أَحَدُهَا : أَنْ يُحِبَّ مَسَاءَتَهُمْ بِطَبْعِهِ، وَيَكْرَهُ حُبَّهُ لِدَلَالَةِ وَمِيلِ قَلْبِهِ إِلَيْهِ بِعَقْلِهِ، وَيَمُتُّ نَفْسَهُ عَلَيْهِ، وَيُودُّ لَوْ كَانَتْ لَهُ حِيلَةٌ فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ الْمِيلِ مِنْهُ، وَهَذَا مَعْفُورٌ عَنْهُ قِطْعًا، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِخْتِيَارِ أَكْثَرُ مِنْهُ .
الثَّانِي : أَنْ يُحِبَّ ذَلِكَ وَيُظْهِرَ الْفَرَحَ بِمَسَاءَتِهِ إِمَّا بِلِسَانِهِ أَوْ بِجَوَارِحِهِ فَهَذَا هُوَ الْحَسَدُ الْمَحْظُورُ قِطْعًا
الثَّالِثُ : وَهُوَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ أَنْ يَحْسُدَ بِالْقَلْبِ مِنْ غَيْرِ مَقْتٍ لِنَفْسِهِ عَلَى حَسَدِهِ، وَمِنْ غَيْرِ انْكَارٍ مِنْهُ عَلَى قَلْبِهِ، وَلَكِنْ يَحْفَظُ جَوَارِحَهُ عَنْ طَاعَةِ الْحَسَدِ فِي مُقْتَضَاهُ، وَهَذَا فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ إِثْمٍ بِقَدْرِ قُوَّةِ ذَلِكَ الْحُبِّ وَضَعْفِهِ^{٤٧٠} .

^{٤٦٩} - إحياء علوم الدين ٣ / ١٩٣ - ١٩٥ طبعة الحلبي .

^{٤٧٠} - إحياء علوم الدين ٣ / ١٩٦ ط الحلبي .

عِلَاجُ الْمَحْسُودِ مِمَّا لَحِقَ بِهِ مِنْ أذىِ سَبَبِ الْحَسَدِ :

الْمَقْصُودُ بِالْعِلَاجِ هُنَا الْعِلَاجُ النَّبَوِيُّ لِتِلْكَ الْعِلَّةِ وَهُوَ أَنْوَاعُ :
أَحَدُهَا : الْإِكْتِثَارُ مِنَ التَّعَوُّذِ، وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَالتَّعَوُّذَاتِ
النَّبَوِيَّةِ، نَحْوُ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ .
الثَّانِي : الرُّقَى : وَمِنْ أَمْثَلِهَا رُقِيَّةُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلنَّبِيِّ ﷺ الَّتِي رَوَاهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي
سَعِيدٍ أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ - فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ اسْتَكْبَيْتَ فَقَالَ « نَعَمْ » . قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ مِنْ
كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ نَفْسٍ أَوْ عَيْنٍ حَاسِدٍ اللَّهُ يَشْفِيكَ بِاسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ" ٤٧١ .
هَذَا وَمِمَّا يُدْفَعُ بِهِ ضَرَرُ الْحَاسِدِ عَنْ غَيْرِهِ دُعَاؤُهُ لِعَیْرِهِ بِالْبَرَكَةِ وَقَوْلُهُ : مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .
فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ انْطَلَقَ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ وَسَهْلُ بْنُ حَنِيفٍ يُرِيدَانِ الْغُسْلَ - قَالَ - فَانْطَلَقَا
يَلْتَمِسَانِ الْخَمْرَ - قَالَ - فَوَضَعَ عَامِرٌ جَبَّةً كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ صُوفٍ فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَأَصْبَتْهُ بَعِينِي فَنَزَلَ
الْمَاءَ يَغْتَسِلُ - قَالَ - فَسَمِعْتُ لَهُ فِي الْمَاءِ فَرْقعةً فَأَتَيْتُهُ فَنَادَيْتُهُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجِبْنِي فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ -
فَأَخْبَرْتُهُ - قَالَ - فَجَاءَ يَمْشِي فَخَاضَ الْمَاءَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ - قَالَ - فَضَرَبَ صَدْرَهُ بِيَدِهِ
ثُمَّ قَالَ « اللَّهُمَّ أَذْهَبْ عَنْهُ حَرَّهَا وَبَرْدَهَا وَوَصَبَهَا » . قَالَ فَقَامَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « إِذَا رَأَى
أَحَدُكُمْ مِنْ أَخِيهِ أَوْ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ مَالِهِ مَا يُعْجِبُهُ فَلْيَبْرِكْهُ فَإِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ » ٤٧٢ .
وَكَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ : مَنْ رَأَى شَيْئًا فَأَعْجَبَهُ فَقَالَ : مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَمْ
يَضُرَّهُ . ٤٧٣ ، وَرَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ، أَوْ دَخَلَ حَائِطًا مِنْ حَيْطَانِهِ
قَالَ : مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " ٤٧٤

٤٧١ - صحيح مسلم (٥٨٢٩)

٤٧٢ - مسند أحمد (١٦١١٠) وصحيح الجامع (٤٠٢٠) وهـ (٣٥٠٩) صحيح

٤٧٣ - مجمع الزوائد (٨٤٣٢) بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ وَسَنَدُهُ وَاهٍ جَدًّا

٤٧٤ - زاد المعاد ٣ / ١١٩ ط الحلي ، وتبيين الحقائق مع حاشية الشلبي ٦ / ١٦ - ١٧ ط بولاق ، وابن عابدين ٥ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٢٦٢ / باب النهي من إظهار الشماتة بالمسلم

٤٨ - (١٥٧٧) عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ وَيَتَلَبَّسَ ». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن .
(ضعيف) [فيه القاسم بن أمية ، يروي المناكير عن حفص بن غياث ، وهذا منها] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٦٩٤) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدٍ بْنُ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ وَأَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا أُمِّيَّةُ بْنُ الْقَاسِمِ الْحَذَّاءُ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ بُرْدِ بْنِ سَنَانَ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لِأَخِيكَ فَيَرْحَمَهُ اللَّهُ وَيَتَلَبَّسَ ». قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَمَكْحُولٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي هِنْدٍ الدَّارِيِّ وَيُقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - ﷺ - إِلَّا مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ .^{٤٧٥}

قلت : وقال الشيخ ناصر رحمه الله : " فالصواب أنه حسنه لذاته ؛ لثقة رجاله ، واتصال إسناده عنده . أما الثقة ؛ فلا مجال للنظر فيها لما سبق ، وإنما النظر في الاتصال المذكور ؛ فإن تصريحه بسماع مكحول من وائلة قد خالفه فيه شيخه البخاري ؛ فقال : إنه لم يسمع منه . ولا يشك عارف بهذا الفن أنه أعلم منه بعلل الحديث ورجاله ، ولا سيما أنه وافقه على ذلك أبو حاتم الرازي ، فأخشى أن يكون الترمذي اعتمد في ذلك على رواية لا تثبت ؛ فقد جاء في " التهذيب " ما نصه : " قال أبو حاتم : قلت لأبي مسهر : هل سمع مكحول من أحد من الصحابة ؟ ! قال : من أنس . قلت : قيل : سمع من أبي هند ؟ قال : من رواه ؟ قلت : حيوة عن أبي صخرة عن مكحول : أنه سمع أبا هند . فكأنه لم يلتفت إلى ذلك . فقلت له : فوائلة بن الأسقع ؟ فقال : من يرويه ؟ قلت : حدثنا أبو صالح : حدثني معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على وائلة ! فكأنه أومى برأسه " ^{٤٧٦} .

^{٤٧٥} - وأمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني (١٧٥) والمقاصد الحسنة للسخاوي (١٢٩٣) وفي روضة المحدثين - (ج ١٠ / ص ٣٩٩) قال الإمام النووي في " الأذكار " ١ / ٣٠٠ : قال الترمذي : حديث حسن ، قال عبد القادر الأرناؤوط ١ / ٣٠٠ : قال الترمذي : حسن غريب و هو حسن لغيره أخرجه من طريق مكحول عن وائلة بن الأسقع وقال : حديث حسن غريب و قد أخرج له شاهداً يؤدي معناه من طريق ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم " من غير أخاه بذنوب لم يمت حتى يعملها " . وقال أيضاً : حديث حسن غريب قال الحافظ في أجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع : هكذا وصف يعني - الترمذي - كلا منها بالحسن والغرابة فأما الغرابة فلتنفرد بعض رواة كل منهما عن شيخه فهي غرابة نسبية و أمّا الحسن فلا اعتضاد كل منهما بالآخر ، وتزيره الشريعة المرفوعة - (ج ٢ / ص ٣٦٩) (٢٠) رد على من زعم أنه موضوع ^{٤٧٦} - تهذيب التهذيب [ج ١٠ - ص ٢٥٨] (٥١١)

قلت : فهذا لو صحَّ عن مكحول ؛ ثبت سماعه منه، ولكن في الطريق إليه ما يدفعه ؛ فأبو صالح - وهو عبد الله بن صالح المصري - كثير الغلط ؛ كما قال الحافظ في "التقريب" .^{٤٧٧}

والعلاء بن الحارث كان اختلط، ولهذا لم يعتد به أبو حاتم، وهو الراوي له، فنفي سماعه منه ؛ كما تقدم وأيضاً ؛ لو ثبت سماعه منه في الجملة ؛ لم يلزم ثبوت سماعه لهذا الحديث منه ؛ لأن ابن حبان رماه بالتدليس .

نعم ؛ إن صحَّ ما في رواية الشهاب القضاعي من طريق أبي يعلى الساجي : أخبرنا القاسم بن أمية الحذاء قال : سمعت حفص بن غياث يقول : سمعت برداً يقول : سمعت مكحولاً يقول : سمعت واثلة يقول ... ففي هذا الإسناد التصريح بسماع مكحول، والساجي - واسمه زكريا بن يحيى - أحد الأثبات ؛ كما قال الذهبي، لكن لا أدري ما حال الذين دون الساجي ؛ فإن الكناشة التي عندي لم أكتبهم فيها يوم نسخت الأحاديث فيها من أصولها المحفوظة في المكتبة الظاهرية، ولا سبيل الآن إلى الرجوع إلى الأصل ؛ لأني أكتب هذا التحقيق وأنا في عمان ، وعلى كل حال ؛ فأنا في شك كبير في ثبوت سماعه في هذه الطريق ؛ لمخالفتها لسائر طرق الحديث عند كل من ذكرنا من المخرجين، والخلاصة : أن علة الحديث عندي : الانقطاع بين مكحول وواثلة . والله أعلم .^{٤٧٨}

قلت : وهذا إسناد صحيح يبين فيه السماع لهذا الحديث ففي معجم ابن الأعرابي (١٥٦٧) نا أبو يعلى، نا القاسم بن أمية الحذاء قال : سمعت حفص بن غياث يقول سمعت برداً يقول : سمعت مكحولاً يقول : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تظهروا الشماتة لأخيكم في عافية الله ويتلوك .

فصح الحديث والحمد لله .

وما يشهد له من حيث المعنى ما ورد عن ابن عمر، قال : صعد رسول الله ﷺ هذا المنبر، فنادى بصوت رفيع وقال : " يا معشر من أسلم بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تؤذوا المسلمين، ولا تعيروهم، ولا تطلبوا عثراتهم، فإنه من يطلب عورة المسلم يطلب الله عورته، ومن يطلب الله عورته يفضحه، ولو في جوف بينه ونظر ابن عمر يوماً إلى البيت فقال : ما أعظمك، وأعظم حرمتك، وللمؤمن أعظم عند الله حرمة منك^{٤٧٩} .

^{٤٧٧} - قلت : ففي تقريب التهذيب (٣٣٨٨) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة من العاشرة مات سنة اثنتين وعشرين وله خمس وثمانون سنة خت د ت ق

^{٤٧٨} - السلسلة الضعيفة - (١١) / ص (٧٠٧) (٥٤٢٦)

^{٤٧٩} - صحيح ابن حبان (٥٧٦٣) وهو صحيح

النهي عن الشَّماتة

الشَّمَاتَةُ فِي اللَّغَةِ الْفَرَحُ بِمَا يَنْزِلُ بِالْغَيْرِ مِنَ الْمَصَائِبِ، وَالشَّمَاتَةُ وَالْحَسَدُ يَتَلَازِمَانِ، لِأَنَّ الْحَسَدَ يَفْرَحُ بِمَصَائِبِ الْغَيْرِ^{٤٨٠}

فهي: التعبير بالذنب أو بالعمل أو حادثة تقع على الإنسان أو ما أشبه ذلك، فيشيعها الإنسان ويبينها ويظهرها، وهذا محرّمٌ لأنه ينافي قول الله تعالى: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا} (٥٨) سورة الأحزاب

وربما يرحمُ الله هذا المعيرُ ويشفي من هذا الشيء ويزولُ عنه ثم يتلى به هذا الذي غيره، وهذا يقع كثيراً بين الناس^{٤٨١}.

^{٤٨٠} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٧ / ص ٢٧٠) و المصباح مادة: " شمت " وإحياء علوم الدين ٣ / ١٨٦ ط الحلبي .
^{٤٨١} - انظر شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٥ / ص ٢٦٧-٢٦٨) وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٨ / ص ٢٤٦٨) رقم الفتوى ٥٣٠٤٣ تعيير الناس وفضحهم وإذاؤهم من أخلاق الجاهلية تاريخ الفتوى : ٢١ رجب ١٤٢٥ وفيض القدير، شرح الجامع الصغير(٩٨٢٧) و تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ٢٩٨)

٢٧٨ / باب تحريم النظر إلى المرأة الأجنبية والأمرد الحسن لغير حاجة شرعية

٤٩ - (١٦٢٦) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَعِنْدَهُ مَيْمُونَةُ فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : « احْتَجِبَا مِنْهُ ». فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : « أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ ». " رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

(ضعيف) [فيه : نبهان مولى أم سلمة، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٤١١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي نَبَهَانُ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَعِنْدَهُ مَيْمُونَةُ فَأَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : « احْتَجِبَا مِنْهُ ». فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : « أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ هَذَا لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ - ﷺ - خَاصَّةً أَلَا تَرَى إِلَى اعْتِدَادِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ « اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ ».

وفي سنن الترمذي (٣٠٠٥) حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ نَبَهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - وَمَيْمُونَةُ قَالَتْ فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « احْتَجِبَا مِنْهُ ». فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا وَلَا يَعْرِفُنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ^{٤٨٢}

وقال النووي : " وَهَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَدَحٍ مِنْ قَدَحٍ فِيهِ بَغِيرُ حُجَّةٍ مُعْتَمَدَةٍ " ^{٤٨٣} .

قلت : أما نبهان فالصواب أنه صدوق ^{٤٨٤}

^{٤٨٢} - وانظر طريقه في المسند الجامع - (ج ٢٠ / ص ١٠٦١) (١٧٦٢٢) وسنن البيهقي ٩٢/٧ والفتح ٥٥٠/١ و٣٧/١٢ وشرح السنة ٢٤/٩ والإتحاف ٤٩١/٦ والخطيب في التاريخ ١٦/٣ و٣٣٩/٨ وموارد الظمآن (١٩٦٨) والإحسان (٥٥٧٥) والنسائي في الكبرى (٩٢٤١) وإسحاق في مسنده (٣٤) وأبو يعلى (٦٩٢٢) والتمهيد لابن عبد البر ١٩/١٥٤ و١٥٦ وابن سعد ٨/١٧٥ و١٧٨ وعشرة النساء للنسائي (٣٤١-٧٩٩٧ بتحقيقي) والتلخيص الحبير في تخروقال ابن الملقن في البدر المنير - (ج ٧ / ص ٥١٢) هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

^{٤٨٣} - شرح النووي على مسلم - (ج ٥ / ص ٢٤٠) وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ١٠ / ص ٢٤٢٦) رقم الفتوى ٧٢٧٤٣ تعليل اعتداد فاطمة بنت قيس في بيت ابن أم مكتوم

ورجال إسناده ثقات مشاهير كلهم ؛ غير نيهان مولى أم سلمة وقد وثق، وكفاه في توثيقه وعدالته أمران :

(أولهما) تابعيته وكونه مولى لأم المؤمنين أم سلمة زوج النبي ﷺ، ولهذا ذكره ابن حبان في الثقات قال : " نيهان أبو يحيى مولى أم سلمة . يروى عن أم سلمة . روى عنه الزهري . وكانت أم سلمة قد كاتبته، وأدى كتابته فعتق " ^{٤٨٥}.

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب: " مقبول من الثالثة " ^{٤٨٦}، يعني من أوساط التابعين الذين يتلقى حديثهم بالقبول تبعاً لقاعدة الحافظ الذهبي - رحمه الله - حيث قال في ديوان الضعفاء : " وأما المجهولون من الرواة، فإن كان من كبار التابعين أو أوساطهم ؛ احتمال حديثه وتلقي بحسن الظن ؛ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ " .

ولهذا صرح الذهبي بتوثيقه من غير تورية، فقال في الكاشف: " نيهان . عن مولاته أم سلمة . وعنه : الزهري، ومحمد بن عبد الرحمن . ثقة " ^{٤٨٧} .

وفي هذا التصريح بتوثيقه وتعديله ؛ ردُّ على من زعم أن ذكر الذهبي في ذيل الضعفاء تجهيل ابن حزم إياه إقرار منه بأنه مجهول !! .

وها هنا ينبغي تنبيه الناظر في بعض كتب الحافظ الذهبي، وبخاصة ميزان الاعتدال، أنه ربما ذكر كل ما يقال عن الراوي من تضعيف أو تجهيل، وينسبه لقائله من غير تعقيب أو نفى لجهالة، فيظنُّ من لا يعلم خطة الذهبي وشرطه في المذكورين أن ذلك إقرارٌ منه بالضعف أو التجهيل، وهذا بخلاف مقصد الذهبي وغايته من صنيعه هذا ! .

قال أبو الحسنات اللكنوي في الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : " قد أكثر علماء عصرنا من نقل جروح الرواة من ميزان الاعتدال ؛ مع عدم اطلاعهم على أنه ملخص من الكامل لابن عدي، وعدم وقوفهم على شرطهما فيه في ذكر أحوال الرجال، فوقعوا به في الزلل، وأوقعوا الناس في الجدل، فإن كثيراً من ذكر فيه ألفاظ الجرح : معدود في الثقات ؛ سالم من الجرح، فليتبرص العاقل، وليتنبه الغافل، وليجتنب المبادرة إلى جرح الرواة بمجرد وجود ألفاظ الجرح في حقّه في الميزان، فإنه خسران أيُّ خسران . قال الذهبي في ديباجة ميزانه: " وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل جرح، فلولا أن ابن عدي وغيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروه لما ذكرته لثقتي، ولم أر أن أحذف

^{٤٨٤} - انظر تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥٥٩] (٧٠٩٢) وقال : مكاتب أم سلمة مقبول من الثالثة وفي الكاشف [ج ٢ - ص ٣١٦] (٥٧٩٥) ثقة، وسكت عليه البخاري في التاريخ الكبير [ج ٨ - ص ١٣٥] (٢٤٦٦) والثقات لابن حبان [ج ٥ - ص ٤٨٦] (٥٨٥٤) وسكت عليه في الجرح والتعديل [ج ٨ - ص ٥٠٢] (٢٣٠٠)

^{٤٨٥} - الثقات (٤٨٦/٥)

^{٤٨٦} - التقریب (٧٠٩٢ / ٥٥٩/١)

^{٤٨٧} - الكاشف (٥٧٥٩/٣١٦/٢)

اسم واحدٍ ممن له ذكرٌ بتليينٍ في كتب الأئمة المذكورين، خوفاً من أن يُتَعَقَبَ عليّ، لا أُنِي ذكرته لضعفٍ فيه عندي^{٤٨٨} بتمامه .

(ثانيهما) رواية الزهري عنه، ولا يضرُّه تفردُه، فقد تفرَّد الزهري عن جماعة من تابعي المدنيين ؛ لم يرو عنهم غيره، ووثقهم أئمة التزكية والتعديل .

ولهذا قال الحافظ ابن حجر: "وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ نَبْهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْهَا وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَأَكْثَرُ مَا عُلِّلَ بِهِ انْفِرَادُ الزُّهْرِيِّ بِالرِّوَايَةِ عَنْ نَبْهَانَ وَلَيْسَتْ بَعْلَةً قَادِحَةً، فَإِنَّ مَنْ يَعْرِفُهُ الزُّهْرِيُّ وَيَصِفُهُ بِأَنَّهُ مُكَاتَّبٌ أُمِّ سَلَمَةَ وَلَمْ يُجَرِّحْهُ أَحَدٌ لَّا تُرَدُّ رِوَايَتُهُ"^{٤٨٩}

قلت : وهذا أحد المواضع التي تبين معنى قول ابن حجر عن الراوي : " مقبول " بآئنه - ثقة أو صدوق - عنده ؛ خلافاً للمفهوم الخاطئ لدى المتأخرين، فليتنبه لمثله !! .

وأعجب شيء في تضعيفهم لحديث نبهان، تقليدٌ من ضعَّفه لأبي محمد بن حزم، الذي زعم جهالة نبهان لتفرد الزهري بالرواية عنه !! .

فإن كنت لا تعلم ما في هذا التقليد من الخطأ والجفاء لمذاهب الأئمة الفحول، فاعلم أنَّه : قد تفرد أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهريُّ المدني عن جماعة من المدنيين وغيرهم، ممن لم يرو عنهم غيره . ولست أعلم أحداً أحصى ما للزهري من أفراد على وجه التحديد، وسأذكر في هذه العجالة عشرين راوياً ممن هم في عداد المجاهيل، على طريقة أهل الإصطلاح، تفرد أبو بكر الزهري بالرواية عنهم، وتلقَّى الأئمة أحاديثهم بالقبول واحتجُّوا بها^{٤٩٠}

(١) إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس .

(٢) ثابت بن قيس الأنصاري الزرقي المدني .

(٣) حسين بن السائب بن أبي لبابة بن عبد المنذر الأنصاري .

(٤) حصين بن محمد الأنصاري السالمي المدني .

(٥) حفص بن عمر بن سعد القرظ المدني المؤذن .

(٦) سحيم — بمهملتين مصغراً — مولى بني زهرة .

(٧) صالح بن بشير بن فديك أبو الفديك .

(٨) عبد الرحمن بن مالك بن مالك بن جعشم، ابن أخي سراقه بن مالك المدلجي

(٩) عبيد الله بن خليفة الخزاعي الكوفي .

(١٠) عثمان بن إسحاق بن خرشة القرشي العامري المدني .

^{٤٨٨} - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص ١٤٢)

^{٤٨٩} - فتح الباري - (ج ١٥ / ص ٤٨)

^{٤٩٠} - انظر الإكليل ببيان احتجاج الأئمة بروايات المجاهيل لأبي محمد الألفي

(١١) عقبة ويقال عتبة بن سويد الأنصاري .

(١٢) عكرمة بن محمد الدؤلي .

(١٣) عمر بن محمد بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي .

(١٤) عمرو بن أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي .

(١٥) عمرو بن عبد الله بن أنيس بن أسعد بن حرام الجهني .

(١٦) محمد بن سويد بن كلثوم بن قيس القرشي الفهري، ابن ابن أخى الضحاك بن قيس

(١٧) محمد بن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي النوفلي .

(١٨) محمد بن النعمان بن بشير الأنصاري .

(١٩) أبو عثمان بن سنة الخزاعي الكعبي الدمشقي .

(٢٠) أبو الأحوص مولى بني ليث أو غفار .

ونزیدک إیضاحاً وتبصیراً، لیزداد یقینک فی توثیق وتعديل أمثال من روى عنه الزهرى، فنذكر
أمودجين من هؤلاء المذكورين :

[الأول] ثابت بن قيس الأنصاري الزرقى .

أخرج حديثه أحمد (٢٦٧/٢) (٧٨٤٦) قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي
ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : أَخَذَتِ النَّاسَ رِيحٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَاجٌّ، فَاشْتَدَّتْ
عَلَيْهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ لِمَنْ حَوْلُهُ : مَنْ يُحَدِّثُنَا عَنِ الرِّيحِ ؟، فَلَمْ يُرْجِعُوا إِلَيْهِ شَيْئًا، فَبَلَغَنِي الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ
عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَاسْتَحْشْتُ رَاحِلَتِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبِرْتُ أَنَّكَ سَأَلْتَ عَنِ
الرِّيحِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالْعَذَابِ، فَإِذَا
رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسُبُّوهَا، وَسَلُّوا اللَّهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيدُوا بِهِ مِنْ شَرِّهَا " .^{٤٩١}

قلت : هذا حديث صحيح، رجاله ثقات كلهم رجال الصحيحين، خلا ثابت بن قيس الأنصاري
الزرقى، وهو ثقة ممن تفرد عنهم الزهرى .

وذكره ابن حبان في الثقات^{٤٩٢} . وقال الحافظ المزي في تهذيب الكمال : " ثابت بن قيس الأنصاري
الزرقى المدني . روى عن أبي هريرة حديث (الريح من روح الله) . روى عنه : الزهرى . قال
النسائي : ثقة . وقال أبو عبد الله ابن منده : مشهور من أهل المدينة " .^{٤٩٣}

^{٤٩١} - وأخرجه كذلك الشافعي المسند (ص ٨١) ، وعبد الرزاق في جامع معمر (٨٩/١١) والبحاري في الأدب المفرد (٩٠٦، ٧٢٠) ،
وأبو داود (٥٠٩٧) ، والنسائي في الكبرى (١٠٧٦٨، ١٠٧٦٧/٢٣١/٦) وعمل اليوم والليلة (٩٣٢، ٩٣١) ، وابن ماجه
(٣٧١٧) ، وأبو يعلى (٥٢٧/١٠، ٦١٤٢) ، وابن حبان (١٠٠٧، ٥٧٣٢) ، وأبو الشيخ في العظمة (١٣١٣/٤، ١٣١٤) ،
والحاكم (٣١٨/٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٦١/٣) من طرق عن الزهرى عن ثابت بن قيس الزرقى عن أبي هريرة بنحوه .

^{٤٩٢} - الثقات (٩٠/٤) (١٩٦٢)

^{٤٩٣} - تهذيب الكمال (٨٢٨/٣٧٢/٤)

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب : " ثابت بن قيس الأنصاري الزرقى المدني . ثقة من الثالثة " ٤٩٤ .

[الثانى] عمر بن محمد بن جبیر بن مطعم القرشى النوفلى .

أخرج حديثه البخارى في كتاب الجهاد والسير (٢٨٢١) قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ : أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَهُ النَّاسُ ، مَقْفَلَةً مِنْ حُنَيْنٍ ، فَعَلِقَهُ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ ، حَتَّى اضْطَرُّوهُ إِلَى سَمْرَةٍ ، فَخَطَفَتْ رِدَاءَهُ ، فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : " أَعْطُونِي رِدَائِي ، لَوْ كَانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاهِ نَعْمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا ، وَلَا كَذُوبًا ، وَلَا جَبَانًا " ٤٩٥ .

قال الحافظ المزى في تهذيب الكمال : " عمر بن محمد بن جبیر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي المدني ، أخو سعيد وجبیر وإبراهيم بني محمد بن جبیر ابن مطعم . روى عن أبيه محمد بن جبیر بن مطعم . روى عنه الزهري . قال النسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في كتاب الثقات . روى له البخاري حديثاً واحداً " ٤٩٦ .

وفي تقریب التهذيب : " ثقة . ما روى عنه غير الزهري . من السادسة " ٤٩٧ .

والخلاصة أنه ليس مع من ضعف هذا الحديث حجة سوى :

(أولاً) التأويل الخاطئ لقول الحافظ عن نبهان مكاتب أم سلمة : مقبول ، وقد علمت أنه ثقة عند الترمذي وابن حبان والنووي والذهبي وابن حجر ، وهو اللائق بحال التابعي الموصوف بأنه مكاتب أم سلمة .

(ثانياً) تقليد ابن حزم على زعمه جهالة نبهان ، وقد علمت أن الأئمة الفحول على توثيق من تفرد الزهري بالرواية عنهم ، ومنهم نبهان مولى أم سلمة رضي الله عنهم أجمعين . فالصواب من القول أنه حديث صحيح .

حكم نظر المرأة للرجل الأجنبي

قال المباركفوري رحمه الله : " فِيهِ تَحْرِيمُ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَجْنَبِيِّ مُطْلَقًا ، وَبَعْضُ خَصِّهِ بِحَالِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ عَلَيْهَا جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ عَائِشَةَ : كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ ، فَسَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -

٤٩٤ - التقریب (١/١٣٣/٨٢٧)

٤٩٥ - وأخرجه كذلك عبد الرزاق (٥/٢٤٣/٩٤٩٧) ، وأحمد (٤/٨٢) ، وابن حبان (٤٨٢٠) ، والطبراني في الكبير (٢/١٣٠/١٣١ : ١٥٥٢ : ١٥٥٥) ، وابن عبد البر في التمهيد (٢٠/٥٢) ، والمزى في تهذيب الكمال (٢١/٤٩٦) من طرق عن الزهري أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بِهِ .

٤٩٦ - تهذيب الكمال (٢١/٤٩٥/٤٣٠١)

٤٩٧ - تقریب التهذيب (١/٤١٦)

وَأَنَا أَنْظَرُ، فَمَا زِلْتُ أَنْظَرُ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ ..^{٤٩٨}، وَمَنْ أَطْلَقَ التَّحْرِيمَ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ آيَةِ الْحِجَابِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ نَظَرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ فِيمَا فَوْقَ السَّرَّةِ وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ بَلَا شَهْوَةٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى . قَالَ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : كَانَ النَّظَرُ إِلَى الْحَبَشَةِ عَامٌ قُدُّومُهُمْ سَنَةَ سَبْعٍ وَلِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً، وَذَلِكَ بَعْدَ الْحِجَابِ فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى الرَّجُلِ أَنْتَهَى .

وَبَدَلِيلٍ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَحْضُرْنَ الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ نَظَرُهُنَّ إِلَى الرِّجَالِ، فَلَوْ لَمْ يَجُزْ لَمْ يُؤْمَرْ بِحُضُورِ الْمَسْجِدِ وَالْمُصَلَّى، وَلَئِنَّهُ أُمِرَتِ النِّسَاءُ بِالْحِجَابِ عَنِ الرِّجَالِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ الرِّجَالُ بِالْحِجَابِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ بَعْدَ رِوَايَةِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ هَذَا مَا لَفْظُهُ : هَذَا لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، أَلَا تَرَى إِلَى اعْتِدَادِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ . قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : "اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ " ٤٩٩ .

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ : هَذَا جَمْعٌ حَسَنٌ، وَبِهِ جَمَعَ الْمُنْذِرِيُّ فِي حَوَاشِيهِ وَاسْتَحْسَنَهُ شَيْخُنَا أَنْتَهَى . وَقَالَ فِي الْفَتْحِ : الْأَمْرُ بِالِاخْتِجَابِ مِنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، لِعِلْمِهِ لَكُونَ الْأَعْمَى مَظْنَةً أَنْ يَنْكَشِفَ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَشْعُرُ بِهِ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ جَوَازِ النَّظَرِ مُطْلَقًا، قَالَ : وَيُؤَيِّدُ الْجَوَازَ اسْتِمْرَارُ الْعَمَلِ عَلَى جَوَازِ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالْأَسْفَارِ، مُنْتَقِبَاتٍ لَعَلَّا يَرَاهُنَّ الرِّجَالُ، وَلَمْ يُؤْمَرْ الرِّجَالُ قَطُّ بِالِانْتِقَابِ لَعَلَّا يَرَاهُمُ النِّسَاءُ . فَدَلَّ عَلَى مُعَايَرَةِ الْحُكْمِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ " ٥٠٠ .

وقد ذكر ابن قدامة نحو ذلك عن الإمام أحمد، فقال في المغني: "يحتمل أن حديث نيهان خاص لأزواج النبي ﷺ، كذلك قال أحمد وأبو داود .

قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : كأن حديث نيهان لأزواج النبي ﷺ خاصة، وحديث فاطمة لسائر الناس ؟، قال : نعم " ٥٠١ .

قلت : وهذا الجمع يدفع التعارض بين الأحاديث الصحيحة، وتزول معه شبهة التضعيف لحديث نيهان، والله أعلم .^{٥٠٢}

٤٩٨ - صحيح البخارى (٥١٩٠)

٤٩٩ - صحيح مسلم (٣٧٧٠)

٥٠٠ - تحفة الأحوذى - (ج ٧ / ص ٨٧) وانظر تأويل مختلف الحديث - (ج ١ / ص ٦٧) وعون المعبود - (ج ٩ / ص ١٤٦)

٥٠١ - المغنى (٨١/٧) و تأويل مختلف الحديث (ص ٢٢٥)

٥٠٢ - انظر المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول لأبي محمد الألفي

٢٨٣ / باب النهي من القزع وهو حلق بعض الرأس دون بعض وإباحة حلقه جواز حلق الرأس كله للرجل دون المرأة

٥٠ - (١٦٤١) عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. رواه النسائي .
(ضعيف) [فيه : اضطراب في إسناده] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٩٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْجَرَشِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيٍّ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. ٥٠٣

(٩٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ خَلَّاسِ نَحْوَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ فِيهِ اضْطِرَابٌ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - نَهَى أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَلْقًا وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَيْهَا التَّقْصِيرَ. ٥٠٤

وفي تحفة الأحوذى : قَوْلُهُ : (حَدِيثُ عَلِيٍّ فِيهِ اضْطِرَابٌ) فَإِنَّهُ رَوَاهُ هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو مَرَّةً مُسْنَدًا بِذِكْرِ عَلِيٍّ وَمَرَّةً مُرْسَلًا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ عَلِيٍّ، وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَائِشَةَ . وَقَالَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي أَحْكَامِهِ : هَذَا حَدِيثٌ يَرْوِيهِ هَمَّامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خَلَّاسِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيٍّ، وَخَالَفَهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا انْتَهَى . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا : " لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ " . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالتَّطَبَّرَانِيُّ، وَقَدْ قَوَّى إِسْنَادُهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ وَأَبُو حَاتِمٍ فِي الْعِلَالِ وَحَسَنَةُ الْحَافِظُ وَأَعْلَى ابْنُ الْقَطَّانِ وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُؤَقِّقِ فَأَصَابَ كَذَا فِي النَّيْلِ . وَفِي الْبَابِ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، قَوْلُهُ : (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَلْقًا وَيَرَوْنَ أَنَّ عَلَيْهَا التَّقْصِيرَ) وَحَكَى الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ٥٠٥ .

وبنحوه في مسند البزار (٤٤٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ وَهْبِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ، يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ

٥٠٣ - أَيْ فِي التَّحْلِيلِ أَوْ مُطْلَقًا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَلْقُ لِلنِّسَاءِ فِي التَّحْلِيلِ ، بَلِ الْمَشْرُوعُ لَهُنَّ التَّقْصِيرُ . تحفة الأحوذى -

(ج ٢ / ص ٤٦٣)

٥٠٤ - وانظر طرقه في المسند الجامع - (ج ١٣ / ص ٤٦٤) (١٠١٩)

٥٠٥ - - (ج ٢ / ص ٤٦٣)

تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا.، وَوَهَبُ بْنُ عُمَيْرٍ لَا نَعْلَمُ رَوَى إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا نَعْلَمُ حَدَّثَ عَنْهُ إِلَّا عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ وَرَوْحُ فَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ.^{٥٠٦}

وقال الحافظ ابن حجر: وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أُمِّ عُثْمَانَ بِنْتِ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: " نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا " وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ " لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ " وَاللَّهُ أَعْلَمُ "^{٥٠٧}

قلت : فالحديث له طرق وشواهد تقويه وترفعه لدرجة الحسن .

=====

حكم حلق المرأة شعرها

" أَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا يَجُوزُ لَهَا حَلْقُ رَأْسِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ لِقَوْلِ أَبِي مُوسَى : بَرِئَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّالِقَةِ ^{٥٠٨}، وَالْحَالِقَةِ ^{٥٠٩}، وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا ^{٥١٠}، قَالَ الْحَسَنُ : هِيَ مُثَلَّةٌ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَلْقُ الْمَرْأَةِ شَعْرَ رَأْسِهَا لِعُذْرٍ أَوْ وَجَعَ فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ . وَيَرَى الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ الْكَرَاهَةَ ^{٥١١} . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُ عَنِ الْمَرْأَةِ تَعَجُّزُ عَنْ شَعْرِهَا وَعَنْ مُعَالَجَتِهِ، وَتَقَعُ فِيهِ الدَّوَابُّ، قَالَ : إِذَا كَانَ لِمَرْأَةٍ فَارْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ ^{٥١٢} .

^{٥٠٦} - وانظر تخريجه وشواهد في نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - (ج ٥ / ص ٢٣٦) والدراية في تخريج أحاديث الهداية - (ج ٢ / ص ٣٢) (٤٨٣) وفي فتح الباري لابن حجر - (ج ٥ / ص ٤١٦) سكت عليه

^{٥٠٧} - فتح الباري لابن حجر - (ج ١٧ / ص ٣٥)

^{٥٠٨} - الصالقة : من صلقت المرأة إذا صاحت مولولة (المعجم الوسيط) .

^{٥٠٩} - صحيح البخاري (١٢٩٦) ومسلم (٢٩٨)

^{٥١٠} - مر تخريجه

^{٥١١} - ابن عابدين ٢ / ١٨٢ و ٥ / ٢٦١ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم / ٣٨٤ ط دار الفكر بدمشق ، والقوانين الفقهية / ٤٣٥ ، والفواكه الدواني ٢ / ٤٠١ ، والجمل ٥ / ٢٦٦ ، والمغني ١ / ٩٠ .

^{٥١٢} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٨ / ص ٩٦) والفتاوى الخانية بهامش الهندية ٣ / ٤٠٩ ، والمغني ١ / ٩٠ ، وكشاف القناع . ٧٨ / ١

٢٩١ / باب النهي عن إتيان الكهان والمنجمين والعراف وأصحاب الرمل والطوارق بالحصي وبالشمير ونحو ذلك

٥١ - (١٦٧٠) عن قبيصة بن المخارق رضي الله عنه قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: «
الْعِيفَةُ وَالطَّيْرَةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجَبْتِ». الطَّرْقُ الزَّجْرُ وَالْعِيفَةُ الْخَطُّ. " رواه أبو داود بإسناد حسن .
(ضعيف) [فيه : حيان بن علاء، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن أبي داود (٣٩٠٩) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا عَوْفٌ حَدَّثَنَا حَيَّانُ - قَالَ غَيْرُ
مُسَدَّدٍ حَيَّانُ بْنُ الْعَلَاءِ - حَدَّثَنَا قَطْنُ بْنُ قَبِيصَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: «
الْعِيفَةُ وَالطَّيْرَةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجَبْتِ». الطَّرْقُ الزَّجْرُ وَالْعِيفَةُ الْخَطُّ.^{٥١٣}
وقال ابن تيمية : " وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مَخَارِقَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
« الْعِيفَةُ وَالطَّيْرَةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجَبْتِ ». »^{٥١٤}.

وفي غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١٣٦٦) حَدَّثَنَا هَوْذَةُ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ قَطْنِ
بْنِ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : " الْعِيفَةُ وَالطَّرْقُ مِنَ الْجَبْتِ " قَوْلُهُ : " مِنَ الْجَبْتِ "
الْجَبْتُ : السَّحَرُ، وَهُوَ - أَيْضًا - الْكَاهِنُ، وَهُوَ الصَّنَمُ، وَهُوَ حَيُّ بْنُ أَخْطَبَ "
وحيان بن عمير القيسي الجريري، أبو العلاء البصري فهو ثقة، فإن لم يكن وهما فهي متابعة تامة
فالحديث صحيح ومع هذا لا أستطيع الجزم بذلك.

وله متابعة شرح معاني الآثار - (ج ٥ / ص ٤٦٨) (٤٦٩٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ : ثنا
الْحَمَّانِيُّ، قَالَ : ثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ حَبَّانَ بْنِ
قَطْنٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ " الْعِيفَةُ ، وَالطَّيْرَةُ ، وَالطَّرْقُ مِنَ الْجَبْتِ "
وحبان بن قطن لم أجد له ترجمة
فالحديث حسن لغيره والله أعلم .

=====

^{٥١٣} - انظر طريقه في المسند الجامع - (ج ١٤ / ص ٨٧٤) (١١٦٦٨) وصحيح ابن حبان - (ج ١٣ / ص ٥٠٢) (٦١٣١)
الطرق : الضرب بالحصي الذي يفعله النساء وقيل هو الخط في الرمل = الطيرة : التشاؤم بالشئ = العيافة : زجر الطير والتفاول
والاعتبار في ذلك بأسمائها

^{٥١٤} - مجموع الفتاوى - (ج ٣٥ / ص ١٩٢)

معنى الحديث

وأما معناه، فالعِيفَةُ طَلَقُ الْعِيفَةِ فِي اللَّغَةِ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا : الْكَرَاهِيَةُ لِلطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ، يُقَالُ : عَافَ الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ يَعَافُهُ عِيفًا وَعِيفَةً : كَرِهَهُ فَلَمْ يَأْكُلْهُ وَالْعَافُ لِلشَّيْءِ : الْكَارُهُ الْمُتَقَدِّرُ لَهُ، وَتُطْلَقُ الْعِيفَةُ عَلَى زَجَرِ الطَّيْرِ لِلتَّشَاؤُمِ أَوْ التَّفَاؤُلِ بِأَسْمَائِهَا وَأَصْوَاتِهَا وَمَمَرِّهَا . وَمِنْهَا الْعَافُ الَّذِي يَعِيفُ الطَّيْرَ فَيَزَجُرُهُ^{٥١٥}.

وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيُّ عَنِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ.

الْعِيفَةُ بِمَعْنَى زَجَرِ الطَّيْرِ وَالتَّفَاؤُلِ أَوْ التَّشَاؤُمِ بِأَسْمَائِهَا وَبِأَصْوَاتِهَا وَمَمَرَّاتِهَا كَانَتْ عَادَةً لِلْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَبْطَلَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ، وَأَرْجَعَ الْأَمْرَ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ الْمُطْلَقَةِ، وَسُنَّهَ الثَّابِتَةِ فِي الْكُونِ . أَمَّا الْعِيفَةُ بِمَعْنَى كَرَاهَةِ الطَّعَامِ وَالْإِمْتِنَاعِ عَنْ تَنَاوُلِهِ، فَعَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنِيفٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ سَيْفُ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى مَيْمُونَةَ - وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالََةُ ابْنِ عَبَّاسٍ - فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَحْنُودًا، قَدِمَتْ بِهِ أُخْتُهَا حَفِيدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، فَقَدِمَتْ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَانَ قَلَمًا يُقَدِّمُ يَدَهُ لَطَّعَامٍ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمِّيَ لَهُ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُضُورِ أَخْبَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا قَدِمْتُ لَكَ، هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدَهُ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَحْرَامُ الضَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « لَا وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بَارِضٍ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ » . قَالَ خَالِدٌ فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْظُرُ إِلَيَّ .^{٥١٦}

فَقَدْ أَكَلَ الضَّبَّ بِحَضْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ فَتَبَيَّنَ حِلُّهُ وَأَنَّ تَرْكُهُ لَهُ لِعَدَمِ إِفْهِهِ^{٥١٧} . وَأَمَّا الطَّيْرَةُ : هِيَ التَّشَاؤُمُ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الْعَرَبِيَّ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْمُضِيَّ لِمِهِمْ مَرَّ بِمَجَانِمِ الطَّيْرِ وَأَنَارِهَا، فَإِنْ تَيَامَنَتْ مَضَى، وَإِنْ تَشَاءَمَتْ تَطَيَّرَ وَعَدَلَ . فَتَنَهَى الشَّارِعُ عَنْ ذَلِكَ^{٥١٨} فَعَنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي عَصْدِهِ حَلْقَةً مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ : مَا هَذِهِ ؟ قَالَ : نَعَتَتْ لِي مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ : أَمَا إِنَّ مُتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ وَلَا تَطَيَّرَ لَهُ، أَوْ

^{٥١٥} - لسان العرب ، متن اللغة ، فتح الباري ١٠ / ٢١٢ - ٢١٦ . .

^{٥١٦} - صحيح البخاري (٥٣٩١) ومسلم (٥١٤٦) - المحنود : المشوى - أعاف : أكره

^{٥١٧} - نهاية المحتاج / ١٤٤ والموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٣١ / ص ٨٠)

^{٥١٨} - ابن عابدين ١ / ٥٧٩ ط بولاق ثالثة ، وإعلام الموقعين ٤ / ٣٩٧ ط دار الجيل بيروت ، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣ / ٣٧٦ ط المنار ، والزواجر ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ .

تَكْهَنَ أَوْ تُكْهَنَ لَهُ " أَظُنُّهُ قَالَ : " أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ " ^{٥١٩}. وَهِيَ بِهَذَا تُشَبِّهُ الْإِسْتِقْسَامَ فِي أَنَّهَا
طَلَبُ مَعْرِفَةٍ قَسَمِهِ مِنَ الْغَيْبِ ^{٥٢٠}.

وَأَمَّا الطَّرْقُ : مِنْ مَعَانِي الطَّرْقِ : الضَّرْبُ بِالْحَصَى، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّكْهَنِ، وَشَبِيهُ الْخَطِّ فِي الرَّمْلِ، ^{٥٢١}.
وَمِنْ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الطَّرْقَ بِالْحَصَى وَالْإِسْتِقْسَامَ كِلَاهُمَا لَطَلَبُ مَعْرِفَةِ الْحُطُوطِ ^{٥٢٢}.

^{٥١٩} - المعجم الكبير للطبراني (١٤٧٧٠) والبخاري (٣٥٧٨) وصحيح الجامع (٥٤٣٥) وهو حديث صحيح لغيره

^{٥٢٠} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٤ / ص ٨٠)

^{٥٢١} - لسان العرب ، والزواجر ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ ط دار المعرفة بيروت وابن عابدين ٣ / ٣٠٦ ط بولاق ، ومنتهى الإرادات ٣ / ٣٩٥ ط دار الفكر .

^{٥٢٢} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٤ / ص ٨٠)

٢٩٢ / باب النهي عن التطير

٥٢- (١٦٧٧) عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ - قَالَ أَحْمَدُ الْقُرَشِيُّ - قَالَ ذُكِرَتِ الطَّيْرَةُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: «أَحْسَنُهَا الْقَالُ وَلَا تُرُدُّ مُسْلِمًا فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ». " حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(ضعيف) فيه : عروة بن عامر، وهو مختلف في صحبته، وفيه عنعنة حبيب بن أبي ثابت، وهو مدلس [

قلت : هو في سنن أبي داود (٣٩٢١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ - قَالَ أَحْمَدُ الْقُرَشِيُّ - به^{٥٢٣} وفي عمل اليوم والليلة لابن السني (٢٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ ، ثنا يُونُسُ بْنُ مُوسَى ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الطَّيْرِ ، قَالَ : " أَصْدَقُهَا الْقَالُ ، وَلَا يَرُدُّ مُسْلِمًا ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنَ الطَّيْرِ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَقُولُوا : اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " (ورجالها ثقات)

وأعل بعلتين الأولى عنعنة حبيب، والثانية الاختلاف في صحة عروة بن عامر^{٥٢٤}

قلت : قال عنه في التقريب: ثقة فقيه كثير الإرسال والتدليس (١٠٨٤) وفي الكاشف : كان ثقة مجتهدا فقيها (٩١٢)^{٥٢٥}

أقول : أمّا التدليس فغير صحيح فالقدماء لم يتهمه أحد منهم بهذا كابن معين والعجلي والنسائي وأبي حاتم والأزدي وإنما اتهمه بذلك ابن حبان وابن خزيمة، ولكن هذه التهمة مردودة فمن هو أعلم منهما لم يذكر ذلك .

^{٥٢٣} - وفي شرح النووي على مسلم - (ج ٧ / ص ٣٨٨) وَقَدْ صَحَّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ الصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَذَكَرَهُ ثُمَّ قَالَ : رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَيْهِ وَرِسَالَتِ ابْنِ عَثِيمٍ - (ج ٩ / ص ٥٧١) وَ مَصْنُفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ج ٩ / ص ٣٩) (٢٦٩٢٠) وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ٨ / ص ١٣٩) (١٦٩٦٢) وَالْمُسْنَدَ الْجَامِعَ - (ج ١٢ / ص ٨٤٨) (٩٨٠١) وَتَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ (١١٠٩) وَالْفَتْحَ ٢١٤/١٠

^{٥٢٤} - انظر الإصابة في معرفة الصحابة - (ج ٢ / ص ٢٤٨) وَتَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ [ج ١ - ص ٣٨٩] (٤٥٦٤) عُرْوَةَ بْنِ عَامِرٍ الْمَكِّيَّ مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ لَهُ حَدِيثٌ فِي الطَّيْرِ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي ثِقَاتِ التَّابِعِينَ وَفِي الْكَاشِفِ [ج ٢ - ص ١٩] (٣٧٧٧) قَالَ : وَتُقَى ، وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ [ج ٦ - ص ٣٩٦] (٢٢١٠)

^{٥٢٥} - انظر تهذيب الكمال [ج ٥ - ص ٣٥٨] (١٠٧٩) وَتَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ [ج ٢ - ص ١٥٦] (٣٢٣) وَطَبَقَاتِ الْمُدَلِّسِينَ [ج ١ - ص ٣٧] (٦٩) وَتَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ [ج ١ - ص ١٥٠] (١٠٨٤)

وأما الإرسال : فقد أرسل عن أم سلمة وحكيم بن حزام وعروة بن الزبير على قول، لاغير وسمع من غيرهم وأنكر عليه ابن معين حديثين حديث المستحاضة تصلي وإن قطر الدم على الحصى وحديث القبلة للصائم^{٥٢٦} وقال ابن عدي عنه : "وهو ثقة حجة كما قاله ابن معين، ولعله ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم يجمع حديثه " ^{٥٢٧}.

فما قاله الذهبي في الكاشف (ثقة مجتهد فقيه) هو الصواب كما ترى
وأما عروة بن عامر : فمختلف في صحبته فقد أثبتتها البعض ونفاها آخرون ولا يمنع أن يكون صحابيا، وأما ما ذكره الحافظ في التهذيب من أن رواية حبيب عنه منقطعة فليس له من دليل، إذ الذين أرسل عنهم محصورون وليس عروة بن عامر منهم^{٥٢٨}
قلت : لكن رواية ابن السني عن عقبة بن عامر الصحابي الجليل .

فالحديث صحيح، ولا حجة لمن ضعفه، وسكت عليه الحافظ ابن حجر في الفتح^{٥٢٩}

=====

حكم الفأل^{٥٣٠}

التَّفَاؤُلُ : أَنْ تَسْمَعَ كَلَامًا حَسَنًا فَتَتَيَّمَنَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا فَهُوَ الطَّيْرَةُ، يُقَالُ : قَالَ بِهِ تَفْئِيلًا جَعَلَهُ يَتَفَاءَلُ بِهِ، وَتَفَاءَلَ بِهِ بِالتَّشْدِيدِ تَفْؤُلًا . وَتَفَاءَلَ تَفْؤُلًا، وَيُسْتَعْمَلُ غَالِبًا فِي الْخَيْرِ، وَفِي الْأَثَرِ : لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ الصَّالِحُ^{٥٣١} . وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ أَيْضًا، يُقَالُ : لَا فَالَ عَلَيْكَ أَيَّ لَا ضَيْرَ عَلَيْكَ، وَجَاءَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ : « لَا طَيْرَةَ، وَخَيْرُهَا الْفَأَلُ » . قَالُوا وَمَا الْفَأَلُ قَالَ : « الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ »^{٥٣٢} .

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ : « لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأَلُ الصَّالِحُ، الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ »^{٥٣٣} . .

^{٥٢٦} - راجع التهذيب ١٧٨/٢ - ١٨٠

^{٥٢٧} - الكامل ٤٠٨/٢

^{٥٢٨} - راجع التهذيب ١٨٥/٧ والإصابة ٤٧٦/١

^{٥٢٩} - في الفتح ٢١٤/١٠

^{٥٣٠} - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٣ / ص ٧٦)

^{٥٣١} - تاج العروس ، ولسان العرب ، والمصباح ، مادة : " فآل " وحديث : " لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل الصالح " . أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠ / ٢١٤ ط السلفية) ، ومسلم (٤ / ١٧٤٦ ط عيسى الحلي) من حديث أنس بن مالك

^{٥٣٢} - صحيح البخارى (٥٧٥٤)

^{٥٣٣} - صحيح البخارى (٥٧٥٦) - الطيرة : التشاؤم بالشئ، وانظر الآداب الشرعية ص

وَلَا يَخْرُجُ اسْتِعْمَالُ الْفُقَهَاءِ لَهُ عَنِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ . وَقَدْ عَرَفَهُ الْقَرَفِيُّ بِأَنَّهُ : مَا يُظَنُّ عِنْدَهُ الْخَيْرُ . عَكْسُ الطَّيْرَةِ وَالتَّطْيِيرُ . غَيْرَ أَنَّهُ تَارَةً يَتَعَيَّنُ لِلْخَيْرِ، وَتَارَةً لِلشَّرِّ، وَتَارَةً يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُمَا، فَالْمُتَعَيَّنُ لِلْخَيْرِ مِثْلُ الْكَلِمَةِ الْحَسَنَةِ يَسْمَعُهَا الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ . نَحْوُ : يَا فَلَاحُ، يَا مَسْعُودُ .^{٥٣٤}

التَّفَاوُلُ مُبَاحٌ بَلْ حَسَنٌ إِذَا كَانَ مُتَعَيِّنًا لِلْخَيْرِ، كَأَن يَسْمَعَ الْمَرِيضُ يَا سَالِمُ فَيَنْشَرِحُ لِذَلِكَ صَدْرُهُ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي جَوَازِ التَّفَاوُلِ بِالْكَلِمَةِ الْحَسَنَةِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَأَن يَسْمَعَ الْمَرِيضُ يَا سَالِمُ، أَوْ يَسْمَعَ طَالِبُ الضَّالَّةِ يَا وَاحِدُ فَتَسْتَرِيحُ نَفْسُهُ لِذَلِكَ .^{٥٣٥} لِخَبَرِ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ : « لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَالُ الصَّالِحُ، الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ »^{٥٣٦} .

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَةٍ أَنْ يَسْمَعَ يَا رَاشِدُ يَا نَجِيحُ.^{٥٣٧} وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ لَا يَتَطَيَّرُ مِنْ شَيْءٍ وَكَانَ إِذَا بَعَثَ عَامِلًا سَأَلَ عَنْ اسْمِهِ فَإِذَا أَعْجَبَهُ اسْمُهُ فَرِحَ بِهِ وَرَأَى بَشْرَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهُ رَأَى كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ وَإِذَا دَخَلَ قَرْيَةً سَأَلَ عَنْ اسْمِهَا فَإِنْ أَعْجَبَهُ اسْمُهَا فَرِحَ بِهَا وَرَأَى بَشْرَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ وَإِنْ كَرِهَ اسْمَهَا رَأَى كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ.^{٥٣٨}

وَإِنَّمَا كَانَ يُعْجِبُهُ الْفَالُ ؛ لِأَنَّهُ تَنْشَرِحُ لَهُ النَّفْسُ وَتَسْتَبْشِرُ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ .^{٥٣٩} وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - : « أَنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي إِنْ ظَنَّ بِي خَيْرًا فَلَهُ وَإِنْ ظَنَّ شَرًّا فَلَهُ »^{٥٤٠} .

بِخِلَافِ الطَّيْرَةِ فَإِنَّهَا مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الشَّرِّكَ حَيْثُ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ حُصُولَ الضَّرَرِ بِمَا يُتَطَيَّرُ بِهِ . التَّفَاوُلُ الْمُبَاحُ : أَنْ يَسْمَعَ الرَّجُلُ الْكَلِمَةَ الطَّيْبَةَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، أَوْ يُسَمِّي وَلَدَهُ اسْمًا حَسَنًا فَيَفْرَحُ عِنْدَ سَمَاعِهِ .

أَمَّا أَخَذُ الْفَالِ مِنَ الْمُصْحَفِ، كَأَن يَفْتَحَهُ فَيَتَفَاعَلَ بِبَعْضِ الْآيَاتِ فِي أَوَّلِ الصَّفْحَةِ، أَوْ يَتَفَاعَلَ بِضَرْبِ الرَّمْلِ، فَيَتَفَاعَلَ بِبَعْضِ رُمُوزِهِ فَحَرَامٌ^{٥٤١} .

^{٥٣٤} - الفروق ٤ / ٢٤٠ .

^{٥٣٥} - فتح الباري ١٠ / ٢١٤ - ٢١٥ ، والآداب الشرعية ٣ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، والفروق ٤ / ٢٤٠ ، وتفسير القرطبي ٦ /

٥٩ - ٦٠ ، وابن عابدين ١ / ٥٥٥ .

^{٥٣٦} - صحيح البخاري (٥٧٥٦) - الطيرة : التشاؤم بالشئ

^{٥٣٧} - سنن الترمذي (١٧١٤) قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ . وَهُوَ كَمَا قَالَ

^{٥٣٨} - سنن أبي داود (٣٩٢٢) صحيح

^{٥٣٩} - ابن عابدين ١ / ٥٥٥ ، وفتح الباري ١٠ / ٢١٥ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٥٩ - ٦٠ ، والفروق ٤ / ٢٤١ ، والآداب الشرعية

لاين مفلح ٣ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨

^{٥٤٠} - مسند أحمد (٩٣١٤) حسن

^{٥٤١} - الفروق ٤ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، وحاشية القليوبي ٤ / ٢٥٦ ، والأذكار للنووي ٢٥٦ .

وقد ذهب بعض الحنابلة إلى كراهة التشاؤم والطيرة دون الفأل، واستدلوا على ذلك بحديث بريدة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - كان لا يتطير من شيء وكان إذا بعث عاملاً سأل عن اسمه فإذا أعجبه اسمه فرح به ورأى بشر ذلك في وجهه وإن كره اسمه رأى كراهية ذلك في وجهه وإذا دخل قرية سأل عن اسمها فإن أعجبه اسمها فرح بها ورأى بشر ذلك في وجهه وإن كره اسمها رأى كراهية ذلك في وجهه.^{٥٤٢}

ولحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال سمعت النبي - ﷺ - يقول: «إنما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار»^{٥٤٣}.

وقال ابن مفلح: إنه قول غير واحد من الأصحاب. وقال: الأولى القطع بتحريمها، ولعل مرادهم بالكراهة التحريم. وذهب بعض العلماء إلى أن التشاؤم والطيرة من الكبائر، وأنه يحرم اعتقادها والعمل بها. ولقوله عليه الصلاة والسلام: ليس منا من تطير ولا من تطير له^{٥٤٤}. ولقوله ﷺ: «الطيرة شرك وما منا إلا ولكن الله يذهب بالتوكل»^{٥٤٥}.

قال النووي: كانت تصدّهم في كثير من الأوقات عن مصالحهم، فنفي الشرع ذلك وأبطله ونهى عنه، وأخبر أنه ليس له تأثير بنفع ولا بضر، فهذا معنى قوله ﷺ لا طيرة. وفي حديث آخر: الطيرة شرك أي: اعتقاد أنها تنفع أو تضر إذا عملوا بمقتضاها معتقدين تأثيرها فهو شرك لأنهم جعلوا لها أثراً في الفعل والإيجاد، وأمّا الفأل، وقد فسره النبي ﷺ بالكلمة الصالحة والحسنة والطيبة. قال العلماء: يكون الفأل فيما يسرّ وفيما يسوء، والغالب في السرور، والطيرة لا يكون إلا فيما يسوء. قالوا: وقد يستعمل مجازاً في السرور يقال: تفاءلت بكذا، بالتخفيف، وتفاءلت بالتشديد، وهو الأصل، قال العلماء: وإنما أحب الفأل لأن الإنسان إذا أمل فائدة الله تعالى وفضله عند سبب قوي أو ضعيف، فهو على خير في الحال وإن غلط في جهة الرجاء، فالرجاء له خير، وأمّا إذا قطع رجاءه وأمله من الله تعالى، فإن ذلك شرّ له، والطيرة فيها سوء الظن، وتوقع البلاء^{٥٤٦}.

^{٥٤٢} - سنن أبي داود (٣٩٢٢) صحيح

^{٥٤٣} - صحيح البخاري (٢٨٥٨)

^{٥٤٤} - ليس منا من تطير

^{٥٤٥} - سنن ابن ماجه (٣٦٦٧) صحيح

^{٥٤٦} - شرح النووي على صحيح مسلم ١٤ / ٢١٩، ٢٢٠ والموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٥ / ص ٣٢٩)

٣٠٧ / باب كراهة أن يسأل الإنسان بوجه الله عز وجل غير الجنة وكراهة منع من سأل بالله تعالى وتشفع به

٥٣- (١٧٢٢) عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: « لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ ». " رواه أبو داود .

(ضعيف) [فيه : سليمان بن معاذ التميمي، ضعفه ابن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والنسائي]

قلت : هو في سنن أبي داود (١٦٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْقَلَوْرِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ التَّيْمِيِّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّكِدِرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- « لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ »^{٥٤٧}.

قلت : الحديث معلول بسليمان وفيه ضعف.

كَرَاهَةُ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ^{٥٤٨}

قال ابن مند: "وفي هذا الباب أَحَادِيثُ مِنْهَا: مَنْ سَأَلَكَ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ . وَمِنْهَا حَدِيثٌ، مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ، وَلَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الرَّوَاةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ، وَاسْتَعَاذَ بِوَجْهِ اللَّهِ وَأَمَرَ مَنْ يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ أَنْ يُعْطَى، مِنْ وَجْهِهِ مَشْهُورَةٌ بِأَسَانِيدَ جَيَادٍ، وَرَوَاهَا الْأَثَمَةُ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَبِي أُسَامَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِمْ " ^{٥٤٩} أَسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ سُؤَالَ اللَّهِ بِوَجْهِهِ مِنْ حُطَامِ الدُّنْيَا مَنَهِيٌّ فَإِنَّهُ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا بَلْ يُسْأَلُ بِهِ الْجَنَّةُ نَحْوُ نَسْأَلِكَ الْجَنَّةَ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَنَسْأَلُكَ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ أَنْ تُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ رُويَ نَفِيًّا وَنَهْيًا، وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَا تَسْأَلُوا مِنَ النَّاسِ شَيْئًا بِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى نَحْوُ أَعْطِنِي شَيْئًا بِوَجْهِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحُطَامِ، وَذَكَرُ الْجَنَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْبِيهِ بِهِ عَلَى الْأُمُورِ الْعِظَامِ، لَكَ لِلتَّخْصِصِ فَلَا يُسْأَلُ اللَّهُ بِوَجْهِهِ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَا، بِخِلَافِ الْأُمُورِ الْعِظَامِ تَخْصِيلاً أَوْ دَفْعاً " ^{٥٥٠}.

^{٥٤٧} - انظر الرد على الجهمية لابن منده (٩٥) والمقاصد الحسنة للسخاوي (١٣٢٣)

^{٥٤٨} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١٤ / ص ١٥٢)

^{٥٤٩} - كتاب الرد على الجهمية لابن منده برقم (٩٥) .

^{٥٥٠} - بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية (ج ٥ / ص ١٤) ، كتاب لواقح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية (ج ٢ / ص ٣٢٥)

وقد ورد الحثُّ على إجابة من سألنا بوجه الله، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ وَمَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ" .^{٥٥١}

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ" .^{٥٥٢}

قَالَ الطَّبِيبِيُّ: أَيُّ مَنْ اسْتَعَاذَ بِكُمْ وَطَلَبَ مِنْكُمْ دَفْعَ شَرِّكُمْ أَوْ شَرِّ غَيْرِكُمْ قَائِلًا: بِاللَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تَدْفَعَ عَنِّي شَرِّكَ فَأَجِيبُوهُ، وَادْفَعُوا عَنْهُ الشَّرَّ تَعْظِيمًا لِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَالْتَقْدِيرُ مَنْ اسْتَعَاذَ مِنْكُمْ مُتَوَسِّلًا بِاللَّهِ مُسْتَعِظًا بِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبَاءُ صِلَةً اسْتَعَاذَ، أَيُّ مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَلَا تَتَعَرَّضُوا لَهُ بَلْ أَعِيدُوهُ، وَادْفَعُوا عَنْهُ الشَّرَّ فَوَضَعَ أَعِيدُوا مَوْضِعَ ادْفَعُوا، وَلَا تَتَعَرَّضُوا مُبَالَعَةً" .^{٥٥٣}

^{٥٥١} - سنن أبي داود (١٦٧٤) صحيح

^{٥٥٢} - سنن أبي داود (٥١١٠) صحيح

^{٥٥٣} - عون المعبود (ج ٤ / ص ٧٩)

٣٢٩ / باب كراهة الالتفات في الصلاة لغير عذر

٥٤- (١٧٥٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَفِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ ». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح (ضعيف) [فيه : علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف] .

قلت : هو في سنن الترمذي (٥٩٢) حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُسْلِمٌ بْنُ حَاتِمٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَفِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ^{٥٥٤}

قلت : الراجح عدم صحة هذا الحديث، وقد اختلفت الروايات عن الإمام الترمذي فيه ما بين حسن صحيح إلى حسن فقط .

[الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ] ^{٥٥٥}

" أَمَّا الْإِلْتِفَاتُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، فَمِنْهُ : الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ إِمَّا بِالْوَجْهِ أَوْ بِغَيْرِهِ، فَعِنْدَ الْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ بِالْوَجْهِ فِي الصَّلَاةِ ^{٥٥٦}، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا بُنَيَّ إِيَّاكَ وَالْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِلْتِفَاتَ فِي الصَّلَاةِ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَفِي التَّطَوُّعِ لَا فِي الْفَرِيضَةِ ^{٥٥٧} .

أَمَّا الْإِلْتِفَاتُ بِالصَّدْرِ أَوْ بِالْبَدَنِ كُلِّهِ فَمِنْ الْفُقَهَاءِ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ إِنْ حَوَّلَ قَدَمَيْهِ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كُلِّهِ يَذْكُرُهُ الْفُقَهَاءُ فِي (اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) . ^{٥٥٨}

وَفِي الْخُطْبَةِ نَصُّ الْفُقَهَاءِ عَلَى كَرَاهَةِ الْإِلْتِفَاتِ الْخَطِيبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ كَرَاهِيَةَ الْإِلْتِفَاتِ الْمُسْتَمِعِ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ بَيْنَهُ الْفُقَهَاءُ فِي (خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ) . ^{٥٥٩}

^{٥٥٤} - وفي فتح الباري لابن رجب - (ج ٥ / ص ٢١٥) قال الدار قطني : إسناده مضطرب ، لا يثبت . والله أعلم .

^{٥٥٥} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٦ / ص ١٧٤) وانظر زاد المعاد - (ج ١ / ص ٢٤٠)

^{٥٥٦} - فتح القدير ١ / ٣٥٧ ط دار إحياء التراث ، وشرح الروض ١ / ١٨٣ ، والزرقاني على خليل ١ / ٢١٩ ط دار الفكر ، وكشاف القناع ١ / ٣٦٩ ، والمغني ٢ / ٩ .

^{٥٥٧} - مرتجيحه

^{٥٥٨} - ابن عابدين ١ / ٤٢١ ط بولاق الأولى ، وشرح الروض ١ / ١٨٣ ، والزرقاني على خليل ١ / ٢١٩ ، وكشاف القناع ١ / ٣٧٠ ، ٣٦٩ .

^{٥٥٩} - الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٢٨٢ نشر دار الإيمان ، والقلوبي ١ / ٢٨٢ ط الحلبي ، والمغني ٢ / ٣٠٨ .

٣٦١ / باب الاستغفار

٥٥- (١٨٧٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ». رواه أبو داود .
(ضعيف) [فيه : الحكم بن مصعب، وهو مجهول] .

قلت : هو في سنن أبي داود (١٥٢٠) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُصْعَبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- : « مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ».^{٥٦٠}

وأما الحكم بن مصعب، فقد اختلفوا فيه، فقال الذهبي : صويلح^{٥٦١}، وسكت عليه البخاري^{٥٦٢} وابن أبي حاتم^{٥٦٣} وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ^{٥٦٤}، وقال ابن حجر : مجهول^{٥٦٥}
قلت : الراجح عندي أنه حسن حديثه لسكوت هؤلاء الأعلام عنه ولقول الذهبي فيه أنه صويلح وكذا المنذري في آخر الترغيب

أهمية الاستغفار وفوائده

معنى الاستغفار

الاستغفار هو طلب المغفرة والصفح، وهو دليل حساسية القلب وانتفاض شعوره بالإثم ورغبته في التوبة والإقالة من الذنب وعدم المؤاخذه عليه لنيل الرحمة الربانية في الدنيا والآخرة.
إن الاستغفار اسم واقع على خمسة معان: أولها الندم على ما مضى، والثاني العزم على ترك العودة إليه أبداً، والثالث أن تؤدّي إلى المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله وليس عليك تبعه، والرابع أن تَعْمِدَ إلى اللحم الذي نبت من السحت فتذيبه بالأحزان حتى تُلصِقَ الجلد بالعظم وينشأ بينهما لحم جديد، والخامس أن تذيق الجسم ألم الطاعة كما أذقته حلاوة المعصية، فعند ذلك تقول: أستغفر الله.

^{٥٦٠} - المسند الجامع - (ج ٩ / ص ٧٢١) (٧٢٨٨) والمستدرک للحاکم (٧٦٧٧) وسکت علیه شیخ الإسلام ابن تیمیة رحمه الله في مجموع الفتاوى - (ج ٨ / ص ١٦٣ و ٢٤٠ و ٥٢٧) و (ج ١٠ / ص ٢٥٥) و (ج ١٦ / ص ٥٣) و (ج ٣٥ / ص ٨٣)
^{٥٦١} - الكاشف [ج ١ - ص ٣٤٥] (١١٩٠)
^{٥٦٢} - في التاريخ الكبير [ج ٢ - ص ٣٣٨] (٢٦٧٠)
^{٥٦٣} - في الجرح والتعديل [ج ٣ - ص ١٢٨] (٥٨١)
^{٥٦٤} - الثقات لابن حبان [ج ٦ - ص ١٨٧] (٧٢٩٥)
^{٥٦٥} - وفي تقريب التهذيب [ج ١ - ص ١٧٦] (١٤٦١) مجهول

والاستغفار ينبغي أن يكون بتذلل وتضرع وانكسار وخضوع وافتقار، وبعيون دامعة وقلوب خاشعة ونفوس إلى رحمة ربها وصفحه وفضله طامعة، وينبغي أن يكون معه حرارة الابتهاال والصدق في السؤال والتضرع في الحال والشعور بالفقر إلى المغفرة في الاستقبال. ويستحب أن يكون متواصلاً بالليل والنهار، وبالأخص في الأسحار، حينما يتزل الله جل جلاله بعظمته وعزته ورحمته إلى السماء الدنيا، وينادي عباده بنداء لطيف لنيل مصالحهم وغفران زلاتهم وقضاء حاجاتهم، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَنْقُي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »^{٥٦٦}.

أفضل صيغته:

على المؤمن أن يستغفر بالصيغ الواردة في القرآن والمأثورة عن خير الأنبياء؛ فهي أنصح بياناً وأرجح ميزاناً وأجمع للمعاني وأروع في المباني وأعظم تأثيراً في القلوب. على أن في الاستغفار والدعاء بالمأثور أجرين: أجر الدعاء والاستغفار، وأجر الاتباع والاقتداء. ولا حرج عليه فيما يلهمه الله ويفتح له من صيغ وابتهاالات، وعليه بسيد الاستغفار فعن بشير بن كعب العدوي قال حَدَّثَنِي شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - « سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، اغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ » . قَالَ « وَمَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا، فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمْسِيَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »^{٥٦٧}.

وعن ابن عمر قال إن كنا لنعذُّ لرسول الله - ﷺ - في المجلس الواحد مائة مرة « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ »^{٥٦٨}.

وعن زيد مولى النبي - ﷺ - أنه سمع رسول الله - ﷺ - يقول « مَنْ قَالَ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ فَرَّ مِنَ الرَّحْفِ »^{٥٦٩}.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه، قال : قال رسول الله - ﷺ : مَنْ قَالَ : اسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ثَلَاثًا، غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَ فَرًّا مِنَ الرَّحْفِ^{٥٧٠}.

^{٥٦٦} - صحيح البخارى (١١٤٥)

^{٥٦٧} - صحيح البخارى (٦٣٠٦) - أبوء : أعترف وأقر

^{٥٦٨} - سنن أبي داود (١٥١٨) صحيح

^{٥٦٩} - سنن أبي داود (١٥١٩) صحيح

^{٥٧٠} - المستدرک للحاکم (١٨٨٤) صحيح لغيره

ومن أفضلها استغفار آدم وحواء عليهما السلام قال تعالى : {قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (٢٣) سورة الأعراف

وكذلك دعاء ذي النون عليه السلام، قال تعالى : {وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ} (٨٧) سورة الأنبياء.
وعَنْ سَعْدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « دَعْوَةُ ذِي النُّونِ إِذْ دَعَا وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحُوتِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ. فَإِنَّهُ لَمْ يَدْعُ بِهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ »^{٥٧١}.
وعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - عِلْمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . قَالَ : « قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ »^{٥٧٢} .

وفي حديث التوجه " اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ. أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ"^{٥٧٣}
وقال أبو هريرة : " إِنْ أَوْفَقَ الدُّعَاءُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي يَا رَبِّ فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي إِنَّكَ أَنْتَ رَبِّي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ "^{٥٧٤}.
وعَنْ عَلِيٍّ، قَالَ : مَا مِنْ كَلِمَاتٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَقُولَهُنَّ الْعَبْدُ : اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اللَّهُمَّ لَا أَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاكَ، اللَّهُمَّ لَا أَشْرِكُ بِكَ شَيْئًا، اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ^{٥٧٥} .

أوقات الاستغفار :

والاستغفار مشروع في كل وقت، وهناك أوقات وأحوال مخصوصة يكون للاستغفار فيها مزيد فضل، فيستحب الاستغفار بعد الفراغ من أداء العبادات؛ ليكون كفارة لما يقع فيها من خلل أو تقصير، كما شرع بعد الفراغ من الصلوات الخمس، فقد كان النبي ﷺ إذا سلم من الصلاة المفروضة يستغفر الله ثلاثاً؛ فعَنْ ثَوْبَانَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا وَقَالَ « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ». قَالَ الْوَلِيدُ فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ كَيْفَ الْاسْتِغْفَارُ قَالَ تَقُولُ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^{٥٧٦} . لأن العبد عرضة لأن يقع منه نقص في صلاته بسبب غفلة أو سهو.

^{٥٧١} - سنن الترمذی (٣٨٤٥) صحيح لغيره - النون : الحوت

^{٥٧٢} - صحيح البخاری (٨٣٤) و صحيح مسلم (٧٠٤٤)

^{٥٧٣} - صحيح مسلم (١٨٤٨) مطولا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

^{٥٧٤} - مسند أحمد (١٠٩٦٦) صحيح

^{٥٧٥} - مصنف ابن أبي شيبة (ج ١٠ / ص ٣٢٨) (٣٠١٣٦) صحيح

^{٥٧٦} - صحيح مسلم (١٣٦٢)

كما شرع الاستغفار في ختام صلاة الليل، قال تعالى عن المتقين: { كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ (١٧) وَبِاللَّسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (١٨) } [الذاريات/١٧-١٨]. وقال تعالى: { الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا أَمْنَا فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٦) الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِاللَّسْحَارِ (١٧) } [آل عمران/١٦، ١٧].

وشرع الاستغفار بعد الإفاضة من عرفة والفراغ من الوقوف بها قال تعالى: { ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١٩٩) } [البقرة/١٩٩].

وشرع الاستغفار في ختم المجالس فعن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال كلمات لا يتكلم بهن أحد في مجلسه عند قيامه ثلاث مرات إلا كفر بهن عنه ولا يقولهن في مجلس خير ومجلس ذكر إلا ختم له بهن عليه كما يختم بالخاتم على الصحيفة سبحانه اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك. ^{٥٧٧}

فإن كان مجلس خير كان كالطابع عليه، وإن كان غير ذلك كان كفارة له.

وشرع الاستغفار بعد كل ذنب، فعن أسماء بن الحَكَم الفَزَارِيُّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيُحْسِنُ الطُّهُورَ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ». ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: {وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ وَكَمْ يَصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (١٣٥) سورة آل عمران. ^{٥٧٨}

وشرع الاستغفار في ختام العمر، وفي حالة الكبر، فقد قال الله تعالى لنبيه ﷺ عند اقتراب أجله: { إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (٢) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (٣) } [سورة النصر].

فقد جعل الله فتح مكة، ودخول الناس في دين الله أفواجا، علامة على قرب نهاية أجل النبي ﷺ، وأمره عند ذلك بالاستغفار، فينبغي ملازمة الاستغفار في كل وقت، والإكثار منه في هذه الأوقات والأحوال المذكورة، لتحوزوا هذه الفضائل، وتنالوا هذه الخيرات، فقد كان نبينا يكثر من الاستغفار، وعن ابن عمر قال: إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ مِائَةَ مَرَّةٍ « رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ » ^{٥٧٩}.

^{٥٧٧} - سنن أبي داود (٤٨٥٩) صحيح

^{٥٧٨} - سنن أبي داود (١٥٢٣) صحيح

^{٥٧٩} - سنن أبي داود (١٥١٨) صحيح

وعند النوم، فعن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ - قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ وَرَقِ الشَّجَرِ وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ رَمْلِ عَالِجٍ وَإِنْ كَانَتْ عَدَدَ أَيَّامِ الدُّنْيَا» ٥٨٠.

بعد الفجر وبعد العصر، فعن قيس بن أبي حازم، حدثني معاذ، رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ قَالَ بَعْدَ الْفَجْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، كُفِّرَتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» ٥٨١.

الاستغفار سنة الأنبياء والمرسلين:

إن الاستغفار سنة الأنبياء والمرسلين، وطريق ووسيلة الأولياء والصالحين، يلجؤون إليه في كل وقت وحين، في السراء والضراء، به يتضرعون وبه يتقربون. وبه يرتقون في مدارج القرب عند الله، به ينوون قلوبهم وينوون قبورهم، وبه يصححون سيرهم إلى الله، وبه يُنصرون ويُمطرون ويرزقون ويغاثون ويرحمون، فأبونا آدم وأمنا حواء عليهما السلام لما أذنا وعاتبهما ربهما أحسًا بخطئهما التجأ إلى ربهما متضرعين مستغفرين نادمين مسترحمين، فكان مما قالوا: رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ [الأعراف: ٢٣]. وقال سيدنا نوح عليه السلام: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ [نوح: ٢٨]، وقال: وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ [هود: ٤٧]. وقال موسى عليه السلام لما قتل رجلا من الأقباط: رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ [القصص: ١٦]. وقال شعيب لقومه: وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ [هود: ٩٠]. وقال سيدنا صالح لقومه بعد أن أمرهم بعبادة الله: يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ [هود: ٦١]. وحكى الله عن سيدنا داود لما تسرّع في الحكم بين الخصمين ولم يترث في ذلك، فأحس بخطئه: فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ [ص: ٢٤]. وهذا ابنه سليمان قال: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ [ص: ٣٥]. وهذا إبراهيم عليه السلام كان يستغفر لنفسه ولأبيه رغم ضلاله، وبقي كذلك حتى تيقن أنه عدو الله فتبرأ منه، وكان يستغفر لكل مؤمن سابق ولاحق، رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ [إبراهيم: ٤١]. وهذا خيرتهم وخاتمهم محمد ﷺ قال له ربه: فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ [محمد: ١٩]، وقال له: فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا [النصر: ٣].

٥٨٠ - سنن الترمذی (٣٧٢٥) حسن لغيره - الزيد : الرغبة

٥٨١ - عمل اليوم والليلة لابن السني (١٢٦) وفوائد تمام (١٠٠١) والدعاء للطبراني (١٧٨٣ و ١٧٨٤ و ١٧٨٥) والإتحاف ١٢٧/٥

و ١٣١ صحيح لغيره

وحاجتنا نحن اليوم للتوبة والاستغفار أكثر من أي وقت مضى؛ لأن وقتنا هذا امتلاً بالمغريات والذنوب، وكثرت أسباب المعاصي في البيت والشارع والعمل، وقست بسبب ذلك القلوب وعلاها الران، وانطمست البصائر والأبصار، فأصبح لزوماً على المؤمنين لزوم هذه العبادة العظيمة وتجديدها حيناً بعد حين، واللوذ بهذا الركن الركين، اقتداء بالرسول الكرام صفوة خلق الله، وبرسولنا الأواه وأصحابه والتابعين الذين وصفهم الله بقوله: إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ [الذاريات: ١٦-١٨].

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « طُوبَى لِمَنْ وَجَدَ فِي صَحِيفَتِهِ اسْتَغْفَارًا كَثِيرًا » ٥٨٢

أهم فوائد الاستغفار:

*-**الاستغفار أفضل العبادات وأنفعها للعباد**، وقد أمر الله عز وجل به في آيات كثيرة، فقال تعالى: **وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ** (المزمل: ٢٠) وقال تعالى: **وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ** (هود: ٩٠)، وقد أمر عز وجل به نبيه ﷺ -وفي ضمن ذلك أمر لأئمة- فقال عز وجل: **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا** (النصر: ٣)،

*-**مغفرة الذنوب** لقوله تعالى: { **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ** (١٣٥) **أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَعْفَرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ** (١٣٦) } [آل عمران/١٣٥-١٣٧]

وقوله تعالى: { **وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا** (١٠٦) } [النساء/١٠٦]

*-**المتاع الحسن**، لقد أمر الله هذه الأمة بالاستغفار والتوبة، ووعدهم بأن يمتعهم متاعاً حسناً من إغداق في النعم والطيبات وسعة في العيش وتمتع بالأموال وصلاح في البنين والأهل إن سمعوا وأطاعوا، وتوعدهم بعذاب كبير في الدنيا والآخرة إن خالفوا وعصوا، فقال الله جل شأنه: { **وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ** (٣) } [هود/٣]

*-**إنزال المطر وزيادة القوة** لقوله تعالى: { **وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ** } (٥٢) سورة هود، فالاستغفار مع الإقلاع عن الذنب سبب للخصب والنماء وكثرة الرزق وزيادة العزة والمنعة.

*-إجابة الدعاء لقوله تعالى {وَالِى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ ثَابُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ } (٦١) سورة هود

*الرحمة والود، فهذا النبي شعيب عليه السلام يرى قومه على أسوأ الأخلاق مع الشرك والإلحاد، فيلج في نصيحهم للإقلاع عما هم فيه من ضلال، ويشترهم بأن ربهم رحيم بعباده ودود، يرضى عن عباده الصالحين، ويكفر عنهم ما مضى من سيئاتهم إذا أخلصوا النية والتوجه إليه لقوله تعالى : {وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ ثَابُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ } (٩٠) سورة هود

*-الاستغفار زاد الداعية إلى الله، لقوله تعالى : {فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ } (٥٥) سورة غافر

*-الاستغفار سبب في جلب النعم ودفع النقم. فهو سبب لنزول الغيث والإمداد بالأموال والبنين ونبات الأشجار وتوفر المياه، لقوله تعالى على لسان النبي نوح عليه السلام : {ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا (٩) فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (١٢) } [نوح/٩، ١٢]

فإن نبي الله نوحا عليه السلام أمر قومه بالاستغفار ليحرك عواطفهم، وليهز مشاعرهم، وليجدد الإيمان في قلوبهم، وليظهر لهم أن ما أصابهم من انحباس الأمطار وضيق الأرزاق وحرمان الذرية وفقد سبل العيش الكريم مرده أولا إلى جفاف القلوب من الإيمان وخلو الأفئدة من الخوف والتفكر والاعتبار؛ لأن جفاف القلوب والعقول أضر من جفاف الحقول، بل هو سبب كل ذلك.

وبيئت الآيات أيضا أن الاستغفار من الذنب سبب لنزول الغيث والإمداد بالأموال والبنين ونبات الأشجار وتوفر المياه، ذلك أن الذنوب والمعاصي إذا انتشرت في أمة سببت الشقاء والهلاك والقحط والجذب، ولهذا أمر الله الناس عبر الأجيال بواسطة أنبيائه أن يقلعوا عن المعاصي، ويطلبوا الغفران من الله على ما اقترفوه، حتى ينالوا رحمته ويحتنبوا غضبه.

*-يدفع العقوبة عن صاحبه ويمنع نزول المصائب به، ويحول دون حلول الكوارث والأزمات والنكبات، ويرفع العقوبات النازلة بالإنسان، كالقحط والطوفان والجوع والأوبئة المهلكة، ويحقق الأمن النفسي والاجتماعي، فعن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال قال رسول الله -ﷺ-: « أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى أَمَانَيْنِ لِأُمَّتِي (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ } (٣٣) سورة الأنفال، إِذَا مَضَيْتُ تَرَكْتُ فِيهِمْ الْإِسْتِغْفَارَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ٥٨٣.

*-**الاستغفار دواء وعلاج**، وملاذ المضطر وباب الفوز برضا الله، وأساس الوقاية من غضبه، وهو سبب فرح العبد وحبوره يوم لقاء الله، يوم يجد صحيفته مملوءة بالاستغفار، فعن الزبير: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: " مَنْ أَحَبَّ أَنْ تُسْرَهُ صَحِيفَتُهُ ؛ فَلْيَكْثِرْ فِيهَا مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ " ٥٨٤. فالكثرة من الاستغفار يُبعث طاهراً نقياً فرحاً مسروراً لا ذنب يؤاخذ عليه، ويزداد فرحاً وحبوراً عندما يقبض صحيفته يمينه ويجدها ممتلئة بالاستغفار.

*-**إذا أعتيك المسائل ففر إلى الاستغفار**، يقول ابن القيم رحمه الله: "شهدتُ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذا أعتيته المسائل واستعصت عليه فرَّ منها إلى التوبة والاستغفار والاستعانة بالله واللجوء إليه واستئزال الصواب من عنده والاستفتاح من خزائن رحمته، فقلماً يلبث المدد الإلهي أن يتتابع عليه مداً، وتزدلف الفتوحات الإلهية إليه، بأيتهنَّ يبدأ" ٥٨٥.

*-**سبب لانشرac الصدر**، وقد قال ﷺ: « إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي حَتَّى أَسْتَغْفِرَ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةٍ ». رواه أحمد ٥٨٦

*-**سبب لحسن الخلق والسهولة مع الخلق**، فعن حذيفة قَالَ كَانَ فِي لِسَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي لَمْ أَعُدْهُ إِلَى غَيْرِهِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ « أَتَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ يَا حَذِيفَةُ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ » ٥٨٧.

*-**سبب لمغفرة الذنوب وتكفير السيئات**، فأوجب ما يكون الاستغفار عند الوقوع في مهاوي المعاصي وأرجاس الذنوب، وهنا يجد المسلم الاستغفار أداةً يتعلّق بها لتقيمه من عشرته، ومغسلةً يتطهّر بها من أدران ذنبه، قال تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (سورة آل عمران ١٣٥) وكما في الحديث القدسي: " يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ " ٥٨٨، وكقوله تعالى {وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا} (سورة النساء ١١٠)

وعن أبي ذرٍّ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ « يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي فَإِنِّي سَأَغْفِرُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ فِيكَ وَلَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا لَلْقَيْتَنِي بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً

٥٨٤ - المعجم الأوسط للطبراني (٨٥١) وشعب الإيمان للبيهقي (٦٦٨) وهو حديث حسن

٥٨٥ - إعلام الموقعين (١٧٢/٤).

٥٨٦ - مسند أحمد (١٨٣٢٦) صحيح - يغان : يغطي

٥٨٧ - مسند أحمد (٢٤٠٤٥) صحيح لغيره - الذرب : الفحش ، و انظر فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٥ / ص ٨٢٠٣) رقم

الفتوى ٣٩١٥٤ منزلة الاستغفار والآثار المترتبة عليه

٥٨٨ - صحيح مسلم (٦٧٣٧) مطولا

وَلَوْ عَمِلْتَ مِنَ الْخَطَايَا حَتَّى تَبْلُغَ عَنَانَ السَّمَاءِ مَا لَمْ تُشْرِكْ بِي شَيْئًا ثُمَّ اسْتَغْفِرْتَنِي لَعَفَرْتُ لَكَ ثُمَّ لَا أُبَالِي»^{٥٨٩}.

*-**الاستغفار يدفع عن النفس الشعور بالكبر، والزهو بالنفس والعجب بالأعمال، يورثها الإحساس بالتقصير، وهذا الإحساس بالتقصير يدفع المسلم للمزيد من العمل في طاعة الله، فتزداد حسناته ويثقل ميزانه.**

وتدبر أيضًا حكمة الاستغفار دبر كل صلاة كما علّمنا عليه الصلاة والسلام، حتى لا يُعجب المسلم بصلاته وعبادته ويتألى بها على الله كما تألى بعض الأعراب على الله ومَنّوا على الرسول بإسلامهم، يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ [الحجرات: ١٧].

فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ أَوَّلَهُمْ وَآخِرَهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»^{٥٩٠}. وفي رواية: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»^{٥٩١} وفي رواية: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي وَخَطَايَ وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي»^{٥٩٢}.

*-**المستغفر يُقر بصفة الله تعالى الغفار، ويردد اسمه تعالى ويلهج به، ويتعبد له بهذه العبادة العظيمة التي يجب توفرها في عباد الله المستحقين للاستخلاف في الأرض، ويحقق — أي: الاستغفار — للمؤمن الثقة بالله وبلطفه بعباده الضعفاء، فإذا كان الدعاء مخّ العبادة فلا استغفار جوهرها، وهو دعاء واستمداد، وهو استجابة لله وتنفيذ لأمره وذكر له وصلح معه وتقرب إليه وخضوع تام له واعتراف بعجز العبد وقدره مولاة.**

*- **الاستغفار سببٌ نحو الذنوب ورفع العقوبة، قال تعالى: وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا (النساء: ١١٠).**

وأوجب ما يكون الاستغفار عند الوقوع في مهاوي المعاصي وأرجاس الذنوب، ومن ذا الذي يسلم من ذلك؟! وهنا يجد المسلم في الاستغفار أداةً يتعلّق بها لتقيمه من عثرته، ومغسلةً يتطهّر بها من أدران الذنوب، فقد ذكر تعالى من أوصاف المتّقين في كتابه: وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ [آل عمران: ١٣٥].

^{٥٨٩} - مسند أحمد (٢٢١٢٥) صحيح لغيره - القُراب : قُراب الأرض أي بما يقارب ملاءها

^{٥٩٠} - مسند أحمد (١٨٣٢٤) صحيح

^{٥٩١} - صحيح البخاري (٦٣٠٧)

^{٥٩٢} - صحيح البخاري (٦٣٩٩)

وَعَنْ زَيْدِ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ - أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: «مَنْ قَالَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ فَرًّا مِنَ الرَّحْفِ»^{٥٩٣}.

*-رفع البلياء عن الناس، قال الله سبحانه في شأن نبيه يونس عليه السلام: "فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ" [الصافات: ١٤٣، ١٤٤].

*-الاستغفار سبب لصفاء القلب ونقاؤه، فالذنوب تترك أثراً سيئاً وسواداً على القلب، فعن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ - : «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءُ فِي قَلْبِهِ فَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ صُفِّلَ قَلْبُهُ وَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى يَغْلُو قَلْبُهُ ذَاكَ الرَّيْنُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ {كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} (١٤) سورة المطففين»^{٥٩٤}.

*-زوال الهم والغم وتفريج الكرب، وبه تمحى السيئات وتبدل إلى حسنات، وتترل الرحمت، وتُدفع الآفات، وتفتح أبواب السموات، وبه تفرج الكرب، وتتطهر القلوب، وترتبط بعلام الغيوب، وتُكشف الهموم، وتزول الغموم، وتحصل البركة في المال، وتُحقق الآمال، وبه تكثر الأرزاق وتزداد النعم حتى لا يدري المستغفر مصدرها، ولا الوجهة التي أتت منها. كما في حديث ابن عباس: «مَنْ لَزِمَ الْإِسْتِغْفَارَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ». قال الحكيم: وأشار بالإكثار إلى أن الآدمي لا يخلو من ذنبٍ أو عيب ساعة فساعة والعذاب عذابان أدنى وأكبر فالأدنى عذاب الذنوب والعيوب، فإذا كان العبد مستيقظاً على نفسه فكلما أذنب أو أعتب أتبعهما استغفاراً فلم يبق في وبائها وعذابها، وإذا لها عن الاستغفار تراكت ذنوبه، فجاءت الهموم والضيق والعسرُ والعناء والتعب، فهذا عذابُه الأدنى وفي الآخرة عذاب النار، وإذا استغفر تنصّل من الهم فصار له من الهموم فرجاً ومن الضيق مخرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب»^{٥٩٥}.

^{٥٩٣} - سنن أبي داود (١٥١٩) صحيح

^{٥٩٤} - مسند أحمد (٨١٧٢) صحيح -الران : الغطاء = صقل : جلى = النكته : الأثر القليل كالنقطة

^{٥٩٥} - انظر فيض القدير - (ج ٦ / ص ١٠٧) (٨٥٠٨) و انظر موسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٤٨٥) وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٣٧٢٥) وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٤٨٢٤) وشرح ابن بطال - (ج ١٩ / ص ١٠٥)

الأحاديث الزائدة التي ضعفها الدكتور ماهر الفحل تابع باب المراقبة

٥٦- (٦٧) الثامن : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنيه ». حديث حسن رواه الترمذي وغيره .
أخرجه: ابن ماجه (٣٩٧٦)، والترمذي (٢٣١٧) . وقال : ((حديث غريب))

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٤٨٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ النَّيْسَابُورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ قُرَّةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنيه ». قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .
(٢٤٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنيه ». قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ مُرْسَلًا وَهَذَا عِنْدَنَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَعَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ .^{٥٩٦}
قلت : لكن الذين وصلوه ثقات، فهو موصول من غير هذين الطريقين، فيصح الحديث الموصول، فالحديث صحيح بلا ريب

النهي عن التدخل فيما لا يعنينا

" من حُسْنِ الإسلام أَنْ يَتْرَكَ الْإِنْسَانُ مَا لَا يَعْنيه فَيَشْتَغِلُ بِهِ وَرَبَّمَا شَعَلَهُ عَمَّا يَعْنيه أَوْ أَدَاهُ إِلَى مَا يَلْزُمُهُ اجْتِنَابُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، وَقَدْ قَالَ حَمَزَةُ الْكِنَانِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ، وَالثَّلْثُ الْآخِرُ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَالثَّلْثُ الثَّالِثُ الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ فَمَنْ تَرَكَ مَا تَشَابَهَ كَانَ أَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ .^{٥٩٧}

^{٥٩٦} - انظر طريقه في المسند الجامع - (ج ١٧ / ص ١٣٠٤) (١٤٢٠٧) وفي تعليق شيخنا الشيخ شعيب الأرناؤوط على المسند: حسن بشواهد، والمعجم الأوسط للطبراني (٢٩٩١) والمعجم الصغير للطبراني (٨٨٤) عن زيد و صحيح ابن حبان (٢٢٩) قال الشيخ شعيب : حديث حسن لغيره ، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (٣٥٣٤) عن أبي بكر الصديق ، وهو عند ابن عدي في الكامل ٩٠٧/٣ و ١٥٨٨/٤ و ٢٣٤١/٦ و المجموع ١٨/٨ و صحيح الجامع (٥٩١١) وصححه اللباني لغيره في تعليقه على سنن الترمذي و مسند الشهاب (١٩٢) و عبد الرزاق (٢٠٦١٧) و شرح سنة ٣٢٠/١٤ والحلية ١٧١/١٠ و فوائد تمام (٤٤١-٤٤٦) من طرق كثيرة موصولة و علل الدارقطني (٣١٠) و رجع المرسل .

^{٥٩٧} - المنتقى - شرح الموطأ - (ج ٤ / ص ٢٨٧)

قال ابن تيمية رحمه الله^{٥٩٨} : " وَأَيْضًا فَهُوَ مَأْمُورٌ إِمَّا بِقَوْلِ الْخَيْرِ وَإِمَّا بِالصُّمَاتِ . فَإِذَا عَدَلَ عَمَّا أُمِرَ بِهِ مِنَ الصُّمَاتِ إِلَى فُضُولِ الْقَوْلِ الَّذِي لَيْسَ بِخَيْرٍ ؛ كَانَ هَذَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَكْرُوهًا وَالْمَكْرُوهُ يَنْقُصُهُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ » . فَإِذَا خَاضَ فِيهَا مَا لَا يَعْنِيهِ ؛ نَقَصَ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِهِ فَكَانَ هَذَا عَلَيْهِ . إِذْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ مَا هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقًّا لِعَذَابِ جَهَنَّمَ وَغَضَبِ اللَّهِ بَلْ نَقْصُ قَدْرِهِ وَدَرَجَتِهِ عَلَيْهِ . وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى : { لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ } [البقرة/٢٨٦] . فَمَا يَعْمَلُ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيْهِ أَوْ لَهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّا أُمِرَ بِهِ كَانَ لَهُ . وَإِلَّا كَانَ عَلَيْهِ وَلَوْ أَنَّهُ يُنْقَصُ قَدْرُهُ . "

" (فينبغي) إقبالُ المرءِ على مصلحةِ نفسهِ علمًا وعملاً وإعراضه عَمَّا لَا يَعْنِيهِ، وَلَا سِيَّما كَثْرَةُ الْفُضُولِ فِيهَا لَيْسَ بِالْمَرْءِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ مِنْ أَمْرِ دِينٍ غَيْرِهِ وَدُنْيَاهُ لَا سِيَّما إِنْ كَانَ التَّكَلُّمُ لِحَسَدٍ أَوْ رِئَاسَةٍ . "^{٥٩٩}

^{٥٩٨} - مجموع الفتاوى - (ج ٧ / ص ٤٩)

^{٥٩٩} - مجموع الفتاوى - (ج ١٤ / ص ٤٨٢) وانظر فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٩ / ص ٣٠٤٣) رقم الفتوى ٦٣٦٤٤
شرح "من حسن إسلامه تركه ما لا يعنيه"

باب فضل بر أصدقاء الأب

٥٧- (٣٤٣) عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ السَّاعِدِيِّ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبِي شَيْءٌ أَبْرَهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا قَالَ: «نَعَمْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا». رواه أبو داود .^{٦٠٠}

أخرجه : أبو داود (٥١٤٢) ، وابن ماجه (٣٦٦٤) ، وإسناده ضعيف لجهالة أحد روايته، وذكره الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٩٧)، وقال : " هذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات كلهم ؛ غير علي بن عبيد مولى أبي أسيد الساعدي، لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير ابنه أسيد . وقال الذهبي : (لا يعرف) . وأشار إليه الحافظ بقوله (مقبول) " .

قلت : هو في سنن أبي داود (٥١٤٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - الْمَعْنَى - قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُبَيْدٍ مَوْلَى بَنِي سَاعِدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ السَّاعِدِيِّ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبِي شَيْءٌ أَبْرَهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا قَالَ: «نَعَمْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا». ^{٦٠١}

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم ؛ غير علي بن عبيد مولى أبي أسيد الساعدي، تفرد بالرواية عنه ابنه أسيد .

وقد ذكره ابن حبان في الثقات^{٦٠٢}، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً^{٦٠٣} .

^{٦٠٠} - قَالَ الطَّبِيُّ : الْمَوْصُولُ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ بَلْ لِلْمُضَافِ أَيْ الصَّلَاةُ الْمَوْصُوفَةُ فَإِنَّهَا خَالِصَةٌ بِحَقِّهِمَا وَرِضَاهُمَا لَا لِأَمْرِ آخَرٍ وَنَحْوِهِ . قُلْتُ : يَرْجِعُ الْمَعْنَى إِلَى الْأَوَّلِ فَتَدْبُرُ انْتَهَى . قَالَ فِي مَرْقَاةِ الصُّعُودِ : وَلَفْظُ الْبَيِّنَةِ وَصِلَةُ رَحِمِهِمَا الَّتِي لَا رَحِمَ لَكَ إِلَّا مِنْ قَبْلِهِمَا فَقَالَ مَا أَكْثَرَ هَذَا وَأَطْبَاهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَأَعْمَلُ بِهِ فَإِنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِمَا . عون المعبود - (ج ١١ / ص ١٨٢)

^{٦٠١} - المستدرک للحاکم (٧٢٦٠) وقال : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يُخَرِّجْهُ ، تعليق الحافظ الذهبي في التلخيص : صحيح، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام - (ج ٣ / ص ٣١٣) وهذا حديث صالح الإسناد، وأخرجه أحمد (٤٩٧/٣) ، والبخاري في الأدب المفرد (٣٥) ، وابن ماجه (٣٦٦٤) ، والرويان في المسند (١٤٦٠) ، وابن حبان (٤١٩) في صحيحه، والطبراني في الكبير (٥٩٢/٢٦٧/١٩) ، والخطيب في موضح الأوهام (٧٦، ٧٧/١) جميعاً من طريق أسيد بن علي بن عبيد عن أبيه علي بن عبيد مولى أبي أسيد عن أبي أسيد الساعدي مرفوعاً .

^{٦٠٢} - الثقات (٤٣٩٦/١٦٦/٥)

^{٦٠٣} - الجرح والتعديل (١٠٧٢/١٩٥/٦)

وقد قال الحافظ الذهبي في ديوان الضعفاء : " وأما المجهولون من الرواة، فإن كان من كبار التابعين أو أوساطهم ؛ احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن ؛ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ " .
وعلي بن عبيد مولى أبي أسيد الساعدي ؛ تابعي مـدني من أوساط التابعين، وبناءً على قاعدة الذهبي الذهبية فهو ثقة محتج به، على أن أرجح المذهب في التابعي المجهول الذي لم يذكر أحد من أهل الجرح والتعديل فيه جرحاً ولا تعديلاً قبول روايته والاحتجاج بها .
ولهذا قال في الكاشف^{٦٠٤} : "علي بن عبيد عن موله أبي أسيد الساعدي وعنه ابنه أسيد . وثق " .
هذا مع ما سبق تقريره من تناقض القائلين بتضعيف أحاديث المجاهيل الذين لم يُعلم فيهم جرح، وتوَّحد ابن حبان بتوثيقهم، فتارةً يحتجون بأحاديثهم مناقضين أنفسهم ومخالفين مذهبهم، وتارةً يردون حديثهم !! .
وأما قول ابن حجر عنه في التقريب^{٦٠٥} : " مقبول "، فعلى خلاف ما توهمه المتأخرون أنه من ألفاظ التجريح، ومنهم الشيخ الألباني — رحمه الله —، وقد قاله الحافظ ابن حجر عن جماعة من الثقات الذين احتج بهم الشيخان في الصحيحين، وعدَّتْهم مائة وخمسة من الرواة .
وهذه نماذج من الطبقة الثالثة ممن روى له الشيخان أو البخاري أو مسلم، ليكونوا أنموذجاً لمعنى هذا المصطلح عند ابن حجر :

- (١) - رافع مولى مروان بن الحكم وبوابه مقبول من الثالثة خ م ت س (١٨٧١)
- (٢) - عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيمي مقبول من الثالثة مات بعد السبعين خ م خد س ق (٣٤٢٥) وفي الكاشف (٢٨١٦) ثقة
- (٣) - عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري المدني مقبول من الثالثة خ م د س (٤٩٢٧)
- (٤) - معبد بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي بفتحين المدني مقبول من الثالثة خ م خد س ق (٦٧٨١)
- وهؤلاء الأربعة اتفق الشيخان على التخريج لهم جميعاً .
- (٥) - أبو بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المكي أخو عبد الله مقبول من الثالثة خ (٧٩٨٠) وفي الكاشف (٦٥٣٠) ثقة
- (٦) - إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي مقبول من الثالثة خ س ق (٢٠٥)
- (٧) - عبيد بن أبي مریم المكي مقبول من الثالثة خ د ت س (٤٣٩١)
- (٨) - عوف بن الحارث بن الطفيل بن سخرية بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها موحدة مفتوحة الأزدي مقبول من الثالثة خ د س ق (٥٢١٦)
- (٩) - نيهان الجمحي مولا هم والد صالح مولى التوءمة مقبول من الثالثة خ (٧٠٩١)

^{٦٠٤} - الكاشف: (٣٩٤٣/٤٤/٢)

^{٦٠٥} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٠٣] (٤٧٦٧)

- (١٠) - يزيد بن أبي كبشة السكسكي الدمشقي مقبول من الثالثة خ(٧٧٦٥) وهؤلاء الستة تفرد البخاري بالتخريج لهم في الصحيح .
- (١١) - أبو بكر بن عمارة بن روية براء وموحدة مصغر الثقفي الكوفي مقبول من الثالثة م د س (٧٩٨٣) وفي الكاشف (٦٥٣٣) ثقة
- (١٢) - أبو سعيد مولى المهري مقبول من الثالثة م د ت س (٨١٣٣) وفي الكاشف ثقة
- (١٣) - أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي مقبول من الثالثة م د س ق (٨٢٣٠) وفي الكاشف ثقة
- (١٤) - أبو عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري يقال اسمه مرة مقبول من الثالثة مات سنة سبع ومائة م س (٨٢٣٣) وفي الكاشف ثقة
- (١٥) - جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي مقبول من الثالثة م د تم س ق (٩٤٧) وفي الكاشف (٧٩٥) ثقة
- (١٦) - جعفر ابن أبي ثور واسم أبيه عكرمة وقيل غير ذلك يكنى أبا ثور مقبول من الثالثة م ق (٩٣٣)
- (١٧) - حبيب الأعور المدني مولى عروة ابن الزبير مقبول من الثالثة مات في حدود الثلاثين ومائة م د س (١١١٢)
- (١٨) - حفص ابن عمر ابن سعد القرظ المدني المؤذن مقبول من الثالثة م د (١٤١٣)
- (١٩) - خالد بن غلاق بالغين المعجمة على الصحيح القيسي بالقاف والمهملة أو بالعين المهملة والشين المعجمة مقبول من الثالثة بخ م (١٦٦٤)
- (٢٠) - عامر بن سعد البجلي مقبول من الثالثة م د ت س (٣٠٩٠) وفي الكاشف (٢٥٣٠) وثق
- (٢١) - عبد الله بن شهاب الخولاني أبو الجزل بفتح الجيم وسكون الزاي كوفي مقبول من الثالثة م (٣٣٨٦)
- (٢٢) - عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة بن نوفل الزهري أبو المسور المدني مقبول من الثالثة مات سنة تسعين م (٤٠٠٥) وفي الكاشف (٣٣١١) ثقة
- (٢٣) - مسلم بن قرظة بفتحات والطاء معجمة الأشجعي ابن أخي عوف ابن مالك مقبول من الثالثة م (٦٦٤٠)
- (٢٤) - المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي مقبول من الثالثة م د س ق (٦٨٨٦) وفي الكاشف (٥٦٢٩) ثقة
- (٢٥) - وهب ابن ربيعة الكوفي مقبول من الثالثة م ت (٧٤٧٦)
- (٢٦) - يعقوب ابن عاصم ابن عروة ابن مسعود الثقفي أخو نافع مقبول من الثالثة م د س (٧٨٢٠)

(٢٧) - أبو بكر ابن عمارة ابن روية براء وموحدة مصغر الثقي الكوفي مقبول من الثالثة م د س (٧٩٨٣)

وهؤلاء السبعة عشر تفرد مسلم بالتخريج لهم في الصحيح .
ولعل بعض من يخطئ في تأويل هذا المصطلح "مقبول" يقول : إنما احتج الشيخان بأحاديث هؤلاء المذكورين وغيرهم ممن ذكرت عدتهم في الصحيحين في المتابعات لا في الأصول ؟! .
وأقول : تلك شكاية باد عن العارف المدقق عارها، ومردود على المتشكي الخلي وزرها، فإن أحاديث الكثيرين من هؤلاء ذكرها الشيخان :

(أولاً) أصولاً في أبوابها . (ثانياً) أفراداً لم يتابع عليها رواها .

فهل بلغك حديث خالد بن عمير العدوي عن عتبة بن غزوان البصري ؛ في خطبته عند فتح البصرة، وهو غريب وفرد في باب، لم يروه عن عتبة بن غزوان غير خالد بن عمير العدوي، أو أذاك نبأ معبد بن كعب بن مالك الأنصاري ؛ في " مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ " فهو غريب تفرد به معبد بن كعب بن مالك الأنصاري عن أبي قتادة، ولم يتابع عليه . ألم يبلغ مسمعك حديث جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي عن أبيه، في " لبس النبي ﷺ عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين كتفيه "، فهو غريب لم يروه عن عمرو بن حريث المخزومي غير ابنه جعفر بن عمرو، ولم يتابع عليه عن أبيه .

وهذه كلها أحاديث صحاح لا مطعن لأحد فيها، ومخرجة في الصحيحين، على أن رواها من الموصوفين عند الحافظ ابن حجر بقوله " مقبول "، فهل يعني ذلك أنهم ضعفاء عنده، وأن أحاديثهم في جملة الأحاديث الضعيفة ؟! .

فكيف إذا علمت أن (١٥٣٥) ألفاً وخمسمائة وخمسة وثلاثين راوياً قد وصفهم الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله (مقبول)، فهل يعني هذا أنهم ضعفاء غير محتج بأحاديثهم بناءً على هذا التأويل الخاطئ لهذا المصطلح ؟! .

وكيف إذا علمت أن الحافظ الذهبي قد وثق من هؤلاء الرواة (٤٥٠) أربعمائة وخمسين راوياً تصريحاً بقوله (ثقة)، أو تلميحاً بقوله (وثق) ؟! .

ونزידك إيضاحاً وتبصيراً، لنصرفك عن تقليد المذاهب الخاطئة ؛ بذكر بعض هذه الأحاديث على وجه التفصيل والبيان :

ففي كتاب الرقاق من صحيح البخاري، قال أبو عبد الله البخاري : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْهَلَةَ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رَبِيعٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ فَقَالَ : " مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ "، قَالُوا

: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ قَالَ: الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ نَصَبِ الدُّنْيَا وَأَذَاهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ " ٦٠٦.

قلت: وهذا حديث صحيح غريب؛ لم يروه عن أبي قتادة غير معبد بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي، وقد خرَّجه في الصحيحين.

ومعبد بن كعب بن مالك الأنصاري؛ ذكره ابن أبي حاتم الجرح والتعديل^{٦٠٧}، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال ابن حجر التقریب^{٦٠٨}: "مقبول من الثالثة"

فقد بان أن معبد بن كعب بن مالك المحتج به في الصحيحين، لم يعرف أبو حاتم الرازي حاله، ووصفه ابن حجر بقوله: مقبول، وتفرد بالرواية عن أبي قتادة، ولم يتابع. فعلى مذهب من يرى أن المقبول حيث لم يتابع فحديثه ضعيف غير محتج به، فهو ضعيف غير محتج بحديثه. أفلا يعدُّ هذا القول هاهنا شذوذاً وخلافاً لأئمة الصحاح والسنن الذين تلقوا حديثه هذا بالقبول، وأودعوه صحاحهم، وخلافاً لابن حجر نفسه واضح هذا المصطلح!! .

ومن عجب أن الألباني — رحمه الله — قد خالف أصله هذا في تضعيف حديث المجهول والمقبول الذي لم يتابع، فقد ذكر في صحيحته (٤٠١) حديث: "إِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ، فَصَلِّ صَلَاةَ مُودِّعٍ، وَلَا تَكَلِّمْ بِكَلَامٍ تَعْتَذِرُ مِنْهُ، وَأَجْمِعِ الْيَأْسَ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ" ٦٠٩.

قلت: هذا إسناد رجاله ثقات كلهم؛ خلا عثمان بن جبير مولى أبي أيوب الأنصاري، فإنه مجهول، لم يروه عنه غير عبد الله بن عثمان بن خثيم، وليس يعرف إلا بهذا الحديث الواحد الفرد، وقال ابن حجر في التقریب: (مقبول)^{٦١٠}.

وقد أقرَّ الشيخ الألباني بذلك كله، فقال: "هذا سند ضعيف لجهالة عثمان بن جبير".

^{٦٠٦} - وأخرجه كذلك مالك الموطأ (٢٣٩/١). تنوير الحوالك) ، وعبد الرزاق المصنف (٦٢٥٤/٤٤٣/٣) ، وأحمد (٢٩٦/٥، ٣٠٤، ٣٠٢) ، وعبد بن حميد (١٩٣) ، ومسلم (٢٠/٧). نووي) ، والنسائي الكبرى (٢٠٥٧/٦٢٨/١) والمجتبى (٤٨/٤) ، وابن حبان (٣٠٠١) ، وأبو نعيم المسند المستخرج (٢١٢٨، ٢١٢٧/٣٣/٣) و حلية الأولياء (٣٣٦/٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٧٩/٣) و شعب الإيمان (٩٢٦٤/٩/٧) ، وابن عبد البر في التمهيد (٦٢/١٣) ، والمزي في تهذيب الكمال (٢٣٧/٢٨) من طرق عن معبد بن كعب بن مالك الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري به .

^{٦٠٧} - الجرح والتعديل (١٢٧٩/٢٧٩/٨)

^{٦٠٨} - التقریب (٦٧٨١/٥٣٩/١)

^{٦٠٩} - أخرجه أحمد (٤١٢/٥) ، وابن ماجه (٤١١٧) ، والطبراني في الكبير (٣٩٨٧/١٥٤/٤) ، وأبو نعيم في الحلية (٤٦٢/١) ، والبيهقي في الزهد الكبير (١٠٢/٨٧/٢) ، والمزي في تهذيب الكمال (٣٤٦/١٩) من طرق عن عبد الله بن عثمان بن خثيم حدثني عثمان بن جبير مولى أبي أيوب عن أبي أيوب الأنصاري قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله علمني وأوجز؟ فقال: فذكره .

^{٦١٠} - تقریب التهذيب [ج ١ - ص ٣٨٢] (٤٤٥٣)

ثم نقض صنيعة هذا، وخالف مذهبه المتشدد في المجاهيل، فصحح حديث عثمان بن جبلة — المجهول الحال، فقال: " لكن كون الحديث من أوجز الكلمات وأجمعها للحكمة يدل على ثبوته " ؟ .
إذن فعادلة الرواة أو جهالتهم — عند الألباني — ليست كافية وحدها للحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ؛ حتى ينضاف إليها اعتبارات تتعلق بالنظر في متونها وموافقتها أو مخالفتها للأصول، فهلا فعل كذلك في سائر المجاهيل — الذين قال عنهم الحافظ ابن حجر مقبولون —، وإلا فهو مناقض لمذهبه، وطريقته في التضعيف، ولا ينضبط له أصل في هذا الباب !! .

ثم أليس هذا بعض معنى قول الحافظ الذهبي: " وأما المجهولون من الرواة، فإن كان من كبار التابعين أو أوساطهم ؛ احتـمـل حديثه وتلقـي بحسن الظن ؛ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ " .
فإذا تقرر هذا، وبانت دلالته، ووضحت حجته، فقد وجب على الكثيرين ممن يقلدون هذا المذهب الخاطئ في تأويل معنى قول ابن حجر عن الراوي " مقبول " ؛ أن يراجعوا أنفسهم عن القول بتضعيف الكثير من الأحاديث — والتي حسننها أو صححها أكثر أهل العلم السابقين —؛ حيث لا حجة على تضعيفها إلا وصف الراوي بكونه مقبول ؛ ولم يتابع !! .

ولو نظرنا إلى واقع هؤلاء من خلال عمل الحافظ ابن حجر نفسه لرأينا أنه قد صحح أو حسن لهم في التلخيص الحبير وفتح الباري والنكت على ابن الصلاح.

هذا وقد قمت بمقارنة كلامه عن هؤلاء الرواة الذين قال عنهم مقبول فوجدت أن أكثر من (٩٥) خمسة وتسعين بالمائة يدور حديثهم بين الصحة والحسن ومن النادر جدا الضعف اليسير^{٦١١}.

وجوب برِّ الوالدين^{٦١٢}

^{٦١١} - انظر كتابي الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب - المرتبة السادسة (المقبول) ، والمنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول لأبي محمد الألفي ، وانظر كتاب منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للعاني ص ٥٢-٨٤
^{٦١٢} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٨ / ص ٦٣-٧٣) و انظر فتاوى الأزهر - (ج ٨ / ص ٣٠٧) وضع الطعام مع الميت وفتاوى الأزهر - (ج ٨ / ص ٣١٥) صلة الأحياء بالأموات و مجموع فتاوى و مقالات ابن باز - (ج ٨ / ص ٣٠٥) إهداء بعض أعمال الخير للميت، فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٣ / ص ٣٣١) رقم الفتوى ١٠٦٠٢ ما ينبغي فعله للوالدين بعد وفاتهما وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٣ / ص ٥٢٤٩) رقم الفتوى ١٨٨٠٦ كيف يبر الأبناء آباءهم بعد موتهم؟ وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٤ / ص ٢٧٨٨) رقم الفتوى ٢٢٧٧٧ كيف تبرُّ أبويك بعد وفاتهما، وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٤ / ص ٥٣٠٨) رقم الفتوى ٢٥٢٥٢ كيف يبر أبويه من كان عاقاً لهما في حياتهما وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٤ / ص ٦٠٩٧) رقم الفتوى ٢٥٩٧٢ المهدي النبوي في بر الأبوين بعد موتهما وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٦ / ص ٣١٩٥) رقم الفتوى ٤٤٣٤١ من بر الوالدين بعد موتهما الدعاء لهما وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٨ / ص ١٠٩٥) رقم الفتوى ٥١٣٧٠ سبل بر الآباء بعد موتهم، فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٩ / ص ٤٨٥٥) رقم الفتوى ٦٥٨٢٥ تنفذ الوصية مالم تكن بإثم أو قطيعة رحم وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٩ / ص ٥٧٠٦) رقم الفتوى ٦٦٨٠٧ صور من بر الأبوين بعد موتهما وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ١٧٦) بر الوالدين وموسوعة خطب المنبر - (ج ١ / ص ٦٦١) البر بالوالدين والعقوق

مِنْ مَعَانِي الْبِرِّ فِي اللَّغَةِ : الْخَيْرُ وَالْفَضْلُ وَالصَّدَقُ وَالطَّاعَةُ وَالصَّلَاحُ ^{٦١٣}
 وَفِي الْإِصْطِلَاحِ : يُطْلَقُ فِي الْأَغْلَبِ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ اللَّطِيفِ الدَّلَالِ عَلَى الرَّفْقِ
 وَالْمَحَبَّةِ، وَتَجَنَّبَ غَلِيظَ الْقَوْلِ الْمُوجِبَ لِلتُّفَرَّةِ، وَافْتَرَانَ ذَلِكَ بِالشَّقَقَةِ وَالْعَطْفِ وَالتَّوَدُّدِ وَالْإِحْسَانِ
 بِالْمَالِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الصَّالِحَاتِ ^{٦١٤} وَالْأَبْوَانِ : هُمَا الْأَبُ وَالْأُمُّ ^{٦١٥} .
 وَيَشْمَلُ لَفْظُ (الْأَبْوَيْنِ) الْأَجْدَادَ وَالْجَدَّاتِ ^{٦١٦} قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَالْأَجْدَادُ آبَاءُ، وَالْجَدَّاتُ أُمَّهَاتُ، فَلَا
 يَغْزُو الْمَرْءُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَلَا أَعْلَمُ دَلَالَةً تُوجِبُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ مِنَ الْإِخْوَةِ وَسَائِرِ الْقَرَابَاتِ ^{٦١٧} .
 وَقَدْ اهْتَمَّ الْإِسْلَامُ بِالْوَالِدَيْنِ اهْتِمَامًا بَالِغًا . وَجَعَلَ طَاعَتَهُمَا وَالْبِرَّ بِهِمَا مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبَاتِ . وَنَهَى عَنْ
 عُقُوقِهِمَا وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ غَايَةَ التَّشْدِيدِ . كَمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : {
 وَفَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ
 لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (٢٣) وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ
 ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (٢٤) [الإسراء/٢٣، ٢٤] } ، فَقَدْ أَمَرَ سُبْحَانَهُ بِعِبَادَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَجَعَلَ بِرَّ
 الْوَالِدَيْنِ مَقْرُونًا بِذَلِكَ، وَالْقَضَاءُ هُنَا : بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالْإِلْزَامِ وَالْوُجُوبِ .
 كَمَا قَرَنَ شُكْرَهُمَا بِشُكْرِهِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : { وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ
 وَفَصَّالَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ } (١٤) سورة لقمان . فَالشُّكْرُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَةِ
 الْإِيمَانِ، وَلِلْوَالِدَيْنِ عَلَى نِعْمَةِ التَّرْبِيَةِ . وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فَقَدْ شَكَرَ
 اللَّهَ تَعَالَى، وَمَنْ دَعَا لَوَالِدَيْهِ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ فَقَدْ شَكَرَهُمَا .
 وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ - أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ
 قَالَ « الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا » . قَالَ ثُمَّ أَيُّ قَالَ « ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ » . قَالَ ثُمَّ أَيُّ قَالَ « الْجِهَادُ فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ » . قَالَ حَدَّثَنِي بِهِنَّ وَلَوْ اسْتَزِدَّتْهُ لَزَادَنِي ^{٦١٨} . فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّ بِرَّ الْوَالِدَيْنِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ بَعْدَ
 الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ ^{٦١٩} .

^{٦١٣} - لسان العرب ، والمصباح المنير ، الصحاح مادة " برر " ، والكلبيات لأبي البقاء ١ / ٣٩٨ ط دمشق ، وزارة الثقافة ١٩٧٤

^{٦١٤} - الفواكه الدواني على رسالة القيرواني ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، والزواجر عن اقتراف الكبائر للهيتمي ٢ / ٦٦ ط دار المعرفة

بيروت

^{٦١٥} - لسان العرب ، والصحاح ١ / ٥

^{٦١٦} - حاشية ابن عابدين ٣ / ٢٢٠ (التعليق على قول الشارح له أبوان) ، وتبيين الحقائق شرح كتر الدقائق ٣ / ٢٤٢ ، والمهذب في

فقه الإمام الشافعي ٢ / ٢٣٠ ، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج ٩ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ومطالب أولي النهى ٢ / ٥١٣

^{٦١٧} - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ٢٤١ .

^{٦١٨} - صحيح البخاري (٥٢٧)

^{٦١٩} - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ٢٣٧ - ٢٣٨ .

وَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ عَلَى الْجِهَادِ ؛ لِأَنَّ بَرَّهُمَا فَرَضُ عَيْنٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهِ، وَلَا يَنْوِبُ عَنْهُ فِيهِ غَيْرُهُ . فَعَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ : إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَعَزُّوهُ، وَإِنْ أَبَوِي يَمْنَعَانِي ؟ قَالَ : أَطْعِ أَبَوَيْكَ وَاجْلِسْ، فَإِنَّ الرُّومَ سَتَجِدُ مَنْ يَعْزُّوهُمَا غَيْرُكَ. ٦٢٠ .

وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَبَرُّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضٌ عَيْنٌ، وَفَرَضُ الْعَيْنِ أَقْوَى مِنْ فَرَضِ الْكِفَايَةِ . وَفِي خُصُوصِ ذَلِكَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ « أَحَى وَالسَّادَكُ » . قَالَ نَعَمْ . قَالَ « فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ » ٦٢١ .

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ : جِئْتُ أَبَايُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَانِ . فَقَالَ : « ارْجِعْ عَلَيْهِمَا فَأَضْحِكُهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا » ٦٢٢ . وَفِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ : أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ : « هَلْ لَكَ أَحَدٌ بِالْيَمَنِ » . قَالَ : أَبَوَايَ . قَالَ : « أَذْنَا لَكَ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « ارْجِعْ إِلَيْهِمَا فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذْنَا لَكَ فَجَاهِدْ وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا » ٦٢٣ .

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّغْيِيرُ عَامًّا . وَإِلَّا أَصْبَحَ خُرُوجُهُ فَرَضَ عَيْنٍ ؛ إِذْ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْجَمِيعِ الدَّفْعُ وَالْخُرُوجُ لِلْعَدُوِّ . ٦٢٤ . وَإِذَا كَانَ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ فَرَضَ عَيْنٍ، فَإِنَّ خِلَافَهُ يَكُونُ حَرَامًا، مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِ بِشْرِكٍ أَوْ ارْتِكَابِ مَعْصِيَةٍ، حَيْثُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ . ٦٢٥ .

- يَكُونُ بَرُّ الْوَالِدَيْنِ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ الدَّالِّ عَلَى الرَّفْقِ بِهِمَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُمَا، وَتَجَنُّبِ غَلِيظِ الْقَوْلِ الْمَوْجِبِ لِنُفْرَتِهِمَا، وَبِمُنَادَاتِهِمَا بِأَحَبِّ الْأَلْفَافِ إِلَيْهِمَا، كَيَا أُمِّي وَيَا أَبِي، وَلِيَقْلَ لَهُمَا مَا يَنْفَعُهُمَا فِي أَمْرِ دِينِهِمَا وَدُنْيَاهُمَا، وَيُعْلِمُهُمَا مَا يَحْتَاجَانِ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ دِينِهِمَا، وَلِيُعَاشِرُهُمَا بِالْمَعْرُوفِ . أَيُّ بِكُلِّ مَا عُرِفَ مِنَ الشَّرْعِ جَوَازُهُ، فَيُطِيعُهُمَا فِي فِعْلِ جَمِيعِ مَا يَأْمُرَانِهِ بِهِ، مِنْ وَاجِبٍ أَوْ مَنْدُوبٍ، وَفِي تَرْكِ مَا لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ، وَلَا يُحَادِثُهُمَا فِي الْمَشْنِيِّ، فَضْلًا عَنْ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِمَا، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ نَحْوِ ظَلَامٍ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا لَا يَجْلِسُ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا، وَإِذَا قَعَدَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا، وَلَا يَسْتَقْبِحُ مِنْهُمَا نَحْوَ الْبَوْلِ عِنْدَ كِبَرِهِمَا أَوْ مَرَضِهِمَا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَذْيَتِهِمَا، قَالَ تَعَالَى : { وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ

٦٢٠ - مصنف ابن أبي شيبة (ج ١٢ / ص ٤٧٤) (٣٤١٤٤) صحيح ، وانظر المذهب في فقه الإمام الشافعي ٢ / ٢٣٠ .

٦٢١ - صحيح البخاري (٣٠٠٤)

٦٢٢ - سنن أبي داود (٢٥٣٠) صحيح

٦٢٣ - سنن أبي داود (٢٥٣٢) صحيح لغيره

٦٢٤ - فتح القدير على الهداية ٥ / ١٤٩ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ٢٤٠ .

٦٢٥ - ابن عابدين ٣ / ٢٢٠ ، والشرح الصغير ٤ / ٧٣٩ - ٧٤١ ، والفروق للقرافي ١ / ١٤٥ .

بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فُخُورًا { (٣٦) سورة النساء.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُرِيدُ الْبِرَّ بِهِمَا مَعَ اللَّطْفِ وَلِابْنِ الْجَانِبِ، فَلَا يُغْلِظُ لَهُمَا فِي الْجَوَابِ، وَلَا يُحْدِ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا، وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ عَلَيْهِمَا ٦٢٦.

وَمِنْ الْبِرِّ بِهِمَا وَالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا: أَلَّا يُسِيءَ إِلَيْهِمَا بِسَبٍّ أَوْ شَتْمٍ أَوْ إِذَاءٍ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِهِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ بَلَا خِلَافٍ. فِيهِ صَحِيحُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «مِنْ الْكِبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ قَالَ «نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ» ٦٢٧.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ». قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ قَالَ «يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ» ٦٢٨.

وَمِنْ بَرِّهِمَا صَلَوةُ أَهْلٍ وَدَّهِمَا، فِيهِ الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ كَانَ لَهُ حِمَارٌ يَتَرَوَّحُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَ رُكُوبَ الرَّاحِلَةِ وَعِمَامَةً يَشُدُّ بِهَا رَأْسَهُ فَبَيْنَا هُوَ يَوْمًا عَلَى ذَلِكَ الْحِمَارِ إِذْ مَرَّ بِهِ أَعْرَابِي فَقَالَ أَلَسْتَ ابْنُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ قَالَ بَلَى. فَأَعْطَاهُ الْحِمَارَ وَقَالَ ارْكَبْ هَذَا وَالْعِمَامَةَ - قَالَ - اشْدُدْ بِهَا رَأْسَكَ. فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ أَعْطَيْتَ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ حِمَارًا كُنْتَ تَرَوَّحُ عَلَيْهِ وَعِمَامَةً كُنْتَ تَشُدُّ بِهَا رَأْسَكَ. فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ «إِنَّ مِنْ أَبْرِّ الْبِرِّ صَلَوةَ الرَّجُلِ أَهْلٍ وَدَّ أَبِيهِ بَعْدَ أَنْ يُؤَلَّى». وَإِنْ أَبَاهُ كَانَ صَدِيقًا لِعُمَرَ. ٦٢٩.

فَإِنْ غَابَ أَوْ مَاتَ يَحْفَظُ أَهْلَ وَدَّهِ وَيُحْسِنُ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ. وَعَنْ أَبِي أُسَيْدٍ مَالِكِ بْنِ رَبِيعَةَ السَّاعِدِيِّ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِذَا جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبِي شَيْءٌ أَبرَّهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا قَالَ: «نَعَمْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا وَالْإِسْتِغْفَارُ لَهُمَا وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا وَإِكْرَامُ صَدِيقَيْهِمَا» ٦٣٠. وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ مَا غَرَّتْ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غَرَّتْ عَلَى خَدِيجَةَ، وَلَقَدْ هَلَكْتُ قَبْلَ أَنْ يَتَرَوَّجَنِي بِثَلَاثِ سِنِينَ، لَمَّا كُنْتُ أَسْمَعُهُ يَذْكُرُهَا، وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، وَإِنْ كَانَ لَيَذْبَحُ الشَّاةَ ثُمَّ يُهْدِي فِي خَلَّتِهَا مِنْهَا ٦٣١.

٦٢٦ - الفواكه الدواني ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٣، الزواجر عن اقتراف الكبائر ٢ / ٦٦.

٦٢٧ - صحيح مسلم (٢٧٣).

٦٢٨ - صحيح البخاري (٥٩٧٣) وانظر الزواجر عن اقتراف الكبائر ٢ / ٦٦، والفواكه الدواني ٢ / ٣٨٣، والجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ١٠ / ٢٣٨

٦٢٩ - صحيح مسلم (٦٦٧٩)

٦٣٠ - سنن أبي داود (٥١٤٤) حسن

وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً، فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنَ الطَّعَامِ وَيَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَغْمُرْ يَدَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ كَانَتْ تَأْتِينَا أَيَّامَ خَدِيجَةَ، وَإِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ، أَوْ حَفِظَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَمَّا ذَكَرَ خَدِيجَةَ أَخَذَنِي مَا يَأْخُذُ النِّسَاءَ مِنَ الْغَيْرَةِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِكَبِيرَةِ السِّنِّ حَدِيثَةَ السِّنِّ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: مَا ذَنْبِي أَنْ رَزَقَهَا اللَّهُ مِنِّْي الْوَلَدَ، وَلَمْ يَرْزُقْكَ؟ قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَذْكُرُهَا بَعْدَ هَذَا إِلَّا بِخَيْرٍ. ٦٣١
فَكَانَ ﷺ يُهْدِي لِصَدَائِقِ خَدِيجَةَ بَرًّا بِهَا وَوَفَاءً لَهَا، وَهِيَ زَوْجَتُهُ، فَمَا ظَنُّكَ بِالْوَالِدَيْنِ ٦٣٢.

٦٣١ - صحيح البخارى (٦٠٠٤) - القصب : لؤلؤ مجوف واسع كالقصر المنيف

٦٣٢ - المعجم الكبير للطبراني - (ج ١٦ / ص ٣٢٠) (١٨٥٥٧) صحيح

٦٣٣ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠ / ٢٤١ (المسألة العاشرة) ، إحياء علوم الدين ٦ / ٣١٦ ، والفواكه الدواني ٢ / ٣٨٣

باب استحباب زيارة القبور للرجال وما يقوله الزائر

٥٨ - (٥٨٣) وعن ابن عباس قال مرَّ رسولُ الله - ﷺ - بقبورِ المدينة فأقبلَ عليهم بوجهه فقال: «السلامُ عليكم يا أهلَ القبورِ يغفرُ اللهُ لنا ولكم أنتم سلفنا ونحنُ بالآثرِ». رواه الترمذي، وقال: ((حديث حسن))

أخرجه: الترمذي (١٠٥٣) وقال: ((حديث غريب))، وسنده ضعيف
وقال الشيخ ناصر رحمه الله (٥٨٩) قلت: بل إسناده ضعيف: وبيانه في (أحكام الجنائز ص ١٩٧)

قلت: هو في سنن الترمذي (١٠٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ أَبِي كُدَيْنَةَ عَنْ قَابُوسِ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «السلامُ عليكم يا أهلَ القبورِ يغفرُ اللهُ لنا ولكم أنتم سلفنا ونحنُ بالآثرِ». قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَعَائِشَةَ، قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو كُدَيْنَةَ اسْمُهُ يَحْيَى بْنُ الْمُهَلَّبِ وَأَبُو ظَبْيَانَ اسْمُهُ حُصَيْنٌ بْنُ جُنْدُبٍ.^{٦٣٤}

وبنحوه عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ، أَنْتُمْ لَنَا فَرَطٌ، وَنَحْنُ لَكُمْ تَبَعٌ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ.^{٦٣٥}، قلت: فقابوس مختلف فيه كما هو واضح من كلام أئمة الجرح التعديل (انظر الحديث رقم ٢٠) ولكن وثقه الترمذي والحاكم والضياء المقدسي، وأما أبوه فثقة.

فالحديث حسن لغيره .

هل يسقبل القبلة أم القبر أثناء الدعاء ؟

" قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْفَاقَةِ : فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ فِي حَالِ السَّلَامِ عَلَى الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ وَجْهُهُ لَوَجْهِ الْمَيِّتِ، وَأَنْ يَسْتَمِرَّ كَذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ عَمَلُ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ مِنْ أَنَّ السُّنَّةَ عِنْدَنَا أَنَّهُ حَالَةُ الدُّعَاءِ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، كَمَا عَلِمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي مُطْلَقِ الدُّعَاءِ انْتَهَى .

^{٦٣٤} - والطبراني في الكبير (١٢٤٤٧) والإتحاف ٣٦٤/١٠ والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٤ / ص ٢٧٥) (٥٣٢) ونقل تحسين

الترمذي وسكت عليه

^{٦٣٥} - مصنف ابن أبي شيبة (ج ٣ / ص ٣٤٠) (١١٩٠٩) صحيح

وَفِيهِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ مَا وَقَعَ اسْتِقْبَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلْقِبْلَةِ مِنْهَا مَا نَحْنُ فِيهِ، وَمِنْهَا حَالَةُ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَدُخُولِ الْمَيِّتِ وَخُرُوجِهِ، وَحَالِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَفْتَصِّرَ الْاسْتِقْبَالَ وَعَدَمُهُ عَلَى الْمَوْرِدِ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا فَخَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ كَمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ انْتَهَى كَلَامُ الْقَارِي .^{٦٣٦}

وقال الإمام الذهبي في السير في آخر ترجمة السيدة نفيسة بنت الحسن:

" وَقِيلَ: كَانَتْ مِنَ الصَّالِحَاتِ الْعَوَابِدِ، وَالِدُّعَاءِ مُسْتَجَابٍ عِنْدَ قَبْرِهَا، بَلْ وَعِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَفِي الْمَسَاجِدِ، وَعَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ، وَفِي السَّفَرِ الْمُبَاحِ، وَفِي الصَّلَاةِ، وَفِي السَّحَرِ، وَمِنَ الْأَبْوِينَ، وَمِنَ الْغَائِبِ لِأَخِيهِ، وَمِنَ الْمُضْطَرِّ، وَعِنْدَ قُبُورِ الْمُعَذِّبِينَ، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} (٦٠) سورة غافر.

وَلَا يَنْهَى الدَّاعِيَ عَنِ الدُّعَاءِ فِي وَقْتٍ إِلَّا وَقْتَ الْحَاجَةِ، وَفِي الْجَمَاعِ، وَشَبَّهِ ذَلِكَ. وَيَتَأَكَّدُ الدُّعَاءُ فِي حَوْفِ اللَّيْلِ، وَدُبُرِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَبَعْدَ الْأَذَانِ^{٦٣٧}.

=====

آدَابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ^{٦٣٨}

" - قَالَ الْحَنْفِيَّةُ: السُّنَّةُ زِيَارَتُهَا قَائِمًا، وَالِدُّعَاءُ عِنْدَهَا قَائِمًا، كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ ﷺ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْبَقِيعِ، وَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ^{٦٣٩}. - أَوْ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْأَحْقُونِ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ^{٦٤٠} ثُمَّ يَدْعُو قَائِمًا، طَوِيلًا.

وَفِي شَرْحِ الْمَنِيَّةِ: يَدْعُو قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَقِيلَ: يَسْتَقْبِلُ وَجْهَ الْمَيِّتِ^{٦٤١}. وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ: يُنْدَبُ أَنْ يَقُولَ الزَّائِرُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْأَحْقُونِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَأَنْ يَقْرَأَ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَيَدْعُو لَهُمْ، وَأَنْ يُسَلِّمَ عَلَى الْمَزُورِ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ، وَأَنْ يَتَوَجَّهَ فِي الدُّعَاءِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَعَنِ الْخُرَاسَانِيِّينَ إِلَى وَجْهِهِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ^{٦٤٢}.

^{٦٣٦} - تحفة الأحوذى - (ج ٣ / ص ١١٥)

^{٦٣٧} - سير أعلام النبلاء (١٠٨/١٠)

^{٦٣٨} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٤ / ص ٨٩)

^{٦٣٩} - مر تخرجه

^{٦٤٠} - صحيح مسلم (٢٣٠١) عن عائشة قَالَتْ قُلْتُ كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ « قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْأَحْقُونِ ».

^{٦٤١} - شرح المنية ص ٥١١ .

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ : سُنَّ وَفُوفُ زَائِرِ أَمَامِهِ قَرِيبًا مِنْهُ، وَقَوْلُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، أَوْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْأَحْقُونِ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَفِدِّينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأَخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ . ٦٤٣

وَفِي الْقُنْيَةِ مِنْ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ : قَالَ أَبُو اللَّيْثِ : لَا نَعْرِفُ وَضْعَ الْيَدِ عَلَى الْقَبْرِ سُنَّةً وَلَا مُسْتَحَبًّا وَلَا نَرَى بِأَسَاءً، وَعَنْ جَارِ اللَّهِ الْعَلَامَةِ : إِنَّ مَشَايخَ مَكَّةَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ : إِنَّهُ عَادَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَفِي إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ : إِنَّهُ مِنْ عَادَةِ النَّصَارَى .

قَالَ شَارِحُ الْمُنْيَةِ : لَا شَكَّ أَنَّهُ بَدْعٌ، لَا سُنَّةَ فِيهِ وَلَا أَثَرَ عَنْ صَحَابِيٍّ وَلَا عَنْ إِمَامٍ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِكْرُهُ، وَلَمْ يُعْهَدْ الْإِسْتِلَامُ فِي السُّنَّةِ إِلَّا لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ خَاصَّةً . ٦٤٤

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : " فَالرُّكْنُ الْأَسْوَدُ يُسْتَلَمُ وَيُقْبَلُ وَالْيَمَانِيُّ يُسْتَلَمُ وَلَا يُقْبَلُ وَالْآخَرَانِ لَا يُسْتَلَمَانِ وَلَا يُقْبَلَانِ وَالْإِسْتِلَامُ هُوَ مَسْحُهُ بِالْيَدِ . وَأَمَّا سَائِرُ جَوَانِبِ الْبَيْتِ وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَسَائِرُ مَا فِي الْأَرْضِ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَحِيطَانِهَا وَمَقَابِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ كَحَجْرَةِ نَبِيِّنَا ﷺ وَمَعَارَةِ إِبْرَاهِيمَ وَمَقَامِ نَبِيِّنَا ﷺ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَقَابِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَصَخْرَةِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَلَا تُسْتَلَمُ وَلَا تُقْبَلُ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ " . ٦٤٥

قلت : وفي قوله هذا نظر، قلت : فقد صحَّ عن عدد من الصحابة والتابعين استلام جميع الأركان ٦٤٦، وقال ابن قدامة : " وَرُويَ عَنْ مُعَاوِيَةَ، وَجَابِرٍ، وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ، وَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ، وَأَنْسٍ، وَعُرْوَةَ، اسْتِلَامَهُمَا، وَقَالَ مُعَاوِيَةُ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . " ٦٤٧ وقال الحافظ ابن حجر في الفتح : " اسْتَبْطَأَ بَعْضُهُمْ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ تَقْبِيلِ الْأَرْكَانِ جَوَازَ تَقْبِيلِ كُلِّ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ مِنْ آدَمِيٍّ وَغَيْرِهِ، فَأَمَّا تَقْبِيلُ يَدِ الْآدَمِيِّ فَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَتُقْبَلُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَقْبِيلِ مَنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقْبِيلِ قَبْرِهِ فَلَمْ يَرِ بِهِ بِأَسَاءً، وَاسْتَبْعَدَ بَعْضُ اتِّبَاعِهِ صِحَّةَ ذَلِكَ، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ أَبِي الصَّيْفِ الْيَمَانِيِّ أَحَدِ عُلَمَاءِ مَكَّةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ جَوَازَ تَقْبِيلِ الْمُصْحَفِ وَأَجْزَاءِ الْحَدِيثِ وَقُبُورِ الصَّالِحِينَ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ " ٦٤٨ .

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ : لَا بَأْسَ بِلِمْسِ قَبْرِ بَيْدٍ لَا سِيِّمًا مَنْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ " ٦٤٩ .

٦٤٢ - شرح البهجة ٢ / ١٢١ .

٦٤٣ - غاية المنتهى ١ / ٢٥٨ .

٦٤٤ - شرح المنية ص ٥١١ .

٦٤٥ - مجموع الفتاوى - (ج ٢٦ / ص ١٢١)

٦٤٦ - انظر صحيح البخارى (١٦٠٨) ومصنف عبد الرزاق (٨٩٤٩ و ٨٩٥٣) ومصنف ابن أبي شيبة (ج ٣ / ص ٨٤٠) (١٥٢٢٠ -

(١٥٢٢٧)

٦٤٧ - المغني لابن قدامة - (ج ٧ / ص ٩٢)

٦٤٨ - فتح الباري لابن حجر - (ج ٥ / ص ٢٧٣)

٦٤٩ - غاية المنتهى وحاشيته ١ / ٢٥٩ .

وفي كشف القناع عن متن الإقناع: " قَالَ - ابن تيمية - في الاختيارات^{٦٥٠}: " اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْأئِمَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الصَّالِحِينَ فَإِنَّهُ لَا يَتَمَسَّحُ بِالْقَبْرِ وَلَا يُقْبَلُهُ، بَلِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ يُسْتَلَمُ وَلَا يُقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ. قُلْتُ : بَلْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : يُسْتَحَبُّ تَقْبِيلُ حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ " ^{٦٥١}.

وفي مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى^{٦٥٢}: " (وَلَا بَأْسَ بِلَمْسِ قَبْرِ يَدٍ لَا سِيَّمَا مَنْ تُرْجَى بَرَكَتُهُ)، وَ (لَا) يُشْرَعُ (تَمَسُّحُ بِهِ، وَصَلَاةٌ عِنْدَهُ أَوْ قَصْدُهُ لِأَجْلِ دُعَاءٍ مُعْتَقِدًا أَنَّ الدُّعَاءَ هُنَاكَ أَفْضَلُ مِنَ الدُّعَاءِ فِي غَيْرِهِ، أَوْ التَّنَذُّرُ لَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ، بَلْ قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ : (لَيْسَ هَذَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ بَلْ) هُوَ (مِمَّا أُحْدِثَ مِنَ الْبِدَعِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ شُعَبِ الشِّرْكِ)، وَقَالَ فِي " الْاِخْتِيَارَاتِ " : اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْأئِمَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ فَإِنَّهُ لَا يَتَمَسَّحُ بِالْقَبْرِ، وَلَا يُقْبَلُهُ بَلِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ يُسْتَلَمُ، وَلَا يُقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ .

(وَيَسْمَعُ الْمَيِّتُ الْكَلَامَ مُطْلَقًا) سَلَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَكُنْ يَأْمُرُ بِالسَّلَامِ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْ، (وَيَعْرِفُ) الْمَيِّتُ (زَائِرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ)، قَالَهُ أَحْمَدُ، (وَفِي " الْغَنِيَّةِ " : يَعْرِفُهُ كُلُّ وَقْتٍ وَهَذَا الْوَقْتُ أَكْثَرُ. انْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ بَلَا رَيْبٍ)، قَالَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْهَارِيُّ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الزَّائِرَ مَتَى جَاءَ عَلِمَ بِهِ الْمَزُورُ، وَسَمِعَ سَلَامَهُ، وَأَنْسَ بِهِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ، وَهَذَا عَامٌّ فِي حَقِّ الشُّهَدَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّهُ لَا تَوْقِيتَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ أَثَرِ الضَّحَّاكِ ؛ الدَّلَالُ عَلَى التَّوْقِيتِ. انْتَهَى .

يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَى عَنِ الضَّحَّاكِ أَنَّهُ قَالَ : " مِنْ زَارَ قَبْرًا يَوْمَ السَّبْتِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ عَلِمَ الْمَيِّتُ بَزِيَارَتِهِ . قِيلَ لَهُ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لِمَكَانِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ " ^{٦٥٣}.

وَنَحْوُهُ مَا رَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ جُبَيْرِ الْقَصَّابِ قَالَ : " كُنْتُ أَغْدُو إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ فِي كُلِّ غَدَاةٍ سَبْتٍ حَتَّى نَأْتِيَ الْجَبَانَ فَتَقِفَ عَلَى الْقُبُورِ فَنُسَلِّمُ وَنَدْعُو لَهُمْ ثُمَّ نَنْصَرِفُ فَقُلْتُ لَهُ ذَاتَ يَوْمٍ وَلَوْ صَرْتُ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ . فَقَالَ بَلَعَنِي أَنَّ الْمَوْتَى يَعْلَمُونَ بِزُورِهِمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ " ^{٦٥٤}. وَيَتَأَذَى بِالْمُنْكَرِ عِنْدَهُ، وَيَنْتَفِعُ بِالْخَيْرِ (عِنْدَهُ لِمَجِيءِ الْآثَارِ بِذَلِكَ (قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ : (اسْتَفَاضَتْ الْآثَارُ بِمَعْرِفَتِهِ) أَيِ : الْمَيِّتِ - (بِأَحْوَالِ أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّ ذَلِكَ يُعْرَضُ

^{٦٥٠} - انظر الفتاوى الكبرى - (ج ٨ / ص ٨٩) قلت : ونقله هذا عن إبراهيم الحربي بنقض ما ذكره من الاتفاق على المنع

^{٦٥١} - (ج ٤ / ص ٤٣٩)

^{٦٥٢} - (ج ٥ / ص ٥)

^{٦٥٣} - شُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٨٩٩٥) وفيه ضعف

^{٦٥٤} - المصدر السابق (٨٩٩٤)

عَلَيْهِ، وَجَاءَتْ الْأَثَارُ بِأَنَّهُ يَرَى وَيَذَرِي بِمَا فُعِلَ عِنْدَهُ، وَيَسَرُّ بِمَا كَانَ (مَا يُفَعَّلُ عِنْدَهُ) حَسَنًا، وَيَتَأَلَّمُ بِمَا كَانَ قَبِيحًا) .

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ ، كَانَ يَقُولُ : " إِنَّ أَعْمَالَكُمْ تُعَرِّضُ عَلَى مَوْتَاكُمْ فَيَسْرُونَ وَيُسَاءُونَ " وَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ ، يَقُولُ عِنْدَ ذَلِكَ : " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَعْمَلَ عَمَلًا يُخْزِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ " ^{٦٥٥} ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّهِ ، وَلَمَّا دُفِنَ عُمَرُ عِنْدَ عَائِشَةَ كَانَتْ تَسْتَتِرُ مِنْهُ ، وَتَقُولُ : كُنْتُ أَدْخُلُ بَيْتِي الَّذِي دُفِنَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَبِي فَأَضَعُ ثَوْبِي ، وَأَقُولُ إِنَّمَا هُوَ زَوْجِي وَأَبِي ، فَلَمَّا دُفِنَ عُمَرُ مَعَهُمْ فَوَاللَّهِ مَا دَخَلْتُهُ إِلَّا وَأَنَا مَشْدُودَةٌ عَلَى ثِيَابِي ، حَيَاءً مِنْ عُمَرَ " ^{٦٥٦} .
،تَعْنِي : أَنَّهُ يَرَاهَا " .

^{٦٥٥} - الزهد لابن المبارك (١٧٧٧) والمنامات لابن أبي الدنيا (٥٠٤) وفيه انقطاع

^{٦٥٦} - المستدرک للحاکم (٤٤٠٢) وأحمد (٢٦٤٠٨) صحيح ، وقد أصلحت نص الحديتين في الكتاب .

باب التواضع وخفض الجناح للمؤمنين

٥٩- (٦٠٤) وعنه، قَالَ : كَانَتْ الْأَمَّةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ . رواه البخاري .
رواه البخاري ٢٤/٨ (٦٠٧٢) معلقاً

قلت : هو في صحيح البخاري (٦٠٧٢) وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ كَانَتْ الْأَمَّةُ مِنْ إِمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَتَنْطَلِقُ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ .

قلت : فكان ينبغي عليه أن يذكر أن البخاري رواه معلقاً بصيغة الجزم، وما رواه بصيغة الجزم فهو صحيح.

وقد وصله ابن ماجه (٤٣١٧) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ وَسَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ قَالَا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ إِنْ كَانَتْ الْأَمَّةُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَمَا يَنْزِعُ يَدَهُ مِنْ يَدِهَا حَتَّى تَذْهَبَ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ فِي حَاجَتِهَا . (وهذا إسناد حسن)

وفي مسند أحمد (١٢٢٦٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَنَّبَانَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنْ كَانَتْ الْأَمَّةُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَتَأْخُذُ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَتَنْطَلِقُ بِهِ فِي حَاجَتِهَا . (وهذا إسناد صحيح على شرطهما)

حكم معلقات البخاري^{٦٥٧}

قال الإمام السيوطي رحمه الله^{٦٥٨}:

"ما رَوَاهُ أَيُّ: الشَّيْخَانِ بِإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ فَهُوَ الْمَحْكُومُ بِصَحَّتِهِ، وَأَمَّا مَا حَذَفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ وَهُوَ الْمُعْلَقُ، وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ كَثِيرٌ جَدًّا كَمَا تَقَدَّمَ عَدَدُهُ، وَفِي مُسْلِمٍ (١/١٥٠) فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي التَّيْمِمِ (٨٤٨) حَيْثُ قَالَ مُسْلِمٌ وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ - ﷺ - حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ أَقْبَلْ

^{٦٥٧} - في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج ١ / ص ٧٠) وجـ ١ ص ١١٥ - ١١٦ فما بعد

^{٦٥٨} - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج ١ / ص ٧٠) فما بعد

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - مِنْ نَحْوِ بَثْرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ^{٦٥٩}

وفيه أيضًا موضعان في الحدود والبيوع، رواهما بالتعليق عن الليث، بعد روايتهما بالاتصال، وفيه بعد ذلك أربعة عشر موضعًا، كل حديث منها رواه متصلًا، ثم عقبه بقوله: ورواه فلان.

وأكثر ما في البخاري من ذلك موصول في موضع آخر من كتابه، وإنما أورده معلقًا اختصارًا، ومجانبةً للتكرار، والذي لم يوصله في موضع آخر، مئة وستون حديثًا، وصلها شيخ الإسلام (الحافظ ابن حجر) في تأليف لطيف سَمَاء «التوفيق» وله في جميع التعليقات والمتابعات والموقوفات كتاب جليل بالأسانيد سَمَاء «تغليق التعليق» واختصره بلا أسانيد في آخر سَمَاء «التشويق إلى وصل المهم من التعليق».

فَمَا كَانَ مِنْهُ بِصِغَةِ الْجَزْمِ، كَقَالَ، وَفَعَلَ، وَأَمَرَ، وَرَوَى، وَذَكَرَ فُلَانٌ، فَهُوَ حَكْمٌ بِصَحْتِهِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحْجِزُ أَنْ يَجْزِمَ بِذَلِكَ عَنْهُ، إِلَّا وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ، لَكِنْ لَا يُحْكَمُ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ فِيمَنْ أَبْرَزَ مِنْ رَجَالِهِ، وَذَلِكَ أَقْسَامُ:

أحدها: ما يلتحق بشرطه، والسبب في عدم إيصاله، إما الاستغناء بغيره عنه مع إفادة الإشارة إليه، وعدم إهماله بإيراده معلقًا اختصارًا، وإما كونه لم يسمعه من شيخه، أو سمعه مُذَكَّرَةً، أو شكَّ في سَمَاعِهِ، فَمَا رَأَى أَنَّهُ يَسُوقُهُ مَسَاقِ الْأُصُولِ، وَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْوَكَاةِ: ^{٦٦٠} وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: وَكَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُه، وَقُلْتُ وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - . قَالَ إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَى عِيَالٍ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ . قَالَ فَخَلَيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - : « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ » . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ « أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ » . فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِنَّهُ سَيَعُودُ . فَرَصَدْتُهُ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُه فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - . قَالَ دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ » . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ « أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ » . فَرَصَدْتُهُ فَالثَّالِثَةُ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُه فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَنَّكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ . قَالَ دَعْنِي أَعْلَمْتُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا . قُلْتُ مَا هُوَ قَالَ إِذَا أُوْتِيَ إِلَيَّ فِرَاشِكَ فَافْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنْ

^{٦٥٩} - وصله أبو عوانة في مستخرجه برقم (٦٨٣) .

^{٦٦٠} - صحيح البخاري برقم (٢٣١١)

اللَّهُ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ . فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ » . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ، يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ « مَا هِيَ » . قُلْتُ قَالَ لِي إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وَقَالَ لِي لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ . فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - « أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ » . قَالَ لَا . قَالَ « ذَاكَ شَيْطَانٌ » وأورده في فضائل القرآن (٣٢٧٥)، وذكر إبليس (٥٠١٠)، ولم يقل في موضع منها: حدثنا عثمان، فالظاهر عدم سماعه له منه.

وقال الحافظ بن حجر: وقد استعمل هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة: قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، كما قال في « التاريخ »: قال إبراهيم بن موسى: حدثنا هشام بن يوسف، فذكر حديثاً، ثم يقول: حدثني بهذا عن إبراهيم^{٦٦١}. قال: ولكن ليس ذلك مُطرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال، لا يُحمل حمل ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمعه من شيوخه.

وبهذا القول، يندفع اعتراض (الحافظ) العراقي على ابن الصلاح في تمثيله بقوله: قال عفان، وقال القعني، كونهما من شيوخه، وأن الرواية عنهم، ولو بصيغة لا تصرح بالسماع محمولة على الاتصال، كما سيأتي في فروع عقب المعضل^{٦٦٢}.

ثم قولنا في هذا التقسيم: ما يلتحق بشرطه، ولم يقل إنه على شرطه، لأنه وإن صح، فليس من نمط الصحيح المسند فيه، نَبه عليه ابن كثير.

القسم الثاني: ما لا يلتحق بشرطه ولكنه صحيح على شرط غيره، كقوله في الطهارة: وقالت عائشة كان النبي - ﷺ - يذكر الله على كل أحيانه،^{٦٦٣}.

٦٦١ - قلت: قد ذكر ذلك في سبعة عشر موضعاً انظر تاريخ البخاري (ج ١ / ص ٤٠٠) [٢٥٨٨] (ج ١ / ص ٤٢٥) [٢٨١٩] و (ج ١ / ص ٤٣٧) [٢٦]

٦٦٢ - قال الحافظ العراقي: فقوله: قال عفان كذا قال القعني كذا في أمثلة ما سقط من أول إسناده واحد مخالف لكلامه الذي قدمناه عنه؛ لأن عفان والقعني كلاهما شيخ البخاري حدث عنه في مواضع من صحيحه متصلاً بالتصريح. فيكون قوله: قال عفان، قال القعني، محمولاً على الاتصال، كالحديث المعنعن. وعلى هذا عمل غير واحد من المتأخرين، كابن دقيق العيد، والمزي. فجعلنا حديث أبي مالك الأشعري - الآتي ذكره - مثلاً لهذه المسألة تعليقاً. وفي كلام أبي عبد الله بن منده أيضاً ما يقتضي ذلك، فقال في جزء له في اختلاف الأئمة في القراءة، والسماع، والمناولة، والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها، قال لنا فلان، وهي إجازة. وقال فلان، وهو تدليس. قال: وكذلك مسلم أخرجه على هذا. انتهى كلام ابن منده ولم يوافق عليه.

انظر: مقدمة ابن الصلاح - (ج ١ / ص ٣) والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح - (ج ١ / ص ٩٤) وشرح التبصرة والتذكرة - (ج ١ / ص ٤٥)

٦٦٣ - أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (٨٥٢)

الثالث: ما هو حسن صالح للحجة، كقوله فيه : وقال بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده عن النبي - ﷺ - : «الله أحق أن يستجيب منه». وهو حديث حسن مشهور، أخرجه أصحاب السنن^{٦٦٤}

الرابع: ما هو ضعيف، لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع سير في إسناده. قال الإسماعيلي: قد يصنع البخاري ذلك، إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب، فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به، لا على التحديث به عنه، كقوله في الزكاة^{٦٦٥} وقال طاووس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتوني بعرض ثياب... الحديث، فإسناده إلى طاووس صحيح، إلا أن طاووساً لم يسمع من معاذ.

قلت : وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله^{٦٦٦} : "هَذَا التَّعْلِيلُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ إِلَى طَاوُسٍ، لَكِنَّ طَاوُسًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُعَاذٍ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، فَلَا يُعْتَرُ بِقَوْلٍ مَنْ قَالَ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ بِالتَّعْلِيلِ الْجَازِمِ فَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ إِلَّا الصَّحَّةَ إِلَى مَنْ عُلِقَ عَنْهُ، وَأَمَّا بَاقِي الْإِسْنَادِ فَلَا، إِلَّا أَنْ إِرَادَهُ لَهُ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ بِهِ يَفْتَضِي قُوَّتَهُ عِنْدَهُ، وَكَأَنَّهُ عَصَّدَهُ عِنْدَهُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْبَابِ " اهـ

قال السيوطي رحمه الله : " وأما ما اعترض به بعض المتأخرين من نقض هذا الحكم، بكونه جزم في معلق وليس بصحيح، وذلك قوله في التوحيد^{٦٦٧} : وَقَالَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ : « فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالْعَرْشِ » . فَإِنَّ أَبَا مَسْعُودَ الدِّمَشْقِيَّ جَزَمَ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْفَضْلِ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَقَوَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^{٦٦٨} كَذَلِكَ فَهُوَ اعْتِرَاضٌ مُرْدُودٌ، وَلَا يَنْقُضُ الْقَاعِدَةَ، وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ شَيْخَانٌ، وَكَذَلِكَ أوردته عن أبي سَلَمَةَ الطَّيَالِسِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ»^{٦٦٩} وَفِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ لِلْبَيْهَقِيِّ^{٦٧٠} فَبَطَلَ مَا ادَّعَاهُ. وما ليس فيه جزم، كيروي، ويذكر، ويحكي، ويقال، وروي، وحكي عن فلان كذا قال ابن الصلاح : أو في الباب عن النبي - ﷺ - فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه.

^{٦٦٤} - الترمذي برقم (٣٠٢٤) وابن ماجه برقم (١٩٩٥) وصححه قوم

^{٦٦٥} - (٣٣ - باب العُرْضِ فِي الزَّكَاةِ)

^{٦٦٦} - فتح الباري لابن حجر - (ج ٥ / ص ٥٧)

^{٦٦٧} - صحيح البخارى برقم (٧٤٢٨ ، ٢٤١١ ، ٣٤٠٨ ، ٣٤١٤ ، ٦٥١٧ ، ٦٥١٨ ، ٧٤٧٢)

^{٦٦٨} - برقم (٣٤١٤) ،

^{٦٦٩} - برقم (٢٤٨٧)

^{٦٧٠} - رقم (٢٢٤٧)

قال ابن الصلاح^{٦٧١}: لأن مثل هذه العبارات تُستعمل في الحديث الضعيف أيضاً، فأشار بقوله أيضاً إلى أنه ربما يُورد ذلك فيما هو صحيح، إمّا لكونه رواه بالمعنى، كقوله في الطب^{٦٧٢} ويُذكر عن ابن عباس عن النبي - ﷺ - في الرقى بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر بلفظ: أن نفرا من الصحابة مروا بحي فيه لديغ... فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^{٦٧٣}.

قلتُ: قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: هَكَذَا ذَكَرَهُ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ، وَهُوَ يُعَكِّرُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِي يُورِدُهُ الْبُخَارِيُّ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ لَا يَكُونُ عَلَى شَرْطِهِ، مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَقِبَ هَذَا الْبَابِ . وَأَجَابَ شَيْخُنَا فِي كَلَامِهِ عَلَى عُلُومِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ قَدْ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا ذَكَرَ الْخَبَرَ بِالْمَعْنَى، وَلَا شَكَّ أَنَّ خَبَرَ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَإِنَّمَا فِيهِ تَقْرِيرُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَنَسَبَهُ ذَلِكَ إِلَيْهِ صَرِيحًا تَكُونُ نِسْبَةُ مَعْنَوِيَّةٍ، وَقَدْ عُلِقَ الْبُخَارِيُّ بِبَعْضِ هَذَا الْحَدِيثِ بَلْفَظِهِ فَأَتَى بِهِ مَجْزُومًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ فِي "بَابِ مَا يُعْطَى فِي الرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ" وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ "إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ" ثُمَّ قَالَ شَيْخُنَا: لَعَلَّ لَابْنَ عَبَّاسٍ حَدِيثًا آخَرَ صَرِيحًا فِي الرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ فَلِذَلِكَ أَتَى بِهِ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ . قُلْتُ : وَلَمْ يَقَعْ لِي ذَلِكَ بَعْدَ التَّشَبُّعِ^{٦٧٤}.

قال السيوطي رحمه الله: "أوليس على شرطه، كقوله في الصلاة^{٦٧٥}: ويُذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي - ﷺ - المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أخذته سعدة فركع، وهو صحيح أخرجه مسلم موصولاً^{٦٧٦}، إلا أن البخاري لم يُخرِّجَ لبعض رواته. " أو لكونه ضمَّ إليه ما لم يصح، فأتى بصيغة تُستعمل فيهما، كقوله في الطلاق، ويُذكر عن علي بن أبي طالب وابن المسيب، وذكر نحواً من ثلاثة وعشرين تابعياً. (كذا قال: وفيها ما هو صحيح عنده وفيها ما هو ضعيف).^{٦٧٧}

وقد يُورده أيضاً في الحسن، كقوله في البيوع^{٦٧٨}: ... ويُذكر عن عثمان - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال له: «إِذَا بَعْتَ فَكَلْ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ».

^{٦٧١} - مقدمة ابن الصلاح - (ج ١ / ص ٣) والنكت على ابن الصلاح - (ج ١ / ص ٣٥٧) والتقييد والإيضاح للحافظ العراقي - (ج ١ / ص ٥)

^{٦٧٢} - (٣٣ - باب الرُقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ)

^{٦٧٣} - صحيح البخاري (٥٧٣٧)

^{٦٧٤} - فتح الباري لابن حجر - (ج ١٦ / ص ٢٦٠)

^{٦٧٥} - (١٠٦ - باب الْجَمْعِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِي الرُّكْعَةِ . (٢٥٧)

^{٦٧٦} - برقم (١٠٥٠)

^{٦٧٧} - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح - (ج ١ / ص ١٠١) والتقييد والإيضاح للحافظ العراقي (ج ١ / ص ٦)

هذا الحديث رواه الدارقطني^{٦٧٩} والبيهقي في السنن^{٦٨٠} من طريق عبيد الله بن المغيرة - وهو صدوق - عن مُنْقِذِ مَوْلَى عُثْمَانَ، وقد وثِّق، عن عُثْمَانَ، وتابعه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في «المسند»^{٦٨١} إلا أنَّ في إسناده ابن لهيعة،^{٦٨٢} ورواه ابن أبي شيبة في «مُصَنَّفِهِ» من حديث عطاء عن عُثْمَانَ، وفيه انقطاع، والحديث حسن لما عضده من ذلك.^{٦٨٣}

ومن أمثلة ما أورده من ذلك وهو ضعيف، قوله في الوصايا^{٦٨٤} : وَيُذَكِّرُ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وقد رواه الترمذي موصولاً^{٦٨٥} من طريق الحارث عن علي، والحارث ضعيف.^{٦٨٦} وقوله في الصلاة^{٦٨٧} : وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ . وقال عقبه : وَلَمْ يَصِحَّ، وهذه عادته في ضعيف لا عاضد له، من موافقة إجماع أو نحوه، على أنَّه فيه قليل جداً، والحديث أخرجه أبو داود والبغوي في شرح السنة من طريقه^{٦٨٨} من طريق الليث بن أبي سليم، عن الحجاج بن عبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي هُرَيْرَةَ، وليث ضعيف، وإبراهيم لا يُعرف، وقد اختلف عليه فيه.^{٦٨٩}

ومَا أوردَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ مِمَّا عَبَّرَ عَنْهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيزِ، وقلنا لا يحكم بصحته ليسَ بِوَاهٍ أَي: ساقط جداً لإدخاله إياه في الكتاب الموسوم بالصحيح وعِبَارَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ : ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصَّحِيحِ مُشْعَرٌ بِصَحَّةِ أَصْلِهِ، إشعاراً يُؤنسُ به، ويُركنُ إليه.

٦٧٨ - (٥١ - باب الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْتَمِلِ)

٦٧٩ - برقم (٢٨٥٥)

٦٨٠ - برقم (١١٠١٢) وقال عقبه وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكِبَارِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيْعَةَ

٦٨١ - برقم (٤٥٢) والبنار برقم (٣٧٩)

٦٨٢ - قلت : ورواه عبد بن حميد برقم (٥٣) من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة وروايته عنه قوية قبل الاختلاط

٦٨٣ - قلت: بل صحيح لغيره

٦٨٤ - باب تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ) (٩) وَيُذَكِّرُ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَضَى بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ

٦٨٥ - برقم (٢٢٣٨ و ٢٢٦٨)

٦٨٦ - قلت : وله شاهد تام في نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - (ج ١٣ / ص ٢٨٨) قال : وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ : رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي " مُسْنَدِهِ " ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى بْنِ نَجِيحٍ الطَّبَّاعُ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : { قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالذَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ ، وَأَنْ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ } ائْتَهَى ، وفي إرواء الغليل في تخريج

أحاديث منار السبيل - (ج ٦ / ص ١٠٧) برقم (١٦٦٧) وحسنه ، وهو كما قال فالحديث حسن لغيره

٦٨٧ - رقم (٨٤٨)

٦٨٨ - برقم (٧٠١)

٦٨٩ - قلت : وذكر له شواهد وطرق بنحوه انظرها في فتح الباري لابن حجر - (ج ٣ / ص ٢٥٣)

قلتُ: ولهذا رددتُ على ابن الجوزي حيث أورد في «الموضوعات»^{٦٩٠} حديث ابن عباس مرفوعاً: «إذا أتى أحدكم بهدية، فجلساؤه شركاؤه فيها».^{٦٩١}

فإنه أوردته من طريقين عنه، ومن طريق عن عائشة، ولم يُصب، فإن البخاري أوردته في «الصحيح» فقال: ويذكر عن ابن عباس، وله شاهد آخر من حديث الحسن بن علي، رويناه في «فوائد أبي بكر الشافعي» وقد بينت ذلك في «مختصر الموضوعات» ثم في كتابي «القول الحسن في الذب عن السنن».^{٦٩٢}

قال ابن الصلاح: إذا تقرر حكم التعاليق المذكورة، فقول البخاري: ما أدخلت في كتابي إلا ما صح، وقول الحافظ أبي نصر السجزي: أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق: أن جميع البخاري صحيح، قاله رسول الله - ﷺ - لا شك فيه، لم يحنث، محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه، ومثون الأبواب المسندة، دون التراجم ونحوها.^{٦٩٣}

تواضع النبي ﷺ

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله^{٦٩٤}:

"وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْأَخْذِ بِالْيَدِ لَازِمُهُ وَهُوَ الرِّفْقُ وَالْإِنْقِيَادُ . وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي التَّوَاضُّعِ لِدِكْرِهِ الْمَرْأَةَ دُونَ الرَّجُلِ، وَالْأَمَةَ دُونَ الْحُرَّةِ، وَحَيْثُ عَمَّمَ بِلَفْظِ الْإِمَاءِ أَيْ أُمَّةً كَانَتْ، وَبَقَوْلِهِ " حَيْثُ شَاءَتْ " أَيْ مِنَ الْأَمَكِنَةِ . وَالتَّعْبِيرُ بِالْأَخْذِ بِالْيَدِ إِشَارَةٌ إِلَى غَايَةِ التَّصَرُّفِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ حَاجَتُهَا خَارِجَ الْمَدِينَةِ وَالتَّمَسَّتْ مِنْهُ مُسَاعَدَتَهَا فِي تِلْكَ الْحَاجَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا دَالٌّ عَلَى مَزِيدِ تَوَاضُّعِهِ وَبِرَائَتِهِ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكِبَرِ ﷺ . وَقَدْ وَرَدَ فِي ذِمِّ الْكِبَرِ وَمَدْحِ التَّوَاضُّعِ أَحَادِيثٌ، مِنْ أَصَحِّهَا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ

^{٦٩٠} - الموضوعات - (ج ٣ / ص ٩٢)

^{٦٩١} - قلت: رد عليه في الآلي المصنوعة - (ج ٢ / ص ٢٥٤) وفي تنزيه الشريعة المرفوعة - (ج ٢ / ص ٢٩٨) (تعقب) بأن حديث ابن عباس علقه البخاري في صحيحه وهو مشعر بأن له أصلاً إشعاراً يؤنس به ويركن إليه كما قاله ابن الصلاح في تعاليق البخاري التي بصيغة التمريض، وليحيى الحماني متابع عند أبي نعيم في الحلية وآخر عند البيهقي في سننه ولمندل وعبد السلام متابع عند ابن عساكر في تاريخه ومندل لم يتهم بكذب، بل قال أبو زرعة لين وقال أبو حاتم شيخ وقال العجلي جازئ الحديث يتشيع وهذا من صيغ التعديل فهذا الحديث شاهد لحديث عائشة، وله شاهد آخر من حديث الحسن بن علي أخرجه أبو بكر الشافعي في فوائده والطبراني (قلت) قال الهيثمي في المجمع فيه يحيى بن سعيد العطار وهو ضعيف والله تعالى أعلم

وانظر كشف الخفاء برقم (٢٣٩٧) والمقاصد الحسنة برقم (١٠٧٥) والنافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة - (ج ١ / ص ٧٤) برقم (١٦٩)

^{٦٩٢} - قلت: وفي النهاية فالحديث ضعيف

^{٦٩٣} - فتح المغيب بشرح ألفية الحديث - (ج ١ / ص ٤٩) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج ١ / ص ٧٥)

^{٦٩٤} - فتح الباري لابن حجر - (ج ١٧ / ص ٢٤١)

ذَرَّةٌ مِنْ كِبَرٍ». قَالَ رَجُلٌ إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قَالَ «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ».^{٦٩٥} وَالْغَمَطُ بَفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ بَعْدَهَا مُهْمَلَةٌ هُوَ الْإِزْدِرَاءُ وَالِاحْتِقَارُ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بَلْفَظٍ " وَلَكِنَّ الْكِبَرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ وَازْدَرَى النَّاسَ " ^{٦٩٦} وَالسَّائِلُ الْمَذْكُورُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ^{٦٩٧}، وَكَذَا أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ سَوَادِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ ^{٦٩٨}، وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ " الْكِبَرُ السَّفَهُ عَنْ الْحَقِّ، وَغَمَصَ النَّاسَ . فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : السَّفَهُ أَنْ يَكُونَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَيُنْكِرُهُ فَيَأْمُرُهُ رَجُلٌ بِتَقْوَى اللَّهِ فَيَأْبَى، وَالْغَمَصُ أَنْ يَجِيءَ شَامِخًا بِأَنْفِهِ، وَإِذَا رَأَى ضَعْفَاءَ النَّاسِ وَفُقَرَاءَهُمْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَجْلِسْ إِلَيْهِمْ مَحْقَرَةً لَهُمْ " ^{٦٩٩} وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ مَاتَ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْ ثَلَاثِ الْكِبَرِ وَالْعُلُولِ وَالذِّينِ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ^{٧٠٠}. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ « مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ دَرَجَةً رَفَعَهُ اللَّهُ دَرَجَةً حَتَّى يَجْعَلَهُ فِي عِلِّيِّينَ وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى اللَّهِ دَرَجَةً وَضَعَهُ اللَّهُ دَرَجَةً حَتَّى يَجْعَلَهُ فِي أَسْفَلِ السَّافِلِينَ » ^{٧٠١}.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي " الْأَوْسَطِ " عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ " إِيَّاكُمْ وَالْكِبَرُ ؛ فَإِنَّ الْكِبَرَ يَكُونُ فِي الرَّجُلِ، وَإِنَّ عَلَيْهِ الْعَبَاةَ " ^{٧٠٢} وَرَوَاتِهِ ثِقَاتٌ، وَحَكَى ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الطَّبْرِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكِبَرِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْكُفْرَ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْأَحَادِيثِ " عَلَى اللَّهِ " ثُمَّ قَالَ : وَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكِبَرِ مَا هُوَ اسْتِكْبَارٌ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنَّهُ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ مَعْنَى مَا قُلْنَا ؛ لِأَنَّ مُعْتَقِدَ الْكِبَرِ عَلَى رَبِّهِ يَكُونُ لِخَلْقِ اللَّهِ أَشَدَّ اسْتِحْقَارًا اِنْتَهَى ^{٧٠٣} .

^{٦٩٥} - صحيح مسلم (٢٧٥) - البطر : التكبر على الحق فلا يقبله = الغمط : الاحتقار والاستهانة

^{٦٩٦} - المستدرک للحاکم (٦٩) ومسنّد أحمد (٣٨٦٢) صحيح لغیره

^{٦٩٧} - عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : ذُكِرَ الْكِبَرُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَشَدَّدَ فِيهِ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَغْسِلُ ثِيَابِي ، فَيُعْجِبُنِي بَيَاضُهَا ، وَيُعْجِبُنِي شِرَاكُ نَعْلِي ، وَعَلَاقَةُ سَوْطِي ، فَقَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ الْكِبَرُ ، إِنَّمَا الْكِبَرُ أَنْ تُسَفَّهُ الْحَقَّ ، وَتُغَمِّصَ النَّاسَ. المعجم الكبير للطبراني (١٣٠٢ و ١٣٠٣)

^{٦٩٨} - عَنْ سَوَادِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ حَبِّبٌ إِلَيَّ الْجَمَالُ وَأُعْطِيتُ مِنْهُ مَا تَرَى فَمَا أُحِبُّ أَنْ يَفُوقَنِي أَحَدٌ فِي شَيْءٍ نَعْلِي أَوْ قَالَ : شِرَاكُ نَعْلِي - أَفَمِنَ الْكِبَرِ ذَلِكَ ؟ قَالَ : " لَا " . قُلْتُ : فَمَا الْكِبَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " مَنْ سَفَهُ الْحَقَّ ، وَغَمَصَ النَّاسَ " . المعجم الكبير للطبراني (٦٣٥٩ و ٦٣٦١) وهو صحيح

^{٦٩٩} - مسند عبد بن حميد (٦٧٥) والمسند الجامع (٦٧٧٣) وهو حديث قوي

^{٧٠٠} - سنن الترمذی (١٦٦٧) والمستدرک للحاکم (٢٢١٨) السنن الكبرى للبيهقي (ج ٩ / ص ١٠١) (١٨٦٧٢) المسند الجامع - (ج ٣ / ص ٦٧٧) (٢٠٥١) صحيح - الغلول : السرقة من الغنيمة قبل أن تقسم

^{٧٠١} - مسند أحمد (١٢٠٤٣) ومسند أبي يعلى الموصلي (١١٠٩) والمسند الجامع - (ج ٦ / ص ٧٥٨) (٤٥٤٣) وهو حديث حسن

^{٧٠٢} - المعجم الكبير للطبراني (٨٦٥) والمعجم الأوسط للطبراني (٥٥٤)

^{٧٠٣} - شرح ابن بطلان - (ج ١٧ / ص ٣٢٥)

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ قَالَ قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -
ذَاتَ يَوْمٍ خَطِيبًا فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا يَبْغِيَ أَحَدٌ
عَلَى أَحَدٍ»^{٧٠٤}. وَالْأَمْرُ بِالتَّوَاضُعِ نَهْيٌ عَنِ الْكِبَرِ فَإِنَّهُ ضِدُّهُ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ، وَاخْتِلَفَ فِي
تَأْوِيلِ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَقِيلَ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَعَ أَوَّلِ الدَّاخِلِينَ، وَقِيلَ لَا يَدْخُلُهَا بِدُونِ
مُجَازَاةٍ، وَقِيلَ جَزَاؤُهُ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا وَلَكِنْ قَدْ يُعْفَى عَنْهُ، وَقِيلَ وَرَدَ مَوْرِدُ الزَّجَرِ وَالتَّغْلِيظِ، وَظَاهِرُهُ غَيْرُ
مُرَادٍ. وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَالِ دُخُولِهَا وَفِي قَلْبِهِ كِبَرٌ، حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ، وَاسْتَضَعَفَهُ التَّوَوِيُّ فَأَجَادَ
لَأَنَّ الْحَدِيثَ سَبَقَ لِدَمِّ الْكِبَرِ وَصَاحِبِهِ لَا لِلْإِخْبَارِ عَنْ صِفَةِ دُخُولِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ الطَّبَّيُّ: الْمَقَامُ
يَقْتَضِي حَمْلَ الْكِبَرِ عَلَى مَنْ يَرْتَكِبُ الْبَاطِلَ؛ لِأَنَّ تَحْرِيرَ الْجَوَابِ إِنْ كَانَ اسْتِعْمَالُ الزَّيْنَةِ لِإِظْهَارِ نِعْمَةٍ
اللَّهُ فَهُوَ جَائِزٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، وَإِنْ كَانَ لِلْبَطْرِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَسْفِيهِ الْحَقِّ وَتَحْقِيرِ النَّاسِ وَالصَّدِّ عَنْ سَبِيلِ
اللَّهُ فَهُوَ الْمَذْمُومُ."

^{٧٠٤} - صحيح مسلم (٧٣٨٩)

باب تعريم الكبر والإعجاب

٦٠- (٦١٩) وعن سلمة بن الأكوع قال رسول الله ﷺ - : « لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَذْهَبُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يُكْتَبَ فِي الْجَبَّارِينَ فَيُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُمْ ». رواه الترمذي، وقال: (حديث حسن)
أخرجه : الترمذي (٢٠٠٠) وقال : (حديث حسن غريب) على أن في إسناده عمر بن راشد اليمامي ضعيف

قلت : هو في سنن الترمذي (٢١٣١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ إِبَاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَذْهَبُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يُكْتَبَ فِي الْجَبَّارِينَ فَيُصِيبُهُ مَا أَصَابَهُمْ ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ^{٧٠٥}
قلت : وفيه عمر بن راشد الأكثر على تضعيفه، وقال ابن عدي في نهاية ترجمته : " ولعمر بن راشد غير ما ذكرت من الحديث وعامة حديثه وخاصة عن يحيى بن أبي كثير لا يوافقه الثقات عليه، وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق^{٧٠٦} .

قلت : وهذا الحديث ليس عن يحيى بن أبي كثير، فينبغي قبوله واعتماد قول الترمذي فيه .
ويشهد له من حيث المعنى ما وري عن الزهري أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ : « بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجْرُ إِزَارُهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَّجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »^{٧٠٧}

التحذير من التكبر

" في هذا الحديث أن النبي ﷺ حذر الإنسان من أن يعجب بنفسه، فلا يزال في نفسه يترفع ويتعاضم حتى يكتب من الجبارين، فيصيبه ما أصابهم والجباورن - والعياذ بالله - لو لم يكن من عقوبتهم إلا قول الله تبارك وتعالى {الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ} (٣٥) سورة غافر .
فالجبارُ - والعياذ بالله - يُطْبَعُ على قلبه حتى لا يصل إليه الخير، ولا ينتهي عن الشر^{٧٠٨} .

^{٧٠٥} - وفي تخريج أحاديث الإحياء (٣٤٣١)، والزواجر عن اقتراف الكبائر - (ج ١ / ص ١٧٠ و ١٧٢) ونقل تحسين الترمذي وفي الترغيب والترهيب للمنزدي (٤٤٣٠) ون دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين - (ج ٥ / ص ٨٢) ونقلوا التحسين وسكتوا عليه

^{٧٠٦} - الكامل في الضعفاء [٥ ج - ص ١٦]

^{٧٠٧} - صحيح البخاري (٣٤٨٥)

^{٧٠٨} - شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٣ / ص ٢١٠)

باب وجوب طاعة أولياء الأمر

٦١- (٦٧٢) وعن أبي بكرة قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ». رواه الترمذي، وقال: (حديث حسن).
أخرجه: الترمذي (٢٢٢٤). وقال: (حديث حسن غريب) على أن الحديث ضعيف

قلت: كان في النص تحريف فأصلحته والحديث في سنن الترمذي (٢٣٨٨) حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ تَحْتَ مَنَبْرِ ابْنِ عَامِرٍ وَهُوَ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ رَقَاقٌ فَقَالَ أَبُو بَلَالٍ انْظُرُوا إِلَيَّ أَمِيرَنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ اسْكُتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.^{٧٠٩}

وله شواهد هذه بعضها، كما في مسند البزار (٢٨٤٨) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَا مِنْ قَوْمٍ مَشَوْا إِلَى سُلْطَانِ اللَّهِ لِيَذْلُوهُ إِلَّا أَذْلَهُمُ اللَّهُ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا الْكَلَامُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.^{٧١٠} (وهو حديث حسن)^{٧١١}

فالحديث صحيح يبين لهذه الطرق والشواهد الكثيرة

ولعله قلد شيخنا الشيخ شعيب في تعليقه على المسند حيث ضعفه !!!

وفي تحفة الأحوذى: "أَيُّ مَنْ أَهَانَ مَنْ أَعَزَّهُ اللَّهُ وَالْبَسَهُ خِلْعَةَ السُّلْطَانَةِ أَهَانَهُ اللَّهُ - قال الطيبي^{٧١٢}: والظاهر هذا الاحتمال لأن أبا بكرة ردّه بقوله: من أهان الخ يعني تفسيقك إياه بسبب لبسه هذه الثياب التي يصون بها عزته ليس بحق، - . وَفِي الْأَرْضِ مُتَعَلِّقٌ بِسُلْطَانِ اللَّهِ تَعَلَّقَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {يَا

^{٧٠٩} - والمسند الجامع - (ج ١٥ / ص ٩٠٤) (١١٩٦٧) والبيهقي في السنن الكبرى ١٦٣/٨ والطيالسي (٨٨٧) والشهاب (٤١٩) وشرح السنة ٥٤/١٠ وجمع الزوائد ٢٦٥/٥ والسنة لابن أبي عاصم (١٠١٨) والسير للذهبي ٢٠/٣ وصحيح الجامع (٦١١١) وتاريخ دمشق - (ج ٢٩ / ص ٢٥٥) (٦٠١٤) من طرق وقال البزار (٣٦٧٠) عقبه: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ نَحْوُ كَلَامِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهِ، وَلَا نَعْلَمُ يُرَوَّى بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَحُمَيْدِ بْنِ مِهْرَانَ وَسَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ وَزِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّ.

^{٧١٠} - مجمع الزوائد (٩٠٨٩) وقال: رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ خَلَا كَثِيرُ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ التَّيْمِيُّ، وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَمُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٠٧١٦) عن حذيفة موقوفا (وهو صحيح موقوف ولا يقال بالرأي)

^{٧١١} - المعجم الكبير للطبراني - (ج ٩ / ص ٤١٤) (١١٣٦٩) عن ابن عباس وينحوه من طرق في مجمع الزوائد (٧٨٥ و ٩٠٧١) و (٩٠٨٥ و ٩٠٨٩) وتخريج أحاديث الإحياء (٢٢٤٦) والصحيحة برقم (٢٢٩٧) وصححه في رياض الصالحين (٦٧٨) السنة لابن أبي عاصم (٨٥٦)

^{٧١٢} - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح - (ج ١١ / ص ٣٣١)

دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ { (٢٦) سورة ص، وَإِلْإِضَافَةُ فِي سُلْطَانِ اللَّهِ، إِضَافَةٌ تَشْرِيفٌ، كَبَّيْتُ اللَّهَ وَنَاقَةَ اللَّهَ وَيُحْكِي عَنْ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ مَعَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَعَلَى جَعْفَرٍ جُبَّةٌ خَزٌّ دَكْنَاءُ فَقَالَ لَهُ : يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ هَذَا مِنْ لِبَاسِكَ، فَحَسَرَ عَنْ رَدْنِ جُبَّتِهِ فَإِذَا تَحْتَهَا جُبَّةٌ صُوفٌ بَيْضَاءُ يَقْصُرُ الذَّيْلُ عَنِ الذَّيْلِ وَالرَّدْنُ عَنِ الرَّدْنِ . فَقَالَ : يَا ثَوْرِيُّ لَبَسْنَا هَذَا لِلَّهِ وَهَذِي لَكُمْ، فَمَا كَانَ لِلَّهِ أَخْفَيْنَاهُ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَبْدَيْنَاهُ . ذَكَرَهُ صَاحِبُ جَامِعِ الْأُصُولِ فِي كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَوْلِيَاءِ، وَالْإِضَافَةُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ تَأْنِيثُ الْأَذْكَانِ وَهُوَ ثَوْبٌ مُعَبَّرٌ اللَّوْنِ ذَكَرَهُ الطَّبِيبِيُّ .^{٧١٣}

قلت : هذا لا يمنع نصيحة الحاكم، فعن تميم الداربي أن النبي ﷺ - قال « الدين النصيحة » قلنا لمن قال « لله ولي كتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »^{٧١٤}.

قال النووي رحمه الله: "وأما النصيحة لأئمة المسلمين فمعاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم، وتآلف قلوب الناس لطاعتهم . قال الخطابي رحمه الله : ومن النصيحة لهم الصلابة خلفهم، والجهد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن لا يغروا بالثناء الكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح . وهذا كله على أن المراد بأئمة المسلمين الخلفاء وغيرهم ممن يقوم بأمر المسلمين من أصحاب الولايات . وهذا هو المشهور . وحكاؤه أيضاً الخطابي . ثم قال : وقد يتأول ذلك على الأئمة الذين هم علماء الدين، وأن من نصيحتهم قبول ما رَوَوْهُ، وتقليدهم في الأحكام، وإحسان الظن بهم^{٧١٥}.

^{٧١٣} - تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ٦) وانظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ج ١١ / ص ٣٣١)

^{٧١٤} - صحيح مسلم (٢٠٥)

^{٧١٥} - شرح صحيح مسلم (٣٨/٢) و شرح النووي على مسلم - (ج ١ / ص ١٤٤) الشاملة ٢

باب استحباب طلب الرفقة وتأميرهم على أنفسهم واحداً يطعمونه

٦٢- (٩٦١) وعن ابن عباس عن النبي ﷺ - قال: «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولكن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة». رواه أبو داود والترمذي، وقال: (حديث حسن). أخرجه: أبو داود (٢٦١١)، والترمذي (١٥٥٥) وقال: (حديث حسن غريب)، وهو حديث معلول بيانه في كتابي "الجامع في العلل"

قلت: هو في سنن أبي داود (٢٦١٣) حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يونس عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ - قال: «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولكن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة». قال أبو داود والصحيح أنه مرسل.

وفي سنن الترمذي (١٦٤٣) حدثنا محمد بن يحيى الأزدي البصري وأبو عمارة وغير واحد قالوا حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ - «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة». هذا حديث حسن غريب لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم وإنما روى هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ - مرسلًا. وقد رواه حبان بن علي العنزي عن عقيل عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ - ورأوه الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ - مرسلًا.^{٧١٦}

وفي مراسيل أبي داود (٢٩٢) حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن حيوة، عن عقيل، عن مجاهد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربع مئة، وخير الجيوش أربعة آلاف". حدثنا مخلد بن خالد، حدثنا عثمان يعني ابن عمر

^{٧١٦} - وانظر طرقة في المسند الجامع (٦٩١١) والمستدرک للحاکم (٢٤٨٩ و١٦٢١) وقال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والخلاف فيه على الزهري من أربعة أوجه قد شرحتها في كتاب التلخيص ومسنده أبي يعلى الموصلي (٢٥٨٧) قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح وصحيح ابن خزيمة (٢٣٣٦) وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٢٦١١) وفي صحيح وضعيف سنن الترمذي (١٥٥٥) وقال البيهقي: ورأوه عثمان بن عمر عن يونس عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ - صلى الله عليه وسلم - منقطعاً قال أبو داود أسنده جرير بن حازم وهو خطأ، وتعقبه ابن الترمذي بقوله: هذا ممنوع لأن جريراً ثقة، وقد زاد الإسناد فيقبل قوله، كيف وقد تابعه عليه غيره. وقال المناوي في "فيض القدير" ٤٧٤/٣: ولم يصححه الترمذي، لأنه يروى مسنداً ومرسلًا ومعضلاً، قال ابن القطان: لكن هذا ليس بعله، فالأقرب صحته، قلت: وصححه أيضاً الضياء المقدسي في "المختارة" ٦٢/٢٩٢.

، أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَدْ أُسْنِدَ هَذَا وَلَا يَصِحُّ أُسْنَدُهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَهُوَ خَطَأٌ " .

وَفِي مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيِّ (٩٤٠٠) عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِائَةٍ ، وَخَيْرُ الْجِيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ ، وَلَنْ يُهْزَمَ اثْنَا عَشَرَ آلَافًا مِنْ قَلَّةٍ " .

وَفِي جُزْءِ لُؤَيْنٍ (١٠) حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ عَقِيلِ الْأَيْلِيِّ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ .

وَفِي مُسْنَدِ الشَّهَابِ الْقُضَاعِيِّ (١١٤٣) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ ، عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الشَّافِعِيُّ ، أَبَا هِشَامٍ بْنُ أَبِي حَلِيفَةَ الرُّعَيْنِيَّ ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ ، ثنا فَهْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْحِمَّانِيُّ ، ثنا مَنْدَلٌ ، وَحَبَانُ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ^{٧١٧} .

قُلْتُ : فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُوَصُولٌ ، وَلَوْلَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى الطَّرِيقَانِ الْمُرْسَلَانِ الْمُخْتَلِفَانِ الْمَخْرُجَ لَكَانَ صَحِيحًا لَغَيْرِهِ ، فَكَيْفَ وَقَدْ وَصَلَهُ عِدَّةٌ مِنَ الثَّقَاتِ ؟!

^{٧١٧} - صحيح ابن حبان - (ج ١١ / ص ١٧) (٤٧١٧)

باب استصحاب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر على جنبه الأيمن

٦٣- (١١١٢) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ ». رواه أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) .

أخرجه : أبو داود (١٢٦١)، والترمذي (٤٢٠) وقال : " حديث حسن صحيح غريب "، وقد أخطأ المصنف حينما قال : بأسانيد صحيحة، ومن قبله الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن حزم ؛ إذ إنَّ هذا اللفظ معلول أخطأ فيه عبد الواحد بن زياد، وغيره من الثقات جعلوه من فعل النبي ﷺ وهو المحفوظ، وقد بينت ذلك بإسهاب في تعليقي على مختصر المختصر (١١٢٠)

قلت : هو في سنن أبي داود (١٢٦٣) حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو كَامِلٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيُضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ " . فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ : أَمَا يُجْزِي أَحَدَنَا مَمْشَاهُ إِلَى الْمَسْجِدِ حَتَّى يَضْطَجِعَ عَلَى يَمِينِهِ ؟ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ : لَا ، قَالَ : فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ ، فَقَالَ : أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى نَفْسِهِ ، قَالَ : فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ : هَلْ تُنْكِرُ شَيْئًا مِمَّا يَقُولُ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنَّهُ اجْتَرَأَ وَجَبْنَا ، قَالَ : فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : فَمَا ذَنْبِي إِنْ كُنْتُ حَفِظْتُ وَنَسَوْتُ^{٧١٨}

وقال أبو إسحاق الحويني : " قلت : وهذا إسنادٌ ظاهره الصحة، ولكن أعلله البيهقي، ونقل ابن عبد البر في " التمهيد " عن الأثرم قال : " سمعتُ أحمد بن حنبل يُسألُ عن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، فقال : ما أفعله أنا. قيل له : لِمَ لم تأخذ به؟ قال : ليس فيه حديث يثبتُ. قلتُ له : حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؟ قال : رواه بعضهم مرسلاً". انتهى^{٧١٩}.

^{٧١٨} - انظر ألفاظه وطرقه في في المسند الجامع - (ج ١٦ / ص ١٥٥٤) (١٣١٥٩) وصحيح ابن حبان (٢٥١٢) وصحيح ابن خزيمة (١٠٥٧) وشرح السنة للبغوي - (ج ٢ / ص ٨٨٧) وعمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٦ / ص ١٧٦) وتعليق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط الشيخين

اجترأ وجبنا : الاجترأ الإقدام على الشيء من غير خوف ولا فرع ، والجبن خلافه.

^{٧١٩} - التمهيد " (٨-١٢٦)

وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمة "عبد الواحد": "احتجنا به في "الصحيحين"، وتجنبنا تلك المناكير التي نَقَمَت عليه، فيحدث عن الأعمش بصيغة السماع عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وذكر هذا الحديث وعزاه إلى أبي داود.^{٧٢٠}

وهذا التصريح بالتحديث - الذي ذكره الذهبي - لم أقف عليه عند أحد من المخرجين، وقد ذكر العقيلي في "الضعفاء" عن أبي داود الطيالسي، وَذُكِرَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ فَقَالَ: عَمِدَ إِلَيَّ أَحَادِيثَ كَانَ يُرْسِلُهَا الْأَعْمَشُ فَوَصَّلَهَا كُلَّهَا، يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ فِي كَذَا وَكَذَا..^{٧٢١} فهذا يدلُّ على أن عبد الواحد وهم في حديث الأعمش عن مجاهد خاصة، وكان الأعمش إذا روى عن صغار شيوخه مثل مجاهد أكثر من التدليس، بخلاف روايته عن أبي صالح، فإنه من جلة شيوخه، ثم هو مكثر عنه. حتى استثناه الذهبي مع غيره ممن يروي عنهم الأعمش، أن يقبل حديثه إذا رواه الأعمش عنه بالنعنة، كما تراه في ترجمة "الأعمش" من "الميزان"، أما ما رواه العقيلي عن يحيى بن سعيد القطان قال: ما رأيتُ عبد الواحد بن زياد يطلب حديثاً قطُّ بالبصرة ولا بالكوفة، وكنا نجلس على بابهِ يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش، لا يعرفُ منه حرفاً^{٧٢٢}. فهذا مقابلُ بقول ابن معين وسئل عن أثبت أصحاب الأعمش بعد سفيان وشعبة؟ فقال: أبو معاوية الضيرير وبعده عبد الواحد بن زياد. وقد احتجَّ به الشيخان في حديث عن الأعمش، ولم يَقم دليلٌ على أن أحداً من أصحاب الأعمش الكبار خالفه في هذا الحديث، فإن وجدنا عملنا بمقتضاه، فلو رواه من هو أثبتُّ من عبد الواحد بن زياد عن الأعمش فأرسله كما وقع في كلام أحمد، حكمنا لهذا الثبت عليه، إلا أن يقوم مانعٌ. وقول أحمد: رواه بعضهم مرسلاً، فلا ندري من هذا "البعض"، وهل يقدِّم على عبد الواحد أم لا.

وأما قول المنذري في "تهذيب سنن أبي داود": "قيل: إن أبا صالح لم يسمع هذا الحديث من أبي هريرة، فيكون منقطعاً"^{٧٢٣}. وقد سبقه إلى ذلك أبو بكر بن العربي، فقال في "عارضه الأحوذى":

"وحديث أبي هريرة معلولٌ، لم يسمعه أبو صالح من أبي هريرة، وبين الأعمش وأبي صالح كلام"^{٧٢٤}. فأما القول بأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة فلم أقف على قائله من أئمة الحديث الكبار، ولا على دليله. وابنُ العربي رحمه الله، فليس من أحلاس هذا العلم، وله أوهامٌ في تواليفه في التصحيح والتضعيف، والكلام على علل الحديث.

^{٧٢٠} - "الميزان" (٢-٦٧٢)

^{٧٢١} - "الضعفاء" (٣-٥٥)

^{٧٢٢} - ضعفاء العقيلي [ج ٣ ص ٥٥] (١٠١٥)

^{٧٢٣} - تهذيب سنن أبي داود (٢-٧٦)

^{٧٢٤} - عارضة الأحوذى (٢-٢١٧)

وقد صحَّحه الترمذي وابنُ حزمٍ في "المحلى"^{٧٢٥} لكنه اشتطَّ في الاستدلال به على فرضية الضجعة بعد ركعتي الفجر. وصحَّحه أيضاً من المتأخرين النووي في "شرح مسلم"^{٧٢٦}، وفي "المجموع" على شرط الشيخين.^{٧٢٧}

وقال في "رياض الصالحين"^{٧٢٨}، وفي "الخلاصة": "رواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة"^{٧٢٩} كذا قال! وهي عبارة يكثر منها النووي ولا معنى لها، وليس للحديث عندهما إلا هذا الإسناد الواحد. وصححه أيضاً الشيخ المحقق أبو الأشبال أحمد شاكر وشيخنا الألباني في "صحيح الجامع"^{٧٣٠}. وقد أعلَّه البيهقي بما رواه عن ابنِ إسحاقَ قالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَهُوَ عَلَى الْمَدِينَةِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - كَانَ يَفْصِلُ بَيْنَ رَكَعَتَيْهِ مِنَ الْفَجْرِ وَبَيْنَ الصُّبْحِ بِضَجْعَةٍ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ. {ق} قَالَ الشَّيْخُ وَهَذَا أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا لِمُوَافَقَتِهِ سَائِرَ الرُّوَايَاتِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ اهـ.^{٧٣١}

والأعمش أثبت منهما في أبي صالح. فإن قلت: نعم، ولكن الشأن في الراوي عنه وهو ابن زياد. قلنا: نعم، وقد قدمنا لك أنه أحدُ الأثبات في الأعمش كما قال ابن معين. فالصوابُ الحكمُ له حتى يظهر لنا أنه قد خالفه من هو أمكنُ منه. فالراجح عندي: صحةُ الحديث بالشرط المذكور. والله أعلم^{٧٣٢}.
قلتُ : الصوابُ صحةُ الحديث الموصول .

الاضطجاع على الشق الأيمن بعد سنة الفجر^{٧٣٣}

"قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقَبْلَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ، وَفِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ عَائِشَةَ (أَنََّّهُ ﷺ كَانَ يَضْطَجِعُ بَعْدَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ) وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (أَنَّ الْاضْطِجَاعَ كَانَ بَعْدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ قَبْلَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ) . قَالَ : وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ سُنَّةٌ . قَالَ : وَذَهَبَ مَالِكٌ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ

^{٧٢٥} - "المحلى" (٣-١٩٦)

^{٧٢٦} - شرح مسلم (٦-١٩)

^{٧٢٧} - المجموع (٤-٢٨)

^{٧٢٨} - (ص ٣٤٣)

^{٧٢٩} - الخلاصة (١-٥٣٦)

^{٧٣٠} (١-١٧١) وفي تعليقه على سنن أبي داود

^{٧٣١} - السنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٤٥) (٥٠٨٥)

^{٧٣٢} - الفتاوى الحديثية للحوييني - (ج ٢ / ص ٢٦)

^{٧٣٣} - شرح النووي على مسلم - (ج ٣ / ص ٧١) وقارن بعمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٨ / ص ٤٦٧)

الصَّحَابَةُ إِلَى أَنَّهُ بَدَعَهُ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ رِوَايَةَ الْاضْطِجَاعِ بَعْدَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ مَرْجُوحَةٌ . قَالَ : فَتَقَدَّمَ رِوَايَةَ الْاضْطِجَاعِ قَبْلَهُمَا . قَالَ : وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي الْاضْطِجَاعِ قَبْلَهُمَا أَنَّهُ سُنَّةٌ فَكَذًا بَعْدَهَا . قَالَ : وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ : (فَإِنْ كُنْتُ مُسْتَيْقِظَةً حَدَّثَنِي وَإِلَّا اضْطَجَعَ) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَأَنَّهُ تَارَةٌ كَانَ يَضْطَجِعُ قَبْلُ وَتَارَةٌ بَعْدُ وَتَارَةٌ لَا يَضْطَجِعُ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي، وَالصَّحِيحُ أَوَالِ الصَّوَابِ : أَنَّ الْاضْطِجَاعَ بَعْدَ سُنَّةِ الْفَجْرِ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ فِي الْأَمْرِ بِالْاضْطِجَاعِ . وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ بِالْاضْطِجَاعِ بَعْدَهَا وَقَبْلَهَا وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَبْلَهَا فَلَا يُخَالِفُ هَذَا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْاضْطِجَاعِ قَبْلَهَا أَلَّا يَضْطَجِعَ بَعْدَ، وَلَعَلَّهُ ﷺ تَرَكَ الْاضْطِجَاعَ بَعْدَهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ بَيَانًا لِلْجَوَازِ لَوْ تَبَتِ التَّرْكَ وَلَمْ يَثْبُتْ، فَلَعَلَّهُ كَانَ يَضْطَجِعُ قَبْلُ وَبَعْدُ، وَإِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فِي الْأَمْرِ بِالْاضْطِجَاعِ بَعْدَهَا مَعَ رِوَايَاتِ الْفِعْلِ الْمُوَافَقَةِ لِلْأَمْرِ بِهِ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَإِذَا أُمِكنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَادِيثِ لَمْ يَجْزُ رَدُّ بَعْضِهَا، وَقَدْ أُمِكنَ بِطَرِيقَيْنِ أَشْرْنَا إِلَيْهِمَا . أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ اضْطَجَعَ قَبْلُ وَبَعْدُ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ تَرَكَهُ بَعْدَ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . "

وقال ابن القيم رحمه الله: " وفي اضطجاعه على شقه الأيمن سرٌّ وهو أنَّ القلبَ مُعَلَّقٌ في الجَانِبِ الأيسرِ فإذا نامَ الرجلُ على الجَنْبِ الأيسرِ اسْتَقْبَلَ نَوْمًا لَأَنَّهُ يَكُونُ فِي دَعَةٍ وَاسْتِرَاحَةٍ فَيَثْقُلُ نَوْمُهُ فَإِذَا نَامَ عَلَى شِقِّهِ الأيمنِ فَإِنَّهُ يَفْلِقُ وَلَا يَسْتَعْرِقُ فِي النَّوْمِ لِقَلْقِ الْقَلْبِ وَطَلَبِهِ مُسْتَقَرَّهُ وَمِيلِهِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا اسْتَحَبَّ الْأَطْبَاءُ النَّوْمَ عَلَى الْجَانِبِ الأيسرِ لِكَمَالِ الرَّاحَةِ وَطِيبِ الْمَنَامِ وَصَاحِبِ الشَّرْعِ يَسْتَحِبُّ النَّوْمَ عَلَى الْجَانِبِ الأيمنِ لِمَا يَثْقُلُ نَوْمُهُ فَيَنَامُ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، فَالنَّوْمُ عَلَى الْجَانِبِ الأيمنِ أَنْفَعُ لِلْقَلْبِ وَعَلَى الْجَانِبِ الأيسرِ أَنْفَعُ لِلْبَدَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " ٧٣٤ .

باب النهي من تقدم رمضان بصوم

٦٤- (١٢٢٦) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا». رواه الترمذي، وقال: (حديث حسن صحيح) أخرجه: أبو داود (٢٣٣٧)، وابن ماجه (١٦٥١)، والترمذي (٧٣٨)، وهذا الحديث باطل لا يصح ومن صححه فقد جانب الصواب، وقد بينت ذلك مفصلاً في كتابي " أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء " : ١٠٧-١١٠ .

قلت : هو في سنن أبي داود (٢٣٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَدِمَ عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلَاءِ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ ثُمَّ قَالَ اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا». فَقَالَ الْعَلَاءُ اللَّهُمَّ إِنَّ أَبِي حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشَبْلُ بْنُ الْعَلَاءِ وَأَبُو عُمَيْسٍ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثُ بِهِ قُلْتُ لِأَحْمَدَ لِمَ قَالَ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ وَقَالَ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- خِلَافَهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي خِلَافَهُ وَلَمْ يَجِئْ بِهِ غَيْرُ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ.

وفي سنن الترمذي (٧٤٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «إِذَا بَقِيَ نِصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا». قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ. وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ يَكُونَ الرَّجُلُ مُفْطِرًا فَإِذَا بَقِيَ مِنْ شَعْبَانَ شَيْءٌ أَخَذَ فِي الصَّوْمِ لِحَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- مَا يُشَبِّهُ قَوْلَهُمْ حَيْثُ قَالَ -ﷺ-: «لَا تَقْدَمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ بِصِيَامٍ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ». وَقَدْ دَلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَرَاهِيَّةَ عَلَى مَنْ يَتَعَمَّدُ الصِّيَامَ لِحَالِ رَمَضَانَ. ٧٣٥

٧٣٥ - انظر المسند الجامع - (ج ١٧ / ص ٣٩٢) (١٣٤٨٩) (أبو العميس عتبة بن عبد الله ، وعبد الرحمان بن إبراهيم ، وعبد العزيز بن محمد ، ومسلم بن خالد) عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، فذكره. وأبو داود (٢٣٣٧) والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٩/٤ والإتحاف ٢٥٦/٤ وابن عدي في الكامل ٤٧٦/٢ ١٦١٧/٤ والإحسان (٣٥٨٩) وعبد الرزاق (٧٣٢٥) والدارمي ١٧/٢ والترمذي (٧٣٨) وابن ماجه (١٦٥١) والنسائي (٢٩١١) وصحيح الجامع (٣٩٧) وأبو عوانة في مسنده (٢١٨٢-٢١٨٦) من طريق أبي عُمَيْسٍ وَرُوِّعَ بْنِ الْقَاسِمِ، وَعَبَادِ بْنِ كَثِيرٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْعَلَاءِ بِهِ وَنُصِبَ الرَّايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَدَايَةِ - (ج ٤ / ص ٣٨٥) وفي عون المعبود - (ج ٥ / ص ٢١٤) وَقَدْ جَوَّزَ الْعُلَمَاءُ صِيَامَ جَمِيعِ شَعْبَانَ . وَالْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ فَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ مَعَ شِدَّةِ انْتِقَادِهِ الرَّجَالَ وَتَحَرُّيهِ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَذَكَرَ لَهُ أَحَادِيثَ

قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :

الَّذِينَ رَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ لَهُمْ مَا خَذَان :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَمْ يُتَابِعِ الْعَلَاءُ عَلَيْهِ أَحَدٌ بَلِ انْفَرَدَ بِهِ عَنِ النَّاسِ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ هَذَا مَعْرُوفًا عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَعَ أَنَّهُ أَمَرَ تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوَى وَيَتَّصِلُ بِهِ الْعَمَلُ ؟

وَالْمَأْخَذُ الثَّانِي : أَنَّهُمْ ظَنُّوهُ مُعَارِضًا لِحَدِيثِ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ شَعْبَانَ كُلَّهُ، أَوْ قَلِيلًا مِنْهُ، وَقَوْلُهُ " إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِكُمْ صَوْمٌ فَلْيَصُمْهُ "، وَسُؤَالُهُ لِلرَّجُلِ عَنْ صَوْمِهِ سَرَرَ شَعْبَانَ .

قَالُوا : وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَصَحُّ مِنْهُ، وَرُبَّمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَسْمَعْهُ الْعَلَاءُ مِنْ أَبِيهِ .

وَأَمَّا الْمُصَحِّحُونَ لَهُ فَأَجَابُوا عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، وَهُوَ حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَ فِي صَحِيحِهِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ تَفَرَّدَ ثِقَةً بِحَدِيثٍ مُسْتَقِلٍّ، وَلَهُ عِدَّةُ نَظَائِرٍ فِي الصَّحِيحِ .

قَالُوا : وَالتَّفَرُّدُ الَّذِي يُعَلِّلُ بِهِ هُوَ تَفَرُّدُ الرَّجُلِ عَنِ النَّاسِ بِوَصْلٍ مَا أَرْسَلُوهُ، أَوْ رَفَعَ مَا وَقَفُوهُ، أَوْ زِيَادَةَ لَفْظَةٍ لَمْ يَذْكُرُوهَا . وَأَمَّا الثِّقَةُ الْعَدْلُ إِذَا رَوَى حَدِيثًا وَتَفَرَّدَ بِهِ لَمْ يَكُنْ تَفَرُّدُهُ عِلَّةً، فَكَمْ قَدْ تَفَرَّدَ الثَّقَاتُ بِسُنَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَمِلَتْ بِهَا الْأُمَّةُ ؟.

قَالُوا : وَأَمَّا ظَنُّ مُعَارَضَتِهِ بِالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى صِيَامِ شَعْبَانَ، فَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى صَوْمِ نِصْفِهِ مَعَ مَا قَبْلَهُ، وَعَلَى الصَّوْمِ الْمُعْتَادِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي، وَحَدِيثُ الْعَلَاءِ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ تَعَمُّدِ الصَّوْمِ بَعْدَ النِّصْفِ، لَا لِعَادَةٍ، وَلَا مُضَافًا إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ التَّقَدُّمِ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْعَلَاءِ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِيهِ، فَهَذَا لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا عُلِّلَ بِهِ الْحَدِيثَ، فَإِنَّ الْعَلَاءَ قَدْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِيهِ . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ بِالْعِنْنَةِ غَيْرِ حَدِيثٍ . وَقَدْ قَالَ " لَقِيتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ يَطُوفُ، فَقُلْتُ لَهُ : رَبِّ هَذَا الْبَيْتِ، حَدَّثَكَ أَبُوكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا ؟ فَقَالَ : وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ " فَذَكَرَهُ . اهـ - ٧٣٦

وقال ابن عدي في نهاية ترجمته : " وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه عن أبي هريرة يرويها عن العلاء الثقات وما أرى بحديثه بأسا، وقد روى عنه شعبة ومالك وابن جريج ونظرناهم ٧٣٧ .

قلتُ : الصوابُ صحَّةُ الحديثِ، ويكفيه أن أبا عوانة أورده في صحيحه بروايات عدة، أمّا أن يكون باطلاً كما ذهب إليه الدكتور ماهر فأمره عجيب جدا !!!

انْفَرَدَ بِهَا رِوَايَاتُهَا وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا . وَلِلْحَافِظِ فِي الرِّجَالِ مَذَاهِبُ فَعَلَ كُلُّ مَنْهُمْ مَا أَذَى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ مِنَ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٧٣٦ - عون المعبود - (ج ٥ / ص ٢١٤) وانظر فتح الباري لابن حجر - (ج ٦ / ص ١٥٨)

٧٣٧ - الكامل في الضعفاء [ج ٥ - ص ٢١٨]

وأما قول الإمام أحمد فيه فلا أدري أين قال ذلك ؟

وقد أخرج حديثه في المسند (٩٩٥٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ عُثْبَةُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ ». تعليق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم

ولم يستنكره، فإذا كان منكراً لم ذكره في المسند وسكت عليه !!؟

والصواب من القول إذا صحَّ هذا الكلام عنه أنه يعني التفرد ليس إلا، لأن الإمام أحمد قد وثق العلاء، وليس مجرد التفرد علة قاذحة أصلاً، ما لم يكن فيها مخالفة للثقات
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ فَقَدَّمَ الْعَلَاءَ عَلَى سُهَيْلٍ وَقَالَ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا ذَكَرَ الْعَلَاءَ بِسُوءٍ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو صَالِحٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْعَلَاءِ^{٧٣٨}.
وقال عبد الله: قال أبي: العلاء بن عبد الرحمن ثقة. ((العلل)) (٣١٧١).

وقال ابن هانئ: وسئل (يعني أبا عبد الله): أيما أحب إليك العلاء بن عبد الرحمن، أو محمد بن عمرو ؟
قال: العلاء أحب إلي، محمد بن عمرو، مضطرب الحديث. ((سؤالاته)) (٢٣٣٠).
وقال المروزي: وسئل (يعني أبا عبد الله) عن محمد بن عمرو، والعلاء، فقال: العلاء أحب إلي.
((سؤالاته)) ١١٦.

وقال أبو داود: سمعت أحمد، قيل له: العلاء بن عبد الرحمن، أليس ثقة ؟ قال: بلى هو ثقة. ((سؤالاته)) (١٨٧).

وقال حرب بن إسماعيل: قال أحمد بن حنبل: العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل، وفوق محمد بن عمرو. ((الجرح والتعديل)) ٦/ (١٩٧٤).^{٧٣٩}

حكم الصوم بعد منتصف شعبان

قلت : وقد صحَّ جواز الصوم بعد انتصاف شعبان، فعن أَبِي هُرَيْرَةَ - رضى الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ -
- قَالَ: « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ »^{٧٤٠}

^{٧٣٨} - مسند أحمد (٢١٦٩١) {١١٥/٥}

^{٧٣٩} - موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل - (ج ٦ / ص ٣٢٧)

^{٧٤٠} - صحيح البخارى (١٩١٤)

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى مَنْ لَيْسَتْ لَهُ عَادَةٌ بِذَلِكَ، وَحَمْلُ الْأَمْرِ عَلَى مَنْ لَهُ عَادَةٌ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَدْ اسْتَشْنَى مَنْ لَهُ عَادَةٌ فِي حَدِيثِ النَّهْيِ بِقَوْلِهِ : " إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ " فَلَا يَجُوزُ صَوْمُ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَمْ تَجْرِبْ بِهِ عَادَةٌ، وَكَذَلِكَ يُحْمَلُ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ عَلَى مَنْ كَانَ مُعْتَادًا لِلصَّوْمِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

وَقَدْ جَمَعَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ النَّهْيِ وَحَدِيثِ الْعَلَاءِ بِأَنَّ حَدِيثَ الْعَلَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يُضَعِّفُهُ الصَّوْمُ وَحَدِيثُ الْبَابِ مَخْصُوصٌ بِمَنْ يَحْتَاطُ بِزَعْمِهِ لِرَمَضَانَ .

قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقَدُّمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، فَقِيلَ هِيَ التَّقْوَى بِالْفِطْرِ لِرَمَضَانَ لِيَدْخُلَ فِيهِ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ جَازَ .

وَقِيلَ : الْحِكْمَةُ خَشْيَةُ اخْتِلَاطِ النَّفْلِ بِالْفَرْضِ وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ لَهُ عَادَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقِيلَ : لِأَنَّ الْحُكْمَ مُعَلَّقٌ بِالرُّؤْيَا، فَمَنْ تَقَدَّمَ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَدْ حَاوَلَ الطُّغْنُ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ، قَالَ فِي الْفَتْحِ : وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ صَوْمُ مَنْ اعْتَادَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ فِي شَيْءٍ، وَيَلْحَقُ بِهِ الْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ لَوْجُوبِهِمَا، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : يُسْتَشْنَى الْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ بِالْأَدْلَةِ الْقَطْعِيَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِمَا فَلَا يَبْطُلُ الْقَطْعِيُّ بِالظَّنِّيِّ " .^{٧٤١}

^{٧٤١} - فتح الباري لابن حجر - (ج ٦ / ص ٢٦٠) ونيل الأوطار - (ج ٧ / ص ١٨١)

كتاب الدعوات

٢٥٠- باب الأمر بالدعاء وفضله وبيان جمل من أديته

٦٥-(١٤٩٢)- وعن أبي أمامة قال دعا رسول الله ﷺ - بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئاً قلنا يا رسول الله دعوت بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئاً. فقال: «ألا أدلكم على ما يجمع ذلك كله تقول اللهم إنا نسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد ونعوذ بك من شر ما استعاذ بك منه نبيك محمد وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة إلا بالله».. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

أخرجه: الترمذي (٣٥٢١)، وقال: (حديث حسن غريب) على أن الحديث ضعيف

قلت: هو في سنن الترمذي (٣٨٦٣) حدثنا محمد بن حاتم المؤدب حدثنا عمار بن محمد ابن أخت سفيان الثوري حدثنا الليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة قال دعا رسول الله ﷺ - بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئاً قلنا يا رسول الله دعوت بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئاً. فقال: «ألا أدلكم على ما يجمع ذلك كله تقول اللهم إنا نسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد ونعوذ بك من شر ما استعاذ بك منه نبيك محمد وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة إلا بالله».. قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب.

وبنحوه في مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٨٦٨ و ٣٠٤٢) حدثنا ابن فضيل، عن الأعمش، عن عمير بن سعيد، قال: كان عبد الله يعلمنا التشهد في الصلاة، ثم يقول: إذا فرغ أحدكم من التشهد في الصلاة فليقل: اللهم إني أسألك من الخير كله، ما علمت منه، وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله، ما علمت منه، وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون، وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبادك الصالحون، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار، ربنا إنا آمنا فاغفر لنا ذنوبنا، وكفر عنا سيئاتنا، وتوفنا مع الأبرار، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رؤسك، ولا تخزننا يوم القيامة، إنك لا تخلف الميعاد". (صحيح)

وفي مسند أحمد (٢٥٧٦١) حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا عفان قال حدثنا حماد قال أخبرنا جبر بن حبيب عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن رسول الله ﷺ - علمها هذا الدعاء: «اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك ونبيك محمد ﷺ - وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبدك ونبيك اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل وأعوذ بك من النار

وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ تَقْضِيهِ لِي خَيْرًا^{٧٤٢}. تعليق شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح

قلتُ : الصوابُ أنه حسنٌ لغيره على الأقلّ .

قال الصنعاني : " هذا الحديثُ تَضَمَّنَ الدُّعَاءَ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالِاسْتِعَاذَةَ مِنْ شَرِّهِمَا وَسُؤَالَ الْجَنَّةِ وَأَعْمَالِهَا وَسُؤَالَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ كُلَّ قَضَاءٍ خَيْرًا، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ سُؤَالَ اعْتِقَادِ الْعَبْدِ أَنَّ كُلَّ مَا أَصَابَهُ خَيْرٌ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَى اللَّهُ بِهِ خَيْرٌ وَإِنْ رَأَى الْعَبْدُ شَرًّا فِي الصُّورَةِ .
وَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ تَعْلِيمُ أَهْلِهِ أَحْسَنَ الدَّعِيَةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ خَيْرٍ يَنَالُونَهُ فَهُوَ لَهُ، وَكُلُّ شَرٍّ يُصِيبُهُمْ فَهُوَ مَضَرَّةٌ عَلَيْهِ^{٧٤٣} .

^{٧٤٢} - مصنف ابن أبي شيبة (ج ١٠ / ص ٢٦٣) (٢٩٩٥٧) و سنن ابن ماجه (٣٩٧٨) و المستدرک للحاکم (١٩١٤) و صححه
وفتح الباري لابن حجر - (ج ٣ / ص ٢٣٩) و (ج ١٨ / ص ١٣٧) و تاريخ دمشق - (ج ٥٤ / ص ١١١) و صحيح وضعيف سنن
ابن ماجه (٣٨٤٦) و الصحيحه (١٥٤٢) صحيح
^{٧٤٣} - سبيل السلام - (ج ٧ / ص ٢٩٦)

كتاب المنثورات والملح

٦٦- (١٨٣٢) وعن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله -ﷺ-: «إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم حرمات فلا تنتهكوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها». حديث حسن . رواه الدارقطني وغيره .
أخرجه : الدارقطني ١٨٣/٤، والحاكم ١١٥/٤، والبيهقي ١٢/١٠، وهو حديث ضعيف

قلت : هو في سنن الدارقطني ١٨٥/٤ (٤٤٤٥) حدثنا القاسم بن إسماعيل المحاملي حدثنا يعقوب بن إبراهيم ومحمد بن حسان الأزرق قالاً حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله -ﷺ-: «إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم حرمات فلا تنتهكوها وحد حدوداً فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها». لفظ يعقوب.

أخرجه : الدارقطني ١٨٣/٤، والحاكم ١١٥/٤، والبيهقي ١٢/١٠، وهو حديث ضعيف

قلت : وله طرق وشواهد كثيرة^{٧٤٤}

وفي مسند أبي يعلى الموصلي (٢٤٥٨) حدثنا وهب، حدثنا خالد، عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ، قال : إن الله أعطى كل ذي حق حقه، وإن الله فرض فرائض وسن سنناً، وحد حدوداً، وأحل حلالاً، وحرم حراماً، وشرع الإسلام، وجعله سهلاً واسعاً، ولم يجعله ضيقاً يا أيها الناس^{٧٤٥}

وفي الزهد لأحمد بن حنبل (١٢٦٤) حدثنا عبد الله ، حدثني أبي ، حدثنا عبيد الله بن محمد ، يعني التيمي حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، عن حرب ، عن الحسن قال : كان لعامر بن عبد الله مجلس في المسجد فتركه حتى ظننا أنه قد ضارع أصحاب الأهواء قال : فأتينا فقلنا له : كان لك مجلس في المسجد فتركته قال : أجل إنه مجلس كثير اللغو والتخليط قال : فأيقنا أنه قد ضارع أصحاب الأهواء فقلنا : ما تقول فيهم ؟ قال : وما عسى أن أقول فيهم ، رأيت نفرًا من أصحاب رسول الله

^{٧٤٤} - ففي السنن الكبرى للبيهقي (ج ١٠ / ص ١٢) برقم (٢٠٢١٤ و ٢٠٢١٥) عن سلمان و (٢٠٢١٦) عن أبي الدرداء و (٢٠٢١٧ و ٢٠٢١٨) عن أبي ثعلبة موقوفاً ومرفوعاً ومسند الشاميين (٣٤٩٢) وقال الميثمي عن رواية أبي ثعلبة في مجمع الزوائد (٧٩٦) ورجاله رجال الصحيح وفي تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧٧٨) هذا إسناد صحيح.، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٦٢٢) وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١٢٠٢) وقال النووي في (الأذكار ١/٣٥٣) إسناده حسن، تعقيب : قال عبد القادر الأرناؤوط ١ / ٣٥٣ : وهو حديث حسن ، وانظر الفتاوى الحديثية للحوي - (ج ١ / ص ٤٦٠)

^{٧٤٥} - والمعجم الكبير للطبراني (١١٣٦٧) ووفيه حسين بن قيس الملقب بحنش ضعيف

ﷺ وَصَحِّتُهُمْ فَحَدَّثُونَا أَنَّ أَحْسَنَ النَّاسِ إِمَانًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ مُحَاسِبَةً لِنَفْسِهِ فِي الدُّنْيَا وَأَنَّ أَشَدَّهُمْ فَرَحَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَشَدُّهُمْ حُزْنًا فِي الدُّنْيَا وَأَنَّ أَكْثَرَهُمْ ضَحِكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ بُكَاءً فِي الدُّنْيَا ، وَحَدَّثُونَا أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَرَضَ فَرَائِضَ وَسَنَّنَا وَحَدَّ حُدُودًا ، فَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللَّهِ وَسَنَّهِ وَاجْتَنَبَ حُدُودَهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، وَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِهِ وَسَنَّهِ ثُمَّ رَكِبَ حُدُودَهُ ثُمَّ تَابَ ثُمَّ رَكِبَ ثُمَّ تَابَ اسْتَقْبَلَ الزَّلَازِلَ وَالشَّدَائِدَ وَالْأَهْوَالَ ثُمَّ يُدْخِلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ عَمِلَ بِفَرَائِضِ اللَّهِ وَسَنَّهِ وَرَكِبَ حُدُودَهُ ثُمَّ مَاتَ مُصِرًّا عَلَى ذَلِكَ ، لَقِيَ اللَّهَ مُسْلِمًا إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ " (وهو حديث حسن)

وقال الحافظ ابن حجر : "وَيَدْخُلُ فِي مَعْنَى حَدِيثِ سَعْدٍ مَا أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ وَقَالَ : سَنَدَهُ صَالِحٌ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَفَعَهُ " مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يَنْسَى شَيْئًا " ثُمَّ تَلَا هَذِهِ آيَةَ (وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا) وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ رَفَعَهُ " إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا ، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا ، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرِ نَسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا " وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ " ٧٤٦

قلت : الصواب أنه صحيح لغيره

أحكام الله أربعة أقسام ٧٤٧

قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم: ٧٤٨

" حديث أبي ثعلبة قسم فيه أحكام الله أربعة أقسام: فرائض، ومحارم، وحدود، ومسكوت عنه، وذلك يجمع أحكام الدين كلها، قال أبو بكر ابن السمعاني: هذا الحديث أصل كبير من أصول الدين، قال: وحكي عن بعضهم أنه قال ليس في أحاديث رسول الله ﷺ حديث واحد أجمع بانفراده لأصول العلم وفروعه من حديث أبي ثعلبة، قال: وحكي عن واثلة المزني أنه قال: جمع رسول الله ﷺ الدين في أربع كلمات، ثم ذكر حديث أبي ثعلبة، قال ابن السمعاني: فمن عمل بهذا الحديث فقد حاز الثواب، وأمن العقاب؛ لأن من أدَّى الفرائض، واجتنب المحارم، ووقف عند الحدود، وترك البحث عما غاب عنه، فقد استوفى أقسام الفضل، وأوفى حقوق الدين؛ لأن الشرائع لا تخرج عن هذه الأنواع المذكورة في هذا الحديث، انتهى "

٧٤٦ - فتح الباري لابن حجر - (ج ٢٠ / ص ٣٤٠)

٧٤٧ - فتح القوي المئين في شرح الأربعين وتممة الخمسين - (ج ١ / ص ١٠٨)

٧٤٨ - (١٥٣ / ١٥٢)

قوله: "إنَّ الله فرض فرائض فلا تضيّعوها"، أي: أوجب أشياء وجعل فرضها حتماً لازماً، كالصلاة والزكاة والصيام والحج، فيجب على كل مسلم الإتيان بها كما أمر الله، دون ترك لها أو حصول إخلال في فعلها.

قوله: "وحدّد حدوداً فلا تعتدوها"، أي: شرع أموراً هي واجبة أو مستحبة أو مباحة، فلا يتجاوز تلك الحدود إلى غيرها، فيقع في أمر حرام، وذلك كالمواريث التي بينها الله عزّ وجلّ في كتابه، فلا يجوز لأحد أن يتعدّاها وأن يأتي بقسمة تخالفها، وتأتي الحدود مراداً بها ما حرّم الله، فيكون الواجب على المسلم أن لا يقرّبها، كما قال الله عزّ وجلّ: {تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا}

قوله: "وحرّم أشياء فلا تنتهكوها"، أي: أنّ ما حرّمه الله لا يجوز للمسلمين أن يقعوا فيه، بل يتعيّن عليهم تركه، كما قال ﷺ: "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه".

قوله "وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها"، أي: هناك أمور لم يأت النصُّ عليها في الكتاب والسنة، فلا يُشتغل في البحث عنها والسؤال عنها، وذلك مثل السؤال عن الحجّ في كلّ عام الذي أنكره الرسول ﷺ على السائل، وقال: "ذروني ما تركتكم؛ فإنّما أهلك من كان قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم"، وكالسؤال عن تحريم شيء لم يحرم، فيتربّط عليه التحريم بسبب السؤال، كما ثبت بيان خطورته في الحديث عن رسول الله ﷺ، وبعد زمنه ﷺ لا يسأل الأسئلة التي فيها تنطع وتكلف، والمعنى سكت عن أشياء فلم يفرضها ولم يوجبها ولم يحرمها، فلا يُسأل عنها، وقد قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ} (١٠١) قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ (١٠٢) { سورة المائدة

قال ابن رجب^{٧٤٩}: "وأما المسكوتُ عنه، فهو ما لم يُذكر حكمه بتحليل ولا إيجاب ولا تحريم، فيكون معفوّاً عنه لا حرج على فاعله، وعلى هذا دلّت هذه الأحاديث المذكورة ههنا، كحديث أبي ثعلبة وغيره"^{٧٥٠}.

^{٧٤٩} - جامع العلوم والحكم (١٦٣/٢)

^{٧٥٠} - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ١ / ص ١٢٨) و (ج ١٠ / ص ٢١١) و- (ج ١٨ / ص ٧٤)

الأحاديث التي ضعفها الألباني زيادة عما سبق، وبعضها تراجع عنه

باب فضل الزهد في الدنيا والحث على التقلل منها

وفضل الفقر

٦٧- (٤٨٨) - (ضعيف) - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْفَلٍ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ - يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ. فَقَالَ: «انْظُرْ مَاذَا تَقُولُ». قَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ. فَقَالَ: «انْظُرْ مَاذَا تَقُولُ». قَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي فَأَعِدْ لِلْفَقْرِ تَجْفَافًا فَإِنَّ الْفَقْرَ أَسْرَعُ إِلَيَّ مِنْ يُحِبُّنِي مِنَ السَّيْلِ إِلَى مُنْتَهَاهُ». رواه الترمذي وقال حديث حسن

وقد رجع الشيخ عن تضعيفه وأخرجه في (الصحيحة) تحت رقم (٢٨٢٧) وقد أشار إلى رجوعه عن التضعيف في كتاب النصيحة، وذكره الشيخ أبو إسحاق في النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة (١٣)، وضعفه بروح بن أسلم وأبي الوازع .

قلت : هو في سنن الترمذي (٢٥٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ نُبَهَانَ بْنِ صَفْوَانَ الثَّقَفِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمٍ حَدَّثَنَا شَدَّادُ أَبُو طَلْحَةَ الرَّاسِبِيُّ عَنْ أَبِي الْوَاظِعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْفَلٍ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ - يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ. فَقَالَ: «انْظُرْ مَاذَا تَقُولُ». قَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ. فَقَالَ: «انْظُرْ مَاذَا تَقُولُ». قَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ تُحِبُّنِي فَأَعِدْ لِلْفَقْرِ تَجْفَافًا فَإِنَّ الْفَقْرَ أَسْرَعُ إِلَيَّ مِنْ يُحِبُّنِي مِنَ السَّيْلِ إِلَى مُنْتَهَاهُ».

(٢٥٢٤) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ شَدَّادِ أَبِي طَلْحَةَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو الْوَاظِعِ الرَّاسِبِيُّ اسْمُهُ جَابِرُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ بَصْرِيُّ.^{٧٥١}

قلت : والحديث بهذا الإسناد رجاله ثقات كلهم، نصر بن علي الجهضمي فما فوقه . وأبو الوازع الراسبي اسمه جابر بن عمرو، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: "جابر بن عمرو أبو الوازع الراسبي . روى عن : أبي برزة، وعبد الله ابن مغفل، وأبي أمين . روى عنه : أبان بن صمعة، وشداد بن سعيد الراسبي، وأبو هلال . أخبرنا محمد بن حمويه بن الحسن سمعت أبا طالب قال : سألت أحمد بن حنبل عن أبي الوازع جابر بن عمرو فقال : بصرى ثقة . وذكره أبي عن إسحاق بن منصور الكوسج عن يحيى بن معين قال : أبو الوازع ثقة ^{٧٥٢} . وذكره ابن حبان في الثقات ^{٧٥٣} .

^{٧٥١} - وأخرجه كذلك الروياني (٨٧٢/٨٨/٢) ، والمزي في تهذيب الكمال (٣٩٨/١٢)

^{٧٥٢} - قلت : والحديث بهذا الإسناد رجاله ثقات كلهم ، نصر بن علي الجهضمي فما فوقه . وأبو الوازع الراسبي اسمه جابر بن عمرو ، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٠٣٣/٤٩٥/٢) : "جابر بن عمرو أبو الوازع الراسبي . روى عن : أبي برزة ، وعبد الله ابن مغفل ، وأبي أمين . روى عنه : أبان بن صمعة ، وشداد بن سعيد الراسبي ، وأبو هلال . أخبرنا محمد بن حمويه بن الحسن سمعت أبا

قلت : قد كان يكفي في توثيق أبي الوازع الراسي شهادة الإمامين أحمد ويحيى، فكيف وقد احتجَّ به مسلم في صحيحه، فقد أخرج له ثلاثة أحاديث، كلها عن أبي برزة الأسلمي^{٧٥٤}

فإذا بان لك صحة الحديث بهذا الإسناد، علمت أن تعصيب الجناية بروح بن أسلم أبي حاتم الباهلي، الذي ضعّفه ابن معين والبخاري وأبو حاتم والدارقطني، غفلة عن الطريق الصحيحة الثانية للترمذي، إذ لم يتفرد روح بن أسلم، بل تابعه عن أبي طلحة الراسي جماعة : رأسهم وأثبتهم علي بن نصر الجهضمي البصري، وهو ثقة ثبت اتفاقاً^{٧٥٥}.

وللحديث — وإن استغنى بذاته عما يشهد له — شواهد عن أبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وأنس، وابن عباس، وكعب بن عجرة^{٧٥٦}.

قلت : الصواب أنه حديث صحيحٌ لغيره .

ورده ابن عثيمين رحمه الله من حيث المعنى فقال: " ولكن هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ لأنه لا ارتباط بين الغنى ومحبة النبي ﷺ فكم من إنسان غني يحب الرسول ﷺ وكم من إنسان فقير أبغض ما يكون إليه الرسول ﷺ فهذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ .

فعلامة محبة الرسول ﷺ أن يكون الإنسان أشد اتباعاً له، وأشد تمسكاً بسنته كما قال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } (٣١) سورة آل عمران ، فالميزان هو اتباع الرسول ﷺ ومن كان للرسول أتبع فهو له أحب وأما الفقر والغنى فإنه بيد الله عز وجل وكذلك أيضاً من الزهد في الدنيا ما كان عليه النبي ﷺ من شطف العيش وقلّة ذات اليد، حيث كان ينام على الحصير حتى يؤثر في جنبه فيقال له: ألا تجعل لك وطاء يعني فراشا تطوّه

طالب قال : سألت أحمد بن حنبل عن أبي الوازع جابر بن عمرو فقال : بصرى ثقة . وذكره أبي عن إسحاق بن منصور الكوسج عن يحيى بن معين قال : أبو الوازع ثقة " . وذكره ابن حبان في الثقات (٢٠١٣/١٠٣/٤) .

^{٧٥٣} - الثقات (٢٠١٣/١٠٣/٤)

^{٧٥٤} - انظر الأحاديث رقم (٦٨٤٠ و ٦٨٣٩ و ٦٦٥٩)

^{٧٥٥} - انظر تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٤٠٦] (٤٨٠٨)

^{٧٥٦} - جامع الأصول ٦٧٨/٤ والشعب (١٤٧٥) والإتحاف ٥٤٨/٩ وشرح السنة ٢٦٨/١٤ والحاكم ٣٣١/٤ أبي ذر وصححه على شرط مسلم وأحمد ٤٣/٣ أبي سعيد وفيه انقطاع والترغيب ١٩١/٤ والترمذي (٢٣٥٠) ابن مغفل والجمع ٢٧٤/١٠ والبيهقي في السنن ١١٩/٦ ابن عباس والطبراني في الأوسط (٧١٥٧) كعب بن عجرة وشعب الإيمان (١٤٧٣-١٤٧٥) أبو سعيد وأبو ذر وأبو هريرة (١٠٤٤٢) أبو سعيد وسير أعلام النبلاء ٥٤/٣ كعب بن عجرة والصحيحه برقم (٢٨٢٨) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٨) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٣/٢) واللفظ له ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٦/٤) أبي هريرة وسنده واهٍ وأخرجه ابن ماجه (٢٤٤٦) ، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٩/٦) ، وابن عساكر (٣٧٤/٤٢ و ٣٨٥/٦) عن ابن عباس وهو واهٍ وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٤٧٠/١٧٣/٢) وأخرجه كذلك الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٤٧٤/٢) عن أنس بن مالك وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات ، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧١٥٧/١٦٠/٧) عن كعب بن عجرة وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٥٨/٣) عن مرة بن عباد وهو واهٍ

وتنام عليه ؟ فقال: ما لي وللدنيا ؟ ما أنا في الدنيا إلا كراكب استظل تحت شجرة راح وتركها فالرسول ﷺ ليس له تطلع إلى الدنيا، بل كان ينفق ماله كله في سبيل الله ويعيش عيشة الفقراء " ٧٥٧ .

قلت : ويردُّ على كلامه أن الحديث له طرقا تقويه، وأنه يمكن الجمع بينه وبين النصوص الأخرى .

=====

معنى أعدَّ للفقير تحفافا

(فَأَعَدَّ) أَمْرٌ مُخَاطَبٌ مِنَ الْإِعْدَادِ، أَيُ فَهِيَءٌ (لِلْفَقْرِ) أَيُ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ بَلْ بِالشُّكْرِ وَالْمَيْلِ إِلَيْهِ (تَجْفَافًا) وَفِي الْقَامُوسِ : التَّجْفَافُ بِالْكَسْرِ آلَةٌ لِلْحَرْبِ يَلْبَسُهُ الْفَرَسُ وَالْإِنْسَانُ لِيَقِيَهُ فِي الْحَرْبِ . فَمَعْنَى الْحَدِيثِ : إِنْ كُنْتُ صَادِقًا فِي الدَّعْوَى وَمُحَقًّا فِي الْمَعْنَى فَهِيَءُ آلَةٍ تَنْفَعُ حَالَ الْبَلْوَى، فَإِنَّ الْبَلَاءَ وَالْوَلَاءَ مُتَلَازِمَانِ فِي الْخَلَا وَالْمَلَا . وَمُجْمَلُهُ أَنَّهُ تَهَيُّأٌ لِلصَّبْرِ خُصُوصًا عَلَى الْفَقْرِ لِتَدْفَعَ بِهِ عَنْ دِينِكَ بِقُوَّةٍ يَقِينِكَ مَا يُنَافِيهِ مِنَ الْجَزَعِ وَالْفَزَعِ، وَقِلَّةِ الْقَنَاعَةِ وَعَدَمِ الرِّضَا بِالْقِسْمَةِ . وَكُنِيَ بِالتَّجْفَافِ عَنْ الصَّبْرِ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ الْفَقْرَ كَمَا يَسْتُرُ التَّجْفَافُ الْبَدَنَ عَنْ الضَّرِّ . قَالَهُ الْقَارِي .

(مِنَ السَّيْلِ) أَيُ إِذَا انْحَدَرَ مِنْ عُلوٍّ (إِلَى مُنْتَهَاهُ) أَيُ مُسْتَقَرَّهُ فِي سُرْعَةٍ وَصُولِهِ . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَصُولِ الْفَقْرِ بِسُرْعَةٍ إِلَيْهِ، وَمِنْ نُزُولِ الْبَلَايَا وَالرَّزَايَا بِكَثْرَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ النَّاسَ بَلَاءُ الْأَنْبِيَاءِ ثُمَّ الْأُمَثَلُ فَالْأُمَثَلُ، خُصُوصًا سَيِّدُ الْأَنْبِيَاءِ، فَيَكُونُ بَلَاؤُهُ أَشَدَّ بِلَائِهِمْ، وَيَكُونُ لِاتِّبَاعِهِ نَصِيبٌ عَلَى قَدْرِ وَلَائِهِمْ . ٧٥٨

٧٥٧ - شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٣ / ص ٨٧)

٧٥٨ - انظر تحفة الأحوذى - (ج ٦ / ص ١٣٧) وبحر الفوائد المسمى بمعاني الأخيار للكلاذبي - (ج ١ / ص ١٠٧) وفيض القدير، شرح الجامع الصغير (٢٦٧٤)

١٧٤ : باب ما يقول إذا نزل منزلاً

٦٨ - (٩٩٠) - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَافَرَ فَأَقْبَلَ اللَّيْلُ قَالَ : « يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ وَشَرِّ مَا خُلِقَ فِيكَ وَمِنْ شَرِّ مَا يَدْبُ عَلَيْكَ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدٍ وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَمِنْ سَاكِنِ الْبَلَدِ وَمِنْ وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ». " . رواه أبو داود

وَالْأَسْوَدُ: الشَّخْصُ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَ سَاكِنُ الْبَلَدِ : هُمُ الْجِنُّ الَّذِينَ هُمْ سُكَّانُ الْأَرْضِ . قَالَ :
وَالْبَلَدُ مِنَ الْأَرْضِ : مَا كَانَ مَأْوَى الْحَيَوَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ بِنَاءٌ وَمَنَازِلُ . قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ :
بِالْوَالِدِ إبليسُ : وَمَا وَلَدَ : الشَّيَاطِينُ .

قال الألباني : قلت : الحديث في إسناده جهالة وإن صححه الحاكم والذهبي وحسنه العسقلاني فانظر
(الضعيفة) رقم (٤٨٣٧) [٣٨٢]

قلت : هو في سنن أبي داود (٢٦٠٥) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ حَدَّثَنِي صَفْوَانٌ حَدَّثَنِي
شُرَيْحُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِذَا سَافَرَ فَأَقْبَلَ
اللَّيْلُ قَالَ : « يَا أَرْضُ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ وَشَرِّ مَا فِيكَ وَشَرِّ مَا خُلِقَ فِيكَ وَمِنْ شَرِّ مَا
يَدْبُ عَلَيْكَ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَسَدٍ وَأَسْوَدٍ وَمِنْ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَمِنْ سَاكِنِ الْبَلَدِ وَمِنْ وَالِدٍ وَمَا وَلَدَ »
٧٥٩ .»

وقال أبو عبد الله الحاكم : "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وأقره الذهبي .
وهو كما قالوا، فهذا إسناده رجاله كلهم ثقات، بقية بن الوليد فمن فوقه، وقد صرح بقية بالسماع من
صفوان بن عمرو بن عمرو السكسكي الحمصي الثبت الحجة المتقن، وتابعه : أبو المغيرة عبد
القدوس بن الحجاج الحمصي . والزبير بن الوليد شامي ؛ تفرد بالرواية عنه شريح بن عبيد الحمصي
الشامي .

٧٥٩ - وأخرجه كذلك أحمد في المسند (١٢٤/٣) ، والنسائي في السنن الكبرى (٤٤٣/٤ و ٧٨٦٢/٤٤٤/٦ و ١٠٣٩٨/١٤٤/٦) وعمل اليوم
والليلة (٥٦٣) ، وابن خزيمة (٢٥٧٢/١٥٢/٤) ، والطبراني في مسند الشاميين (٩٦٢/٥٨/٢) ، والحاكم (١١٠/٢) ، والبيهقي في
السنن الكبرى (٢٥٣/٥) ، والمزي في تهذيب الكمال (٣٣١/٩) ، والذهبي في سير الأعلام (٣٢٧/١٢) من طريق بقية بن الوليد وأبي
المغيرة ، كلاهما قال ثنا صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد عن الزبير بن الوليد عن عبد الله بن عمر به .

وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٢٦١/٤) . وقال الذهبي في الكاشف (١٦٢٨/٤٠٢/١) : " ثقة " . وأما قول الحافظ ابن حجر في التقريب (٢٠٠٦/٢١٤/١) عنه : " مقبول من الرابعة "، فهو كقوله عن ثلاثة ممن أخرج لهم نجم الأئمة مالك بن أنس في موطئه :

(١) عمران الأنصاري، والد محمد بن عمران (٥١٧٦) .

(٢) عمرو بن رافع القرشي العدوي، مولى عمر بن الخطاب (٥٠٢٩) .

(٣) المسور بن رفاع بن أبي مالك القرظي المدني، ابن أخي ثعلبة بن أبي مالك (٦٦٧٠)

وعن ثلاثة ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه:

(١) عطاء أبو الحسن السوائي الكوفي (٤٦٠٨) .

(٢) القاسم بن عاصم التميمي البصري (٥٤٦٥) .

(٣) أبو يزيد المدني، نزيل البصرة (٨٤٥٢) .

وعن أربعة عشر ممن أخرج لهم مسلم في صحيحه :

(١) سالم بن أبي سالم سفيان بن هانيء الجيشاني المصري (٢١٧٣) .

(٢) صهيب أبو الصهباء البكري البصري، مولى ابن عباس (٢٩٥٦) .

(٣) عبد الله بن عمرو بن عبد القاري، ابن أخي عبد الرحمن بن عبد (٣٥٠٠) .

(٤) عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي العدوي العمري (٣٦٨٥)

(٥) عبد الرحمن بن عبد الله كيسان المازني أبو حمزة البصري، جار شعبة، (٣٩٣٠)

(٦) مسلم بن هيصم العبدي (٦٦٥٠) .

(٧) مسلم بن يسار المصري، أبو عثمان الطنبذي (٦٦٥٣) .

(٨) موسى بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني (٦٩٦٥) .

(٩) أبو سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كرز الخزاعي (٨١٣٢) .

(١٠) أبو الحسن مولى بني نوفل (٨٠٤٩)

(١١) أبو ثمر الضبعي البصري (٨١٦٢) .

(١٢) أبو عيسى الأسواري البصري (٨٢٩٤) .

(١٣) أبو الوليد المكي عن جابر هو سعيد ابن مينا وقيل يسار ابن عبد الرحمن (٨٤٣٨)

(١٤) أبو يحيى مولى آل جعدة بن هبيرة المخزومي (٨٤٤٧) .

فهؤلاء عشرون نفساً من الثقات الذين احتج بهم مالك والشيخان، وصفهم جميعاً الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله " مقبول من الرابعة " .

وإنما أوردتهم هاهنا كأمثلة لرجالات هذه الطبقة^{٧٦٠} - يعني صغار أوساط التابعين - عند الحافظ ابن حجر، للدلالة على أن المقبول من مراتب التوثيق والتعديل، وليس كما يفهم كثير من المتأخرين، فليتنبه ! .

ولا يذهبن عنك ما ذكرناه آنفاً بقولنا : فكيف إذا علمت أن (١٥٣٥) ألفاً وخمسمائة وخمسة وثلاثين راوياً قد وصفهم ابن حجر في التقريب بقوله (مقبول)، فهل يعنى هذا أنهم ضعفاء غير محتج بأحاديثهم بناءً على التأويل الخاطئ لهذا المصطلح ؟!

وكيف إذا علمت أن الحافظ الذهبي قد وثق من هؤلاء الرواة (٤٥٠) أربعمائة وخمسين راوياً تصريحاً بقوله (ثقة)، أو تلميحاً بقوله (وثق) ؟!

وقد حسن البخارى، بل وصحح الكثير من الأحاديث لجماعة من الرواة الذين يترجم لهم الحافظ ابن حجر بقوله عنهم (مقبول)، بل هذا مذهب كثير من أئمة النقد والتحقيق.

والخلاصة فإن قول الحافظ ابن حجر : (مقبول) على خلاف ما توهمه المتأخرون أنه من ألفاظ التجريح، لا سيما وقد قاله عن جماعة من الثقات الذين احتج بهم الشيخان في (الصحيحين)، وعدّتهم مائة وخمس من الرواة.

=====

^{٧٦٠} - جملة من وصفهم الحافظ ابن حجر في التقريب بقوله ((مقبول من الرابعة)) : ١٩٠ راوٍ ، وقد وثق منهم الحافظ الذهبي : ٨٣ راوياً ، إما تصريحاً بقوله ((ثقة)) أو تلميحاً بقوله ((وثق)) ، واحتج به منهم عند الشيخان : ١٧ راوياً ، على البيان المذكور عالياً .

القول الفصل في الرواة المسكوت عنهم

أقول : لقد تبين لديّ بالاستقراء أنّ كلّ راوٍ سكتَ عليه الإمام البخاري في التاريخ وآبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل، وقال عنه الإمام الذهبي وثَّقَ أو الحافظ ابن حجر (مقبول) أو كانوا من الطبقة الثالثة حتى السادسة ممن قيل فيه مجهول الحال أو مستور ، فحديثه حسنٌ إن شاء الله تعالى إذا لم يخالف أو ينكر عليه.

وهو الذي يُحسنُ له عادة الإمام الترمذي أو يصحح له ابن حبان أو ابن خزيمة أو الحاكم في المستدرک، ويحسنُ له الإمام المنذري في الترغيب والترهيب أو الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد أو الحافظ العراقي في تخریج أحاديث الإحياء، وهو عادة يكون من الرواة المقلين، فليس له سوى حديث أو حديثين، وغالب هؤلاء في التابعين .

وقد غفل عن هذه القاعدة أكثر الباحثين اليوم، فتراهم من كان بهذه الشاكلة يضعفون حديثه، فكم من حديث حسنه أو صححه الأقدمون بناء على هذه القاعدة فجاء المعاصرون فضّعّفوه، وذلك لعدم فهمهم هذه القاعدة، التي جرى عليها العمل في الجرح والتعديل .

قال الشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله في تعليقه على كتاب الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي رحمه الله :

"وعلى هذا، فيكون اعتبار السكوت من باب التعديل أولى من اعتباره من باب التجهيل، وهو الذي مشى عليه جمهور كبار الجهابذة المتأخرين .

وفي كتاب الجرح والتعديل " :باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه ؟ قال إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه.

حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه ؟ قال أي لعمرى، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يُتكلَّمُ فيه، والتعجب فتعلقوا عنه روايته^{٧٦١} .

فهذا نصٌّ في أن الثقة إذا روى عن رجلٍ لم يضعّف، نفعه ذلك، فسكوت البخاريّ وابن أبي حاتم وغيرهما يدلُّ على تقوية الرجل إذا روى عنه الثقة، ولذلك يقول ابن حجر مراراً : إنّ البخاريّ أو ابن أبي حاتم ذكره وسكت عليه، أو لم يذكر فيه جرحاً .

^{٧٦١} - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج ٢ / ص ٣٦)

وخالف الجمهور في ذلك : الحافظُ ابن القطان أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي، المشهور بابن القطان المتوفى سنة ٦٢٨ هـ رحمه الله، فاعتبر سكوت أحد هؤلاء الحفاظ النقاد عن الراوي تجهيلاً له !! وابن القطان هذا معروف بتعنته وتشدده في الرجال، كما ذكر ذلك الإمام الذهبي في مواضع من كتبه، منها في ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٧، ومنها في ترجمته في تاريخ الإسلام ص ١٧٣، ومنها في الميزان عواد بشار معروف في كتابه الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص ١٧٣، ومنها في الميزان ٤/٣٠١ في ترجمة (هشام بن عروة) ونكت عليه فيه، وعاب تشدده وخلطه الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين

وفي نصب الراية : "حَدِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنجَاءِ بِالْجِلْدِ : أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي " سُنَنِهِ " عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ الْأَنْصَارِ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَسْتَطِيبَ أَحَدٌ بَعْظُمٍ أَوْ رَوْثٍ أَوْ جِلْدٍ.. اهـ ٧٦٢ قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ : لَا يَصِحُّ ذِكْرُ الْجِلْدِ انْتَهَى .

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي " كِتَابِهِ " وَعَلَيْتُهُ الْجَهْلُ بِحَالِ مُوسَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ : وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَلَمْ يُعْرِفْ مِنْ أَمْرِهِ بِشَيْءٍ، فَهُوَ عِنْدَهُ مَجْهُولٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا مَجْهُولٌ، قَالَ : وَهُوَ أَيْضًا مُرْسَلٌ ؛ لِأَنَّهُ عَمَّنْ لَمْ يُسَمَّ مِمَّنْ يَذْكُرُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ رَأَى أَوْ سَمِعَ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لِأَحَدِهِمُ التَّابِعِيُّ الرَّاوي عَنْهُ بِالصُّحْبَةِ انْتَهَى كَلَامُهُ ٧٦٣ .

وفي نصب الراية : "قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي " كِتَابِهِ " : كُلُّ مَنْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مَعْرُوفٌ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ الْحُصَيْنِ فَإِنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَمَجْهُولُ الْحَالِ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ .
والدراوردي يقولان : عَنْ قُدَّامَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُصَيْنِ وَقَالَ عَثْمَانُ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ قُدَّامَةَ بْنَ مُوسَى حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ، وَذَكَرَ هَذَا الْاِخْتِلَافَ الْبُخَارِيُّ، وَلَمْ يُعْرِفْ هُوَ، وَلَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ حَالِهِ بِشَيْءٍ، فَهُوَ عِنْدَهُمَا مَجْهُولٌ انْتَهَى كَلَامُهُ ٧٦٤ .

وقد حمل ابن القطان البخاري وابن أبي حاتم ما لم يقولا، أما البخاري فإنه ما نصَّ على شيء في حكم سكوته عن الراوي، فمن أين أضاف إليه : (فهو عنده مجهول)؟

والعلماء الحفاظ الجهابذة مثل الحمد ابن تيمية والمنذري والذهبي وابن القيم وابن عبد الهادي والزيلي وابن كثير والزرکشي والهيتمي وابن حجر وغيرهم ... فهموا من تتبع صنيع البخاري وعادته ودراسة أحكامه في الرجال : أن من سكت عنه لا يعدُّ مجروحاً، ولا مجهولاً، فقول ابن القطان بأن من سكت عنه البخاري (فهو مجهول) تقويلٌ وتحميلٌ غير سائغ .

٧٦٢ - سنن الدارقطني (١٥٥)

٧٦٣ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج ١ / ص ٤٩١)

٧٦٤ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج ٢ / ص ٦٥)

وأما ابن أبي حاتم فإنه قال : على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل كتبناها ليستعمل الكتابُ على كلِّ من روي عنه العلم، رجاءً وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم إن شاء الله تعالى) اهـ^{٧٦٥}

والجهالة جرحٌ بلا ريب، فلا يصحُّ لابن القطان رحمه الله أن يضيفه إلى ابن أبي حاتم فيقول : (فهو عنده مجهول)، فإن ابن أبي حاتم قال : (رجاء وجود الجرح فيهم) فابن أبي حاتم لم يجعل توقفه فيمن توقف فيه (جرحاً) له، فجعل ابن القطان هذا التوقف (جرحاً) عند ابن أبي حاتم : تقويلٌ له ما لم يقله.

يضافُ إلى ذلك أن ابن أبي حاتم أو والده، حين يصرح أحدهما في حكمه على الراوي بقوله (مجهول) فقد جزمَ بجهالته عنده، وأما حين يسكت عن الراوي فإنه لم يجزم بجهالته، فكيف يجعل ابن القطان سكوت أحدهما عن الراوي مثل تصريحه، ولا نصَّ عنهما في ذلك ؟ فهذا منه رحمه الله تعالى تقويلٌ لهما ما لم يقولاؤه. واضطرب فيها مسلك الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله في هذه المسألة، فمشى مرةً على نحو مسلك ابن القطان، ومرةً على مسلك الجمهور :

قال الزيلعي رحمه الله : " أَخْرَجَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي " الْكَامِلِ " عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ سَعْدٍ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ { أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَدْخُلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَقَالَ : إِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ، وَأَنْ أَذَانَ بِلَالٍ كَانَ مَثْنَى مَثْنَى، وَإِقَامَتُهُ مُفْرَدَةً، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّةً وَاحِدَةً }^{٧٦٦}، قَالَ (يعني ابن دقيق العيد) فِي " الْإِمَامِ " : وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَدِيٍّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ هَذَا بِجَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ، فَهُوَ مَجْهُولٌ عَنْدهُ، وَأَمَّا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فَذَكَرَ تَضْعِيفَهُ، وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا وَأَبُوهُ وَحَدُّهُ كُلُّهُمَا لَا يُعْرَفُ لَهُمْ حَالٌ، انْتَهَى.^{٧٦٧}

ويقال في الردِّ عليه ما قيل على ابن القطان .

وقال أيضا كما في نصب الراية : " قَالَ الشَّيْخُ فِي " الْإِمَامِ " : وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِّيُّ حَدَّثَ عَنْهُ أَحْمَدُ وَقَالَ : كَانَ ثَقَّةً، وَوَثَقَهُ أَبُو زُرْعَةَ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي " الثَّقَاتِ " أَتْبَاعَ التَّابِعِينَ، وَرَوَى لَهُ فِي " صَحِيحِهِ "، وَيُؤَسِّفُ بْنُ الزُّبَيْرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ غَيْرِ جَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.^{٧٦٨}

وهذا الحديث نفسه أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٢/٣ وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات اهـ

^{٧٦٥} - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج ١ / ص ١٣) والجرح و (ج ٢ / ص ٣٨)

^{٧٦٦} - سنن ابن ماجه (٧٥٩)

^{٧٦٧} - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج ٢ / ص ١٠٢)

^{٧٦٨} - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج ٥ / ص ٤٤١)

وهذا يدل على أن سكوت ابن أبي حاتم ليس جرحاً ولا جهالة عند الحافظ الهيثمي، فلذا قال في هذا الحديث (ورجاله ثقات) فمن سكت عليه ابن أبي حاتم - ومثله البخاري ... - يعدُّ ثقةً عند الحافظ الهيثمي رحمه الله .

ولكن ابن دقيق العيد رحمه الله له أقوال تدلُّ على أخذه بمذهب الجمهور، فقد ذهب إلى أن خلوا كتب الضعفاء - ومنها الكامل لابن عدي - عن ذكر الراوي المذكور بالرواية : يقتضي توثيقه، فقد جاء في نصب الراية : " { حَدِيثُ آخَرُ } : أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي " مُسْتَدْرَكِهِ " عَنْ تَلِيدِ الرَّعِينِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ الْحَرَّانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، وَثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ فَلْيَصِلْ فِيهِمَا ، وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ لَا يَخْلَعُهُمَا إِلَّا شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ .

قَالَ الْحَاكِمُ : هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ ، وَعَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ ثِقَةٌ غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ عَنْ حَمَّادٍ انْتَهَى ٧٦٩ .

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي " سُنَنِهِ " سنن الدارقطني (٧٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَّيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا وَلْيَصِلْ فِيهِمَا وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِلَّا شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ . قَالَ صَاحِبُ " التَّحْقِيقِ " : إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى صَدُوقٌ، وَثِقَةٌ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى .

وَلَمْ يُعْلَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي " التَّحْقِيقِ " بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا قَالَ : هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مُدَّةِ الثَّلَاثِ، قَالَ الشَّيْخُ فِي " الْإِمَامِ " قَالَ ابْنُ حَزْمٍ : هَذَا مِمَّنْ انْفَرَدَ بِهِ أَسَدُ بْنُ مُوسَى عَنْ حَمَّادٍ، وَأَسَدُ بْنُ مُنْكَرٍ الْحَدِيثَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، قَالَ الشَّيْخُ : وَهَذَا مَدْخُولٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : عَدَمُ تَفَرُّدِ أَسَدٍ بِهِ، كَمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ ثَنَا حَمَّادٌ .

الثَّانِي : أَنَّ أَسَدًا ثِقَةً، وَلَمْ يُرَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الضَّعْفَاءِ لَهُ ذِكْرٌ، وَقَدْ شَرَطَ ابْنُ عَدِيٍّ أَنْ يَذْكُرَ فِي " كِتَابِهِ " كُلُّ مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِ، وَذَكَرَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَكَابِرِ وَالْحُفَظِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَسَدًا، وَهَذَا يَقْتَضِي تَوَثُّقَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ الْقَطَّانِ تَوَثُّقَهُ عَنْ الْبَزَّازِ، وَعَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكُوفِيِّ " ٧٧٠

ومثل ذلك قول الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسيره حيث قال عقب روايته لقصة هاروت وماروت - والتي لا يصح رفعها بحال - قال : " وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ إِلَّا مُوسَى بْنُ جُبَيْرٍ هَذَا وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدِينِيُّ الْحَذَاءُ وَرُوِيَ عَنْ

٧٦٩ - المستدرک (٦٤٣) وسنن الدارقطني (٧٩٥) ، تعليق الحافظ الذهبي في التلخيص : على شرط مسلم تفرد به عبد الغفار وهو ثقة

والحديث شاذ

٧٧٠ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج ١ / ص ٣٧٦)

ابن عَبَّاسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ وَنَافِعٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ
السَّلَامِ وَبَكْرُ بْنُ مُضَرَ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيْعَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْحَرِثِ
وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَرَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَلَمْ
يَحْكُ شَيْئاً مِنْ هَذَا وَلَا هَذَا فَهُوَ مُسْتَوْر الْحَال " ٧٧١

وتابعه على هذا المسلك - وهو اعتبار المسكوت عليه مستور الحال - تلميذه الإمام بدر الدين
الزركشي في كتابه الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة - مخطوط - فقال في الباب السابع في
القصص والأخبار في كلامه على هذا الحديث : أخرجه أحمد في مسنده من جهة موسى بن جبير عن
نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وموسى بن جبير ذكره ابن أبي حاتم في كتابه (الجرح والتعديل) ولم يذكر
فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مستور الحال "

والشاهد من هذا النص عن الإمام ابن كثير خصوص حكمه في قوله (ذكره ابن أبي حاتم في الجرح
والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً، فهو مستور الحال) بصرف النظر عما حول الحديث وراوييه مما أشرت إليه
آنفاً .

ورواية مستور الحال يحتج بها لدى طائفة معتبرة من العلماء، قال الحافظ العراقي ٧٧٢: " مجهول العدالة
الباطنة، وهو عدل في الظاهر، فهذا يحتج به بعض من رد القسمين الأولين، وبه قطع الإمام سليم بن
أيوب الرازي، قال : لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي ؛ لأن رواية الأخبار تكون عند من
تتعدر عليه معرفة العدالة في الباطن، فافتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر . وتنفارق الشهادة، فإنها
تكون عند الحكام، ولا يتعدر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن. قال ابن الصلاح ٧٧٣:
ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة
الذين تقادم العهد بهم، وتعدرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم . وأطلق الشافعي كلامه في اختلاف
الحديث أنه لا يحتج بالمجهول، وحكى البيهقي في " المدخل " : أن الشافعي لا يحتج بأحاديث المجهولين
 . ولما ذكر ابن الصلاح هذا القسم الأخير، قال : وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا : المستور من
يكون عدلاً في الظاهر، ولا تُعرف عدالته باطناً . انتهى كلامه . وهذا الذي نقل كلامه آخر، ولم
يسمه، هو البغوي، فهذا لفظه بحروفه في " التهذيب "، وتبعه عليه الرافعي . وحكى الرافعي في الصوم
وجهين في قبول رواية المستور من غير ترجيح. وقال النووي في " شرح المهدب " : (إن الأصح قبول
روايته)

٧٧١ - تفسير ابن كثير (ج ١ / ص ٣٥٣)

٧٧٢ - شرح التبصرة والتذكرة (ج ١ / ص ١١٤) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ج ١ / ص ٢٤٧)

٧٧٣ - مقدمة ابن الصلاح (ج ١ / ص ٢١) والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (ج ١ / ص ٢٤٧)

قلتُ : قال الإمام النووي رحمه الله: " وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْفَاسِقُ وَالْمُعْتَلُّ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ فِيهِ بَلَا خِلَافٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ فِيمَنْ نَقِبَلُهُ .

وَأَمَّا الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ ، فَإِنْ قُلْنَا : يُشْتَرَطُ عَدْلَانِ اشْتَرِطْتُ ، وَإِلَّا فَوَجَّهَانِ حَكَاهُمَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَآخَرُونَ ، قَالُوا : وَهُمَا جَارِيَانِ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَوْرِ ، الْحَدِيثَ (وَالْأَصَحُّ) قَبُولُ رِوَايَةِ الْمُسْتَوْرِ ، وَكَذَا الْأَصَحُّ قَبُولُ قَوْلِهِ هُنَا وَالصِّيَامُ بِهِ ، وَبِهَذَا قَطَعَ صَاحِبُ الْأَبَانَةِ وَالْعُدَّةِ وَالْمُتَوَلَّى " ٧٧٤ .

وأقدم من تكلم بهذا الأمر وهو اعتبار سكوت النقاد عن الراوي يعدُّ من باب التعديل، هو الإمام مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن تيمية الجدُّ المتوفى سنة ٦٥٦ هجرية رحمه الله تعالى، وهذا نصُّ عبارته كما في زاد المعاد: " التَّأْوِيلُ السَّادِسُ أَنَّهُ كَانَ قَدْ تَأَهَّلَ بِمَنَى وَالْمُسَافِرُ إِذَا أَقَامَ فِي مَوْضِعٍ وَتَزَوَّجَ فِيهِ أَوْ كَانَ لَهُ بِهِ زَوْجَةٌ أَتَمَّ وَيُرْوَى فِي ذَلِكَ حَدِيثُ مَرْفُوعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . فَرَوَى عِكْرَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَلَّى عِثْمَانُ بِأَهْلِ مَنَى أَرْبَعًا وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَمَّا قَدِمْتُ تَأَهَّلْتُ بِهَا وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا تَأَهَّلَ الرَّجُلُ بِلَيْلَةٍ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِهَا صَلَاةَ مُقِيمٍ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي " مُسْنَدِهِ " وَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِرِ الْحُمَيْدِيُّ فِي " مُسْنَدِهِ " أَيْضًا وَقَدْ أَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِانْقِطَاعِهِ وَتَضَعِيفِهِ عِكْرَمَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَيُمْكِنُ الْمُطَالَبَةُ بِسَبَبِ الضَّعْفِ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ فِي " تَارِيخِهِ " وَلَمْ يَطْعَنْ فِيهِ وَعَادَتُهُ ذِكْرُ الْجَرَحِ وَالْمَحْرُوحِينَ " ٧٧٥ .

وقد أقرأ كلام أبي البركات بن تيمية كما رأيت، ومشى على هذا المسلك أيضاً : الحافظ المنذريُّ المتوفى سنة ٦٥٦ هجرية رحمه الله تعالى، فقال في كتابه الترغيب والترهيب في كتاب الصوم باب الترغيب في صيام رمضان احتساباً فقال عند الحديث رقم (٣٢) الحديث رقمه العام (١٥٠٢) وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا أَقْبَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَاذَا تَسْتَغْلِبُونَ ؟ مَاذَا يَسْتَقْبِلُكُمْ ؟ " فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَحَيَّ نَزَلَ أَوْ عَدُوٌّ حَضَرَ ؟ قَالَ : " لَا وَلَكِنْ شَهْرُ رَمَضَانَ ، يَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ لِكُلِّ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ " قَالَ : وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَهْزُ رَأْسَهُ فَيَقُولُ : بَخٍ بَخٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : " كَأَنَّهُ ضَاقَ صَدْرُكَ بِمَا سَمِعْتَ ؟ " قَالَ : لَا وَاللَّهِ لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَكِنْ ذَكَرْتُ الْمُتَافِقَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " الْمُتَافِقُ كَافِرٌ وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ فِي ذَا شَيْءٍ " ٧٧٦

قلت : وهو في صحيح ابن خزيمة باب ذكر تفضل الله عز وجل على عبادة المؤمنين في أول ليلة من شهر رمضان بمغفرته إياهم كرماً وجوداً (١٧٧٨) ثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، ثنا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ حَمْرَةَ الْقَيْسِيُّ، ثنا خَلْفٌ أَبُو الرَّبِيعِ، إِمَامُ مَسْجِدِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ثنا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ

٧٧٤ - المجموع شرح المذهب (ج ٦ / ص ٢٧٧)

٧٧٥ - زاد المعاد (ج ١ / ص ٤٤٤) ونيل الأوطار (ج ٥ / ص ٢٣٧)

٧٧٦ - الترغيب والترهيب للمنري (ج ٢ / ص ٦٤) وهو في فضائل الأوقات للبيهقي (٥٠) والكنى والأسماء للدولابي (١٠٠٠٣٦)

اللَّهُ ﷺ : " يَسْتَقْبِلُكُمْ وَتَسْتَقْبِلُونَ " - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَحَيُّ نَزَلَ ؟ قَالَ : " لَا " قَالَ : عَدُوُّ حَضَرَ ؟ قَالَ : " لَا " قَالَ : فَمَاذَا ؟ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَغْفِرُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِكُلِّ أَهْلِ هَذِهِ الْقِبْلَةِ " ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَيْهَا ، فَجَعَلَ رَجُلٌ يَهْزُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ : بَخٍ بَخٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " يَا فُلَانُ ، ضَاقَ بِهِ صَدْرُكَ ؟ " قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ ذَكَرْتُ الْمُنَافِقَ ، فَقَالَ : " إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمْ الْكَافِرُونَ ، وَلَيْسَ لِكَافِرٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ " .

وهذا الحديث عند المنذري صحيح أو حسن أو قريب منه، لأنه أورده بلفظة (عن أنس) ولم يورده بلفظة (روى عن أنس) كما هو مصطلحه في الأحاديث الصحاح والحسان، والأحاديث الضعاف، كما ذكر ذلك في مقدمة الترغيب والترهيب حيث قال : " فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما صدَّرته بلفظة (عن) وكذلك أصدَّره بلفظة (عن) وإذا كان ... ثم أشيرُ إلى إرساله وانقطاعه ... وإذا كان في الإسناد من قيل فيه كذاب أو وضاع أو متهم أو مجمع على تركه أو ضعفه أو ذاهب الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جداً أو ضعيف فقط، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين، صدَّرتُه بلفظة (روى) ولا أذكر ذلك الراوي، ولا ما قيل فيه البتة، فيكون للإسناد الضعيف دالتان : تصديره بلفظة (روى) وإهمال الكلام عليه في آخره " اهـ باختصار.

وهذه أمثلة من كتابه المذكور :

(٢٠٤٩) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : " حَجَّةٌ خَيْرٌ مِنْ أَرْبَعِينَ غَزْوَةً وَغَزْوَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَرْبَعِينَ حَجَّةً " . يَقُولُ : إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَغَزْوَةٌ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَرْبَعِينَ حَجَّةً ، وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ مِنْ أَرْبَعِينَ غَزْوَةً .

رواه البزار ورواته ثقات معروفون، وعنبسة بن هبيرة وثقه ابن حبان ولم أقف فيه على جرح. (٢٠٨٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرَ فَقَالَ " لَا أُقْسِمُ لَا أُقْسِمُ " ثُمَّ نَزَلَ فَقَالَ : " أَبْشِرُوا أَبْشِرُوا مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَاجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ السَّبْعَ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ادْخُلْ " قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ : لَا أَعْلَمُهُ قَالَ إِلَّا " بِسَلَامٍ " وَقَالَ الْمُطَّلِبُ : سَمِعْتُ مَنْ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهُنَّ ؟ قَالَ : نَعَمْ " عُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ وَإِشْرَاكَ بِاللَّهِ وَقَتْلَ النَّفْسِ وَقَذْفَ الْمُحْصَنَاتِ وَأَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ وَالْفِرَارَ مِنَ الزَّحْفِ وَأَكْلَ الرِّبَا " . " رواه الطبراني وفي إسناده مسلم بن الوليد بن العباس لا يحضرني فيه جرح ولا عدالة.

(١٦٣) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ جُلَسَائِنَا خَيْرٌ ؟ قَالَ : " مَنْ ذَكَرَكُمُ اللَّهَ رُؤْيَاهُ، وَزَادَ فِي عَمَلِكُمْ مَنْطِقَهُ، وَذَكَرَكُمُ فِي الْآخِرَةِ عَمَلُهُ " . رواه أبو يعلى ورواته رواية الصحيح إلا مبارك بن حسان.

وقال في آخر كتابه ٣٥٧/٦ في باب ذكر الرواة المختلف فيهم : مبارك بن حسان قال الأزدي : يرمى بالكذب، وقال أبو داود : منكر الحديث، وذكره البخاري ولم يجرحه، وقال النسائي : ليس بقوي، وقال ابن معين : ثقة اهـ

وكل ذلك يدل على التعديل وليس على الجرح .

وقد تلاه على هذا المسلك الحافظ ابن عبد الهادي في التنقيح في كلامه على (عثمان ابن محمد الأنماطي)^{٧٧٧}:

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ، فَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي " الْمُسْتَدْرَكِ " أَيْضًا، وَالِدَارَقُطْنِيُّ فِي " السُّنَنِ " مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْمَاطِيِّ حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ عَنْ عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ « التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ». قَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ : رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ وَالصَّوَابُ مَوْقُوفٌ أَنْتَهَى^{٧٧٨}.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي " التَّحْقِيقِ " : وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَتَعَقَّبَهُ صَاحِبُ " التَّنْقِيحِ " تَابِعًا لِلشَّيْخِ نَقِيِّ الدِّينِ فِي " الْإِمَامِ " وَقَالَ مَا مَعْنَاهُ : إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ. وَغَيْرُهُمَا، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي " كِتَابِهِ " وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ومشى على هذا المسلك أيضاً شيخ الزيلعي الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة مبارك بن حسان [ت] . عن عطاء. قال الأزدي: يرمى بالكذب. وقال ابن معين: ثقة، وذكره البخاري فما ذكر فيه جرحاً. وقال أبو داود: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي.^{٧٧٩}

وقال الحافظ الذهبي أيضاً في رسالته (الموقظة) في المصطلح ما يمكن اعتباره نصاً صريحاً في الموضوع، حيث قال رحمه الله تعالى: "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين، إطلاق اسم (الثقة) على من لم يُجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه . وهذا يُسمى : مستوراً، ويُسمى : محله الصدق، ويقال فيه : شيخ " ^{٧٨٠}.

ومشى على هذا المسلك أيضاً الحافظ ابن حجر رحمه الله في مواضع كثيرة من كتبه، مثل (هدي الساري) حيث قال في ترجمة أحد رجال صحيح البخاري : خ س ق -الحسن بن مدرك السدوسي أبو علي الطحان قال النسائي في أسماء شيوخه لا بأس به وقال ابن عدي كان من حفاظ أهل البصرة وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود كان كذاباً يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد " قلت : إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً لأن يحيى بن حماد

^{٧٧٧} - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (ج ١ / ص ١٥١)

^{٧٧٨} - سنن الدارقطني (٧٠٤) ١/١٨٢

^{٧٧٩} - ميزان الاعتدال ٣/٤٣٠ [٧٠٣٨] وانظر تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (ج ٩ / ص ٥٨٤)

^{٧٨٠} - الموقظة في علم مصطلح الحديث (ج ١ / ص ١٨)

وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أولاً فيكيف يكون بذلك كذاباً ؟ وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكر في جرحهما ما هما في النقد، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه وروى عنه النسائي وابن ماجه " اهـ^{٧٨١} .

وفي (٨٨) موضعاً من كتابه (تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة) ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر في جرحهما، قرن بينهما في أكثر المواضع، وأفرد أحدهما في بعضها، ولكنه في أغلب تلك المواطن ذكر سكوتهما عن الجرح من باب التوثيق والتعديل، وردَّ به على من زعم جهالة ذلك الراوي، أو ضعفه، بل توسَّع في الاستدلال بالسكوت على وثاقة الراوي، فاستدل بسكوت ابن يونس المصري، وأبي أحمد الحاكم النيسابوري، وابن حبان البستي، وابن النجار البغدادي، وغيرهم .

وسأورد جملة ملتقطة من كتابه المذكور لصلتها بكلامه في الكتاب، ثم أورد بعدها طائفة من عبارته في الكتاب، كنماذج في الموضع لما قدمته، وأشير إلى باقي المواضع فيه بأرقام الترجمات التي تضمنت عبارته المشار إليها، قال رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه تعجيل المنفعة^{٧٨٢}:

"(أما بعد) فقد وقفت على مصنف للحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي سماه (التذكرة برجال العشرة) ضم إلى من في (تهذيب الكمال) لشيخه المزي من في الكتب الأربعة وهي (الموطأ) و (مسند الشافعي) و (مسند أحمد) و (المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو) من حديث الإمام أبي حنيفة، وحذا حذو الذهبي في الكاشف في الاختصار على من في الكتب الستة دون من أخرج لهم في تصانيف لمصنفيها خارجة عن ذلك كالأدب المفرد للبخاري و (المراسيل) لأبي داود و (الشمائل) للترمذي، فلزم من ذلك أن ينسب ما خرج له الترمذي أو النسائي مثلاً إلى من أخرج له في بعض المسانيد المذكورة وهو صنيع سواه أولى منه، فإنَّ النفوس تركنُ إلى من أخرج له بعض الأئمة الستة أكثر من غيرهم، لجلالتهم في النفوس، وشهرتهم، ولأنَّ أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف من رتب على المسانيد فإنَّ أصل وضعه مطلق الجمع،.. ثم عثرت في أثناء كلامه على أوهام صعبة فتعقبتهَا* ثم وقفت على تصنيف له أفرد فيه رجال أحمد سماه (الإكمال عن من في مسند أحمد من الرجال) ممن ليس في (تهذيب الكمال) فتتبع ما فيه من فائدة زائدة على التذكرة *

^{٧٨١} - ١٢٣/٢

^{٧٨٢} - ص ٢-٤

ثم وقفت على جزء لشيخنا الحافظ نور الدين الهيثمي استدرك فيه ما فات الحسيني من رجال أحمد لقطه من المسند لما كان يكتب زوائد أحاديثه على الكتب الستة وهو جزء لطيف جدا وعثرت فيه مع ذلك على أوهام وقد جعلت على من تفرد به (هب)

ثم وقفت على تصنيف للإمام أبي زرعة ابن شيخنا حافظ العصر أبي الفضل ابن الحسين العراقي سماه (ذيل الكاشف) تتبع الأسماء التي في (تهذيب الكمال) ممن أهمله الكاشف، وضم إليه من ذكره الحسيني من رجال أحمد وبعض من استدركه الهيثمي وصير ذلك كتابا واحدا واختصر التراجم فيه على طريقة الذهبي فاختبرته فوجدته قلد الحسيني والهيثمي في أوهامهما وأضاف إلى أوهامهما من قبله أوهاماً أخرى * وقد تعقبت جميع ذلك مبينا محررا مع أنني لا أدعي العصمة من الخطأ والسهو، بل أوضحت ما ظهر لي فليوضح من يقف على كلامي ما ظهر له فما القصد إلا بيان الصواب طلبا للثواب "

وقال أيضاً: "فأقول عقب كل ترجمة عثرت فيها على شيء من ذلك (قلت) فما بعد قلت فهو كلامي وكذا أصنع فيما أزيده من الفوائد من جرح أو تعديل أو ما يتعلق بترجمة ذلك الشخص غالبا وبالله أستعين فيما قصدت وعليه أتوكل فيما اعتمدت .." ٧٨٣

إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب .. وقد ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا، وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء ولم يذكر لذكره فيه مستندا.

((فع ١) إبراهيم بن أبي خدّاش. عن عتبة بن أبي لهب. وعنه ابن عيينة مجهول كذا قرأت بخط الحسيني . وصحح اسمه وقال: والدليل على صحة ما قلته أن ابن أبي حاتم قال إبراهيم بن أبي خدّاش بن عتبة بن أبي لهب الهاشمي اللهي روى عن ابن عباس روى عنه ابن جريح وابن عيينة ولم يذكر فيه جرحا، وقال: وإذا عرف ذلك كيف يسوغ لمن يروي عنه ابن جريح وابن عيينة ونسبه بهذه الشهرة أن يقال في حقه مجهول؟! ٧٨٤

[١٥] إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع الحضرمي عن أبيه وعنه فرج بن فضالة مجهول قلت لم يذكره ابن أبي حاتم وحديثه بهذا السند في تحريم الخمر والميسر والمزر الحديث عن عبد الله بن عمرو وقد ذكره ابن يونس فقال أحسبه إبراهيم بن عبد الرحمن بن فروخ التنوخي ولم يذكر له راويا غير فرج ولم يذكر فيه جرحا

[٣٠] أخشن السدوسي عن أنس وعنه أبو عبيدة عبد المؤمن بن عبيد الله السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات زاد في الإكمال وهو مجهول قلت لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحا وصرح في روايته سماعه من أنس

٧٨٣ - في ص ٨

٧٨٤ - تعجيل المنفعة لابن حجر (ج ١ / ص ٥)

[٣٣] أسامة بن سلمان النخعي شامي روى عن أبي ذر وابن مسعود وعنه عمر بن نعيم العنسي وغيره ذكره ابن حبان في الثقات قلت لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحا ولم يذكروا له راويا غير عمر

[٤١] إسحاق بن أبي الكهله ويقال ابن أبي الكهتلة كوفي روى عن ابن مسعود وأبي هريرة وعنه الوليد بن قيس وسعد بن إسحاق قال البخاري حديثه في الكوفيين ولم يذكر فيه جرحا وتبعه بن أبي حاتم وذكره ابن حبان في الثقات

[٦٣] أمية بن شبل يمني روى عن عثمان ابن بوزويه وعروة بن محمد بن عطية والحكم بن أبان وعنه إبراهيم بن خالد وهشام بن يوسف وغيرهما قال ابن المديني ما بحديثه بأس قلت لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحا وذكره ابن حبان في الثقات

[٧٥] أيمن بن مالك الأشعري عن أبي أمامة وأبي هريرة وعنه قتادة وثقه ابن حبان قلت وأخرج حديثه في صحيحه وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا

[٨٧] بسطام بن النضر أبو النضر الكوفي عن أعرابي لأبيه صحبة وعنه عمر بن فروخ ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات

[٩٥] بشير بن أبي صالح عن أبي هريرة... وفي تاريخ البخاري جبير أبو صالح عن أبي هريرة روى عنه يزيد بن أبي زياد ولم يذكر فيه جرحا

[١٠٦] فة بلال بن أبي بلال عن أبيه وعنه أبو حنيفة لا يعرف قلت كذا أفرد... وقد ذكر البخاري في التاريخ أن بلال بن مرداس فزاري يروى عن خيشمة البصري وشهر بن حوشب ويروى عنه عبد الأعلى الثعلبي وليث بن أبي سليم والسدي ولم يذكر فيه جرحا وتبعه بن أبي حاتم

[٢٠٠] حزام بكسر أوله وبالزاي المعجمة المنقوطة بن إسماعيل العامري كوفي روى عن أبي إسحاق الشيباني والأعمش ومغيرة وعاصم الأحول روى عنه أبو معاوية والحسن بن ثابت وأبو النضر بن هاشم بن القاسم وعطاء بن مسلم قاله الدارقطني وضبطه بالزاي المنقوطة وقال وكذا ذكره البخاري وابن أبي حاتم فيمن اسمه حزام بالزاي ولم يذكرا فيه جرحا

[٢٠٧] الحسن بن يحيى المروزي عن ابن المبارك والنضر بن شميل وغيرهما وعنه أحمد وغيره فيه نظر قلت روايته عند أحمد مقرونة بعلي بن إسحاق كلاهما عن ابن المبارك وعلاها عبد الله بن أحمد عن أحمد بن جميل عن ابن المبارك وذكره ابن النجار في تاريخ بغداد وذكر أنه يروي عنه أيضا يزيد بن يحيى الزهري ولم يذكر فيه جرحا ووقع في الطبقة الثالثة من الثقات لابن حبان الحسن بن يحيى المروزي عن كثير بن زياد وعنه بن المبارك فما أدري أهو هو انقلب أو هو آخر غيره

[٢١٠] هب حصين بن حرملة المهري عن أبي مصبح عن جابر في فضل الخيل وعنه عتبة بن أبي حكيم استدركه شيخنا الهيثمي على الحسيني وقال ذكره ابن حبان في الثقات وله في المسند حديثان

من طريق عبد الله بن المبارك أحدهما عن حصين غير منسوب والآخر نسب فيه حصينا فقال عن عتبة عن حصين بن حرملة وقد ذكره البخاري فقال يعد في الشاميين ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم

[٢٣٧] حميد بن علي أبو عكرشه العقيلي عن الضحاك بن مزاحم يقال مرسلًا وعنه مروان ابن معاوية قال الدارقطني لا يستقيم حديثه ولا يحتج به وقال أبو زرعه كوفي لا بأس به قلت لم يذكر البخاري فيه جرحا وذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من الثقات

وذكر ذلك في الأرقام التالية (٢٤٢ و ٣٠٣ و ٣٢٧ و ٣٣٠ و ٣٣٢ و ٣٣٨ و ٣٩٤ و ٤٣٤ و ٤٧٠ و ٤٩١ و ٤٩٧ و ٤٩٩ و ٥٠٣ و ٥٣١ و ٥٣٤ و ٥٣٧ و ٥٤٤ و ٥٥٣ و ٥٥٥ و ٥٦٢ و ٦٠٢ و ٦٠٤ و ٦٠٨ و ٦٤٠ و ٦٦٧ و ٦٧٥ و ٧٢٣ و ٧٥٥ و ٧٦٢ و ٧٧٢ و ٧٨٢ و ٧٨٧ و ٧٨٩ و ٨٠٠ و ٨٠٥ و ٨١٦ و ٨٣٥ و ٨٣٨ و ٨٤٦ و ٨٥٧ و ٨٦٢ و ٨٦٧ و ٨٧٤ و ٨٧٩ و ٨٨٦ و ٩١٠ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٦٣ و ٩٧٣ و ٩٧٥ و ٩٨٤ و ١٠٤٦ و ١٠٤٩ و ١٠٨٤ و ١١١٣ و ١١١٦ و ١١٣٧ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٥ و ١١٧٠ و ١١٩٣ و ١٢١٠ و ١٢٥٩ و ١٢٦٣ و ١٣٤٣ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٤١٨)

وقد أعقب الحافظ ابن حجر في بعض التراجم قوله : لم يذكر فيه جرحا، بقوله وذكره ابن حبان في الثقات، وهذا منه ليس للتعقب على ما قبله، بل هو من باب استيفاء ما ذكر في الراوي، لأن الحافظ قد نقد طريقة ابن حبان في كتابه (الثقات) في مقدمة كتابه (لسان الميزان)^{٧٨٥}

وسلك الحافظ ابن حجر أيضاً هذا المسلك في كتابه (لسان الميزان) وأكتفي بالإشارة إلى بعض ما جاء من ذلك في الجزء الأول منه فقط، انظر التراجم ذوات الأرقام التالية : (٧١٥٠ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٣٧ و ١٤٥ و ١٨٩ و ٣٨١ و ٣٥١ و ٣٩٠ و ٤٦١ و ٥٦٣ و ٦٧٤ و ٧٥٦ و ٧٧٠ و ١٠٠٥ و ١٠٤٤ و ١٠٥٧ و ١٠٩٥ و ١٢٠٨ و ١٢٣٣ و ١٢٤٤ و ١٢٦٧ و ١٣١٠ و ١٣٨٤)

و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤١٥ و ١٤٣٨ و ١٤٥٢ و ١٤٥٦ و ١٤٦٦ و ١٤٩٥ و ١٥٠٥ و ١٥١٦)

وأما قول الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب^{٧٨٦} ٧٢١ - عس (مسند علي). إياس بن نذير الضبي الكوفي والد رفاعه، روى حديثه حسين بن حسن الأشقر عن رفاعه بن إياس بن نذير الضبي عن أبيه عن جده قال كنت مع علي يوم الجمل فبعث إلي طلحة أن القني الحديث هكذا رواه النسائي وقال ابن أبي حاتم إياس بن نذير روى عن شبرمة بن الطفيل عن علي روى عنه أبو حيان التيمي. يعد في الكوفيين.

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات وذكره ابن أبي حاتم وبيض فهو مجهول.

^{٧٨٥} ١٥-١٤/١

^{٧٨٦} (ج ١ / ص ٣٤٢)

ففيه أولاً : أن المزري قد نقل ترجمة (إياس) هذا عن ابن أبي حاتم، وهي في كتابه الجرح والتعديل^{٧٨٧}، ولم ينتبه الحافظ إلى هذا، فقال : (قلت : وذكره ابن أبي حاتم ...)
وثانياً : قال الحافظ ابن حجر : (وبَيَّضَ فهو مجهول) والذي في الجرح والتعديل ليس فيه تبييض، وقد ذكره الحافظ تبعاً للذهبي في الميزان^{٧٨٨}، لكن عبارة الذهبي في الميزان هكذا : وذكره ابن أبي حاتم، وبَيَّضَ، مجهول) اهـ وليس فيها تفريع الجهالة على التبييض كما هي عبارة ابن حجر، فانتفى أن يكون هذا النص شاهداً على اعتبار ابن حجر ما سكت عنه ابن أبي حاتم مجهولاً .
وثالثاً : أن لفظ (مجهول) في كلام الذهبي، إنما هو من حكمه وإنشائه، إذ لم يذكر ذلك أبو حاتم ولا ابنه في كتابه .

وقال الحافظ السخاوي في كتابه الغاية في شرح الهداية في علم الرواية - وهو شرح له على منظومة (الهداية في علم الرواية) لابن الجزري المقرئ - ^{٧٨٩} :

(ثالثها) مجهول الحال في العدالة باطنا لا ظاهراً لكونه علم عدم الفسق فيه ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة ونفي العدالة الباطنة، لأن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر، وهذا هو المستور والمختار قبوله وبه قطع سليم الرازي، قال ابن الصلاح : ويشبه أن يكون عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة فيمن تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة انتهى.
قلتُ : وعلى هذا يترجح العمل بالرأي القائل بقبول (رواية) المستور على مقابله، لأنه قد تعذرت الخبرة في كثير من رجال القرن الأول والثاني والثالث، ولم يعلم عنهم مفسقاً، ولا تعرف في روايتهم نكارة، فلو رددنا أحاديثهم أبطلنا سنناً كثيرة، وقد أخذت الأمة بأحاديثهم، كما أشار إليه الحافظ ابن الصلاح في كلمته الآنف الذكر .

وعليه جرى عملُ الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما (الصحيحين) كما قال ذلك الحافظ الذهبي رحمه الله في الميزان في ترجمة حفص بن بُغيل [د]. عن زائدة وجماعة، وعنه أبو كريب، وأحمد بن بديل. قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف.

قلتُ : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدلُّ على عدالته.

وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم معجاهيل. ^{٧٩٠} .

^{٧٨٧} - الجرح والتعديل [ج ٢ - ص ٢٨٢] ١٠١٩

^{٧٨٨} - ٢٨٣/١

^{٧٨٩} (ج ١ / ص ٦٠)

^{٧٩٠} - الميزان ٥٥٦/١ (٢١٠٩)

وقال في ميزان الاعتدال -مالك بن الخير الزبادي .مصرى. محله الصدق، يروى عن أبي قبيل، عن عبادة - مرفوعا: ليس منا من لم يبجل كبيرنا، روى عنه حيوة بن شريح، وهو من طبقة، وابن وهب، وزيد بن الحباب، ورشد بن، قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته - يريد أنه ما نصَّ أحدٌ على أنه ثقة، وفي رواية الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما علمنا أن أحدا نصَّ على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعةٌ ولم يأت بما ينكرُ عليه أن حديثه صحيحٌ. "٧٩١

وهذا الذي ذكره الحافظ الذهبي رحمه الله من مسلك الشيخين قد مشى عليه الإمام أبو حنيفة ومن وافقه من أتباعه وغيرهم، قال المحقق الآمدي الشافعي في كتابه الإحكام في أصول الأحكام^{٧٩٢} :
المسألة الأولى- مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم أن مجهول الحال غير مقبول الرواية، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله ومعرفة سيرته وكشف سريرته أو تركية من عرفت عدالته وتعديله له.

وقال أبو حنيفة وأتباعه: يكتفى في قبول الرواية بظهور الإسلام والسلامة عن الفسق ظاهراً. اهـ
وقال به لفيف من أهل العلم ومنهم العلامة عبد الغني البحراني الشافعي في كتابه قرة العين: " لا يقبل مجهول الحال، وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، فلا يقبل عند الجمهور .
ثانيها: مجهول العادلة باطناً لا ظاهراً، وهو المستور، والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي - أحد أئمة الشافعية وشيخ الحافظ الخطيب البغدادي - وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة، فيمن تقادم عهدهم وتعذرت معرفتهم (اهـ^{٧٩٣}

وقال العلامة المحقق البارع محمد حسن السنبهلي الهندي في مقدمة كتابه النفيس (تنسيق النظام في مسند الإمام)- أي الإمام أبي حنيفة -ص ٦٨: (قال القسطلاني في إرشاد الساري: وقبل المستور قومٌ ورجحه ابن الصلاح)^{٧٩٤} وقال ابن حجر في شرح النخبة : وقبل روايته جماعةٌ بغير قيدٍ (اهـ كلام السنبهلي .

وقال العلامة علي القاري في شرح شرح النخبة^{٧٩٥}: " (وقد قبل روايته) أي المستور، (جماعة) منهم أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه، (بغير قيد) يعني بعصر دون عصر ذكره السخاوي. وقيل: أي بغير قيد التوثيق وعدمه، وفيه أنه إذا وثق خرج عن كونه مستورا، فلا يتجه قوله: بغير قيد. واختار هذا

^{٧٩١} - ميزان الاعتدال (ج ٣ / ص ٤٢٦) (٧٠١٥)

^{٧٩٢} (ج ١ / ص ٣٢٤)

^{٧٩٣} - قرة العين في ضبط رجال الصحيحين ص ٨

^{٧٩٤} - إرشاد الساري ١٦/١

^{٧٩٥} - شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ج ١ / ص ٥١٨)

القول، ابن حبان تبعاً للإمام الأعظم ؛ إذ العدل عنده: من لا يعرف فيه الجرح، قال: والناس في أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدرح، ولم يكلف الناس ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم للظاهر، قال تعالى: { {ولا تحسبوا} } } ولأن أمر الأخبار مبني على الظن، وإن بعض الظن إثم، ولأنه يكون غالباً عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفرق الشهادة، فإنها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن. قال ابن الصلاح: يشبه أن يكون العمل على هذا الرأي، في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، فاكفني بظاهرهم، وقيل: إنما قبل أبو حنيفة رحمه الله في صدر الإسلام حيث كان الغالب على الناس العدالة، فأما اليوم فلا بد من التركيز لغلبة الفسق، وبه قال أصحابه أبو يوسف، ومحمد. وحاصل الخلاف: أن المستور من الصحابة، والتابعين وأتباعهم، يقبل بشهادته صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بقوله: " خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم " وغيرهم لا يقبل إلا بتوثيق، وهو تفصيل حسن. " .. اهـ

والأخذ بهذا المذهب فيمن سكتوا عنه وجيةً للغاية جداً، وأما من كان بعد خير القرون الثلاثة بعد فشو الكذب وقيام الحفاظ بالرحلة وتأليف الكتب في الرجال والرواة، فينبغي أن لا يقبل إلا من ثبتت عدالته وتحققت فيه شروط قبول الرواية التي رسمها المتأخرون .

فإذا علم هذا كله، اتضح وجاهة ما أثبتته من أن مثل البخاري، أو أبي حاتم، أو ابن أبي حاتم، أو أبي زرعة، أو ابن يونس المصري، أو ابن حبان، أو ابن عدي، أو الحاكم الكبير أبي أحمد، أو ابن النجار البغدادي، أو غيرهم ممن تكلم في الرجال، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يجرح، ولم يأت بمنكر : يعدُّ سكوتهم عنه من باب التوثيق والتعديل، ولا يعدُّ من باب التجريح والتجهيل، ويكون حديثه لا يترل عن مرتبة الحسن، إذا سلم من المغامز، والله تعالى أعلم .

وقد سار على هذا المسلك العلامة أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على مسند الإمام أحمد^{٧٩٦} وفي تعليقه على مختصره لتفسير ابن كثير الذي سماه عمدة التفسير عن الحفاظ ابن كثير^{٧٩٧}، وكذلك الشيخ العلامة ظفر أحمد التهانوي في كتابه قواعد في علوم الحديث^{٧٩٨} وحبيب الرحمن الأعظمي في كتبه وتعليقاته الكثيرة .^{٧٩٩}

^{٧٩٦} - انظر الجزء السابع الحديث رقم (٥٥٤٤)

^{٧٩٧} - انظر منه ٦٠/١ و ٨٨ و ١٦٥ و ١٦٨

^{٧٩٨} - ص ٣٥٨ و ٤٠٤

^{٧٩٩} - انظر الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي بتعليق العلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة رحمه الله من ص ٢٣٠ فما بعدها الهامش بحث ((سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يجرح ، ولم يأت بمنكر : يعدُّ تعديلاً) وقد اقتبست منه كثيراً وزدت عليه زيادات كثيرة .

كتاب العلم

٦٩- (١٣٩٣) (ضعيف) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ».. رواه الترمذي وقال: حديث حسن كذا قال وإسناده ضعيف كما هو مبين في تخريج المشكاة (٢٢٠) والضعيفة رقم (٢٠٣٧)

قلت: هو في سنن الترمذي (٢٨٥٩) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْعَتَكِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَرْفَعْهُ^{٨٠٠}.

وفي سننه خالد بن يزيد الأزدي العتكي، ويقال الهدادي، أبو يزيد ويقال أبو حمزة، ويقال أبو سلمة، البصري اللؤلؤي فيه كلام^{٨٠١}

قلت: والصواب من القول أن حديثه حسن ولا يخلو من بعض الأوهام فهذه نتوقف فيها حتى نتأكد هل تابعه أحد أم لا وهل له شواهد تقويه أم لا؟

ومع هذا فلم يتفرد به فقد تابعه محمد بن مصعب ففي أمالي ابن سمعون (٤٥) وَالْمَدْخَلُ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٧٩) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِي، أَبَا الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ، ثنا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ صَاحِبُ اللَّوْلُؤِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ"^{٨٠٢}.

^{٨٠٠} - والمعجم الصغير للطبراني (٣٨٠) ومسنند البزار (٦٥٢٠) وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروي بهذا اللفظ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٣ / ص ٥٤) (٢١١٩-٢١٢١) وحسنه والترغيب والترهيب للمصري (١٤٨) ونقل تحسن الترمذي وأخلاق العلماء للآجري (٢٨) والترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين (٢١٣)

والضعفاء الكبير للعقيلي (٥٢٨) وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢٢٢) و السلسلة الضعيفة (٢٠٣٧) كلهم من هذا الطريق
^{٨٠١} - انظر ترجمته في تقريب التهذيب (١٦٩٢) والثقات لابن حبان (١٣١٢١) والكاشف (١٣٦٨) والتاريخ الكبير [ج ٣ - ص ١٨٢] (٦١٦) والجرح والتعديل [ج ٣ - ص ٣٦١] (١٦٣٥) وقال سئل أبو زرعة عنه فقال ليس به بأس، وميزان الاعتدال - (ج ١ / ص ٦٤٨) (٢٤٨٤)

^{٨٠٢} - انظر تراجم رجاله تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥٠٧] (٦٣٠٢) صدوق كثير الغلط، أبو علي أحمد بن محمد بن يزيد بن أبي الخناجر الأتاربلسي ثقة الجرح والتعديل [ج ٢ - ص ٧٣] (١٤٤) وتاريخ دمشق [ج ٥ - ص ٤٦٨] (٢٣٠) وذكر توثيقه [ج ٥٥ - ص ١٩٣] (٦٩٥٧) و سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٣١ (١٦٨)

قلت : فهذا السند الثاني حسن، فالحديث حسنٌ بلا ريب .، وقد خفيت عليه هذه المتابعة، فضَعَفَ الحديث وردَّ كلام الإمام الترمذي، والصواب هو قول الترمذي رحمه الله .
بقيت علة أخرى أثارها الشيخ ناصر رحمه الله حول رواية أبي جعفر الرازي عن شيخه الربيع بن أنس .

قلت :أما أبو جعفر الرازي : فقد وثقه أكثر أهل العلم : كأحمد وابن معين وابن المديني وابن عمار وأبو حاتم وابن سعد والحاكم وابن عبد البر وابن عدى ولينه بعضهم في بعض رواياته^{٨٠٣}، وقال ابن عدي : "ولأبي جعفر الرازي أحاديث صالحة مستقيمة يرويها وقد روى عنه الناس وأحاديثه عامتها مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به"^{٨٠٤}. فالصحيح أنه حسن الحديث .

وقد روى له أحمد في مسند عن أبي العالصة (١٧٢٦٢ و ٢٠١٤٠ و ٢١٨٢٠ و ٢١٨٢٦ و ٢١٨٢٧ و ٢١٨٢٩)

وشيوخه الربيع بن أنس صدوق^{٨٠٥}

طالِبُ الْعِلْمِ^{٨٠٦}

الطَّالِبُ : اسْمٌ فاعِلٍ مِنَ الطَّلَبِ، وَالطَّلَبُ لُغَةٌ : مُحَاوَلَةٌ وَجِدَانِ الشَّيْءِ وَأَخْذُهُ^{٨٠٧}
وَالْعِلْمُ لُغَةٌ : نَقِيضُ الْجَهْلِ، وَالْمَعْرِفَةُ، وَالْيَقِينُ .
وَاصْطِلَاحًا : هُوَ مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ .
وَقَالَ صَاحِبُ التَّعْرِيفَاتِ : هُوَ الْإِعْتِقَادُ الْجَارِمُ الْمُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ .
وَقَالَ الْحُكَمَاءُ : هُوَ حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْعَقْلِ^{٨٠٨} .

فَضْلُ طَالِبِ الْعِلْمِ :

لِطَالِبِ الْعِلْمِ فَضْلٌ كَبِيرٌ وَمِيزَةٌ خَاصَّةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمَلَائِكَةِ وَالْخَلَائِقِ، وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَدِلَّةُ الْمُسْتَفِيضَةُ بِذَلِكَ .

^{٨٠٣} - انظر التهذيب ٥٧٥٦/١٢ والديوان (٣٢٩١) وتهذيب الكمال [ج ٣٣ - ص ١٩٢] (٧٢٨٤) و انظر الطبقات الكبرى [ج ٧ - ص ٣٨٠] والتاريخ الكبير [ج ٦ - ص ٤٠٣] (٢٧٩٠) وتقريب التهذيب (٨٠١٩) والكاشف (٦٥٦٣) والجرح والتعدي [ج ٦ - ص ٢٨٠] (١٥٥٦) وميزان الاعتدال - (ج ٣ / ص ٣١٩) (٦٥٩٥) عيسى بن أبي عيسى [عو] ماهان، أبو جعفر الرازي، صالح الحديث.

^{٨٠٤} - الكامل لابن عدي ٢٥٥/٥

^{٨٠٥} - الكاشف [ج ١ - ص ٣٩١] (١٥٢٤) وسير أعلام النبلاء (١٧٠/٦) (٧٩)

^{٨٠٦} - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٨ / ص ٣٣٤)

^{٨٠٧} - لسان العرب ، مادة (طلب) ، والكلبيات ٣ / ١٥٣ .

^{٨٠٨} - لسان العرب والمصباح المنير ، مادة (علم) ، والتعريفات ١٩٩ ، والكلبيات ٣ / ٢٠٧ .

فَعَنْ قَيْسِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ قَدِمَ رَجُلٌ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ وَهُوَ بِدِمَشْقَ فَقَالَ مَا أَقْدَمَكَ يَا أَحْيَى فَقَالَ حَدِيثٌ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ أَمَا جِئْتَ لِحَاجَةٍ قَالَ لَا. قَالَ أَمَا قَدِمْتَ لِتِجَارَةٍ قَالَ لَا. قَالَ مَا جِئْتَ إِلَّا فِي طَلَبِ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْخَيْثَانُ فِي الْمَاءِ وَفَضَّلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ » .^{٨٠٩}

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذَكَرَ اللَّهُ وَمَا وَالَاهُ أَوْ عَالِمًا وَمُتَعَلِّمًا .^{٨١٠}

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ " .^{٨١١}

آدَابُ طَالِبِ الْعِلْمِ :

لِطَالِبِ الْعِلْمِ آدَابٌ كَثِيرَةٌ نَذْكُرُ مِنْهَا مَا يَلِي :

أ - يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يُطَهِّرَ قَلْبَهُ مِنَ الْأَدْنَسِ، لِيَصْلَحَ لِقَبُولِ الْعِلْمِ وَحِفْظِهِ وَاسْتِثْمَارِهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ " .^{٨١٢}

ب - يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَقْطَعَ الْعَلَاتِقَ الشَّاعِلَةَ عَنْ كَمَالِ الْاجْتِهَادِ فِي التَّحْصِيلِ وَيَرْضَى بِالْيُسِيرِ مِنَ الْقَوْتِ، وَيَبْصُرَ عَلَى ضَيْقِ الْعَيْشِ، وَأَنْ يَتَوَاضَعَ لِلْعِلْمِ وَالْمُعَلِّمِ، فَيَتَوَاضَعُ يَنَالَ الْعِلْمَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَطْلُبُ أَحَدٌ هَذَا الْعِلْمَ بِالْمُلْكِ وَعِزِّ النَّفْسِ فَيُفْلِحَ، وَلَكِنْ مَنْ طَلَبَهُ بِذُلِّ النَّفْسِ وَضَيْقِ الْعَيْشِ وَخِدْمَةِ الْعُلَمَاءِ أَفْلَحَ .

ج - أَنْ يَنْقَادَ لِمُعَلِّمِهِ وَيُسَاوِرَهُ فِي أُمُورِهِ وَيَأْتَمِرَ بِأَمْرِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ لِمُعَلِّمِهِ بِعَيْنِ الْإِحْتِرَامِ، وَيَعْتَقِدَ كَمَالَ أَهْلِيَّتِهِ وَرُجْحَانِهِ عَلَى أَكْثَرِ طَبَقَتِهِ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى انْتِفَاعِهِ بِهِ وَرُسُوخِ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ فِي ذَهْنِهِ .

^{٨٠٩} - سنن الترمذی (٢٨٩٨) ومسنند أحمد (٢٢٣٤٧) وهو حديث حسن لغيره

^{٨١٠} - سنن الترمذی (٢٤٩٢) وسنن ابن ماجه (٤٢٥١) وصحيح الجامع (١٦٠٩) صحيح لغيره

^{٨١١} - مر تخریجه

^{٨١٢} - المجموع ١ / ٨١ (ط . المكتبة السلفية المدينة المنورة) ، إحياء علوم الدين ١ / ١١ ، ١٥ ، (ط . مصطفى الحلبي ١٩٣٩) ،

جامع بيان العلم وفضله ١ / ٥٥ (ط . المنيرية) ، الآداب الشرعية ٢ / ٣٩ (ط . مكتبة الرياض)

^{٨١٣} - صحيح البخاری (٥٢) ومسلم (٤١٧٨) عن النعمان بن بشير مطولا ..

د - أَنْ يَتَحَرَّى رِضَا الْمُعَلِّمِ وَإِنْ خَالَفَ رَأْيَ نَفْسِهِ، وَلَا يَعْتَابَ عِنْدَهُ، وَلَا يُفْشِيَ لَهُ سِرًّا، وَأَنْ يَرُدَّ غَيْبَتَهُ إِذَا سَمِعَهَا، فَإِنْ عَجَزَ فَارْقَ ذَلِكَ الْمَجْلِسَ، وَأَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَأَنْ يَدْخُلَ كَامِلَ الْأَهْلِيَّةِ فَارِغَ الْقَلْبِ مِنَ الشَّوَاغِلِ مُتَطَهِّرًا مُتَنْظِفًا، وَيُسَلِّمَ عَلَى الْحَاضِرِينَ كُلِّهِمْ، يَخُصُّ الْمُعَلِّمَ بِزِيَادَةِ إِكْرَامٍ .

هـ - أَنْ يَجْلِسَ حَيْثُ انْتَهَى بِهِ الْمَجْلِسُ إِذَا حَضَرَ إِلَى الدَّرْسِ، وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ لَهُ الشَّيْخُ أَوْ الْحَاضِرُونَ بِالتَّقَدُّمِ، وَلَا يَجْلِسَ وَسَطَ الْحَلْقَةِ إِلَّا لَضَرُورَةٍ، وَلَا بَيْنَ صَاحِبَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، وَأَنْ يَحْرِصَ عَلَى الْقُرْبِ مِنَ الشَّيْخِ لِيَفْهَمَ كَلَامَهُ فَهَمًّا كَامِلًا بَلَا مَشَقَّةٍ .

و- أَنْ يَتَأَدَّبَ مَعَ رُفَقَتِهِ وَحَاضِرِي الدَّرْسِ، وَلَا يَرْفَعَ صَوْتَهُ رَفْعًا بَلِيغًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَلَا يَضْحَكَ وَلَا يُكْثِرَ الْكَلَامَ بَلَا حَاجَةٍ، وَلَا يَعْثَبَ بِيَدِهِ وَلَا غَيْرِهَا، وَلَا يَلْتَفِتَ بَلَا حَاجَةٍ، وَلَا يَسْبِقُ الشَّيْخَ إِلَى شَرْحِ مَسْأَلَةٍ أَوْ جَوَابِ سُؤَالٍ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ مِنْ حَالِ الشَّيْخِ إِثَارَ ذَلِكَ .

ز - يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَرِيصًا عَلَى التَّعَلُّمِ مُوَظَّبًا عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ، وَلَا يُضَيِّعَ مِنْ أَوْقَاتِهِ شَيْئًا فِي غَيْرِ الْعِلْمِ إِلَّا بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ، وَأَنْ تَكُونَ هِمَّتُهُ عَالِيَةً فَلَا يَرْضَى بِالْيُسْرِ مَعَ إِمْكَانِ الْكَثِيرِ، وَأَنْ لَا يُسَوِّفَ فِي اشْتِغَالِهِ، وَلَا يُؤَخِّرَ تَحْصِيلَ فَائِدَةٍ، لَكِنْ لَا يُحْمَلُ نَفْسُهُ مَا لَا تُطِيقُ مَخَافَةُ الْمَلَلِ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ .

ح - أَنْ يَعْتَنِيَ بِتَصْحِيحِ دَرْسِهِ الَّذِي يَتَعَلَّمُهُ تَصْحِيحًا مُتَقَنًّا عَلَى الشَّيْخِ، ثُمَّ يَحْفَظُ حِفْظًا مُحْكَمًا، وَيَبْدَأُ دَرْسَهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالِدُعَاءِ لِلْعُلَمَاءِ وَمَشَايِخِهِ، وَيُدَاوِمُ عَلَى تَكَرَّرِ مَحْفُوظَاتِهِ^{٨١٤} .

^{٨١٤} - المجموع للنووي ١ / ٣٥ وما بعدها (ط . المكتبة السلفية المدينة المنورة) تذكرة السامع والمتكلم ٦٧ وما بعدها (ط . جمعية دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٣ هـ) ، إحياء علوم الدين ١ / ٥٥ (ط . مصطفى الحلي ١٩٣٩ م)

باب النهي عن الحلف بمخلوق

٧٠- (١٧٢٠) - (ضعيف) عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ لَا وَالْكَعْبَةَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ». " رواه الترمذي وقال : حديث حسن

وفسر بعض العلماء قوله : " كفر أو أشرك " على التغليظ كما روي أن النبي ﷺ قال : " الرياء شرك

قلت : أشار المصنف - رحمه الله - بقوله : (روي) إلى أن الحديث المذكور ضعيف الإسناد وهو كما قال وقد خرجته وبينت علته في الضعيفة رقم (١٨٥٠)

قلت : هو في سنن الترمذي (١٦٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَا وَالْكَعْبَةَ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ " : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَفُسِّرَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّ قَوْلَهُ " فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ " عَلَى التَّغْلِيظِ ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ : وَأَبِي وَأَبِي ، فَقَالَ : " أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ " ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ ، وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " : هَذَا مِثْلُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " إِنَّ الرِّيَاءَ شَرُّكَ " وَقَدْ فُسِّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ : فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا الْآيَةَ ، قَالَ : لَا يُرَائِي " ٨١٥

قلت : فالحديث صحيح بلا ريب، وتناقض الألباني رحمه الله فذكره في السلسلة الصحيحة وصححه ٨١٦

الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِحَرْفِ الْقَسَمِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ ٨١٧

٨١٥ - المستدرك للحاكم (٤٥ و ٤٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ٧٨١٤) وصححه ووافقه الذهبي ، ومسنده أحمد (٦٢١٥) والسنن الكبرى للبيهقي (ج ١٠ / ص ٢٩) (٢٠٣٢٤ و ٢٠٣٢٥) ومسنده أبي عوانة (٤٨٢٧-٤٨٣١) والترغيب والترهيب للمنذري (٤٤٧٨) وذكر تحسين الترمذي وتصحيح ابن حبان والحاكم، وفتح الباري لابن حجر - (ج ١٩ / ص ١) والكبائر - (ج ١ / ص ٣٦) والزواجر عن اقتراف الكبائر - (ج ٣ / ص ٢٠٥) وسنن أبي داود (٣٢٥٣) وصحيح الجامع (٦٢٠٤) وصححه الشيخ ناصر رحمه الله والمسنده الجامع ١٠ / ص ٨٤٠) (٧٨١٣)

٨١٦ - السلسلة الصحيحة - (ج ٥ / ص ٤١) (٢٠٤٢)

٨١٧ - الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٧ / ص ٢٦٣)

" - تَنْحَصِرُ شَرْعًا صِغَةُ اليمينِ بِحَرْفِ الْقَسَمِ وَمَا يَقُومُ مَقَامُهُ فِي اليمينِ بِاللَّهِ تَعَالَى . فَالْحَلْفُ بِغَيْرِهِ بِحَرْفِ الْقَسَمِ وَمَا يَقُومُ مَقَامُهُ لَا يُعْتَبَرُ يَمِينًا شَرْعِيَّةً، وَلَا يَجِبُ بِالْحَنْثِ فِيهِ كَفَّارَةٌ .

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ : أَنْ يَحْلِفَ الْإِنْسَانُ بِأَبِيهِ أَوْ بَابْنِهِ أَوْ بِالْأَنْبِيَاءِ أَوْ بِالْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَوْ بِالْعِبَادَاتِ : كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، أَوْ بِالْكَعْبَةِ أَوْ بِالْحَرَمِ أَوْ بِزَمْزَمَ أَوْ بِالْقَبْرِ وَالْمَنْبَرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ . سَوَاءٌ أَتَى الْحَالِفُ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظِ عَقِبَ حَرْفِ الْقَسَمِ أَمْ أَضَافَ إِلَيْهَا كَلِمَةً : " حَقٌّ " أَوْ " حُرْمَةٌ " أَوْ " حَيَاةٌ " أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْحَلْفُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْقَسَمِ أَمْ بِصِغَةٍ مُلْحَقَةٍ بِمَا فِيهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ، مِثْلَ لَعْمَرُكَ وَلِعْمَرِي وَعَمْرُكَ اللَّهُ ^{٨١٨} وَعَلَيَّ عَهْدُ رَسُولِ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ كَذَا .

وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ (مِنْهَا) قَوْلُهُ ﷺ : مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ ^{٨١٩} . (وَمِنْهَا) قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ . وَفِي رِوَايَةٍ " فَقَدْ كَفَرَ " ^{٨٢٠} (وَمِنْهَا) قَوْلُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا ^{٨٢١} .

(وَمِنْهَا) مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَلَفْتُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ : قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنْفُثَ عَنْ شِمَالِكَ ثَلَاثًا، وَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، ثُمَّ لَا تُعَدُّ .

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى رَوَاهَا النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ حَلَفْتُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَقَالَ لِي أَصْحَابِي بِئْسَ مَا قُلْتَ قُلْتَ هُجْرًا .

فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ « قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنْفُثَ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا وَتَعَوَّذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثُمَّ لَا تُعَدُّ » . ^{٨٢٢}

(وَمِنْهَا) مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - « مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى . فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَى أَقَامِرُكَ . فَلْيَتَصَدَّقْ » ^{٨٢٣} ..

- وَوَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اسْتِنْكَارُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

^{٨١٨} - العمر في هذا المثال معناه اعتقاد بقاء الله ، فقول القائل : عمرك الله ، معناه أحلف باعتقادك أن الله عز وجل باق ، ولا شك أن الاعتقاد صفة للمخاطب وليس صفة لله تعالى .

^{٨١٩} - صحيح البخارى (٣٨٣٦) ومسلم (٤٣٤٨) .

^{٨٢٠} - مر تخرجه

^{٨٢١} - أبو داود (٣٢٥٥) وهو صحيح.

^{٨٢٢} - سنن النسائي(٣٧٩٣) ومسنند أحمد (١٦٤٤) صحيح

^{٨٢٣} - صحيح البخارى(٤٨٦٠) وصحيح مسلم (٤٣٤٩) .

فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا وَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدِهِ عَنْ وَبَرَةَ قَالَ : قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَوْ ابْنُ عُمَرَ : لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا، وَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ عُمَرَ قَالَ لَهُ - وَقَدْ سَمِعَهُ يَحْلِفُ بِالْكَعْبَةِ - : لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ فَكَّرْتَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَحْلِفَ لَعَاقَبْتُكَ، أَحْلِفْ بِاللَّهِ فَأَنْتُمْ أَوْ ابْرُرْ^{٨٢٤}.

=====

أَثَرُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ

- لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَا تَجِبُ بِالْحِنْثِ فِيهِ كَفَّارَةٌ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَكْثَرِ الْحَنَابِلَةِ مِنْ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَنَثَ فِي الْحَلْفِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ شَطْرَيْ الشَّهَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَصِيرُ بِهِمَا الْكَافِرُ مُسْلِمًا، وَعَنْ بَعْضِهِمْ : أَنَّ الْحَلْفَ بِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَجِبُ بِالْحِنْثِ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا، لَكِنْ الْأَشْهُرُ فِي مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ بِالْحِنْثِ فِي الْحَلْفِ بِنَبِيٍّ وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ أَيْضًا فِي أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ مَنَهْيٌ عَنْهُ، لَكِنْ فِي مَرْتَبَةِ هَذَا النَّهْيِ اخْتِلَافٌ، وَالْحَنَابِلَةُ قَالُوا : إِنَّهُ حَرَامٌ إِلَّا الْحَلْفَ بِالْأَمَانَةِ، فَإِنْ بَعْضُهُمْ قَالَ بِالْكَرَاهَةِ، وَالْحَنْفِيَّةُ قَالُوا مَكْرُوهٌ تَحْرِيمًا، وَالْمُعْتَمِدُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ تَنْزِيهٌ^{٨٢٥} .

وَصَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِسَبْقِ اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلَا كَرَاهَةَ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ^{٨٢٦} عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوُ حَدِيثِ مَالِكٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ » . أَوْ « دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ » .^{٨٢٧} .

^{٨٢٤} - مصنف عبد الرزاق (١٥٩٢٨) وهو صحيح و ذكر هذه الآثار الثلاثة ابن حزم في المحلى مستدلا بها على تحريم الحلف بغير الله في ضمن ما استدلل من الأحاديث . ر : (المحلى ٨ / ٣٩) .

^{٨٢٥} - ابن عابدين ٣ / ٤٦ ، والبدائع ٣ / ٨ ، وفتح القدير ٤ / ٨ ، والشرح الصغير ١ / ٣٣٠ ، وأسنى المطالب ٤ / ٢٤٢ ، ومطالب أولي النهى ٦ / ٣٦٤ .

^{٨٢٦} - صحيح مسلم (١١٠)

^{٨٢٧} - أسنى المطالب ٤ / ٢٤٢ .

٤٠ : باب بر الوالدين وصلة الأرحام

٧١- (٣٣٠) عن سلمان بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرًا، فَالْمَاءُ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ " . رواه الترمذی وقال : حديث حسن .
 وذكره الشيخ الألباني في ضعيف الجامع (٣٨٩)، وفي الإرواء (٥٠/٤) .

قلت : هو في سنن الترمذی (٦٦٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ يُلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ - قَالَ : « إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرًا فَالْمَاءُ فَإِنَّهُ طَهُورٌ » . وَقَالَ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ » . قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالرَّبَابُ هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ بِنْتُ صُلَيْعٍ . وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ . وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ الرَّبَابِ . وَحَدِيثُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ . وَهَكَذَا رَوَى ابْنُ عُوْنٍ وَهَيْشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ .^{٨٢٨}

وصحَّح الموصول بذكر الرباب بنت صليح البصرية : أبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم . ووافقهم عليه أكابر الحفاظ : النووي، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والصنعاني، والشوكاني، وجماعة .

وهو كما قالوا، فهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، غير الرباب بنت صليح أم الرائح الضبيّة البصرية ؛ وقد وثقت وصحَّح الأئمة الفحول حديثها كما سلف . وقال الحافظ أبو الحجاج المزي : " استشهد بها البخاري — يعني ذكر حديثها في صحيحه تعليقاً — وروى لها الباقون سوى مسلم اهـ^{٨٢٩} .

^{٨٢٨} - وأخرجه كذلك الطيالسي (١١٨١) ، وعبد الرزاق (٧٥٨٧/٢٢٤/٤) ، والحميدي (٢/٨٢٣) ، وأحمد (٢١٤، ١٨، ١٧/٤) ، والدارمي (١٧٠١) ، وعلي بن الجعد في المسند (٢٢٤٤/٨٢٦/٢) ، والنسائي في السنن الكبرى (٣٣٢٣: ٣٣١٩/٢٥٤/٢) ، أبو داود (٢٣٥٥) ، وابن ماجه (١٦٩٩) ، وابن خزيمة (٢٠٦٧) ، وابن حبان (٣٥٠٦) ، والطبراني في الكبير (٣٦١٥/٤٧٩/٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٨/٤) ، وشعب الإيمان (٣٦١٥/٤٧٩/٧) ، والبغوي في شرح السنة (١٧٤٣) ، والمزي في تهذيب الكمال (١٧١/٣٥) من طرق عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرباب بنت صليح عن عمها سلمان بن عامر مرفوعاً .

^{٨٢٩} - تهذيب الكمال (٧٨٣٦/١٧١/٣٥)

ويعني الحافظ باستشهاد البخاري بها ؛ تقوية أمرها والاعتبار بمتابعتها، فقد علّق البخاري حديثها في كتاب العقيدة (٣/٣٠٤ . سندی) عقب حديث سلمان بن عامر " مع الغلام عقيقة "، فقال (٥٤٧٢)
(وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَاصِمٍ وَهَشَامٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)
وقد ترجم الحافظ الذهبي في الميزان: " فصل ف "، وذكر منهن الرباب بنت صليع أم الرائج البصريّة .

ولا يختلف حال الرباب بنت صليع عن مثيلاهما من النساء المجهولات اللاتي ذكرهن ابن حجر في التقريب وقال عنهن : " مقبولة من الثالثة " ؛ يعني الطبقة الوسطى من التابعيات، أمثال :

- (١) مرجانة أم علقمة، تفرد عنها ابنها علقمة، واحتج بها مالك في الموطأ
- (٢،٣) دحية وصفية بنتا عليبة بن حرملة العنبريتان، تفرد عنهما عبد الله بن حسان .
- (٤) دقرة — بكسر الدال وسكون القاف — بنت غالب الراسبية البصرية ؛ أم عبد الرحمن بن أذينة قاضي البصرة، تفرد عنها محمد بن سيرين .

- (٥) سائبة ؛ مولاة الفاكه بن المغيرة المخزومي، تفرد عنها نافع مولى ابن عمر .
 - (٦) عديسة بنت أهبان بن صيفي، تفرد عنها عبد الله بن عبيد الحميري المؤذن .
- في عشرات أمثالهن ؛ ممن وثقن، واحتج بأحاديثهن أكابر الأئمة : كمالك، وأبو داود، والترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي، ومن لا يُحصى كثرة من الحفاظ المتأخرين عن هؤلاء الأئمة الفحول، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام الحافظ أبو زكريا النووي، والحافظ الذهبي^{٨٣٠} ومن أعجب طرق الاستدلال لدى من يضعّف أحاديث المجهولات من النساء كالرباب، ورائطة بنت مسلم، وصفية بنت عصمة، وضباعة بنت المقداد وغيرهن، كالألباني ومن يقلّده في ذلك، أنهم يحتجّون بتجهيل الحافظ الذهبي إياهن، ويتغاضون عما قرّره من أن الجهالة عنده لا تعني الضعف ولا ترك الاحتجاج بحديث المجهولة .

وأما الشيخ الألباني في الإرواء (٤/٥٠)، فقد قال عقب تحسّين الترمذي الحديث، وقول الحاكم : صحيح على شرط البخاري بنصه : " وليس كذلك، فإن الرباب هذه إنما أخرج لها البخاري تعليقا، ثم هي لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها، كما قال الذهبي في الميزان، وقد وثقها ابن حبان وصحّح حديثها هذا، وهو في ذلك تابع لشيخه ابن خزيمة، فقد صحّح الحديث أيضاً كما في بلوغ المرام، وكذا صحّحه أبو حاتم الرازي كما في تلخيص الخبير (١٩٢) .

وأقول : ولا أدري ما وجه هذا التصحيح، لا سيما من مثل أبي حاتم، فإنه معروف بالتشدد في التصحيح، والقواعد الحديثية تأبى مثل هذا التصحيح، لتفرد حفصة عن الرباب كما تقدم ومعنى ذلك

^{٨٣٠} - انظر الإكليل ببيان احتجاج الأئمة بروايات المجاهيل لأبي محمد الألفي

أفما مجهولة، فكيف يصحح حديثها؟! مع عدم وجود شاهد له، اللهم إلا حديث أنس، وهو معلول بمخالفة سعيد بن عامر للثقات، كما سبق بيانه " انتهى بنصه .

وأقول : لولا قوة الحجة لدى خصماء الشيخ الألباني في هذا الحديث ؛ لم يكثر من هذه التساؤلات، ولما تحير قائلًا : لا أدري ما وجه هذا التصحيح؟! سيما وهو مخالف لمن يكثر الاحتجاج بتصحيحهم وأحكامهم !! .

وقد لا يخفك أن القائلين بتصحيح هذا الحديث من أصحاب التأصيل لهذه القواعد الحديثية التي زعم الألباني — رحمه الله — أنها تأتي بتصحيحه .

وأقول : وليس مع الشيخ الألباني من موجبات تضعيف الحديث إلا أمرين :

(أولهما) أن الرباب بنت صليح البصرية مجهولة، لم يرو عنها غير حفصة بنت سيرين .

(ثانيهما) أنها لم تتابع على حديثها .

فإن كان ذلك كذلك، فلماذا صحح نظائر وأشباه له كثيرة؟! .

ففي ثنايا تقريره بطلان حديث " نعم المذكر السبحة " في سلسلته الضعيفة (١١٢/١)، ذكر ما نصه : " أنه مخالف لأمره ﷺ، حيث قال لبعض النسوة (عَلَيْكُنَّ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّقْدِيسِ، وَلَا تَعْفُلْنَ فَتَنْسِينَ التَّوْحِيدَ، وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ، فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ) . وهو حديث حسن، أخرجه أبو داود وغيره، وصححه الحاكم والذهبي، وحسنه النووي والعسقلاني " اهـ .

فالألباني هاهنا يعتمد تصحيح الحاكم والنووي والذهبي والعسقلاني لهذا الحديث، والراوية له : حميضة بنت ياسر مجهولة، لم يرو عنها غير ابنها هانئ بن عثمان الجهني، وهانئ هذا لم يوثقه غير ابن حبان؟!، وحديثها فرد غريب لم يتابعها عليه أحد؟! .

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب^{٨٣١} : " حميضة بنت ياسر. مقبولة من الرابعة " .

فلماذا يخالف الألباني هاهنا مذهبه في المجهولات والمقبولات؟! .^{٨٣٢}

وقد روه جميعا من طريق هانئ بن عثمان عن أمه حميضة بنت ياسر عن جدتها يسيرة وكانت من المهاجرات قالت : قال لنا رسول الله ﷺ : " يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ عَلَيْكُنَّ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّقْدِيسِ، وَلَا تَعْفُلْنَ فَتَنْسِينَ الرَّحْمَةَ، وَاعْقِدْنَ بِالْأَنَامِلِ، فَإِنَّهُنَّ مَسْئُولَاتٌ مُسْتَنْطَقَاتٌ " .

^{٨٣١} - تقريب التهذيب (١/٧٤٦/٨٥٧٠)

^{٨٣٢} - وقد أخرج حديثها ابن أبي شيبه (٢/١٦٠/٧٦٥٦ و ٦/٥٣/٢٩٤١٤ و ٧/١٦٨/٣٥٠٣٨) ، وأحمد (٦/٣٧٠) ، وإسحاق بن راهويه (١/١٩٨: ١٩٩) ، وابن سعد ((الطبقات الكبرى)) (٨/٣١٠) ، والدورى ((تاريخ يحيى بن معين)) (٣/٥١) ، وعبد بن حميد ((المنتخب)) (١٥٧٠) ، وأبو داود (١٥٠١) ، والترمذى (٣٥٨٣) ، وابن أبي عاصم ((الأحاد والمثاني)) (٦/٣٢٨٥) ، وابن حبان كما في ((موارد الظمان)) (٢٣٣٣) ، والطبراني ((الكبير)) (٢٥/١٨٠) و ((الأوسط)) (٥/١٨٢/٥٠١٦) ، والحاكم (١/٥٤٧) ، وأبو نعيم ((الحلية)) (٢/٦٨) ، والرافعى ((التدوين فى أخبار قروين)) (٣/٥٢) ، والمزي ((تهذيب الكمال)) (٣٠/١٤١)

ففى إسناد الحديث حميضة بنت ياسر، إحدى المجهولات اللاتى لم يروعنهن إلا راوٍ واحد، ممن تفرد ابن حبان بتوثيقهن، وقال ابن حجر عن كلٍّ منهن : " مقبولة "، فسبيلها فى قبول حديثها كسبيل الرباب بنت صليح البصرية لا يفترقان فى شئٍ البتة، كلتاهما تابعة لمجهولة لم يوثقها غير ابن حبان، وقال عنهما ابن حجر : " مقبولة "، فكيف فرّق بينهما الألباني، فحسن حديث حميضة وضعّف حديث الرباب ؟! .

أليس هذا من الاعتداد بقواعد وأصول علم الجرح والتعديل فى موضع، ونقضه فى موضع آخر ؟! على أن ثمة أمرٍ آخر زائد فى حديث حميضة، الذى تلقاه الألباني بالقبول وحسنه، أن فى إسناده هانئ بن عثمان الجهني وقد تفرد عن أمّه حميضة، ولم يوثقه إلا الإمام العلم الجهيد ابن حبان، ولهذا قال ابن حجر فى التقریب عنه: " مقبول " ^{٨٣٣} ! .

فلماذا تغافل عنه الألباني، وتناسى ما يكثر أن يعلل به تضعيف أحاديث المجاهيل بقوله : " توثيق ابن حبان لا يعتمد، لأنه متساهل فى التوثيق " ^{٨٣٤} ؟!

وعندي أن الحكم على الحديثين — حديث الرباب وحديث حميضة — واحد، كلاهما صحيح، ولا يضرُّ راويتهما تفرد راوٍ عنهما وعدم اشتغارهما، وسبيلهما سبيل أمثالهن وأشباههن ممن احتج بهن مالك فى موطنه : كزينب بنت كعب بن عجرة، وسائبة مولاة الفاكه بن المغيرة المخزومي، ومرجانة أم علقمة مولاة عائشة، وأم محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وغيرهن ..

قلت : يظهر لي أن سبب هذا التناقض عند الألباني رحمه الله عدة احتمالات :

الأول — عدم ضبطه لعلم الجرح والتعديل بشكل دقيق، ذلك لأنه بحرٌ خضمٌ لا ساحل له
الثاني — فيه شيء من اتباع الهوى، فالحديث الذى يروق له يقويه بأية وسيلة كحديث المستنطقات مثلاً، والذى لا يروق له كأحاديث التوسل فهو يردّها مهما كانت قوية ويخالف جمهور الأمة بحجّة التحقيق العلمي .

الثالث — عدم اطلاعه على شواهد الحديث ومتابعاته، وقد كثر تناقضه إلى حدٍّ كبير فى سائر كتبه ، نسأل الله تعالى العافية ، والتجاوز عن ذنوبنا وذنوبه ، وتقصيرنا وتقصيره .

^{٨٣٣} - تقريب التهذيب [ج ١ - ص ٥٧٠] (٧٢٦١) وفى الكاشف (٥٩٣٥) وثقّ

^{٨٣٤} - انظر على سبيل المثال : سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ج ١ / ص ٨٠) و (ص ١٥٧) و (ص ٢١١) و (ج ٢ / ص ٣٥٦) و - (ج ٣ / ص ٩٣ - ٩٤) و - (ج ٦ / ص ٢٤٠) و (ص ٢٦٣) و - (ج ١١ / ص ٥٢٩) والسلسلة الصحيحة (٥٢٦) و ١٤٧١ و ٢٤٩٦ و ٢٨١٧)

١١٤: باب بيان جواز الشرب قائماً وبيان أن الأكمل والأفضل الشرب قائماً

٧٢ - (٧٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِماً، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ " . رواه مسلم .

وقال الشيخ الألباني : " منكر بهذا اللفظ . وقد صحَّ النهي عن الشرب قائماً في غير ما حديث عن غير واحد من الصحابة، ومنهم أبو هريرة، لكن بغير هذا اللفظ، وفيه الأمر بالاستقاء، لكن ليس فيه ذكر النسيان، وهذا هو المستنكر من الحديث، وإلا فسأثره محفوظ، ولذلك أوردته في الصحيحة " .

قلت : أخرجه مسلم في كتاب الأشربة (٥٣٩٨/١٣) قال : حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْفَزَارِيُّ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ أَخْبَرَنِي أَبُو غَطَفَانَ الْمُرِّيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِماً فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ » . .

ورجال هذا الإسناد ثقات كلهم إلا عمر بن بن حمزة بن عبد الله بن عمر العمري، فإنه متكلم فيه بما لا يوجب ترك حديثه بمرة . قال أحمد بن حنبل : أحاديثه منكير . وقال يحيى بن معين : عمر بن حمزة أضعف من عمر بن محمد بن زيد العمري . وقال النسائي : ضعيف . وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال : كان ممن يخطيء، وقال أبو أحمد بن عدي : وهو ممن يكتب حديثه . وقال الحاكم : أحاديثه مستقيمة ^{٨٣٥} .

وأما ما لا يوجب ترك حديثه، فإن البخاري استشهد به في موضعين من صحيحه ^{٨٣٦}، وروى له في الأدب المفرد حديثين ^{٨٣٧}، وأخرج له مسلم في صحيحه ستة أحاديث ^{٨٣٨} :

وأما حديثه في الاستقاء لمن شرب قائماً، فليس مما ينكر من جهتين :

(الأولى) جهة الرواية، فقد صحت في معناه أحاديث أمثلها :

ما أخرجه أحمد (٣٠١/٢) (٨٢٢٤) قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي زِيَادٍ الطَّحَّانِ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِماً، فَقَالَ لَهُ : ((قِه))، قَالَ : لِمَ ؟، قَالَ : ((أَيْسُرُكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْهَرُّ))، قَالَ : لا، قَالَ : ((فَإِنَّهُ قَدْ شَرِبَ مَعَكَ مَنْ هُوَ شَرُّ مِنْهُ : الشَّيْطَانُ)) .

وقال : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ ثنا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ : فَذَكَرَهُ .

^{٨٣٥} - انظر تهذيب الكمال [ج ٢١ - ص ٣١١] (٤٢٢١)

^{٨٣٦} - رقم (٧٤١٢ و ١٠٠٩)

^{٨٣٧} - رقم (١٢٨٧ و ١٣٠٥)

^{٨٣٨} - رقم (٣٦١٥ و ٣٦١٦ و ٤١١١ و ٥٣٩٨ و ٧٢٢٨ و ٧٥٢١)

قلت : هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وأبو زياد الطحان، وإن تفرد عنه شعبة فقد وثق . قال ابن أبي حاتم الجرح والتعديل: " أبو زياد الطحان كوفي سمع أبا هريرة . روى عنه شعبة . وذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال : أبو زياد الطحان ثقة . وسألت أبي عن أبي زياد الطحان فقال : شيخ صالح الحديث ^{٨٣٩} .

ومع صحة الأمر بالاستقاء في هذا الحديث، بيان للعلة التي من أجلها نهى عن الفعل، وهي شرب الشيطان معه . فإذا بان علة الأمر بالاستقاء، فلا فرق حينئذ بين العامد والناسي في ندبهما إلى فعله، إرغاماً للشيطان وإغاطةً له .

(الثانية) جهة الدراية والنظر في معناه فسيمر بعد قليل .

حکم الشرب قائماً ^{٨٤٠}

كَانَ مِنْ هَدْيِهِ ﷺ الشُّرْبُ قَاعِدًا، هَذَا كَانَ هَدْيُهُ الْمُعْتَادُ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا ^{٨٤١}، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ الَّذِي شَرِبَ قَائِمًا أَنْ يَسْتَقِيَ ^{٨٤٢}، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ شَرِبَ قَائِمًا ^{٨٤٣} قَالَ النَّوَوِيُّ: " الصَّوَابُ أَنَّ النَّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ . أَمَّا شُرْبُهُ ﷺ قَائِمًا فَبَيَانٌ لِلْجَوَازِ، فَلَا إِشْكَالَ وَلَا تَعَارُضَ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ الشُّرْبُ قَائِمًا مَكْرُوهًا وَقَدْ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ فِعْلَهُ ﷺ إِذَا كَانَ بَيَانًا لِلْجَوَازِ لَا يَكُونُ مَكْرُوهًا بَلِ الْبَيَانُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ﷺ . وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَطَافَ عَلَى بَعِيرٍ، مَعَ أَنَّ الْإِحْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالطَّوَافَ مَاشِيًا أَكْمَلَ . وَنَظَائِرُ هَذَا غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ، فَكَانَ ﷺ يُنَبِّهُ عَلَى جَوَازِ الشَّيْءِ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ وَيُؤَاطِبُ عَلَى الْأَفْضَلِ مِنْهُ . وَهَكَذَا كَانَ أَكْثَرُ وُضُوءِهِ ﷺ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالطَّوَافُ مَاشِيًا وَأَكْثَرُ شُرْبِهِ جَالِسًا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الرَّوْضَةِ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ : لَا يُكْرَهُ الشُّرْبُ قَائِمًا . وَأَضَافَ : وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الشُّرْبَ قَائِمًا بِلَا عَذْرِ خِلَافِ الْأَوَّلَى لِلْأَحَادِيثِ الصَّرِيحَةِ بِالنَّهْيِ عَنْهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ . وَقَدْ ضَعَّفَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ أَحَادِيثَ النَّهْيِ، وَقِيلَ : إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ. ^{٨٤٤}

^{٨٣٩} - الجرح والتعديل (١٧٢٣/٣٧٣/٩)

^{٨٤٠} - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٥ / ص ٣٦٤)

^{٨٤١} - أخرجه مسلم (٥٣٩٧)

^{٨٤٢} - مر تخريجه

^{٨٤٣} - أخرجه البخاري (الفتح ١٠ / ٨١ - ط السلفية) ومسلم (٣ / ١٦٠١ - ط الحلبي) من حديث ابن عباس

^{٨٤٤} - صحيح مسلم بشرح النووي ١٣ / ١٩٥، روضة الطالبين ٧ / ٣٤٠، وعمدة القاري ٢١ / ١٩٣، وزاد المعاد ٤ / ٢٢٩ .

٢٣٤ : باب فضل الجهاد

٧٣- (١٢٩١) عن عثمان رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ " رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح . وذكره الشيخ الألبانى في ضعيف الجامع (٣٠٨٤) .

قلت : هو في سنن الترمذى (١٧٦٨) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ سَمِعْتُ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَنِيرِ يَقُولُ إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْوَهُ لِيَخْتَارَ امْرُؤٌ لِنَفْسِهِ مَا بَدَأَ لَهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ: « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو صَالِحٍ مَوْلَى عُثْمَانَ اسْمُهُ ثُرَكَانٌ .^{٨٤٥}

قلت : وهذا إسناد رواه ثقات كلهم، وأبو صالح مولى عثمان اسمه الحارث، قاله ابن أبي حاتم وابن حبان والدارقطني . وقيل : اسمه بركان، قاله البخاري . وهو ثقة . وثقه العجلي في معرفة الثقات^{٨٤٦}، وابن حبان في الثقات^{٨٤٧} .

قلت : قوله في اسمه (تركان) بالتاء المثناة تصحيف، وإنما هو بركان — بالباء الموحدة التحتية — . هكذا سَمَّاهُ البخاري في (تاريخه)

فضل الرباط وأهميته^{٨٤٨}

الرِّبَاطُ وَالْمَرَابِطَةُ مُلَازِمَةُ نَعْرِ الْعَدُوِّ، وَأَصْلُهُ أَنْ يَرِبْتَ كُلٌّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ خَيْلُهُ، ثُمَّ صَارَ لَزُومُ النَّعْرِ رِبَاطًا، وَرُبَّمَا سُمِّيَتْ الْخَيْلُ أَنْفُسُهَا رِبَاطًا، وَيُقَالُ : الرِّبَاطُ مِنَ الْخَيْلِ : الْخَمْسُ فَمَا فَوْقَهَا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ

^{٨٤٥} - وأخرجه كذلك الطيالسي (٨٧) ، وابن أبي شيبة (١٩٤٥٥/٢١٨/٤) ، وأحمد (٦٥،٧٥/١) ، والدارمي (٢٤٢٤) ، والبخاري ((التاريخ الكبير)) (٢٠٥/١٤٨/٢) ، والنسائي ((الكبرى)) (٤٣٧٧/٢٧/٣) ، والبزار (٤٠٦/٦٣/٢) ، وابن أبي عاصم ((كتاب الجهاد)) (٢٩٩/٦٨٥/٢) ، وابن حبان (٤٥٩٠) ، والحاكم (١٤٣/٢) ، والمقدسي ((الأحاديث المختارة)) (٣٢٥،٣٢٦/٤٥١/١) ، والمزي ((تهذيب الكمال)) (٤٢١/٣٣) جميعا من طريق أبي عقيل زهرة بن معبد عن أبي صالح مولى عثمان سمعت عثمان وهو على المنبر يقول : إِنِّي كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي ... فذكره . وقال أبو عبد الله الحاكم : ((هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه)) ، وأقره الذهبي .

^{٨٤٦} - معرفة الثقات (٢١٧٧/٤٠٨/٢) والبخاري في التاريخ الكبير (٢٠٥/١٤٨/٢) وتهذيب التهذيب (٦١٩/١٤٦/١٢)

^{٨٤٧} - الثقات (١٩٣٦/٨٤/٤)

^{٨٤٨} - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٢ / ص ٧٦)

تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (سورة آل عمران، أي: أقيموا على جهاد عدوكم . ويطلق الرباط على المحافظة على الصلوات الخمس، أو مداومة الجلوس في المسجد، كما جاء عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « أَلَا أَذْكُمُ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ ». قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ « إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ رَبَّاطُكُمْ ».^{٨٤٩}

وَالرَّابِطَةُ: الْبُيُوتُ الْمُسَبَّلَةُ لِإِيْوَاءِ الْفُقَرَاءِ وَالْغُرَبَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي يُرَابِطُ فِيهِ الْمُجَاهِدُونَ.^{٨٥٠}

الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ:

أَوَّلًا: الرِّبَاطُ بِمَعْنَى مُلَازِمَةِ الثُّغُورِ: الرِّبَاطُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّهُ حِفْظُ ثُغُورِ الْإِسْلَامِ وَصِيَانَتُهَا، وَدَفْعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَنْ رِيحِهِمْ، وَقُوَّةٌ لِأَهْلِ الثَّغْرِ وَلِأَهْلِ الْعُرُو، قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ أَصْلُ الْجِهَادِ وَفَرَعُهُ.^{٨٥١}

وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْأَمْرُ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (سورة آل عمران).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قَالَ جُمُهورُ الْأُمَّةِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: رَابِطُوا أَعْدَاءَكُمْ بِالْخَيْلِ، وَعَرَا إِلَى ابْنِ عَطِيَّةٍ قَوْلُهُ: الْقَوْلُ الصَّحِيحُ فِي مَعْنَى رَابِطُوا: أَنَّ الرِّبَاطَ هُوَ الْمُلازِمَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَصْلُهَا مِنْ رَبَطِ الْخَيْلِ، ثُمَّ سُمِّيَ كُلُّ مُلازِمٍ لثَغْرِ مِنْ ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ مُرَابِطًا، فَارِسًا كَانَ أَمْ رَاحِلًا.^{٨٥٢}

فَضْلُ الرِّبَاطِ: وَرَدَ فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعٌ سَوَّطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْعَدُوَّةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ».^{٨٥٣}

وَعَنْ سَلْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: « رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأُجِرَى عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَأَمِنَ الْفِتَانُ ».^{٨٥٤}

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: « كُلُّ الْمَيِّتِ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطَ فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيُؤَمِّنُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ ».^{٨٥٥}

^{٨٤٩} - صحيح مسلم (٦١٠)

^{٨٥٠} - تاج العروس، ولسان العرب، والمصباح المنير، والقرطبي تفسير آية: آل عمران الأخيرة، وحاشية ابن عابدين ٣ / ٢١٧ .

^{٨٥١} - المغني ٨ / ٣٥٤، ومطالب أولي النهى ٢ / ٥٠٩، وفتح القدير ٤ / ٢٧٨ .

^{٨٥٢} - تفسير القرطبي ٤ / ٣٢٣ .

^{٨٥٣} - صحيح البخاري (٢٨٩٢)

^{٨٥٤} - صحيح مسلم (٥٠٤٧)

^{٨٥٥} - سنن أبي داود (٢٥٠٢) صحيح

أَفْضَلَ الرَّبَاطِ : أَفْضَلَ الرَّبَاطِ : أَشَدُّ الثُّغُورِ خَوْفًا ؛ لِأَنَّ مُقَامَهُ بِهِ أَنْفَعُ، وَأَهْلُهُ أَحْوَجُ ^{٨٥٦}
 الْمَحَلُّ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فِيهِ الرَّبَاطُ : اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَتَحَقَّقُ فِيهِ الرَّبَاطُ، فَإِنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ فِي
 كُلِّ مَحَلٍّ، فَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ : الْمُخْتَارُ : أَنَّهُ لَا يَكُونُ الرَّبَاطُ، إِلَّا فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ وَرَاءَهُ إِسْلَامٌ ؛ لِأَنَّ مَا
 دُونَهُ لَوْ كَانَ رَبَاطًا فَكُلُّ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِهِمْ مُرَابِطُونَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِذَا أَعَارَ الْعَدُوُّ عَلَى مَوْضِعٍ
 مَرَّةً سُمِّيَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ رَبَاطًا، أَرْبَعِينَ سَنَةً ^{٨٥٧} .

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا : حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ : «
 مَنْ حَرَسَ مِنْ وَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُتَطَوِّعًا لَا يَأْخُذُهُ سُلْطَانٌ لَمْ يَرَ النَّارَ بِعَيْنَيْهِ
 إِلَّا تَحَلَّةَ الْقَسَمِ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ (وَأِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) » ^{٨٥٨} .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهَمِ وَعَبْدُ
 الْخَمِصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطَ، تَعَسَّ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ
 بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَشَعَّتْ رَأْسُهُ مُعْبَرَةً قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ
 فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ » ^{٨٥٩} .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي : إِذَا نَوَى بِالْإِقَامَةِ فِي أَيْ مَكَانٍ وَإِنْ كَانَ وَطَنُهُ دَفَعَ الْعَدُوَّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ
 مُرَابِطًا، قَالَ : وَمَنْ تَمَّ اخْتَارَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ سُكْنَى الثُّغُورِ . وَعَزَا إِلَى ابْنِ التَّيْنِ أَنَّهُ قَالَ : الرَّبَاطُ
 مُلَازِمَةٌ الْمَكَانِ الَّذِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ لِحِرَاسَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ
 الْوَطَنِ، وَعَزَا ذَلِكَ إِلَى ابْنِ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ ^{٨٦٠} .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : الْمُرَابِطُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ هُوَ الَّذِي يَشْخَصُ إِلَى ثَغْرِ مِنَ الثُّغُورِ لِيُرَابِطَ فِيهِ مُدَّةً مَا . أَمَّا
 سُكَّانُ الثُّغُورِ دَائِمًا بِأَهْلِيهِمُ الَّذِينَ يَعْمُرُونَ وَيَكْتَسِبُونَ هُنَالِكَ فَهُمْ وَإِنْ كَانُوا حُمَاةً فَلَيْسُوا بِمُرَابِطِينَ ^{٨٦١} .

^{٨٥٦} - مطالب أولي النهى ٢ / ٥٠٩، والمغني ٨ / ٣٥٥ .

^{٨٥٧} - فتح القدير ٤ / ٢٧٨، وحاشية الطحطاوي ٢ / ٤٣٧ .

^{٨٥٨} - مسند أحمد (١٦٠١٧) حسن لغيره

^{٨٥٩} - صحيح البخاري (٢٨٨٧) - شريك : أصابته الشوكة = انتقش : لم يجد من يخرجها بالملقاط

^{٨٦٠} - فتح الباري لابن حجر - (ج ٩ / ص ٣٩)

^{٨٦١} - تفسير القرطبي ٤ / ٣٢٣ .

١٥٧ : باب ما يقرأ في صلاة الجنائز

٧٤- (٩٣٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الصلاة على الجنائز : (اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا، وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ، وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا، جَنَّاتُكَ شُفَعَاءُ فَاعْفِرْ لَهُ) . رواه أبو داود . وذكره الشيخ الألباني في ضعيف أبي داود .

قلت : هو في سنن أبي داود (٣٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبُو الْجُلَّاسِ عُقْبَةُ بْنُ سَيَّارٍ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ شَمَّاخٍ قَالَ شَهِدْتُ مَرْوَانَ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ قَالَ آمَعَ الَّذِي قُلْتَ قَالَ نَعَمْ . قَالَ كَلَامٌ كَانَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا جَنَّاتُكَ شُفَعَاءُ فَاعْفِرْ لَهُ » . قَالَ أَبُو دَاوُدَ أَخْطَأْتُ شُعْبَةَ فِي اسْمِ عَلِيٍّ بْنِ شَمَّاخٍ قَالَ فِيهِ عُثْمَانُ بْنُ شَمَّاسٍ وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيَّ يُحَدِّثُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ مَا أَعْلَمُ أَنِّي جَلَسْتُ مِنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ مَجْلِسًا إِلَّا نَهَى فِيهِ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ وَجَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ .^{٨٦٢}

وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم ؛ غير علي بن شماس السلمي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات^{٨٦٣}، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل^{٨٦٤}، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وقال ابن حجر في التقريب^{٨٦٥} : " مقبول من الثالثة "، يعني من أوساط التابعين أمثال : الحسن البصري، وابن سيرين، وأي الشعثاء جابر بن زيد، وسليمان بن يسار، ومجاهد بن جبر، ونافع بن جبير بن مطعم، وأضرابهم .

وبناءً على قاعدة الحافظ الذهبي " وأما المجهولون من الرواة، فإن كان من كبار التابعين أو أوساطهم ؛ احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن ؛ إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ " ؛ فهو ثقة محتج به، على أن أرجح المذاهب في التابعي المجهول الذي لم يذكر أحد من أهل الجرح والتعديل فيه جرحاً ولا تعديلاً قبول روايته والاحتجاج بها .

إن الحافظ ابن حجر أطلق هذا القول (مقبول من الثالثة) على جماعة ممن احتج بهم في الصحيحين، وتمام عدتهم في (تقريبه) : ثلاثون نفساً .

^{٨٦٢} - وأخرجه كذلك أحمد (٣٦٣، ٣٤٥/٢) ، والنسائي ((الكبرى)) (١٠٩١٧/٢٦٦/٦) و((عمل اليوم والليلة)) (١٠٧٨) ، والبيهقي ((الكبرى)) (٤٢/٤) ، والمزي ((تذيب الكمال)) (٤٦٢/٢٠) من طرق عن أبي الجلاس عقبة بن سيار عن علي شماس قال : شهدت مروان سأل أبا هريرة فذكره .

^{٨٦٣} - الثقات (٤٣٨٠/١٦٣/٥)

^{٨٦٤} - الجرح والتعديل (١٠٤٤/١٩٠/٦)

^{٨٦٥} - التقريب (٤٧٤٦/٤٠٢/١)

فإذا بان ذلك ووضحت دلالته، علم أن قول ابن حجر عن علي بن شُمّاخ: "مقبول من الثالثة" يعني توثيقه خلافاً لمن زعم أنه تضعيف له .

وثمة أمر آخر يعضد حديثه ويقوي أمره لدى من لا يستيقن توثيقه، فقد تابعه عليه : إبراهيم بن أبي عبلة، ويحيى بن عباد المخزومي .

فقد أخرج الطبراني في مسند الشاميين (٣١/٤١/١) والأوسط (٣١٢٢/٢٧٢/٣) قال : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ شَيْئًا ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَهَدَيْتَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهُ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جَنَّاتِكَ شَفَعَاءَ لَهُ فَاعْفِرْ لَهُ وَارْحَمَهُ..

وفي مسند الشاميين (٣٢) و الدعاء للطبراني (١٠٨٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَامِرٍ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا عِرَاقُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، عَنْ أَبِي الْجَلَّاسِ السُّلَمِيِّ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْجَنَازَةِ : اللَّهُمَّ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَأَنْتَ هَدَيْتَهُ لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهُ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جَنَّاتِكَ شَفَعَاءَ لَهُ فَاعْفِرْ لَهُ".

وأخرج في الأوسط (٤٢٨٥/٢٥٨/٤) قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ : نا الحسن بن حماد الحضرمي قال : نا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ قَالَ : " اللَّهُمَّ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَأَنْتَ هَدَيْتَهُ لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهُ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ، جَنَّا نَشْفَعُ لَهُ فَشَفَعْنَا فِيهِ " " لَمْ يَرَوْا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، تَفَرَّدَ بِهِ : الحسن بن حماد ويحيى بن عباد هو أبو هُبَيْرَةَ الْمَخْزُومِيُّ " .

وفي مصنف ابن أبي شيبة (ج ٣ / ص ٢٩٤) (١١٤٨٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ يُوسُفَ، قَالَ : سَأَلْتُ مُجَاهِدًا عَنْ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، فَقَالَ مُجَاهِدٌ : إِنَّا نَحْنُ فنقول اللهم أنت خَلَقْتَهُ وَأَنْتَ هَدَيْتَهُ لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهُ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّرَتِهِ وَعَلَانِيَتِهِ جَنَّا نَشْفَعُ لَهُ ، فَاعْفِرْ لَهُ. (صحيح مقطوع ومثله لا يقال بالرأي)

قلت : وهذه الطرق تشهد لصحة الحديث، ورجالها موثقون . يحيى بن عباد أبو هُبَيْرَةَ المخزومي، وإبراهيم بن أبي عبلة ثقتان ثبتان، وروايتهما عن أنس ووائل مسندة موصولة، وروايتهما عن أبي هريرة مرسله.

٢٤٣: باب فضل الصلاة على النبي ﷺ

٧٥- (١٣٩٦) عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (أولَى الناسِ بي يومَ القيامةِ أكثرُهُم عليَّ صلاةً) . رواه الترمذى وقال : حديث حسن .
وذكره الشيخ الألبانى في ضعيف الترمذى .

قلت : هو في سنن الترمذى (٤٨٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ابْنُ عَثْمَةَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَيْسَانَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ شَدَّادٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ «أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا وَكَتَبَ لَهُ بِهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ».^{٨٦٦}

قلت : والحديث محتمل من كلا طريقيه، فإنَّ عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي تابعي مخضرم ولد في عهد النبي ﷺ، وأمه سلمى بنت عميس، فهو أخو أولاد حمزة بن عبد المطلب لأُمهم، وابن خالة أولاد جعفر، وكذا محمد بن أبي بكر، وبعض ولد علي أمهم أسماء بنت عميس . وروى عن : أبيه، وخالاته ميمونة أم المؤمنين وأم الفضل زوج العباس وأسماء بنت عميس، وعمر، وعلي، وابن مسعود، ومعاذ، وطلحة، والعباس بن عبد المطلب وغيرهم . روى عنه جماعة من كبار التابعين : كربي بن حراش، ومن أوساطهم : كطاوس، ومن صغار التابعين : كسعد بن إبراهيم، وأبي إسحاق الشيباني، والحكم بن عتيبة وغيرهم . قال الميموني : سئل أحمد : أسمع عبد الله بن شداد من النبي ﷺ

^{٨٦٦} - وأخرجه كذلك البخاري في التاريخ الكبير (٥٥٩/١٧٧/٥) ، والبخاري (١٧٨٩/١٩٠/٥) كلاهما عن محمد بن المثنى العتري ، وأبو يعلى (٥٠٨٠/١٣/٩) عن محمد بن إسماعيل بن أبي سميعة البصري ، كلاهما قال ثنا محمد بن خالد بن عثمة بإسناده مثله .
وخالفه خالد بن مخلد القطواني عن موسى بن يعقوب ، فجعله عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن أبيه عن ابن مسعود ، فزاد في إسناده أباه شداد .

أخرجه هكذا ابن أبي شيبة (٣١٧٨٧/٣٢٥/٦) ، والبخاري (١٤٤٦/٢٧٨/٤) ، وأبو يعلى (٥٠١١/٤٢٧/٨) ، والهيثم بن كليب الشاشي في المسند (٤١٤،٤١٣) ، وابن حبان (٩١١) وابن عدي في الكامل (٣٤٢/٦) ، والطبراني في الكبير (٩٨٠٠/١٧/١٠) ، وأبو الشيخ في طبقات الحديثين بأصبهان (٢٢٣/٤) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٦٤/٢١٣/٢) ، والخطيب في الفصل للوصل المدرج (٧٧٢/٢) ، والمزي في تهذيب الكمال (٤٨٢/١٥) جميعاً من طريق خالد بن مخلد القطواني ثنا موسى بن يعقوب الزمعي أخبرني عبد الله بن كيسان أخبرني عبد الله بن شداد بن الهاد عن أبيه عن ابن مسعود به ، وقال أبو بكر البزار : ولا نعلم روى شداد بن الهاد عن ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث ، وذكره في فتح الباري لابن حجر - (ج ١٨ / ص ١٣٨) ونقل تحسين الترمذى وتصحيح ابن حبان.

شيئا؟ قال : لا وقال العجلي : من كبار التابعين وثقاتهم . ووثقه الجماعة، وحديثه في الصحيحين^{٨٦٧}

ورجال إسناده موثقون . وموسى بن يعقوب الزمعي صالح الحديث لا بأس به، وإنما أنكروا عليه روايته عن مشايخ مجاهيل^{٨٦٨} .

وأما عبد الله بن كيسان، فهو مولى طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري . ذكره ابن حبان في الثقات (٨٩٥٤/٤٩/٧) وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٥٩٠/١) : وثق، وقال الحافظ ابن حجر في التقریب (٣٥٥٩/٣١٩/١) : "مقبول من الخامسة"

وقد وصف الحافظ ابن حجر بهذا القول أربعة ممن احتج بهم مسلم في صحيحه، وهذه أسماؤهم :
- عمر بن عبد الرحمن بن محيصن . مهملتين مصغر آخره نون السهمي قارئ أهل مكة ويقال اسمه محمد مقبول من الخامسة مات سنة ثلاث وعشرين م ت س (٤٩٣٨) وحديثه في مسلم (٦٧٣٤)

- يحيى بن يزيد الهنائي بضم الهاء ثم نون خفيفة ومد مقبول من الخامسة ويقال هو بن أبي إسحاق المتقدم م د (٧٦٧٣) وحديثه في مسلم (١٦١٥)

- يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي مقبول من الخامسة وروايته عن جده مرسل م د س (٧٧٨٧) وحديثه في مسلم (٤٠١٤)

- أبو عصام البصري قيل اسمه ثمامة مقبول من الخامسة م د ت س (٨٢٥٢) وحديثه في مسلم (٥٤٠٦)

فهؤلاء أربعة من رواة الصحيح، ممن نعتهم الحافظ بقوله "مقبول من الخامسة"، أفليس يُحمل قوله ذا على توثيقه إيّاهم، مع علمه بأن مسلماً أخرج أحاديثهم محتجاً بها في صحيحه؟! .
وهؤلاء ستة من رواة السنن الأربعة ؛ ممن وصفهم الحافظ بقوله "مقبول من الخامسة"، وصحح الأئمة أحاديثهم، وأطلق الحافظ الذهبي القول بتوثيقهم في مقابلة قول ابن حجر عنهم مقبول :

[الأول] عبد الله بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي .

أخرج حديثه الترمذي (٣٥٤٦) قال : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَزَيْدُ بْنُ أَيُّوبَ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ أَبِي طَالِبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ

^{٨٦٧} - قاله الحافظ ابن حجر في الإصابة (١٣/٥) .

^{٨٦٨} - قال أبو أحمد بن عدي في الكامل (٣٤٢/٦) : " لا بأس به ، وبرواياته " ووثقه ابن معين الجرح والتعديل (٧٤٥/١٦٨/٨) وذكره ابن حبان في الثقات (١٠٩١٩/٤٥٨/٧) وذكره ابن شاهين في تاريخ معرفة الثقات (٢٢١/١) ووثقه

الله ﷺ : " الْبَخِيلُ الَّذِي مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ " قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.^{٨٦٩}

وقد صحَّحه كذلك ابن حبان والحاكم والمقدسي، على أنه في إسناده عبد الله بن علي بن حسين الهاشمي، قال عنه ابن حجر التقریب: " مقبول " ^{٨٧٠} وقال الحافظ الذهبي في الكاشف: (ثقة) ^{٨٧١} .

[الثاني] مروان بن ربيعة التغلبي .

أخرج حديثه أبو داود (٣٨٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ رُوَيْبَةَ التَّغْلَبِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ « أَلَا لَا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَلَا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا فَلَمْ يَقْرُوهُ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُعَقِبَهُمْ بِمِثْلِ قَرَاهُ » ^{٨٧٢} .

فقد صحَّحه ابن حبان، وذكر مروان بن ربيعة في ثقاته (٤٢٥/٥)، وقال عنه ابن حجر في التقریب (٦٥٦٨/٥٢٦/١) : (مقبول)، وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٢٥٣/٢) : (ثقة) وصحَّحه الألباني أيضاً في صحيح أبي داود.

[الثالث] المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائي .

أخرج حديثه الترمذی (٢٤٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْأَخْرَمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : « لَا تَتَّخِذُوا الضَّيْعَةَ فَتَرْغَبُوا فِي الدُّنْيَا » ^{٨٧٣} . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.. ^{٨٧٤}

^{٨٦٩} - وأخرجه أحمد (٢٠١/١) ، والبخاري في التاريخ الكبير (١٤٨/٥) ، والنسائي في الكبرى (٩٨٨٤، ٩٨٨٣/١٩/٦) ، والبزار (١٣٤٢/١٨٥/٤) ، وأبو يعلى (٦٧٧٦/١٤٧/١٢) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثان (٤٣٢/٣١١/١) ، والدولابي في الذرية الطاهرة (١٥٣) ، وابن حبان (٩٠٩) ، والطبراني في الكبير (٢٨٨٥/١٢٧/٣) ، والحاكم (٧٤٣/١) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١٥٦٩، ١٥٦٨/٢١٤/٢) ، والضياء في المختارة (٤٢٤/٤٦/٢) جميعاً من طريق سليمان بن بلال عن عمارة عن عبد الله بن علي بن حسين به .

^{٨٧٠} - التقریب (٣٤٨٤/٣١٤/١) التقریب (٣٤٨٤/٣١٤/١)

^{٨٧١} - الكاشف (٢٨٦٦/٥٧٦/١)

^{٨٧٢} - وأخرجه كذلك ابن نصر المروزي في السنة (٤٠٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٤٢/٤) ، وابن حبان في صحيحه (١٢) ، والطبراني في الكبير (٦٦٩/٢٨٣/٢٠) ، والدارقطني في السنن (٥٩/٢٨٧/٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٣٢/٩) من طرق عن الزبيدي عن مروان بن ربيعة عن عبد الرحمن ابن أبي عوف عن المقدم به

القرى : ما يصنع للضيف من مأكل أو مشروب

^{٨٧٣} - الضيعة : الضيعة في الحاضرة مال الرجل من النخل والكرم والأرض

^{٨٧٤} - وأخرجه الحميدي (١٢٢) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥٥٢٠/٨٤/٧) ، وأحمد في الزهد (ص٣٧) (١٥٩) والمسند (٤٤٣، ٤٢٦، ٣٧٧/١) (٤٣٢١ و ٤١٢٨ و ٣٦٤٥) ، والبخاري في التاريخ (١٩٣٥/٥٤/٤) ، وأبو يعلى (٥٢٠٠/١٢٦/٩) ، والحرث بن أبي أسامة (١٠٨٨) ، والهيثم بن كليب (٨١٧) ، وابن حبان (٧١٠) ، والحاكم (٣٥٨/٤) (٧٩١٠) ، والبيهقي في شعب الإيمان

وقد صححه الحاكم وابن حبان، وذكر المغيرة بن سعد في ثقافته (٤٦٣/٧) . وقال ابن حجر في التقریب (١/٥٤٣/٦٨٣٦) : (مقبول) ، وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٢/٥٥٨٨/٢٨٥) : (ثقة) .

[الرابع] توبة أبو صدقة مولى أنس .

أخرج حديثه أحمد (٣/١٦٩) (١٢٦٤٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي صَدَقَةَ مَوْلَى أَنَسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسًا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ كَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَالْعَصْرَ بَيْنَ صَلَاتَيْكُم هَاتَيْنِ وَالْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَالْعِشَاءَ إِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَالصُّبْحَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ إِلَى أَنْ يَنْفَسِحَ الْبَصَرُ.^{٨٧٥}

وهذا حديث صحيح غاية، وأبو صدقة مولى أنس وثقه شعبة، وناهيك به، وقال عنه ابن حجر في التقریب (١/١٣١) : (مقبول) . وقال الحافظ الذهبي في الميزان (٢/١٣٥١/٧٩) : "قال الأزدي : لا يحتج به . قلت : ثقة، روى عنه شعبة "

[الخامس] أبو عون الأنصاري الأعور الشامي .

أخرج حديثه النسائي في الكبرى (٢/٣٤٤٦/٢٨٤) والبخاري (٧/٨١) (٤٠٠١) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ قَالَ سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَخْطُبُ - وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ سَمِعْتُهُ يَخْطُبُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَقُولُ : « كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا الرَّجُلُ يَقْتُلَ الْمُؤْمِنَ مُتَعَمِّدًا أَوْ الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا »..^{٨٧٦}

وفيه أبو عون الأعور الشامي، قال عنه ابن حجر في التقریب (١/٨٢٨٧/٦٦٢) : (مقبول) . وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٢/٤٤٨/٦٧٦٧) : (ثقة) .

[السادس] أبو المختار الأسدي الكوفي .

أخرج حديثه أبو داود (٣٧٢٧) حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ : « سَأَقِي الْقَوْمَ آخِرَهُمْ شَرْبًا »..^{٨٧٧}

(١٠٣٩١/٣٠٤/٧) ، والخطيب في تاريخ بغداد (١٨/١) ، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١٠٩/١) والمسند الجامع - (ج ١٢ / ص ٣٣٨) (٩٤٠٤) والصحيحة (١٢) وغيرهم من طرق عن الأعمش عن ثمر بن عطية عن المغيرة بن سعد عن أبيه عن ابن مسعود به ، ولم يتفرد الأعمش عن ثمر ، بل تابعه : قيس بن الربيع .

^{٨٧٥} - وأخرجه الطيالسي (٢١٣٦) ، والنسائي في الكبرى (١٥٣٢/٤٧٩/١) والبخاري (٢٧٣/١) (٥٥٧) ، والطحاوي في شرح المعاني (١٩١/١) ، والضياء في المختارة (٢١٧٢، ٢١٧١/١٦٧/٦) والمسند الجامع - (ج ١ / ص ٥٢٥) (٣٦٠) من طرق عن شعبة عن أبي صدقة عن أنس بنحوه .

^{٨٧٦} - وأخرجه أحمد (٩٩/٤) ، والحاكم (٣٩١/٤) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

^{٨٧٧} - وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٤٢٢٦/١١١/٥) ، وأحمد (٣٨٢، ٣٥٤/٣) ، وعبد بن حميد (٥٢٨) ، والبيهقي (٣٣٥٢/٢٨٤/٨) ، وبحشل ((تاريخ واسط)) (ص ٤٤) ، والبيهقي ((الكبرى)) (٢٨٦/٧) و((شعب الإيمان)) (٦٠٣٦/١٢١/٥) ، والمزي ((تهذيب الكمال)) (٢٦٥/٣٤) من طرق عن شعبة عن أبي المختار عن ابن أبي أوفى به .

وأبو المختار الأسدي الكوفي، قال عنه ابن حجر في التقریب (١/٦٧١/٨٣٤٧) : (مقبول) .
وقال الحافظ الذهبي في الكاشف (٢/٤٥٨/٦٨١٩) : (ثقة) .

فهؤلاء ستة أنفس من الثقات من رواة السنن الأربعة، إذا انضموا إلى الثقات الأربعة السالف ذكرهم، ممن خرّج لهم مسلم في صحيحه؛ صاروا عشرة، أطلق الحافظ الذهبي القول بتوثيقهم، في مقابلة قول الحافظ ابن حجر عنهم جميعاً (مقبول من الخامسة) .

فإذا بانّت الحجة لما قصدناه، فاعلم أن الحافظين الذهبي وابن حجر قد وثّقا عبد الله بن كيسان الزهري، الذي ضعّف به الشيخ الألباني حديث ابن مسعود بحمل كلام الحافظ ابن حجر على غير مراده !! .

ولا يغيّن عنك قول الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/١٦٧) : (حديث ابن مسعود رفعه «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ» . حسّنه الترمذي، وصحّحه ابن حبان، وله شاهد عند البيهقي عن أبي أمامة بلفظ (إِنَّ صَلَاةَ أُمِّتِي تُعْرَضُ عَلَى فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً)، ولا بأس بسنده^{٨٧٨}

والخلاصة، فإن حديث ابن مسعود صحيح لغيره

وربما احتجّ معارض بأن ابن كيسان مجهول لم يرو عنه غير موسى بن يعقوب الزمعي، بخلاف هؤلاء العشرة فإن أكثرهم مشاهير روى عنهم غير واحد؟! . قلنا : نعم، هؤلاء العشرة الآنف ذكرهم قد ارتفعت جهالتهم برواية غير واحد عنهم.

وأما ابن كيسان الزهري فلا يعرف له راوٍ غير الزمعي، ولكنه وثق وحديثه محتج به .
فإن لم يكن ذلك مقنعاً للمعارض، فلنذكر أنموذجاً لثقاس عليه نظائره، لبيان تناقض المضعفين لأحاديث المجاهيل :

فقد أخرج أبو داود (٣٦٣٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ وَبَرِ بْنِ أَبِي دُيْلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ : «لِيَ الْوَاحِدِ^{٨٧٩} يُحِلُّ عَرَضَهُ وَعُقُوبَتُهُ» . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يُحِلُّ عَرَضَهُ يُعْلَظُ لَهُ وَعُقُوبَتُهُ يُحْبَسُ لَهُ^{٨٨٠}.

^{٨٧٨} - السنن الكبرى للبيهقي (ج ٣ / ص ٢٤٩) (٦٢٠٨)

^{٨٧٩} - اللي: المنع - الواحد: الغني

^{٨٨٠} - وأخرجه كذلك ابن أبي شيبه (٢٢٤٠٢/٤٨٩/٤) ، وأحمد (٣٨٩، ٣٨٨، ٢٢٢/٤) ، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٢٧٣١/٢٥٩/٤) ، والنسائي في الكبرى (٤/٦٢٤٣/٥٩/٤) ، والبخاري (٧/٣١٦/٧) ، وابن ماجه (٣٦٢٧) ، والطحاوي في مشكل الآثار (١/٤١٣) ، وابن حبان (٥٠٨٩) ، والطبراني في الكبير (٧/٣١٨/٧، ٧٢٥٠، ٧٢٤٩/٣) وفي الأوسط (٣/٤٦/٢٤٢٨) ، وتامم الدمشقي في مسند المقلين (١٢، ١٣، ١٤) ، والحاكم (٤/١٠٢/٧٠٦٥) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/٥١) ، وابن عبد البر في التمهيد (١٨/٢٨٨) ، والمزي في تهذيب الكمال (٢٥/٥٦٣) جميعاً من طريق وبر بن أبي ديلة الطائفي عن محمد بن ميمون بن مسيكة عن عمرو بن الشريد عن أبيه به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، خلا محمد بن ميمون بن مسيكة الطائفي، فإنه مجهول لم يرو عنه غير بلديه وبر بن أبي ديلة . وذكره ابن حبان في الثقات (٣٧٠/٧) وترجمه الحافظ ابن حجر في التقريب (٤١٧/١٨٠/٢) بقوله : (مقبول من السادسة) .

وعليه، فلا يتوجه ولا يصح القول بتصحيح هذا الإسناد ولا تحسينه ؛ على مذهب من يضعف أحاديث المجهولين والمقبولين مطلقاً، ولا يعتد بتوثيق ابن حبان منفرداً ! .

ومع هذا، فقد حسنه الشيخ الألباني في إرواء الغليل (١٤٣٤/٢٥٩/٥) .

قال — رحمه الله — تعقياً على تصحيح الحاكم له : (قلت : بحسبه أن يكون حسناً، فإن ابن مسيكة هذا، قال عنه الذهبي في الميزان (٢٠٦/٦) : " روى عنه وبر بن أبي ديلة فقط " . وقد قال عنه أبو حاتم : روى عنه الطائفيون . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في التقريب : (مقبول)، قلت : وقد أثنى عليه خيراً الراوي عنه : وبر بن أبي ديلة، فهو حسن إن شاء الله تعالى . وقد علّق حديثه البخاري في صحيحه . وقال الحافظ في الفتح (٤٦/٥) : " وصله أحمد وإسحاق في مسنديهما، وأبو داود، والنسائي، وإسناده حسن " .

أقول : وتحسينُ الشيخ الألباني لهذا الحديث مخالفة صريحة لمذهبه في السلسلة الضعيفة المبني على تضعيف أحاديث :

(١) المجاهيل مطلقاً، الأكابر والأصاغر، متقدميهم ومتأخريهم .

(٢) المقبولين على اختلاف مراتبهم عند ابن حجر، حيث لم يتابعوا .

(٣) من تفرد الإمام الجهيد ابن حبان بتوثيقه، ولو خرج حديثه في صحيحه .

فأعجب له هاهنا، كيف يحتجُّ محمد بن ميمون بن مسيكة، المجهول، المقبول من الطبقة السادسة عند ابن حجر، الذي تفرد ابن حبان بتوثيقه !! .

فإن قيل : قد ذكر توثيق وبر بن أبي ديلة إيّاه محتجاً بذلك التوثيق، قلنا : هذا أعجب، إذ كيف يُقبل توثيق وبر بن أبي ديلة، وليس هو من المعدودين في المزيّن كشعبة ومالك وابن مهدي، بينما لا يُقبل توثيق ابن حبان إذا تفرد، وهو من أكابر أئمة التعديل والتركية !! .

وهاهنا تنبيه، أن توثيق ابن أبي ديلة لشيخه ابن مسيكة ؛ لا يعتد به إلا من يأخذ بمذهب القائلين " نقبل حديث المجهول إذا وثّقه الراوي عنه، وكان ثقة "، وهو مذهب من يقبل أحاديث شعبة والزهري وأمثالهم عن شيوخهم المجاهيل، ويحتجُّ بها . وصنيع الشيخ الألباني في مباحثه ومطارحاته على خلاف هذا المذهب !! .

ولنذكر أنموذجاً آخر لثقاس عليه نظائره، لبيان تناقض المضعفين لأحاديث المجاهيل :

ما أخرجه الإمام أحمد (٤٩٥٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخَرِّيتِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ هَادِيَةَ قَالَ لَقِيتُ

ابن عمر - قال إسحاق - فقال لي ممن أنت قلت من أهل عمان. قال من أهل عمان قلت نعم. قال أفلا أحدثك ما سمعت من رسول الله - ﷺ - قلت بلى. فقال سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «إني لأعلم أرضاً يقال لها عمان ينضح بجانبها - وقال إسحاق بن حنيفة - البحر الحجة منها أفضل من حجتين من غيرها». ^{٨٨١}.

أورده الشيخ الألباني - رحمه الله - في السلسلة الضعيفة (رقم ٢١٣) معللاً تضعيفه إياه بقوله: (ورجاله كلهم ثقات معروفون، غير ابن هادية هذا، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣/٤٠/١٧٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً).

وأما ابن حبان، فقد ذكره في الثقات (٤/١٢٣/٢١٠٥)، على عادته في توثيق المجهولين، كما سبق التنبيه عليه مراراً.

وتوثيق ابن حبان هذا؛ هو عمدة الهيتمي في قوله في مجمع الزوائد (٣/٢١٧): (رواه أحمد، ورجاله ثقات)، وحنة الشيخ الفاضل أحمد شاكر في قوله في تعليقه على المسند: إسناده صحيح. وهذا غير صحيح لما سبق، وكم له في هذا التعليق وغيره من مثل هذه التصحيحات، المبنية على مثل هذه التوثيقات التي لا يعتمد عليها لضعف مستنداتها " اهـ .

أقول: فإذا كان الحسن بن هادية العماني وهو من كبار التابعين، لا يعتمد توثيق ابن حبان له، فلماذا اعتمد توثيقه لمحمد بن ميمون بن مسيكة الطائفي مع نزول مرتبته عن سالفه العماني؟! ولا يقال هاهنا: لأنه انضاف إلى توثيق ابن حبان للطائفي توثيق راويه له، فقد علمت ما في هذا الجواب من التناقض!!

وحديث ابن عمر صحيح، وليس ضعيفاً كما زعم الشيخ - رحمه الله -، وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب بإسناد صحيح غاية.

أخرجه الإمام أحمد (١/٤٤) (٣١٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ أُنْبَأَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْخَرِيتِ عَنْ أَبِي لَبِيدٍ قَالَ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ طَاحِيَةِ مُهَاجِرًا يُقَالُ لَهُ يَبْرَحُ بْنُ أَسَدٍ فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - بِأَيَّامٍ فَرَأَاهُ عُمَرُ فَعَلِمَ أَنَّهُ غَرِيبٌ فَقَالَ لَهُ مَنْ أَنْتَ قَالَ مِنْ أَهْلِ عُمَانَ. قَالَ مِنْ أَهْلِ عُمَانَ قَالَ نَعَمْ. قَالَ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَدْخَلَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ هَذَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ الَّتِي سَمِعْتُ

^{٨٨١} - وأخرجه كذلك البخاري في التاريخ الكبير (٢/٣٠٧)، والحاثر بن أبي أسامة (٣٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٣٥) جميعاً من طريق يزيد بن هارون ثنا جرير بن حازم به، وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٤/٢٧١/٢٢٩٣) قال: نا هدبة بن خالد ثنا جرير بن حازم بإسناده نحوه.

رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ « إِنِّي لَأَعْلَمُ أَرْضاً يُقَالُ لَهَا عُمَانٌ يَنْصَحُ بِنَاحِيَتِهَا الْبَحْرُ بِهَا حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ لَوْ أَتَاهُمْ رَسُولِي مَا رَمَوْهُ بِسَهْمٍ وَلَا حَجَرٍ »..^{٨٨٢}

قلت : وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات كلهم من غير استثناء . وأبو ليبيد هو لماسة بن زبار، كان ناصبياً ولكنه وثق . قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٨٢/٧/١٠٣٣) : " لماسة بن زبار أبو ليبيد الجهضمي . روى عن : عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وأبي موسى الأشعري، وعبد الرحمن بن سمرة . روى عنه : الزبير بن خريت، والربيع بن سليم، وراة حماد بن زيد . سمعت أبي يقول ذلك . وأخبرنا حرب بن إسماعيل الكرماني فيما كتب إلى قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : كان أبو ليبيد صالح الحديث، وأثنى عليه ثناء حسنا " . وذكره ابن حبان في الثقات (٥١٥١/٣٤٥/٥)، وزاد في تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٤) : (روى عن : أنس، وعروة بن الجعد البارقى . وروى عنه : طالب بن السמיד، ومحمد بن ذكوان، ومطر بن حمران، ويعلى بن حكيم، وذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال : سمع من علي وكان ثقة وله أحاديث . وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أبي ليبيد وكان شتاما . روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه) اهـ بتصريف .

وللحديث أصل في صحيح مسلم . قال الإمام مسلم في كتاب الفضائل (٦٦٥٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي الْوَاظِعِ جَابِرِ بْنِ عَمْرٍو الرَّاسِبِيِّ سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ يَقُولُ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- رَجُلًا إِلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَسَبَّوْهُ وَضَرَبُوهُ فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- « لَوْ أَنَّ أَهْلَ عُمَانَ أَتَيْتَ مَا سَبُّوكَ وَلَا ضَرَبُوكَ »..

^{٨٨٢} - وأخرجه كذلك الحارث بن أبي أسامة (١٠٣٨ . زوائد) ، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٢٩٤/٢٧٢/٤) ، وأبو يعلى (١٠٦/١٠١/١) ، والضياء في المختارة (٥٤٤/٧٧/١) من طرق عن جرير بن حازم نا الزبير بن الخريت به .

٢٧٧ : باب تحريم الفدر

٧٦- (١٥٨٥) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ : " قَالَ اللَّهُ : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ " .

رواه البخارى .

وذكره الشيخ الألبانى في ضعيف الجامع (٤٠٥٤) وقال : " هذا أول حديث للبخارى اضطررت لذكره هنا، لأن فيه يحيى بن سليم . قال الحافظ : صدوق سيئ الحفظ " .

قلت : هو في صحيح البخارى (٢٢٢٧، ٢٢٧٠) حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ « قَالَ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ » .^{٨٨٣}

وفي رواية أكثرهم زيادة (وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ) .

قلت : ما أروع هذا الحديث القدسي وما أبهاه !، وما أصدق راويه وأزكاه ! . فكل فقره من فقراته تشهد له بأنه خرج من مشكاة النبوة، التي لا ينطق حامل نبراسها عن هوى {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} (٤) سورة النجم . وقد أحسن إمام المحدثين صنعا إذ أودعه في صحيحه، وزينه به .

ولم يصب الشيخ الألبانى - عفا الله عنه - إذ ضعف هذا الحديث، ولم يسبق لمثل هذا الصنيع بواحد من أئمة التحقيق الراسخين في هذا العلم، ولو أنه سكت ولم يعلق عليه بشيء، لكان خيرا له، وأجمل به !! .
والحديث بإسناد الجماعة، وبرواية إمام المحدثين وأستاذ أهل المعرفة بعلل الحديث أبي عبد الله البخاري، صحيح غريب، ووجه غرابته ؛ أنه لم يرويه عن سعيد عن أبي هريرة غير إسماعيل بن أمية، تفرد به عنه يحيى بن سليم الطائفي، أبو محمد القرشي الحذاء .

وقد اختلفت أئمة الجرح والتعديل في تعديله على أربعة أقوال :

^{٨٨٣} - وأخرجه أحمد (٣٥٨/٢) عن إسحق بن عيسى بن الطباع ، وابن ماجه (٢٤٤٢) ، وأبو يعلى (٦٥٧١/٤٤٤/١١) كلاهما عن سويد بن سعيد الدثاني ، وابن الجارود (٥٧٩) عن محمود بن آدم ، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢٧٣/٩٨/٤) عن نعيم بن حماد ، وابن حبان (٧٣٣٩) عن محمد بن أبي عمر العدني ، والطبراني في الصغير (٨٨٥/١١٩/٢) عن محمد ابن حاتم الجرجاني ، وابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام (١٣/٥) عن بشر بن مرحوم والبيهقي في السنن الكبرى (١٢١، ١٤/٦) عن هشام بن عمار ومحمد بن يوسف بن سابق والهيثم بن جناد ، عشرتهم عن يحيى بن سليم الطائفي قال ثنا إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة به .

(الأول) توثيقه مطلقاً . فقد عدّه الإمام الشافعي من ثقات شيوخه وصالحيهـم، فقال : كان يحيى بن سليم فاضلاً، كنا نعهـد من الأبدال .

وقال ابن سعد في الطبقات (٥٠٠/٥) : (ثقة كثير الحديث) .

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٥٦/٩) : (قرئ على العباس بن محمد الدوري قال : سألت يحيى بن معين عن يحيى بن سليم الطائفي فقال : ثقة) . وقال ابن عدي في الكامل (٢١٩/٧) : "ثنا ابن حماد حدثني عبد الله بن أحمد عن أبيه قال : كان يحيى بن سليم قد أتقن حديث ابن خثيم، وكانت عنده في كتاب، فقلنا له : أعطنا كتابك، فقال : أعطوني مصحفا رهنا، فقلنا : نحن غرباء من أين لنا مصحف !! . ثنا ابن أبي عصمة ثنا ابن أبي بكر ثنا يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول : يحيى بن سليم ثقة، وسمعت يحيى يقول : يحيى بن سليم الطائفي ليس به بأس . ثنا إعلان ثنا ابن أبي مريم سمعت يحيى بن معين يقول : يحيى بن سليم ليس به بأس يكتب حديثه . ثنا محمد بن علي ثنا عثمان بن سعيد سألت يحيى بن معين عن يحيى بن سليم فقال : ليس به بأس يكتب حديثه . ثنا محمد بن علي ثنا عثمان بن سعيد سألت يحيى بن معين عن يحيى بن سليم الطائفي فقال : ثقة . ثنا ابن أبي بكر ثنا عباس سألت يحيى بن معين عن يحيى بن سليم الطائفي فقال : ثقة " .

وقال ابن عدي : "وليجي بن سليم عن : إسماعيل بن أمية، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله ابن عثمان بن خثيم، وسائر مشايخه أحاديث صالحة وأفراد وغرائب، يتفرد بها عنهم، وأحاديثه متقاربة، وهو صدوق لا بأس به " .

وقال أبو أحمد العجلي في معرفة الثقات (١٩٨٠/٣٥٣/٢) : " يحيى بن سليم القرشي ثقة " . وقال أبو حفص بن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (١٥٩١/٢٥٩/١) : " ثقة . قاله يحيى " .

والخلاصة، فهؤلاء جماعة من كبراء أئمة التزكية والتعديل قد وثقوا يحيى بن سليم بإطلاق : الشافعي، والزعفراني، وأحمد بن حنبل في روايتين عنه، وابن معين، وابن سعد والعجلي، وابن حبان، وابن عدي، وابن شاهين .

ولا يذهبنّ عنك توثيق أحمد بن حنبل له في رواية ابنه عبد الله عنه، وقوله : " كان قد أتقن حديث ابن خثيم "، إذ يفيدك هذا المقال لإمام الأئمة ثلاث فوائد عزيزة :

(الأولى) وصفه بالإتقان والضبط لأحاديث عبد الله بن خثيم المكي، وفيه دلالة على إتقانه لأحاديث أهل بلده .

(الثانية) تبرئته من الوصف بسوء الحفظ بإطلاق، وفيه ردٌّ على قول الدارقطني والحاكم : كان سيئ الحفظ، ولا يشكُّ العارف المدقق أن الإمام أحمد أعرف منهما ومن أتى بعدهم بحاله، سيما وقد التقى به وحمل عنه حديثاً واحداً

(الثالثة) توثيق الإمام أحمد له في روايتين عنه، خلافاً لمن زعم أن الإمام أحمد لم يوثقه .

وهذه الفوائد قد كانت تكفى لبيان حال يحيى بن سليم، والرد على من ضَعَفَه، ولهذا قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/٤١٨) : " والتحقيق أن الكلام فيه — يعنى ابن سليم — إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة " .

وهذا الذى اختاره الحافظ غاية فى الإنصاف والإحاطة بحال يحيى بن سليم الطائفى .
وأما قول الشيخ الألبانى فى إرواء الغليل (٥/١٤٨٩) : " إن التحقيق الذى حكاه إنما هو بالنسبة لرأى بعض الأئمة، وهو الساجى، وأما الآخرون من المضعفين فقد أطلقوا التضعيف ولم يقيدوه كما فعل الساجى، وهو الذى ينبغى الاعتماد عليه، لأن تضعيفه مفسرٌ بسوء الحفظ عند جماعة منهم : الدارقطنى، فهو جرح مفسر يجب تقديمه على التوثيق باتفاق علماء الحديث . ثم هو مطلق يشمل روايته عن عبيد الله وغيره، وهو ظاهر كلام البخارى، هذا هو التحقيق الذى ينتهى إليه الباحث فى أقوال العلماء فى الرجل، وقد لخصه الحافظ أحسن تلخيص كما عادته فى التقريب فقال : صدوق سيئ الحفظ، فأطلق تجريحه كما فعل الجماعة، ولم يقيد كما فعل الساجى " اهـ .
ثم قوله : " وأما القول بأن من روى له البخارى فقد جاوز القنطرة، فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كأمثال الحافظ ابن حجر العسقلانى، ومن له إطلاع على كتابه التقريب يعلم صدق ما نقول " اهـ — بلفظه .

أقول : فى ثنايا كلام الألبانى — رحمه الله — الذى زعم أنه التحقيق المنصف مغالطات كثيرة، وأوقعه فيها اكتفاؤه بترجمة مقتضبة نقلها من تهذيب التهذيب ومقدمة الفتح :
(أولها) — قوله (أطلق الحافظ فى التقريب تجريحه كما فعل الجماعة) أبعد شئ عن التحقيق !، فَمَنْ الجماعة بعد : الشافعى، والزعفرانى، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والبخارى، وابن سعد، والعجلي، وابن عدي، وابن شاهين أهم الساجى، والدارقطنى، والحاكم أبو أحمد وحدهم ؟! .
بل الجماعة هم موثقوه كما بيناه بياناً شافياً قاطعاً للعدر .

ثم أليس ينبغى أن يحمل قول الحافظ ابن حجر (صدوق سيئ الحفظ) على ما فصله فى معرض الاحتجاج للبخارى فى روايته لحديث يحيى بن سليم بقوله (والتحقيق : أن الكلام فيه إنما وقع فى روايته عن عبيد الله ابن عمر خاصة، وهذا الحديث من غير روايته)، من باب حمل المطلق على المقيد !! .
كما أن لفظ صدوق سيئ الحفظ لا تعني عند الحافظ ابن حجر — على التحقيق — أنه ضعيف، بل أحاديثه حسان إذا تفرد بها ولم يخالف الثقات، ولكن وقع فى حديثه بعض الخطأ ليس إلا .^{٨٨٤}

^{٨٨٤} — انظر كتابي الحافظ ابن حجر ومنهجه فى تقريب التهذيب — معنى قوله صدوق يخطئ أو يهمل أو سيئ الحفظ ونحوها من عبارات

(ثانيها) - قوله إن الساجي وحده هو الذي قيّد ضعفه بعبيد الله بن عمر خطأ، وأخطئ منه ما بُني عليه من حكمٍ في حقّ الرجل، فقد علمت أن مقيدي ضعفه بعبيد الله أربعة من الأئمة : رأسهم أحمد بن حنبل، ثم الساجي، والنسائي، وابن حبان .

ولا تنسى ما ذكرناه آنفاً بقولنا : ولا يشك العارف المدقق أن الإمام أحمد أعرف الأئمة بحاله، سيما وقد التقى به وحمل عنه حديثاً واحداً، وأسند عن جماعة من شيوخه أحاديثهم عنه في مسنده، ومنها حديثه الذي في صحيح البخاري .

(ثالثها) - قوله (ظاهر كلام البخاري تخريجه بإطلاق) لا يحتاج إلى دليل لبيان خطئه، إذ يكفي تخريج البخاري حديثاً واحداً له في صحيحه للدلالة على توثيقه إياه، وهو القائل : (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ) .

(رابعها) - قوله (قولهم أن من روى له البخاري فقد جاز القنطرة مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق كالحافظ) من أعجب الأغلاط في حق الحافظ ابن حجر .

فهو المقرر والمؤكد لهذا الذي زعم الألباني أنه لم يلتفت إليه، وذلك قوله في مقدمة الفتح (٣٨٤/١) : (ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتاين بـ(الصحيحين) . وهذا معنى لم يحصل لغير من خرّج عنه في الصحيحين، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما . هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرّج له في المتابعات والشواهد والتعليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج له في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه . قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شافٍ، يزيد في غلبة الظنّ على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ(الصحيحين)، ومن لوازم ذلك تعديل رواهما) .

وفي كلام الحافظ ابن حجر هذا الموفق لشيخيه المحدثين حقهما من التقدير والإكبار، أبلغ ردّ على غلط الشيخ الألباني - ومن سار بركابه - في حقّ رواة (الصحيح)، لا سيما قوله "إن إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتاين بـ(الصحيحين)، هو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما "

وهل استهان المتهوكون بالصحيحين وتجرأوا على الطعن فيهما إلا بمثل هذا الغلط والتجني على إمام المحدثين !! .

وما مثل إمام المحدثين وجامعه الصحيح إلا كما قال القائل — والله دره —^{٨٨٥} :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعِيَهُ ... فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ
كَضُرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا ... حَسَدًا وَبَغْيًا: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ
وَالْوَجْهَ يَشْرِقُ فِي الظَّلَامِ كَأَنَّهُ ... بَدْرٌ مَنِيرٌ وَالنِّسَاءُ نَجُومٌ
وَتَرَى اللَّيْبَ مُحْسَدًا لَمْ يَجْتَرَمْ ... شَتَمَ الرِّجَالَ وَعَرَضَهُ مَشْتُومٌ
وَكَذَاكَ مِنْ عَظُمَتْ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ ... حَسَادَهُ سَيْفٌ عَلَيْهِ صُرُومٌ
فَاتَرَكَ مَحَاوِرَةَ السَّفِيهِ فَإِنَّمَا ... نَدَمٌ وَغَبٌّ بَعْدَ ذَاكَ وَخِيمٌ

والله در القائل :

صحيح البخاري لو أنصفوه لما حُطَّ إلا بمساء الذهب
هو الفرق بين الهدى والعمى هو السد بين الفتى والعطب
أسانيد مثل نجوم السماء أمام متون كمثال الشهب
به قام ميزان دين الرسول ودان به العجم بعد العرب

وأقول : بل الحق الذي لا مرية فيه، أن من لا يجزم بأن رواة الصحيح قد جازوا القنطرة فليس من أهل التحقيق، فله در شيخ الإسلام ابن دقيق العيد حيث أسلم قياده لهذا المقال، وقال : " هكذا نعتقد، وبه نقول "، وكذلك نقول وبه ندين .

(القول الثالث) - وصفه بالضعف وسوء الحفظ . قال أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم . وقال الدارقطني : سيء الحفظ، ذكره عنهما الحافظ في تهذيب التهذيب (١١ / ١٩٨) . قلت : وفي البيان السالف ردُّ على قوليهما، وكن على ذكر بما قلناه آنفاً : أن قول إمام الأئمة أحمد بن حنبل " كان قد اتقن حديث ابن خثيم " يفيدك ثلاث فوائد عزيزة :

(الأولى) وصفه بالإتقان والضبط لأحاديث عبد الله بن خثيم المكي، وفيه دلالة على إتقانه لأحاديث أهل بلده .

(الثانية) تبرئته من الوصف بسوء الحفظ بإطلاق، وفيه ردُّ على قول الدارقطني والحاكم أبي أحمد : كان سيئ الحفظ . ولا يشكُّ العارف المدقق أن الإمام أحمد أعرف منهما، ومن أتى بعدهم بحاله، سيما وقد التقى به وحمل عنه حديثاً واحداً .

(الثالثة) توثيق الإمام أحمد له في روايتين عنه، خلافاً لمن زعم أن الإمام أحمد لم يوثقه . ولعل قائلًا يقول : فلماذا لم تذكر مقال أبي حاتم الرازي عن يحيى بن سليم الطائفي، فقد عده الألباني في جملة من ضَعَّفه ؟ .

^{٨٨٥} - خزانة الأدب - (ج ٣ / ص ٢٧٦)

فأقول : إنما أرجأت ذكر مقال أبي حاتم عن الطائفي، وهو عندي من موثقيه بالقييد المذكور في القول الثاني، لأمرين :

(أولهما) خفاء معنى كلام أبي حاتم الرازي على الكثيرين ممن لم يمعن النظر والتدقيق في أحكامه .
(ثانيهما) ما وقع فيه بعض الشيوخ من حمل كلامه عنه على تضعيفه إيّاه، فقد قال بعد تضعيفه حديث الطائفي تقليداً للشيخ الألباني : " شهد على ضعفه جمع، وأعدل ما قيل فيه قول أبي حاتم : شيخ صالح محلّه الصدق ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به " .

فاعلم أن أبا حاتم الرازي قد يذكر هذه العبارة (يكتب حديثه ولا يحتج به) إمّا مطلقة، وإما مقيدة، وعندئذ يتزل كلامه على التوثيق أو التضعيف باعتبار القرينة المصاحبة لهذه العبارة . فمن قال عنه (يكتب حديثه ولا يحتج به) ولم يقيده بشيء، ينظر في حاله عند غيره، فإن وثقه من في طبقته ورتبته ؛ كابن معين وأبي زرعة، فهو ثقة . ومن قال عنه (صالح الحديث أو صدوق أو محلّه الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به) فهو ثقة عنده، ومن قال عنه (ضعيف يكتب حديثه ولا يحتج به) فهو ضعيف .

ولا يذهبنّ عنك ما قاله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١١٧٦/٢٦٣/٣) : " سمعت أبي وقيل له : إن البخاري أدخل حريث بن أبي حريث في كتاب الضعفاء، فقال : يحوّل اسمه من هناك، يكتب حديثه ولا يحتج به " . وما قاله في الجرح والتعديل (٧٩٢/١٤١/٧) : " قطبة بن العلاء بن المنهال الغنوي الكوفي أبو سفيان . قلت لأبي : إن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء، قال : ذلك مما تفرد به، قلت : ما حاله ؟، قال : شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به " .

ونزידك إيضاحاً وتبصيراً، بذكر خمسة عشر راوياً ممن ترجم لهم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال عنهم أبو حاتم (يكتب حديثه ولا يحتج به)، وهم ثقات عند يحيى بن معين، وأحاديثهم محرّجة في الصحيحين أو أحدهما :

- (١) أسامة بن زيد الليثي، أبو زيد المدني (١٠٣١/٢٨٤/٢) صحيح مسلم (٤٠٤٧ و ٤٢٩٣) .
- (٢) بشير بن المهاجر الغنوي (١٤٧٢/٣٧٨/٢) و صحيح مسلم (٤٥٢٨)
- (٣) خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري (١٥٩٣/٣٥٢/٣) صحيح البخاري (٤٤٧ و ٥٦٨ و ٦٠٣ و ٦٠٦ و ٦٣٠ و ..) ومسلم (١٤٦ و ٣١٨ و ٨٦٤ و ..)
- (٤) سعيّر بن الخمس التميمي، أبو مالك الكوفي (١٤١١/٣٢٣/٤) صحيح مسلم (٣٥٩)
- (٥) شيبان بن عبد الرحمن النحوي، أبو معاوية البصري (١٥٦١/٣٥٦/٤) صحيح مسلم (٤٣٧ و ٢٤٢٠ و ٧١٦١ و ٧٣٤٨ و ٧٣٩٥)
- (٦) شبابة بن سوار الفزاري، أبو عمرو المدائني (١٧١٥/٣٩٢/٤)، صحيح البخاري (٢٨٠٨ و ٤١٦٢ و ٣٩٠ و ١٢٨٧ و ١٦٦٠ و ..)

(٧) الضحاك بن عثمان الحزامي، أبو عثمان المدني (٢٠٢٩/٤٦٠/٤)، صحيح مسلم (٧٩٤ و ٧٩٥ و ٨٤٩ و ١١٠٨ و ...)

(٨) عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث القرشي المدني (١٠٠٠/٢١٢/٥)، صحيح البخاري (٢٢١٤ و ٣٣٥٦) ومسلم (٥٩٤٢)

(٩) عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب معمر (٢٠٤/٣٨/٦)، صحيح البخاري (١٣٥ و ١٣٥٨ و ٢٧٨ و ٤١٦ و ..) ومسلم (٥٥٩ و ٥٨٤ و ٢٣٥٦ و ...)

(١٠) محمد بن حمير بن أنيس السليحي الحمصي (١٣١٥/٢٣٩/٧)، صحيح البخاري (٣٩١٩ و ٥٥٣٢)

(١١) منصور بن عبد الرحمن الغداني الأشلي (٧٧٢/١٧٤/٨)، صحيح مسلم (٢٣٧)

(١٢) الوليد بن شجاع السكوني، أبو همام الكوفي (٢٨/٧/٩)، صحيح مسلم (٤١٢ و ٤٤٩٤ و ٥٠٥٤ و ٥٠٩٠ و ٦١٤٢)

(١٣) يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري (٥٤٢/١٢٧/٩)، صحيح البخاري (٢٤١ و ٤٠٢ و ٥٧٢ و ...) ومسلم (٨٤٠ و ٨٤١ و ١١١٢ و ...)

(١٤) يحيى بن عبد الله بن بكير المصري (٦٨٢/١٦٥/٩)، صحيح مسلم (٤٩٠٠)

(١٥) يحيى بن سليم الطائفي، أبو زكريا القرشي (٦٤٧/١٥٦/٩)، صحيح البخاري (٢٢٧٠ و ٢٢٢٧) ومسلم (٦١١٣)

فإذا اتضح لك ما أردناه بهذا البيان، فاعلم أن مقال أبي حاتم عن يحيى بن سليم، محمول على توثيقه إياه، كنحو :

(١) مقاله عن إبراهيم بن الزبرقان التميمي، قال ابن أبي حاتم : " سألت أبي عنه، فقال: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به . وأخبرنا العباس بن محمد الدوري قال سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن الزبرقان فقال : ثقة ثقة، روى عنه وكيع وغيره ^{٨٨٦} .

(٢) ومقاله عن إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي، قال ابن أبي حاتم: " ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال : إبراهيم الصائغ ثقة . وسمعت أبي يقول : يكتب حديثه ولا يحتج به ^{٨٨٧} .

(٣) ومقاله عن هز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، قال ابن أبي حاتم: " ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال : هز بن حكيم ثقة . وأخبرنا محمد بن أحمد بن البراء قال : قال علي بن المديني : هز بن حكيم ثقة . وسمعت أبي يقول : هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به ^{٨٨٨} .

^{٨٨٦} - الجرح والتعديل (٢/١٠٠/٢٧٥)

^{٨٨٧} - الجرح والتعديل (٢/١٣٤/٤٢٥)

^{٨٨٨} - الجرح والتعديل (٢/٤٣٠/١٧١٤)

في عشرات بل مئات من الثقات والصدوقين أمثال من ذكرنا .

قلت : وفي النهاية فالحديث صحيح بلا ريب، ولا يجوز الطعن به، كما أنه لا يجوز الحكم على الحديث قبل فهم مصطلحات القوم فهما دقيقاً، ولا يجوز الطعن بأحاديث الصحيحين بحجة التحقيق العلمي المزعوم !!!

كما أن البخاري ومسلم ينتقون ممن هذه مرتبتهم ماصحّ لهم دون ما أخطئوا فيه وفي الرواة كثير من هذا القبيل .

ولا أعلم أحدا سبق الألباني إلى تضعيف هذا الحديث، وهذا يدلُّ على تسرّع هذا الرجل في ردّ أحاديث الرسول ﷺ من غير برهان ثابت، مع مخالفته لكافة أهل العلم، فكن على حذر من ذلك .

الدفاع عن صحيح البخاري ومسلم^{٨٨٩}

إن الله عز وجل حفظ دينه من عبث العابثين، وكيد الكائدين، وتمثل هذا الحفظ في صور عديدة وأشكال مختلفة، ولا يخفى هذا الأمر على منصف خلع العصبية المقيتة، وتحلّى بالعدل الذي هو ميزة العقلاء، فإن كتاب الله قال الله عنه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: ٩].

فهذا المصحف الذي نسخ منه مئات الملايين من النسخ، وعبر الأزمان المتفاوتة، منذ نزل على قلب محمد ﷺ وإلى يومنا هذا وهو مع كل هذا محروس من الزيادة والنقصان، فلو أخذ إنسان نسخاً من القرآن من مكتبات الدنيا كلها لوجدها متفقة لا اختلاف بينها.

أما السنة النبوية التي هي بمثابة الشرح للقرآن، فقد هيأ الله من يحفظها من جهابذة الرجال، الذين بذلوا أنفسهم لهذا الشأن العظيم من أمثال الإمام البخاري الذي قال عنه أبو الطيّب حاتم بن منصور الكسبي: مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْمَاعِيلَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فِي بَصَرِهِ وَنَفَادِهِ مِنَ الْعِلْمِ.^{٨٩٠}

وقال رجاء الحافظ: فَضْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَلَى الْعُلَمَاءِ كَفَضْلِ الرَّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَرَّةٍ؟!

فَقَالَ: هُوَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يَمْشِي عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ..^{٨٩١}

ويقول محمد بن إسحاق بن خزيمة: مَا رَأَيْتُ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَعْلَمَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَأَحْفَظَ لَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.^{٨٩٢}

ولقد كثرت السهام التي توجه للإسلام وللقضايا المسلمة عند جماهير علماء الأمة في هذا الزمان، وهذه الهجمات ليست جديدة ولا يستبعد أن تكون هنالك أيدٍ خفية تحرك مثل هذه الدعوات المغرضة لتشكيك المسلمين عامة وطلبة العلم الشرعي خاصة في قضايا صارت من القطعيات في دين الإسلام كقول بعض من ينسب للعلم الشرعي إن السنة ليست مصدراً للتشريع ويجب الاكتفاء بما في القرآن الكريم، وكقول بعضهم إنه لا يوجد حديث واحد قاله النبي ﷺ - بلفظه، بل كل ما ورد إنما هو بالمعنى، وكقول بعضهم: إن أصول الفقه بدعة وإنه لا قياس في الشرع ونحو ذلك من الترهات والخزعبلات .

^{٨٨٩} - انظر فتاوى يسألونك - (ج ٧ / ص ٢٤٧) فما بعدها = دفاع عن صحيح البخاري ومسلم و فتاوى الشبكة الإسلامية

معدلة - (ج ٣ / ص ٢٠١٤) = رقم الفتوى ١٣٦٧٨ دفاع عن صحيح البخاري ومسلم = تاريخ الفتوى : ٢٩ ذو القعدة ١٤٢٤

^{٨٩٠} - سير أعلام النبلاء (٤٢٨/١٢)

^{٨٩١} - سير أعلام النبلاء (٤٢٨/١٢)

^{٨٩٢} - تاريخ دمشق - (ج ٥٢ / ص ٦٥) وسير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٢) و تاريخ الإسلام للذهبي - (ج ٥ / ص ١٤) وتاريخ الإسلام للذهبي - (ج ٥ / ص ١٧)

وقد تصدى العلماء للرد على هذه القضايا وأمثالها قديماً وحديثاً ولا يتسع المقام لكل ذلك فلعلي أذكر شيئاً يسيراً في إبطال الفرية المذكورة :

لقد اتفق علماء الأمة قديماً وحديثاً على أن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وأن الأحاديث المسندة المتصلة المذكورة فيهما أحاديث صحيحة ثابتة عن رسول الله - ﷺ - .

قال الإمام النووي رحمه الله : [اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلفتها الأمة بالقبول . وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة . وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث]^{٨٩٣}.

وقال الإمام النسائي: [ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري] المصدر السابق . وقال ابن الصلاح: [أول من صنف في الصحيح، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز]^{٨٩٤}.

ويقول الشهرزوري: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع، والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقة.^{٨٩٥}

ويقول أبو المعالي الجويني: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتها.^{٨٩٦}

وقال الذهبي: [وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى]^{٨٩٧}. وقال ولي الله الدهلوي: [أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين]^{٨٩٨}.

^{٨٩٣} - شرح النووي على صحيح مسلم ٢٤/١

^{٨٩٤} - هدي الساري ص ١٢

^{٨٩٥} - انظر صيانة صحيح مسلم: ٨٥/١.

^{٨٩٦} - صيانة صحيح مسلم: ٨٦/١.

^{٨٩٧} - الحطة في ذكر الصحاح الستة ص ٣١٢

^{٨٩٨} - حجة الله البالغة ٢٤٩/١

وقال العلامة أحمد محمد شاكر: [الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها. ليس في واحد منها مطعن أو ضعف. وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث. على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها. فلا يهولنك إرجاف المرجفين. وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة. والله الهادي إلى سواء السبيل]^{٨٩٩}.

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله: [كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة وقد وفقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح؛ كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم، حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرج الشيوخ أو أحدهما فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة. ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا]^{٩٠٠}.

وبعد أن ذكرت هذه الباقية العطرة من أقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين في الثناء على الصحيحين فيجب أن يعلم أن هؤلاء العلماء وغيرهم لم يطلقوا هذه الأحكام على الصحيحين جزافاً، وإنما جاءت هذه الأحكام بعد أن درسوا الصحيحين دراسة واعية على بصيرة وهدى. فقد درس آلاف العلماء من الحفاظ وغيرهم أسانيد البخاري ومسلم دراسة مستفيضة فوصلوا إلى ما وصلوا إليه وهو الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال؟.

فالأحاديث المرفوعة في الصحيحين أو أحدهما صحيحة بدون أدنى شك، وأما الحديث المتفق عليه فهو ما اتفق البخاري ومسلم على روايته في صحيحيهما والحديث المتفق عليه هو أعلى درجة من درجات الحديث الصحيح.

قال الإمام النووي: [الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم على شرطهما ثم على شرط البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما]^{٩٠١}.

وقال الشوكاني: [واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث، لأنهما التزما الصحة وتلفت ما فيهما الأمة بالقبول]^{٩٠٢}.

^{٨٩٩} - الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٣٥

^{٩٠٠} - مقدمة الألباني لشرح العقيدة الطحاوية ص ١٤-١٥

^{٩٠١} - تدريب الراوي شرح التقريب ١/١٢٢-١٢٣

^{٩٠٢} - نيل الأوطار ١/٢٢

وينبغي أن يعلم أن من أهل العلم من انتقد على الصحيحين أو أحدهما أحاديث كالدارقطني وقد فصل الحافظ ابن حجر الكلام على الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري في الفصل الثامن من مقدمته لفتح الباري، والمسماة هدي الساري، فذكر الأحاديث المنتقدة، وأجاب عليها جواباً إجمالياً وجواباً مفصلاً فقال في الأول منهما: [والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل . فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة] ^{٩٠٣}. ثم ذكر الجواب التفصيلي عن كل حديث انتقد على البخاري .

وخلاصة الأمر أن من طعن في أحاديث البخاري ومسلم فكلامه مردود عليه، حيث إن أهل هذا الشأن من الحفاظ وأهل الحديث أجابوا عن ذلك أحوبة قاطعة واضحة . وإن الطعن في البخاري ومسلم ما هو إلا طعن في السنة النبوية، ومن يطعن في السنة النبوية يخشى عليه من الزندقة . اهـ .
وبعض المبتدعة يرد نصوص السنة بحجة أنها آحاد لا يلزمه اتباعها، أو ظنية الدلالة فلا يلزمه قبولها، وهو بذلك يحرم نفسه نور الوحي، وهدي الله، فإن القرآن وإن كان قطعي الثبوت، فأكثره ظني الدلالة، والسنة أكثرها ظني الدلالة ظني الثبوت، فمن اشترط للاحتجاج بالأدلة أن تكون قطعية الثبوت والدلالة، فقد رد معظم الشريعة، وناقض إجماع الأمة .

يقول الإمام ابن عبد البر في التمهيد^{٩٠٤}: "وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العلم به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج، وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافاً، وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما يعلمه" .

وقال أيضاً: "الذي نقول به أنه يوجب العمل دون العلم، كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً ودينياً في معتقده . على ذلك جماعة أهل السنة" .

وقال الإمام القرطبي في تفسيره^{٩٠٥}: "وهو مجمع عليه (أي قبول خبر الآحاد) من السلف معلوم بالتواتر من عادة النبي ﷺ في توجيهه ولاته ورسله آحاداً للأفان ليعلموا الناس دينهم، فيبلغوهم سنة رسولهم ﷺ من الأوامر والنواهي . والله أعلم .

=====

^{٩٠٣} - هدي الساري ص ٥٠٦

^{٩٠٤} - (٢/١)

^{٩٠٥} - (١٥٢/٢)

الشك في أحاديث الصحيحين^{٩٠٦}

إن التعامل مع الصحيحين الذي ورد طرف منه في السؤال يجب التفريق فيه بين من له دراية بعلم الحديث وأهليته، وبين عامة الناس، بل ربما يقال حتى من طلبة العلم الذين ليس لديهم الأهلية في علم الحديث.

فأما المشتغلون بعلم الحديث فهؤلاء لهم أن يناقشوا قبول أي حديث حتى وإن كان في الصحيحين، ولكن ليس ببدع من القول، وإنما على ضوء القواعد الحديثية المعروفة، ومن خلال كلام من تقدم من أهل العلم، وقد أشار الحافظ ابن حجر -رحمه الله- إلى ذلك في (مقدمة فتح الباري) وذكر أمثلة من الأحاديث المنتقدة على الصحيح، والإجابة عنها.

ومن أوائل من انتقد بعض أحاديث الصحيحين الإمام الدارقطني -رحمه الله- في (الإلزامات والتتبع). ومع هذا الذي ذكرت فإنني أنبه إلى أمور:

١- أن طالب العلم لا ينبغي له التعجل في هذا الباب والاستقلال بالحكم، فإن للصحيحين من المتزلة وتلقي الأمة لهما بالقبول ما ليس لغيرهما، ولذا فإنك تجد من علماء الحديث من لم يسلم بهذه الانتقادات كلها سوى مواضع يسيرة منها كابن الصلاح، والنووي، وابن حجر وآخرين.

٢- أن الانتقاد الوارد على الصحيحين إنما هو في أحاديث معدودة نسبتها ضئيلة إلى جانب مجموع ما فيهما، ومع ذلك فكثير منها قد أجيب عنه كما تقدم.

٣- أن ما يمكن انتقاده على الصحيحين يكاد أن يكون قد فرغ منه، فقد مضى على تأليف الصحيحين أكثر من ألف عام، وما من حديث قد يتطرق إليه الانتقاد إلا ذكر خلال هذه المدة، وستجد في المقابل من يجيب عن الانتقاد سواء كان ذلك من جهة السند أو المتن.

٤- وهو أمر مهم- أن الغالب في الانتقادات الواردة كانتقادات الدارقطني -رحمه الله- إنما هو من جهة السند الذي ساقه صاحب الصحيح، مع أن متن الحديث ثابت من طرق أخرى، وكثير منها يسلم به المنتقد كالدارقطني. فإذا لا يلزم من توجيه الانتقاد إلى حديث ما في أحد الصحيحين عدم ثبوته من وجه آخر.

٥- أن النظر العقلي المحض ورد الروايات الصحيحة بدعوى مخالفتها للعقل -فحسب- ليس من منهج أهل السنة، فإنهم -وإن كانوا قد يناقشون المتن منفرداً عن السند- بيد أنهم لا يطلقون العنان للعقل الجرد كي يرد ما شاء من صحيح المنقول، وإنما تَرُدُّ المناقشة عندهم في المتن -حين يقتضي الحال ذلك- على ضوء النصوص الأخرى والقواعد الحديثية والأصولية والفقهية.

^{٩٠٦} - انظر : فتاوى واستشارات الإسلام اليوم - (ج ١ / ص ٤٨٨) = الشك في أحاديث الصحيحين = المحجب د. فهد بن عبد الرحمن اليحيى

ولئن كان هذا في شأن أهل العلم، فهو في حق العامة أولى، إذ ليس لهم أن يردوا الأحاديث بدعوى عدم موافقتها للعقل، وأي عقل هذا الذي يتحاكم إليه؟ فإن عقول الناس وفهومهم مختلفة متفاوتة! هذا ما يتعلق بالمتخصصين في هذا العلم.

أما غيرهم - لا سيما عامة الناس - فلا يجوز لهم الخوض في قضية القبول والرفض لما في الصحيحين، بل عليهم أن يأخذوا بالأصل، وهو: قبول ما في الصحيحين، لتلقي الأمة لهما بالقبول والتسليم بصحة ما فيهما في الجملة. والله - تعالى - أعلم.

=====

هل في البخاري أحاديث ضعفها الألباني رحمه الله؟^{٩٠٧}

"نعم.. لقد ضَعَّفَ الشيخ الألباني أحاديث قليلة جداً في صحيح البخاري، ولكن لا يلزم من تضعيف الشيخ لها أن تكون ضعيفة بالفعل، بل قد تكون صحيحة كما ذهب إلى ذلك البخاري من قبل، وقد تكون ضعيفة فعلاً. فتضعيف الشيخ الألباني - عليه رحمة الله - اجتهاد منه، قابل للقبول والرد. لكن العلماء قد نصوا أن أحاديث الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم) كلها مقبولة، إلا أحاديث يسيرة انتقدها بعض النقاد الكبار، الذين بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في علم الحديث. وأن ما سوى تلك الأحاديث اليسيرة، فهي متلقاة بالقبول عند الأمة جميعها. وبناء على ذلك: فإن الحديث الذي يضعفه الشيخ الألباني في صحيح البخاري له حالتان: الأولى: أن يكون ذلك الحديث الذي ضعفه الألباني قد سبقه إلى تضعيفه إمام مجتهد متقدم، فهذا قد يكون حكم الشيخ الألباني فيه صواباً، وقد يكون خطأ، وأن الصواب مع البخاري. الثانية: أن يكون الحديث الذي ضعفه الألباني لم يسبق إلى تضعيفه، فهذا ما لا يقبل من الشيخ - رحمه الله -؛ لأنه عارض اتفاق الأمة على قبول ذلك الحديث (كما سبق). والله أعلم."

قلت : هذا هو الصواب .

=====

^{٩٠٧} - انظر فتاوى واستشارات الإسلام اليوم - (ج ١ / ص ٤٨٤) = هل في البخاري أحاديث ضعيفة = المجيب د. الشريف حاتم بن عارف العوني وفتاوى الشبكة الإسلامية معدلة - (ج ٦ / ص ٢٤٥٢) = رقم الفتوى ٤٣٤٢٨ المراد ليس الطعن في بعض أحاديث البخاري بل أمور أخطر بكثير

تضعيفُ الأحاديث الصحيحة شذوذ عن العلماء

قال العلامة ابن باز رحمه الله ^{٩٠٨}:

"إنَّ هذا شذوذ عن العلماء لا يعول عليه إلا في أشياء يسيرة عند مسلم - رحمه الله - نبه عليها الدارقطني وغيره، والذي عليه أهل العلم هو تلقي أحاديث الصحيحين بالقبول والاحتجاج بما كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر والحافظ ابن الصلاح وغيرهما، وإذا كان في بعض الرجال المخرج لهم في الصحيحين ضعفٌ، فإن صاحبي الصحيح قد انتقيا من أحاديثهم ما لا بأس به، مثل : إسماعيل بن أبي أويس، ومثل عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وجماعات فيهم ضعف لكن صاحبي الصحيح انتقيا من أحاديثهم ما لا علة فيه ؛ لأنَّ الرجل قد يكون عنده أحاديث كثيرة فيكون غلط في بعضها أو رواها بعد الاختلاط إن كان ممن اختلط، فتنبه صاحبها الصحيحين لذلك فلم يرويا عنه إلا ما صحَّ عندهما سلامته .

والخلاصة: أن ما رواه الشيخان قد تلقته الأمة بالقبول، فلا يسمع كلام أحد في الطعن عليهما رحمة الله عليهما سوى ما أوضحه أهل العلم كما تقدم.. والله ولي التوفيق ."

=====

^{٩٠٨} - مجموع فتاوى ابن باز - (ج ٢٥ / ص ٦٩) = ١٣ = س : ما موقفنا من يضعف أحاديث في صحيح مسلم أو صحيح البخاري ؟

معنى حديث خصماء الله تعالى

قَوْلُهُ : (ثَلَاثَةٌ : أَنَا خَصْمُهُمْ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ : هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَصْمٌ لِّجَمِيعِ الظَّالِمِينَ إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْدِيدَ عَلَى هَؤُلَاءِ بِالتَّصْرِيحِ، وَالْخَصْمُ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ وَعَلَى الثَّانِيْنِ وَعَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ .
قال المهلب: قوله: « أعطى بي ثم غدر » يريد نقض عهداً عاهده عليه، وقوله: « استأجر أجيراً فلم يعطه أجره »، هو داخل في معنى من باع حراً؛ لأنه استخدمه بغير عوض، وهذا عين الظلم، وإنما عظم الإثم فيمن باع حراً؛ لأن المسلمين أكفاء في الحرمة والذمة، وللمسلم على المسلم أن ينصره ولا يظلمه، وأن ينصحه ولا يسلمه، وليس في الظلم أعظم من أن يستعبده أو يعرضه لذلك، ومن باع حراً فقد منعه التصرف فيما أباح الله له، وألزمه حال الذلة والصغار، فهو ذنب عظيم، ينزع الله به في عبادة. ٩٠٩

وفي الحديث أيضاً التنبيه على مسألة يفعلها كثير من الناس اليوم، وهي أنهم يستأجرون الأجراء ولا يعطون لهم أجراً، هذا الذي يفعل يستأجر الأجير ولا يعطيه أجره يكون الله عز وجل خصمه يوم القيامة، هذا الرجل الذي استأجر أجيراً فاستوفى منه وقام الأجير بالعمل كاملاً ثم لم يعطه أجرته ومن ذلك ما يفعله بعض الناس اليوم في العمال الذي يأتون بهم من الخارج، تجده يستأجره بأجرة معينة مثلاً ستمائة ريال في الشهر، ثم إذا جاء به إلى هنا ما ظل به وآذاه ولم يؤت له حقه، وربما يقول له تريد أن تبقى هنا بأربعمائة ريال وإلا سافرت، هذا والعياذ بالله يكون الله خصمه يوم القيامة، يأخذ من حسناته ويعطيها هذا العامل، لأن قوله إما أن تعمل بأربعمائة وإلا سافرت، هذا استأجره بستمائة ولم يعطه أجره، فيدخل في هذا الوعيد الشديد،

وهؤلاء الذين يأتون بالعمال ولا يعطونهم أجورهم أو يأتون بهم وليس عندهم شغل، ولكن يتركونهم في الأسواق، ويقول: اذهب وما حصلته فلي نصفه، أو مثلاً يقول اذهب وعليك في الشهر ثلاثمائة ريال أو أربعمائة ريال، كل هذا حرام والعياذ بالله، ولا يحل لهم، وما أكلوه فإنه سحت، و" كُلُّ جَسَدٍ نَبَتْ مِنْ سُحْتٍ فَالْتَّارُ أَوْلَى بِهِ " ٩١٠، وهؤلاء الذين يأكلون أموال هؤلاء العمال المساكين، هؤلاء لا تقبل لهم دعوة والعياذ بالله، يدعون الله فلا يستجيب لهم ٩١١

قلت : فأما عدم استجابة دعائهم لحديث مسلم (٢٣٩٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ، فَقَالَ : { يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ } (٥١)

٩٠٩ - شرح ابن بطل - (ج ١١ / ص ٣٦٤) وفتح الباري لابن حجر - (ج ٧ / ص ٦٤)

٩١٠ - شعب الإيمان للبيهقي (٥٥١٨) وهو حديث صحيح لغيره

٩١١ - انظر شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ٥ / ص ٢٧٦)

سورة المؤمنون، وَقَالَ : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ } (١٧٢) سورة البقرة، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ ، يَا رَبِّ ، يَا رَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ ؟ " .

أحاديث أخرى ضعفها بعض طلاب الألباني ١٨٢ : باب الحث على سور وآيات مخصوصة

٧٧- (١٠١٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٌ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - . قَالَ إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَى عِيَالٍ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ . قَالَ فَخَلَّيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ » . قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالاً فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ « أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ » . فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - « إِنَّهُ سَيَعُودُ » . فَصَدَّقْتُهُ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - . قَالَ دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَى عِيَالٍ لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ » . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالاً، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ « أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ » . فَصَدَّقْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ أَتَيْتُكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ . قَالَ دَعْنِي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا . قُلْتُ مَا هُوَ قَالَ إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ . فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - « مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ » . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ، يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ . قَالَ « مَا هِيَ » . قُلْتُ قَالَ لِي إِذَا أُوْتِيَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) وَقَالَ لِي لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ . فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - « أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ » . قَالَ لَا . قَالَ « ذَاكَ شَيْطَانٌ » . رواه البخاري .

ذكره حسان عبد المنان في ذيل (تهذيب رياض الصالحين) له، وقال : " ولعل تعليق البخاري له بسبب ضعف عثمان بن الهيثم " . وزعم أن : البخاري يتساهل أحياناً في صحيحه في ذكر أشياء في الترغيب والترهيب فيها كلام .

قلت : أخرجه البخاري في كتاب الوكالة وفضائل القرآن، و بدء الخلق صحيح البخاري (٢٣١١) ٥٠١٠، ٣٢٧٥، .

وهذا إسناد معلق صحيح، وعثمان بن الهيثم العبدى أبو عمرو المؤذن البصري من قدامى شيوخ البخاري، ومن طريقه وصله ابن خزيمة في صحيحه (٢٢٢٩) قال : حدثنا هلال بن بشر البصري بخبر غريب غريب حدثنا عثمان بن الهيثم مؤذن مسجد الجامع حدثنا عوف به مثله .^{٩١٢}

وهذا الحديث أحد تعاليق البخارى عن مشايخه، ولم يوصله لإحدى ثلاثة أسباب :

(أولها) إما أنه لم يسمعه من شيخه، وإنما حمله عن أحد شيوخه الثقات عنه .

(ثانيها) وإما أنه سمعه منه في المذاكرة، ولم يرى أن يسوقه مساق الأصول .

(ثالثها) وإما أنه سمعه منه وشكَّ وتردد في سماعه، فعلقه عنه ولم يسنده .

فإن يكن الأول، فأقرب من رواه منهم بالبخارى : هلال بن بشر البصري، وهو ثقة متقن، ولم يرو عنه في الصحيح، وإنما روى عنه في التاريخ الكبير .

قال الحافظ ابن حجر في تعليق التعليق: "هذا الحديث قد ذكره — يعني البخارى — في مواضع من كتابه مطولا ومختصرا، ولم يصرح في موضع منها بسماعه إياه من عثمان بن الهيثم . وقد وصله أبو ذر الهروي فقال : حدثنا أبو إسحاق المستملي ثنا محمد بن عقيل ثنا أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب قال ثنا عثمان بن الهيثم بهذا الحديث بتمامه .

وأخبرني به أبو بكر بن إبراهيم بن محمد بن أبي عمر بقراءتي عليه أخبركم أبو نصر بن جميل في كتابه عن أبي القاسم بن أبي الفرج أن يحيى بن ثابت بن بندار أخبره أنا أبي أنا الحافظ أبو بكر بن غالب أنا الحافظ أبو بكر الإسماعيلي ثنا عبيد الله بن محمد بن النضر اللؤلؤي ثنا الحارث بن محمد ثنا عثمان بن الهيثم المؤذن ح قال الإسماعيلي وأخبرني الحسن بن سفيان حدثني عبد العزيز بن سلام سمعت عثمان بن الهيثم ثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : وكلني رسول الله ﷺ .

وأخبرنا به عاليا عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبيد الله عن زينب بنت الكمال أن يوسف بن خليل الحافظ كتب إليهم أنا أبو جعفر محمد بن إسماعيل الطرسوسي عن أبي علي الحداد أنا أبو نعيم ثنا محمد بن الحسن ثنا محمد بن غالب بن حرب ثنا عثمان بن الهيثم فذكره بطوله .

ورواه ابن خزيمة عن هلال بن بشر الصواف، والنسائي عن إبراهيم بن يعقوب كلاهما عن عثمان بن الهيثم به، فوقع لنا بدلا عاليا " اهـ ^{٩١٣} .

^{٩١٢} - وأخرجه كذلك النسائي في الكبرى (١٠٧٩٥/٢٣٨/٦) وعمل اليوم والليلة (٩٥٩) عن إبراهيم بن يعقوب ، والدارقطني في مجلس إملأ في رؤية الله تبارك وتعالى (٥٤٨) عن إسحاق بن الحسن الحربي ، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٣٨٨/٤٥٦/٢) ودلائل النبوة عن السري بن خزيمة ، جميعاً عن عثمان بن الهيثم به .

^{٩١٣} - تعليق التعليق (٢٩٥/٣)

قلت : فهؤلاء ثمانية من الأثبات الرفعاء أسندوه عن عثمان : هلال بن بشر البصري، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وإسحاق بن الحسن الحري، والسري بن خزيمة، وعبد العزيز بن المنيب، وعبد العزيز بن سلام، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومحمد بن غالب تتمام .

ورجال هذا الإسناد ثقات مشاهير، خلا عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى بن حسان بن المنذر بن عائد العبدى العصرى، أبو عمرو البصرى المؤذن، فإنه ثقة يخطئ وربما خالف، قال أبو حاتم : كان بأخرة يُلقن . وقال الدارقطني : صدوق كثير الخطأ .

وذكره ابن حبان في ثقافته (٨/٤٥٣/١٤٣٩٣)، واحتج به هو وشيخه أبو بكر بن خزيمة في صحيحهما، وسبقهما إلى ذلك إمام المحدثين أبي عبد الله البخارى .

فقد أخرج له البخاري في صحيحه ستة أحاديث مسندة موصولة، هاك بيانها :

(الأول) (١٧٧٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ عَمَرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ ذُو الْمَجَازِ وَعُكَاظٌ مَتَجَرَّ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ حَتَّى نَزَلَتْ (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ

(الثاني) (٤٤٢٥) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَ مَا كَدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأَقَاتِلَ مَعَهُمْ قَالَ لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَتْ كِسْرَى قَالَ « لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ » .

(الثالث) (٦٥٤٦٥١٩٨) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ « أَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَأَطْلَعْتُ فِي النَّارِ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ » . تَابِعَهُ أَيُّوبُ وَسَلَّمُ بْنُ زُرَيْرٍ .

(الرابع) (٥٩٣٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يُخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ طَيِّبَتْ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - بِيَدَيَّ بِذَرِيرَةٍ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ .^{٩١٤}

(الخامس) (٦٦٦٥) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ التَّحْرِ إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ كُنْتُ أَحْسِبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا . ثُمَّ قَامَ آخِرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ . فَقَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - « أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ » لَهُنَّ كُلُّهُنَّ يَوْمَئِذٍ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ « أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ » .

^{٩١٤} - الذرية : نوع من الطيب مجموع من أخلاط أو هو فئات قصب طيب يجاء به من الهند

(السادس) (٧٠٩٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةِ آيَاتِ الْجَمَلِ لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ - أَنَّ فَارِسًا مَلَكُوا ابْنَةَ كِسْرَى قَالَ « لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ » .

فهذه جملة أحاديث عثمان بن الهيثم البصري المسندة الموصولة في الجامع الصحيح وكلها قد توبع عليها ولم يتفرد، مما يدل على :

(أولاً) ضبطه وحفظه وموافقته في الأغلب للحفاظ من أصحاب : ابن جريج، وعوف الأعرابي .
(ثانياً) انتقاء إمام المحدثين لأحاديثه التي أتقنها وضبطها ولم يُخالف عليها، ومجانبتها أوهامه وما أخطأ فيه، وخالف سائر الحفاظ الأثبات .

وبهذين الاعتبارين، جزم إمام المحدثين بصحة تعليق حديثه عن أبي هريرة السالف، سيما وقد توبع عليه، كما سيأتي بيانه .

وأما قول أبي حاتم عنه : صدوق كان يتلقن بآخرة، وقول الدارقطني : كان صدوقا كثير الخطأ، فأعدل وأحكم دلالة لمعناهما أنه ينبغي تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وأعرف الناس بذلك البخاري، فهو من قدماء شيوخه، وقد سبر أحوالهم، وعرف أقدارهم، وميز أحاديثهم، فحمل منها أصحابها، وجانب ضعافها وما يُنكر منها .

ومما يليق ذكره بهذا المقام، ما قاله الحافظ ابن حجر عن عبد الله بن صالح كاتب الليث في مقدمة الفتح (١/٤١٤) : " ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه " اهـ .

وهذا التعليل الفائق الصحة مستغنٍ بوضوحه عن بيان دلالاته عند من له إلمام ولو يسير بمعارف أهل الجرح والتعديل، ومن خالف وجه دلالاته فليس له معرفة بأصول هذا العلم الدقيق من علوم الشريعة .

والخلاصة، فإن حديث عثمان بن الهيثم الذي علّقه إمام المحدثين، واحتج به في صحيحه، هو من الصحيح المنتقى من أحاديث عثمان بن الهيثم، وعليه علامة تصحيح إمام المحدثين وأستاذ العارفين أبي عبد الله البخاري .^{٩١٥}

^{٩١٥} - انظر حكم معلقات البخاري عند الحديث رقم (٦١)

١٩١ : باب فضل صلاة الجماعة

٧٨- (١٠٦٨) عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ، وَلَا بَدْوٍ، لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ، إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ مِنَ الْعَنَمِ الْقَاصِيَةَ " . رواه أبو داود بإسناد حسن .

ذكره حسان عبد المنان في ذيل تهذيب رياض الصالحين له، وقال : " فيه السائب بن حبش فيه جهالة . قال الدارقطني : لا أعلم حدث عنه غير زائدة . وزاد المزني : وحفص بن عمر بن رواحة وسئل أحمد عن توثيقه، فقال : لا أدري " .

قلت : هو في سنن أبي داود (٥٤٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا السَّائِبُ بْنُ حَبِشٍ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمُرِيِّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ الْقَاصِيَةَ » . قَالَ زَائِدَةُ قَالَ السَّائِبُ يَعْنِي بِالْجَمَاعَةِ الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ.^{٩١٦}

وتابع زائدة عن السائب : حفص بن عمر بن رواحة الأنصاري، فقد أخرجه ابن عساكر (٩٨/٢٠) من طريق أبي سعيد بن حفص بن رواحة عن أبيه ثنا السائب بن حبش بإسناده ومثله سواء . وقال أبو عبد الله الحاكم (٩٠٠ و ٣٧٩٦) : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ أَيْضاً " هَذَا حَدِيثٌ صَدُوقٌ رَوَاهُ، شَاهِدٌ لِمَا تَقَدَّمَ، مُتَّفَقٌ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِرَوَاتِهِ إِلَّا السَّائِبُ بْنُ حَبِشٍ، وَقَدْ عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِ زَائِدَةَ أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ " .

قلت : هو كما قال، رجاله ثقات كلهم مشاهير غير السائب بن حبش الكلاعي الشامي، وهو صدوق صالح الحديث، ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث .

وذكره العجلي في معرفة الثقات (١/٣٨٤/٥٤٧)، وابن حبان في الثقات (٦/٤١٣/٨٣٤٧) . وفي تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٨/٢٠) عن أبي بكر البرقاني قال : وسألت الدارقطني عن السائب بن

^{٩١٦} - وأخرجه كذلك ابن المبارك في الزهد (١٣٠٦) ، وأحمد في مسنده (١٩٦/٥ و ٤٤٦/٦) ، والنسائي في الكبرى (٩٢٠/٢٩٦/١) والبخاري (١٠٦/٢) ، وابن خزيمة (١٤٨٦) ، وابن حبان (٢١٠١) ، والحاكم (٣٣٠/١ و ٥٢٤/٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٤/٣) و شعب الإيمان (٣/٢٨٥٩/٥٧/٣) ، وابن عبد البر في التمهيد (٢٨١/١٣ و ٣٣٧/١٨) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٨، ٩٧/٢٠) ، والمزني في تهذيب الكمال (١٨٣/١٠) والمسند الجامع - (ج ١٤ / ص ٦٢٣) (١٠٩٨٦) من طرق عن زائدة بن قدامة حدثنا السائب بن حبش الكلاعي عن معدان بن أبي طلحة اليعمري قال : قال لي أبو الدرداء ...:

ورواه عن زائدة جماعة من الرفعاء الكبراء : عبد الله بن المبارك ، وحماد بن أسامة ، ومروان ابن معاوية الفزاري ، وعبد الصمد بن عبد الوارث ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ووکیع بن الجراح ، ومعاوية بن عمرو الأزدي ، وأبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد مولى بني هاشم ، وأحمد ابن عبد الله بن يونس اليربوعي ، ويحيى بن أبي بكير .

حبّيش، فقال : من أهل الشام صالح الحديث، حدث عنه زائدة، لا أعلم حدث عنه غيره . وفي الكاشف (٤٢٤/١) : " صدوق " .

ومن لم يعرف حاله سكت عنه ولم يذكره بجرحة، كما فعل البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٩٦/١٥٣/٤) . ولهذا لما سأل عبد الله بن أحمد أباه عنه : أثقة هو ؟، قال : لا أدري وأما وصفه بالجهالة، فقد علمت أنه لم يتفرد بالرواية عنه زائدة كما انتهى إليه علم أبي الحسن الدارقطني، بل روى عنه كذلك حفص بن عمر بن رواحة الأنصاري، وقد قال ابن حبان : روى عنه زائدة بن قدامة وأهل الكوفة . وبذلك انتفت جهالة عينه، كما انتفت من قبل جهالة حاله بتوثيق هؤلاء المزيّنين إياه، وفيهم الدارقطني، مع أنه لم يعلم له راوياً غير زائدة بن قدامة .
وأما قول الحاكم عن زائدة : " وَقَدْ عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِ زَائِدَةَ أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ "، فما أشبهه بما قال، فقد كان زائدة ذا بصر بالرجال والرواية عنهم لا يأخذ إلا ممن هو ثقة عنده، كما كان لا يحدث إلا من شهد له عدلان أنه من أهل السنّة .

فقد قال أحمد بن صالح العجلي في معرفة الثقات (٣٦٧/١) : " زائدة بن قدامة ثقفي، كنيته أبو الصلت . كوفي ثقة، لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه، فإن كان صاحب سنّة حدثه، وإلا لم يحدثه، وكان قد عرض حديثه على سفيان الثوري، وروى عنه الثوري " .

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (١٧١/١) : " كان من الحفاظ المتقنين، وكان لا يعدّ السماع حتى يسمعه ثلاث مرات، وكان لا يحدث أحداً حتى يشهد له عدلان أنه من أهل السنّة " .
فإذا ثبتت عدالة السائب بن حبّيش، فقد وجب قبول روايته والاحتجاج بحديثه، ولهذا صحّح حديثه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم^{٩١٧}

=====

^{٩١٧} - وحسنه الشيخ شعيب في التعليق على مسند أحمد (ج ٣٦ / ص ٤٢) (٢١٧١٠) و (ج ٤٥ / ص ٥٠٧) (٢٧٥١٤) وكذلك في التعليق على صحيح ابن حبان (٢١٠١)، وسكت المنذري على تصحيح ابن حبان والحاكم في الترغيب (٦١٨) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٧٠١) وفي صحيح الترغيب والترهيب (٤٢٧) قال : (حسن صحيح) وحسنه في صحيح وضعيف سنن أبي داود (٥٤٧) وفي عمدة القاري شرح صحيح البخاري - (ج ٦ / ص ٢٣٦) قال عنه لا بأس به وفي خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للإمام النووي - (ج ١ / ص ٢٧٧) (٧٨٤) صحّح إسناده

حكم صلاة الجماعة^{٩١٨}

ذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ - فِي الْأَصَحِّ - وَأَكْثَرُ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيَّةِ، إِلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فِي الْفَرَائِضِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلرَّجَالِ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْوَاجِبِ فِي الْقُوَّةِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ .

وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ - حَسَبَ اصْطِلَاحِهِمْ - وَاسْتَدَلُّوا بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلٌ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً^{٩١٩} وَفِي رِوَايَةٍ : بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً^{٩٢٠}، فَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْجَمَاعَةَ لِإِحْرَازِ الْفَضِيلَةِ، وَذَا آيَةِ السُّنَنِ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ^{٩٢١} : لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ عِلِمَ نِفَاقُهُ أَوْ مَرِيضٌ إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لِيَمْشِيَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّلَاةَ - وَقَالَ - إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - عَلَّمَنَا سُنَنَ الْهُدَى وَإِنْ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤَدَّنُ فِيهِ^{٩٢٢} .

وَذَهَبَ الشَّافِعِيَّةُ - فِي الْأَصَحِّ عِنْدَهُمْ -، إِلَى أَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ، كَالْكِرْخِيِّ وَالطَّحَاوِيِّ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الْمَازَرِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ^{٩٢٣} . وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ الْقَاصِيَةَ^{٩٢٤} .

وَقَدْ فَصَّلَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالُوا : إِنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ أَيْ بِالْبَلَدِ ؛ فَيُقَاتَلُ أَهْلُهَا عَلَيْهَا إِذَا تَرَكَوْهَا، وَسُنَّةٌ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَفَضِيلَةٌ لِلرَّجُلِ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ^{٩٢٥} .

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ، وَهُوَ قَوْلُ لِلْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وَجُوبَ عَيْنٍ وَلَيْسَتْ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا شَرْطٌ فِي صِحَّتِهَا قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ .

٩١٨ - انظر الموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٥ / ص ٢٤٠) والموسوعة الفقهية الكويتية - (ج ٢٧ / ص ١٦٥)

٩١٩ - صحيح البخارى (٦٤٥)

٩٢٠ - صحيح البخارى (٦٤٦)

٩٢١ - صحيح مسلم (١٥١٩)

٩٢٢ - البدائع ١ / ١٥٥ ، وابن عابدين ١ / ٣٧١ ، وفتح القدير ١ / ٣٠٠ نشر دار إحياء التراث ، ومراقى الفلاح وحاشية الطحطاوي (١٥٦) والدسوقي ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، والحطاب ٢ / ٨١ ، ٨٢ ، والقوانين الفقهية ص : ٦٩ نشر دار الكتاب العربي ، والمهذب ١ / ١٠٠ ، وشرح المحلى على المنهاج ١ / ٢٢١ .

٩٢٣ - مغني المحتاج ١ / ٢٢٩ ، والمهذب ١ / ١٠٠ ، وفتح القدير ١ / ٣٠٠ ، وابن عابدين ١ / ٣٧١ ، والطحطاوي على مراقى الفلاح ١٥٦ ، والدسوقي ١ / ٣١٩ ، ٣٢٠ ، والشرح الصغير ١ / ١٥٢ ، ومواهب الجليل ١ / ٨١ .

٩٢٤ - قلت: وصححه النووي في المجموع (٤ / ١٨٣ - ط . المنيرية) .

٩٢٥ - الدسوقي ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ والشرح الصغير ١ / ١٥٢ .

وَاسْتَدَلَ الْحَنَابِلَةُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : { وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا } (١٠٢) سورة النساء، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْجَمَاعَةِ حَالَ الْخَوْفِ، فَفِي غَيْرِهِ أَوْلَى . وَبِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُؤَمِّمَ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ يَبُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ »^{٩٢٦}.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ - رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ. فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرَخِّصَ لَهُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ « هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ». فَقَالَ نَعَمْ. قَالَ « فَأَجِبْ »^{٩٢٧}..

وَلِذَلِكَ قَالُوا : إِنْ تَارَكَ الْجَمَاعَةَ يُقَاتَلُ وَإِنْ أَقَامَهَا غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا عَلَى الْأَعْيَانِ^{٩٢٨}.

^{٩٢٦} - صحيح البخارى (٦٤٤) - المرماتان : ما بين ظلفى الشاة من اللحم

^{٩٢٧} - صحيح مسلم (١٥١٨)

^{٩٢٨} - البدائع ١ / ١٥٥ ، وابن عابدين ١ / ٣٧١ ، وفتح القدير وكشاف القناع ١ / ٤٥٤ - ٤٥٥ .

٣ : باب الصبر

٧٩- (٤٣) عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: " إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ". وقال النبي ﷺ: " إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ ". رواه الترمذی وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

ذكره حسان عبد المنان في ذيل تهذيب رياض الصالحين له، وضعفه براويه عن أنس : سعد بن سنان الكندي، وذكر من ضعفه من الأئمة، وقال : فلا عبرة بتوثيق ابن معين وحده، لا سيما وأن فيه جهالة أو بعض جهالة " كذا قال .

قلت : هو في سنن الترمذی (٢٥٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(٢٥٧٦) وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : « إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .^{٩٢٩}

وهذا إسناد مصري حسن، رجاله موثقون كلهم، غير أنهم اختلفوا في اسم التابعي راويه عن أنس، كما اختلف عليه غيرهم على ثلاثة أقوال :

(الأول) سنان بن سعد، هكذا يقوله عن يزيد بن أبي حبيب : عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، ومحمد بن إسحاق، وابن أبي ذئب، وسعيد بن أبي أيوب، والليث من رواية عبد الله بن صالح عنه .

(الثاني) سعد بن سنان، هكذا يقوله عن يزيد بن أبي حبيب : الليث بن سعد من رواية معظم أصحابه عنه، ولا يتابع عليه .

^{٩٢٩} - وأخرج الأول كذلك أبو يعلى (٢٤٧/٧، ٤٢٥٥، ٤٢٥٤)، وابن عدي في الكامل (٣/٣٥٥)، والدارقطني في مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى (١٨٠) من طرق عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان به، وأخرجه الحاكم (٤/٦٥١) من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث وابن لهيعة عن سنان بن سعد به

وأخرج الثاني ابن ماجه (٤٠٣١)، وأبو يعلى (٢٤٧/٧، ٤٢٥٣)، وابن عدي في الكامل (٣/٣٥٦)، والدارقطني في مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى (٢٤٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٤٤/٧، ٩٧٨٣) من طرق عن ليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان به

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٤٤/٧، ٩٧٨٢) من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة وعمرو بن الحارث والليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد به

(الثالث) سعيد بن سنان، هكذا روى محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عنه عدة أحاديث سماه في بعضها سعيد بن سنان، وفي بعضها سعد بن سنان، وفي بعضها سنان بن سعد، قاله أبو بكر الخطيب في موضع أوهام الجمع والتفريق (١٦٨/٢) .

وأصح ما في هذه الأسماء وأصوبه أولها سنان بن سعد ، كما صوّبه البخاري وابن حبان وابن يونس وابن شاهين وجماعة .

قال أبو عيسى الترمذی : " وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا — يعني البخاري — يَقُولُ : وَالصَّحِيحُ سِنَانُ بْنُ سَعْدٍ " . وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص ١٢٢) : " سنان بن سعد . من جلة المصريين، وهو الذي يخطيء الرواة فيه، منهم من قال سعد بن سنان، وقال بعضهم سعيد بن سنان . والصحيح سنان بن سعد والله أعلم " .

وقال في الثقات (٣٢١٠/٣٣٦/٤) : " سنان بن سعد . يروي عن أنس بن مالك . حدث عنه المصريون، وهم مختلفون فيه، يقولون سعد بن سنان، وسعيد بن سنان، وسنان بن سعيد . وأرجو أن يكون الصحيح سنان بن سعد. وقد اعتبرت حديثه، فرأيت ما روي عن سنان بن سعد يشبه أحاديث الثقات، وما روي عن سعد بن سنان وسعيد بن سنان فيه المناكير كأنهما اثنان فالله أعلم " .

وقال أبو حفص بن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (ص ١٠٤) : " قال أحمد بن صالح : سنان بن سعد ثقة، ليس في قلبي من حديثه شيء، هو من أهل البصرة " .

ولهذا الاختلاف والاضطراب في اسمه، تكلم فيه من ضعفه من الأئمة . قال أحمد بن أبي يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول : لم أكتب أحاديثه، لأنهم اضطربوا فيها، فقال بعضهم سعد بن سنان، وبعضهم سنان بن سعد . وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه : تركت حديثه، لأنه حديث مضطرب، وسمعت يقول : يشبه حديثه حديث الحسن، ولا يشبه أحاديث أنس^{٩٣٠} . وقال السعدي : أحاديثه واهية لا تشبه أحاديث الناس عن أنس . وقال النسائي : منكر الحديث .

وأما من رجّح الوجه الأول من أسمائه، فلم يتردد في توثيقه وقبوله . فقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سئل يحيى بن معين عن سنان بن سعد الذي روى عنه يزيد بن أبي حبيب، فقال : ثقة، وقال العجلي في معرفة الثقات (٥٦٤/٣٩٠/١) : " بصرى تابعي ثقة " . وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٣٢١٠/٣٣٦/٤)، وقال في مشاهير علماء الأمصار (ص ١٢٢) : " من جلة المصريين " . وقال أبو حفص بن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (ص ١٠٤) : " قال أحمد بن صالح : سنان بن سعد ثقة، ليس في قلبي من حديثه شيء، هو من أهل البصرة " .

وقال ابن حجر في التقریب : (٢٢٣٨/٢٣١/١) : " صدوق له أفراد " .

^{٩٣٠} - موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل - (ج ٣ / ص ٤٤)

وأما الحافظ الذهبي، فقد أسند في سير الأعلام (١٣٨/٨) حديثه عن أنس أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " تَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فَتَنْ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ أَقْوَامٌ دِينَهُمْ بَعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا " ثم قال : " هذا الحديث حسنٌ عالٍ، أخرجه الترمذي عن قتيبة، فوافقناه بعلو " .

وفيما ذكرناه من النقول عمن وثقه واعتمده، ردُّ على قوله الخاطي : " فلا عبرة بتوثيق ابن معين وحده " . وفيما قاله الأمير ابن ماكولا في ترجمته (سنان بن سعد الكندي، عن أنس وعن أبيه، روى عنه يزيد بن أبي حبيب ومحمد بن يزيد بن أبي زياد الثقفي - وقيل فيه سعد بن سنان، قال ابن يونس: وسنان بن سعد أصح)^{٩٣١}، ردُّ على الخطأ الثاني : " لا سيما وأن فيه جهالة أو بعض جهالة " !!

فالصواب أن حديثه حسن كما قال الترمذي، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٨) والصحيحة (١٢٢٠) وأشار ابن تيمية إلى صحته أثناء الاحتجاج به - بمجموع الفتاوى - (ج ١٤ / ص ١١٢)

قلت: وللحديث الأول شاهد بنحوه ففي المعجم الكبير للطبراني (١١٦٧٦) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَالِكِ الْفَزَارِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَرَزَمِيُّ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسِيلُ وَجْهَهُ دَمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اتَّبَعْتُ امْرَأَةً، فَلَقِيتُي رَجُلًا فَصَنَعَ بِي مَا تَرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا عَجَّلَ عُقُوبَةَ ذَنْبِهِ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ شَرًّا أَمْسَكَ عَلَيْهِ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَفِّيَهُ

وفي صحيح ابن حبان (٢٩١١) أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ، أَنَّ رَجُلًا لَقِيَ امْرَأَةً كَانَتْ بَغِيًّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَجَعَلَ يُلَاعِبُهَا حَتَّى بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: مَهْ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ بِالشَّرِّكِ وَجَاءَ بِالإِسْلَامِ، فَتَرَكَهَا وَوَلَّى فَجَعَلَ يَلْتَفِتُ خَلْفَهُ وَيَنْظُرُ إِلَيْهَا حَتَّى أَصَابَ وَجْهَهُ حَائِطًا، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، وَالِدَمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَأَخْبَرَهُ بِالْأَمْرِ، فَقَالَ ﷺ: أَنْتَ عَبْدٌ أَرَادَ اللَّهُ بِكَ خَيْرًا ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا إِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ خَيْرًا، عَجَّلَ عُقُوبَةَ ذَنْبِهِ، وَإِذَا أَرَادَ بِعَبْدٍ شَرًّا أَمْسَكَ عَلَيْهِ ذَنْبَهُ، حَتَّى يُوَفِّيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُ عَائِرٌ.

والحديث الثاني كما في مسند أحمد (٢٤٣٤٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيُخِمِي عَبْدَهُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الدُّنْيَا وَهُوَ يُحِبُّهُ كَمَا تَحْمُونَ مَرِيضَكُمْ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ تَخَافُونَهُ عَلَيْهِ » . (٢٤٣٤١) وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ فَمَنْ صَبَرَ

فَلَهُ الصَّبْرُ وَمَنْ جَزَعَ فَلَهُ الْجَزَعُ » . وهو في الصحيحة (١٤٦) وصحيح الجامع (١٧٠٦)

فالحديث يصح صحيحاً لغيره بهذه الشواهد .

^{٩٣١} - الإكمال لابن ماكولا - (ج ٣ / ص ١١٦)

الإنسانُ بين تعجيل العقوبة وتأجيلها

إنَّ الإنسانَ لا يخلو من خطأ ومعصية وتقصير في الواجب، فإذا أراد الله بعبده الخير عجل له العقوبة في الدنيا إما بماله أو بأهله أو بنفسه أو بأحد ممن يتصل به .

المهم أن تعجل له العقوبة، لأن العقوبات تكفر السيئات فإذا تعجلت العقوبة وكفر الله بها عن العبد فإن يوافي الله وليس عليه ذنب قد طهرته المصائب والبلايا حتى إنه ليشدد على الإنسان موته لبقاء سيئة أو سيئتين عليه، حتى يخرج من الدنيا نقيًا من الذنوب، وهذه نعمة لأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

لكن إذا أراد الله بعبده الشر أمهل له واستدرجه وأدرَّ عليه النعم ودفع عنه النقم حتى ييطر ويفرح فرحاً مذموماً بما أنعم الله به عليه .

وحينئذ يلاقي ربه وهو مغمور بسيئاته فيعاقب بها في الآخرة نسأل الله العافية، فإذا رأيت شخصاً يبارز الله بالعصيان وقد وقاه الله البلاء وأدرَّ عليه النعم، فاعلم أنَّ الله إنما أراد به شراً لأنَّ الله أخَّرَ عنه العقوبة حتى يوافي بها يوم القيامة .

ثم ذكر في هذا الحديث أن عظم الجزاء من عظم البلاء، يعني أنه كلما عظم البلاء عظم الجزاء فالبلاء السهل له أجر يسير والبلاء الشديد له أجر كبير؛ لأنَّ الله عز وجل ذو فضل على الناس إذا ابتلاهم بالشدائد أعطاهم عليها من الأجر الكبير، وإذا هانت المصائب هان الأجر .

وإنَّ الله إذا أحب قوم ابتلاهم فمن رضى فله الرضى ومن سخط فله السخط، وهذه بشرى للمؤمن إذا ابتلي بالمصيبة فلا يظن أن الله سبحانه ييغضه؛ بل قد يكون هذا من علامة محبة الله للعبد يبتلي به سبحانه بالمصائب، فإذا رضى الإنسان وصبر واحتسب فله الرضى، وإن سخط فله السخط .

وفي هذا حث على أن الإنسان يصبر على المصائب، حتى يكتب له الرضى من الله عز وجل، والله الموفق^{٩٣٢} .



^{٩٣٢} - شرح رياض الصالحين لابن عثيمين - (ج ١ / ص ١٣١)

الخلاصة في هذا الموضوع

- الإمام النووي رحمه الله إمام جليل، أجمعت الأمة عليه، وقد بلغ الذروة العليا من التقى والورع والعلم .
- كتاب رياض الصالحين من الكتب النافعة والقيمة للإمام النووي رحمه الله، وقد تلقته الأمة بالقبول، وأكب عليه العلماء حفظاً ودرساً وشرحاً .
- ليس أحدٌ من البشر معصوماً غير الأنبياء والمرسلين، فعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»^{٩٣٣}.
- يجوز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال بالإجماع، وفي الأحكام عند أكثر أهل العلم إذا لم يوجد في الباب ما هو أقوى منه، ولذا فإن القول بمنع العمل بالحديث - ضعفاً يسيراً - وتحذير الأمة منه قول مبتدع لا أصل له عند السلف والخلف .
- الأخطاء التي وقع فيها الإمام النووي رحمه الله في كتابه رياض الصالحين، ما هي إلا قطرة من بحر، فلا يجوز الوقوف عندها ولا التشنيع عليه، حيث لا يخلو إنسان من أوهام يقع فيها، وهو مأجور على كلا الحالتين، فعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^{٩٣٤}.
- وهؤلاء الذين يشنعون عليه من المعاصرين ولا سيما الذين أفردوا هذه الأحاديث التي زعموا ضعفها وأخذوا يضعونها في مواقع النت محذرين الأمة منها على حد زعمهم، لا يقبل كلامهم، لأنهم مخالفون للسلف والخلف بتصرفهم هذا، وليسوا أكثر من حُطَّاب ليل ليس إلا .
- والذين ينكرون على الإمام النووي رحمه الله تصحيحه أو تحسينه لبعض الأحاديث في كتابه هذا ولا تستحق ذلك، قد حسّنوا وصحّحوا ما هو دونها بكثير.
- يحرم على طالب العلم ازدراء أهل العلم الأولين، لأننا حسنة من حسناتهم، ونتطفّل على موائدهم، ولقوله ﷺ - : «لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلِّ كَبِيرَنَا وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفْ لِعَالَمِنَا»^{٩٣٥}، ولقوله تعالى: { وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (١٠) [الحشر/١٠] }، وفي هذه الآية دلالة على أنه ينبغي للمسلم أن يذكر سلفه بخير، ويدعو لهم، وأن يحب صحابة رسول الله، ﷺ، ويذكرهم بخير، ويترضى عنهم.

^{٩٣٣} - سنن الترمذی (٢٦٨٧) والحاكم (٧٦١٧) وصحيح الجامع (٤٥١٥) وهو صحيح لغيره

^{٩٣٤} - صحيح البخاری (٧٣٥٢)

^{٩٣٥} - مسند أحمد (٢٣٤٢٥) والمستدرک للحاکم (٤٢١) والأحاديث المختارة للضياء - (ج ٤ / ص ٣٤) (٤٤٥) وهو صحيح لغيره

- منهج السلف الصالح في فهم أمور الدين ليس حكراً على جماعة معينة ، بل كل المسلمين في الأرض يقتدون بالسلف الصالح ، ويترضون عليهم ، ومن ثم فإن تخويف الناس بأنه مخالفون لمنهج السلف ، ما هو إلا تهويل ليس له دليل صحيح ، فلن يستأثر أحد بهم دون سائر الناس ، وليس منهجهم محصوراً في كتاب واحد ، ولكن بمثات الكتب الموجودة في جميع أصقاع المعمورة .
- لا يجوز اتهام المخالفين لنا بالرأي - المعتر - بأنهم خارجون عن السنة ، مبتدعون في الدين ، وهذا سلاح البطالين ، وذوي الأهواء .
- كثيرٌ ممن يدّعي نصره السنة النبوية يخالف صريح القرآن والسنة وإجماع المسلمين الصريح .
- لا يجوز فهم السنة النبوية فهماً يخالف ما كان عليه جمهور أهل العلم السابقين .
- يحرم علينا التسرع بالحكم على الحديث ، ولا سيما الأحاديث التي حكم عليها جهابذة المحدثين بحجة التحقيق العلمي المزعوم ، فهم أعلم وأتقى منا بكثير .
- يحرم الحكم على الحديث قبل البحث عن سائر طرقه وشواهده ، سواء أكانت لفظية أو معنوية ، وما قاله أهل الفن السابقين .
- يقوى الحديث الضعيف إن كان له متابع مثله فأكثر ، أو كان له شاهد بلفظه أو معناه ، أو آية قرآنية ، أو عمل به كثير من العلماء السابقين ، أو تلقوه بالقبول ونحو ذلك .. " ٩٣٦ .
- لا يجوز رد الحديث بحجة أنه يخالف عقولنا القاصرة ، وما ألفناه من عادات وتقاليد مخالفة للإسلام .
- لا يجوز رد حديث من أحاديث الصحيحين بحجة أن صاحبي الصحيح من البشر يمكن أن يقعوا في الخطأ والوهم ... ، وذلك لأن الأمة قد تلقتهم بالقبول ، وبحث علماء الحديث جميع أحاديثهما سنداً ومتناً ، فرد أحاديثهما أو بعضها هو خرق للإجماع بلا ريب ، وكبيرة من الكبائر يخشى على صاحبها الهلاك ، واتباع غير سبيل المؤمنين .
- الجرح والتعديل قائم على غلبة الظن ، وليس على القطع واليقين ، ومن ثم فقد يخطئ العالم في حكمه على الراوي ، قال أبو حاتم الرازي ^{٩٣٧} : مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مئة دينار ، وآخر مثله على لونه ، ثمنه عشرة دراهم ، قال : وكما لا يتهيأ للناقد أن يخبر بسبب نقده ، فكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبر كيف علمنا بأن هذا حديث كذب ، وأن هذا حديث منكر إلا بما نعرفه ، قال : وتعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش ، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره ، فإن خالفه في المائية والصلابة ، علم أنه زجاج ، ويعلم

^{٩٣٦} - قواعد التحديث للقاسمي - (ج ١ / ص ٦٩) وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث - (ج ١ / ص ٦٦) وأصول الحديث ٣٤٩ - ٣٥٠ وتدريب الراوي ص ١٠٤ والرسالة للشافعي ٤٦١ - ٤٦٢ وشرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - (ج ١ / ص ٤٠٨)

^{٩٣٧} - في " الجرح والتعديل " ٨٤ / ١ ، و " العلل " ١٩٦ / ١ .

صحّة الحديث بعدالة ناقله وأن يكون كلاماً يصلح مثله أن يكون كلام النبوة، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصحّ عدالته بروايته، والله أعلم.

● الجهابذة النقاد العارفون بعلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جداً، وأوّل من اشتهر بالكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السّختياني، وأخذ ذلك عنه شعبة، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي، وأخذ عنهما أحمد، وعليّ بن المديني، وابن معين، وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم^{٩٣٨}، ولما مات أبو زرعة، قال أبو حاتم : ذهب الذي كان يُحسن هذا - يعني : أبا زرعة - ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا^{٩٣٩} . وقيل له بعد موت أبي زرعة : تعرف اليوم أحداً يعرف هذا ؟ قال : لا^{٩٤٠}، وجاء بعد هؤلاء جماعة، منهم : النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني، وقلّ من جاء بعدهم ممّن هو بارع في معرفة ذلك حتّى قال أبو الفرج بن الجوزي في أوّل كتابه " الموضوعات " ^{٩٤١} : قد قلّ من يفهم هذا بل عُدِمَ، والله أعلم. اهـ

● لا يجوز الحكم على راوٍ معيّن إلا بعد استيعاب أقوال أهل الجرح والتعديل فيه، ووضع كل قول في مكانه، والموازنة بينها، وفهم مقاصدهم، ثم الحكم عليه، هذا إذا لم يحكم عليه سابقاً بحكم واضح .

● لا يجوز الاعتماد على الكتب المختصرة في الجرح والتعديل ولا سيما في الحكم على الرواة المختلف فيهم .

● لا يجوز اتباع نهج المتشددين في الجرح والتعديل، ولا نهج المتساهلين كذلك . وخير الأمور الوسط .

● من الأخطاء الفاحشة التي وقع فيها كثير من طلاب العلم المعاصرين، المشتغلين بالسنة النبوية، عدم فهمهم لقوانين الرواية والدراية بشكل دقيق، فضعّفوا كثيراً من الأحاديث التي لا تستحق التضعيف، أو التي صحّحها أو حسنّها جهابذة هذا الفنّ من قبل .

● على طالب العلم التحرر من إسهار التقليد الأعمى، وضيق الأفق، وليكن رائده قول الله تعالى :
{ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٠٠) [التوبة/١٠٠، ١٠١] }

^{٩٣٨} - انظر : الجرح والتعديل ١/ ٣١٤ .

^{٩٣٩} - ذكره : ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨ .

^{٩٤٠} - ذكره : ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " ١/ ٣١٤ .

^{٩٤١} - الموضوعات ١/ ٣١ .

- يجب أن يعلم أي واحد منا أن الله تعالى سوف يسأله عن كل قول يقوله أو فعل يفعله، فعن أنس بن مالك، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ اللَّهَ سَائِلُ كُلِّ رَاغٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ، حَفِظَ ذَلِكَ أَمْ ضَيَّعَ، حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ"^{٩٤٢} والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .
-

^{٩٤٢} - مسند أبي عوانة (٥٦٦٠) صحيح

المصادر والمراجع الهامة

١. تفسير الطبري الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٢. تفسير ابن كثير الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٣. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٤. تفسير الألوسي الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٥. الوسيط للواحدي الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٦. أيسر التفاسير لأسعد حومد الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٧. التفسير الميسر الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٨. تفسير السعدي الشاملة ٢ + موقع التفاسير
٩. تفسير ابن أبي حاتم الشاملة ٢ + موقع التفاسير
١٠. في ظلال القرآن الشاملة ٢ + موقع التفاسير
١١. الوسيط لسيد طنطاوي الشاملة ٢ + موقع التفاسير
١٢. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية الشاملة ٢ = دار عالم الكتب
١٣. تحفة المريد على جوهرة التوحيد
١٤. شرح الطحاوية في العقيدة السلفية = الشاملة ٢
١٥. الصارم المسلول ابن تيمية = الشاملة ٢ = دار ابن حزم - بيروت
١٦. منهاج السنة النبوية ابن تيمية = الشاملة ٢ = محمد رشاد سالم
١٧. درء التعارض بين العقل والنقل ابن تيمية = الشاملة ٢ = دار الكنوز الأدبية الرياض
١٨. المنتقى - شرح الموطأ للباقي الشاملة ٢ + موقع الإسلام
١٩. موطأ مالك المكثر
٢٠. صحيح البخارى المكثر
٢١. صحيح مسلم المكثر
٢٢. مختصر صحيح المسلم للمنزدي الشاملة ٣ + ت الألباني
٢٣. سنن أبي داود المطز
٢٤. سنن الترمذى المكثر
٢٥. سنن النسائي المكثر
٢٦. سنن ابن ماجه الكنتر
٢٧. مصنف عبد الرزاق المكتب الإسلامي + الشاملة ٢
٢٨. مصنف ابن أبي شيبة عوامة + الشاملة ٢
٢٩. مسند أحمد الكثر
٣٠. مسند الشاشي جامع الحديث النبوي
٣١. مسند أحمد بن حنبل (بأحكام شعيب الأرناؤوط) دار صادر
٣٢. أخبار مكة للأزرقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٣٣. الإبانة الكبرى لابن بطة الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي

٣٤. الآحاد والثاني لابن أبي عاصم الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٣٥. الجهاد في سبيل الله له الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٣٦. السنن الكبرى للإمام النسائي الرسالة + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٣٧. المستدرک للحاکم دار المعرفة + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٣٨. المعجم الكبير للطبراني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٣٩. المعجم الأوسط للطبراني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٠. المعجم الصغير للطبراني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤١. تفسير ابن أبي حاتم الشاملة ٢ + موقع التفاسير + جامع الحديث النبوي
٤٢. تهذيب الآثار للطبري الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٣. دلائل النبوة للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٤. السنن الكبرى للبيهقي المكثر + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٥. شعب الإيمان للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٦. سنن الدارمی المكثر + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٧. مسند أبي عوانة الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٨. مسند إسحاق بن راهويه الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٤٩. مسند البزار ١-١٤ كاملاً الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٠. مسند أبي يعلى الموصلي ت حسين الأسد دار المأمون + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥١. مسند الحميدى المكثر + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٢. مسند الروياني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٣. مسند السراج الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٤. سنن الدارقطني المكثر + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٥. صحيح ابن حبان مؤسسة الرسالة + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٦. صحيح ابن خزيمة الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٧. مسند الشاميين للطبراني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٨. مسند الشهاب القضاعي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٥٩. مسند الطيالسي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٠. مسند عبد الله بن المبارك الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦١. مسند عبد بن حميد الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٢. مسند الشافعي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٣. شرح معاني الآثار الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي + موقع الإسلام
٦٤. مشكل الآثار للطحاوي ، مؤسسة الرسالة + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٥. معرفة السنن والآثار للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٦. السنن الصغرى للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٧. المنتقى من السنن المسندة لابن الجارود الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٨. معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٦٩. موسوعة السنة النبوية — للمؤلف مخطوط

٧٠. الأحاديث المختارة للضياء + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٧١. شرح السنة — للإمام بغوي متنا وشرحاً مؤسسة الرسالة + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٧٢. مجمع الزوائد + دار المعرفة + الشاملة ٢
٧٣. تحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٧٤. المسند الجامع مؤسسة الرسالة + الشاملة ٢
٧٥. جامع الأصول لابن الأثير ت — عبد القادر الأرناؤوط + الشاملة ٢
٧٦. عمل اليوم والليلة للنسائي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٧٧. عمل اليوم والليلة لابن السني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٧٨. عشرة النساء للنسائي بتحقيقي
٧٩. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٠. الترغيب والترهيب للمري + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨١. حديث خيثمة الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٢. أخبار أصبهان الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٣. أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٤. أمالي ابن بشران الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٥. أمالي المحاملي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٦. أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٧. اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٨. الآداب للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٨٩. الأدب المفرد للبخاري الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٠. الأسماء والصفات للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩١. الأمثال للرامهرمزي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٢. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأبي بكر بن الخلال الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٣. الأموال للقاسم بن سلام الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٤. الأموال لابن زنجويه الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٥. الاعتقاد للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٦. الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك لابن شاهين الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٨. الدعاء للطبراني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
٩٩. الدعاء للمحاملي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٠. الدعاء لمحمد بن فضيل الضبي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠١. الدعوات الكبير للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٢. الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٣. الرخصة في تقبيل اليد لمحمد بن إبراهيم المقرئ الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٤. الزهد الكبير للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٥. الزهد لأبي حاتم الرازي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي

١٠٦. الزهد لأحمد بن حنبل الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٧. الزهد لابن أبي عاصم الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٨. الزهد لهناد بن السري الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٠٩. الزهد والرفائق لابن المبارك الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٠. الزهد وصفة الزاهدين لأحمد بن بشر الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١١. السنة لأبي بكر بن الخلال الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٢. السنة لابن أبي عاصم الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٣. السنة لعبد الله بن أحمد الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٤. السنة لمحمد بن نصر المروزي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٥. السنن الواردة في الفتن للداني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٦. الفصل للوصل المدرج للخطيب الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٧. الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٨. الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١١٩. القبل والمعانقة والمصافحة لابن الأعرابي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٠. القراءة عند القبور لأبي بكر بن الخلال الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢١. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٢. الكنى والأسماء للدولابي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٤. المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٥. تالي تلخيص المتشابه للخطيب الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٦. بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخيار للكلاباذي الشاملة ٢
١٢٧. تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٨. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٢٩. خَلْقُ أَعْمَالِ الْعِبَادِ لِلْبُخَارِيِّ الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٠. طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣١. طبقات الحنابلة لأبي يعلى + الشاملة ٢
١٣٢. فضائل الأوقات للبيهقي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٣. فضائل الصحابة لأحمد الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٤. فضائل القرآن للفريابي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٥. فضائل القرآن للقاسم بن سلام الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٦. فضائل القرآن لمحمد بن الضريس الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٧. فوائد تمام الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٣٨. قرة العين في ضبط رجال الصحيحين + الشاملة ٢
١٣٩. مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى للدارقطني الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٤٠. مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي
١٤١. مسند المقلين لتمام الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي

الإكمال لابن ماكولا الشاملة ٢	١٤٢.
معجم الصحابة لابن قانع الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي	١٤٣.
قصر الأمل لابن أبي الدنيا الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي	١٤٤.
القول المسدد الشاملة ٢	١٤٥.
المقاصد الحسنة للسخاوي الشاملة ٢	١٤٦.
كشف الخفاء للعجلوني الشاملة ٢	١٤٧.
نظم المتناثر للكتاني الشاملة ٢	١٤٨.
نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	١٤٩.
الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر الشاملة ٢	١٥٠.
التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر الشاملة ٢ + موقع الإسلام	١٥١.
روضة المحدثين الشاملة ٢	١٥٢.
تخريج أحاديث الإحياء للعراقي الشاملة ٢	١٥٣.
صيانة صحيح مسلم الشاملة ٢	١٥٤.
هدي الساري لابن حجر الشاملة ٢	١٥٥.
تغليق التعليق لابن حجر الشاملة ٢	١٥٦.
إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني الشاملة ٢	١٥٧.
الفتاوى الحديثية للحويني الشاملة ٢	١٥٨.
الآلآي المصنوعة للسيوطي الشاملة ٢	١٥٩.
تنزيه الشريعة المرفوعة لابن عراق الشاملة ٢	١٦٠.
الموضوعات لابن الجوزي الشاملة ٢	١٦١.
إتحاف السادة المتقين للزبيدي دار الفكر	١٦٢.
الحطة في ذكر الصحاح الستة الشاملة ٢	١٦٣.
تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن عبد الهادي الشاملة ٢	١٦٤.
تراجعات العلامة الألباني في التصحيح والتضعيف الشاملة ٢	١٦٥.
تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد الشاملة ٢	١٦٦.
علل الحديث لابن أبي حاتم الشاملة ٢	١٦٧.
التحقيق في أحاديث الخلاف الشاملة ٢	١٦٨.
الضعفاء والمتروكين للنسائي الشاملة ٢	١٦٩.
العلل المتناهية لابن الجوزي الشاملة ٢	١٧٠.
تاريخ ابن معين رواية الدوري الشاملة ٢	١٧١.
تاريخ معرفة الثقات لابن شاهين الشاملة ٢	١٧٢.
مشاهير علماء الأمصار ابن حبان الشاملة ٢	١٧٣.
تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي الشاملة ٢	١٧٤.
تحفة الطالب دار حراء - مكة المكرمة	١٧٥.
تحفة المحتاج في تخريج أحاديث المنهاج لابن الملقن + الشاملة ٢	١٧٦.
البدر المنير لابن الملقن + الشاملة ٢	١٧٧.

١٧٨.	خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للإمام النووي + الشاملة ٢
١٧٩.	تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج + الشاملة ٢
١٨٠.	السلسلة الضعيفة للألباني + الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨١.	السلسلة الصحيحة للألباني + الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٢.	رياض الصالحين ت الألباني + الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٣.	مشكاة المصابيح ت الألباني + الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٤.	صحيح الترغيب والترهيب + الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٥.	صحيح وضعيف سنن أبي داود الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٦.	صحيح وضعيف سنن الترمذي الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٧.	صحيح وضعيف سنن النسائي الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٨.	صحيح وضعيف سنن ابن ماجة الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٨٩.	صحيح وضعيف الجامع الصغير الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٩٠.	الجامع الصغير وزيادته الشاملة ٢ + المكتب الإسلامي
١٩١.	علل الحديث لابن أبي حاتم الشاملة ٢
١٩٢.	علل الدارقطني الشاملة ٢
١٩٣.	تاريخ جرجان للسهمي الشاملة ٢
١٩٤.	النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة للحوييني الشاملة ٢
١٩٥.	التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي الشاملة ٢
١٩٦.	تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد الشاملة ٢
١٩٧.	موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل الشاملة ٢
١٩٨.	موسوعة أقوال الدارقطني الشاملة ٢
١٩٩.	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر الشاملة ٢
٢٠٠.	فتح الباري لابن حجر الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٠١.	فتح الباري لابن رجب الشاملة ٢
٢٠٢.	عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني الشاملة ٢
٢٠٣.	شرح البخاري ابن بطال الشاملة ٢
٢٠٤.	شرح النووي على مسلم الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٠٥.	عون المعبود للآبادي الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٠٦.	تحفة الأحوذى المباركفوي الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٠٧.	تأويل مختلف الحديث ابن قتيبة الشاملة ٢
٢٠٨.	شُكْرُ اللَّهِ عَلَى نِعَمِهِ لِلْخَرَّاطِيِّ الشاملة ٢
٢٠٩.	إرشاد الساري للقسطلاني
٢١٠.	شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية الشاملة ٢
٢١١.	فيض القدير، شرح الجامع الصغير الشاملة ٢
٢١٢.	التيسير بشرح الجامع الصغير — للمناوى الشاملة ٢
٢١٣.	جامع العلوم والحكم الشاملة ٢ + تحقيق الفحل

نتائج الأفكار لابن حجر	٢١٤.
حاشية ابن القيم على سنن أبي داود الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢١٥.
تيسير العلام شرح عمدة الأحكام - للبسام الشاملة ٢	٢١٦.
مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح الشاملة ٢	٢١٧.
فيض الباري شرح صحيح البخاري الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢١٨.
دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين الشاملة ٢	٢١٩.
بلوغ المرام من أدلة الأحكام الشاملة ٢	٢٢٠.
شرح بلوغ المرام للشيخ عطية محمد سالم الشاملة ٢	٢٢١.
كشف المشكل من حديث الصحيحين الشاملة ٢	٢٢٢.
إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام الشاملة ٢	٢٢٣.
التحفة الربانية شرح الأربعين النووية الشاملة ٢	٢٢٤.
شرح رياض الصالحين لابن عثيمين الشاملة ٢	٢٢٥.
فقه الدعوة في صحيح الإمام البخاري الشاملة ٢	٢٢٦.
فتح القوي المتين في شرح الأربعين وتمة الخمسين الشاملة ٢	٢٢٧.
مجموع فتاوى ابن تيمية الشاملة ٢ + دار الباز	٢٢٨.
الفتاوى الكبرى لابن تيمية الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٢٩.
جواهر الإكليل شرح مختصر خليل الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٣٠.
حاشية الجمل الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٣١.
القوانين الفقهية لابن حزي الشاملة ٢	٢٣٢.
فتاوى الأزهر الشاملة ٢	٢٣٣.
الموسوعة الفقهية الكويتية الشاملة ٢ + موقع الإسلام + دار السلاسل	٢٣٤.
فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشاملة ٢	٢٣٥.
مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين الشاملة ٢	٢٣٦.
فتاوى السبكي الشاملة ٢	٢٣٧.
فتاوى الرملي الشاملة ٢	٢٣٨.
الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٣٩.
شرح سنن أبي داود — عبد المحسن العباد الشاملة ٢	٢٤٠.
لقاءات الباب المفتوح الشاملة ٢	٢٤١.
دروس وفتاوى الحرم المدني الشاملة ٢	٢٤٢.
فتاوى من موقع الإسلام اليوم الشاملة ٢	٢٤٣.
فتاوى الإسلام سؤال وجواب الشاملة ٢	٢٤٤.
فتاوى يسألونك الشاملة ٢	٢٤٥.
مجموع فتاوى ومقالات ابن باز الشاملة ٢	٢٤٦.
مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية الشاملة ٢	٢٤٧.
فتاوى الإسلام سؤال وجواب الشاملة ٢	٢٤٨.
فتاوى واستشارات الإسلام اليوم الشاملة ٢	٢٤٩.

٢٥٠.	فتاوى الشبكة الإسلامية معدلة الشاملة ٢
٢٥١.	الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي الشاملة ٢
٢٥٢.	الفقه الإسلامي وأدلته الزحيلي الشاملة ٢ + دار الفكر
٢٥٣.	الدرر السنية في الأجوبة النجدية - الرقمية الشاملة ٢
٢٥٤.	مجلة مجمع الفقه الإسلامي الشاملة ٢
٢٥٥.	إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام الشاملة ٢
٢٥٦.	طرح التثريب الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٥٧.	فتاوى الرملي الشاملة ٢
٢٥٨.	الفتوحات الربانية على الأذكار النووية لابن علان دار الفكر
٢٥٩.	نيل الأوطار الشاملة ٢ + موقع افسلام
٢٦٠.	البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - زيدة الشاملة ٢
٢٦١.	الروضة الندية الشاملة ٢
٢٦٢.	السيبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار - الرقمية الشاملة ٢
٢٦٣.	إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام الشاملة ٢
٢٦٤.	طرح التثريب الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٦٥.	فتاوى الرملي الشاملة ٢
٢٦٦.	نيل الأوطار الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٦٧.	البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - زيدة الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٦٨.	الروضة الندية الشاملة ٢
٢٦٩.	السيبل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار - الرقمية الشاملة ٢
٢٧٠.	المحلى لابن حزم الشاملة ٢
٢٧١.	شرح النيل وشفاء العليل - إياضية الشاملة ٢
٢٧٢.	حاشية رد المختار الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٧٣.	تكملة حاشية رد المختار الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٧٤.	المبسوط للسخسي الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٧٥.	الهداية للمرغيباني الشاملة ٢
٢٧٦.	بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٧٧.	تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٧٨.	فتح القدير لابن الهمام الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٧٩.	البحر الرائق شرح كتر الدقائق الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٨٠.	مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي عليه الشاملة ٢
٢٨١.	رد المختار على الدر المختار الشاملة ٢
٢٨٢.	الحيط البرهاني للإمام برهان الدين ابن مازة الشاملة ٢
٢٨٣.	حاشية الطحطاوي على المراقي الشاملة ٢
٢٨٤.	الشرح الكبير للشيخ الدردير الشاملة ٢ + موقع الإسلام
٢٨٥.	الشرح الصغير الشاملة ٢

التاج والإكليل لمختصر خليل الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٨٦.
مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٨٧.
شرح الزرقاني على مختصر خليل الشاملة ٢	٢٨٨.
الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٨٩.
منح الجليل شرح مختصر خليل الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٩٠.
التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة القرطبي الشاملة ٢	٢٩١.
بداية المجتهد ونهاية المقتصد الشاملة ٢	٢٩٢.
روضة الطالبين وعمدة المفتين الشاملة ٢	٢٩٣.
المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي الشاملة ٢	٢٩٤.
المجموع شرح المهذب للنووي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٩٥.
أسنى المطالب بشرح روض الطالب الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٩٦.
شرح البهجة الوردية الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٩٧.
حاشيتا قليوبي — وعميرة الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٩٨.
تحفة المحتاج في شرح المنهاج الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٢٩٩.
مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٠٠.
نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٠١.
حاشية البجيرمي على الخطيب الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٠٢.
حاشية البجيرمي على المنهج الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٠٣.
الأم للشافعي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٠٤.
الرسالة للشافعي الشاملة ٢	٣٠٥.
الحاوي في فقه الشافعي — الماوردي الشاملة ٢	٣٠٦.
دليل المحتاج شرح المنهاج للإمام النووي الشاملة ٢	٣٠٧.
الشرح الكبير لابن قدامة الشاملة ٢	٣٠٨.
الفروع لابن مفلح الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٠٩.
الإنصاف الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣١٠.
شرح منتهى الإرادات الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣١١.
كشاف القناع عن متن الإقناع الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣١٢.
مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣١٣.
المغني لابن قدامة الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣١٤.
المبدع شرح المقنع الشاملة ٢	٣١٥.
الروض المربع بحاشية العنقري على زاد المستقنع الشاملة ٢	٣١٦.
زاد المستقنع في اختصار المقنع الشاملة ٢	٣١٧.
منار السبيل شرح الدليل الشاملة ٢	٣١٨.
شرح زاد المستقنع لابن عثيمين الشاملة ٢	٣١٩.
الشرح الممتع على زاد المستقنع الشاملة ٢	٣٢٠.
أصول السرخسي الشاملة ٢	٣٢١.

الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الشاملة ٢	٣٢٢
الإحكام في أصول الأحكام للآمدي الشاملة ٢	٣٢٣
المحصل للرازي الشاملة ٢	٣٢٤
المستصفى للغزالي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٢٥
تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية الشاملة ٢	٣٢٦
أنوار البروق في أنواع الفروق الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٢٧
كشف الأسرار للبزدوي الشاملة ٢	٣٢٨
إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٢٩
البحر المحيط للزركشي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٣٠
التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٣١
شرح الكوكب المنير للفتوح الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٣٢
إيقاظ همم أولي الأبصار الشاملة ٢	٣٣٣
حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٣٤
الفصول في الأصول للرازي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٣٥
قواطع الأدلة في الأصول / للسمعاني الشاملة ٢	٣٣٦
التلخيص في أصول الفقه / لإمام الحرمين الشاملة ٢	٣٣٧
مذكرة أصول الفقه الشاملة ٢	٣٣٨
من أصول الفقه على منهج أهل الحديث - الرقمية الشاملة ٢	٣٣٩
الأصول من علم الأصول - الرقمية الشاملة ٢	٣٤٠
البرهان في أصول الفقه - الرقمية الشاملة ٢	٣٤١
تلقيح الافهام العلية بشرح القواعد الفقهية الشاملة ٢	٣٤٢
حجة الله البالغة للدهلوي الشاملة ٢	٣٤٣
بحوث في علم أصول الفقه الشاملة ٢ الكردي	٣٤٤
القول المفيد في الاجتهاد والتقليد للشوكاني الشاملة ٢	٣٤٥
الموافقات للشاطبي الشاملة ٢	٣٤٦
إرشاد الفحول لتحقيق الحق من علم الأصول الشاملة ٢	٣٤٧
الإمهاج في شرح المنهاج الشاملة ٢	٣٤٨
الأصول من علم الأصول الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٤٩
التقرير والتحبير الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٥٠
المسودة في أصول الفقه الشاملة ٢	٣٥١
معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة الشاملة ٢	٣٥٢
نهاية السؤل شرح منهاج الوصول الشاملة ٢	٣٥٣
إحياء علوم الدين دار الفكر + الشاملة ٢	٣٥٤
حلية الأولياء لأبي نعيم الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي	٣٥٥
الأذكار للنووي الشاملة ٢	٣٥٦
أدب الدنيا والدين الماوردي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٥٧

المدخل لابن الحاج الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٥٨
الآداب الشرعية لابن مفلح الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٥٩
الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر المكي الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٦٠
بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرية نبوية الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٦١
غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب السفاريين الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٣٦٢
رياض الصالحين للنووي - ت الألباني - الفحل	٣٦٣
لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية للشعراني الشاملة ٢	٣٦٤
موسوعة خطب المنبر الشاملة ٢	٣٦٥
موسوعة فقه القلوب صيد الفوائد	٣٦٦
منهاج الإصلاح النبوي في حديث: ((لا تحاسدوا...))	٣٦٧
تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني الشاملة ٢	٣٦٨
الروح لابن القيم الشاملة ٢	٣٦٩
مدارج السالكين لابن القيم الشاملة ٢	٣٧٠
مقدمة ابن الصلاح الشاملة ٢	٣٧١
الباعث الخفي في اختصار علوم الحديث الشاملة ٢	٣٧٢
المختصر في أصول الحديث الشاملة ٢	٣٧٣
قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث الشاملة ٢	٣٧٤
الكفاية في علم الرواية الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي	٣٧٥
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث السخاوي + الشاملة ٢	٣٧٦
توضيح الأفكار للصنعاني + الشاملة ٢	٣٧٧
المخزون في علم الحديث لأبي الفتح الأزدي + الشاملة ٢	٣٧٨
قواعد في علوم الحديث للتهانوي ت أبو غدة + الشاملة ٢	٣٧٩
منهج النقد في علوم الحديث - دار الفكر - العتر + الشاملة ٢	٣٨٠
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي + الشاملة ٢	٣٨١
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر + الشاملة ٢	٣٨٢
تيسير مصطلح الحديث الطحان + الشاملة ٢	٣٨٣
تحرير علوم الحديث لعبدالله الجديع + الشاملة ٢	٣٨٤
شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر + الشاملة ٢	٣٨٥
النكت على ابن الصلاح لابن حجر + الشاملة ٢	٣٨٦
الموقظة في علم مصطلح الحديث الذهبي + الشاملة ٢	٣٨٧
الشدأ الفياح من علوم ابن الصلاح العراقي + الشاملة ٢	٣٨٨
شرح التبصرة والتذكرة العراقي + الشاملة ٢ ت الفحل	٣٨٩
بحوث في المصطلح للفحل + الشاملة ٢	٣٩٠
توجيه النظر إلى أصول الأثر الجزائري + الشاملة ٢	٣٩١
محاضرات في علوم الحديث + الشاملة ٢	٣٩٢
نظرات جديدة في علوم الحديث حمزة الميباري + الشاملة ٢	٣٩٣

علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد + الشاملة ٢	٣٩٤
المنهل الروي في ترجمة النووي للسخاوي + الشاملة ٢	٣٩٥
التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النووي + الشاملة ٢	٣٩٦
الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي + الشاملة ٢ أبو غدة	٣٩٧
النذير في أصول الحديث + الشاملة ٢	٣٩٨
الغاية في شرح الهداية في علم الرواية + الشاملة ٢	٣٩٩
زاد المعاد لابن القيم + الشاملة ٢ + موقع الإسلام	٤٠٠
تذكرة السامع والمتكلم + الشاملة ٢	٤٠١
سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحى + الشاملة ٢	٤٠٢
الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر + الشاملة ٢	٤٠٣
الإصابة في معرفة الصحابة للحافظ ابن حجر + الشاملة ٢	٤٠٤
ثقات ابن حبان + الشاملة ٢	٤٠٥
المجروحين ابن حبان + الشاملة ٢	٤٠٦
التاريخ الكبير البخاري + الشاملة ٢	٤٠٧
الطبقات الكبرى لابن سعد + الشاملة ٢ + جامع الحديث النبوي	٤٠٨
تذكرة الحفاظ للذهبي + الشاملة ٢	٤٠٩
من له رواية في الكتب الستة للذهبي + الشاملة ٢	٤١٠
ميزان الاعتدال للذهبي + الشاملة ٢ دار المعرفة	٤١١
تاريخ دمشق لابن عساكر + الشاملة ٢ دار الفكر	٤١٢
طبقات الشافعية للسبكي + الشاملة ٢	٤١٣
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم + الشاملة ٢	٤١٤
الكامل لابن عدي + الشاملة ٢	٤١٥
معرفة الثقات للعجلي + الشاملة ٢	٤١٦
ضعفاء العقيلي + الشاملة ٢	٤١٧
ديوان الضعفاء للذهبي + الشاملة ٢	٤١٨
الجامع في الجرح والتعديل + الشاملة ٢	٤١٩
تهذيب الكمال للمزي + الشاملة ٢ ت عواد بشار مؤسسة الرسالة	٤٢٠
الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة + الشاملة ٢ ت عوامة	٤٢١
تقريب التهذيب لابن حجر + الشاملة ٢	٤٢٢
تهذيب التهذيب لابن حجر + الشاملة ٢	٤٢٣
تعجيل المنفعة لابن حجر + الشاملة ٢	٤٢٤
لسان الميزان للحافظ ابن حجر + الشاملة ٢	٤٢٥
خلاصة تهذيب تهذيب الكمال — للكمال الخزرجي + الشاملة ٢	٤٢٦
سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة + الشاملة ٢	٤٢٧
المغني في الضعفاء للذهبي + الشاملة ٢	٤٢٨
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي + الشاملة ٢	٤٢٩

البداية والنهاية لابن كثير + الشاملة ٢	.٤٣٠
تاريخ الإسلام للذهبي + الشاملة ٢ ت التدمري	.٤٣١
النهاية في غريب الأثر + الشاملة ٢	.٤٣٢
تاج العروس للزبيدي + الشاملة ٢	.٤٣٣
لسان العرب لابن منظور + الشاملة ٢	.٤٣٤
المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية + الشاملة ٢	.٤٣٥
المصباح المنير الفيومي + الشاملة ٢	.٤٣٦
التعقب المتواني على الألباني للسكندري + الشاملة ٢	.٤٣٧
معجم المؤلفين كحالة + الشاملة ٢	.٤٣٨
خصائص المسند ت أحمد شاكر + الشاملة ٢	.٤٣٩
تيسير العلام شرح عمدة الحكام لابن بسام + الشاملة ٢	.٤٤٠
سلاح المؤمن في الدعاء والذكر + الشاملة ٢	.٤٤١
المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي + الشاملة ٢	.٤٤٢
الأحاديث المرفوعة من التاريخ الكبير للبخاري + الشاملة ٢	.٤٤٣
الرد على الجهمية لابن منده + الشاملة ٢	.٤٤٤
الحافظ ابن حجر ومنهجه في التقريب — للمؤلف	.٤٤٥
المنهج المأمول ببيان معنى قول ابن حجر مقبول لأبي محمد الألفي	.٤٤٦
الإكليل ببيان احتجاج الأئمة بروايات الجاهيل لأبي محمد الألفي	.٤٤٧
منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للعاني — الأردن	.٤٤٨

الفهرس العام

١	مقدمة هامة
٧	ترجمة الإمام النووي رحمه الله
١٥	تمهيد
١٥	قواعد هامة للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً
١٧	الأحاديث التي انتقدت على رياض الصالحين ومناقشتها
١٧	٥ / باب المراقبة
١٩	جواز ضرب الزوجة ضرباً غير مبرح
٢١	١٠ - باب في المبادرة إلى الخيرات
٢١	وحد من توجه الخير على الإقبال عليه بالجد من غير تردد
٢٣	المبادرة إلى الطاعات قبل فوات الأوان
٢٥	من عناصر خيرية هذه الأمة
٢٩	إنزال الناس منازلهم
٣١	الحث على توقير واحترام العلماء وكبار السن
٣٤	مشروعية طلب الدعاء من الغير
٣٦	٤٦ / باب الخوف
٣٩	٥١ / باب فضل الزهد في الدنيا والحث على التقلل منها وفضل الفقر
٤٣	حُكْمُ خَيْرِ الْعَدْلِ إِذَا انْفَرَدَ بِرِوَايَةٍ زِيَادَةٍ فِيهِ لَمْ يَرَوْهَا غَيْرُهُ
٤٤	اختلاف الوصل والإرسال
٥٢	٥٢ / باب فضل الجوع وخشونة العيش والاقتصار على القليل من المأكول والملبوس وغيرها من حظوظ النفس وترك الشهوات
٤٦	٦٤ / باب الورع وترك الشبهات
٤٨	كتاب الطعام
٥٠	٩٦ / باب التسمية في أوله والحمد في آخره
٥١	أنواع المجهول
٥٩	١٠٧ / باب أدب الشرب واستحباب التنفس ثلاثاً خارج الإناء وكراهية التنفس في الإناء
٦١	١١٥ / باب صفة طول القميص والكم والإزار وطرف العمامة
٦٧	١٢٥ / باب في آداب المجلس والجلوس
٦٨	النهى عن الجلوس وسط الحلقة
٦٩	١٣٩ / باب استحباب المصافحة عند اللقاء، وتقيل ولده، وبشاشة الوجه
٧٢	التَّقْيِيلُ الْمُبَاحُ
٧٥	استحباب القيام للقادم ونحوه

١٤٣ /	باب ما يقوله من أيس من حياته	٧٨
١٥٥ /	باب تعجيل قضاء الدّين عن الميت والمبادرة إلى تجهيزه إلا أن يموت فجأة فيترك حتى يُتيقن موته	٨٠
٨٠	توضيحٌ حول شرط أبي داود في السنن	٨٠
٨٠	قال ابن حجر - رحمه الله - في النكت على مقدمة ابن الصلاح حول شرط أبي داود :	٨٠
٨٤	التَّعْجِيلُ بِتَجْهِيزِ الْمَيِّتِ	٨٤
٩٠	حكمُ قراءة القرآن على المقبرة عند عامة الأئمة	٩٠
١٠٣	استحبابُ قراءة القرآن على القبر	١٠٣
١٠٣	وأما القِرَاءَةُ فِي الْمَقَابِرِ :	١٠٣
١٠٤	حكمُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْمُحْتَضِرِ وَالْقَبْرِ	١٠٤
١٧٦ /	باب فضل قراءة القرآن	١٧٦
١٧٩ /	باب في الحث على سور وآيات مخصوصة	١٧٩
١١٠	أهمُّ موضوعات سورة الكهف	١١٠
١١٢	باب فضل الوضوء	١١٢
١١٣	بمَ بَشَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟	١١٣
١٨٥ /	باب فضل المشي إلى المساجد	١٨٥
١١٦	الشهادة بالإيمان لمن اعتاد المساجد	١١٦
١١٨	باب فضل الصف الأول، والأمر بإتمام الصفوف الأول، وتسويتها، والتراص فيها	١١٨
١١٩	أين يقف الإمام في الصلاة ؟	١١٩
١٩٦ /	باب سنّة العصر	١٩٦
٢٠٦ /	باب فضل يوم الجمعة ووجوبها والاعتسال لها، والطيب، والتكبير إليها	٢٠٦
١٢٣	وقت ساعة الإجابة يوم الجمعة	١٢٣
٢٠٧ /	باب استحباب سجود الشكر عند حصول نعمة ظاهرة أو اندفاع بلية ظاهرة	٢٠٧
١٢٦	حكم سجود الشكر	١٢٦
٢٠٨ /	باب فضل قيام الليل	٢٠٨
١٢٨	تعارضُ الرفع والوقف	١٢٨
٢١٨ /	باب فضل تعجيل الفطر، وما يفطر عليه، وما يقوله بعد الإفطار	٢١٨
٢٢١ /	باب فضل صوم الحرّم وشعبان والأشهر الحرّم	٢٢١
١٣٨	كتاب الجهاد	١٣٨
١٤١	أهمية الرمي	١٤١
١٤٢	كتاب العلم	١٤٢
١٤٣	كتاب حمد الله تعالى وشكره	١٤٣
١٤٤	تفسير معنى الحمد	١٤٤
٢٣٣ /	باب فضل الذكر والحث عليه	٢٣٣

١٤٧	مَا يَجُوزُ بِهِ التَّسْبِيحُ
١٤٧	اسْتِخْدَامُ السُّبْحَةِ فِي عَدَدِ الْأَذْكَارِ
١٥٠	كتاب الدعوات
١٥٦	هل يجوز سؤال العصمة من الذنوب ؟
١٥٧	كتاب الأمور المنهي عنها
١٥٧	٢٤٢ / باب تحريم الغيبة والأمر بحفظ اللسان
١٥٩	كثرة الكلام بغير ذكر الله تسببُ قسوة للقلب
١٦٠	أسباب قسوة القلب
١٦١	علاجُ قسوة القلب
٢٤٦ /	باب النهي عن نقل الحديث وكلام الناس إلى ولاية الأمور إذا لم تدع حاجة إليه كخوف مفسدة ونحوها
١٦٢
١٦٣	من السَّعادةِ القلبية ترك النَميمة
١٦٣	مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّمِيمَةَ
١٦٦	٢٥٩ / باب النهي عن التجسس والتسمع لكلام من يكره استماعه
١٦٧	حكمُ الحَسَدِ
١٦٨	علاجُ الحَسَدِ
١٦٩	الْقَدْرُ الْمَغْفُورُ عَنْهُ مِنَ الْحَسَدِ وَعَكْسُهُ وَمَا فِيهِ خِلَافٌ :
١٧٠	علاجُ الْمَحْسُودِ مِمَّا لَحِقَ بِهِ مِنْ أذى بِسَبَبِ الْحَسَدِ :
١٧١	٢٦٢ / باب النهي عن إظهار الشَّماتة بالمسلم
١٧٣	النهي عن الشَّماتة
١٧٤	٢٧٨ / باب تحريم النظر إلى المرأة الأجنبية والأمرد الحسن لغير حاجة شرعية
١٧٨	حكم نظر المرأة للرجل الأجنبي
٢٨٣ /	باب النهي عن القرع وهو حلق بعض الرأس دون بعض وإباحة حلقه جواز حلق الرأس كله للرجل دون المرأة
١٨٠
١٨١	حكم حلق المرأة شعرها
٢٩١ /	باب النهي عن إتيان الكهان والمنجمين والعراف وأصحاب الرمل والطوارق بالحصى وبالشعير ونحو ذلك
١٨٢
١٨٦	حكمُ الْفَالِ
١٨٩	٣٠٧ / باب كراهة أن يسأل الإنسان بوجه الله عز وجل غير الجنة وكراهة منع من سأل بالله تعالى وتشفع به
١٨٩	كَرَاهَةُ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ
١٩١	٣٢٩ / باب كراهة الالتفات في الصلاة لغير عذر
١٩١	[الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ]
١٩٢	٣٦١ / باب الاستغفار

أهمية الاستغفار وفوائده.....	١٩٢
معنى الاستغفار	١٩٢
أفضل صيغته:	١٩٣
أوقاتُ الاستغفار :	١٩٤
الاستغفار سنة الأنبياء والمرسلين:	١٩٦
أهم فوائد الاستغفار:	١٩٧
الأحاديث الزائدة التي ضعفها الدكتور ماهر الفحل.....	٢٠٢
تابع باب المراقبة	٢٠٢
النهى عن التدخل فيما لا يعنينا.....	٢٠٢
باب فضل بر أصدقاء الأب	٢٠٤
وجوبُ برِّ الوالدين	٢٠٩
باب استحباب زيارة القبور للرجال وما يقوله الزائر.....	٢١٤
هل يستقبلُ القبلة أم القبر أثناء الدعاء ؟.....	٢١٤
آدابُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ	٢١٥
باب التواضع وخفض الجناح للمؤمنين	٢١٩
حكم معلقات البخاري	٢١٩
تواضعُ النبي ﷺ.....	٢٢٥
باب تحريم الكبر والإعجاب.....	٢٢٨
التحذير من التكبر	٢٢٨
باب وجوب طاعة أولياء الأمر	٢٣٠
باب استحباب طلب الرفقة وتأمرهم عَلَى أنفسهم واحداً يطيعونه	٢٣٢
باب استحباب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر عَلَى جنبه الأيمن.....	٢٣٤
الاضطجاع على الشق الأيمن بعد سَنَةِ الفجر.....	٢٣٦
باب النهي عن تقدم رمضان بصوم	٢٣٨
حكم الصوم بعد منتصف شعبان	٢٤٠
كِتَابُ الدَّعَوَات	٢٤٢
٢٥٠- باب الأمر بالدعاء وفضله وبيان جمل من أدعيته	٢٤٢
كِتَابُ الْمَشُورَاتِ وَالْمُلْحَح	٢٤٤
أحكام الله أربعة أقسام	٢٤٥
الأحاديث التي ضعفها الألباني زيادة عما سبق، وبعضها تراجع عنه	٢٤٧
باب فضل الزهد في الدنيا والحث عَلَى التقلل منها.....	٢٤٧
وفضل الفقر	٢٤٧
معنى أَعَدَّ للفقر تحففا	٢٤٩

٢٥٠	١٧٤ : باب ما يقول إذا نزل منزلاً
٢٥٣	القول الفصل
٢٥٣	في الرواة المسكوت عنهم
٢٦٨	كتاب العلم
٢٦٩	طَالِبُ الْعِلْمِ
٢٦٩	فَضْلُ طَالِبِ الْعِلْمِ :
٢٧٠	آدَابُ طَالِبِ الْعِلْمِ :
٢٧٢	باب النهي عن الحلف بمخلوق
٢٧٢	الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِحَرْفِ الْقَسَمِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ
٢٧٤	أَثَرُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ
٢٧٥	٤٠ : باب بر الوالدين وصلة الأرحام
٢٧٩	١١٤ : باب بيان جواز الشرب قائماً وبيان أن الأكمل والأفضل الشرب قاعداً
٢٨٠	حكم الشرب قائماً
٢٨١	٢٣٤ : باب فضل الجهاد
٢٨١	فضل الرباط وأهميته
٢٨٤	١٥٧ : باب ما يقرأ في صلاة الجنائز
٢٨٦	٢٤٣ : باب فضل الصلاة على النبي ﷺ
٢٩٤	٢٧٧ : باب تحريم الغدر
٣٠٢	الدفاع عن صحيح البخاري ومسلم
٣٠٦	الشُّكُّ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ
٣٠٨	هل في البخاري أحاديث ضعفها الألباني رحمه الله ؟
٣٠٩	تضعيف الأحاديث الصحيحة شذوذ عن العلماء
٣١٠	معنى حديث خصماء الله تعالى
٣١٢	أحاديث أخرى ضعفها بعض طلاب الألباني
٣١٢	١٨٣ : باب الحث على سور وآيات مخصوصة
٣١٦	١٩١ : باب فضل صلاة الجماعة
٣١٨	حكم صلاة الجماعة
٣٢٠	٣ : باب الصبر
٣٢٣	الإنسان بين تعجيل العقوبة وتأجيلها
٣٢٤	الخلاصة في هذا الموضوع
٣٢٨	المصادر والمراجع الهامة